

١١

الاستفتاء في الفرق
والاستفتاء

زين الدين البكري

٢١٧٣
ب ١

الاستغناء في الفرق والاستثناء ، تأليف محمد بن
أبي بكر البكري سنة ١٠٧٢ هـ - خط القرن
الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢٨٤ ق ٢٦ س ٢٥ × ١٦ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .
دار الكتب المصرية ١ : ٩٨ طبع بوسراي

١١

٢ : ٧٣

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الاسلامية

أ - البكري ، محمد بن أبي بكر سنة ١٠٧٢ هـ

ب - تاريخ النسخ ج - الاعتناء في

الفرق والاستثناء

كتاب الاستغناء في الفرق والاشياء للعلامة

عامة
على
بن عبد
بن عبد
بن عبد

الشيخ الامام الحبر الفهامة الامام سرف الدين بن قبيله محمد بن الامام
زين الدين ابي روضه بن سليمان
البكري الشافعي رحمه



الله بالوجه
والرضوان
امين

بسم الله وحمده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلام
ائم لما كان في شهر رجب الام عام ١٢٤٤ هـ
فقد اوقف وجس وتصدق بمهمل الكتاب على طلبة
العلم الشريف بحروس بن عبد الله وجعل النظر في ذلك
والمخصوص به الحسين بن حسين الحسين هو و...
وما تأسلوا جعل الله خالصا لوجه الله الكريم
وابتغوا رضاه الله على ما نقول وكيل
والله خير الناس هديا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما



بسم الله الرحمن الرحيم رب يس وامن يا كرم
 الحمد لله الواحد القهار رب السموات والارض وما بينهما العزيز
 الغفار واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له خالق الليل
 والنهار واشهد ان محمدا عبده ورسوله النبي المختار صلى الله
 عليه وعلى اله واصحابه انا الليل واطراف النهار صلاة دائمة
 الى يوم القرآن **اما بعد** فلما كان اسلم رتبة جنته اقره الله عز
 وجل فمن احب واختار موهبة منه لا يضيع من امره اقتدار فصار
 لهم مزيه حيث حلوا في جميع الاقطار فاستخرت الله تعالى ان اجمع
 من كلامهم ما استشوه من اصل حل الاختصار لاني قد رايت اهل
 العلم قد زهدوا في طلبه ولم يجعلوا لهم طريق ومع ذلك جوهه
 في تعزج عميق وطالبه نائم لا يطيق همته دائره ورغبته قاصره
 ومستفيدة قليل والحفيظ له كليل ينغم من الجمع الكثير ويرغب في
 الجمع القليل وشرعة في جمع هذا الكتاب مختصرا من كلام ذوي
 الالباب قليل حجه كثير فوارده وقد اوضحته بحيث لا يشك على
 منتهى ولا يجمع على مبتدئ لكي يرغب فيه طالب ذكي يفهم ما خصته
 لطالبه وقد جعلته قواعد اصلية مئة مائة جمعها مكية
 واخرجت من كل قاعدة فوايد جليلة تعكز على اصلها بقدر فهمي لها
وسميته الاستغناء في الفرق والاستشاد جعلت الله في ذلك عوني
 فانه رجائي وحسبي **كتاب الطهارة** هي رفاهية
 وعذر وضروية **امت** الرفاهية فهي الطهارة بالما لقوله تعالى
 وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وات العذر فهو الممسح
 على الخفين و**امت** الضروية فهو التيمم وقد مت على الصلوة
 لقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور لانها شرط ومن حق
 الشرط ان يكون مقدما على المشرط **ولها شروط عشرة احدها**
 الاسلام فلا يصح من كاف **والثاني** الماء المطلق فلا يصح بمقيد **الثالث**
 النقا من حيض او نفساء ولادة لان الولد لا يخلو عن رطوبه وان

جفت ولهذا يبطل الصوم بها على المشهور **الرابع** التمييز فلا
 يصح من غير تمييز **الخامس** اتصال الماء في بشرة اعضاء الوضوء
السادس دخول الوقت لذات الحديث **السابع** العلم بكيفية
الثامن دوام النية الحكمية لا الذكورية **التاسع** طهارة اعضاء
 الوضوء عن النجاسة **العاشر** تمييز الفرض عن السنة **والحادي عشر**
 على قسمين طاهر طهور وطاهر غير طهور **واقت** الطهور فهو على
 قسمين طهور غير مكروه وهو المطلق العاري عن الاصناف الثلاثة
 فممنه ماء البحر وماء النهر وماء البير وماء العين وماء المطر وماء
 الثلج وماء البرد وهو كل ما نزل من السماء او نبع من الارض
 وماء نبع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم طاهر طهور **ومستثنى**
 من كل ما نبع من الارض ابار الجحفة مكره لما ثبت في صحيح البخاري
 ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن استعماله
 في غزوة تبوك وهي ديار ثمود الا بريد الناقة التي كانت ترد هاهنا
 مرهم ان يريقوا ما استسقوا منها وان يطرحوا العجين الذي يخفق
 به وفي روايه فعلقوه للابل **واما** الطهور المكره فهو الشمس
 بقصد وغيره على الاصح وكذا اسنيد الحار والبرودة لا شمس
 في بركه او شمس وفي الباب قواعد **القاعدة الاولى** كل ماء مطلق
 لم يتغير فهو الطهور **الا في مسائل منها** الماء الطهور اذا تجمد
 استعمال منه ورد ثما استعمال ماء فطهور قطعاً فلو طرح فيه
 من خارج جرى فيه الخلاف **ومنها** الماء المتحصل من بخار عند غليها
 فطهور على الصحيح من القولين وصححه صاحب البحر كما هو ظاهر
 مقتضى كلام الشافعي رحمه الله ونقل الرازي في الشرح الصغير عن
 الزواياني طهور رتبة **ومنها** الماء المستعمل في ثقل الطهارة فطهور
 في اصح القولين **ومنها** الماء المتغير بالمجاورة كالعود والذهن
 ونحوهما فطهور على الاصح كما ذكره النووي وغيره **ومنها**
 المستعمل في فرض الطهارة اذا بلغ قلتي فصاعدا فطهور **ومنها**

اذا تغير بها لا يمنع اطلاق اسمه كالتغير اليسير **ومنها** اذا تغير
 بالملك او الطين او الطيب او المقل او المرم لم يضر ذلك التراب المطروح
 ولو قصد في اظهار القولين او الوجهين **ومنها** اذا تغير بها يحس من
 الماء عنه **ومنها** اذا تغير بالماء دون الجملي ولو وقع في ماء
 قليل نجاسة معفو عنها لم يضر فان قال قائل قد قلتم ان المستعمل في
 فرض الطهارة اذا لم يبلغ قلتيين فليس بطهور وما استعمل في نقلها فطهور
 في اصح القولين وصححه صاحب البحر وكذا النووي في شرح المذهب وكل منهما
 مستعمل فيما الفرق فقل الفرق بينهما ان المستعمل في فرض الطهارة لم يكتسب
 الاعضائية الاولى ولم يورده عبادة بانفراده فلذلك لم يسلب
 عنه اسم الطهور به وليس كذلك الماء المستعمل في فرضها لانه تاد
 به عبادة مع انفراده واكتسب الاعضائية صفة فلذلك سلب عنه
 اسم الطهور به فدل على الفرق بينهما فان قيل قد اكتسب الاعضاء
 بما استعمل في النقل صفة قلنا نعم صفة كمال عند وجود الفرض لا
 صفة وجوب ولا كمال مع انفراده فدل على ما قلناه **القاعدة**
الثانية كل نجس انقل بطاهر واحد هما رطب نجس الطاهر
الا في مسائل منها الماء المطلق اذا كان قلتيين فصاعدا فورد
 عليه نجاسة ولم يتغير لم ينجس للحدوث اذا بلغ الماء قلتيين
 لم يحمل خبثا ويحترز بالماعت المارح اذا خلط بها طاهر دون قلتيين
 فكل قلتيين ثم وقعت فيه نجاسة تنجس وان لم يتغير لعدم الماء المحض
 ولو صب على الماء المتنجس ماء مستعمل حتى بلغ قلتيين عاد طهورا **ومنها**
 نجاسة لا يدركها الطرف فلا ينجس الماء ولا التراب على الاصح **ومنها** الهرة
 اذا اكلت فاره ثم غابت واحمل ولو غلب في ماء كثير ثم وقعت في ماء
 قليل فطهور على الاصح لانه محكوم بطهارته فلا يحكم بنجاسته بالشك
 وعلى قول مطلقا وفي استثناء هذه المسئلة نظر لعدم طهرتها لان الهرة
 اذا اكلت اكلت بالغم واذا ولغت ولغت باللسان فاذا اكلت فاره فغلب
 ثم عادت بعد ان ولغت في ماء فاكلت من جامد بفمها فالظاهر عدم
 طهارته في الاكل دون الولوج والفرق بينهما ان الولوج لا يكون الا بلسانها

في قوله اذا تغير بها لا يمنع اطلاق اسمه كالتغير اليسير
 يعني ان التغير اليسير لا يمنع اطلاق اسم النجاسة عليه
 في قوله اذا تغير بالماء دون الجملي ولو وقع في ماء قليل
 يعني ان الماء اذا تغير بماء قليل لم ينجس

في قوله اذا اكلت فاره ثم غابت واحمل
 يعني ان الهرة اذا اكلت فاره ثم غابت لم ينجس
 في قوله اذا اكلت فاره ثم غابت واحمل ولو غلب في ماء كثير
 يعني ان الهرة اذا اكلت فاره ثم غابت ولم ينجس

وفي الاكل لا يكون الا بفمها فاذا غابت ولغت في ما فمها باق على نجاسته
 لانه لم يصل الى الماء بالولوج فدل على الفرق بينهما **ومنها** الميتة التي لا
 تقسم لها سائله فهي نجسة في نفسها على ما رجحه الاكثرون قال الرافعي
 في شرحه الكبير هذا هو الظاهر ولا ينجس ما لا قتله اذا لم يتغير على الاصح
 لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل طعام وشراب
 وقعت فيه دابة ليس فيها فهو الحلال اكله وشربه والوضوء منه
 والوجه الثاني انه طاهر غير مطهر كما يتغير بالزحفان او بورك
 الشجر **ومنها** القليل من دور الميتة **ومنها** القليل من الدهن النجس
 يصبه في الاستسباح **ومنها** القليل من الشعر النجس اذا وقع في ما لا
 ينجسه كما صرح به النووي في باب الاواني قال ويعرف القليل بالعرف
ومنها القليل من دخان النجاسة اذا حكمنا بنجاسته وهو الاصح فانه
 يعفى عنه كما جزم به الرافعي في صلوة الخوف في اخباب منه وجزم به
 النووي في الروضة في اخر صلوة الخوف مطلقا **ومنها** الطيب اذا كان
 بمنفذه نجاسة فوقع في ما دونه خرج حيا فانه لا ينجسه في اصح الوجهين
 في الرافعي الكبير في باب شروط الصلوة قال لان الطيب لم يزل نقيا
 في الماء الكثير والقليل وكان الاولون لا يحترزون عنها **ومنها** الصبي
 اذا اكل شيئا نجسا ثم غاب واحتمل طهارته منه فهو كالهرة كما ذكره
 ابن الصلاح في فتاويه وغيره **ومنها** الاناث الجلود النجس اذا كان
 اكثر من قلتيين فانه يمنع حل استعمال الماء منه وان كان الماء الذي
 فيه طاهر وكذا الانا اذا ولغ فيه كلب وصب فيه قلتيين فاكث
واما غير ذلك من النجاسات فان قل فنجس لم يطهر الا بالمدح
 غسله النجاسة عند طهارة المحل قال الرافعي ان تغير بعضا
 فيها بالنجاسة فهي نجسة وان لم يتغير ففيها ثلاثة اقوال **احدها**
 وهو الجديد ان حكمها حكم المحل بعد الغسل **والثاني** يخرج على الجديد
 انه نجس لانه قليل اصابته نجاسة فحكم النجاسة له حكم
 المحل قبل استعمالها فيه **والثالث** وهو القديم فهو طاهر بطهره بكل
 حال ويشترط في طهارته الغسالة ان لا يزيد وزنها بعد الانفصال

في قوله اذا تغير بها لا يمنع اطلاق اسمه كالتغير اليسير
 يعني ان التغير اليسير لا يمنع اطلاق اسم النجاسة عليه
 في قوله اذا تغير بالماء دون الجملي ولو وقع في ماء قليل
 يعني ان الماء اذا تغير بماء قليل لم ينجس

في قوله اذا اكلت فاره ثم غابت واحمل
 يعني ان الهرة اذا اكلت فاره ثم غابت لم ينجس
 في قوله اذا اكلت فاره ثم غابت واحمل ولو غلب في ماء كثير
 يعني ان الهرة اذا اكلت فاره ثم غابت ولم ينجس

مما كان ويعتبر زيادة الوزن بعد اعتبار المقدار الذي يشرب
 بالمحل **واما** اما المستعمل في إزالة نجاسة الكلب اذا انتطأ برصه شيء
 في المرة الاولى الى ثوب اخر غسل ذلك الموضع على الاول ست مرات
 ونقل البند ينبغي في تعليقه عن ابن شريح انه لو تحقق شخص نجاسة
 يده فافترغ من انا ما غسلها فهل الما طاهر ام نجس نظرا ان كان الما الذي
 انفصل عن يده غير متغير فهو طاهر ويلايه طاهر ثان وهذا الما عند
 الشافعي رضى الله عنه غير طاهر ولو وقع هذا الما في انا ثانيا لم ينجس كونه
 كما لو وقع فيه طاهر هذا كلامه ويقيد هذا اللفظ ايضا بشرط عدم
 زيادة الوزن كما تقدم **واما لو** راي دابة تتول عن بعد في ما كثير قد
 قلتن ثم اتى اليه عن قرب ووجد متغيرا واحتمل تغيره من ذلك البول
 او من غيره حكمه بنجاسته كما ذكره النووي في التحقيق واصل الروضة
 عن نص الشافعي فان غاب عنه زمانا ثم جاء اليه فوجد متغيرا
 لم يحكم بنجاسته لان السبب الموجب لنجاسة ضعف بطول الزمان
 عنه ونقل صاحب المهمات عن الدارمي انه لو راي بنجاسة حلة
 في ما لم يتغير فمضى عنه ثم رجع اليه فوجد متغيرا لم يطهر به
 قال النووي في شرح المذهب قال فيه نظر **القاعدة الثالثة** يجوز
 الاجتهاد في الاواني والسيارات والقبلة وغير ذلك **الاي مسائل منها**
 ما اذا اشتبه عليه ما ورد بهما استعمالها بان ياخذ في كل
 منهما ويستعملهما في وجهه مرة واحدة او ياتي تلك الغسلتين بعكس
 الما خوذ كذلك والاجتهاد وهذه الكيفية اولى من قول النووي
 رحمه الله في منها جم او ما ورد بقصا بكل مرة وفيه نظر من جهة
 النية فانها ليست جازمه **ومنها** ما لو اختلفت بحرم له بنسب او
 ضاع باحبية او اجنبات محصورات فلا اجتهاد **ومنها** ما اذا اشتبه
 عليه لبن بقري واتان قال الرافعي فيه وجهان احدهما الاجتهاد
 اذا لا علامه **ومنها** الثوب الواحد في جانبية او كية بنجاسة كذلك
ومنها اذا كان معه انا احدهما بول والاخر ما لم يجتهد على الصحيح
 ولو اشتبه انا ببول باواني بلد استعمل بعضهما ولا اجتهاد قطعا

ومنها ما لو اختلفت بينه بعد كاه فلا اجتهاد على الصحيح

ومنها

ومنها ما استثنى على غير الراجح وهو ما اذا كان معه انا طاهر ونجس
 هو لا يعلم عين الطاهر وهو على شط نهر فلا اجتهاد لقوله صلى الله عليه
 وسلم دح ما يربك الى ما لا يربك والصحيح الاجتهاد **ومنها** اذا كان
 معه ثوبان احدهما متنجس وهو لا يعلم عينه ويمكنه غسلها فلا
 اجتهاد **ومنها** ان اشتبه عليه طهور بها مستعمل فلا اجتهاد على غير
 في هذه المسائل وما شابها والصحيح الاجتهاد ومن دخل في ظلمة مسجد
 الحرام ولم يقدر على القطع بالتحسيس او بحضرة صلى الله عليه وسلم
 فله الاجتهاد كما في شرح المذهب في الصلوة بخلاف الايم فانه ليس
 له الاجتهاد في القبلة ومن قدر على الطهور يتعين فلا اجتهاد في احد
 الوجهين والصحيح الاجتهاد كما قاله الرافعي وغيره ولو اشتبه انا ماء
 طاهر انا متنجس اجتهد وتطهر بها ظن طهارته فان قال قائل قد قلتم
 في اصل المسئلة انه لا يجوز الاجتهاد في الاواني وانه لو اجتهد في انا
 انا ثوبين احدهما طاهر والاخر متنجس وهو لا يعلم عين الطاهر
 اجتهد وتوضا بما غلب على ظنه طهارته ولو هم وارق الاخر
 استحبنا بان تركه ثم غلب على ظنه طهارته لم يتوضا به ويتيمم
 ويصلي ويعيد كل صلاة صلاها بتميمه لان معه ما يستيقنا طهارته
 بما غلب على ظنه ولو هم واستعمل ذلك الما وصلى من غير اجتهاد
 ثم بان اصابته اعادة الطهارت والصلوة وقيل يعيد الصلاة فقط
 والصحيح الاول فان قيل فقد قلتم نعم اجتهد في القبلة وصلى ثم غلب
 على ظنه وهو في الركعة الثانية ان الوجه غير الاولى وكذلك في
 الثالثة والرابعة صح والفرق بينهما من وجوه **احدها** ان الما له بدل
 بخلاف القبلة فانها لا بدل لها والوجه **الثاني** ان القبلة محتمل ان تكون
 الاولى هي القبلة وهو مخطئ في الاخر ويحتمل ان تكون الثانية هي القبلة
 وانه اخطئ في الاولى فلم يتحقق عينها فلهذا جاز له الاجتهاد في
 وليس كذلك الما لانه لا ينفك عن حمل نجاسة فلهذا كانت صلاته
 باطله والوجه **الثالث** ان القبلة يجوز العدول عنها في حال العذر

ومنها ان يكون مع انا احدهما متنجس
 ومنها ان يكون مع انا احدهما متنجس

واذا اخطأ في اجتهاده فهذا عذر فجاز ان يعدل عنها وليس كذلك
 الماء النجس لانه لا يجوز استعماله في حال العذر بحال فلهذا لم يجعل خطاءه
 فيه عذر اذ دل على الفرق بينهما **القاعدة الرابعة** يجب على المأموم
 متابعة امامه في افعال الصلوة فيما يعتقده اصابته فيه **الاي مسئلتين**
 احدهما اذا ام امام جماعة في جهة او اجم اجتهادهم اليها انما القبلة
 ثم تغير اجتهاد امامهم دونهم فعليه ان يتخفى الى ما اداه اجتهاده اليه
 ثانيا ويبقى المأمومون على حالتهم الاولى ولا يلزمهم متابعة امامهم
 ويصلون الى ما كانوا عليه لانهم لم يخرجوا من صلاتهم بغيره
 لان صلواته غير القبلة فينبغي ان لا ينقسم فان تغير اجتهادهم
 دونهم خرجوا عن متابعتهم وان خرجوا الى ما اداهم اجتهادهم اليه
 ثانيا ويبقى على صلاتهم لانهم لا ينقسم ان ادى ولا يتابع احدهما الاخر
 فان تابع بطلت صلاته ان بقيت بنية الاولى **القاعدة الخامسة**
 اذا خلط الماء بما يستغنى عنه فغيره **الاي مسائل** منها اذا تغيرت
 بالتراب **ومنها** اذا تغير الماء بالماء فانه لا يضر على الاصح **ومنها**
 اذا تغير بوزن الشجر المتناثر بنفسه بغير تعفف واختلاط لم يضر
 على الاظهر لانه مجاور وان تعفف واختلط ثلثه اوجه احدها
 وهو الاظهر لم يضر لنفسه لاختلاف الثاني بغيره من المختلطات
 الثالث ان تغير بريعي ضرا وبخري في فلا وان تغير بما سقط من
 الثمار ضرا كما قاله النووي في شرح المذهب ولو خلط ما طهر بما
 يوافقه من الصفات كما الورق المنقطع الرايح والماء المستعمل لم يخرج
 الطهور عن اسمه لكن يتغير بالمقدار الوسيط فانه يضر **القاعدة**
السادسة غسل النجاسة جافا بكل ما طهر ليس يحتاج اليه
 لعطش حيوان محترم **الاي مسئلة** وهي ما من مز من فانه يحرم
 غسل النجاسة به كما ذكره النووي في شرح المذهب مع الصحة
 الاستنجاء به اجماعا **القاعدة السابعة** اذا بلغ الماقلتين وهما
 خمسمائة رطل بالبعد اديا والرطل مائيه وثمانية وعشرون رطلا

عندهم ان
 لم يتاخر المأموم وان كانت ربا عليه وان اقتدا به احد
 في الركعة الخامسة وهو لا يعلم سهوة ولا تقصيرا

واربعة اشباع درهم على الصحيح من كلام النووي وقيل ستمائة وقيل الف
 وعلى كل حال فهو تقريب لا يضيق قصبان رطلين فخالطت نجاسه ولم يتغير
 لم يضر على الصحيح **الاي مسئلتين احدهما** ما اذا ابتدأ الماء الجارف
 للملاقي النجاسة الجامة الراكة فواسخ وان كان الف قلعه فهو نجس وان
 لم يتغير **المسئلة الثانية** اذا حل الماء الناقص عن القلتين بما روي
 ستهلك فيه ثم وقعت فيه نجاسة نجس وان لم يتغير لانه ليس
 بمحض ماء كما في اصل الروضة **القاعدة الثامنة** من كان على حالة
 يصح الصلوة بها صحت لمس المصحف وما لا فلا **الاي مسئلتين** احدهما
 ما اذا دخل المتقاضي طرف عود في محرجه واراد ان يصلي لم يصح صلاته
 ولا طوافه ومع ذلك تجوز له حمل المصحف كما ذكره النووي في التحقيق
المسئلة الثانية ما اذا كان على بدنه نجاسة فكذلك **القاعدة التاسعة**
 الماء المشمس يكره استعماله **الاي مسائل** منها اذا شمس في انية
 الذهب والفضة لم يكره في الاصح لصفا جوهريتها وعدم ذلك في
 غيرهما من الاواني المنطبعة **ومنها البرك** **ومنها الحياض** **ومنها**
 اذا كان في غير بلاد المفروطة الحرارة **ومنها** اذا لم يجد غيره وضعا
 الوقت وجب استعماله **ومنها** اذا برد في الاصح **ومنها** ماء البحر وكذا
 التهر **ومنها** ما من مز من ذكره الاصفواني في مختصر الروضة ولنا وجه
 اخر انه يكره مطلقا وزجج النووي من زوايده عدم الكراهة مطلقا
 قال وهو مذهب اكثر العلماء قال وليس الكراهة دليل يعتمد وقال
 في شرح المذهب ان حديث عائشة المذكور عنها ضعيف باللقاق
 المحدثين وما رواه الشافعي عن عمر رضي الله عنه ضعيف ايضا الا ان
 الشافعي رضي الله عنه وثقه **باب الوضوء** فرضه ستة
 احدها النية وشرط صحته العلم بها حال غسل الوجه فينوي عند
 غسل اول جزء منه لا بعد وان قارنت النية غسل جزء منه ولو
 في اثناء المضمضة وحصل له ثواب السنف قبله او قبل جزء منه
 ثم عربت نيته لم يصح وضوءه في احد الوجهين والنية امارع الحد

او استحالة الصلاة او فرض الصلوة او الطهارة او غيرها او فرض
الطهارة او الوضوء فقط كما ذكره النووي في شرح المذهب والتحقيق ^{في الحديث}
نية الطهارة والوضوء والتجديد ولا بد من قصد فعل الصلاة ولا يكون حاضرا
نفس الصلوة غافلا عن الفعل كما ذكره الرافعي ولو شك بعد تعيين
الطهارة فتوضأ احتياطا ثم تيقن حدثه ففيه وجهان ^{الصحيح} أحدهما أنه
لا يصح وعلى هذا لا يستحب التجديد لعدم الفائدة فيه قال شيخنا جمال
الدين في مهماته والصواب ما قاله ابن عبد السلام في قواعد الكبرى
أن طريق الشك في ذلك أن يحدث ثم يتطهر فإن لم يفعل لم يحصل الو
رجع على المختار لعجزه عن جزم النية وكذلك إذا التبس عليه النية
بالمذي فطريقه أن يجامع ثم يغتسل وقد اختلف العلماء رضي الله عنهم
في النية على ثلاثة مذاهب فقال القاضي أبو علي رحمه الله في تعليفه مذ
هب الشافعي رضي الله عنه أنها لا تصح إلا بنية ذلك بالجماد أو المائيع
وضوا كان أو غسلا من جنابة أو حيض وبه قال ربيعة استاذ مالك
ومالك وأحمد واسحق وأبو ثور قال وخالف في ذلك لأوزاعي فقال
يصح بغير النية بجامد كان أو مائيع وضوا كان أو غسلا وبه قال
الثوري وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى فمن نصر قولهما أحج بقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم
إلى المرافق واستجوبوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين فامر من قام إلى
الصلوة بغسل هذه الأجزاء ولم يامر بالنية بدليل ما روى
عنه النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا سأل عن الوضوء فقال توضأ
كما أمرك الله وأمره الغسل لا النية قالوا ولأنها طهارة بالماء فوجب
أن لا يفتقر إلى النية كستر الغورة والجواب عن ذلك عن الآية المستد
بها قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم إلى آخر الآية الدليل منها أن القيام إليها معناه النية
والدليل عليه ما يؤيده من السنة ما روى عن عمر رضي الله عنه قال
خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إنما الأعمال بالنيات وإنما

لكل امرئ ما نوى الحديث إلى آخره ومعلوم أن العمل إنما يصير عملا من حيث
يوجد صورته فقط بل لا بد من النية لأنه قال إنما الأعمال بالنيات وإنما
لكل امرئ ما نوى ثبت أنه إنما المراد بالأعمال التي هي قربة وطاعة بالنية
لأن الأعمال التي تتعلق بها حكم ما فدل على أنها الأعمال الشرعية إذا لم
تكن نية لم تكن لذلك العمل تأثير ولا يتعلق به حكم وأبو كذا أيضا ما
روى عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن اغتسل عن جنابة ولم ينفق فقال
يعيد الغسل ولم يخالفه أحد من الصحابة فدل على أنه إجماع فإذا
تقرر هذا فتجب النية واستصحابها إلى غسل شيء من الوجه معتبرة
بالقلب ولو اقتصر على اللسان لم يكن فإن عزيت قبل الوجه فثلاثة أوجه
أصحها عدم الصحة والثاني يصح والثالث الصحة أن اقترنت بالمضمضة أو
الاستنشاق لا ما قبلهما فينوي الوضوء الرافعي أهية رفع الحدث أو الطهارة
عن الحدث فإن نوى بعض الأحداث الواقعة منه ففيها خمسة أوجه
أصحها الصحة مطلقا الثاني لا الثالث أن لم ينف ما عدا ما صح والأفلا الرابع
أن نوى الحدث الأول صح والأفلا الخامس أن نوى الأخير والأفلا روى
قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكفين حسب له غسل الكفين
دون المضمضة والاستنشاق لأن شرط صحة السنن الترتيب كما في الأركان
ذكره النووي في شرح المذهب وخبره **الثاني** غسل وجهه وهو من مبتدأ
سطح الوجه إلى منتهى الذقن طولا ومن الأذن إلى الأذن عرضا ومنه
موضع الخنجر وكذا التحذير من قول الرافعي رحمه الله والصحيح الذي
عليه الجمهور وصححه النووي من زيادته أنه من **الراس** **الثالث** غسل
اليدين مع المرفقين لخروجه عن الغرض بيقين وقد اختلف في أحدهما
فقبل إلى الكوع وهو الذي اختاره القاضي أبو الطيب وقيل إلى المنيك قال صاحب
المهمات وهو قول الجمهور والمرفق هو مجمع العظمين **الرابع** مسح بعض
الراس ولو شعرة واحدة في حدها فلو مسح ما نزل عنه لم تجزه قطعا
بخلاف الحلق فإنه لا بد فيه من ثلاث لقوله تعالى محلقين رؤوسكم والشعر
اسم جمع واسم جنس وأقل الجمع ثلاث بخلاف المسح فإنه غير منوط
بالشعر ويسن مسح جميع راسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح

بناصيته وعجائمه ولم يستوعب كما رواه مسلم من حديث المغيرة بن شعبه
رضي الله عنه **الخامس** غسل الرجلين مع الكعبين **السادس** الترتيب
ويستثنى من الترتيب صورتان أحدهما الانغماس وغسل الجنب جميع بدنه
الأعضاء واجب الوضوء ثم أحدث فله ان يغسله عن الجنابة ويكفيه
قيل وسأيع الماء الطهور ويستثنى منه ما اذا منع من الوضوء لانتكس
ساقه على ما امر به على القولين وصلى حكي الروياني عن والده
الصحة ولا تصنع عليه قال النووي في اصل الروضة وهذا هو الراجح
ولو تشقق شئ من أعضاء الوضوء فجعل فيه ما جاوز الجلد الى اللحم ما
نعالها الى البشرة لم يضر كما في التبصرة للشيخ أبي محمد وأوجب النووي
في الروضة ان الله مطلقا ما نقله صاحب التبصرة ظاهرا لانه صار
في حكم الباطن فلا يجب ان الله ولو بقي تحت اظفاره وسخ يمسح
وصول الماء الى البشرة نقل النووي في التحقيق عن المتولي انه يضر
وعن الغزالي في الاحياء انه لم يضر ولو غسل المتوضي أعضاء الوضوء
الا قدميه ثم سقط في ما طهور فانغسلتا وهو ذاك للنية والا فلا
على الاصح ويستحب ان لا ينشف هذه الاعضاء كما في اصل الروضة
لانها عبارة الامليت فيستحب تشفيفه لعله افساد كفته كذا علمه
الرافعي وقيل يستحب التشفيف لمن دعت اليه ضرورة ولا كراهة ولا
اولويه في تركه وقال النووي في شرح مسلم الذي يختار ويجعل
به انه مباح تركه وفعله سواء وفي التبصرة ثلاثة اوجه ارجحها
كما في الروضة انه مباح وصححه شرح المذهب وقال في التحقيق
انه خلاف الاولى وحرم به في منهاجه بالكراهة كما نص عليه الشافعي
وحمد الله نقله ابن كح في التجريد وادعى النووي في التحقيق عدم النص
لان الحديث الوارد فيه ضعيف وان يقول بعد فراغه من الوضوء
مستقبل القبلة استهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان لم يجد
عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين الدعاء المشهور الى اخره
واتوب اليه فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء في
روايه ذكرها الحاكم في المستدرک من رواية أبي سعيد الخدري

رضي الله عنه من توفنا ثم قال سبحانك اللهم واتوب اليك كتب برق
وطبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة قال وهذا حسن فان قال قائل
قد قلتم انه يجب غسل يديه مع مرفقيه ورجليه مع كعبيه فلو نبت
له يدا او رجلان نظران نبت على محل الفرض كان عليه غسلهما لانه
خلقته رايك على محل الفرض وهو كما لا صبح الزايد وان نبت على غير محل
الفرض نظرت فان كان لم يبلغ محل الفرض فليس يغسله وان بلغ محل
الفرض فعليه ان يغسل ما قابل محل الفرض فقط قيل فما الفرق بين
هذه المسئلة وبين ما اذا انكشطت جلدة عضده وتدل على محل
الفرض قليلا عليه غسلها وان كان على محل الفرض قيل الفرق
بينهما ان اليد يقع عليها اسم يد فكان عليه غسلها وليس كذلك
هذه المسئلة لانها ليست بيد وانما هي قطعة من العضد فلم يجب
عليه غسلها مع وجود يد فدل على الفرق بينهما قيل فان التيمم
راسها محل الفرض قلنا وجب عليه غسل ما قابل الفرض ظاهر
وباطنا لانها صارت كحجر محل الفرض فدل على ما قلناه وفي الباب
قواعد **القاعدة الاولى** كل وضوء ليس فيه التثليث ولا يحرم الا في
مسائل **منها** اذا ضاق وقت الصلوة بحيث لو اشتغل بالتكرار لم يدرك
الوقت حرم التثليث **ومنها** ما اذا كان معه ما بقدر ما يكفيه
لوضوئه وهو عطشان فثلث لم يفضل للشرب شئ حرم التكرار
ومنها ما اذا عرض الصلوة لعدم سقوطها بان كان معه ما يكفيه
لوضوئه مرة مرة فقط فثلث مع عدم التراب حرم ويكره تثليث
مسح الخلق لعله افساده ولو وهب له ما وجب قبوله في الاصح
ولو وهب للعاري ثوبا لم يلزمه قبوله على الصحيح والفرق بينهما
ان قبول الماء ليس تقظيم منه بخلاف الثوب فان الماءي المفازة مع العطش
التدريد المهلك فيه منة عظيمة للانقاذ من الهلكة قلنا هذا نادر
والكلام على الغالب في محل وجوده ولان الماء الماخوذ للطهارة ليس
كذلك فلا يمن به وعلى هذا يجب عليه ان يستوفيه من صاحبه
اذا لم يتدبه على الاصح واما العاريه فان كان ثمن الاله قدس

ثم الما وجب قبولها وان كان اكثر لم يجب لانها قد يتلف فيضنها
 هذا الوجه المقابل للاج من كلام النووي رحمه الله ولو ذهب له ماء
 الكدر او الطين السائر وجب قبوله وليس له بيعه فان باعه
 بعد ما اتيه وهو كبيع الماء كذلك كما سألني ذكر في البيع ان سأل الله
 تعالى **القاعدة الثانية** كل وضوء استيج به فرض الصلوة استيج به
 فعل الصلوات **الاي مسائل منها** ما اذا توفض الصلوة بعينها وبقي
 غيرها اذكر الراجح وغيره في المسئلة ثلاثة اوجه احدها لا تصح
 لانه لم ينفى كما امر الثاني تصح لصلوة تضمنت رفع الحدث ونيت
 ان لا يصلي غير لغو ويصح لغوها وهو الراجح من كلام الاصحاب
 الثالث لا يصح الا ما نوى لقوله صلى الله عليه وسلم اما الاعمال بالنية
 وانما لكل امرء ما نوى وعلى هذا الوجه الاستثناء قيل فيما الفرق
 بين هذه المسئلة وبين ما اذا يتيمم لفائتين او مندوريتين
 صح يتيمم في اصح الوجهين لانه نوا الواحد وزاد فلغت الزيادة
 وعمل بالاصل الثاني لا يصح لانه نوى ما لا يباح بالتيمم الواحد
 ففسدت نيته وصار كما لو لم ينفى اصلا **والفرق** بينهما ان الوضوء
 لما كان اصله الصحة لكل صلوة تبنيها على اصله فكذلك التيمم
 بنيته على اصله وهو عدم الصحة اذا زادت على فرض فدل على
 الفرق بينهما **ومنها** ما اذا يتيمم الجنب ثم احدث ووجد ما يكفي لوضوئه
 فقط فتوضا به وصلى النافلة دون الفرض **ومنها** المستحاضة **ومنها**
 من به سلس البول **القاعدة الثالثة** من كان معه ما يكفي لوضوئه
 وليس محتاجا اليه لعطش حيوان **الاي مسئلة** وهي ما اذا كان على
 ثوب محرم طيب وليس معه الا ذلك الما وجب عليه غسله ويتيمم
 ان تعذر جميع الما بعد وضوئه فان لم تعذر توضا به ثم جمعه
 وغسل به الطيب كما جزم به النووي في التحقيق في باب التيمم وكذا في
 شرح المذهب بعن الاصحاب ولو كان معه ماء يكفي لوضوئه ولو
 خلطه بمائع كفي نظر ان كان المائع لو خلط به استهلك في الماء لزمه
 استعماله ان لم يزد قيمة المائع على الماء على الصحيح ولو كان يكفي

على بدنه او ثوبه لزمه ان يتوضا به ولا يتيمم
 على ثوبه ولا يغسل ثوبه لزمه ان يتوضا به ولا يتيمم

لوضوئ الا عضو واحد كجماله بمائع وتوضا به لوضوئ صحا الصلوة
والفرق بينهما ان في الاولى تنق استعماله مائع في صلوة بعينها وهذا
 يتقنه في احدها لا بعينها كما نقله النووي في شرح المذهب على صاحب
 الفرق وارتضاة فدل على الفرق بينهما **القاعدة الرابعة** لا يجوز
 شرب الماء النجس مع وجود الطهور **الاي مسئلة** وهي ما اذا كان معه
 ماء طهور وشتيجس وهو محتاج الى الطهور لوضوء صلاة خشى فواتها
 فله شرب النجس وترك الطهور لوضوئها لحاضر كما نقله الرافعي في
 شرحه الكلبين عن اتفاق كثير من اصحابنا والمختار في شرح المذهب
 خلافة وفي الروضة نقل عن الماوردي واخرين ان من كان معه ماء طاهر
 ونجس توضا بالطاهر وشرب النجس ثم قال قلت ذكرا لشيخنا
 كلام الماوردي هذا انما انكر واختار انه يشرب الطاهر ثم يتيمم
 قال وهذا هو الصحيح فالاستثناء على ما ذكره الماوردي ولو فضل
 الماء عن العطش واحتاج اليه لازالة النجاسة استعماله فيها واز
 له التيمم كما يجوز مع نجون وجود الماء في الجوابي المسئلة بالطرق
 لانه خاص بالشرب فلا يجوز الوضوء منه كما نبه عليه النووي
 في شرح المذهب والتحقيق **القاعدة الخامسة** ليس لنا طهارة
 يتطل بالكلام **الاي مسائل منها** المتيهم اذا سمع ثقه يقول ههنا
 ماء او كان قد توضا بما كان وقع عليه عذره او غيرهما بما نجسه
 عنده فانه يبطل بسماعه لذلك الكلام **ومنها** اذا قيل له هذا كبر
 قد اتى وهو يعلم صدق القائل بطل التيمم **ومنها** اذا ظن الما بغيره
 بالقرب منه راها برا **ومنها** اذا قيل له هذا شراب فتجمله ماء
 بطل يتيممه **ومنها** ما اذا سمع شخص يقول عندى ماء او رعتيه
 فلان بطل يتيممه بخلاف ما اذا قال او دحني فلان ماء **ومنها** اذا
 تروج مسلم بذميه فحاضنة حرم وطبها قبل الغسل فاذا اغتسلت
 صح غسلها بالنسبة الى الوطن فاذا استلم ابوها وكانت محنونة فانا
 نحكم باسلامها ويبطل غسلها بكلامه وهو اسلامه ولو اعتقت
 الامه في صلاتها وهي مكشوفة الراس قادره على الستر ولم تستتر

بطلت صلاتها بكلام غيرها وهو العتق وعدم الستة **القاعدة**
السادسة من مس فرج ادى او مس فرج نفسه انتقض وضوءه
الافى سئل وهو ما اذا مس العارض احد فرج الخنثى المشكل ليس
له مثله او الخنثى احدى فرجي نفسه فلا كس غيره فرجه ولو مس
المشكل احدى فرجيه وصلى الظهر مثلا ثم توضع وضوءا ومس الاخر
وصلى العصر قال الرافي ليس عليه ان يقضي واحده منهما كالمس
صلى صلاتين باجنهادين او خمس ولو مس احدهما وصلى الظهر
ثم مس الاخر وصلى العصر غير وضوء قال النووي في اصل الرقعة
يعيد قال صاحب الذخاير الذي يقتضيه النظر وجوب اعادة
تتهما وينبغي ان يحمل هذا الاطلاق على ان ايتل منهما فان بال
من احدهما فمسه نقض وكذا ان بال منهما نقض بمس مسه
فيل فلو لمس ويشك هل لمس محرما او اجنبية او صغيرا لا تشتهى
فحرم او بشرة او شعرا فشحرو ولو كثر الوسخ في عضو اللامس
الملموس منه وسخ نسا من غير البشرة بحيث يتيقن انه اذا لمس
كان في غير البشرة لم يضر ولو لمس باصبع زائدة نبت على يده نظرا
فان كانت على استواء الاصابع فهو كالاصليه في اصح الوجهين
وان لم يكن فلا في الاصح قاله الرافي في الشرح الكبير وهذا فيما
اذا كان الاصبع نابتا في محل الاصابع من باطن الكف فان كان
نابتا على ظهر الكف فانه لا نقض به مطلقا كما قاله النووي
في شرح المذهب عن التمه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا افقى
احدكم يده الى ذكره فليتوضا وضوءه للصلاة والا فضا لا يكون
الا باطن الكف فلهذا لا نقض كالعضو المباني من المرأة وهل
يحرم نظره الى شئ منها بعد انفصاله قلنا نعم مقتضى كلام الا
صحاب التحريم كما ينظر قلا منها **القاعدة السابعة** لا يجب اتصال
المامنا بت شعرا التحية الكثرة في الوضوء **الافى مسئلتين** احدهما
المراه اذا نبت لها تحية فهي نادرة يجب اتصال الماء الى منابتها
لندورها **المسئلة الثانية** تحية الخنثى المشكل اذا لم يجعل انبائها

منزلة الاشكال **القاعدة الثامنة** من وجب عليه شئ استحب له
تجمله **الافى مسائل منها** تاخير الصلوة في شدة الحر وكثرة طه
المعتبره **ومنها** تاخير الصلوة ليصلها بالما اذا اتيقنه قبل خروج
الوقت **ومنها** من به سلس البول **ومنها** المستحاضه **ومنها** المريض
ومنها العاري اذا تيقن وجوده السترة **ومنها** كوة الفطر يجب
بالغروب وليس تاخيرها الى يوم العيد **ومنها** دم التمتع يجب
باحرامه بالتحب بشرط مذكور فيه ويستحب تاخيرها الى يوم الفجر
وكذلك دم القران **ومنها** الحلق والطواف ورمي جمرة العقبة **ومنها**
المسافر اذا كان سائرا في وقت الاولى **ومنها** اذا تيقن حصول
الجماعة اخر الوقت **ومنها** من رجي زوال عذره المسقط للجمعة
ومنها من لا يجتهد الا ما شمس ولو اخر الصلوة الى اخر وقتها
لو جدد ما غير شمس يتيقن فالظاهر ان التأخير افضل **القاعدة**
التاسعة السواك سنة عند الوضوء وغيره بكل خشن **الافى**
مسئلة وهي ما اذا استاك باصبع نفسه وان كانت خشنة
على الاصح لكن لو قطع ثم استاك به كفاه ولو استاك باصبع
غيره الحج كفاه قطعاً كما ذكره في دقايقه وهو مكروه للصائم بعد
الزوال لقوله صلى الله عليه وسلم لخوف فم الصائم عند الله طيب
من رائحة المسك وفي رواية لمسلم يوم القيمة قال الرافي لانه
اثر عبادة مشهور ولها بالطيب فكره ان الله كدم الشهيد فان
قال قائل فيما الفرق بين دم الشهيد وخلوف فم الصائم لانهم
قلتم بتحريم ازاله دم الشهيد مع ان رائحته مساوية لرائحة
المسك وعدم تحريم ازالة الخلوف مع كونه اطيب من ريح
المسك **قيل الفرق** بينهما رجوه **احدها** ان دم الشهيد هو
الشاهد له يوم القيمة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ما من
مكلم يكلم في سبيل الله الا جاء يوم القيمة وكلمه يدهى اللون
لون دم والريح ريح مسك والخلوف فم الصائم ليس موحودا
يوم القيمة بل هو موجود في الدنيا عند الله اطيب من ريح المسك

وفيها خلاف كثير بين ابن عبد السلام وابن الصلاح **الثاني** ان دم الشهيد
 واحواله شاهد واحوال الصائم لا يعلمها الا الله تعالى ولهذا قال
 تعالى الصوم لي اي لا يعلمه غيري **الثالث** ان كل طاعة لا يقدر المرء لا
 يخفيها وان اخفاها عن الناس لم يخفها عن الملائكة والصوم يمكن
 ان ينويه بقلبه ولا يعلمه ملك ولا بشر **الرابع** انه صفة من
 صفات الله تعالى ومن صفة الملائكة **الخامس** ان كل عمل اعلم مقداره
 ثوابه الا الصوم فانه لا يعلم لمجازي به الا الله **السادس** ان كل
 الاحمال يوفي منها ما عليه من الديون الا الصوم فانه له دون غير
 فلهذا كان اطيب مخرج المسك بخلاف دم الشهيد فانه يقتل
 غالباً في الملامن الناس فربما يعلم شجاعته او لطيف فيما يكتبه او
 لما يقتطعه له الامام والابن عليه او خوفاً على نفسه او ولده او
 ماله او عياله بخلاف الصوم فانه لا يعلمه الا الله تعالى فدل على
 فضله **والفرق** بينهما ان دم الشهيد هو الشاهد له يوم القيمة
 فلهذا اتينا له شاهد الذي هو حرمة بخلاف الصوم فدل على
 الفرق بينهما وقال القاضي حسين ولا يكره السواك في صوم النفل
 خوفاً الريا ونقل النووي في شرح المذهب انه لا يكره مطلقاً وهو
 المختار كما نص عليه في البوطي وحكي الترمذي عن الشافعي رضي
 عنه انه لم يرب بالسواك باسأول النهار واخره قاله السبكي في شرح
 منهاج النووي وهو غريب وقيل وفيه اثنان وعشرون خصله
 مدوحه ذكر ابن السبع في شفايه افضلها ان به يرضى الرحمن **ومن**
 ارضى الرحمن فقد احل الجنان **الثاني** اصحابه السنة **الثالثة**
 تتضاعف به صلوة سبعين ضعفاً **الرابع** انه باب للسعة **الخامس**
 سه انه يطيب النكهة السادسة يشد الله السابعة يذهب
 الصداع **الثامنة** يذهب وجع الاسنان **التاسعة** اذا استاك
 قربت منه الملكة وصافحته لما تربى من النور في وجهه **العاشر**
 ينقي اسنانه من الصفرة والقحج الحادية عشر تسمى المقتدى بالانبياء
الرابعة عشر كتب له بعدد كل ما استاك من يومه ذاك الى النفخة

تعينه الملكة لصلاته في الجمع الثانية عشر بفتح له باب
 من ابواب الجنة الثالثة عشر

الاولى من كل حي وميت الخامسة عشر تغلق عنه ابواب الجنة السادسة
 عشر تستغفر له الانبياء والرسل السابعة عشر لا يخرج من الدنيا
 الا طاهراً يسمع ملك الموت يقول عند قبض روحه الا في الصورة
 التي يقبض فيها الانبياء الثامنة عشر لا يخرج من الدنيا حتى يسقى
 شربة من حوض محمد صلى الله عليه وسلم التاسعة عشر يشرب
 من الرحيق المختوم العشرون يطلع الله كل دامن جسده الحما
 دية والعشرون يعقبه الله كل صفة بان يجري خلقه ويذكره
 ويحل بصره ويبطئ شبه ويقوى ظهرك كما ذكره المحامي الثانية و
 العشرون يكسى اذا كسى الله الانبياء ويكرم اذا اكرموا ويدخله
 الله الجنة مع من اجمعين وهو مستحب للمصلوه وعند تغيير النعم
 قال النووي رحمه الله تعالى وعند دخول البيت المشرف وللأستيقاض
 من النوم ولقراءة القرآن ولا صفراء الاسنان وان لم يكن الفم متغيراً
 عند الوضوء وان ينوي به السنة ويبدى بجانبه الايمن الى
 وسطه كما ذكره ابن الصباغ ثم اليسر وان يكون باليمن خلافاً
 لاجم لان ازالة مستقذر ولفضل فيه لما روت عائشة
 رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ركعتان
 بالسواك افضل من سبعين ركعة بلى بسواك واسناده غير متكلم
 فيه لانه رواه ابو نعيم من حديث الحميدي عن سفيان عن منصور عن
 الزهري عن عروبة عن عايشة رضي الله عنها **اجمعين القاعدة**
العاشر استعمال انية الذهب والفضة حرام **الا في مسليتين احدهما**
 اذا خشن انية الذهب او الفضة بنحاس ظاهراً وباطناً قال الامام
 الذي اراه القطع باستعماله نقله عن الرازي وصححه النووي
 من زيادة الروضة وليس هو بظاهر على اطلاقه بل لعله محمول على
 كسر قلب الفقير الاعلى الاسراف لوجوده كالممودة اذا عرض على
 النار فحصل منه شيء حرم كما جزم به الرازي وغيره وهو
 رد على اطلاق النووي رحمه الله في منهاجهم **ويستثنى** من عدم جواز
 استعمال الممودة للرجال الخاتم والسيوف وغيرهما من آلات الحرب
 وان موه تمويهها لم يحصل به شيء بالعرض على النار حرم كما قطع

اليها **احدها** ان النهي عن الاستنجاء باليمين لم يكن لمعنى فيها وانما
كان لمعنى اخر وان النهي عنها ادب ولا نهى للاكل والشرب والمصا
فحة ويسار للاستنجاء ويدليل من قطعت يسار جاز ان يستنجي
بيمينه فدل ذلك على ان النهي ليس لمعنى فيها وليس كذلك العظم
لان النهي ورد لمعنى فيه وهو انه زاد الجث وكذا الجمرة ولهذا المعنى
قلنا ان الذكاه بالسكين المخصوص به منى عنها كما ان الذكاه بالظفر
والسن منى عنه ولو ذكى بالسكين المخصوص به اجزاه وان ذكى با
لظفر لم يجزه **والفرق** بينهما ان النهي عن السكين لا لمعنى فيها
وانما هو لمعنى في المخصوص منه والنهي عن الظفر لمعنى فيه ومثله
الدار المخصوص به نهى عن الصلوة فيها وعن الصلوة في الثوب النجس
ولو صلى في الدار المخصوص به اجزاه ولو صلى في الثوب النجس لم
يجزه وذلك لمعنى فيه والدار لا لمعنى فيها قيل فلما كره الشافعي
رضي الله عنه ان يري بحجر قد رمى به ولم يكره ان يستنجي بحجر قد
استعمله مره قيل **الفرق** بينهما انه روى ان ما قبل من الا
حجار رفع وما لم يقبل لم يرفع فكره ان يري بحجر لم يقبل وهذا
المعنى معدوم في الاستنجاء فدل على الفرق بينهما **القاعدة**
الرابعة عشر لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها ببول
ولا غائط بصحرا لانها لا تخلو من مصل **لا في مسئلتين احدها**
ما اذا كان الريح من غير جهة القبلة دونها جان استقبالها
واستدبارها للصنعة كما ذكره القفال في فتاويه **المسئلة الثانية**
اذا كان بين يديه سائر قدر ثلث ذراع جاز كما ذكره النووي
في شرح المذهب وشرح مسلم ان الصحيح المشهور عند اصحابنا
الجواز ويجوز في البيان بشرطين احدهما ان لا يزيد ما بينه
وبين الجدار السائر له على ثلاثة اذرع الثاني ان يكون مرتفعا
قدر ثلث ذراع فاكثر ولا يبول في ماء راكد وتحت شجرة مثمر
وان كان عند وقت ثمرتها ومهبط راح لعله تنجسه وجوز متقد
وطريق لتأذي الناس به ولا مستقبل الشمس ولا القمى بفرجه

سواء كان البيان والصحرا وكذا الاستدبار كما نقله صاحب المهمات
عن الرازي في التذنيب له ووافقه النووي في مختص التذنيب خلافا
لما في الروضة وشرح المذهب وقال في نكت التبيين انه المذهب
وقول الجمهور وهو الصواب وقال في التبيين لم يذكر الشافعي
لاكثر من ان قاضي الحاجه يترك استقبال الشمس والقمر المختار
انه لمباح تركه وفعله وكذا في شرح المذهب وقال في التحقيق
ان الكراهة لا اصل لها قال صاحب المهمات والصواب عدم اجتناب
الامرئ على خلاف ما في الروضة واكثر المختصرات وسن ان يبدأ
باليسرى للدخول الى الغايط والبول فان بدا باليمنى ابتلى بالفقر
لما روى الترمذي والحكيم في حلاله من روايه لابي هريرة رضي الله
عنه وبأسناده عن ابن عباس رضي الله عنه ان امرأه اذا تطهت
على راس خلاها ابتليت بخروج الريح من فرجها ومن اغتسل او
توضأ مكان الاستنجاء ابتلى بالوسواس لما روى ان عامه الوسواس
منه ولا يستنجي بالماء في موضع قضاء الحاجة ولا يستحب شيئا
عليه اسم معظم فان نسي حتى اشتغل بقضاء الحاجة وكان
خاتما في اصبعه ضم كفه عليه **القاعدة الخامسة عشر** من له ذكره
احدهما عامل روت الاخر انتقض وضوئه بحسه للعامل دون الاخر
كما في شرح المذهب والتحقيق وهو مقتضى كلام الروضة في باب
الفصل لحدث بسره بنت صفوان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من مس ذكره فليتوضأ والذكر يطلق على العامل بخلاف كف غير عامل
فانه ينقض قال صاحب المهمات وهذا يقوى ما في الروضة فليعمل به
كما في بابيه وحكم الذكر في المس كحكم الفرج المرأة وهو ملتقى الشفرتين
على المنفذ كما في الكفاية وكذا من له عامل واسئل كما صححه في الروضة
التي مسئلة وهو ما اذا كان لم يخرج منه شيء فلا ينقض بحسه كما هو
مقتضى كلام الماوردي نقله النووي في شرح المذهب قال الرازي ان اثنى
الشكل يفرج الرجل فرجل او يفرج النساء وحاض فامراه ان تكرر

ثلاثا قال والذي يظهر التحاقه بما قيل في كلب الصيد انه لا بد من التكرار
فقط يستلزم مرتين وقيل ثلاث ولو كانا متساكين فاولج احدهما او كل من
هما في فرج الاخر فلا غسل ولا وضوء او في دبرهما فلا غسل وعليهما الوضوء
لخروج خارج من الدبر ولو سراحا فخرج صاحبه والاخر ذكر الاول
انتقض احدهما لا بعينه ولكل منهما ان يصلي فلو اقتنع احدهما
بالاخر لم يان ان الامام رجل لم يصح صلاه المقتدى به واغرب ابن
جيران في لطيفه فقال الحيض والنفس لا يوجبان الوضوء وان كان
الخارج الفحش قيل وهذا ظاهر لان الخارج لا يوجب طهارة يتق
ويؤيد ما قاله الرافي رحمه الله ان الشيء اذا اوجب اعظم الامرين
بخصوصهما لا يوجب اهوئهما بعموم كونه زنى **القاعدة السابعة**
دسة عشر لا تنص على لفظ الطهارة فقط بل يكون في النية على
الصحيح **الاي مسئلة** وهي ما اذا انوى الصبي الطهارة او الوضوء ولم يتوض
للفرضية مع كما قاله الرافي خلافا لما في الكفاية المنع **القاعدة السابعة**
بعة عشر من ملك ما هو محتاج اليه لضرورة نفسه كان احق
به من غيره **الاي مسئلة** وهي ما اذا مات رجل ومعه ما واجتج
الى غسله به ومعه رفقته يحتاجون اليه لعطشهم فهم احق به منه
ويجب عليهم اذا رجعوا الى موطنهم قيمة ذلك المال وارثه
قيمة موضع اتلافه ولو اوصى به الى اولى الناس به فحضرت
وجنب وخايش ومن على بدنه نجاسة فالميت وصاحب
النجاسة اولاهما والميت اولى على الاصح كما في اصل الروضة **القاعدة**
الثامنة عشر من توضا وضوا وصحبا وصلى به صلاة صحيحة ليس
عليه اعادة تلك الصلاة **الاي مسئلة** وهي ما اذا نسي جنب جنابة
وعنده ما يكفي لغسله فقط فتوضا منه وصلى ثم تذكر جنابته
بعد ان صلى وجب عليه اعادة تلك الصلوة **القاعدة التاسعة**
عش اما الطهور اذا خلط بما يجوز الطهارة به لم يضر **الاي مسئلتين**

احدها

احدها اذا خلط الماء الطهور بما لا يطهر المتغير بما لا يضره فتغير
صريح كما صرح ابن ابي الصنف في تلك التنية **المسئلة الثانية** اذا خلط الماء
الطاهر بطهور وكان الطاهر بحيث لو قدرناه بخالف وسطا لا يضر
القاعدة العشرون من يتقن الطهارة ويشك في الحدث عمل يتيقن
الطهارة وعكسه **الاي مسئلة** وهي ما اذا اتيقن الطهارة ثم نام
بحسب غير ممكن المقعدة لخافته وشك هل احدث ام لا يني على
الحدث لان الظاهر خروج وجود سببه ولو تيقن الطهارة والحدث
ولم يدريهما اسبق في المسئلة اربعة اوجه **احدها** وهو الصحيح
انه يعمل بضد ما قبلهما في الاصح **الثاني** وهو الذي صححه النووي في صحيح
المذهب انه يلزمه الوضوء بكل حال ورحمة جماعات من الاصحاب
وهو المختار لان ما قبله بطل يقينا وما بعده متعارض ولا بد من
طهارة يقينا او ظنا **الثالث** انه يومر بان يتذكر ما كان عليه قبل
ذلك وياخذ به لانه معلوم والظن طارى عليه فلما تعارض سقط
الرابع انه يومر بالتذكر فان تذكر انه كان محدثا فهو الاك منظر
لانه يتقن الطهارة بعد الحدث وشك في انتقاضها هل هو قبل
تلك الطهارة ام بعدها فان تذكر ان كان متطهرا وهو ممن يعتار تجديد
وضوئه فهو الاك من محدث لانه يتقن حدثا بعد الطهارة وشك في
زواله وان كان ممن لا يعتاد تجديد الوضوء الا عند حدث فيكون
لان متطهرا لان طهارته بعد الحدث **باب الغسل**
موجبه الموت او الحيض او النفاس وهو الخارج بعد الولادة
لامعها او الجنابة اما بدخول حشفه او قدرها من مقطوعها
خلافا لاكثر العراقيين المنع ولو كان ما بقي دون قدر الحشفه
لم يجز الغسل به اتفاقا وخروج مني من طريق المعتاد او غيره و
كذا ولده بولده او مصغه او علقه وان لم يظهر رطوبه على الاصح
ولصحته **شرطان احدهما** نية رفع جنابه ولو اقتصر على غسل
واحدة بنية الحدث والنجس طهر عند النجس دون الحدث على المذهب
من قول الرافي والصحيح من زيادات الروضة الا جزاء عنها **الثاني**

القاعدة
على هذه

الاسلام فلا يصح من كافر لانه عباده ويستثنى منه غسل الكافر من الحيض
 لو طهر زوجها المسلم وفي الباب بقواعد **الاول** من اوج ذكره في فرج
 امرأه او دبر رجل وجب عليها الاغسل **الاني مسئلة** وهي ما اذا اوج
 الخنثى المشكل ذكره في دبر رجل او امرأه فلا يغسل على الاصح ولا على
 خنثيين ووجب على المفعول به الوضوء رجلا كان او خنثى او امرأه
 لمخرج خارج ووجب عليه الوضوء في ايلاج البهيمه ايضا ولو اوج رجل
 في فرج خنثى فلا يغسل ولا وضوء عليها او اشل في فرج ووجب عليها
 الغسل على المذهب **القاعدة الثانية** الجنب لا يجوز له قراة القرآن
 ولا الملك في المسجد **الاني مسئلة** وهي ما اذا يتم عند عدم الميا فجنابة
 باقية بدليل وجوب الغسل اذا وجد الماء ومع ذلك يجوز له قراة
 القرآن والملك في المسجد ان خاف الخروج من العسر على نفسه او ما له
 وهو بالمسجد وكذا ان غلق عليه بابه وليس له ان يتم بتقرب
 المسجد كما ذكر في الروضة **القاعدة الثالثة** من خرج منها من بصفاته
 المعتنقه من فوجها وجب عليها الغسل **الاني مسائل منها** اذا وطئ
 الرجل بالغة ثم اغتسله ثم خرج من فرجها مني الرجل بعد غسلها
 فلا يغسل عليها لذلك **ومنها** النايمة كذلك لا يغسل عليها **ومنها**
 اذا استحلك ستد خلت امرأه مني الرجل في دبرها ثم خرج بعد
 غسلها لم يلزمها الغسل على المذهب كما قاله في الروضة **ومنها**
 الرجل اذا استدخل منيا في دبره ثم خرج منه فلا يغسل **ومنها** اذا
 وطئت امرأه مستيقظ ولم تقض وطرها فان الخارج منها بعد
 الغسل مني الرجل وحده فلا يغسل **ومنها** الميتة على الاصح لا يغسل
 ولو راى منيا في ثوبه او فراش لا يشاركه فيه غيره ووجب عليه
 الغسل قال القفال الا ان يحده بظاهر الثوب فلا يغسل وكلام النووي
 يقتضي الغسل مطلقا وهو الاظهر للاحتياط ولو انتبه فرائضا يحتمل
 ان يكون منيا وان يكون مذيا لم يلزمه الغسل **القاعدة الرابعة**
 شية الغسل واجبه على من وجب عليه الغسل وان لم ينو لم يرجح
الاني مسائل منها امرأه اذا امتنعت عن الغسل من الحيض فغسلها

الكراهة على الجماع اذا خرج مني الرجل بعد غسلها فلا يغسل عليها لذكره وممنع

الزوج مح لو طهرها ذكره النووي من زيادته في الروضة كما تقدمنا وهل يشترط
 شية الزوج فيه وجهان كما في المجنونة الصممان كما في التحقيق بخلاف
 غسل الميت وهل لها ان تصلي به ام لا وجهان احدهما نعم والثاني
 وهو الذي قطع به القاضي حين وصحة النووي في التحقيق عدم
 الاجز او لم يذكر الرافعي هذه المسئلة في الشرح ولا النووي في الرو
 وهل يجب عليها اعاده الغسل اذا سلمت فيه وجهان رجع ال
 في رحمه الله وجماعه وجوب الاعادة ورجح امام الحرمين وجماعه
 عدم الوجوب والاول اصح كما في التحقيق **ومنها** الكافرة اذا غسلها
 الزوج كذلك **ومنها** المجنونة كذلك في اصح الوجهين فيهما ولو نوى الجنب
 الحدث الاصغر غالطا لم ترتفع جنابته عن غير اعضا الوضوء
 وفي اعضا الوضوء وجهان ذكرهما النووي في اصل الروضة الصممان
 انه يرتفع من غير الراس على الاصح ولو نوى استحابة ما يتوقف
 على الغسل اجزاه ولو نوى الحايض استحابة الوطئ مح على الا
 صح ويتباح به الصلوة وكل شئ يتوقف على الغسل كما ذكره الرافعي
 والنووي من زوايده في الروضة في باب الوضوء ولو احدث في
 اثنا غسله لم يرض للغسل لكن لا يصلي حتى يتوضا كما ذكره النووي
 من زوايده في الروضة وشرح المذهب وقد اعترض عليه في ذلك
 صاحب المهمات وقال بصحة الوضوء وهو ليس بظاهر وما
 اعترض عليه به من قول النووي رحمه الله ومن اجتمع عليه حدث
 اكبر واصغر فالصحيح انه يكفي غسلا جميع البدن بنية الغسل
 وحده وهو اللفظ لا اعتراض عليه لانه ذكر صورة لم يقع في
 اثناها حدث وتلك صورة خاصة وهو الحدث في اثنا الغسل
 فيصير كالواحد في اثنا له لم يصح لانه رفع جنابه عن حيض
 ولا عكسه ان تعمدت وغالطه كق كما ذكره في شرح المذهب **والا**
غسل المسنونة كثيره **منها** الغسل للاعتكاف كما نص عليه الشافعي
 رحمه الله نقله ابن حيران الصغير في كتابه اللطيف **ومنها** الغسل
 من خلق العانة نقله المحامي في كتابه اللباب **ومنها** بلوغ صبي

نقله صاحب الرونق **ومنها** اغتسال الحج والعمره وهو عشتوا غسال الغسل
 للاحرام ولدخول مكة والوقوف بعرفة والمزدلفة ولرمي جمرة العقبة
 ولايام التشريق ولطواف الافاضة والحلق وللمسح بالحرام وللمواضع
ومنها غسل الجمعة **ومنها** الجنون اذا افاق **ومنها** غسل الكافر
 اذا اسلم **ومنها** الغسل لكل ليلة من رمضان ذكره العبادي
 في طبقاته **ومنها** الغسل في الوادي حين سيلانه **ومنها** الغسل
 من الحمامة نص عليه الشافعي رحمه الله **ومنها** الغسل للخروج
 من الحمام قال البغوي المراد ما اذا تنور وعند ما اذا عرق
ومنها اذا دخل مكة واراد ان يصلي الصلح اول يوم اغتسل وصلاتها
 كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ذكره المحاملي
 في الباب **ومنها** الغسل للزيارة **ومنها** الغسل لدخول المدينة
 النبوية على ساكنها افضل الصلاة والسلام **ومنها** الغسل لتغيير
 البدن بخرق او غيره **ومنها** غسل العيدين **ومنها** الكسوفين
ومنها الاستسقاء **ومنها** المغي عليه ويندب لمن يريد الاجتماع
 مع الناس **ومنها** الغسل لمن غسل ميتا ولو اعترف الماميد
 للغسل وصيه على راسه او غيره لم يرفع جنازة على ذلك
 القدر الذي اعترف به من غير خلاف كما صرح به الروياني
 والمتولي وغيرهما ذكره صاحب المهمات **القاعدة الخامسة**
 يجب على من وجب عليه الغسل تعميم بدنه وشعره **الامستلتن**
احدها الشعر النابت في الجفت اذا دخل العين لا يجب غسله **الثانية**
 اذا كان بشعران من بدنه عقد فانه يتسامح بباطنها على الاصح من
 الروضة وقيل يلزمه قطعها لا مكانه ولو وجد المحوت الجنب ما يكفي
 لغسله فقط وجب استعماله لغسله واندرج الاصغر تحت الاكبر
 ويستمع عن الباقي فان لم يجد ترايا يكفيه لتيممه بل بعضه وجب
 استعماله على المذهب فان لم يجد ما الا بثمن ومعه ما يشتري
 به بعض ما يكفيه لوضوئه فلي وجوب شرائه القولان السابقان
 فاذا استترن فوجد كاف لجميع اعضا الوضوء دون قدميه ومعه

الوجه ثانيا وجب ما يكفيه لوضوئه
 استعماله بشيء الجنبه والا في اعضاء الوضوء
 لدخول الاصغر تحت الاكبر

خف فهل يلزمه لبسه ومسح عليه ام لا وجهان اصحهما وهو الذي عليه
 الاصحاب عدم اللزوم كما في الروضة ولو انغسل جنب في ما قليل ثم روى
 ارتفعت جنازته من غير خلاف فان احدث حدث اخر في حال انغاسه
 نقل شيخنا جمال الدين الاسنوي رحمه الله فيهما عن الخوارزمي في
 الكافي جواز ارتقاعه **القاعدة السادسة** يلزم من وجود الحدث
 الاكبر وجود الاصغر **الاي مسائل منها** اذا وطئ دابة **ومنها** اذا الف
 على ذكره خرقه واوجب به في فروج امرائه **ومنها** اذا اوج في دبر ذكره
ومنها اذا انزل بنظره وتكر **ومنها** ما اذا احتم قاعدا ممكنا مقعدة
 وجب الغسل دون الحدث الا صغر قال الرافعي رحمه الله والحق المستوي
 بهذه الصورة للجراح مطلقا وقال انه يوجب عليه الجنابة لا غير
 والمس الذي يتضمنه يصير مغورا فيه كمن جامع في الحج فانه يجز
 عليه بدنه وان كان متضمنا للمس وبجوده يوجب شاة **ومنها**
 اذا استمنى بيد زوجته او مملوكه وعليها حائل **القاعدة السابعة**
بعة مني الا في طاهر عند الشافعي رضي الله خلافا لما لك واي حنيفه
 رضي الله عنهم **الاي مسئلة** وهي مني الخصي فانه يجنس ذكره
 صاحب الخصال لعلة فسادة ومقتضى اطلاق كلام الاصحاب طهرا
القاعدة الثامنة لا يجوز لمحدث حمل مصحف ولا مسه **الاي مسائل**
منها اذا خاف عليه من حريق ولم يتمكن من الطهارة جاز له لمس
ومنها اذا خاف عليه من القايه في نجاسة **ومنها** ما اذا خشى عليه
 من غرق ذكره النووي من زيادته في الروضة **القاعدة التاسعة**
 اذا ظهرت الحايض لم يستحب لها ان تتبعه بمسك او طيب او ما يقوم مقامها
سما الا في مسائل منها المحرمه يحرم عليها تحمل المسك والطيب **ومنها**
 المقعدة التي وجب عليها الاحداث **ومنها** الصائم كذا وهل الغسل
 واجب بخروج الدم او بانقطاعه فيه ثلاثة اوجه احدها وهو لا
 عند العراقيين والرويان انه يجب بخروجه والاصح عند الحنابلة
 نيين انه يجب بانقطاعه والظاهر ان الخروج موجب عند الانقطاع
 ولهذا الخلاف **فائدة** ذكرها الرويان ان المرأة الحايض اذا استشهد

نقل

في قتال الكفار فان قلنا بالا نقطاع لم يغسل وان قلنا بالخروج ففيه لوجهان
 في غسل الجنب الشهيد والاحم منها انه لا يغسل **باب النجاسة**
 هو في اللغة المستقذر وفي الاصطلاح كل عين حرم تناولها في حالة الا
 ختیار مع سهوله التمييز لا حرمتها ولا استقذارها ولا اضرارها
 في بدن او عقل واحترز بالاختيار عن الضرر ولا نهاتيج **كل**
 النجاسات والتداوى بها بالشرط المعروف وسهولة التمييز
 عن اكل الدود الميت مع الفاكه والحبوب ونحوهما وبالحرمة أي
 التعظيم والاکرام لميتة الادوي وبالاستقذار المني والمخاط ونحوهما
 وبالضرر عن الحی والنباتات المظرة للبدن او العقل كما ذكره النووي
 رحمه الله وفي الباب قواعد **الاولى** كل حيوان حي طاهر **الاني**
سائل منها الكلب والخنزير لانه اسوأ حالا من الكلب بكونه لا
 يقتنى ولا يستفح به فان قيل هذا منتقض بالحشرات قيل هذا ليس
 بظاهرها لان الخنزير يختلف في طهارته نجاسته والحشرات متفق
 على طهارتها فانترقا **ومنها** دود النجاسة **ومنها** المولود من
 احد هما كما ذكره النووي في التحقيق **القاعدة الثانية** الميتات
 كلها نجسة **الاني سائل** منها الادوي على الصحيح **ومنها** ميتة السمك
ومنها الجراد **ومنها** دود الطعام في احد الوجهين **ومنها** الصيد
 اذا مات بالظغطة في اصح القولين **ومنها** الجنين الذي يوجه
 ميتا بعد ذكاة امه فان بقي حيا بعد الذكاه يضطرب حرم على
 الصحيح من الروضة **ومنها** الدود المتولد من الماء فميتة طاهره
 ولم يضرب بطهوريته قطعاً فان اخرج وطرح فيه قولان احدهما
 عند النووي في الروضة والتنقيح انه لا يضر خلافا لما صحى به بعض
 المختار خرب النجاسة ولو اقي في غيره ضرر **ومنها** البعير النادر
 وكذا الصيد اذا مات بالسهم قبل ادراك ذبحهما **القاعدة**
الثالثة نجس العين لا يطهر بحال **الاني سائل** منها الجراد اذا
 انقلب خلا بنفسه طهر **ومنها** جلده لميتة اذا دبغ طهر وفي
 الشعر الذي عليه قولان نقل النووي في شرح المذهب عن جماعة

النجاسة وحرم في التحقيق بالعفو عن قليل يبقى تبعا للجلد المشقه
ومنها العلقه والمضغه اذا صار حيوانا ان قلنا بنجاستها وكذا
 روث وعذرة ونحوهما اذا صار ارمادا وحيوان صار في ملحق ملحا
 كما ذكره النووي في التحقيق **ومنها** الدم الذي هو حشو البيض عند
 استحالة فرجاً بخلاف البيض المذرة بالذال المعجزة فانه لو جعلها
 في صلاته لم يرض في اظهر الوجهين كما يحجج السواني وتبعه النووي على
 تصحيح البطالان في جميع كتبه الا التقيح فخالق فيه ذلك **ومنها**
 دم الضية اذا استحال مسكا **القاعدة الرابعة** الابول والدم
 كلها نجسة لسر عفوق عنها **الاني سائل** منها بول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم طاهر في وجه طاروي الدار قطف ان امكن
 شرب بوله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليها وقال انه حديث
 صحيح واما دمه صلى الله عليه وسلم فطاهر لان ابا طيبة الحجام
 شربه ولم ينكر عليه **ومنها** وليم الذباب وبول الخفاش فيعفى
 عنهما كما هو اطلاق الشرح والروضة في الوجهين **ومنها** الاتفه
 شرطها من السجدة **ومنها** طين الشارع المتيقن فيه النجاسة
 يعفى عنه **ومنها** دم البواغيت والقمل الا ان يقتله في جسده
 او ثوبه او بين اصبعيه فيتلوث به او حمل الثوب الذي اصابه الدم
 المعفوق عنه في كمه او فرشه وصلى فيه فان كان كثيرا لم يرض صلاة
 وان كان قليلا فوجهان احدهما العفو كما في التحقيق وشرح للمهذب
 عن المتولي واقره عليه وذكر القاضي حسين ما يوافق فقال لو
 كان الدم فيها هو زائد على لباس بدنه لم يرض صلاته لانه غير
 محتاج اليه ولو روي في ثوب من يريه الصلوه بنجاسة وهو
 لا يعلمها وجب على رائها اعلامه بها لنزال المفسد **ومنها**
 جزؤ السمك **ومنها** الدم التي بالحم والعظم فانه يعفى عنه لمشق
 الاحترار عنه **ومنها** قليل دم الاجنبي في اظهر الاقوال الثلاثة فيه وهو
 في الام **ومنها** موضع الفصد والحجامة والدمامل والقروح والنقطة
 كذلك **القاعدة الخامسة** بول الصبي اذا لم يطعم غير اللبن

نضح ولم يجب الغسل **لا في مسئلة** وهي ما اذا استمر الصبي بوضع اللبن
بعد الحولين وان كان لا يتناول الا اللبن فقط فيغسل بوله ولا
ينضح كما نص عليه الشافعي رحمه الله الخنثى كالانثى فيغسل بوله
ذكره البغوي **والنجاسة** تنقسم الى حكمية وعينية فالحكمية
وهي التي لا تجس مع يقين وجودها كالبول اذا جف على المحل
ولم يوجد له رايحه ولا اثر فيكفي اجرا الماعليها لا ورودها
على الماء ولا يجب فيها عدد **واما** العينية فلا بد فيها من اجرا
الماء مع محاولة ازالة الاوصاف وهي الطعم واللون والريح فانه
بقي اثر لون مع ريح ضروكذا طعم رجه **واما** غير بول الصبي
من البول فالقليل منه او من الخمر ليس بمعفو عنهما **واما** الذي
بابه تقع على النجاسة ثم تقع في الماء فقولان اصحهما عند النور
لا يضر لتعذر الاحتراز عنه والثاني وهو قول الرافي في كتبه
عن معظم التبخيس كسائر النجاسات واذا وقع على الثوب او
في الماء فهل يكون حكمها كحكم القليل من النجاسات لم يعف عنهما
نقل الرافي في الشرح الكبير عن نص الشافعي رحمه الله في المختصرات
مقتضى كلامه يشعربانه لا يؤثر لعدم الاحتراز عنه ونقل عن الام
انه لا فرق بينهما وعن الاملا التسوية بينهما في الثوب والماء قال وقد
اختلف الاصحاب في ذلك سبع طرقا **احدها** ان في تأنيها في الماء
والثوب فقولان والثانية يؤثر فيهما من غير خلاف والثالثة لا يؤثر
من غير خلاف وفي الرابعة يؤثر في الماء دون الثوب والخامسة
يؤثر في الثوب وفي الماء قولان والسادسة يؤثر في الماء دون الثوب
والسابعة يؤثر في الثوب دون الماء والاول اصح كما ذكره الرافي
في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب والتحقيق **القاعدة**
السادسة كل جزء منفصل من جثي فهو كميته **لا في مسائل** منها شعر
الماكول فانها طاهر **ومنها** الصوف **ومنها** الوبر **ومنها** الريش وكل
ذلك ان ابي لا مع عصو فطاهر اجماعا ومشتت ومشتت على الصحيح
او مع عصو فيجس في اصح الوجهين خلافا للرافيين فانهم قطعوا

بنجاسة اعضا ما بين من حي لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين من حي
فهو ميتة فعلى هذا جزء الاردي ومشيته نجسة خلافا لما هو مقتضى
كلام النووي رحمه الله في منهاجهم تبعا لما في النهاية والرافعي الطهاره
قال وهذا هو المذهب الصحيح وانكر ذلك بعض المتأخرين وقال
ان الجمهور والنص على النجاسة **القاعدة السابعة** ما استحبل
في الباطن من طعام وغيره فهو نجس **لا في مسائل** منها ابن الاربي
الحية بعد البلوغ **ومنها** لبن ما هو مأكول طاهر على الصحيح **ومنها**
مني الاردي فانه طاهر على المذهب **الا** ما استثنى وهو مني الخصى
كما تقدم عن صاحب الخصال والحق به مني المراء ايضا ومني الكلب
والخنزير وخرج احدهما نجس بالاتفاق ومن غيرهما من
الحيوانات المأكولة وغيرها فيه ثلاثة اوجه اصحها عند
الرافعي النجاسة واصحها عند النووي وغيره الطهاره على وهو
المختار **ومنها** بيض الطير المأكول **ومنها** المسك بشرطه من
السجدة **ومنها** الدمع والعرق واللحاب ان انقطع بطول النوم
فطاهر ذكره النووي في التحقيق وان شك فالاصل عدم النجاسة
ذكره في الروضة **ومنها** البلغم من الصدر لانه المعد في جهان
اصحها الطهاره ذكرها الرافي في الشرح الصغير وان طرأ من الدماغ
فطاهر **ومنها** لعلقه على الاصح **ومنها** المضغ على المذهب **ومنها**
الولد بخلاف الجزء الميان منه كما قطع به الشيخ ابو حامد وجماعه
من العلماء خلافا لما صححه صاحب النهاية وبيحه الرافي ثم النووي
واستثنى طهارته على المذهب وعلة الاول ان الحرة انما هي جملة
الابحاض **ومنها** الانفحة في اصح الوجهين كما تقدم **ومنها** رطوبة الفرج
على الاظهر ويؤكد ذلك من ان المولود لا يجب غسله اجماعا ولو
سقط في ماء لم ينجسه كما ذكره النووي في شرح المذهب **واما**
ما ليس بمسحبل في الباطن وتقياه او القت بهمه جبا صحتها
بحيث انه لو زرع لبنت كان مستنجسا فيغسل ويوك **القاعدة**
الثامنة كل ميتة جلدها نجس ما لم يدبغ **لا في مسئلة** وهي جلده

الاظهر

الادبي فان قيل بنجاسته لم يجز وبغوه وان دبح فيه وجهان
اظهرهما الطهارة كما ذكره الرافعي في الشرح الكبير وكذلك جلد السمك
وستثنى من كل ما دبح طهر جلد الكلب والخنزير وفرجهما
ولا يجوز لبس جلودهما في حال الاختيار الا لجنسهما او لمن فاجاه
الحرب او خاف على نفسه من حرا او برد و لم يجد غيره جاز ليه
واتا جلود الميتات غيرهن كالنساء فلا يجوز لبسه في حال
الاختيار قبل الدباغ في اصح الوجهين والدباغ هو ترخ الفضل
بحريق وان كان نجس العين فيطهره ظاهره وكذا باطنه على المشهور
دون شعره ويجب غسله بعد الدباغ ان دبح بنجس قطعا وبطا
هو على الاصح من زيادات الروضة كما قطع به الشيخ ابو محمد وحكي
صاحب الثقة وجهان من رواية ابن القطان ان جلد الميتة لا ينجس
وانما امر بالدباغ لانه الفصائل منه واذ كان طاهرا قبل الد
باغ لم تكن طهارته بالدباغ بعد الموت وهل يجوز اكله بعد الدباغ
فيه قولان اظهرهما المنع من زيادات الروضة خلافا للرافعي الجواز
القاعدة التاسعة ما نجس بملاقات شئ من كلب غسل سبعا
احداهن بالتراب بعد ازالة عينه على الاصح خلافا لما روي في
في الشرح الصغير الاكتفاب مع مطلقا وكفى اما الكدر عن تعفير
التراب وكذا جرى الماعليه سبع مرات قاله الرافعي في الشرح الصغير
قال البغوي ولو حركه في الراكد كفي سبعا **الا في مسئلة** استثنت
من كلام الروضة وهو ما اذا كانت النجاسة في ارض ترابية يجب
غسلها سبعا بالما وحده ولا يجب تعفيرها بتراب على الاصح لانه
لا معنى للتعفير في التراب ولو اكل لحم كلب لم يجب تسبيح محل خمر
وجم غايطه كما نقله الروياني عن النص وهل يجب تسبيح فمه
من اكله لما رافيه نقلنا لكن مقتضى كلام الروضة النووي في نهجهم
تسبيحه لقوله وما ينجس بملاقات شئ من كلب غسل سبعا احدا
بتراب وفي روايه او لاهن بالتراب وعفوره الثانية بالتراب ولم
يحمل المطلق على المفيد هنا وقد اوجب عن ذلك بجوابين **احدهما**

اللاهنة

ان هذه مفيدة بقيدتين وعلى اصلنا ان المفيدة بقيدتين يبقى على اطلاقه
الثاني انا نقرر في الروايات فما كان من جملة به فان استوت الروايات
من كل وجه طرح القيدان للتعارض وبقي الاطلاق على حاله وفي تطهير
عنقة الكلب ستة اوجم ذكرها النووي في شرح المهذب **احدها**
انها تطهر بالقيل **الثاني** يكفي بروه **الثالث** يعفى عنه اذا لم ينقل من
الاولين فعلمنا **الرابع** يقرب **الخامس** انه طاهر **السادس** ان كان
يعرق يصاح فالكل نجس ولو كانت نجاسة الكلب عينيه كدمه فلم يزل
الا يستغسلات مثلا فهل يجب ذلك ستا ام واحدا ام لا يجب
سته فيه ثلاثة اوجم قال الرافعي اصحها واحده والتمم المتنجس اذا غسل
باطنه وظاهره ولو وصل عظمه بعظم نجس لفقده الطاهر لم يجب تعفيره
على الصحيح لضرره سوا خاف من الترح ام لا هكذا اجزم به الرافعي
والنورى خلافا للمتولي والامام وابن الرفعه في الكفاية فانه اجزم
مع وجود الطاهر ولم يكن محتاجا اليه وجب ترعته ان لم يخف
ضررا ويجبر على ذلك لانه محتمل نجاسه اجنبية وان استتر بالحم
ولا يترج بعد الموت على الصحيح قبل ان علمت بهذا فيجب
على من شرب الخمر او تقياه لانه محتمل نجاسه غير مضطر الي
تجملها فقلنا ليس عليه ان يتقياه قيل **فما الفرق** قيل الفرق
بينهما من وجهين **احدهما** ان الخمر نجاسة في معدن النجاسة
فلم يجب عليه ان يتهاوى وليس كذلك العظم النجس لانها نجاسة
في غير معدن فها غير مضطر اليها **الثاني** انه لا فائدة في
تذوق الخمر لان خمر وجه لا يطهر المحل بل يخف فلا فائدة فيه
بخلاف العظم النجس لان ترعته يطهر المحل فلهذا اوجبنا
عليه القلع ويجب عليه القضاء في زمن تجملها فان قيل فقد
قلتم ان من غصب خيطا فخط به جراحته فليس عليه ترعته
للمسقة وابطال الرق لا فلت ذلك في العظم النجس والافرق
قيل الفرق بينهما ان الخط له بدل يعطى والعظم لا يمكن بدله
فدل على الفرق بينهما قيل فاما الفرق بين من كان معه ما فارق

قبل الوقت فلا قضا عليه وقلم ان يستعمل الخاسه يجب عليه القضاء
فما الفرق قيل الفرق بينهما ان اراقه الماسح شوب فاعلمها الى التفرط
غير مستديم بخلاف من عمل الخاسه فانه مستديم فان قيل قد قلم
فيمن خرج نفسه جراحه فخرج عن القيام فصلى قاعدا او بحجر
عن الطهارة بالما فصلى بغيره لا اعاده عليه **هنا** قلم في حامل العظم
النجس كذلك والافما الفرق بينهما ان هذا مفروط غير مستديم وذا
ك مفروط مستديم فدل على الفرق بينهما **باب التيمم**
هو في اللغة جباره عن القصد وفي الشرع ايصال التراب الى الوجه
واليدين بشرائط مخصوصه فكانه قال اقصد واصعد اطيبا
ولا بد مع القصد من النية لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى وهذا
بخلاف ما قاله ابو حنيفة رحمه الله في الطهارة بالماء انه لا يحتاج الى
نية وقد تقررت عننا انه لا يجوز الا بالنية سواء الماء والتراب
كما سيأتي ان شاء الله تعالى قوله صعيد اطيبا يتقصد انه لو خالطه
نوره او رقيق او غير ذلك لم يجب التيمم به حتى يكون ترابا محضا
فمن تيمم بصعيد فيه طاهر غيره لم يجزه وكذا لو تيمم برمل ليس
فيه غبار لكن لو سحق الرمل وتيمم به اجزاه كما ذكره النووي
في فتاويه ولا يجوز التيمم بسحابة خرف وان كان اصله ترابا
وكذا استعمال على الصحيح ولو استوى الطين ثم سحقته ففي
صححة التيمم به وجهان قال الرافعي اظهرهما الجواز لان اسم
التراب لم يبطل قال النووي من رواه في شرح الوسيط المسمى
بالتنقيح الاصح عند الاكثرين المنع وكذا في شرح المهذب وزاد
فيه فقال ان الجواز اظهر عنه نقله شيخنا جمال الدين الاسنوي
في مهماته وكلام الرافعي محمول على ما اذا اشتوى بحيث انه
لا يخرج عن اسمه ترابا والا فمقتضى تعليله عدم الصحه
ويكفي الطين الارمني وكل احمر واسود وابيض وهو الخراساني
وله اسباب سبعة **احدها** عدم الما في السفر والحضر وهو

عزمه كما ذكره الغزالي رحمه الله في المستقصى **الثاني** المرض الذي
يخاف من استعماله المانع وجوده بسبب جراحه يحتاج الى جبير
وهذا وما ابتشهم رخصه **الثالث** خوف فوات عضو او رشح او
منفعه عضو او زيادة مرض **الرابع** ان يخاف على نفسه او ماله
في وصوله الى الماء من مسبح او سارق فله التيمم **الخامس** ان يحتاج
اليه ليعطش نفسه او رفيقه او حيوان يحترمه في الحال او المال
السادس العجز بسبب الجهل كما اذا كان في رحله ونسيه **السابع**
القاء الجبير بسبب كسره الخلاع فلو احتاج الى الجبير وضعها
على ظهره فان احتاج الى نزعها عند الطهارة من غير ضرر يحصل
له بسبب نزعها فان خاف النزع لضرر يحصل فلا يكلف النزع فيحصل
الصحيح وجوبا على المذهب حتى تحت اطارق الجبير من الصحيح
بان يضع خرقة مبلولة عليه ويعصرها حتى يصل الماء الى تحت
الجبير بالتقاط ثم يمسح الجبير بالماء وجوبا على الصحيح فان
لم يخف النزع وجب نزعها وغسل الصحيح ومسحه بالتيمم
ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وان لم يخفه **وله اركان**
سبعة **احدها** التراب الطاهر فلا يجوز نقله لفريضة قبل
دخول وقتها كما ذكره النووي من رواه في الروضة ولو نقل
التراب قبل نقل الفريضة ثم مسح في الوقت لم يصح ولم يتيهم
شاكا في الوقت فصا دونه لم يصح وكذا لو طلب شاكا في دخول
الوقت وهذا بخلاف الماء وسوا نقله ما دونه من غير ناقض
من ابتداء النقل الى المسح **الثاني** القصد الى الصعيد **الثالث**
النقل فلا يكفي تراب وجهه فتدوه بالمسح عليه بل لو نقل من
اعضائه ورده للتيمم جاز على الصحيح **وفائده** عند النقل
ركنا انه لو احدث بعد النقل وقيل المسح لم يكفه كما قد بناه ولا
بد من ذكر النية عند النقل وعند مسح شئ من الوجه فلو قات
النية النقل وعزبت قبل شئ من الوجه لم يجزه على الاصح وقال
صاحب المهمات ان قارنت النية النقل ومسح الوجه ولكن

عزبت بها يمينها فاليمين هو الجزم بالاكْتِفَاء وهو حاصل ما رآه
في شرح مفتاح ابن القاضى لابي خلق الطبري هذه عبارة ولو نقله
لعضو فمسخ به غيره لم يجز لان القصد في التيمم شرطه ان ينقل
العضو مسحه به كما ذكره القفال في فتاويه ولو تمسك في التراب
فوجهان احدهما لا يجوز وهو ظاهر الحديث لقوله صلى الله
عليه وسلم انما كان بكفبك ان تقول بيدك هكذا وضرب يده
على الارض ضربه واحده ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
كفيه وجهه متفق عليه ولعدم النقل فيه والاحم المنصوص
انه يجوز الحديث المذكور عن عمار فانه تمسك ولم يرد ان النبي
صلى الله عليه وسلم امره بالاعادة وفيه دلالة على ان القصد
واجب والنقل ليس بواجب **الرابع** سنية استحبابه صلوة الفرض
فلو نوى رفع الحدث لم يجزه وكذا لو نوى فرض التيمم لم يكف
في الاصح ويباح له النقل قبل الفرض في اصح القولين وبعد قطعا
وقيل على القولين ولو عكس بان نوى للنقل دون الفرض
ولو نوى الصلوة فهل يباح له الفرض والنقل ام النقل وجهها
اصحها الثاني ولو نوى الفرض صلى اى فريضته شأنه فرض
او نذر ويشترط دوام النية الى مسح بعض الوجه حتى لو
عزبت قبله لم تصح في الاصح ولو كانت يده متنجسة جافه
ونقل بها ثم مسح وجهه جاز في الاصح ولو ضرب بيده على
ظهر كلب عليه غبار علم التصاقه في حال الجفاف جاز في الا
صح الا في حال الرطوبة وان شك فعل القولين في الاصل
لغالب كما جزم به الرافعي وغيره واشتكله النووي في الرخصة
نقال ينبغي ان يقطع بجواز التيمم محلا بالاصل وليس له ان
يصلى بالتيمم الواحد غير فرض ويتفل ما شاء والنفذ كالقضاء
في الاظهر ويجوز ان يجمع بين فريضته وصلوة جنازة على الا
صح المنصوص وكذلك بين صلوات جنايز ولو صلى الفرض
بالتيمم على وجه يجب معه القضاء ثم اراد القضاء بذلك

التيمم قال الرافعي ان قلنا الفرض الاول جاز وان قلنا الثاني او كلاهما
فرض لم يجز قال النووي في الروضة ينبغي ان قلنا الثانية فرض ان يجوز
لانه جمع بين فرض ونافله والمراد ان يوى بالتيمم الواحد ففرضا
لان تمكينها من الوضوء فرض عليها وهو متفق على الطهارة من الحيض
والنفاس ومع ذلك يجوز لها بالتيمم الواحد عنهما ان تمكث
مرارا وبين ان يجمع من ذلك وبين فرض اخرج كالحجة النووية في
باب الحيض من شرح المذهب وكذا الطواف المفروض ان قلنا يجوز
ركعتيه وفي خطبة الجمعة وجهان **احدهما** نعم تبعاً للفرض ولا يح
المنع **ويستثنى** من انه لا يصلى بالتيمم غير فرض ما اذا شك
الحاج هل ترك صلوة او طوافا اى بالطواف والصلوة الخمس التيمم
واحد وقيل يستيتيممات وقول النووي رحمه الله كفاه تيمم لها
فلو عكس لهن كان احسن لان تيممها للمناسبة منهن ويصلى الخمس
ولو نسي مختلفين وقلنا لا يجب لكل واحد تيمم تخير فان شأنا صلى
كل صلاة بتيمم كما قاله ابن القاضى وان شأنا تيمم مرتين وصلى بالاول
اربعا ولا كالصبح والظهر والعصر والمغرب وبالثاني اربع ليس منها
القيء بدا بها كالظهر والعصر والمغرب والعشاء فخرج مما عليه يفتن
فلو تذكر المنسية بعد ذلك هل يلزمه اعادة تمام لا نقل النووي في
باب الوضوء من شرح المذهب عند ابن الصلاح وجوب الاعادة ثم قال
ولم ارى فيه كلاما لا صحابنا ويحتمل ان يكون على الوجهين فمن شك
في انتقاض طهره فتوضا احتياطاً ثم بان انه كان محدثا ولا يصح منها
الوجوب قال ويحتمل وهو الاظهر ان يقطع بعدم الوجوب لانا وجنا
ها عليه وفعلها بنية الواجب بخلاف الوضوء فانه تبرع به قال
صاحب المهمات وما جزم به النووي هو المحذور به في المحذور
وكذا المستحاضة المتخيرة وسأذكر صورتهما في بابها ان شاء الله تعالى
الخامس ان يستوعب جميع وجهه بالمسح ولا يجب ايصال
التراب الى منابت الشعور **السادس** مسح اليدين الى المرفقين
السابع الترتيب كما في الوضوء قال الرافعي وقد اسقط جماعة

من الامجاب الاول والثاني لدخولها فيما بعدهما وما قالوا اولي
ورجح بعض المتأخرين عدم الترتيب لمحدث بحار الثابت في
البخاري وفي الباب قواعد الاولى مناصح منه الفرض من النفل
الاي مسائل منها من لم يجد ما ولا ترابا جاز له ان يصلي الفرض
دون النفل في وفي الفرض اقوال ذكرها النووي في اصل الروضة
قال المشهور منهم وجوب الصلوة بحاله والقضا **الثاني** يحرم
الثالث يستحب **الرابع** وجوب الصلوة ولا قضا اذا قلنا بحج
الصلوة بحاله حتى لو كان جنباً جاز له قراءة القرآن ولا ينقل
الى الذكر كما صححه النووي رحمه الله من زيادته خلافا للرافعي
وليس له مسد المصحف ولو قدس على الماء والتراب وهو في الصلاة
بطلت ان لم يقترب من مانع او ضاق وقتها **ومنها** عدم ستره
ظاهرة كذلك وكيف يصلي فيه قولان قال الرافعي اصحها يصلي
قائماً ويتم الركوع والسجود لان المقدور عليه لا يسقط بالمعجز
كيف والقيام والركوع والسجود اركان الصلوة والستر شرط
وتجوز هذا الخلاف فيمن كان محبوساً في موضع نجس لو سجد
لسجد عليه هل يتم السجود او يوي فيه قولان **احدهما**
انه يوي ولا قضا كما سألني ان شاء الله تعالى مستثنياً اذا وجد
ثوباً طاهر الفرضه لبق عارياً ولو لبسه صلى على نجاسة فيه
ايضا الخلاف قال صاحب المهمات والصواب عليه الفتوى ونص
عليه الشافعي رحمه الله في القديم والجديد انه يوي قال وكلامه
وشرح المذهب هنا في المحبوس في موضع نجس انه يسجد على
النجاسة وخالف في شرح المذهب في باب طهارة البدن والثوب
فقال ولا يجوز ان يضع جبهته على الارض وهذا هو الصحيح
ومثله في التحقيق في الباب المذكور وفي هذا الباب يوافق كلامه
النص وهو المنقول في هذا الباب في تعليق الشيخ ابي حامد
هذا كلامه **ومنها** من على بدنه نجاسة لا يقدر على ازالتها
فله ان يصلي الفرض دون النفل ولو اجنب مسافر وشي
وكان يتيم وقتاً وتوضأ وقتاً اعاد صلوة الوضوء فقط ذكره

اذا ما توضأ للصلاة اعادها
ليس يجزيه ان شخصاً مسافراً الى غير محذور بتاح له الوضوء
وفيها قال بعضهم

النووي من زوايد في الروضة **القاعدة الثانية** من يتيم لفرض بعد
دخول وقته لعدم المانع يتيمه **الاي مسئلة** وهي ما اذا يتيم
لفائتة ظهر ثم ظهر الذي كان عليه فائتة عصر لم يصح يتيمه
لان استحالة الفرضه لازمة ذكره الرافعي **القاعدة الثالثة**
من يتيم لفرض قبل دخوله وقته لم يصح يتيمه لانها طهارة
ضرورية فلا تباح الا عند **الاي مسلتين احدها** ما اذا يتيم
لفائتة صحوة النهار ولم يودها حتى زالت الشمس واراد ان يصلي
به الظهر ففيه وجهان اصحهما وبه قال ابن الحداد الجواز وتأ
بعده النووي في الروضة وعلل الرافعي لذلك بانه لما صح التيمم
لفريضة جاز ان يعدل منها الى غيرها كما اذا كان عليه فائتة
بينتان فتيمم لهما او من دون رتات استحاج احدهما على الاصح ولو
يتيم لفائتة ظنهما عليه ولم يكن عليه شيء لم يصح قال النووي
في الروضة من زوايد ولو ظن عليه فائتة ولم يجزم بها
فتيمم لهما ثم ذكرها قال المتولي والبعوي والرويان لم يصح
وصححه الشافعي وهو ضعيف **الثانية** ما اذا جمع باليتيم فرض
بعد دخول وقته قال الرافعي رحمه الله ظاهر المذهب ان
الجمع بين الصلوتين بتيممين جائز فحينئذ اذا قدم الاخير
فقد يتيمم لها قبل وقتها الاصل **القاعدة الرابعة** من يتيمم
لفرض بعد دخول وقته وبعد الطلب وعدم الماستمر ولم
يوجد سائر النواقض وجب عليه ان يصلي الفرض **الاي**
مسائل منها اذا يتيمم في مكان يشطه ليصلي به ثم عن ظهر
له فانتقل الى مكان اخر قبل ان يصلي بطل ذلك التيمم وجب
عليه الطلب قطعاً ولا يكفي طلب المطلوب منه من غير اذنه
فان اذن المطلوب بواسطة اخر الطلب سقط عنه والا فلا
ومنها اذا يتيمم لجبيره توهم الا زمال فقطع الجبيره وجب
اعادة التيمم ان كان اذن مل قولاً واحداً وان لم يكن لم
يتيمم على الاصح ولو يتيمم جنب بسبب جراحه في غير اعضا

21
فيها قال بعضهم
ليس يجزيه ان شخصاً مسافراً الى غير محذور بتاح له الوضوء
اذا ما توضأ للصلاة اعادها وليس يجزيه ان شخصاً مسافراً الى غير محذور بتاح له الوضوء

الوضوء ثم احدث قبل ان يصلي به فرضا لزمه الوضوء دون التيمم لان تيممه في غير اعضا الوضوء فهو باق على تيممه فان صلى فريضه دون تافله ثم احدث توفيا للنافله ولا يتيمم كما ذكره النووي من زيا دته في الروضه **ومنها** ما اذا توفى ^{تيمم} الطلب ثم طلع عليه ركب قبل دخوله في الصلاة او بلغ لزمه ان يسألهم عن الما فان لم يجد اعاد التيمم قطعاً لانه حين توجه عليه الطلب بطل تيممه **ومنها** اذا اطبقه غمامه كذلك **ومنها** ملاخا ركب سرابا ظنه ما بطل تيممه **ومنها** ما اذا يتيمم ثم احرم بالصلوة المكتوبة ثم رغب ودخله فيها فانصرف ولم يجد الماء الا يغتسل به لزمه غسله وايتان في التيمم والصلوات لا يتيمم بطل بطله الما في هذه الصورة كلها قال النووي في الروضه وهذا اذا لم يقارن التوهم مانع من القدر فان قارنه لم يبطل تيممه كما اذا سمع انسانا يقول او يقول فلان ما هو يعلم غيبته لم يبطل ولم يعلم المسافر ما يصله لمقصده من غير ضرب يلحقه وجب عليه قصده ليحصل الماء والا فوجها اصحهما ان له التيمم ايضا كما في نفقه الرجوع في الحج فلذا اهل له وهذه الصورة واراده على النووي رحمه الله في منهاجه عند اطلاقه انه يجب قصده وفي الحج لم يجب عليه والمقيم يجب عليه تحصيل الما اذا يتقنه مطلقا ولو خرج الوقت فان قيل **فما الفرق** بين المقيم والمسافر قيل الفرق بينهما ان صلوه المسافر تسقط بالتيمم بخلاف صلاة المقيم فدل على الفرق بينهما **القاعدة الخامسة** ليس على المصلي بالتيمم في السفر الطويل المباح قضا **الا في سئل** وهي ما اذا صلى المسافر تيممه عتد قرية اجتازها لفقد الماء بها والاصح وجوب القضا ذكره النووي في الروضه والوجه الثاني لا قضا لصروحه عدم الما في السفر **ومن الاعذار** الموجه لعدم القضا صور **منها** صلوه المستحاضه اذا صلت قائمه جري دمها وان صلت قاعده حفظا للطهاره لم تجز صلت قاعده على الاصح

ما اذا امكن

من على الاعذار الموجه لعدم القضا

ولا اعاده على الوجهين **ومنها** من به سلس البول كذلك **ومنها** صلاه المريض قاعدا او مضطجعا **ومنها** صلوه المسافر في السف الطويل المباح **ومنها** صلاه المريض بالايما **ومنها** دوام الحدث لاسترخا المقعد **ومنها** مباح الهرب اذا صلا صلاة شدة الخوف **ومنها** مباح القتال وهي صلاة شدة الخوف **ومنها** صلاه الرقيب من الغزاه قاعدا ليلاليره العدو وان قام قصده فالصحيح في التحقيق نقله عن المتولي لا قضا **ومنها** صلاة من اضل رحله في رجال ومجرعن الماء فتيتم فالاظهر لا قضا لعدم تقصيره فان دخل عليه وقت اخر ولم يجد الماء ففي وجوب اعاده الطلب وجهان احدهما انه لا يجب والثاني يجب لما يطرأ على الاح **ومنها** واذا صب الما في الوقت بلا عذر فلا قضا على الاح **ومنها** اذا حرق الثوب وصلى عاريا ذكره النووي في شرح المهذب **ومنها** اذا صلى بالايما للسجود لمكان التجاسه لا قضا **ومنها** امساك السلاح الملمط بالدم عند الحاجة اذا كان على سلاحه دم او لكثرة الافعال فلا قضا لعدم دوامه **ومنها** من اقتد ابن ظنه متطهرا فبات محذرا لا قضا على الماموم **ومنها** من اكره على ترك الوضوء فتيتم لا قضا نقله الروياني عن والده **ومنها** من يتيمم لفقد ما يف ييب فيه البرد فواجب اصحها في شرح المهذب لا قضا **واما** الاعذار الموجه للقضا **فمنها** المريض اذا صلى لغير القبلة لعدم من يجزئه اليها لزمه الاعاده على المذهب **ومنها** صلوة شدة الخوف ثم بان ان لا خوف فاقوال اصحها وجوب القضا خلافا للنعوى **ومنها** المربوط على خيشيه **ومنها** من شد وثا وه على الارض **ومنها** الغريق يتعلق ويصلي بالايما لغير القبلة فان صلى للقبلة فقولان اصحها يعيد **ومنها** اذا كان على بدنه جراحه عليها دم **ومنها** المقيم اذا لم يجد ما ولا ترابا صلى واعاد على الجديده **ومنها** اذا كان يحوي سائر مكان نجس وصلى فعليه الاعادة على الصحيح **ومنها** المقيم اذا وجد التراب دون الما صلى



قوة على الاعذار الموجه للقضا

واعداد بالماء على ظاهر المذهب **ومنها** وضع الجبير على موضع الجرح
 او الكسر محل الفرض وجب القضاء لنقصان البدل والمبدل جميعا
 كما ذكره به الصباغ وغيره وهو الاصح وان وضعها على ظهر فلا **ومنها**
 المتيتم لشدة البرد في السف ففيه قولان اصحهما الاعداد **ومنها**
 العاري اذا كان لا يتم الاركان اعدا على ظاهر المذهب **ومنها** من
 وضع ماء في رحله فطلبه فلم يجد فيتم قضى في اظهر القولين **ومنها**
 اذا اقتدى رجل بخفي مشكل وجب القضاء وان انتحيت ذكورية **ومنها**
 من اقتدى بمن ظنه قار اقبان اميا فوجها ان اصحهما الاعداد **ومنها**
 من علمه محدثا ثم سني حديثه واقتدى به وجب عليه الاعداد
 قطعا **ومنها** من لا يعلم حاله في الجهر ولم يجهر وجبت الاعداد كما
 نص عليه الشافعي في الام فان قال نسيت الجهر لم تجب الاعداد **ومنها**
 اذا ظنه مسلما فبان كافرا وجبت الاعداد **ومنها** اذا بان مجنونا
ومنها اذا اقتدى بخفي لم يقضى حتى بان امرأه **ومنها**
 ما اذا اقتدى خفي بخفي لم يقضى المأموم حتى بان امرأه وا
 الامام رجلا **ومنها** ما اذا اقتدى بمن ظنه رجلا فبان خفي
 او امرأه وجبت الاعداد **ومنها** من يتيم ثم علم بفقره ما
 لم يعلم يكن يعلمه او نسيه فطريقان ذكرهما الرافي احدهما
 يجب الاعداد قطعا واصحهما على قولين اظهرهما وجوب
 الاعداد وكذا ان سني في رحله ثم علم على الاصح **القاعدة**
السادسة ما بطل الوضوء ابطال التيمم **الا في مسائل منها**
 الرد فانها تبطل التيمم دون الوضوء على الاصح لخروجها عن
 الاهلية لا استحالة **ومنها** من توهّم الماء قبل الشروع في الصلاة
 الوجود الطلب واذا بطل بالتوهم فعند طلبه وثيقته اول
 ولا بد من كون الماء يجب استعماله لكونه كافيًا ولم يكن مانعا
 مقارنا من استعماله كالعطش والعلم بفقد الماء لا يستقار **ومنها**
 اذا كان في صلاة لا تسقط بالتيمم كما لم يتم ثم وجد الماء بطلت
 الصحيح **ومنها** انه يبطل بزوال عذر استعمال الماء بان حصل

يقينا ولا مانع من برد او جرح وغيرهما فاذا زال المانع وهو
 انحارح الصلوة بطل مطلقا لا تنفعا المسح واذا اقتنع صاحب
 الجبير الموصوفة على طهارة من استعمال الماء فكان محدثا
 غسل ما على الصحيح قبل محل الجبير ان كانت في غير الوجه
 وان كانت في الوجه كله يتيم وغسل ما بعدها او بعضه
 فمخير بين غسل جميع الوجه والتيمم او بين التيمم او لا ثم الغسل
 ويتعدد التيمم بتعدد الجباير عند غسل كل جبيره ويشترط
 التيمم عند غسل العليل رعاية للترتيب ويجب مسح جبينه
 كلها عند غسل العليل ان كان محدثا فقط وان كان جنبيا مسحها
 متى شأ وتيمم الجنب قبل غسل الصحيح وان شأ بعده والاول
 اولى واذا توفى الفرض ثان ولم يكن احداث لم يعد الجنب
 غسل لان التيمم طهارة مستقلة فلا يلزم بار تفاع حكمها انتفاض
 طهارة اخرى ويعيد المحدث لصلوة ثانية ما بعد علمه
 قاله الرافي مراعاة للترتيب خلافا لما صححه النووي من
 زيادته في الروضة والمنهاج قال السبكي في شرح المنهاج النووي
 وانا اقول ان الاول اصح كما قاله الرافي **باب الحيض**
 هو في اللغة عبارة عن سيلان الدم يقال حاض الوادي
 اذا سال وهو على صفات خمس **منها** ما كان اسودا وهو
 اقواه لقوله صلى الله عليه وسلم دم الحيض اسود **ومنها**
 ما هو احمر **ومنها** ما هو اصف **ومنها** اشقر **ومنها** ما هو كدر
 فيما له رائحة فهو اقوى من الاخر وكذا الشحانة اقوى من الرقيق
 فمن وجد فيه صفة دون غيره فهو اقوى من الاخر ومن وجد
 فيه صفتان فهو اقوى مما فيه صفة ومن به ثلاث صفات وغيب
 صفتان فالقوى ماله ثلاث صفات فان وجد في كل واحد
 صفة فالمتقدم اقوى كما في التمه قال النووي رحمه الله تعالى
 في اصل الروضة وهذا فيه تأمل ويشترط ان لا ينقص
 القوى عن اقل الحيض ولا يزيد على اكثره ولا ينقص الضيف

عن خمسة عشر متواصلة ولورات خمسة اسود وخمسة احمر خمسة
صفه فطريقان احدهما القطع بالحق الجرم بما قبلها لا نهما
قويان بالاصنافه والثاني وجهان احدهما ههنا والثاني الحق
الجرم والصفه قال الرافي في الشرح الصغير ان الاول اشبه وصح
النووي في شرح المهذب والتحقق القطع به وقد اختلف
العلماء رضي الله عنهم في وقت امكانه فقبل اول السنة التاسعة
في وجهه وهن ستة اشهر منها وفي وجه اول العاشر وهو في
الاجم واما قبل التسع برزمن لا يسع حيضا وطهر فيض وما قبل
ذلك دم فساد والاعتبار على الوجوه المذكورة بالقرينة دون غيرها
كما ذكره الرافي وهل الاعتبار في ذلك بالتقريب او التخييد
وجهان اظهرهما التقريب فعلى هذا لو كان بين روية الدم
وبين استكمال التسع ما لم يسع الحيض وطهر كان الدم
حيضا على الصحيح والا فلا يقل الحيض يوم وليلة مقدرة
باربعة وعشرين ساعة كما ذكره الامام ونص عليه الشافعي
رضي الله عنه وله نص اخر ان اقله يوم وقيل يومان
وقيل دفعة كالفاس وهو غريب ذكره الدميري والاول
هو المذهب ولا عبرة بمن زادت على هذه عادة على الصحيح
والثمة خمسة عشر يوما بالايها كما نص عليه الشافعي رضي الله
عنه وغالبه ست او سبع لما روى عن ابن حجر و اقل الطهر خمسة
عشر يوما وقد يكون اقل من ذلك في صورتين سا ذكرهما ان شاء الله
تعالى مستكملة ولا حد لا كثره فاذا طهرت الحائض قبل طلوع الفجر
بركعة لزمها المغرب والعشاء ما روى عن عبد الله ابن عوف
وابن عباس رضي الله عنهما انها قال اذا طهرت الحائض قبل طلوع
الفجر بركعة لزمها المغرب والعشاء وكذا حكم الظاهر مع العصر
ولوا دركت من الوقت مقدرة تكبيره وجبت الصلاة على الاجم
وفي الباب قواعد **الاولى** الطهرين الذي لا يكون اقل من خمسة
عشر يوما **الاني مسئلتين** احدهما الحامل اذا قلنا انها تحيض

على

على الصحيح فولدت اقل من خمسة عشر يوما من الحيض والنفاس
المسئلة الثانية اذا زادت النفاس اكثر من مظهرت ثم عاد قبل
خمسة عشر يوما ففيه ايضا هذا الخلاف في شرح المهذب ولو
رأت دما وقتا وقتا وانقطع الدم قبل مجاوزة خمسة
عشر يوما ففيه قولان اظهرهما عند الاكثر ان الجميع حيض
بشرط ان يكون النقا محتوشا به حين ومثل له الغزالي
فقال لو رأت يوما وليلة دما ثم اربعة عشر يوما نقا ثم لسا
دنيا عشر دما فاما لنقاع ما بعده من الدم طهر لانه ليس
محتوشا بالحيض في المدة المذكورة ومثل شيخنا جمال الدين
الاسنوي بمثال حسن فقال لو رأت يوما دما ويوما نقا الى
الثالث عشر ولم يعد الدم في الخامس عشر فالرابع عشر
والخامس عشر طهر لان النقا بينهما غير محتوش بدنيا
في الخامسة عشر **القاعدة الثانية** الطلاق في الحيض بدعي
الاني مسئلة وهي الدم التي تراه الحامل على ترتيب ادوار الحيض
هل هو حيض ام لا الجديده انه حيض ولا يمكن الطلاق فيه
بدعي **القاعدة الثالثة** الحامل اذا رأت الدم فهو حيض
كما تقدم **الاني مسئلة** وهي ما اذا رأت الدم عند الطلق ففيه
اوجه ثلاثة احدها انه دم فساد والثاني حيض والثالث نفاس
ولورات الدم في زمن عادتها ولدت على الاتصال باخره
ولم يتخلل بينهما طهر صلا او يتخلل بينهما اقل من خمسة عشر
يوما ففيهما وجهان احدهما انه حيض والثاني دم فساد و
فيستثنى ذلك ايضا على هذا الوجه ولا خلافا لانه ليس بدم
نفاس وان قلنا ان دم الحامل حيض وهو الجديد فلا تنقضي
به العدة الا اذا كان عليها عدتان كما اذا اطلقها وهي حامل
فوطئة في العدة بينهما ورأت الدم بشرط انقضت به العدة
بشرطها على الصحيح **القاعدة الرابعة** الخارج في زمن
النفاس نفاس **الاني مسئلة** وهي ما اذا رأت الدم عقب

الولادة اياما ثم ظهرت خمسة عشر يوما فصاعدا ثم عاد الدم فاما
 لعاريه حيض ام نفاس فيه وجهان احدهما انه حيض لانه وما قبله
 دمان تحللها طهر صحيح فلا يضم احداهما الى اخر كدم الحيض كما
 هو مقتضى كلام الرافي رحمه الله تعالى **القاعدة الخامسة** الدم الخا
 رج بعد الولادة نفاس كما تقدم **الاي سئل** وهي ما اذا احاضت
 امرأه ثم وضعت في زمن هذا الحيض وقبل فراغ الرحم منه وضعت
 اخر فالدم الذي تراه المرأه بين هذين التومين ليس نفاسا على
 الاصح وعلى الجدي حيض كما تقدم وتيل نفاس واما الدم الذي
 تراه عند الطلق فليس بحيضا ولا نفاس اذا نفاس عند الفقا
 هو الدم الخارج عقب الولادة وما خرج مع الولد فليس بحيض
 ولا نفاس واولى من الاول **القاعدة السادسة** ليس لمجان
 صه تاخير صلاتها بعد غسلها وضوءها وشدها العصاب
 فان اخرت ضم **الاي سائل منها** ما اذا اخرت لتستقر **ومنها**
 اذا اخرت لتتظر الجماعة لريض **ومنها** اذا اخرت لاجتهادها
 في القبلة **القاعدة السابعة** يجب على المرأه قضا صلاه
 ادركت من اول وقتها ما يسعها قبل طريان الحيض على الصحيح
الاي سئل وهي اذا وصلت فطوت كصلاه المنفرد وامام له
 جماعة محصورون فصلت تلك الصلاه فحاضت في اخرها
 وجب عليها قضاؤها ولو وصلت اخف صلاه ما يمكن فحاضت
 لا قضا على ظاهر المذهب قال الرافي رحمه الله تعالى واذا كانت
 مسافرا نجحت او اخطى عليه بعد ما مضى من الوقت مقدار ركعتين
 لزم القضا ثم قال واغرب ابو يحيى البلخي فقال اذا ادركت
 اول الوقت قدر تكبيره او ركعه على اختلاف القولين في اخر
 الوقت لزمه القضا **القاعدة الثامنة** ليس لمجانصه ترك الصلاه
 الفروضه شهرا فاكث **الاي سئل** وهي ما اذا كانت المجانصه
 مبتداه وفرننا على الصحيح وهو تقديم اللون فرائد خمسة
 يوما حرم ثم خمسة عشر يوما اقال النووي في الروضه تركت

ومنها اذا اخرت لفراخ الا اذا ناس

للصوم

الصوم والصلاه في جميع الشهور فان زاد السواد بعد ذلك يوما وليله
 ففقدت التمين فترد الى يوم وليله قال ولا يتصور ترك الصلاه
 لمجانصه احد وثلاثين يوما او ست او سبع وثلاثين على قول
 اذا زاد الا هذه وحرام وطى متخير على الصحيح ولو رأت خمسة عشر
 حمره ثم خمس سواد ثم اطبقت الصفه فالصحيح ان حيظها الى
 السواد ولو ارادت قضا هذه الصلاه حراما كما نقله ابن الصلاح و
 النووي في طبقاتهم عن البيضاوي في شرحه ولو وطى فلا كفاره
 على المشهور ان كان كبيره مع علمه بالتحريم كما في الروضه عن النضر
 بل يستغفر الله ويتوب اليه وليس الاستمتاع بغير الجماع فيما عدا
 ما بين السرة والركبة كما في اصل الروضه والمنهاج وخالف في التحقيق
 والتقيق وتصحيح التنبه له قال الرافي ويحكي الاول عن نضه
 في الام فاختار انه يجوز له الاستمتاع بجميع بدنها بغير الجماع
 ويستحب له اذا وطى في اقبال الحيض وشده ان يتصدق بدينار
 وان جامع في ادهاره استحب له ان يتصدق بنصف دينار على الفقرا
 والمساكين ويجوز صرفه الى واحد ولم تلتزم المرأه في ذلك بشئ واذا
 ادعت الحيض وكذبها الزوج ووطى ليرحم **القاعدة التاسعة**
 العاده تثبت بمره غالبا **الاي سئل** **احدهما** المستحاضه تثبت
 عاداتها بمره لانها علمه من منه اذا وقعت دامت **المسئله الثانيه**
 اذا سبق للمستحاضه حيض وظهر فانها تتركها بمره على الاصح
 بخلاف الصبي والتلقه والصبي في اختياره بالما كسه حين معرفه
 ريشه وغيره **القاعدة العاشره** خروج الدم من القبل بصفات
 دم الحيض في زمن امكانه حيض فيوجب الغسل **الاي سئل** وهي
 ما اذا خرج الدم من قبل الخنثى المشكل او من احداهما فلا غسل
 وان كان بصفه دم الحيض وفي وقتة لجواز ان يكون دبر انقله
 النووي في شرح المذهب عن صاحب البيان والمستحاضات
الربع احدها ان تكون مبتداه مميظه فقوتها حيضه وضعفها

استحاضه ان لم ينقص عن اقله ولا غير اكثره ولا نقص الضعيف
عن اقل الطهر **الثانية** ان تكون مبتداه غير مميزه بان رات الدم
بصفه واحده او فقدت شرط التمييز فحيضها يوم وليله وطهرها
تسع وعشرين **الثالثة** ان تكون مختيره وهي التي نسيت عاداتها
قدرا ووقتا فالمشهور وجوب الاحتياط لها فيحرم وطئها ومس
المصحف والقراءة الا في الصلاة بالفاتحه قطعاً وبالسورة على الاصح
وتصلي الفريضة وكذا النفل على الاصح وفي قضائها للصلاة جهات
احدهما عدم وجوب القضاء فعلى هذا تغتسل للصبح اول وقته
وتصلي ثم تعيده بعد طلوع الشمس كذلك وليس بشرط بل اما
تاخير الاعادة الى قبل انقضاء خمسة عشر يوماً من ابتداء ايام
تغتسل للظهور اول وقته وتصلي وللعصر كذلك فاذا غربت الشمس
اغتسلت واعادة الظهر ثم تتوضا وتغضي العصر ثم تغتسل وتصلي
المغرب في وقتها فاذا دخل وقت العشاء اغتسلت وصليت اول
وقتها فاذا اطلع الفجر اغتسلت وقضت المغرب ثم تتوضا وتغضي
العشاء فصارت لك اغسال ثمانية ووضوءان هذا ان اعاد
دت المقضي قبل من لها الوقت فان اتت بالمقضي بعد من
لها الوقت كان المقضي لكل صلاة بوضوء فيكون ستة اغسال
والوضوء اربعة وصورة بان تصلي الظهر في وقته بغسل
ثم العصر كذلك ثم المغرب كذلك ثم تتوضا بعد المغرب فتغضي
الظهر ثم تتوضا وتصلي العصر فتغضي ثم تصلي العشاء في وقتها
بغسل ثم الصبح كذلك ثم تتوضا وتغضي المغرب ثم تتوضا
تغضي العشاء ثم تغضي الصبح بعد طلوع الشمس بغسل هذا
اذا بادرت بالقضي فلو اقتصرت وصليت الصلوات في اوقاتها ولم
تغضي حتى مضى شهر وجب لكل خمسة عشر قضي صلوات
يوم وليله لان الاقطاع لا يتصور فيها الا مرة فتغتسل
لصلاة واحدة وهي غير معلومة في الخمس فيوجب الخمس

فان صلت في اواسط الاوقات لزمتها صلاة يومين وليستين لا
حتمال ابتدائه في اثنا صلاة وانقطاعه في اثنا مثلها ويجب عليها
صوم شهر رمضان ثم شهرا آخر ثم ثمانية عشر ثلاث من
اولها وثلاث من اخرها فيحصل من كل شهر اربعة عشر يوماً
ومن الثمانية عشر يوماً فيكمل لنا شهران ثم شهران فان نقص
حسب لنا من النبل قص غير المميز فترد الى عاداتها قدر اوقتها
والعادة تارة تكون غير منقطعة وتارة منقطعة وهي التي ترى ايام
عادتها نقماً متخللاً بين دمين فالنقا والدم حيض في زمن العادة
الضرب الثاني ان تكون معتاده مميزة فيحكم لها بالتمييز
لا العادة في الاصح او غير مميزة فلها احوال فان كانت ناسية
لعاداتها قدرا ووقتا وهي المختيرة ولها طريقان **احدهما** تؤمر
بالاحتياط وفي الثاني قولان اشهرهما وجوب الاحتياط كما تقدم و
لها صور **منها** قالت ايام حيضتي عشر من الشهر لا اعلم موقعها
منه غير اني في العشر منه حايض فلنا من اليوم الاول الى تمام
التاسع طهر مشکوك فيه لا حتمال الحيض والطهر فتصلي فيه كل
صلاة بوضوء ويكون اليوم العاشر حيض بيقين ومن الحادي عشر
الى تمام الست عشر حيض مشکوك فيه تغتسل فيه لكل صلاة بخوار
ان يكون كل وقت منه وقتاً لا تقطع الدم ومن العشرين الى تمام
الثلاثين طهر بيقين لان الحيض لا يصل اليه **ومنها** ان تقول
ايام بعثت من الشهر لا اعلم موقعها منه لكن اعلم اني في اليوم العاشر
طهر من الاول الى تمام العشر طهر بيقين ومن الحادي عشر
الى تمام العشرين طهر مشکوك فيه تتوضا فيه لكل صلاة فاذا
استلمت عشرين اغتسلت لا حتمال ان يكون وقت الاقطاع الدم
لانزال تغتسل لكل صلاة الى اخر الثلاثين **ومنها** ان تقول ايام
بعثت من الشهر لا اعلم موقعها فيه لكن اعلم اني في السادس حايض
فلنا من اليوم الاول الى تمام الخامس طهر مشکوك فيه تتوضا

فيه لكل صلاة لجواز ان يكون حيضا ويكون طهرا والسادس
حيض يتيقن ومن ابتداء السابع الى اخر الخامس عشر حيض
مشكوك فيه تغتسل فيه لكل صلاة وباقي الشهر طهر يتيقن
ومنها ان تقول اياي عشر من الشهر ولا اعلم موقعها فيه
لكن اعلم اني في اليوم السادس طاهر فنف الاول الى تمام المستطهر
يتيقن ومن السابع الى السادس عشر طهر مشكوك فيه ومن ابتداء
السابع عشر الى اخر الشهر حيض مشكوك فيه تغتسل لكل صلاة
وليس معناني الصورة حيض يتيقن **ومنها** ان تقول اياي خمسة
عشر حيضا لست اعلم موقعها منه لكن اعلم اني في الثاني عشر
حائض قلنا يحتمل ان يكون ابتداء من اول الشهر فيكون اخره
اخر الخامس عشر يحتمل ان يكون ابتداء من الثاني عشر
فيكون اخره السادس وعشرون فاذا احتمل او احتمل فيقول
من اول الشهر الى تمام الحادي عشر طهر مشكوك فيه تتوضا
فيه لكل صلاة ويكون الثاني عشر حيض يتيقن ومن الثالث عشر
الى السادس والعشرين حيض مشكوك فيه تغتسل لكل صلاة
ومن السابع والعشرين الى اخر الشهر طهر يتيقن لان زمان الحيض
لا يصل **ومنها** ان تقول اياي خمسة عشر من الشهر لا اعلم موقعها
منه لكن اعلم اني في الثاني عشر طاهر فيكون من اول الشهر الى تمام
الثاني عشر طهر يتيقن ويحتمل ان يكون ابتداء الحيض من الثالث عشر
فيكون اخره السابع والعشرين ويحتمل ان يكون ابتداء الحيض من
الرابع عشر فيكون اخره الثامن والعشرين ويحتمل ان يكون اخره
السابع والعشرين ويحتمل ان يكون ابتداء السادس عشر فيكون
اخره الثلاثين فاذا احتمل واحتمل جعلنا من الثالث عشر الى اخر
الخامس عشر طهر مشكوكا فيه تتوضا فيه لكل صلاة ومن ابتداء
السادس الى اخر الشهر حيض مشكوك فيه تغتسل فيه لكل صلاة
ومنها قالت اياي خمس من الشهر لا اعلم موقعها منه لكن اعلم اني

السادس منه حائض قلنا يحتمل ان يكون الحيض بدا بها من ثاني
الشهر فيكون ابتداء السادس ويحتمل ان يكون ابتداء من الثالث
فيكون اخره السابع ويحتمل ان يكون بدا بها من الرابع فيكون اخره
الثامن ويحتمل ان يكون ابتداء من الخامس فيكون اخره التاسع ويحتمل
ان يكون ابتداء من السادس فيكون اخره العاشر فاذا احتمل او
احتمل فتقول اليوم الاول طهر يتيقن ومن ابتداء الثاني الى اخر الحادي
عشر طهر مشكوك فيه تتوضا فيه لكل صلاة واليوم السادس حيض
يتيقن ومن ابتداء السابع الى اخر العاشر حيض مشكوك فيه تغتسل
فيه لكل صلاة ومن ابتداء الحادي عشر الى اخر الشهر طهر يتيقن
لان الحيض لا يصل اليه **ومنها** ان تقول اياي خمس في العشر الاول
لا اعلم موقعها منه لكن اعلم ان ثلاثة من احدى الخمسين ويوسف
من الخمسة الاخرى ولست اعلم ثلاثة من اوله ويومان من الاخرى
او يومان من الاولى وثلاثة من الاخرى فيحتمل ان يكون ابتداء
حيضها الثالث وانتهاه السابع اذا كانت الثلاثة من الاول
ويحتمل ان يكون ابتداء الحيض يوم الرابع فانتهاه يوم الثامن
ان كانت الثلاثة من الاولى فالاول والثاني طهر يتيقن والثالث
طهر مشكوك فيه الا انها تغتسل لتمام الثامن وان احتمل
ان يكون اليومان من الخمسة الاولى والثلاثة من الخمسة الثانية
فانتهاه السادس فعلى هذا يكون اليوم الاول طهر يتيقن
والثاني طهر مشكوك فيه تتوضا فيه لكل صلاة والثالث والرابع
الى اخر السادس حيض يتيقن الا انها تغتسل لتمام السادس
وانما قلنا لا تغتسل لكل صلاة لانه ليس لها وقت يحتمل انقطاع
الدم فيه الا لتمام السابع وتمام الثامن وتمام السادس في
الصورة الثانية واما في غير ذلك فلا قالت لست ادري يوسف
في الاول او ثلاثة ولا يستعمل الحيض الا في تمام السابع او الثامن
او السادس **ومنها** قالت اياي خمسة من الشهر لا اعلم موقعها
فيه لكن اعلم انها من خمسين ولست اعلم ان الخمسين من الشهر

تتوضا فيه لكل صلاة والرابع
والخامس الى تمام السابع فيحتمل ان يكون

ولكن اعلم ان ثلاثة من احدى الخمسين ويومين من الاخرى وليست
اعلم ثلاثة من الاول ويومان من الثانية ويومان من الاول وثلاثة
من الثانية قلنا يحتمل ان يكون الخمسة في الخمسة الاول وفي الثانية
ويحتمل ان يكون من الثانية والثالثة ويحتمل ان يكون في الثالثة والرابع
ويحتمل ان يكون من الرابع والخامسة والسادسة فان كانت من
الخمسيتين الاولتين احتمل ان يكون ابتداء الحيض من الثالث فالانتهاء
في السابع ويحتمل ان يكون ابتداء من الرابع فالانتهاء في الثامن
فيكون الاول والثاني طهرين ويكون الثالث الى تمام السابع
طهر مشكوك فيه فتتوضا لكل صلاة ثم تغتسل لتمام السابع
ثم يصلي كل صلاة بطهارة وتغتسل لتمام الثامن وان كانت من الثانية
والثالثة احتمل ان يكون ابتداء الحيض من الثامن فالانتهاء في
الثالث عشر ويحتمل ان يكون ابتداء من اول التاسع فالانتهاء
لتمام الثالث عشر فتتوضا لكل صلاة وتغتسل لتمام الثالث عشر
وان كانت من الثالثة والرابعة احتمل ان يكون ابتداء حيضها
من الثالث عشر وانتهاه في تمام السابع عشر واحتمل ان يكون
الابتداء من الرابع عشر فيكون الانتهاء لتمام الثامن عشر فتتوضا
فيه لكل صلاة من الرابع عشر الى تمام السابع عشر ثم تغتسل وتوضا
لكل صلاة الى تمام الثامن عشر ثم تغتسل وان كانت الخمسة من
الخمسعة الرابعة والخمسة احتمل ان يكون ابتداء من التاسع
عشر فيكون الانتهاء الى تمام الثالث والعشرين وتغتسل لتمامه
ثم تتوضا لكل صلاة الى تمام الثالث والعشرين ثم تغتسل وان
كانت الخمسة من الخامسة والسادسة احتمل ان يكون الابتداء
من الثالث والعشرين والانتهاء لتمام السابع والعشرين واحتمل
ان يكون الابتداء من الرابع والعشرين والانتهاء الى الثامن والعشرين
للعشرين فتتوضا لكل صلاة من الرابع والعشرين الى تمام السابع
والعشرين فتغتسل لتمامه ويكون التاسع والعشرين والثلاثين
طهرين ولا تعين حين في هذه الصورة فتكون مجموع اغسالها

ابتداء الحيض من الثامن عشر والانتهاء لتمام الثاني والعشرين
واحتمل ان يكون من

عشر

عشر اغسال وهو عقب السابع والثامن والثاني عشر والثالث
عشر والسابع عشر والثامن عشر والعشرون والثالث والعشرون
والسابع والعشرون والثامن والعشرون وعلى هذا العمل فقس
كتاب الصلوات هي في اللغة الدعاء في الشرع
اقوال وافعال مفتوحة بالكبير مختم بها التسليم مفعولة بأ
لنيه **شرائط** مخصوصة خمسة صلوات مكتوبة لقوله صلى الله
عليه وسلم خمس صلوات كتبتهم الله في اليوم والميلة ليس عليه
غيرها الا ان تطوع وهذا الحديث صحيح متفق عليه **باب**
المواقيت اول وقت الظهر من حين زوال الشمس واخره مصير
ظل الشيء مثله لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال امني جبريل عند باب البيت مرتين فصلى
بي اليوم الاول الظهر حتى زالت الشمس واخفى مثل السراك
وصلى بي العصر حين صار ظل الشيء مثله فلما كان من الغدا
صلى بي الظهر حتى صار ظل الشيء مثله وفي رواية الشافعي رحمه الله
لوقت العصر بالامس الى ان الوقت ما بين هذين الوقتين
فهذا بيان لاول الوقت واخره خلافا لما لك رحمه الله وابعادهم
المن في فائهما قالا وقت الظهر حتى تزل الشمس فاذا صار
ظل الشيء مثله دخل وقت العصر ولم يخرج وقت الظهر حتى
لوان وجلين صلى احدهما في هذا الوقت الظهر والاخر العصر
كان كل واحد منهما مؤد لصلاته في وقتها فهو وقت مشترك
لهم الى مغيب الشمس واستدلال ذلك بحديث عبد الله وطا
فقد استدلووا استدلالنا ووضح من وجوه ثلاثة **احد**
ان خبرنا لم يطعن في ناقله ولا روايه وخبرهم مطعون في
روايه **الثاني** ان خبرنا نقل قول الرسول صلى الله عليه وسلم
نفسه وخبرهم من قول الراوي **الثالث** ان خبرنا محدد ومفسر
مروح افتاد اول الوقت واخره على صحة من غير اجمال ولا اهل
وخبرهم مبهم مجمل لا يفيد تحديد الوقت واخره خبرنا اول

ظل

وقد تقرر هذا **واما** وقت المغرب فبلغوا به ويبقى الى مغيب الشفق
الاحمر في القديم وعلى الافتاء وهو الذي صنفه الشافعي رحمه الله بالعراق
وسمي كتاب الحج قال الروياني ورواه اربعة اجداد ابن حنبل
والزعفراني وابو ثور والكراسي والجديد هو الذي صنفه بمصر
ورواه سبعة المزني والبويطي والربيع المراهي والربيع الحوي
وحرملة ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكيم وعبد الله بن الزبير
الملكي وقد اختلفوا في الكتب القديمة والجديدة **قال الامام** في
كتاب الخلع ان الام من الكتب القديمة قال ابن الرفعة ولم اظفر
بذلك في غيره فقال والعمل على الجديد **الاي نحو عشرين مسئلة**
قال شيخنا جمال الدين الاسنوي رحمه الله وقد ظفرت بذلك من
كلام الخوارزمي في مقدمة كتابه الكافي فقال **واما** الام والاملا
فنصفها الشافعي بمكة بعد ان فارق بغداد في المرة الاولى وقيل
رجوعه اليها في المرة الثانية ثم رجع بعد تصنيفها الى بغداد
فاقام شهرا ثم خرج الى مصر فنصف بها كتبه الجديد قال
المعروف خلافة في الاستقصار وايه عن المزني انها بمصر وكله
الاملا كما صرح به جماعات منهم الرافعي في مواضع كثيرة من
شرح **واما** الاملا فذكر الشيخ ابو حامد في تعليقه انها من
الجديد قال فاذا تقرر هذا فما قاله في كتابه القديم فتارة ينص
في الجديد على خلافه وتارة لا يتعرض له فان لم يتعرض له في الجديد
بنفي ولا اثبات بل ذكر المسئلة في القديم ونص على حكمها وسكت
عنها في الجديد كما نقل في مسائل **منها** استحباب الغسل من الجنابة
والخروج من الحمام فان الفتوى يكون عليه ويكون مذهب الشافعي
كما ذكره النووي في اول شرح المذهب قال وفيه نظران ظاهر
كلامه الرجوع من كل ما قاله في القديم الا ان ينص على وفقه في الجديد
فانه غسل تلك الكتب ثم قال ليس في حل من روى عني القديم
كما ذكره الشيخ تاج الدين بن الفركاح عنه في كراسه صنفا في الرد
على من زعم انه يفتي على القديم في مسائل وليس الامر كذلك

بل سنده ان جماعة من المتتبعين لمذهب الشافعي رضي الله عنه
بلغوا رتبة الاجتهاد في مذهبه ورجعوا بها جاوزها بعضهم الى التجرد
في اقوال العلم فلا جرح لهم في بعض المسائل ان القديم اظهر دليلا
من الجديد فاقتوا به بناء على ظهور الدليل غير ناسين ذلك الى
الشافعي رضي الله عنه وكذلك القول المخرج حكمه حكم القول القديم
قال من بلغ رتبة التجرد ولا ح له الدليل افتى بالقديم والمخرج
ومن لم يبلغ هذه الرتبة فلا وجه لعمله ولا لفتواه بشئ منهما كما
ذكره جماعة منهم النووي في اوائل شرح المذهب على ان المسائل
التي عدوها قالوا لا نسلم ان الافتاء فيها على القديم لا من اجدها
ان الاكثريين خالفوا في معظمها فاقتوا فيها بالقول المشهور بل جدد
لا على القديم فذكر النووي رحمه الله تعالى شرح المذهب ثمانية
عشر مسئلة **منها** كلام ابن الصلاح عدم وجود التباعد في المالك الكثير
بقدر فلتين **ومنها** استحباب التثويب في الصبح **ومنها** عدم القراءة
في الركعتين الاخيرتين **ومنها** عدم تحييد الما الجاري اذا
تم تغير **ومنها** عدم النقص بلمس المحارم **ومنها** استحباب
تحجيل العشاء **ومنها** امتداد وقت المغرب الى مغيب الشفق
ومنها جواز اقتداء المنفرد في اثنا الصلاة **ومنها** كراهة تقليم
اظفار الميت **ومنها** عدم اعتبار النصاب في الزكاة **ومنها** جواز
اشتراط التحلل من الاحرام بعذر المرض **ومنها** تحريم اكل جلد
المدبوغ **ومنها** وجوب الحد بوطي الحرم ملك اليمين **ومنها**
الجهري لتامين للماموم في الصلاة الجهريه **ومنها** استحباب الخط
بين يدي المصلي عنه عدم الشاخص **ومنها** صيام الولي
عن الميت الذي عليه صوم **ومنها** اجبار الشريك على العمل
ومنها جعل الصداق في يد الزوج مضمون عليه ضمان رد
وذكر ابن الصلاح في اداب المفتي جواز الاستجابة بالحج فيما جاوز
المخرج ولم يبلغ ظاهر الا اليه فله ثمانية عشر مسئلة **وقد**
العشاء هو آخر وقت المغرب لحديث ابن عباس رضي الله عنهما

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امني جبريل عند باب البيت مرتين فضلي
في العشا في اليوم الاول حين غاب الشفق الاحمر وقد اختلفوا في
الشفق ما هو فقال الشافعي رضي الله عنه هو الاحمر **نصف** عليه في
القديم وهو الراجح عند النووي وغيره كما تقدم **قال** الامام ابو حنيفة
رحمه الله انه البياض واستدل لذلك بقوله تعالى اقم الصلاة لذكرك
الشمس الى غسق الليل والعسق هو الظلام بعد غيبوبة البياض
ودخول الظلام قالوا ولا ان هذه الصلوة يجب بخروج عازب كما ان
صلوة الفجر يجب بطلوع الفجر **قال** المروزي وقد تقررت ان صلوة الفجر
يجب باقرب الطالعين الى الشمس فوجب ان تكون صلوة العشا
يجب ما بعد الطالعين الى الشمس **قلت** الجواب عن هذا بما رواه
جابر رضي الله عنه ان سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عن اوقات الصلوة قال ما منعك ان تصلي معنا الظهر كذا
والعصر كذا والمغرب حتى تغرب الشمس وصل العشا الاخره قبل غيبوبة
غيبوبة الشفق ولا يجوز ان يراد به البياض فعلم ان المراد به الاحمر
ولما روى النعمان ابن بشير انه قال انا اعلم الناس بهذه الصلوة
صلوة العشا الاخره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها
لسقوط القمر لثالثه فعلم ان البياض لا يغيب ذلك الوقت ويدل
عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم صلى في العشا حين الشفق والشفق يقع على الحرمه والبياض
فوجب ان يحمل على اول ما يقع عليه الاسم لانه لو اراد البياض
لقال حين غاب الشفقان قد دل على ما قلناه فاذا تقررت هذه اقلنا
الصلوة واجبه باول الوقت على كل مسلم بالغ عاقل طاهر فممن كان
بغير هذه الصفات كالصبي والمجنون والكافر لم يجب عليه الصلاه
فاذا زالت هذه الاسباب امانعه وبقي من الوقت مقدار تكبيره
وجبت الصلوة لان ما يتعلق بالاجاب يحصل بحركه لمسا فر اذا
اقتدى بعميم في جز من صلاته يلزمه اتمام الصلاه فيجب الظهر
بادراك تكبيره اخر العصر والمغرب باخر العشا ومن حاضرت

او حزن اول الوقت وجب عليه صلوه اذ ركعت وقتها ولا فلا **واما**
الصبي فان بلغ بعد ان صلى وصليقة الوقت استحب له الاعاده
ولا يجب على الصحيح فان بلغ في اثنا عشرها بالسنه والصحيح الذي
عليه الجمهور انه يجب عليه اتمامها ويستحب الاعاده **ولها نظر**
واركان اما الشروط فثمانية **احدها** الاسلام **الثاني** الطهاره عن
المحدث والنجس فيما لا يعفى عنه وهي واجبه في الثوب والمكان
الثالث ستر العورة فعورة الرجل ما بين السرة والركبة والامه
كذلك على الاحوج حره ما سوى الوجه والكفين والجنثي ان ستر
كالرجل وصلى لم يصح صلاته على الاحوج من زيادات الروضه وشرح
المهذب خلافا لما في التحقيق فاذا لم يجد المصلي الاثوابا واحدا نجسا
ولم يجد ما يغسل به فقل لا ان اظهرها يصلي عاريا ولا اعاده عليه
كما ذكره الرافي فان وجد ما يستتر به القبلة او الدبر ستر القبلة على
الصحيح المنصوص كما في الروضه فان لم يجد شيئا ولا باعار صلى
عاريا وقضى فان قدر على قيمه ثوب لزمه الشرا ان لم يجد اليه
لدين مستغرق او نفقه حيوان محتوم فان احتاج الى ما يتوضا
به ويبنى يستغفره ومعه قيمه احداهما فالستره اولى ولو
بثوب حرير للصبر ولا يجوز لغير ضرورة لما روى البخاري
رضي الله عنه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال يلبس الحرير
في الدنيا من لا خلاص له في الاخره اى من لا نصيب له **الرابع** استقبال
القبلة الا ما يستثنى فلو حال بين المكي والكعبة حائل فاجتهد
فلا اعاده فان كان الحائل خلقيا وكذا ان كان حادئا في اصح الو
جهين كما قاله الرافي وتبعه النووي في الروضه وقال في شرح
المهذب انه يجتهد في الخلق بالاخلاق ولو بني حائلا من غير ضرورة
ولا حاجه ومتعه المشاهده لم يصح صلاته بالا جتهاد لتقريطه
كما في النهايه عن العراقيين **ومحارب** رسول الله صلى الله عليه وسلم
منزل الكعبة في عدم التيامن والتياس لحاذق وغيره
ويجوز في غيره من سائر البلاد على الاح **الخامس** العلم بدخول

الوقت يقينه او ظنه حتى لو علم المنيح بدخول الوقت بالحساب عمل به على المذهب كما حطاه صاحب البيان انه يعمل به نفسه دون غيره كما في زيادات الروضة ولو اخبره ثقة انه صلى في غير الوقت فان اخبره عن علم ومسا هذه وجبت الاعادة او عن اجتها رقتا وازالزم الاجتهاد نصل من غير اجتهاد لزمه الاعادة وان وقعت في الوقت **السادس** معرفة فريضة الصلوة فلو جهل كونها فرضا لم يصح كما قال النووي ولو قال اصلي ان شاء الله يقصد به التعليق لم يصح وقال المخرجاني لا يصح مطلقا **واما الاركان** فثلاثة عشر **احدها النية** وقد اختلف فيها كلام الاصحاب فالغزالي جعلها بشرطا وانوى وغيره جعلها ركنا وهو الراجح من كلام الاصحاب فلو شك المصلي هل ترك شيئا منها ام لا نظرت ان تذكر الصلوة عن قرب لم تبطل وان تذكر بعد ركن فعلي بطلت او قولي بطلت على الراجح ولو نوى فريضة الوقت لم يجزه على الراجح الا ان ينوي فرض الوقت كالعصر مع حضور الوقت **وفي** اشتراط نية الفريضة وجهان اظهرهما عند اكثر بن الا اشتراط سوا كان النوى بالغاً او صيباً وان صلاها البالغ معارده في جماعته مع انها ليس بفرض لكن ان عتاً بالفريضة في هذا المقام كونها لازمة على المصلي بعينه وجب ان لا ينوي الصبي الفريضة مع ان الاصحاب اطلقوا الوجهين قال الرافعي والصواب انه لا يشترط في حقه نية الفريضة كما صرح به صاحب الشامل وغيره وذكره النووي في التحقيق فقال ولا يحل انه لا يشترط وقد خالف النووي كلام الرافعي في الروضة في صلاة الجماعة في المعارده فقال منز وابد والراجح انه لا يشترط فيها نية الفريضة ولا يشترط التعرض لعدد الركعات على الصحيح فلو نوى الرباعية ثلثة اجمعه لم ينعقد ان تعيدها ولو احرمت بصلاته وكبر للاحرام اربع تكبيرات او اكثر قال النووي في الروضة من زيادته دخل في الصلوة بالاولى وبطلت بالاشفاق ان نوى بكل تكبيره افتتاح

على ان يتبين ان النية من السنن لا غير على ان يتبين ان النية من السنن لا غير على ان يتبين ان النية من السنن لا غير على ان يتبين ان النية من السنن لا غير

الصلوة ولم ينوي الخروج عنها بين كل تكبيرتين لانه بالاولى دخل وبالثانية خرج منها وبالثالثة دخل وهكذا البداء ولم ينوي بالتكبير وما بعدها افتتاحا واخر واجام دخوله بالاولى والباقي ذكره ويسن بعد التكبير وضع اليدين بعد حطهما بان يضع كفه اليمنى على كوع اليسرى ويقبضها ولو ارسلها كره قال النووي وذكر الغزالي في الاحياء كيفية اخرى **الثاني** تكبيرة الاحرام وهي متعينة على القادر الله اكبر مقرونة بالنية او الله الاكبر وكذا الله الجليل اكبر في الراجح من غير مد ولو قال الرحمن او الرحيم اكبر لم يصح وكذا لو عكس بان قال اكبر الله لم يصح على الصحيح فان عجز كما خربى حرك لسانه وشفهيه اجزاه على الصحيح **الثالث** القيام مضمناً في حق من يقدر عليه فان قيل لم جعلتم القيام والقعود ركناً منا وفي الخطية شرطاً فقد اجاب الرافعي رحمه الله عن ذلك ورفق بينهما لان الغرض في الخطية الوعظ وهو امر معقول فلا يصح في الصلوة فجعل القيام بمثابة ما فيه هاهنا فدل على الفرق بينهما ولو اكره على ان يصلي قائداً او بلي وصنو صلى ووجبت الاعادة قطعاً كما قاله الرافعي **الرابع** قراءة الفا تحه يبتدئها بسم الله الرحمن الرحيم لانها آية منها لما روت ام سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قراء بسم الله الرحمن الرحيم في اول الفاتحة في الصلوة رواه ابن خزيمة في صحيحه **وسئل انس** عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كانت مدائمه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله الرحمن الرحيم رواه البخاري وروى الدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قرأتم الحمد فاقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم انها ام القرآن وام الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدي اياتها قال الدارقطني ورجال اسناده كلهم ثقات وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة اخرى **خامس** تحايا منهم من هو في كلامه نص ومنهم من هو استنباط فمن قولي

الجهر **ابن عبد الله** قال صليت ورأيت في رقة فقرا **بسم الله الرحمن الرحيم**
 ثم قرأ **يا أيها الذين آمنوا** ثم يقول إذا سلم من صلاته والذي نفسي
 بيده أني لا شئكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع
 صحبه ابن خزيمة وابن عبان والدارقطني والحاكم وقال انه خالف ذلك
 غير حديث انس في حديث مسلم قال صليت خلق النبي صلى الله عليه وسلم
 واني بكر وعمر وعثمان فكانوا يفتخون **بالحمد لله رب العالمين**
 لا يذكرون **بسم الله الرحمن الرحيم** في اول قراه ولا في اخرها والجواب
 ان المحقق منه الثابت في الصحيحين الا فتتاح بالحمد لله وهو محمول
 على هذه السورة **واما** بقيت الحديث فوقع فيه اضطراب وصح عن
 انس انه سئل عنه فقال لا احفظه ولذلك لم يخرج البخاري الثاني
 الاسرار حصل مره او مرات لجواز الثالث ان المراد عدم المبالغة
 في الجهر وقد صنف جماعة من الأئمة فيها تصانيف تدل على ذلك
 ويستحب بعد قراتها أمين ولون المأموم على قامين امام جهرا
 في الجهرية في الاظهر هو القديم المفق به كما قدمنا وليس في الصلاة
 ما هو مستحب مقارنة الامام المأموم الا هذا الفضل فيه لما رو
 البخاري اذا امنى القاري فامنوا فان الملايكة تؤمن فمن وافق
 تأمينه تأمين الملايكة غفر له ما تقدم من ذنبه والترتيب فيها
 واجب **الخامس** الركوع مطمينا لما رو من حديث رفاعه واني
 هريرة رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل
 ثم اركع حق تطمين راكعا وحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا صلاة لمن لا يقيم صلبه وقد اختلف في انه طويلا
 ام قصيرا قال النووي من زيادته في الرخصة هو ركن ويجوز
 اطالته بالذكور كما ثبت في حديث صحيح مسلم خلافا للرافعي
 وغيره **السادس** القيام مطمينا قايلا سمع الله لمن حمده
 جهرا ثم ربنا لك الحمد يلسر بها حين انتصابه الامام والمأموم
 ويزيد المنفرد والقوم ملائ السموات والارض الى ولا ينقطع
 ذا الجهد منك الحمد **السابع** السجود مطمينا ركعته على

الجهر والانف واقله مباشرة بعض جبهته مصلاها واذا انصرف
 عليه كره كما نص عليه او على الانف فقط لم تجزه من غير خلاف
 ولا يجب كشف يمين من الاعضاء الستة الباقية الا اليدين ففيها
 قولان اصحهما انه لا يجب قال السبكي في شرح المنهاج النووي
 وظاهر الحديث يقتضي الوجوب كما بجبهته ولا فرق بين الراحة
 والاصابع في وضع اليدين كما صرح به النووي في شرح المذهب
 ولو عصب كل جبهته لجراحة عمتها وشق ازالتها سجوده
 عليها قال النووي في التحقيق صح على الاصح والمذهب وان
 يرفع اسافله على اعاليه على الاصح بحيث تنال سجدة ثقل
 راسه فان لم يفعل لم تجزه على المذهب الا ان يكون به علة
 يجزيه التسوية ويبتدى بركبته قبل يديه لحديث وائل
 قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته
 قبل يديه قال الترمذي حديث حسن قال النووي في اصل
 الروضة والصحيح انه لا يكفي في وضع الجبهة الاساس بل
 يجب ان يتعامل على موضع سجوده بثقل راسه وعنقه
 فلو سوى اعاليه مع حقويه لم يصح **الثامن** الجلوس بين سجدتي
 مطمينا ويجب عليه ان لا يقصد بذلك غيره اى في جميع الاكابر
التاسع التشهد الاخير وفيه احاديث مختلفة اصحها حديث
 ابن مسعود فانه متفق عليه والافضل عندنا تشهد ابن عباس
 وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين استشهد ان لا اله الا الله واستشهد ان محمدا رسول
 الله ورحمة الشافعي رحمه الله لا مور منها زيادة المباركات
 لورود النص فيها بخية من عند الله مباركة طيبة والزيادة
 الى حميد مجيد سنة في الاخر هو اللهم اغفر لي ما قدمت وما
 اخرت وما أسررت وما اعلنت وما انت اعلم به مني انت الموفق
 وانت الموفق لا اله الا انت كما رواه مسلم ومن المتفق عليه ان

ان يقول بعد هذا اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب
الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم
العاشرون القعود فيه وليس فيه التورك وكيف فقد جازوا
لاول سنة **الحادي عشر** الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه
ويسن على الهوان واجه تبعا ولا يجوز الصلوة او السلام عليهم
استقبلا الا فان قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اخذ
الصدقة قال اللهم صل على محمد وقال اللهم صل على آل أبي وق
لفظ الصلوة مختصا به ولا يليق لغيره من غيره **الثاني عشر** السلام
ونية الخروج عند العراقيين واقله السلام عليكم ولو قال سلام
عليكم لم يكن على الاصح من زيادات الروضة خلافا للرافعي **الثالث**
عشر ترتيب الاركان فلو قدم شئ من ذلك واخره لم يضر وكل
هذه الاركان طويلة الا الاعتدال والجلوس بين السجدين
فاذا تقدر هذا حصل في الركعة الاولى اربعة عشر ركنا
وفي الثانية اثنا عشر واربع بعد ذلك التشهد وغيره
فيشتمل الصبح على ثلاثين ركنا وان كانت الصلوة الرباعية
فهي تشتمل على اربع وخمسين ركنا وان كانت الصلوة ثلاثية
كالغروب فيشتمل على اثنين واربعين ركنا **والاقتداء**
سروط سبعة **احدها** عدم التقدم على امامه في جهة
القبلة **الثاني** العلم بانتقالات الامام **الثالث** اجتماع الامام
والماموم في الموقف ولهما احوال منها ان يكونوا في مسجد واحد
حد غير مقصوب فيصح وان بنا عدا او حال باب واختلاف
البيان او كانوا في غير المسجد او احدهما في المسجد والا
خر في غيره فاذا كان بينهما باب نافذ صح او غير نافذ فلا
وان كانا في فضاء فشرط ان يجمع الامام والمماموم ثلثمائة
ذراع تقريبا على الاصح او يجديدها بشرطه تقدم احرام
من يلي الامام ولو تحلل بينهما نهر يحتاج الى سباحة من احده
طرفيه الى الاخر او شارع مطروق فالاصح لا يطر وان كانا

في موضع غير فضاء بان وقف احدهما في بناء والاخر في غير او وقف
الامام في صحن الدار او صفتها او المماموم في بيت او بالعكس فهو
نقص الامام قد يكون يمينا او شمالا فطريقان احدهما وبه قال
المعظم من العراقيين وهي طريقة ابن اسحاق ورجحه النووي
انه لا يشترط اتصال صف احدهما بينا الاخر بل المعتبر القرب
على ما تقدم في الصحرا او الطريقة الثانية وهي طريقة الفقهاء
والصحابه انه يشترط الاتصال بحيث لا يبقى فرج شسع او
قفا او خلفه اشترط ان لا يزيد ما بين الصفيين على ثلاثة
اذرع فان حال جدار بين الامام وبين من هو خلق من خلفه
دونه صح الاقتدى من خلفه بصحة اقتدائه والا فلا وكذا
ان كانا في سفيتين هذا اذا لم يحل بينهما ما يمنع الاستطراق او
لمشاهدة وكذا الشباك في الاصح لحصول الحاييل بينهما ولو ارتفع
بنا الامام او المماموم بان وقف احدهما في صحن الدار والاخر
في مكان عال تحت الجوف في انه يعتبر محاذات بعض الاسفل
وكبة الاعلى والصحيح اعتبار محاذات جزء احدهما جزء
الاخر فيحصل الاتصال واعتبر النووي في الروضة محاذات
قدم الاعلى على راس الاسفل معتبرا بمعدل القامة حتى لو
حاذ اقصيرا او قاعدا اعتبر بمعدل القامة هذا في غير
المسجد وفي المسجد لم يضر ولو صلى في الشباك الذي
هو من جدار المسجد خلق من صلى في المسجد صح لان جدار
المسجد منه كما صرح به الاصحاب خلافا لابي حنيفة رحمه الله
وما حال في المسجد بين الامام والمماموم لم يضر لكن يكره
ارتفاع احدهما على الاخر ولو كان على سطح يرى الامام
منه لكن بينهما جدار المسجد ففي الاستدكار للدار هي اعلى
الوجهين فيما اذا حال ما يمنع المروءة لا الروية قال البغوي
في فتاويه ولو كان الباب الحاييل بين الامام والمماموم مفتوحا

وقت الاحرام دون اثنا الصلوة لم يضرب ولو صلى على ابي قبيس خلق من
يصل في المسجد في الحواشي عن النص الجواز في الكافي عن النص خلافه
وهو الصحيح لان بينهما حايلا مملوكا ولو كان بين مسجدين نهرا
حايلا فان حف بعد وقفهما مسجد افسجد وقبل وقفهما فمسجدان
بينهما حايلا ومسجدان متصلان بينهما باب مفتوح حكم مسجد واحد
الشرط **الرابع** ان ينوي المأموم الجماعة والاقتداء بقراءة التكبير
ولا يشترط نية الامامة هنا بخلاف الجمعة فلو تابع دون تحقق النية
او سلك فيها بعد ركن فعلي بطلت او قولي بطلت على الاصح المنصوص
الذي قطع به العراقيون ذكره النووي في الرخصة الشرط **الخامس**
توافق نظم الصلاتين كصلاة الصبح خلق من يصلي العيد لم يضرب
على الصحيح من الرخصة الشرط **السادس** الموافقة الا ان ترك
الامام فرضا مثلا ان تعذر في محل القيام او عكس ولم يرجع لم يجز
للمأموم متابعتها لانه تعذر ذلك فصلا باطله وان كان ساهيا
ففعلم غير معتد به وان لم يطلها ولو ترك الامام سنة كسجدة
التلاوة او التشهد الاول ان لم يكن للمأموم فعله فان فعله
بطلت صلاته لعدم له عن فرضه متابعتها الى السنة بخلاف سجدة
السهو اذا تركه الامام لان فعله بعد فراغ الامام ولا يضرب تحمله
للقنوت ان لحقه على قرب الشرط **السابع** المتابعة بان ياتي بكل فعل
متاخر عن ابتداء الامام به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتأخروا
الامام فاذا اكبر فكبروا واذا ركع فاركعوا فلو قارنه او تقدم
لتكبير عن امامه لم ينقض لظاهر الخبر وخالف المقارنة في جميع
الاركان لا انتظام القدوم ويدرك الملبوق امامه بان يكون
الامام في حد اقل الركوع والمأموم راكعا مطمئنا فحينئذ يكون
مدركا له خلافا لما نقله بعض المتأخرين عن الرازي وليس يصح
عند اصحاب وقد اجمع المسلمون على ان الصلاة لا تجزى
الا بالنية كما تقدم لقوله تعالى وما امر الا بالعباد والله فخلصنا
له الدين والاخلاص لا يكون الا بالقلب قال صلى الله عليه وسلم

انما الاجمال بالنيات الحديث الى اخره ولو عين المأموم الامام فاحاط
في تعيينه بطلت صلاته لانه اقتدى بمن ليس في صلاه وهذا محمول
على ما اذا صلى الفرض معه فان صلى فرضه منفردا بعد نية تلك
الصلاة صححت وكذا لو شرك اسارا يزيد هذا او الحاضر والمصلي
فبان عروا ففيه وجهان ذكرهما النووي في زوائد الروضة او
حجتهما الصحة وجملة ان الافعال التي يقتضي النية **ثلاثة اضرب**
فعل يكفي ان ينوي فعله فقط وفعل لا يقتضي التعيين وفعل لا
بدفيه من ذكر التعيين **واما** ما يكفي ان ينوي فعله فقط المح
والعمر وان لم يقل عن فرض او عن نذر او حجة الاسلام بل تكفي
بجرد النية لانها انما يراد التعيين او التمييز بها فرض عمت
نفل وهو لو نوى نفلا انقلب عن فرضه فلم يحج الى التعيين وهو لو
نوى ما لا وجب عليه لم يقع عليه الا ما وجب قبل فلم يمت في الصوم انه
اذا نوى النفل اجزاه عن رمضان قلنا لا يكفي لانه لو نوى صيام
شهر رمضان نفلا لم يكون نفلا ولا فرضا **واما** ما لا يقتضي التعيين
كالزكاة والكفارات كفارة قتل او ظهار او جماع او زكاة مال او
غيرها اجزاه ان يقول عن كفاري او زكائي ولا يحتاج ان يقول
في الكفارة عن ظهاري او الزكوة عن ما شئت لان قوله زكائي
او عن كفاري ذكر منه للفرض **واما** ما لا بد منه من التعيين فانه
لصلاة والصوم فلا بد ان ينوي الفعل والفرض والتعيين فيقول
لهذه ظهري المفروض او عصري المفروض فلو شك هل نوى
هذه او هذه لم يجزه عن واحد منهما ولو قصد بقلبه الظاهر
ولفظ لسانه بالعصاة انعقد ظهرا ولو نوى بلسانه فرضا
وبقلبه نفلا بلا سبب فالظاهر البطلان كما هو في اصل الروضة
ويجب ان ينوي قبل التكبير ويستديم ذكر النية الى فراغه
من التكبير على الاصح من الرخصة وهذا بخلاف الصوم **فاما**
اذا قدم النية عليه قبل فعله اجزاه يعني قدم النية ليللا
على النهار اجزاه قيل **فما الفرق** بينهما قلنا الفرق انما لو كفناه
ان ينوي مع ابتداء الصوم لكان عليه حرج لانه ان كان عارفا
بالجهر شق عليه موافقته لانه وقت النوم وان كان لا يعرفه

فلم يعلم وقت دخوله فيه فلهذا اجزاه وليس كذلك الصلوة
لانه لا يشق عليه ان ينوي ابتداءها فلهذا لم تجز له ان يقدمها
عليه والثاني انا لو قلنا من شرطه ان ينوي مع الدخول فيه لا
دعي الى ان يمضي جزء من الصوم بغير نية لانه اذا اراد الفجر فقد
علم به دخوله فيه فاذا اظهر له نية فيكون قد مضى جزء من التمام
ثم ينوي فيكون في جزء منه غير صائم فلهذا لم يكن من شرطه ان ينوي
النية اوله وليس كذلك الصلوة لانه اذا نوى مع ابتداء التكبير
ومع اوله وقبل ان يمضي جزء منه فليس عليه حرج قد اعلنا
الفرق بينهما **وفي الباب قواعد الاولى** من دخل عليه وقت
صلوه وهو من اهل فرضها وجب عليه فعلها على حسب حاله
وكان تقديمها افضل من تأخيرها اخر وقتها ولا يعذر في
تأخيرها عن وقتها **الا في مسائل منها** النائم والناسي **ومنها**
المكره على ترك فعلها حتى بالايما والقلب **ومنها** تأخيرها بنية
الجمع بالسفر المستحب تأخيرها الى وقت الثانية **ومنها** تأخيرها
بالمريض على الاصح **ومنها** المشغل بانقاذ غريق او دفع صائل
ومنها الصلوة على الميت اذا خيف انفجاره **ومنها** دفنه اذا
خيف تلفه **ومنها** من خشي فوت الوقوف بعرفة كما رجم النووي
رحمه الله في الرخصة **ومنها** المنيهم اذا وجد الما قبل الصلاه
عند خروج الوقت فلو صلى بالوضوء خرج الوقت كما هو مقتضى
كلام النووي رحمه الله في منهاجهم في التيمم **ومنها** العادم للطهر
على قول والراجح خلافه **ومنها** فاقد الماء على يمين ولا يتيمم
اليه التوبه الا بعد خروج الوقت نص الشافعي رحمه الله
انه يصبر حتى يتوضا وان خرج الوقت ولو صلى بالتيمم صلى
في الوقت وجب الوضوء ان لم يكن مانع وان خرج الوقت
كما هو مقتضى كلام النووي رحمه الله في منهاجهم في التيمم **ومنها**
الاجتهاد في القبلة فان صلى بالاجتهاد خرج الوقت وان صلى
بالتقليد وكيف ما كان صلى في الوقت قال الرافعي يصبر

الى تمام الاجتهاد ولا يصلي لكثرة وان خرج الوقت نقله الرافعي
في شرحه الكبير والراجح من كلام الاصحاب خلافه ومن ترك الصلوة
بحجود الكفر الا ان يكون قرب عهد بالاسلام كما ذكره الرافعي و
لنوي في تحكيكه على التنبه مستثناه ولو ترك الجمعة وقال
انا صليتها ظهل نقل الرافعي رحمه الله عن فتاوى القفال عدم القتل
وبه جزم الحارثي الصغير ونقل النووي من زيادته في الرخصة
عن الشافعي انه يقتل ورجحه في التحقيق وقال انه الاقوى بخلافه
تارك المندورة فانه لا يقتل بتركها كما في البحر ولو ترك الوضوء
قتل على الصحيح وقياسه باي الشروط وهل يسقط عنه الاثم با
القتل قال النووي في فتاويه ظاهر يقتضي سقوط العقاب عن
من اقيم عليه الحد **فان قيل** قد قلنا انه لا يجوز الاجتهاد في
القبلة وان تغير اجتهاده الاول عمل بالثاني والثالث والرابع
في الصلاه الرباعية وصلى كل ركعة الى جهة باجتهاده وانه اذا
اجتهد في انائت عمل بالاجتهاد الاول واستعمل بااداه اجتهاده
اليه والا الثاني لا يجوز استعماله بالاجتهاد ثانيا بخلاف القبلة
قيل فيما الفرق بينهما قلنا الفرق بينهما ان القبلة يجوز العود
عنها في حال العذر واذا اخطأ في اجتهاده فهذا عذر محال
ان يعود عنها وليس كذلك الما الخمس فانه لا يجوز استعماله
في حال العذر بحال فذلك لا يجعل خطاؤه فيه عذرا فدل على
الفرق بينهما **ومنها** العاري بين عراه ليس معهم الا ثوب واحد
يتأوبون منه ولا ينتهي اليه التوبه الا بعد الوقت نص الشافعي
رحمه الله في الام انه يؤخرها كما حكاه ابن الرفعة في مطلبه والراجح
من زيادة الرخصة انه يصلي في نفسه الوقت بالتيمم وعاء
وقاعد ولا اعاده على المذهب **ومنها** القاعد في سفينة او
بيت ضيق لم يمكن فيه القيام فله ان يصبر حتى يصلي قائما
على قول والراجح خلافه **ومنها** اذا لاح للمسافر الماء ولا عاقب
عنه قال الرافعي في الشرح الصغير اذا علم الما قرب المسافر

وانه لا يصل الى الماء حتى يخرج الوقت لم يجز اليتم للنص فيه ومنهم
من قال ان خاف فوت الوقت فله **وقت** عن ابن عمر انه اقبل من الحرب
حتى كان بالمريديتم وصل العصر فقبل له ان يتم وجدا ان المدينة
تنظر اليك فقال اواجي حتى ادخلها ثم دخل المدينة والشمس
حيه مرتفعه ولم يجد الصلوة **ومنها** المقيم اذا لم يجد للمافله
السعي او ان خرج الوقت ولا يتم **والفرق** بينهما ان صلوة المقيم
لا يسقط قصا هلا لیتيم بخلاف السفر فدل على الفرق بينهما
ومنها ما يتقن المافي رحله ولم يعلم مقره فيه فله الطلب وان
خرجت الوقت **ومنها** اذا كان الماعن يمين المسافر او بيساره
نقل الراقي في شرحه الكبير عن نص الشافعي رحمه الله انه يلزم
السعي اليه وليس له اليتم وان كان صوب مقصده لم يجب
السعي وله اليتم ونقل صاحب التهذيب فقال ان كان الماء
على طريقه وهو يتقن الوصول اليه قبل خروج الوقت وصلى
في الوقت باليتم جاز ونقل عن نص الشافعي رحمه الله في الاملا
انه لا يجوز اليتم بل يخرج حتى ياتي قال والمذهب الاول **ومنها**
اذا كان المافي الجهة التي يسعى اليها المسافر وهي نهاية مقصده
في اخر الوقت قال الراقي في شرحه يلزمه السعي اليه وهو لا شبه
بكلام الامم كما ذكره صاحب الابانه عن نص الشافعي رحمه الله
وعليه الاستثنا وخالفه النووي في الروضة وشرح المذهب
فقال ظاهر نص الشافعي رحمه الله في الام وغيرها وهو المذهب
من عبارات الاصحاب انه لا يلزمه ذلك بل يتم **ومنها** اذا
لم يكن معه الا ثوب واحد نجس ومعه ما يغسله به لكن
لو اشتغل بغسله خرج الوقت نقل القاضي ابو الطيب اتفاقا
الاصحاب انه يلزمه غسله وان خرج الوقت ولا يصلي على
رأيا كما لو كان معه ما يتوضا به او يغترفه من بئر ولا
مزاحم له لكن صاق الوقت عنه فانه لا يصلي باليتم بل يتوضا
وان خرج الوقت قاله النووي في شرح المذهب **ومنها**

الاجزاء

الابراد بالظهر بشر وطم المعبره **ومنها** المسافر اذا كان سائرا في
اول الوقت **ومنها** من عدا فعه الحدث او بين يديه طعام يتوق
اليه **ومنها** المستحاضه ذات النقطه **ومنها** المنفرد اذا علم
حضور الجماعة اخر الوقت فانه يصلي منفردا اول الوقت
وهو افضل من اخره وان كان في جماعة **ومنها** اذا كان يوم
نجم استحب التأخير ليتقن الوقت كما ذكره النووي في شرح المذهب
ومنها تاخير الصلوة ليصلي بالما اذا يتقنه **ومنها** اذا خاف
فوت الجماعة لو كمل الوضوء فادرك الجماعة او لم قال النووي
رحم الله وفيه نظر **ومنها** اذا علم انه لو قصد الصلوة الاول
لفاتته الركعة قال في شرح المذهب والتحقيق الذي اراه
تحصيل الصلوة الا في الركعة الاخير فتحصيلها اولى **ومنها**
اذا هلك الوقت عن سنن الصلوة بها لم يدرك ركعة ولو
اقتصصر على الواجب لا وقع الجميع قال النووي ان السنن التي
يجوز بالسجود ياتي بها بلا اشكال وما غيرها فالظاهر الاتيان
بها لان الصدوق رضي الله عنه كان يطول القراءة حتى تطلع الشمس
في الصبح ونقل في المهمات عن النووي انه قال في اول باب فرض
الوضوء وسننه من شرح القنية المسمى تحفة النبيه بوجوب الاقتصار
على فرضه عند ضيق الوقت او الماعن سننه ولعله هو الظاهر
القاعدة الثانية لا يجوز النيايه في الصلوة **الا في مثلين**
احدهما ركعتي الطواف عن معصوب وميت المسئلة **الثانيه**
اذا حج الولي بالطفل الصغير غير المميز وصلى الاب او الجد
عند عدم الاب ركعتي الطواف صح ولهم غيرهما مقامهما فان
قال قايلا **فما الفرق** بين الصلوة والحج لانك قلتم ان الصلوة لم يجز
النيايه فيها الا ما استثنى وقلتم ان الحج يجوز النيايه فيه وكل
منهما عباده قلنا الفرق بينهما انه لما كانت لا تصح النيايه فيها
بعد الوفاء فكذلك في حال الحيوة وبوكده ورد النص فيه بخلاف
الصلوة فدل على الفرق بينهما **القاعدة الثالثة** ليس للموذن

فصل في اذا علم

بعد الموت فلهذا الموضع في حال الحياة
وليس كذلك في حال الموت

بالحج

ان يقطع الاذان بعد الدخول فيه **الاي سائل منها** اذا اذن المودن
 ذن و شرع اخر بعد يؤذن فخصه الامام لقيام الصلوة قبل
 فراغه من الاذان فعليه ان يقطع لقيام الصلوة وليصلي الامام
 نص عليه السافعي رحمه الله ويستحب الاجابة عقب كل كلمة
 من الاول والثاني لكن نقل شيخنا جمال الدين في مهماته عن الشيخ
 انه لا يستحب اجابة الثاني ان اجاب الاول وصلى في جماعه و
 يستحب للامام ان لا يؤخر الصلوة ان حصن بعض الجماعة
 واذا اقيمت الصلوة لم يحل له الانتظار من غير خلاف كما في الكفاية
 عن الامام واذا شرع المودن فيها بموضع اتمها فيه ذكره النووي
 من زيادته في الروضة ويكره القيام للصلوة قبل فراغه منها
وسئها اذا شرع المودن في الاذان برمضان ظاناً ان الفجر لم يطلع
 فاذا هو قد طلع وجب عليه قطعه لحوق وقوع الناس في الا
 فطار اذا كان من عادته اسماع الاذان الاول جهرا وسرا في
 الثاني الا اعلام بطلوع الفجر **وسئها** اذا اذن ظاناً دخول الوقت
 فظهر عدم الوقت وجب القطع لئلا يصلي في غير الوقت لم يصرح
وسئها اذا خشي المودن الهلكة فقطع جاز وليس له ان
 يستخلف غيره ليم الاذان فان قيل قايلاً ان للامام ان يستخلف
 في الامامة وليس للمودن ذلك **فما الفرق** قلنا الفرق بينهما ان
 المستخلف في الامامة يتم له صلاة كلها بخلاف الاذان لانه لم
 يحصل له غير بعضه فلم يتدارك ما فاتته ولانه لو اراد ان
 يبني بعد ذلك لنفسه لم يحجز وان اراد ان يستخلف غيره
 لينتي على اذانه لم يحجز ويحمل ذلك على اللعب ولم يحصل المقصود
 فدل على الفرق بينهما ولو نام المودن في اثنا اذانه فنظر ان
 كان كثيراً قطعه وان كان يسيراً لم يقطع الميسر من النوم والا
 غما قطعاً وهل للمنفرد ان يؤذن ام لا قولان الصحيح منهما
 وهو الجدي به انه يؤذن لحديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه
القاعدة الرابعة يسن ان يؤذن للمسجد مؤذنان احدهما

يؤذن قبل الفجر واخر بعده **الاي سئله** وهي ما اذا كان عادة اهل
 البلد بالاذان بعد طلوع الفجر لا قبله لم يقدم فيها الاذان على الو
 قت لئلا يشبه عليهم الامر نقله الرازي في الشرح الكبير عن
 يحيى التميمي في البيان عن بعض اصحابنا وهل يؤذن للفاية ام لا
 فيه ثلاث اقوال اصحها من زيادات الروضة وهو القديم للجواز
 او نوابت فالاولى فقط **القاعدة الخامسة** من احرم بفرض قبل
 وجوبه عليه ثم وجب عليه في اثنايه لم سقط عنه واجبه
 بتلك الصلوة **الاي سئله** وهي ما اذا صلى الصبي اول الوقت قبل
 بلوغه صلاة فرض ثم بلغ في اثنايه اجزائه تلك الصلاة عما وجب
 عليه نقله الرازي عن نص السافعي رضي الله عنه والامه ان
 صلت مكشوف الرأس في اول الوقت ثم اعتقت في اثنايه لا اعاد
 عليها مستورة الرأس **فان** قال قايلاً **ما الفرق** بين ساير الصلوات
 والجمعة لانكم قلتم ان الصبي اذا صلى غير الجمعة قبل وجوبها
 عليه في اول الوقت ثم بلغ في اثنايه اجزائه وان صلى الظهر
 في يوم الجمعة قبل البلوغ في اول الوقت ثم بلغ في اثنايه وقت
 الجمعة باق وهي لم تفعل بعد لم يحجزه عن الجمعة قيل الفرق
 بينهما انه اذا صلى غير الجمعة لم يكن انتقل الى فرض الجمل مما
 صلى وفي الجمعة قد انتقل الى ما هو افضل والحل الاقرب انما
 تتعلق باهل الكمال وهذا بخلاف المسافر والعبد اذا صليا الظهر
 ثم اقام المسافر وعتق العبد ووقت الجمعة باق وهي لم
 تفعل بعد لم يلزمهما الجمعة وعلل الرازي رحمه الله لذلك
 انها حين صليا كانا من اهل الفرض بخلاف الصبي فدل على
 الفرق بينهما **القاعدة السادسة** قراءة الفاتحة ركن من ان
 كان الصلوة لا تنصح بدونها **الاي سائل منها** ركعة مسبوقة
 مع امام غير محدث **وسئها** احرام المأموم واشتغل بالقراءة
 قبل دعاء الافتتاح فركع الامام قطع القراءة وركع ليذكر
 الركعة فهو كما لم يسبق **وسئها** اذا كان المأموم بطي القراءة

وسبقه الامام بثلاثة اركان طويلة وهي ما عدا الاعتدال والجلوس بين السجدين على الاصح فلفي القراءه ليدرك المأموم الركعة قبل الفراغ من الاركان **ومنها** اذا كان لا يحسنها فله الانتقال الى سبع ايات من غيرها وان كانت متفرقة مع حفظه لم تنو اليه على الاصح من زيادات النوى رحمه الله وتركه الصلوة بتمتاع وفاقا وبطلان غير المعنى في الفاتحة مطلقا وفي غيرهما مع مجزأ وبيان او جهل لم يضرب كقوله ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام ولو نسيها قولان اشهرهما وهو الجديد عدم الاجزاء ولا يعتد له بتلك الركعة **فيها** فان تذكر بعد فراغ الركوع عاد الى القيام وقرا وان تذكر بعد ان صار قايما للثانية لغت الاولى كما في زيادات الروضة فان مجزأتها بالذكر واجزاه وان كاسا وياحرونها ما لم يقدر على الفاتحة بتلفيق اقرأه في مصحف قبل الفراغ منها ولو احسن النصف الثاني دون الاول بالذكر قدر النصف الاول او لا ثم قرا النصف الثاني فلو عكس لم يصح على الصحيح فان لم يحسن شيئا وقف قدرها واجزاه ولو حجز عند قراءة الفاتحة لتجنب او سعال ونحوه فعل للغلبة ولم تنطل صلاته واما السورة فان تعذر الا بالتجنب قطعها وركع تركه حراما وترك السنة لا جتناب الحرام واجب **فان** قال قائل قد قلتم ان المسبوق اذا وجد امامه في السجود كبر تكبيرة الاحرام وهو السجود ولم يكبر حين يقوم لان ما لا يعتد له به ليس عليه فعله وقد قلتم انه اذا ادرك الامام في التشهد الاول تشهد معه واذا كبر الامام وقام للثانية كبر المأموم معه وكان ينبغي على مقتضى هذه القاعدة ان المأموم ليس له فعل ما هو غير محسوب له **والافما الفرق** قلنا الفرق بينهما انه اذا ادركه في التشهد الاخير فسلم الامام خرج المأموم عن الاعتدال وقام ليكمل لنفسه لم يكبر لانه الى الان لم يحسب

له شيء فهو ما شئ على القاعده وليس كذلك اذا ادركه في التشهد الاول لان المأموم يقوم للثانية ويكبر فتكبيرته اتباعا لامامه وان كان غير موضع تكبير المأموم فدل على الفرق بينهما ولو قام المأموم قبل تمام الامام التسليم الاولى بطلت صلاته وان كان منعجا بغیر نية المفارقة وهل للمسبوق ان يقتدى بمسبوق اخر او باجنبي صح الرافعي عدم الجواز وقيل بالمنع في الجملة دون غيرهما كما صححه النووي في شرح المذهب **القاعدة السابعة** الكلام في الصلوة متعمدا مبطل لها **الا في مسائل منها** من دعاه النبي صلى الله عليه وسلم في عصره وجب عليه الرد ولم تبطل صلاته **ومنها** اشرف مسلم على الهلاك كاحي او صبي لا يعقل فخاف مصل وتوعدة في بيروا نار فارشده لم يبطل وكذا لو غفل او ناسى ثم قصد سبع اوجيه او ظالم بقتله ولم يكن اقداره الا بالاعلام وجب ولم تبطل الصلوة كما نقله الاسنوي في مهماته عن الشافعي في الترخيب والمحامي للما وردى وغيرهما ونقل الرافعي عن الكندي الاصحاب البطلان وتابعه النووي في الروضة على تصحيحه فقط وصح في التحقيق عدم البطلان وكذا ابن القاضي ابو الطيب في التعليق وصاحب المذهب والمقوي في التمهيد ولم ينقل البطلان الا عن تصحيح الرافعي فقط **ومنها** ما حكاه المحامي انه لو قال آه من خوف النار لم يبطل صلاته والتصحيح البطلان **ومنها** اذا تلفظ بالندب عامدا في صلاته لم يبطل في الاصح من شرح المذهب وكذا سائر القرب **القاعدة الثامنة** الحديث بعد صلاة العشاء مكروه **الا في مسلتين احدهما** اذا كان الحديث في خير كذا كره العلم وما شأ به **المسئلة الثانية** اذا تكلم بعد قاله في الروضة **القاعدة التاسعة** صلوة النفل في البيت افضل من المسجد لما رواه الطبراني في معجمه الكبير عن صهيب ابن النعمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فضل صلاة الرجل في بيته على صلاة حين يراه الناس كفضل المكتوبة على

ونذكر في شرح المذهب ما يقتضيه ونقل عن
ابن استحقاق لم ونسب عدم البطلان في

النافلة قال اصحاب الحديث اسناده متماثل والقدر الذي
 سمي به الواجب على النفل هو سبعون درجة حكاة النووي
 في الروضة من زيادته في اول النكاح عند الامام **المسائل** مستثناة
 من صلوة النفل **منها** صلاة العيدين **ومنها** صلاة الكسوفين
ومنها نافلة يوم الجمعة في وقت البكور لها لفظة البكور
ومنها ركعتي الطواف **ومنها** ركعتي الاحرام اذا في موضع احرام
 مسجد **ومنها** المسجد الحرام ومسجد المدينة مسجد النبي
 صلى الله عليه وسلم ومسجد الاقصا ذكره النووي في شرحه
 لمسلم وفضلنا قلنا تصلي في المسجد الحرام داخل الكعبة
 كما هو مقتضى كلام النووي في التحقيق قال والنفل والنذر
 لفضلي الكعبة اخصل من خارجها وكذا مكتوبة موداه
 فان رجلي لها جماعة فضيق عنها فخرجها افضل وقربها
 افضل والحج افضل خلافا لما ذكره السبكي في شرحه ان صلاة
 النفل في بيته افضل والظاهر ما قاله النووي لكثرت الثواب
 فيه فقد تقرر من القاعدة ان صلاة الفرض في المسجد افضل
 فان كانت جماعة البيت اكثر كما في الحاوي خلافا لمقتضى كلام
 النووي في منهاجهم وذكر القاضي ابو الطيب في تعليقه ان البيت
 افضل اولى ودليل ما في الحاوي وغيره ما ذكره ابو داود من
 روايه ابي بن كعب ولم يضعفه واسبغ البيهقي الى صحته
 ابن جبان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل مع الرجل
 اولى من صلاة وحده وصلاة الرجل مع الرجلين اولى من
 صلاة مع الرجل وما كان اكثر فهو احب الى الله تعالى **القاعدة**
العاشرة من شك بعد فراغه من فرضه انه ترك شيئا منه
 لم يؤثر على المشهور **الا في سائلين احدهما** اذا شك في
 النية او تكبيرة الاحرام بعد الفراغ من الصلاة ضمن لانه
 حين فعلها لم تكن في صلاة ذكره البغوي في فتاويه ومقتضى
 اطلاق كلام الاصحاب خلافه كما قاله النووي في منهاجهم ولو

شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور فالاستسنا
 على ما قاله البغوي وغيره وان شك في انشاء الوضوء انه ترك
 فرضا منه لم يجرم بخلاف ما اذا شك بعد الفراغ كما نقله النووي
 في الروضة وغيرها المسئلة **الثانية** اذا شك بعد فراغه
 من الصلوة هل كان متطهرا ام لا حكمي النووي في شرح المهدى ب
 في باب المسح على الخفين وجهين المذهب منهما انه يضرب قيل
فما الفرق بين ما اذا شك بعد سلامه انه ترك فرضا لم
 يؤثر ولو شك بعد سلامه انه ترك شرط اضرب قلنا الفرق
 قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الاركان يكثر الشك
 فيها لكثرة بخلاف الشرط لقلته ولندوره وتوقع الصلوة بغير
 الطهارة **الثاني** اذا شك في الشرط فقد شك في انعقاد الصلوة
 والا صل عدم انعقادها **القاعدة الحادية عشر** من وجب عليه
 شئ ففاته عليه وقته لزمه قضاؤه وسقط بفعله **الا في سائل**
منها ما اذا نذر ان يصلي جميع الصلوات في اول اوقاتها فاخر
 واحدة الى حين انقضاء اول وقتها لم يسقط النذر **ومنها** اذا
 نذر صوم الدهر ففاته شئ منه لم يتصور قضاؤه فلا يلزم
ومنها نفقة القريب من الوالدين والمولودين اذا وجبت عليه
 ففاته منها يوم او ايام لم يجب عليه ففاته بشئ الا ما وجب
 عليه من اجتناب تعاطي لصبى ممين وان فاته وقته **ومنها**
 اذا نذر التصديق بالفاضل من قوته كل يوم فالتلف الفاضل
 من يوم لا غرم عليه لان الفاضل من قوته مستحق للتصدق
 بالنذر لا بالغرم **ومنها** اذا نذر ان يعتق كل عبد يملكه
 فملك عبدا او اخر عتقه حتى مات لم يعتقوا بعد موته
 لا تهم يستقلون الى الوراء **ومنها** اذا نذر ان يحج كل عام
 من عمره ففاته شئ من ذلك فهو كما تقدم في صيام الدهر
ومنها اذا دخل مكة بغير احرام وقلنا يجب عليه الاحرام
 عند الدخول فلا تدارك لانه اذا خرج الى الحل كانت

الثاني واجب باصل الشرع لا بالقضاء ولا بالحل **خلافة القاعد**
الثانية عشر من صلى قاعدا العجز به بان لا يقدر على
القيام كان ذلك واجبه ولا قضاء عليه **الا في مسنتين احرم**
اذ ارى نفسه من شأهق فتكسر وعجز عن القيام وصلى
قاعدا وجب عليه اعادة متصلا قاعدا التعدي به
المسئلة **الثانية** ما اذا وثب عبثا فزال عقله وجب
عليه قضا ايام زواله او بجا حله فلا بخلاف ما اذا وثب
عبثا فانكسرت رجله فلا قضا عليه كما ذكره النووي
في التحقيق **فان** قال قائل **فما الفرق** بينهما قيل الفرق
بينهما ان الغالب في القايه من شأهق وقوع الهلكه بخلاف
الغالب فيها السلامه فلهم هذا الاقضاء عليه **فان** قال قائل
قد تلم في اصل القاعدة انه اذا صلى قاعدا العجزه كان
ذلك واجبه ولا قضا عليه وانه اذا فاتته صلوات في
حال صحته ثم اراد قضاها في حال مرضه كان له ان
يقضيها صلواتا مرض من تعود هلا قلتم انه اذا فاتته صلاه
في المحضر كان له ان يقضيها في السفر قصر قلنا لا يجوز اعتبار
المرض في السفر لان المرض من ضرره والسفر عذر ابيح
له القصر فيه على سبيل الرخصة الا ترى انه لو احرم بالصلو
صحتها ثم طرأ عليه مرض جاز له القعود ولو احرم بها
حاضرا ثم سافر لم يجز له القصر فيان الفرق بينهما
فان قيل اليس لو افطروا من رمضان في المحضر بقدر
عذر رئيسا فز ونوى قضا ذلك اليوم ودخل فيه كان
مخير بين الافطار والمضي ولان في الاصل غير مخير هلا
تلم في القصص كذلك **والا فما الفرق** قيل ان فرغنا على
ما نقله البندنجي في تعليقه عن ابي اسحاق انه اذا
صام قضي ذلك اليوم لم يكن له الافطار ويجب عليه
المضي فيه اعتبارا بالاصل فعلى هذا سقط السؤال

وان فرغنا على من قال من الاحباب له الافطار والمضي
ولو احرم بالصلوه ونوى الاتمام لم يجز له القصر فيه
فلذلك جاز له التخيير في قضا صوم كان في اصله غير مخير
فلا يكون مخيرا في قضا صلاه كان في اصلها مخيرا فدل على
الفرق بينهما **القاعدة الثالثة عشر** استقبال القبلة شرط
في صحة الصلوه **الا في مسائل منها** صلاه شدة الخوف
على نفسه او ماله **ومنها** اذا شدد على خشية لغير القبلة
ومنها النافله في السفر **ومنها** المحبوس بموضع ضيق
لا يمكنه استقبال القبلة **القاعدة الرابعة عشر** من كان
بالغاي عا قلا مستورا العورة على طهاره كامله بعد دخول
وقت الصلوه مع طهاره المكان وصحة الشروط والاركان
فصلاته صحيحة **الا في مسائل منها** ما اذا صلى من وجب عليه
الجمعة ظهرا قبل فراغ الامام من الجمعة فالجديد البطلان
بنا على ان فرضه الاصل للجمعة على الصحيح **ومنها** اذا
اقتدى رجل او خشي بامرأه **ومنها** اذا اجتهد اثنان
في القبلة واختلف اجتهادهما ثم اقتدى احدهما بالآخر
لم يصح صلاته **ومنها** من اقتدى بمقتدى في حال قدرته
ومنها من تلزمه اعادة كقيم يتيم **ومنها** اذا اقتدى
القاري بالاي **القاعدة الخامسة عشر** من صلى الفوقا
عدا مع القدرة على القيام لم يصح صلاته **الا في مسائل**
منها المستحاضه اذا صلت جالسه لم يجز دمه وان
صلت قائمه جرى صلت قاعده وصح فرضها **ومنها** من به
سلس البول اذا كان كذلك فالأصح في الروضة القعود
ولو خرج الدم من جسد المصلي فوارا ولم يلوث شيئا
منه لم يبطل صلاته **ومنها** العاري على قول **ومنها**
الارمد اذا قال له طيب ثقه ان صليت مستلقيا وقا
عدا شقيقت وان صليت قائما دام مرضك فله ان يصلي

مستلقيا على الأصح وقاعدان غير خلاف كما نقله الرافعي عن
 امام الحرمين وفيه نظر وذلك لأن دوام المرض والشفاء
 مظنون وما هو مظنون لا يسقط أصل الفرض **ومنها** رقيب
 العدو إذا صلى جالساً لصلاة عنه أن قام راه العدو
 فيصلي قاعداً ويجب عليه الإعادة لندوة كما صححه النووي
 في شرح المذهب خلافاً لما في التحقيق عدم الوجوب **ومنها**
 العزاه إذا جالسوا في كنف وصلوا قعوداً اجزاهم على الأصح
ومنها صلوة الفرض على الدابة أن كانت واقفة جاز **ومنها**
 إذا صلى مع الفرادة قراءة السورة مع الفاتحة ولو صلى مع
 جماعة اقتصر على الفاتحة ومجزع عن القيام للسورة فله الصلاة
 مع الجماعة وقراءة السورة وقعدان يحجز نقله النووي عن
 الأصحاب قالوا لا ولي تركها ويصلي قائماً **ومنها** من به بوا
 سير شيل مع القيام دون القعود **ومنها** إذا خشي الهلاك
ومنها زيارة المريض **ومنها** حصول المسقة السديكة
ومنها دوران الرأس في حق راكب السفينة **ومنها** خوف
 للغرق **القاعدة السادسة عشر** نية صلوة الفرض في
 وقته إذا لا قضا **الآفي مسئلة** وهي ما إذا افسد فرضه
 عبثاً وفعله ثانياً كان ذلك قضا وإن كان وقته باقياً ذكره
 الرافعي في الشرح الكبير تبعاً للقاضي حسين في تعليقه والمتن
 في التتمة والرواية في البحر خلافاً لابي اسحاق الشيرازي
 رحمه الله في ملحه فعلى الأول لا يقضي الجمع ويخرج وقت
 الرواتب بخروج وقت الفرض ويصير قضا كالقرض لا يعني
 الفجر كما ذكره صاحب البيان وغيره والمشهور خلافه **القاعدة**
السابعة عشر كل صلوة ليس لها سبب فهي مكروهة
 في الأوقات التي سببها بعد صلاة الصبح وبعد صلاة
 العصر وعند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رجب وعند
 الاستوي حتى يزول وعند الاصفار حتى تغرب ويكره

وعلى هذه القاعدة

أيضا

أيضا بعد طلوع الفجر سوى ركعتي سنة الصبح كما قطع
 به صاحب التتمة وقال ابن الصباغ في الشامل أنه ظاهر
 المذهب ذكره في الروضة وكذا حالة الطلوع والغروب
 وفي جمع التقديم وفي وقت الظهر وإن كان في غير الوقت
 المكروه لغيرة **الآفي مسئلتين** **أحدهما** الصلوة في يوم الجمع
 حين الحضور لها وإن كانت في الوقت المكروه وعلى وجه
 لا تكرر في جميع الأوقات الخمسة وهل هي كراهة تحريم أم
 تنزيه وجهان أحدهما في الروضة أنها كراهة تحريم
 ولو أحرمت بها لم تتعقد وفي التحقيق أنها كراهة تنزيه على
 الأصح وفي شرح المذهب ما يوافق الروضة المسئلة **الثانية**
 إذا صلى في حرم مكة الصحيح لا كراهة لما روي عن أبي ذر
 رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد
 مناف من ولي منكم من أمور المسلمين شيئاً فلا يمنع أحد
 طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من الليل أو النهار
 وهذا هو الصحيح المشهور عند أصحاب السانعي رحمه الله
 خلافاً لما لك **وأما** ركعتي الإحرام في الحل في وقت الكراهة
 فقد صحح النووي في شرح المذهب بعدم الكراهة وعلى
 لذلك بأن لها سبباً متقدماً وهو إرادة الإحرام فعلى
 هذا لا يستثنى هذه والمشهور خلافه **وأما** ما لها سبب
 كصلاة الاستسقاء احتياج الناس إليها في الوقت وسجدة
 التلاوة والشكر وركعتي الاستخارة وسنة الوضوء
 والنافلة التي اتخذها المصلي ورداله إذا نسيها
 أو تذكرها وقت الكراهة جاز فعلها في وقت الكراهة
 ولو تعمد ترك سنة ليفعلها في الوقت المكروه من غير
 شيان لم يجز **فإن** قيل حديث قيس بن خزيمة يدل على
 الجواز لأن النبي صلى الله عليه وسلم راه يصلي بعد
 الصبح ركعتين فقال ما هاتان الركعتان فقال اني
 لم أصلي ركعتي الفجر فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولم يذكر عليه رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه وفي اسناده
ضعف الا ان الترمذي صححه انه مرسل وصحح الاكثر وان قيل
المذكور هو ابن عمر وكما ذكره النووي في شرح المذهب وهذا
الحديث انه صححه ليس فيه دلاله صريحه بالجواب ولا فائده
في قضا السنه في الوقت المكروه وان كانت لا تتركه فالأولى الترك
وفيها ذكره المحامي في المقنع وهو ظاهر لان دلاله الكراهه
ثابته ودلاله الفعل مختلف فيها والثابت أولى وكما لو نذر
ان يصلي في غير الوقت المكروه كما لو نذر ان يذكر اذنيه
يسكن صححه نذره ويذكرها بغير مخصص كما ذكره الرافعي
ووافقه النووي في الروضه عليه ونقل شيخنا جمال الدين
في مهماته عن شرح رسالت الشافعي لابي الوليد النيسابوري
اطلاق نقل ذلك عن اصحاب فقال قال اصحابنا اذا صلى
في الاوقات المنهي عنها عزروا وقد صرح النووي رحمه الله
ان الصلوه لا تتعقد في هذا الوقت فكيف يقال ان فعلها
مع ان الاقدام على العباده التي لا تتعقد حرام اتفاقا لكونه
تلاعبا قالوا اذا قلنا انها تتركه وتتعدى فينعي ان لا يحصل
فيها ثواب كما قال ابو الطيب ان من صام بعد نصف شعبان
وبغيره من الوقت المنهي عنه وصححه فانه لا ثواب فيه كما
نقله ابن الرفعه كالصلوه في الدار المخصوصه بصلح ولا ثواب
فيها نقله عن جماعة من الاصحاب وان قلنا يبقى وقت السنه التي
قبل الفرض يبقى وقت الفرض فلا كراهه لفعلها في وقتها المشرع
لها ويجوز تحية المسجد ان دخل لغيرها وتكره ان دخل
والامام في المكتوبه او دخل المسجد الحرام لا يشغاله بالظن
كما في الروضه عن المحامي وكذا عند خوف فوات الواجب
ولو سجد متقربا الى الله تعالى من غير سبب فلا يصح التكرير
ويدخل وقت الرواتب التي قبل الفرض بدخول وقت
الفرض ويبقى جوازها ببقا وقت الفرض والتي بعدها يدخل
وقتها بفعل الفرض فان فاتت سبب منها فهل عليه قضاؤه

مخصص

وهل له المداومه على مثلها وان كان في الارقات المكروهه
فيه وجهان في اصل الروضه احدهما نفع للمحدث الصحيح
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتته ركعتا الظهر
فقعناهما بعد العصر وداوم عليهما واصحهما الا ان
فعله صلى الله عليه وسلم من خصايصه دون غيره **قال**
عده الثامنة عشر يلحق المأموم بسجود سهوا مأمومه
فان تركه الامام سجد المأموم على النص **الا في مسألتين**
احدهما اذا تبين ان امامه كان جنباً حين لا تقضى
به لا سجود لسهوه المسئلة **الثانية** اذا ظن الامام سهوا
او تبين ان المأموم خطاه فليس له موافقته في سجوده فيه
فان وافقه بطلت صلاته وليس له ان يكررها سوى ان كان الموم
جب من نوح او انواع **الا في مسألتين** منها المسبوق بسجد
مع امامه ثم في اخر صلاته على المشهور **ومنها** اذا سهى الامام
في الجمعه فسجد ثنتين ان الوقت خرج اتموها ظهرا او
اعادوا السجود **ومنها** اذا ظن انه سهى في صلاته فسجد
ثلاثين قبل السلام انه لم يسهه فالاصح انه يسجد للسهو
ثانيا لا زاد يسجد ثنتين سهوا والثاني لا يسجد **ومنها**
لو قصر ثم سهى وسجد ثم نوى الاتمام قبل سلامه او
صلت به السفينه محل اقامته وجب عليه اتمامها وسجد
للسهو **ومنها** اذا كان المسبوق خليفه ثم سهى فسجد
موضع سجود امامه ثم في اخر صلوته نفسه ولو ظن المسبوق
سلام امامه فقام ياتي بما عليه فظهر له بعد ان امامه
لم يسه بعد لم يعتد له بشئ وان علم خطاه وهو قائم
وجب عليه العود لمتابعه امامه **فان** قال قائل **ما الفرق**
بين هذه المسئلة وبين ما اذا اسلم من صلاته وعنده انه فرغ
منها فتكلم ثم تحقق عدم فراغه لم يبطل وبنا على الاول

قلنا الفرقان في المسئلة الاولى متحقق فهو امامه فاذا تابعه
 بالزيادة مع تحققه بطلت صلاته لانه زاد فيها ما ليس
 له فعله فيها وليس كذلك فهو نفسه ثم تحققه بعد
 كلامه انه غلط فلماذا لم يتطاول على الفرق بينهما
فان قال قائل ما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كان
 صائها فرائد الشمس قد غربت فقط دخول الليل فاكل ثم
 بين انه غلط بطل صومه قلنا الفرق بينهما انه حين
 اكل طائفا ان الليل قد دخل ولم يدخل بطل صومه لانه
 لانه كان يلزمه الاستظهار بالاعترايان يتوقف ساعه
 فلما لم يفعل ذلك بطل صومه وليس كذلك لانه لا يتم بعد
 ان سلم فليس يمكنه التحرز هاهنا للاستظهار ولو تمكن
 ان يقف ساعه تحريا هل فرغ من الصلوة ام لا فلذلك لم
 يتطاول صلاته قيل **فما الفرق** بين هذه المسئلة وبين الو
 قوف بعرفة وهو انه اذا شهد شاهدان بروية الهلال
 يوم كذا قلتم يلزم الوقوف من حين الروية وبجزية
 ذلك وان كان خطأ لانه لا يمكنه الاستظهار فدل على
 الفرق بينهما **القاعدة التاسعة عشر** من شئ القنوت
 في محله استحباب له ان يسجد لتوكمه **الاف مسئلة** وهي ما اذا
 شئ قنوت نازله لم يسجد على الاصح كما نقله النووي في الحقيقة
 للاتفاق على مشروعية غير من القنوت كقنوت رمضان
القاعدة العشرون يستحب لمن قرا اية سجدة ان يسجد
 لها في الحال القاري والمستحب **الاف مسائل منها** ما اذا كان
 في صلاة سرية فله تأخير السجود الى فراغه من الصلوة
 ذكره صاحب البحر **ومنها** الخطيب اذا قرا اية سجدة على
 المنبر استحباب له الترك ان طال الفصل لعلم المنبر او لم
 يتمكن من السجود عليه نقله النووي في الروضة والاستحباب

ملاع

لفعله

لفعله عليه الصلوة والسلام **ومنها** اذا قرا اية سجدة في صلاة
 الجنازة لم يسجد لها قطعا ولا بعد الفراغ على الاصح **ومنها**
 اذا قرأ كان يصلي فقرا قاري اية سجدة لم يسجد المصلي
 مطلقا على المذهب نقله في الروضة عن الشافعي **ومنها** اذا
 كان محدثا قرا او سمع اية سجدة فان تطهر عن قرب
 سجد والا فلقضا على الخلاف ذكره في الروضة **ومنها** اذا
 قرا اية سجدة بالقرآن لم يسجد **ومنها** اذا صلى جنب
 غير واجد للماء والتراب وهو لا يجسن قراءة الفاتحة وكان
 يجسن سبع اي متوا اليه او تفرقة فيهن سجدة قرا ولم يسجد
ومنها رقيب العدو اذا سجد ظفر العدو وبهم لم يسجد **ومنها**
 قراءة السكران لا يسجد لها ذكره القاضي حنين في فتاويه
ومنها اذا قرأت ليغفاريه سجدة لم يسجد **ومنها** من اعذر
 بمنعه السجود مع وجوده **القاعدة الحادية والعشرون**
 يستحب للأمام ان يحقق الصلوة من غير ترك الابعاض
 والهيئات وهو الشهد الاول وقعوده والصلوة على النبي
 صلى الله عليه وسلم فيه والصلوة على اله في الشهد الاخير
 والقنوت والقيام له فان رضى القوم التطويل وكانوا محضين
 خلا باس **الاف مسئلة** وهي ما اذا رضى الجماعة كلهم الا واحد
 او اثنين لم يرض ونحوه لم يخفف الامام نقله النووي في شرح
 المهذب عن ابن الصلاح في فتاويه ولو احس الامام في ركوعه
 او الشهد الاخير بدخل يريد الاقعد او ادراك الركن
 فهل ينتظره ام لا فيه قولان رجح النووي في الروضة من
 زياداته الاستحباب بشرط ان لا يطوله وان يقصد به
 التقرب الى الله تعالى لم يفرق بين الداخلين داخل ودخل
 فان انتظر لا يقصد التقرب بطلت صلاته بالاتفاق لعلة
 التشريك فيهما ولو اقيمت الصلوة لم يحل له الانتظار بلا
 خلاف كما في الكفاية عند الامم وستثنى عن انتظار ما اذا كان

لما ما يراى يخفف
 وعلى سجد

في الركوع الثاني من الخسوف **القاعدة الثانية والعشرون**
 ما لك الدار مقدم على غيره في الصلاة ان كان يحسنها **الاي**
مسائل منها ما اذا ملك السيد عبده دارا وقلنا بملك
 محض فهو والسيد فيها فليس التدبير عليه **ومنها** الوالي
 في محله لا يته فهو اولى من امالك والافقه **ومنها** المستاجر
 كذلك **القاعدة الثالثة والعشرون** امام العزاة يحفل و
 سطهم **الاي** في مسلتين **احدهما** اذا كانوا غير مبصرين
 فيقدم عليهم المسئلة **الثانية** اذا كانوا في ليل مظلم **الق**
عده الرابعة والعشرون كل صلوة شرعت فيها جماعة
 فهي افضل مما لم يشرع فيها جماعة **الاي** مسائل **منها**
 صلوة التراويح فان الجماعة تشرع فيها والتراتب افضل
 منها وهي عشرة ركعات قبل الظهر وركعتان بعدها
 وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان
 قبل الصبح وافضل من ذلك النذر ثم الوتر وركعتي الفجر
 افضل من التراويح وان لم يكن الجماعة مشروعة فيهن
 وكذلك الضحك وركعتي الطواف ان قلنا بوجوبها فهي افضل
 على الصحيح انها سنة **ومنها** اذا لم يجد المقلد الجماعة
 امامه حنفى فصلاته منفردة افضل من الصلوة معه
 نقله في الروضة عن ابي اسحاق **ومنها** اذا كان امام القوم
 مبتدعا او صلى من عليه ثوب حرير او صلى عليه ارنى
 دار مقصود به فان الصلوة صحيحة ولا ثواب فيها **ومنها**
 اذا لم يجد المصلي جماعة الاخر الوقت فالتاخير افضل
 لحصيل شعارها الظاهر ولانها فرض كفايه على الصحيح
 من المذهب وقيل فرض عين **القاعدة الخامسة والعشرون**
 ماكثر جمعة في الصلوة فهو افضل **الاي** مسائل **منها** **احدها**
 اذا تعطل المسجد القريب لغلبة الجماعة فالصلوة فيه افضل
 وان قل جمعة المسئلة **الثانية** اذا كان امام مسجد الاكثر

مبتدعا

مبتدعا وجماعه غيره اقل فهو افضل **القاعدة السادسة**
والعشرون من صحة صلاة صح الاقتداء به **الاي** مسائل **منها**
 الاقتدى بمقتدى في حال اقتداء به بامامه او بمن اقتدى بالامام
 في حال حداثته ثم استخلف لم يصح **ومنها** المرأة في محوم الاقتدى
ومنها الاقتدى بمن لم يجد ما ولا ثراب لم يصح الاقتداء به نقله الر
 افني عند الغزالي في الدخيرة **ومنها** القاري بالامام لم يصح على الحديث
 لا ختمال قرأته بحرف او تشد يده من الغامحة **ومنها** الاقتدى
 بصلاة دايم الحديث ولو اقتدى المتوضي بالمتيمم صح ان لم يلزم
 القضا **القاعدة السابعة والعشرون** قطع الصلوة بعد الد
 خول فيها حرام للاية **الاي** مسائل **منها** ما اذا دخل في فائتة ظانا
 ان وقت الحاضرة باق متسع فبان ضيقه وجب قطعها على الصحيح
 من الروضة وعن القاضي حنين الاستحباب ان يقلبها نفلا
 ويسلم من ركعتين وهذا محمول على ما اذا امكن ادراك
 الفرض بعد فعل النفل لا على الاطلاق فان لم يدرك وجب
 القطع **ومنها** انذار انسان او خاف على نفسه من هلكه
ومنها اذا تيمم لعدم الماء وصل الفرض في التسفرت وجد الماء
 في اثناها وسأذكره مفصلا ان شاء الله تعالى **القاعدة الثامنة**
والعشرون كل صلاة فرضية ليلية جهرية اذا قصيت
 نهارا كان سرا وعكسه نهارا **الاي** مسئلة وهي صلاة الصبح
 فانها نهارية كتركها وقها حكم صلاة الليل حق لو صلى المغرب
 والعشاء في وقت الصبح جهل الى طلوع الشمس وان كان نهارا
القاعدة التاسعة والعشرون ما لا يبطل عمده لا سجود لسهو
الاي مسائل **منها** اذا نقل ركنا قوليا كالفاتحة في الركوع
 او التشهد لم يبطل تعمده وسجد لسهوه في الاصح **ومنها**
 الفتوت في غير محله كالوقت قبل الركوع فعمده ليس مبطلا
 وسهوه يقتضي السجود على الاصح المنصوص ذكره النووي
 في الروضة في باب صفة الصلوة من زيادته **ومنها** اذا طول

الركن القصير ساهيا وقلنا لم يضر لو تعمد في سجدة على الصحيح
كما ذكره الرافعي وبتعمد النوى في الروضة في باب سجود السهو
ومنها اذا قرأ في غير موضع القراءة بسورة فيها يسجد سجدة
لسهو ذكره النووي في شرح المذهب وحكي عن عبد السلام
في شرائط الأحكام انه لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد كما
قاله ابن الصباغ وعلل بان القيام محل لها من حيث الجملة **ومنها**
اذا فرق الإمام القوم في صلاة الخوف اربع فرق وصلى بكل
فرقة ركعة او فرقتين صلى بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثا
جاء على المشهور لكن يكره ويسجد للسهو للمخالفه بالانتظار في
غير موضع ذكره النووي في الروضة عن نص الشافعي رحمه الله
ومنها اذا ترك التشهد الاول ناسيا ثم تذكر قبل ما صار الي
القيام اقرب فله العود اليه فاذا استجد لسهو صححه الرافعي
في التشرح الصغير والمحرر وبتعمد النوى في المنهاج ولو تعمد لم
يبطل صلوة لان له تركه **ومنها** القاصدا اذا زاد ركعتين سهوا
فانه يسجد مع انه يجوز له زيادتها ذكر ابن الصلاح في
الشامل وابن ابي الصنف في النكت له على التنبية قال مجلى
وهذا فيه نظر فانه لو تعمد الزيادة لا بنية الإتمام بطلت
صلاته **القاعدة الثلاثون** من ترك بعضا من الأجزاء سهوا
او عمدا استجد لتركه ولم يبطل صلاته **الاف في مسئلة** وهي ما
اذا كان الإمام لم يركب القنوت وهوى للسجود فقت المأموم
ولحقه بطلت صلاته لمخالفته على امامه ذكره القفال
في فتاويه ومقتضى كلام الرافعي في الشرح الكبير المنع ماله
يسبقه الإمام بثلاثة اركان طويلة فان قيل **فما الفرق**
بين القنوت والتشهد على ما قاله الرافعي قيل لانه لم يجد
وتوفا بخلاف التشهد فانه يحدث له جلوس وقد علم
الفرق بينهما **القاعدة الحادية والثلاثون** من تسبب بفعل منعه
الصلوة ثم زال ذلك السبب لزمه قضا ما فاتته في تلك الصلاة

الاف مسئلتين **احدهما** اذا جلبت المرأة الحيض بشرب ووا
فخاضت بذلك السبب لم يلزمها القضاء من ذلك الحيض
المسئلة **الثانية** اذا اجهضت نفسها جنينا ونفسها فالتجني
لا قضا لان ترك الصلوة في حقها عزيمة ولا تنقض عدتها
بذلك بل يلزمها ثلاثة اشهر **القاعدة الثانية والثلاثون**
من تلبس بتطويح ففسد لم يجب عليه قضاؤه **الاف** في مسائل
منها اذا حرم الحج ثم فاته الوقوف بعرفة تحلل بطواف
وكذا سعى على المذبح ان لم يكن سعى بعد قدوم وحلق
على الاظهر ولزمه القضا **ومنها** اذا فسد بجمعة المتطويح به
ومنها اذا فسد العزم كذلك سواء كان المتطويح بالغاو
غير بالغ حر كان او عبدا **القاعدة الثالثة والثلاثون**
ليس على المجنون قضا ما فاتته زمن جنونه **الاف** في مسئلتين **احدهما**
اذا ارتد ثم طر عليه جنون متصل بها وجب عليه القضا
لزمه جنونه ذلك تغليظا عليه لازمت حيض فيه لان سقوطه
عزيمة المسئلة **الثانية** اذا اسكر ثم طر عليه جنون
القاعدة الرابعة والثلاثون من شك في عدد فرض بنى على
اقله لا اكثر **الاف في مسئلة** وهي ما اذا شك في عدد فوائده هل
يعمل بالاكثر او الاقل وجهان اصحهما في الروضة بالاكثر
القاعدة الخامسة والثلاثون يجب على كل مصل قادر على السجود
كشف جبهته ووضعها في الارض حين سجوده من غير
حائل لجبهته من موضع سجوده للحديث الصق جبهتك
بالارض **الاف** في مسئلتين **احدهما** اذا كان بجبهته جراح يكره
ان يسجد على السائر بشرط وضعها على طهاره ولا قضا
فان تركها ناسيا واجهلا قضا المسئلة **الثانية** ما اذا كان
بمحله سجوده حصي فتعلق بجبهته في السجدة الاولى استحب
له ان لا ينصحه في اثناء صلاته بل يتركه الى الفراغ وان
كان صار حائلا لنفسه البسرة عن محل السجود **القاعدة**

السادسة والثلاثون كل صلوة هي في حقنا عليها نفلا جاز
 ان يصلها قاعدا او مضطجعا **الا** في مسألتي **احدهما** صلاة
 الصبي الخمس قاعدا فيها وجهان في احدهما الكفاية وهو الذي
 عليه الاكثرون عدم الجوز قاعدا خلافا لما في مقتضى كلام النووي
 رحمه الله الجواز لمسئله **الثانية** الصلوة المتعاده اذا قلنا انها
 نافله وهي الصحيح فيها ايضا هذا الخلاف واطلاق النووي
 يقتضي الخلاف للاكثرين المنع **القاعدة السادسة والثلاثون**
 ذكر فروض الصلوة واجب على كل مكلف لا تصح الصلوة بدونها
الا في مسألتي **احدهما** ما اذا صلى الفرض المتعاده موقفا هو الفرض
 منهما قولنا اظهرهما ان الفرض الاول فعلى هذا يكفيه في
 المتعاده تعيين الصلوة من غير ذكر الفريضة وهو ما اختاره
 الامام ورجحه النووي من زيادته في الروضة خلافا لما نقله
 الرافعي عن الاكثرين والظاهر ما اختاره الامام ورجحه النووي
 لقوله صلى الله عليه وسلم للرجلين اللذين لم يصليا معه
 الصبح ما منعكما ان تصليا معنا قالوا صلينا في رحالتنا فقال صلى
 عليه وسلم اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا
 معهما فانهما لك نافله في الحديث دليلان احدهما ان الفرض
 الاول وقوله صلى الله عليه وسلم فانها لك نافله دلاله لعدم
 نية الفريضة فدل على ما قلناه المسئله **الثانية** صلاة الجنائز
 يكفيه ان يقول صلى على من صلى عليه الامام دون ذكر الفريضة
القاعدة الثامنة والثلاثون يسن للمصلي ان يديم نظره الى
 موضع سجوده **الا** في مسائل **منها** حالة التشهد ينظر الى سبائمه
 ذكره النووي في شرح المذهب **ومن** اذا كان بقرب الكعبة
 استحب له ان ينظر اليها في وجهه **ومن** اذا خشي الهلكة
 مما ياتيه غفله **ومن** عدم سماع مبلغ على وجهه **ومن**
القاعدة التاسعة والثلاثون يكفي في النفل المطلق نية فعل
 الصلوة **الا** في مسئله وهي تحية المسجد فانه لا يكفي فيها مطلق

الجواز فيها

الصلوة

الصلوة بل لا بد من ذكر التحية في تحصيل الثواب **القاعدة**
الاربعون يستحب لمن يتنفل ليلا ان يتوسط القراء بين الجهر
 والاسرار على الاصح من الروضة **الا** في مسئله وهي ما اذا كان بقية
 مصلون او نيام يمشون عليهم فيسر ويستثنى من هذه الصلوة
 التراويح فيجهر فيها ذكره النووي في الروضة من زيادته
القاعدة الحادية والاربعون لا يسن الافتراش في غير الجلوس
 الاول للشهد **الا** في مسألتي **احدهما** ان يكون عليه سجود
 سهو في اخر صلاته فيفتش على الصحيح من الروضة ويتورك
 في اخر سجوده المسئلة **الثانية** ما اذا شك هل هي ثالثة
 ام رابعة فانه يفتش حتى يتيقن انها رابعة فاذا يتيقن
 تورك **القاعدة الثانية والاربعون** للكافر دخول
 مساجد المسلمين باذن مسلم واللبث فيها وان كان جنبا
الا في مسئله وهي مساجد حرم مكة سرفها الله تعالى لا يجوز
 له الدخول فيها وان اذن له مسلم على الصحيح **ويستحب**
 من دخول الكافر عن المسجد الحرام بغير اذن مسلم
 ما اذا كان في المسجد كافر حاكم يحكم فلا بد من دخوله
 بعد اذن الحاكم وبينزل جلوس الحاكم منزلة الاذن
 نقله النووي في الروضة عن التهذيب **القاعدة الثالثة**
والاربعون زيادة المصلي ركنا او بعضا من الاعضاء متعمدا
 يبطل لصلوة **الا** في مسألتي **احدهما** اذا استخلف في ثانية
 الصبح وهي اول صلاة المستخلف لنفسه قنت وقعد فيها للشهد
 بهم وقنت لنفسه في ثانيته وكل صلاته المسئلة **الثانية**
 المسبوق اذا زاد ركنا المتابعة امامه لم يبطل ولو سجد
 المأموم خلف امامه ثم رفع ظانا ان امامه قد رفع فاذا هو
 لم يرفع فعاد موافقه لامامه ثم رفع امامه من السجود
 لزمه الرفع معه فان تاخر بعده بطلت ولو تذكر في

آخر جلوسه انه ترك اربع سجديات فله **احوال** احدها ان يتيقن انه ترك سجدة تين من الثالثة وسجدة تين من الرابع حصل له الركعتان الاولتان ويسجد سجدة تين ليتم له الثالثة فريائي بر كعه رابعة فيتم صلوته ولو ترك سجدة من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة تين من الرابعة لزمه كالاولى وكذا لو ترك واحدة من الثانية وواحدة من الثالثة وشئين من الرابعة اما اذا ترك من كل ركعة سجدة حصل له ركعتان وتم الاولى والثانية والثالثة والرابعة وكذا لو ترك شئين من الثانية وواحدة من الاولى وواحدة من الثالثة وكذا لو ترك شئين من الثالثة وواحدة من الاولى واخرى من الثالثة وكذا لو ترك شئين من الثانية وواحدة من الثالثة واخرى من الرابعة وكذا لو ترك شئين من الاولى وواحدة من الثانية من ركعتين بعدها غير متواليين او واحدة من الاولى وواحدة من الثانية وشئين من الثالثة وواحدة من الرابعة فيحصل من كل هذه الصور ركعتان ويأتي بر كعتين وكل صورة ترك شئين من ركعة وشئين من ركعتين غير متواليين حصل له ركعتان الاسجد وهذا ضابطه **القاعدة الرابعة والاربعون** لا يشترط معرفة الامام على الاصح **الاي مسئلة** وهي ما اذا ام رجل باخر فجاثا لا يعلم ايها اماما لم تجز له الا قتدي حتى يتبين ايها امام الاخر **القاعدة الخامسة والاربعون** **ربعون** السهو اذا تعدد في الصلوة كفاه عن الجميع سجدة **الاي مسئلة** **احصها** اذا سهى في الجمعة وسجد للسهو فخرج وقت الجمعة قبل السلام فانهم يتمونها ظهرا على السهو ثم يعيدون سجود السهو **ومنها** اذا قصر المسافر وسهى في صلوته فسجد ثم نوى الاقامة قبل السلام او وصلت به السفينة دار اقامته فانه يجب اتمام الصلوة وسجد

للسهو **ومنها** المسبوق اذا سهى امامه وسجد فالمنهوب انه يلزم المأموم متابعتها فيه وفيه وجه غريب حكاه الصيغ انه لا يتابعه ثم اذا اسجد معه وقام ليأتي بما سبق فهل يعيد سجود السهو اخر صلاته فيه قولان اصحهما نعم لان الذي اتى به او لا كان متابعه الامام وليس كذلك اخر صلاته **ومنها** لو سجد ثم سجد بعد الرفع منه وقبل السلام فالصحيح عند الجمهور انه لا يعيد السجود وقال ابن العاص يعيد **ومنها** اذا ظن انه سهى في صلوته فسجد سجدة تين ثم يتبين له قبل السلام انه لم يسه فوجهان اصحهما انه يسجد ثانيا للزيادة **ومنها** اذا شك هل سهى ام لا فسجد جاهلا بالحكم فهل يسجد ثانيا فيه الخلاف المتقدم **ومنها** اذا ظن سهوه وترك فتوته مثلا فسجد له ثم يتبين قبل السلام انه سهوه لغبر ذلك فهل يعيد السجود ثانيا ام لا نعم فيه وجهان احدهما نعم لانه لم يجبر بما يحتاج الى الجبر واصحهما لا يعيد لانه انما قصد جبر الخلل الواقع في الصلوة وقد حصل المقصود كما ذكره العلاني في توعده **القاعدة السادسة والاربعون** نية النفل لا يتبادر بها الفرض **الاي** مسائل **ومنها** لو طاف بقلا وعليه طواف فرض انصرف الى الفرض قطعاً **ومنها** اذا احرم من عليه فخرج او عمه بنفل وعليه فرض انقلب لنفسه فرضاً **ومنها** اذا جلس في التشهد الاخير وهو يظنه الاول ثم تذكر انه الاخير اجزاه عن الاخير ذكره الرافعي ولم يجعل فيه خلاف **ومنها** اذا ترك سجدة من الصلوة ناسياً فقام ثم تذكر ذلك وهو قائم ترجع ليتداركها وكان قد جلس عقب السجدة الاولى ونوى بها الاستراحة ففي اجزائها عن الفرض وجهان اصحهما الاجزاء ورحم الاكثر **ومنها** اذا تيقن الطهارة وشك في الحدث لم يلزمه الوضوء فلو توضأ احتياطاً ثم تيقن

انه كان محدثا فيه وجهان احدهما انه لا تجزيه لانه توفى
 مردوا في النية كالو شك هل عليه فايه ظهرا لا فصلها
 ثم تبين له انها كانت عليه لم تجز قطعا **ومنها** اذا غسل
 شيئا من وجههم مع المضمضة قال صاحب التمهيد يجزيه ولا يجب
 اعادته ثانيا اذا كان نية رفع المحدث المتقدمه وان كان
 قد نوى به السنة كما تقدم ذكره **ومنها** اذا اقام في الصلوة الر
 باعية الى ثلثة ثم نطق انه سلم من الفرض وان الذي ياتي به
 الان صلاه نفل ثم تذكر الحال اجزاه **ب**
 صلوه المسافر السفري على قسمين طويل وقصير وفيهما رخص
 ثمان ثلثة تختص بالطويل وهو القصر والفطر والمسح على
 على الخفين ثلثة ايام بلباسها واثنتان في غير المختص ترك
 الجمعه واكل الميتة وثلثة فيهن الجمع بين الصلاتين والتفيل
 على الدابة واسقاط الفرض باليتم ومجمله في الصلوة الرباعية
 الموداه في السفر المباح الطويل **والقصر شروط** اربعة **احد**
 ان لا يقتدي بمحم فان اقتدى به ولو بالحظه لزمه الاتمام **الثاني**
 نية القصر غير شك فان شك ثم تبين لزمه الاتمام **الثالث**
 ان يكون مسافرا من ابتداء الصلوة الى آخرها فلو شك هل نوى
 الاقامه ام لا وانتهت به السفينه الى دار الاقامة في اثنا عشر
 ودخل بلد او شك هل هو مقصد ام لا لزمه الاتمام ومن سافر
 وبقي من الوقت ما لا يسع الصلوة فان قلنا انها او بعضها قضا
 لم تقصر ولا قصر وان خرج من بلده بنية سفر مسافره القصر ثم
 نوى عقب مفارقه البلدان يقيم في بلده دون مسافره القصر
 وعزيت نية عن الاول فالاصح في الراجعي والروضة جواز
 القصر من حين تغيير النية لان سبب الترخيص قد انعقد
 فلا يتعين بالنية فقط بل لابد من وجود الذي غيره هكذا
 علله البغوي **الرابع** العلم بخوار القصر فلو جهل لم ينعكس ويعتبر
 ابتداء السفر ليصح للقصر ان كان من بلده فمجاوزه سورها على

ونوى الاقامة

ما صححه النووي من زيادته وان لم يكن فمجاوزه العريان لا الخراب
 قال السبكي في شرح منتهج النوى هذا اذا زلت الجدران وصا
 رت ارضا فهو كالصحرا لا يشترط مجاوزته بلا خلاف وان كان
 قد خرب بعض البلد وحيطان الخراب قائمه فالذي قاله العراقيون
 والشيخ ابو محمد انه لابد من مجاوزتها قال وهذا هو الصحيح
 وقد صرح النووي بتصححه في شرح المذهب وقال الغزالي و
 البغوي انه لا يشترط مجاوزتها وذكر الراجعي في السج ان الموفق
 للنص المتقدم قال وهذا كله في خراب لا يليه حماره **اما** المتفيل
 بالعمارات فهو من البلد كالنهر الحاييل بين جابيهما والبساتين
 كالخراب والقريه كالبلد او من الحلة فمجاوزه ما بعد حلة
 واحدة ومرافقها بخلاف البلد والقريه فاذا اجاوز المسافرا
 اباح له القصر ثم عزله فرجع لحاجه الى وطنه لم يقصر فيها
 دون مسافره القصر او غير وطنه قصر مطلقا فان نوى الرجوع
 ولم يخرج صار مقيما حتى يسافر وله الجمع بين الظهر والعصر
 وكذا الجمعه والعصر والمغرب والعشاء تقديما وتأخيرا ان كان
 سائرا وقت الاولى فالتأخير افضل والا فالتقديم ويستثنى
 من هذا ما اذا تجمل من مبي اول اليوم الثالث منها فالسنة اذا
 زالت الشمس ان تقدم الرمي على صلاه الظهر ويسير الى المحب
 فيصلي فيه الظهر والعصر معا وان لم يكن مسافرا وقت الاولى
 وللمسافر الحاج ان يجمع بعرفة والمزدلفه بسبب السفر على المذ
 هب لا المكي على الاظهر ولا العرفي بعرفة ولا المزدلفي بمزدلفه
 وليس للمتحجر الجمع بعذر السفر لا المطر على الاصحين الروضة
والجمع التقديم شروط **احدها** الترتيب وهو تقديم الظهر
 على العصر والمغرب على العشاء وتصح الثانية بصحة الاولى
 وتفسد بقساها **الثانية** الجمع في اول صلوة الاولى او في وسطها
 في اصح القولين **الثالث** الموالاه وهي ان لا يفرق بين الصلاتين بفصل

طويل يرجع فيه الى العرف فلا يضرب اليتم مع الطلب الخفيف
واقامه فان طال وجب تأخير الثانية الى وقتها ولو جمع تقديمها
فصار بين الصلاتين مقيما بطل الجمع **وتجوز** بالمطر تقديمها
لتأخيرها على الاظهر وسواء قوي المطر وضعيفه والشفات
هو بفتح الشين المعجمة وتشديد الفاء اخره فون وهو ورد
رجح فيه نه او ه قال الرافي هو مطر وزيا دة قال النووي
في الروضة مقتضى كلام اهل اللغة تصريح بانه ليس بمطر
فضلا عن كونه مطر وزيا دة والثلج والبرد ان ذابا لمطر ولا
فلا وهذه الرخصة ايضا لمن يصلي جماعة في مسجد ياتيهم
بعد يتأذى بالمطر في طريقه اليه جاز له الجمع فان كان غير
ذلك لم يجز الجمع على الاصح وان جمع تأخير لم يجب ترتيب
ولا موالاة بل فيه تأخير الجمع على الصحيح قبل خروج الاولى
بقدر ما يكون الصلوة فيه وهل تجوز الجمع بالمرض فيه خلاف
قال في الروضة الظاهر المختار الجواز لما في صحيح مسلم ان النبي
صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر وقد
نص عليه الشافعي رحمه الله كما نقله المزني في مختصره نقله
عنه صاحب المهمات خلافا للرافعي من انه لا يجوز الجمع
بالمرض ولا الخوف ولا الوحل قال وهو المعروف من المذهب
ولو نوى الصبي او الكافر السفر الى مسافة القصير ثم بلغ الصبي
او اسلم الكافر في اثنا المدة فلهما القصص في بقيتهما وفي الباب
قواعد **الاولى** المسافر اذا سافر طويلا مباحا جاز له القصص
الا في مسائل منها اذا اسلم الكافر مسلما الى موضع لم يعلم اين
مقره لم يقصر بالمسور قبل سفر يومين نقله النووي في الروضة
عن نص الشافعي رحمه الله **ومنها** التابع كالعبد مع السيد
والزوج مع الزوج والجيش مع الامير فليس لهم الرخصة
كما هو مقتضى كلام الروضة لانهم لا يستقلون بانفسهم

٤٩
ومنها اذا سافر في الطريق الطويل وعدل عن القصير لغير
غرض لم يقصر **ومنها** اذا نوى ان يقيم في كل مرحلة اربعة ايام
فلا قصر **ومنها** عدم العلم بجواز القصص **ومنها** عدم دوام
جزم نية القصص كذلك **ومنها** الملاح الذي يسافر في البحر معه
اهله واولاده فالافضل في حقه الاتمام نص عليه في الام
وحكى عن احمد ابن حنبل رضي الله عنه عدم جواز القصص **ومنها**
من لا وطن له وهو مسافر ابد فله القصص والاتمام في حقه افضل
نقله النووي في الروضة عن صاحب البيان عن صاحب الفروع
ومضابط السفر الطويل مرحلتان بسير الاثقال وهو ثمانية
واربعون ميلا لها شهيا تحديد اعلى الاصح من الروضة **والميل**
اربعة الان خطوه كل خطوه ثلاثة اقدام اثنا عشر الف قدم
ستة الاف ذراع اربعة وعشرون اصبع كل اصبع ستة شعيرات
معتدله معتدضه وعبرته **بالفراسخ** ستة عشر فرسخا
برد كل برصد اربعة فراسخ مسيرة يومين معتدلين بالاثقال
قال النووي رحمه الله وكل هذا المضابط تحديد على الاصح
القاعدة الثانية من وصلت سفينته الى موضع اقامته بعد
سلامه من صلاته المقصورة لم يجب عليه اتمامها **الا في مسألتين**
احدهما اذا اسلم قبل ان يسجد لسهوه من خلل وقع في صلاة
ثم عاد الى السجود وقلنا انه يعود الى حكم الصلوة فنوى
الاتمام وجبت عليه الاتمام **المسئلة الثانية** اذا اسلم من ركعة
تاسا ثم تذكر بعد السلام وقبل تطاول الفصل عاد فنوى
الاتمامه في تلك الحالة وجب عليه الاتمام **القاعدة الثالثة**
اذا راي المتيمم الماء في اثنا النافله ولا ما رجع له عنه ولم ينو
عدد الميزد على ائركعتين كما ذكره الرافي في الشرح الكبير
الا في مسئلة وهي ما اذا راي الماء بعد قيامه للركعة الى ثالثة فله
اتمامها كما صرح به القاضي ابو الطيب والرويان والنووي

في شرح المذهب واثبات الرفعة في الكفاية فلو تيمم لمض ثم
 صلى فشفى في اثنا عشر راي الماء يضر فلو شفى وهو في
 اثنا التكبير ضرر لانه لم يرد خل في الصلوة الا بانها منه كما ذكره
 الرافي **القاعدة الرابعة** من قبله بدل مع عدم مبدل
 ثم وجد المبدل وهو في اثنا فعل المبدل لم يتطل مع وجود
 مبدله كالصوم عند عدم العتق في الكفارة المرتبة وكذا
 ما يقوم مقام البدن عند عدمها وغير ذلك **الا** في مسائل
منها اذا تيمم المقيم ثم راى الماء في اثنا الصلوة ولم يقترب
 مانع بطل تيممه في اصح الوجهين ولوراي المتيتم المسافر الماء
 في صلاة لم يتطل الا ان ينوي الاقامة فيها بعد وجدان
 الماء ويحده الماء في اثنا صلاة وينوي الا تمام بعد بطلت
 صلاته في اصح الوجهين لان تيممه صح لصلوة مقصود وقد
 التزم الان لزيادة ركعتين كما علله الرافي رحمه الله
ومنها اذا مشى المسافر المتيتم في صلاة بنية القصر
 ثم وجد الماء في صلوة فنوى الا تمام بطلت صلاة في
 اصح الوجهين لان تيممه كان قد صح لصلوة مقصود مع
 عدم الماء وقد التزم الان لزيادة ركعتين حتى وجد الماء فلو
 كان بطلت صلاة ذكره الرافي في الشرح الكبير فلو كان متما
 ولكن نوى الاقامة بطلت صلاة في اصح الوجهين من قول
 في والنوى تغليباً لجانب الاقامة وقد رده بعض
 بخنا المتأخرين وليس بظاهر ولوراي المتيتم الماء في اثنا
 صلوة هي له ان يخرج ليتوضا فيه خمسة اوجه قال
 الرافي اصحها نعم يخرج من الخلاف لان من العلماء من حرم
 عليه الاستمرار وهل هو اولى وجهان اصحهما نعم الثاني
 الافضل الاستمرار الثالث ان يغلبها نقلاً وهو الافضل
 الرابع الاستمرار واجب قال امام الحرمين ان ضاق
 الوقت حرم الخروج والوقت الخلاف فيما اذا وسع قال

النوى في شرح المذهب وما قاله متعين فلا يعلم له مخالفا
 وهذا مخالف لمن صلى منفرد او قد راعى جماعة في اثنا عشر
 فالصحيح من قول الرافي في اخذ كتاب الجماعة استحباب
 قلبها نافلة ويسلم من ركعتين **والفرق** بينهما لان في النافلة
 تمكن انقلابها بخلاف وجود الماء **ومنها** اذا راى الماء
 هو في اثنا صلاة نافلة بطلت في وجه حكاها الرافي عن امام الحرم
 مين عن ابي شريح ولو نذر فعينه ثم ضاعت بتفريطه
 وقتلنا يلزمه البدل على الصحيح فعينه ثم وجد المبدل
 قبل نزع البدل لزمه نكح ولا يقوم غيره مقامه عند
 وجوده في اصح الوجهين **فان** قال قايلاً قد قلتم انه اذا تلبس
 ببدل عند عدم مبدل له ثم وجد المبدل وهو في اثنا
 البدل لم يبطل ويجزى عنه ولا يلزمه فعل المبدل كما
 اذا عين شاه فضاغت ثم وجدها في اثنا فعل البدل بل
 بتملكها كما صححه صاحب التهذيب خلافا لما في الشامل القطع
 بدخها لانه ملكه بالتعيين فعلى الاول **مالفرق** بين
 هذا وبين ما اذا صلى قاعدا لعجزه عن القيام ثم قدس
 على القيام في اثنا الصلوة وجب عليه القيام لزوال العلة
 قلنا الفرق بينهما ان هذه رخصة تعلقت بالمرض والعجز
 فان زالت العلة زالت الرخصة **فان** قيل هذا مقتضى ما
 لقيمها اذا راى الماء في صلاته كان له المضي فيها لانها رخصة
 تعلقت بعدم الماء زال العذر ولم تزل الرخصة وفي الشئ
 ما يكون متخييراً بين تركه وفعله مثل القصر ويجوز قلنا
 التيمم فرض وعزيمه يجب على العادم ان يتم فلا يقال
 له رخصة فبطل هذا ان قيل **فما الفرق** بين ان يكون
 مسافراً ينوي الاقامة فيصير حكمه حكم المقيم بنفسه اليه
 وبين ان يكون مقيماً ينوي السفر فلا قلنا الفرق بينهما
 انه اذا كان مقيماً فلا صل الاقامه فلا ينوي السفر فاليه

صادر فت فعل الإقامة بان يؤخذ منه فعل السفر انضمام
 إليه اليه وليس كذلك كان مسافر اغتوى الإقامة في سفره
 فالنية صادرة فت فعل الإقامة فلا يحكم له بحكم السفر حتى نزول
 الإقامة لانه مقيم حال النية غير مسافر فلما طأ بقت النية
 فعل الإقامة جعلناه بنفس النية مقيما فدل على الفرق بينهما
 ولو نوى الخروج الى مسافة القصير ثم نوى الإقامة في بلد في وسط
 الطريق ثم نوى السفر فان كان من مخرجه الثاني الى المقصد
 مسافة قصر ترخص وان كان أقل فوجهان أصحهما انه يترخص
 كما قال الرافعي تبعاً للبعوي قال شيخنا جمال الدين في مهمما
 والصواب الذي يفتي به هو المنع كما في مسئلة ما اذا سافر
 لمباح ثم نقله الى معصية وهذه النية ليس بظاهر
 لان السفر الاول طاعة مستحبة اولها باخرها وهذا
 لجماعة فجاز القصر بخلاف الطاعة اذا قلها معصية
 فانه نقل ما كان يجوز له فيه القصر الى ما لا يجوز وهو
 المعصية التي هي ليس من جنس الاول فافترقا **القاعدة**
الخامسة الفعل الكثير في الصلاة يبطل للصلوة محمده لا
 سهوه وان كان من جنسها **الا** في مسائل **منها** صلاة يشته
 الخوف **ومنها** الحك لحكمه **ومنها** تحريك اصابعه في سجدة
ومنها الخطوات الكثيره اذا لم تتوال **القاعدة السادسة**
 القصر في السفر الطويل المباح افضل من الاتمام اذا بلغ
 ثلاثاً من أجل على المشهور من المذهب **الا** في مسلتين **احدهما**
 اذا كان المسافر بمجر المبح ومعه اهله واولاده وهي حرفة
 فالافضل في حقه الاتمام كما تقدم المسئلة **الثانية** اذا كان
 يديم السفر في البر لغرض صحيح ولا وطن له فالاتمام افضل
 في حقه وله ان يصلي الناقله فيها حيث توجه وهذه المسئلة
 استثنائها صاحب العدة من عدم جواز صلاة الناقله في
 السفينه لغير الملاح قال النووي ما زاد ان في الروضة

استثنائها

واستثنائها ايضا صاحب الحاوي وغيره قال ولا بد منه
القاعدة السابعة اذا اقتدى مسافر بمثله لزمه القصر
 او مسافر لم يره خلق مقيم لزمه الاتمام **الا** في مسائل **منها**
 اذا صلى المسافر الظهر خلق من يقضي الصبح مسافرا كان او
 مقيما لم يجز القصر على الاصح من الروضة **ومنها** اذا صلى
 المسافر الظهر من يصلي الجمعة ففيه الخلاف فيمن صلى الظهر
 خلق من يصلي الصبح ففيه ثلاثة اوجه احدها لا يتم لتوافق
 العدد والثاني ان كان الامام مقيما اتمه والا فلا والثالث
 وهو المذهب الاتمام لانها صلوة اقامه ولو نوى شافعي
 وحنفى مسافرا ان اقامه اربعة ايام ثم اقتدى السافعي
 بالحنفي القاصر جاز مع الكراهة وكل السافعي بعد حال
 امامه الحنفى وهذه المسئلة مخالفة للقاعدة لان الاعتبار
 باعتقاد المأموم فان من واجبه الاتمام تبطل صلاته
 بنية القصر والمأموم يعتقد بطلان صلاته وللأصح
 في هذه المسئلة اربعة اوجه اصحها ما جزم به النووي
 في اخر صلوة المسافر الجواز مع الكراهة كما قدمناه والثاني
 يقضي والثالث المنع مطلقا والرابع التفصيل فان كان الا
 مام او نائبه صح الاقتدى مطلقا بخوف الفتنه واستحسنه
 الرافعي **ومنها** اذا سلك المسافر هل نوى الإقامة ام لا
 او دخل بالليل بلدة او شك انه مقصد ام لا لزمه الاتمام
 لانه شك في سبب الرخصة والاصل الاتمام كالوشك في
 في بقامة المسح **ومنها** اذا اقتدى بمقيم علم حدثه قبل
 اقتدائه به **ومنها** اذا ذكر حدث نفسه لم يلزمه الاتمام
 لعدم صحه الاقتدى **القاعدة الثامنة** سلام الامام من
 صلاة بعد كالحا يقطع الاقتدا **الا** في مسئلة وهي ما
 اذا سلم الامام ثم تذكر انه سبي القنوت او عيق من
 الاعراض وعاد الى السجود وقلنا يعود الى حكم الصلوة

نحو هذه المسئلة

وهو الأصح فاقترن به شخص في هذه الحالة حصل له ثواب
الجماعة القاعدة التاسعة ترك الجمع أفضل من غير خلاف
 فيه كما ذكره النووي من زيادته في الروضة **الآ** في مسألتين **أحدهما**
 الحاج عتيبة عرفه الأفضل له تأخير المغرب ليصليها مع العشاء
 بمزدلفة جمعاً للمسئلة **الثانية** الجمع بين الظهر والعصر
 بعرفة فإنه أفضل ويجوز الجمع تقديمهما وتأخيرهما ما روي
 أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا ارتحل قبل أن ترتفع الشمس أخر الظهر وقت العصر
 ثم نزل فجمع بينهما متفق عليه وعنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه إذا حجّل عليه السفر أخر الظهر إلى وقت العصر
 ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حتى يغيب
 الشفق رواه مسلم فإذا سار وقت الأولى فالتأخير أفضل
 ولا فعكسه كما قدمناه في الحديث **والجمع** التقديم شرط **ثلاثة**
 البداهة بالأولى والثاني نية الجمع ومحلها أول صلوة الأولى
 كما نص عليه ولو أتى بها في أثناءها جزاءته في الأظهر الثالث
 المولاه وتصح الثانية بصحة الأولى وتفسد بفسادها
 ويبطل الجمع إذا صار بين الصلاتين مقيماً وكذا في الثانية
القاعدة العاشرة كل عذر كان عاماً لم يلزم فيه القضا
 دام أم لا كالسفر الطويل وفي القصير قولان أظهرهما أنه لا
 لعموم الآية **الآ** في مسألتين **أحدهما** إذا كان عاصياً
 بسفره وتيمم وصلي نال أصح وجوب القضا للمسئلة **الثانية**
 إذا صلى المسافر بنية اجتنابها لفقد الماء بها فالأصح
 وجوب القضا **القاعدة الحادية عشر** من صلى صلاة صحيحة
 الأركان بطهاره كاملة لو قتها الشرعي كانت صحيحة
الآ في مسئلة وهي ما إذا صلى من يجوز له الجمع الصلوة
 الأولى والثانية بنية الجمع ثم تذكر بعد فراعته منها
 ترك وترك من الأولى بطلت أما الأولى فوجه بطلانها ترك

ركن منها وطول الفصل وأما الثانية فلعدم الترتيب أن لم
 يعلم موضع المتر وكن أعادهما لاحتما له من الأولى ولا جمع
 لاحتما له من الثانية **القاعدة الثانية عشر** الصلاة على الرحلة
 جائزه فريضه كانت أو غيرهما بشرطها في الفرض **الآ** في مسئلة
 وهي ما إذا كانت مندورة أو صلوة جنازة لم يصح كما ذكره
 النووي في الروضة ولو صلى على سرير تسيّر به الرجال فلا
 صح الصحة كما في الروضة وشرح المذهب خلافاً لبعض المتأخرين
 خرين المنع وليس بظاهر وعليه إتمام ركوعه وسجوده
 في الفرض دون التفل فلا تلزمه فيها وضع الجبهة على السج
 ولا على حرف الداية والقتب في سجوده بل يكفي أن
 ينجس للركوع والسجود أخفض كما ذكره النووي في الروضة
القاعدة الثالثة عشر من شك في شئ هل فعله أم لا بقى
 على الأصل وهو عدم فعله **الآ** في مسائل **منها** إذا شك
 ما سجد الخف هل انقضت المدة أم لا حكم بانقضائها لأن
 الأصل الغسل والمسح رخصه جوزت بشرط فإذا لم
 يتيقن شرط رجع إلى الأصل الأول **ومنها** إذا شك هل
 مسح الخف في الحضام في السفر حكم بانقضائها المدة وإن كان
 الأصل بقاءها وعدم انقضائها **ومنها** إذا شك المسافر
 هل نوى الإقامة أم لا لم يترخص مع أن الأصل عدم نية
 الإقامة **ومنها** إذا أحرمت بنية القصر خلق من جهل سفره
 أو إقامته لم يجز له القصر **ومنها** المستحاضة المتخيرة
 يلزمها الغسل عند كل صلاة شك في انقطاع الدم قبلها
 مع أن الأصل عدم انقطاعه **ومنها** من به سلس البول
 أو سلس الاستحاضة إذا توضأ ثم شك هل انقطع حدثه
 أم لا فصل بطهاره لم يصح بل لا بد من طهاره أخرى مع أن
 الأصل بقاء السلس **ومنها** إذا يتيم ثم رأى شيئاً لا يدري
 هل هو شراب أم ماء بطل يتيمة مع أن الأصل عدم كونه ماء

ومنها اذا ارى صيدا يخرج منه ثم غاب عنه ثم وجد ميتا
وسك هل مات بسبب الجراحه او غيرها لم يحل اكله
في اظهر القولين مع ان الاصل عدم ذلك قال الاصوفي
في مختصر الحل اصح دليل **ومنها** اذا ارى حيوانا يبول
في ماء كثير جار فلما وصل اليه وجد متغيرا او لم يدر
ا تغير منه ام من غير البول فهو نجس نص عليه الشافعي
رحمه الله مع ان الاصل عدم تغيره بالبول **ومنها** اذا
اصابته بخاسه في بدنه او ثوبه ولم يعرف موضعها
لم يغسل الثوب كله مع ان الاصل في غير ذلك الموضع من البدن
والثوب الطهاره **ومنها** اذا شك المسافر هل وصل بلد
ام لا لم يجز له القصر ولا غير من رخص السفر مع ان
الاصل بقا السفر وعدم وصوله الى الوطن كما ذكر العلالي
في قواعد عبادن القاضي قال وزاد امام الحرمين ما اذا شكوا
في انقضاء الجمعه فانهم يلزمهم الظاهر ولم يخرجهم الجمع
مع ان الاصل بقا الوقت وزاد النووي مسئلة **اخري** وهي ما
اذا توضا ثم شك بعد الفراغ منه ثم مسح راسه ام لا
فيه وجهان اصحهما صحة وضوئه مع ان الاصل عدم مسح
الثانيه اذا سلم من صلاة ثم شك هل صلى ثلاثا ام اربعا
فالصحيح الذي قطع به العراقيون انه لا اثر لهذا الشك
ومضت صلاة على الصحة وان كان الاصل عدم فعل الركعة
الرابع قال العلالي في قواعد والنووي في التحقيق ان
هذه المسائل كلها ليست مشتقة من القاعدة بغير سبب
بل انما ترك الاصل المستحب فيها لمعارضته اصل اخر
راجع عليه او ظاهر يترجح اعماله على اعمال الاصل **وانما**
مسائل الاصل والظاهر وهو كل ما لا يتيقن بخاسه لكن
المغالب بخاسه فيعمل بالاصل في صور **ومنها** المقبر **ومنها**
او في الكفار **ومنها** ثياب مدني الحمر **ومنها** طين السراج

٥٣
ومنها اذا تنحج الامام **ومنها** اذا اختلف رب الدابة والراكب
كب **ومنها** اذا قذف بجهولا **ومنها** اذا ارتدت المنكوح
بعد الدخول وارتعت الاسلام في الغدة حتى تستحق
النفقة **ومنها** اذا اختلف في شرط يفسد العقد فالقول
قول مدعي الصحة **ومنها** اذا اختلفا في روية المبيع
فالقول قول البائع **ومنها** اذا اختلف المتبايعان بعد
التفرق في الفسخ وعدمه فالاصل عدمه **ومنها** اذا
كان مقطوع بعض الذكر واختلف في سبب العنة
فادعي الوطى وهي عدمه فالقول قوله **ومنها** اذا ادعى
المديون الاعسار فالاصل عدمه **ومنها** اذا امتشط
المحرم فان فصل منه شعرات ففيه وجهان اصحهما
عدم وجوب الفدية **ومنها** الدم الذي تراه الحامل هل
هو حيض ام دم فساد فيه قولا قديما وجديدا وهو
الاظهر انه حيض **ومنها** اذا اتفق الرهن والمرتهن
على جريان العقد والمرهون في يد المرتهن فالمدعي
الرهن انه لم يقبضه عن الرهن بل قال اعركته او
جركته مثلا فالاصح المنصوص ان القول قوله الرهن
ومنها دعوى الرهن الاجاره والمرتهن الاعاره فالاصح
المنصوص ان القول قول الرهن **ومنها** الفاره تقع في
بير فينزع ويغلب على الظن ان كل دلو لا يخلو من شق
قال الرافعي يجوز استعماله على القولين في الاصل وا
لغالب **ومنها** اذا كان فم الكلب رطبا فادخله في انا ولم يعلم
هل ولغ فيه ام لا فالاصح طهارته لان الاصل عدم الولغ
ومنها اذا قطع لسان صغير كما ولد ولم يظهر اماره صفه
لسانه في النطق وعدمه ثم جنى عليه جان فالاصل
براه ذمه الجاني **ومنها** اذا وطئت امره وهي غير مكرمه
ولا نايمة وهي بالغه وانقصت شهوتها ثم اغتسلت ثم

خرج منها الرجل فالظاهر خروج منها والاصل عدم ذلك
والاصح وجوب الغسل عليها **ومنها** اذا راي في ثوبه الخياضة
والبياض لم يجب الغسل **ومنها** اذا قد بطن ميتة ووصل
السيف الى ولدها في بطنها فانقد فالاصل عدم وجوب
الغرة **ومنها** اذا اختلف الزوجان الوثنيان قبل الدخول
فقال الزوج اسلمنا معا والنكاح باق وانكرت امره فالقول
قولم في اظهر القولين والاصل بقا النكاح **ومنها** اذا اصد
الزوج قدرا معيناً من القران فادعى انه علمها وانكرت
فادعت انها تعلمته من غيره فالاصح ان القول قولها **ومنها**
القائه شخص في ماء او ناب فمات فيه فقال الملقى كان
يمكنه الخروج فيما القيمة فيه لكنه قصر وقال ولم
يمكنه فايهما يصدق فيه قولان وقيل وجهان اصحهما
عند النووي ان القول قول الولي **ومنها** اذا جنى
على عضو فادعى الجاني سئل ذلك العضو وادعى
المجنى عليه سلامته ففي المسلم قولان اصحهما ان الأصل
براه ذمه الجاني من الدين والظاهر الغالب في الناس
السلامة وفضل جماعة من الاصحاب بين الظاهر والباطل
فيصدق المجنى عليه في الباطن لتعذر اقامه البينة
عليه وهو الذي صححه الرافعي رحمه الله **باب**
صلوة الجمعة والخوف والعبد والكسوفين والام
سنتسقا اما الجمعة فرض عيني من تركها ثلاث جمعتها
ونا طبع الله على قلبه ويشترط لصحتها شروط **استتم**
احدها فعلها في وقت الظهر فلو وقعت التسليم الاولى
للامام والمأموم في وقتها وقعت صحت جمعتهما ولو سلم
الامام في الوقت والمأمومين خارجا فأتت جمعت الجميع
ولو سلم الامام الاولى وبعض المأمومين في الوقت
وبعضهم خارجا فممن سلم خارجا فظاهر المذهب

بطلان صلاتهم كما ذكره النووي في الروضة **واما** الامام ومن
سلم معه في الوقت ان بلغ عددهم من يصح بهم الجمعة صحت بهم
والافلا الشرط **الثاني** ان تقام في ابيه المجتمعين المستوطنين
فلو انهدمت القرية فاقام اهلهما لعمارتهما لزمتهما الجمعة
وهي ركعتان صلوة مستقلة في اظهر القولين من الروضة **فان**
قيل فلم او جستم الظهر على من فاتته بعض سر وطها قلنا لانها
فرض وقت واحد مشترك فاعتبرنا بفواتها الطرفين الاخر
وهو الظهر فدل على ما قلناه الشرط **الثالث** ان لا يسبقها
ولا يقارنها في بلدها جمعة الا اذا كبرت البلد وعسرا جهتا
عهم في مكان واحد بحسب الحاجة والاعتبار يسبق احدهما
بالفراخ من تكبيره الاحرام الشرط **الرابع** العدد وهم اربعون
مكلفين مقيمين اصرار الشرط **الخامس** الجماعة ولا يشترط كون
الامام زائدا فوق الاربعين على الاصح وعلى هذا يكون المعتمد
في سماح الخطبة تسعة وثلاثين نفر حتى لو انقض واحد من
اربعين لم تنقض بالجمعة ولو انقض بعضهم في الجمعة ثم عا
دوا لم يحسب المفعول في غيبتهم ويجوز البناء على ما مضى
بشرط عودهم قبل طول الفصل وكذا بنا الصلوة على الخطبة
ان انقض بينهما ما لم يطل الفصل والا وجب الاستئناف
في الاظهر ولو تاخر احرام الاربعين عن احرام الامام ثم احرموا
ولحقوا الركوع فقط دون قراءة الفاتحة لم يصح لهم جمعة
الشرط **السادس** خطبتان وسر وطهما ستة **احدها** بعد
الزوال الى خروج وقت الظهر فان اخرها الى ان لم يبق من
الوقت ما يسع خطبتين وركعتين خفيفتين فظاهر نص
عليه في الام **الثاني** ان تكون الخطبتان قبل الصلوة **الثالث**
القيام بينهما مع القدرة بخلاف خطبة العبدان فانه يجوز
القعود بينهما مع القدرة على القيام كما في نفس الصلاة ولعله
صلى الله عليه وسلم الخطبة قاعدا على بعير **الرابع** الجلو

بينهما وعلى العاجز عن القيام سكتة بين الخطبتين واجبة
على الأصح **الخامس** الطهارة من الحدث والنجس في الثوب والمكان
والبدن وكذا استر العورة على الجديد والموا لا به بين كلمتي
الخطبة وبين الخطبتين على الأظهر فلو احدث ثم تطهر ولو
عن قرب لزمه الاستيناف على الأصح **السادس** رفع الصوت
بحيث يسمع أربعين من أهل الكمال ويستحب الانصات
ولا يحرم عليهم الكلام على الجديد خلافا لما نقله الرافعي
عن الاملا تحريم الكلام لمن يسمع الخطبة فان لم يسمعها
او كان اصم لم يحرم قطعاً كما جزم به في المحرر والصحاح
في الشرحين والروضة ان الخلاف في المأمومين مطلقاً **وار**
كانها خمسة لفظ الله والحمد لله فلو قال الحمد للرحمن
او الرحيم لم يحزنه ولو بدل لفظ الحمد بالشكر فلاثم لفظ
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم الوصية بالتقوى
وهذه الثلاثة الأركان في الخطبتين **الرابع** قراءة آية في احد
هما والدعاء للمؤمنين في الثانية ولا يشترط ترتيب هذه الأ
ركان كما نص عليه الشافعي رحمه الله وصححه النووي
من زيادات الروضة قال الرافعي في السجح الصغير والمحرم
وهو ما في التهذيب انه لا يشترط ترتيب الأركان الثلاثة
الأول ولو اتى ببعض أركانها في ضمن انه جاز بخلاف
ما لو اتى بآية او أكثر يشتمل أركانها اذ لا يسمى خطبة
ولا يستحب الالتفات يميناً ولا شمالاً في شئ منها **فان**
قيل ما الفرق بين الخطبة والاذان قلنا لان من السنة
الالتفات في الخطبتين يميناً وشمالاً وفي الخطبة الا
لتفات لا يسن الالتفات بل يكره والفرق بينهما ان
وجهين احدهما ان الخطبة يخاطب بها قوماً حاضرين
فاذا انصرف يميناً وشمالاً يخبر عن بعضهم فلذلك
لم يخبر فيها وليس كذلك الاذان لانه رعاة لقوم

غائبين والوجه **الثاني** هو ان الخطبة يقصد بها موعظة
من حضار بالقرب منه واستحب ان لا يفوت عليهم سماع
بعضها بالالتفات بخلاف الاذان فانه للغائبين فدل على
الفرق بينهما وله ان يلتفت بالاقامة بعنقة لا بصدرة كما
في التحقيق ويستحب الدعاء عقب الاذان وفي اثنائه وبين الا
قامه قال في التحقيق وكذاها سوال العافية في الدنيا والآخرة
ويستحب البكور اليها في الساعة الاولى لقوله صلى الله عليه
وسلم من اغتسل يوم الجمعة ثم راح اليها فكانما قرب بدنه
الحديث الى اخره اخرجاه في الصحيحين ووقت البكور اليها
من طلوع الفجر لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل و
غسل ويكره واكثر ومشي ولم يركب ودنا من الامام فحضر
وانصت ولم يبلغ كان له بكل خطوه اجر يحمل سنة صيامها
وقيامها وفي يوم الجمعة ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله
تعالى شيئاً الا اتاه الله عز وجل فاقسوها اخر ساعة
بعد العصر رواه ابو داود وقال الحاكم هو صحيح
على شرط مسلم وقد روى ان جهنم لا تسجر يوم الجمعة **الخامس**
اربعون لا تصح الجمعة بدو نهم وقال مالك لا حد فيه
وقال ابو حنيفة منعقد باربعين وقال ابو يوسف تنقل
فثبته وقال الحسن بن صالح تنعقد باثنين وقال القاضي
ابو علي والدليل على صحة ما ذهب اليه الشافعي رضي الله
عنه ما رواه محمد بن الحسن عن محمد بن ابي امامة بن سهل
بن حنيفة عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك انه قال كنت
قائماً ابي بعد ما ذهب بصره وكان اذا سمع ندا الجمعة
يزجر لا سجدت زارة قلت لماذا قال لانه اول من صلى
بنا الجمعة في بؤبؤ بيضه في بيع يقال له بئيع الخصمات
قلت فكم كنتم يومئذ قال اربعون وهذا الحديث
خرجه ابو داود واحمد بن حنبل وان يكو نوا من تصح

بهم الجمعة **ويستقرط** ان يكونوا احراراً عقلاً با لغين فلا
 جمعة على قن او مدبراً او مكاتب او بعض وان يكونوا ذكورا
 مقيمين لا يظعنون الا لحاجة أصحاً فلا جمعة على مريض
ويستقرط اسماعهم الخطبة حتى لو كانوا اصماً وبعضهم
 لم يجز كما لو بعدوا بحيث لم يسمعوها فان سمعوا بعضها
 ثم انقضوا ثم عادوا اقرباً ولم يفتهم ركن لم يوشتر
 فان لم يعودوا فعدا مثلهم وجب الاستيناف فان عا
 دوا باعيانهم قريباً لكن فاتهم ركن لم يحسب فان
 انقضوا بين الخطبة والصلاة وطال الفصل فلا يصح ان
 الامام يات ثم يترك اعادة الخطبة للمكان وان انقضوا
 في الصلوة ولحق على الاتصال العدد وكانوا سمعوا الخطبة
 ام لا لانهم اذا لحقوا العدد تاماً سار حكمهم واحد فسط
 عنهم سماع الخطبة وصحة جمعة فلو لحق بهذه الاربعين
 الثانية اربعون اخرى ثم انقضوا اربعون او بعضهم
 فمقتضى كلام بعض المتأخرين الصحة تبعاً للثانية ولا
 تصح صلاة من يريد اعادة جمعة ثانية لان الجمعة
 لا تقام بعد اخرى ولو بان امام الجمعة جنباً او محدثاً
 وهو زيادة على الاربعين فالأظهر الصحة نص عليه في الام
 وصحة العراقيون واكثر اصحابنا ذكره النووي في اصل
 الروضة الشرط **السادس** الجماعة فلا تصح العدد فرادى
 ولو لحق المسبوق الامام في الركعة الثانية هل ينوي
 فرض الجمعة او الظهر قال النووي في الروضة وشرح المهذب
 وغيرهما انه ينوي الجمعة وان كانت لا تحصل لانها شقت
 فواتها لا حتمال ان يكون الامام نسي القراءة من احدي
 الركعتين فيتركها فيبقى عليه ركعة فتقوم اليها فيتم
 له صلواته **وفي** الباب قواعد **الاولى** من تلزمه الجمعة
 من اهل الاعذار اذا حضر الجمعة وصلاتها انعقدت وا

بعض من شرط ان يقرأ الفاتحة والاشهاد والحمد

اجزته **الا في مسئلة** الجنون اذا حضر الجمعة وصلاتها لا اعتد
 بفعله كما ذكره الرافعي في الشرح الكبير **القاعدة الثانية** لا تصح
 الجمعة فرادى **الا في مسئلة** وهي ما اذا احدث الامام في الركعة
 الثانية وترك الامام والقوم الاستحلاف واسموا لانفسهم
 صحت جمعتهم فلو استحلف الامام واحد فشرطه ان يكون
 مقتدياً به قبل حدثه ولا يشترط ان يكون حضر الخطبة
 ولا الركعة الاولى على الاصح فيهما وصحت جمعتهم دون
القاعدة الثالثة ليس على المعذور حضور الجمعة لان
 واجبه الظاهر فان صلى ثم زال عذره وامكنه الحضور قبل
 فعل الركعة الثانية لم تلزمه الجمعة لانه ادى فرضه فتمت
الا في مسئلة وهي ما اذا صلى المحتشي الظهر ثم تبين انه رجل
 قبل نوات الجمعة لم تلزمه وفواتها ما لم يدرك ركعة
 منها محسوبة للامام فان ادرك لزمته وهذا بخلاف الصبي
 صلى الظهر ثم بلغ قبل خروجه الوقت لم تلزمه الا بآراء
 فعلى هذا ان قال قائل قد قلتم ان من ادرك ركعة من الجمعة
 ادركها ومن ادرك دون ركعة لم يدركها بخلاف غيرهما
 من الصلوات فانها تدرك بجزء منها **فالفرق** بينهما من وجوه
 اربعة **احدها** ان النبي صلى الله عليه وسلم نص على ادراك
 ركعة من الجمعة وذلك القدس شرطها فعلم انه لا يكون مدركاً
 لها بجزء منها **الثاني** هو ان الجمعة ادراك فعل فاعتبر فعلاً
 يتعلق بفعله حكمه ولا يتعلق حكمه الا بركعة وليس كذلك
 غيرها من الصلوات لان ادراكها ادراك وقت فاعتبر ناحية
 الوقت قليلة وكثيرة ولا يسرع لادراك الصلوة بل يمشي
 يسكينه وقار كما ثبت في الصحيحين ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال اذا اقيمت الصلاة فلا تأتوها وانتم
 تسعون واتوها وعليكم السكينة والوقار فما ادركتم
 فصلوا وما فاتكم فاتموها وهذا بخلاف ادراك الجماعة

كله ومقتضى كلام الرافعي هنا وكلام غيره الاسراع خلافا لما في
 الشامل **الثالث** هو ان الجمعة لا يجب الا بشرط الاستيطان وان
 لعدد وغيره فجاز ان يعتبر في ادراكها ركعة بكاملها بخلاف
 غيرها لانه ليس من شرطها ذلك فلهذا لم يعتبر ركعة
الرابع اننا اذا قلنا لا يكون مدركا للقصر مثلا باذراك
 جزء من الوقت فان فيه اسقاطها عنه راسا فاحتيط
 لها وجعل مدركا لها باذراك جزء من الوقت وكذلك
 ليس كذلك الجمعة لاننا اذا لم نجعل مدركا لها الا باذراك
 الركعة لم يكن فيها اسقاطها بل احتياط لها لانا نوجب علم
 الظهر اربعافا حطنا لهما جميعا فبالمعنى الذي لم نجعل
 مدركا للجمعة الا باذراك ركعة بذلك المعنى جعلناه
 مدركا للقصر باذراك جزء من الوقت فدل على الفرق
 بينهما وهذا بخلاف ادراك الوقت فانه لا يدرك في الجمعة
 الا بكاملها كما تقدم ولو سلمى الامام في الجمعة فسجد ثم
 تبين ان الوقت خرج انتهى فظهر على المشهور واعاوا
 السجود لان السجود الاول لم يقع اخر الصلوة ولو صلى من لزم
 الجمعة ظهرا عنها قبل فواتها فالحديث البطلان ولزمته
 الجمعة وان كان معذورا وصلى الظهر هل سقط عنه خطا
 الجمعة ام لا ان قلنا باستقلالها فذهب الذي اورد
 الجمهور عدم السقوط ما دام وقتها باق فان صلاها
 جميعا ففي فرضه منها اقوال اصحها ما صححه النووي في شرح
 المهذب الاول **القاعدة الرابعة** يستحب لمن دخل المسجد
 ان لا يجلس حتى يصلى ركعتين **الا** في مسائل **منها** الخطيب
 اذا دخل المسجد للخطبة فانه يصعد الى المنبر ويجلس
 عليه ولا يصلى التحيه **ومن** اذا دخل والامام في اخر
 الخطبة لم يصلى التحيه لئلا يفوته ادراك اول الصلوة
 مع الامام ذكره في الروضة **ومن** اذا دخل من يريد الاقتراف

اذا دخل من يريد الاقتراف
 الدخول فيها اذا كان في وقت
 الركعة بقصر التحيه وصلها

والامام

والامام في المكتوبة **ومن** من دخل المسجد الحرام للطواف
 ومن كان بالمسجد حين جلوس الخطيب على المنبر وجب
 عليه ترك انشاء صلوة نافله غير التحيه وحكي النووي
 في شرحه الاجماع عليه قال وهو ساعة الاجابة وتبقى
 مستمره الى انقضاء صلاة الجمعة لما ثبت في صحيح مسلم ولا
 يحرم البيع في المسجد كما صرح به صاحب التمهيد وغيره
 قال النووي وهذا هو الظاهر لكن هو مكروه على الظاهر
 الا اذا ظهر الامام على المنبر وشرع الموذن في الاذان
 حرم البيع واما غيره من الصنایع والعقود وغيرها
 فهو في معناه سواء كان في المسجد او غيره ان جلس له
القاعدة الخامسة من وجب عليه الجمعة استحب التكبير
 اليها كما قدمناه **الا** في مسألتين **احدهما** من به سلس البول
المسألة الثانية امام الجمعة يسئ في حقه الحضور لوقت
 الصلوة ويستحب له اذا صعد المنبر وقبل عليهم يسلم
 عليهم **القاعدة السادسة** من جلس في موضع من المسجد
 لصلوة او اعتكاف لم يجز اخراجه منه وكذا موضع مباح
الا في مسألتين **احدهما** اذا جلس في موضع لصلوة او
 اعتكاف وكان يعتاد جلوسه المفقى للافتى او المدرسا
 للتدريس فلهما اولى لعموم نفعهما بموضع اعتاده **ثانيهما**
 فيه الناس المسئلة **الثانية** اذا اعتاد احد الاصحاب
 البياعات موضعا للبيع فجاز غيره فجلس فيه فلم يعتاد
 اخراجه منه وجلوسه في موضع عادته ذكره النووي
 في شرح مسلم **القاعدة السابعة** السلام سنة والرد له
 واجب **الا** في مسائل **منها** السلام على من وجبت عليه الجمعة
 في حال اسماع الخطبة لا يجب الرد في حقه بل يستحب على
 الصحيح ذكره الرافعي في الشرح الكبير وصح النووي في شرح
 المهذب الوجوب فالاستشئاع على ما رجمه الرافعي وحكي

في الروضه قديم وجديد فالقديم انه لا يسلم فان سلم حرمه
اجابته باللفظ واستحب بالاشارة كما في الصلوة وفي
تشهيت العاطس ثلاثه اوجه الصحيح المنصوص بتحريمه
كرد السلام والثاني استحبابه والثالث الجواز وهذا
في حق من قرب من الخطيب اما البعيد فالجواز في الجديد
رد السلام والتشبهت بلا خلاف كما ذكره الرافعي وغيره
ومنها اذا سلم على امرأه حسنا اجنبية او هي عليه لم يجب
الرد من الجانبين **ومنها** اذا كان المسلم عليه مشغلا بالبول
او الجماع لا وجوب عليه **ومنها** اذا كان ناعسا **ومنها**
اذا كان مصليا **ومنها** اذا كان يؤذن **ومنها** اذا كان يقيم
ومنها اذا كان في حمام **ومنها** اذا كان يأكل والقمه في فيه
ومنها اذا كان يقرأ القرآن قال الواحدى يكفي الرد بالاشارة
قال النووي رحمه الله فيه نظر والظاهر وجوب الرد بال
اللفظ والاستثناء على ما قاله الواحدى **ومنها** الملبى كذلك
ولا يكفي في السنة ^{السلام} بالراس او الاشارة باليد وغيره
مما في معناه بل هو مكروه بالراس كما ذكره النووي في فتا
ويه ان السلام باخنا الراس مكروه وكذلك بالاشارة
من غير نطق لناطق قال ويكره بالانحناء كما يفعله الاعاجم
غالبا وهو كراهه تشديد **ومنها** سلام احدى الخصمين
عنده خولهما على الحاكم لم يجب عليه الرد الا ان يسلم
الاخر **ومنها** السلام على الاصم من غير اشارة له لم يستحق
الجواب كما في الروضه في كتاب السيد ولوقبل من له جملهم
لدنياه او لجاهه فمكروه كراهه تشديد وقال المتوكلي
بعد الجواز **ومنها** انه لا يجب الرد عليهما ولا يستحب
ومنها المبتدع كذلك كما نقله صاحب المهمات عن زيا
دات الروضه ان المختار عدم السلام عليه الا لعذر او خوف
من مفسد وقياسه انه لا يجبهه ذكره في كتاب السيد ولو

سلم على من لا يعرفه فظهر في استرجع سلامه بل يقول
استرجعت سلامي ويكفي عليكم السلام في التسليم كما قاله الامام
وصححه النووي والرافعي في كتبه ويكره عليكم السلام للنهي
فيه عن ابي جري قال قلت عليك السلام يا رسول الله
قال لا تقل عليك السلام فانها تحية الموتى **القاعدة الثا**
منه المرور بين يدي المصلي حرام **الا** في مستلتي **احدها**
المرور بين المصلي لسد الفرجم التي في الصف الاول وعلى
الرافعي جوازه لتقصير من في الصف الثاني ومقتضى كلامه
انه حيث وجد التقصير لم يكره المرور واعتبر غيره الجواز
من الصف والصفين وفي ثالث المنع **المسئلة الثانية** ما اذا
ازدحم الناس فلا ينهي ولا دفع كما قاله الامام والغزالي
قال النووي في الروضه والصواب انه لا فرق وفي الكفاي
قال ان كان مقصرا كما اذا صلى في طريق فلا كراهه جزا
ومثله ما اذا صلى حول الكعبة بالقرب منها في زمن الحاج
وازدحم الناس عنده الكعبة او داخلها ولو صلى الى ستر
لم يجب عليه دفع المار بينه وبينها بل يستحب وان كان
مروره حراما **القاعدة التاسعة** من اكل من الخضروات
شيئا نياكا لثوم والبصل والكرات فلا يدخل المسجد للنهي
عنه لعله التاذي الحاصل منه **الا في مسئلة** وهي ما اذا
كان اكله لضرورة به روى البيهقي في السنن الكبير من
روايه مغيرة بن شعبه قال اكلت الثوم على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فانتيت المسجد وقد سبق
بركعة فدخلت معهم في الصلوة فوجد رسول الله صلى
الله عليه وسلم رنحة فقال من اكل من هذه الشجرة الخيشم
فلا يقرب مصلانا حتى يذهب رنحتها فاتهمت صلواتي
فلما سلمت قلت يا رسول الله اقسمت عليك لما اعطيتني
يدك تناولي يدها فدخلتها في كمي حتى انتهيت به الى صدر

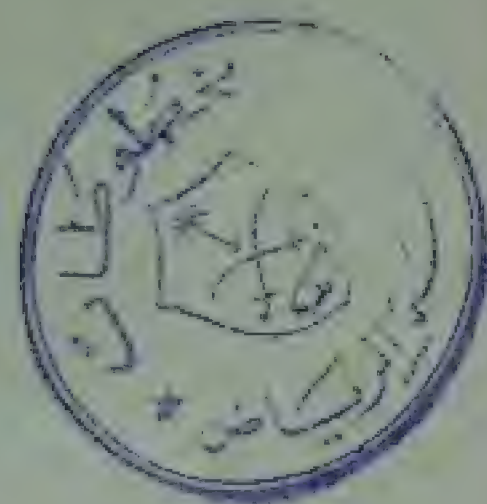
فوجب معصو با قال ان لك عذرا او اراك عذرا هذا
لفظ الحديث فاقصنا الاستثناء **القاعدة العاشرة** شرطا
الخطيب ان يكون بالعربية **الا في مسئلة** وهي ما اذا لم يكن
بينهم من يعرف العربية خطب لهم بغيرها ووجب عليهم
التعلم فان لم يفعلوا عصوا وليس لهم جمعة كما قاله
الرافعي وغيره **القاعدة الحادية عشر** ليس لنا صلاة بقصر
بغير عذر **الا في مسئلة** وهي صلاة الجمعة اذا قلنا انها ظهر
مقصود وهو ما رجم الرافعي في الشرح الكبير وهو القديم
من قول الشافعي رحمه الله وحكي النووي في الروضة القولين
قال اظهرهما انها فرض مستقل وهو الجديد من قول الرافعي
ففي **القاعدة الثانية عشر** من وجب عليه الفرض وجب عليه
الجمعة **الا في مسائل منها** المريض والمسافر والمرد والمملوك
والمبعض **ومنها** المشكل لكن لو تضح حاله بعد ان صلى
الظهر والوقت باق لزمته الجمعة بخلاف الصبي وغيره
كسائر المذنبين **ومنها** المدين لكن لو حضر لمريض
والمسافر وتحرما بالجمعة لم تجز لهم الا نضرا لانعقا
دها عن الفرض ولزمتهم الجمعة لا العبد والمرد في الاصح
من الروضة ولو طوى السفر قبل الزوال وبعد الفجر
فقولان قديم وجديد فالقديم جواز السفر والجديد
وهو ما رجحه العراقيون المنع اذا لم يمكنه ايقاع الجمعة
في طريقه **ومنها** المطر اذا بل الثوب **ومنها** اذا تقطر المطر
من سقوف الاسواق كان عذرا في الجمعة والجماعة كما في
الكفاية عن القاضي حسين ولعله محمول على ما اذا لم يكن
له طريق غيره او كان من اهل البياعات فيه **ومنها** اذا
طول الامام **ومنها** تمريض من لا متعهد له **ومنها** اشراف
القريب على الوفاة وفي معناه الزوج والمملوك والصهر
والصديق في معنى الصهر **ومنها** حفظ المال كقدره على

النار وخبره في التنوير ولا متعهد له **ومنها** شدة المال
اذا ضل ورجي الظفيرة **ومنها** استرداد المال المخصوص
ومنها خوف ظالم على نفسه او ماله **ومنها** خوف غريم ان
راه لازمه او حبسه وهو معسر **ومنها** رجاء خوف العقوبة
كالقصاص وخذ القذف لاحد الزنا لا يقبل العفو فلا رجم
ومنها مدافعة الاخشين او الزحج **ومنها** العاري وان وجد
قدر ما يستدبره عورته **ومنها** غلبة النوم كما ذكره في
التحقيق وفاقا لصاحب العدة **ومنها** شدة الجوع وال
عطش فيكسر شهوته **ومنها** شدة الحر والبرد و
منها من هو بموضع لا يسمع النداء بعده **ومنها** شدة الو
حل على الاصح **ومنها** ترحل الرفقة للسفر **ومنها** اعمى لا
يجد قايدها متبرعا او باجراه ان كان له مال قال النووي
والا فقد اطلق الاكثر وانها لا تجب عليه **ومنها**
الزمن اذا لم يجد مراكوبا ملكا او باجراه او باعاره
او كان يشق عليه الركوب ذكره في الروضة **ومنها** اذا اكل
ذي ربح كريهه اذا لم يمكن ازاله راحته بغسل او
معالجة قال ابن المنذر ظاهرا الحديث فيه يقتضي التحريم
لدخول المسجد **ومن الأعداء** في معناه الفحل اذا حصل
منه الجشأ **ومنها** الشيخ الهرم اذا لم يجد مراكوبا ولا
يقدر على الركوب ومنها الزلزلة **ومنها** الثلج ان بل الثوب
ذكرهما النووي في الروضة من زيادته **ومنها** المصلوب
ومنها الغريق على خشبه في البحر هل يجب اعادته تلك
الصلوة قال في الروضة ولو صلى المربوط على خشبه ومن شد
وثاقه بالارض يصلي بالايما ويعيد وقال الصيدلاني
ان صلى مستقبل القبلة لا يعيد والا عاده قال وكذا الغريق
يصلي على خشبه بالايما وقال البغوي يجب القضاء على المربوط
مطلقا **واما الغريق** فان صلى الى القبلة لم يعيد وان صلى الى

غيرها فقولان **ومنها** الحاج بعرفه **ومنها** اذا كان مكنى
ومنها من في طريقه سبوح وما شابهه **ومنها** من هو على
مكان مرتفع ولا يستطيع الهبوط **ومنها** اذا كان في بئر
ولم يقدر على الصعود **ومنها** البر اذا خاف من سقوط
الهلكه **ومنها** الظلمه نهارا **ومنها** اذا كان مستاجرا
كما نقله النووي في الروضه وابن شريح وابن عبيد ان
ومنها من به نحر او صنان مستحكم **ومنها** اذا لم يجد
الفقيه الا قبا يستتر به عورته فهو كالمدوم **ومنها**
من به سمن مفروط اذا منعه الحركة ذكره ابن حبان في
صحيحه **ومنها** المحبوس اذا كان معسرا ولو ترك الجمع
من لا عذر له ليصلي ظهرا قتل كذا ذكره الغزالي في
فتاويه وتبعه الحاروي ورجح النووي في شرح المذهب
انه لم يقتل وفاقا للشاشي وغيره ولو تركها من غير
عذر ولم يتعرض للامتناع عن فعلها ففي وجه لا يقتل
حق يصرح بالامتناع عن القضاء قال المتولي ظاهر
المذهب انه يقتل وصححه النووي في التحقيق **فان**
قال قاييل قد قلتم ان العبد ليس من اهل الجمعة
ولو حض وصلاها اجزائه عن فرضه وفي الحج ليس هو
من اهله وان فعله لم يجزه **والفرق** بينهما ان الحج
انما يجب بوجود المال والعبد لا يوصف بماله اذ هو
لا يملك واذا كان كذلك لم يجزه وليس كذلك الجمع
لانها من عبادات الابدان والعبد يجب عليه عبادات
الابدان فهو من اهلها فدل على الفرق بينهما **القاعدة**
عند الثالثة عشر كل خطبة اعتبر فيها الصلوة تكون
الخطبة بعد **الان** **مسئلتين** **احدهما** خطبة الجمعة
الثانية خطبة عرفه وجملة الخطب اربعة عشر
خطبة **ومنها** خطبتان العيد **ومنها** خطبتا الكسوف

والخوف

والخسوف وخطبتا الجمعة وخطبتا الاستسقا **واربع** في الحج
ومنها خطبة يوم السابع بمكة المشرفة **ومنها** خطبة يوم
التاسع بعرفه **ومنها** خطبة يوم النحر بمكة **ومنها** خطبة يوم
النفر الاول ايضا **واربع** في النكاح **ومنها** خطبة عند الخطبة
يخطبها الخاطب **ومنها** خطبة يخطبها الولي او الاجنبي عند
اجابته له بالرضا **ومنها** خطبة عند العقد يخطبها الولي
او الاجنبي **ومنها** خطبة بين الايجاب والقبول وفيها وجهان
عند الراقي انها مستحبة ولا يبطل العقد لانها من مصالح
والثاني وصححه النووي انها غير مستحبة والثالث انها مبطل
لانها ليست من العقد **فان** قيل قاييل **فما الفرق** بين خطبة
الجمعة وبين غيرها في التقديم الخطبة على الصلوة قيل الفرق
بينهما ان الجمعة شرطها الجماع فاذ افاقت لم تقض فكانت
الخطبة قبل الصلوة ليتكامل اجتماع الناس حين الخطبة
ويدركوا الصلوة بعدها وليس كذلك غيرها من الصلوات
لانها نافله تصح جماعة وفرادى لان من فاتته سئى منها
فرادى فدل الفرق بينهما **القاعدة الرابعة عشر** انصت
لسماع الخطبة لكل سامع فان تكلم لغى **الان** **مسائل** **ومنها** ان
اعى او غيره **ومنها** يعلم خير او نهي عن منكر **ومنها** اذا دخل
المسجد ولم يجد موضع الجلوس فيه فله ان يامرهم
ان يتفسقوا وان يقرأوا الكهف يومها وليلتها ويكثر من
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم **واما صلوة الخوف**
فانها في كيفية اقامة الفرض وقد اختلف في نسخها قال المزني
ذهب الشافعي رحمه الله الى انها باقية وقد ثبت الاثبات
الصحيح عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم انه صلوا
في مواطن بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى
رودت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ستة عشر نوعا
ذكره مسلم في صحيحه بعضها وخالها في سنن ابي داود وروى



واختار الشافعي رحمه الله منها بعضها **ومنها** اذا كان في وجه
 العدو في جهة القبلة وفي المسلمين كثره فلا حائل بينهم
 وبين العدو فيرتبك امام القوم صفين وصلي بهم فاذا
 سجد سجد معه صف سجد تبه وحرس الصف الاخر
 فاذا قاموا سجد من حرس ولحقوه وسجد معه في الثانية
 من حرس اوله وحرس الاخرين فاذا اجلس سجد من حرس
 وتشهد بالصفين وسلم وهذه صلوة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بعسفان وكيفيتها ثلاثة افضلها ما ورد في
 صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله انه في الركعة الاولى
 يسجد الصف الذي يلي الامام ثم الموحرون في الركعة الثانية
 يتأخر الصف المتقدم ويتقدم الصف المتأخر ثم ان يثبت
 كل صف في مكانه يسجد المتقدم الذي كان موخرا ثم الموحرون
 الذين كان مقدما **الكيفية الثانية** ان يثبت كل صف في مكانه
 ويتقدم الصف الاول بالسجود في الركعة الاولى ويتأخر
 في الثانية والثالثة ويسجد الصف الموحرون في الركعة الاولى
 ويحرس المتقدم وفي الثانية بالعكس وكلها جائز **واما**
 صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل قاته صلى
 مرتين كل مرة بفرقة كما رواه البخاري ومسلم **واما** صلوة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بذي القلاع فليان
 تقف فرقة في وجههم ويصلي بفرقة ركعة واذا قام للثانية
 فارقت وامتت وذهبت الى وجههم وجالوا تقفون فاقفوا
 به وصلي بهم الثانية فاذا جلس للشهادة قاموا فاقفوا
 به ثانيا ثم ولحقوه وسلم بهم فاذا اتهم القتال واشتد
 الخوف صلى كيف امكن راكبا وما شيا ويعذر في ترك
 القبلة واذا صلى مغربا بفرقة ركعتين وبفرقة
 ركعة ورباعية بكل ركعتين **القاعدة الخامسة**
عش لبس الحرير للرجال حرام **الا** في سائل **منها** اذا

موخر

لبسه

لدفع الحر ومنها اذا لبسه لدفع برد مهلكين ومنها اذا
 لبسه لحكمة واذا كان للحرب **ومنها** اذا كان من ابريسم وغيره
 بشرط كونه اقل من غير ابريسم والاصح ان الساري لا يضرب
 لعدم تسميته ثوب حرير **ومنها** التطريف بقدر معتاد **ومنها**
منها التطرين والتوقيع بحيث لم يتجاوز اربعة اصابع
 كما شرطه في التهذيب ويحل محشو بحرير وقز ويجوز
 الجلوس عليه بحايل **ومنها** استعماله في الاستحوا واستعماله
 لدفع القمل **القاعدة السادسة** عشر صلوة العيدين
 سنة في حق كل مسلم بالغ **الا في سائله** وهي الحاج في متى
 فانه غير مخاطب بها كما ذكره في الروضة في اول باب الا
 ضحية تص عليه الشافعي رحمه الله في الام وهي ركعتان
 يحرم بها سنة العيد الحاضر ثم يقرأ دعاء الافتتاح
 كما في غير هاتين الصلوات الا صلاة الجنازة ثم يكبر سبع
 تكبيرات قبل القراءة في الركعة الاولى وفي الثانية خمس في
 عيد الاضحية والفطر كذلك لما روى كثير من عبد الله بن
 ان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر كان في العيدين في الا
 ولي سبعا وفي الثانية خمسا ولو نسيها وشرح في القراءة
 فانت وكذا في القصا ويكبر في الخطبة تسعا في الاولى ثم
 سبعا في الثانية ويكبر في التكبير في فصول الخطبة كما قال
 الشافعي رضي الله عنه في الام قال اخبرني الثقة من اهل
 المدينة انه اثبت له كتاب عن اي هريرة رضي الله عنه
 فيه ان تكبير الامام في الخطبة الاولى يوم الفطر ويوم الا
 ضحية احدى او ثلاث وخمسون تكبيرة في فصول الخطبة اذا
 نزع من الصلوة خطب لها خطبتين اركانها كما لم يعلم يعلم
 في عيد الفطر الفطرة وفي الاضحية والاعلها في العيد
 افضل من الصلوات ان وسع وكبر لها غير الحاج من اثنا
 ليلتي العيد وقيل من صباح عرفة وهو الذي عمل عليه
 المحققون في المساجد والأسواق والطرق برفع الصوت

للرجل لا المرأة والخشى والحاج من ظهر البحر يختم بعصر آخر
التشريق يكبر عند كل صلاة حتى الجنائز كما في الروضة وشرح
المهذب ويكبر لعيد الفطر من غروب ليلته الى ان يحرم الا
مام بصلاة العيد وله ان يصليها قايما او قاعدا مع القاء
على القيام ويشترع جماعة وكذلك الكسوفين والاستسقا
وينادي لهما الصلوة جماعة ولو اتفق عيد وكسوف
خطب لهما فان خشى فوات احدهما قدم ما يخاف فواته
فان لم يخش الفوت فالأظهر تقدريم الكسوف فيحرم الامام
والماموم بهما ولها اقل واكمل فاقبلها ان تقرأ الفاتحة ثم
يركع ثم يرفع ويقرأ الفاتحة ويركع ثانيا ثم يرفع ثم يسجد
سجدتين فهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك ثم يشهد
ويسلم فهذه ركعتان في كل ركعة كذلك واجملة ان
يقرا الفاتحة ثم سورة البقرة في الاولى وفي الثانية قدر
مائتي آية منها وفي الثالث مائة وخمسين وفي الرابع مائة
ويستلم في الركوع الاول قدر مائة آية وفي الثاني ثمانين
منها وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابعة قدر خمسين
تقريبا وهو الاصح عن الاكثرين وحكم كل سجدة من الاول
كمحكم ما قبلها من الركوع والثانية كذلك فاذا فرغ من الصلاة
خطب خطبتين اركانهما كالجمعة وتعرض للاخرى ولو
خطب يوم الجمعة على قصد الكسوف والجمعة لم يصح كما
جزم به الرافي والنوري وغيرهما قال صاحب المهمات
ولا اعلم فيه خلاف **واما** الاستسقا فهو ان يسئلو الله السقيا
لعباده عن الحاجه وهذا كان من غير صلاة لها وكذا الدعاء
خلق الصلوة المفروضة وهو اولى مما قبله والافضل ان
يصلي لهما ركعتين كالعيد فيكبر بعد الاستفتاح وقبل
التعوذ في الاولى سبعاً وفي الثانية خمساً ويرفع يديه
ويقف بين كل تكبيرتين ذاكرا ويجهل بالقراءة يقرأ في

70
الاولى بعد فاحت الكتاب وفي الثانية اقترنت الساعة
ولا يختص بوقت بل بامر الامام الناس او نائبه عند الحاجه
بصيام ثلاثة ايام ويخرجوا في اليوم الرابع في ثياب بذله
بتخشع ويستغفرون الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم
ويتوبون الى الله بدل التكبير في الاولى تسعاً وفي الثانية
سبعاً ويستقبل الامام في الاولى ويصدر الثانية الناس
ويكثرون الاستغفار ويدعوا في الخطبة الاولى يقول
اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً هنئاً مرياً مريعاً غداً بجلا
نسجاً طبقاً دايماً **اللهم** اسقنا الغيث والرحمة ولا تجعلنا
من القانطين **اللهم** ان بالعباد من الآء واي والجهل
والضنك فلا تشكوا اليك اللهم انبت لنا الزرع
وادر لنا الصرع واسقنا من بركات السماء وانبت
لنا من بركات الارض **اللهم** ارفع عنا الجهد والجوع وال
لعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك **اللهم** انا
نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مد
دراً ويستقبل القبلة بعد صدر الثانية مستدبراً الناس
ويباليغوا في الدعاء رافعي ايديهم يبطن اكفهم الى السماء
ان كان طلباً وان كان رفعا فظهر الايدي كما في صحيح مسلم
ويحول رداه عند استقباله الى القبلة ليحول ما كان
على شقه الايمن على الايسر وعكسه وينكسه فيجعل
اعلاه اسفله ويحول وينكس الناس مثله على الجدي
ويصبر واعلى تلك الحالة حتى ينزعوا الثياب فاذا فرغ
من الدعاء قبل بوجههم على الناس وحثهم على طاعة الله
تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين
والمؤمنات وقرأ آية اوابتين ويقول استغفروا ربكم
انه كان غفارا كما ذكره الشافعي رحمه الله تعالى **كتاب**
صلوة الجنائز اركانها سبعه **احدها** النية كما في الصلاة

نا ويا فرض الجنان على الصحيح ويكفي نية الفرض ولو نوى
 الصلوة على من صلى عليه الامام جاز ولو نوى الصلوة على
 زيد فبان عمرا بطلت صلوة لان الميت المحاضر له ينفذ
 الذي نواه ليس بحاضر **الثاني** اربع تكبيرات لما روى مسلم
 عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين مات النجاشي مات اليوم رجل صالح فصلوا على اخكم
 اصح فصفنا اقد امننا فكنتم في الصف الثاني او الثالث فكنتم
 عليه اربعاء ولو كبر خمسا ساهيا لم ينظر من غير خلاف وعمدا
 على الاصح من الروضة ولا يتابع المأموم امامه فيها على الا
 ظهر استحبابا بل يسلم او ينتظر في الاصح والانتظار افضل
الثالث قراءة الفاتحة بعد التكبير الاولى ويكفيه بعد الثانية
 كما في الروضة قال الرازي والفاتحة بعد الاولى وينبغي ان يكون
 عقبها متقدما على الثاني لكن القاضي الروياني وغيره حكوا
 عن النص انه لو اخر قرأتها الى التكبير الثانية جاز ومقتضى
 كلام النووي في شرح المذهب جوازها في الثالثة والرابعة
 مع ما يقول فيه لان ترتيب هذه الثلاثة ليس شرطاً في الصلوة
 ولو كبر الامام الثانية والمسبوق في اثنا الفاتحة قطعها و
 تابع امامه في اصح الوجهين عند الاكثرب كما في الصلوة ولو
 تخلف المأموم ولم يكبر مع امامه اخرى من غير عذر بطلت
 صلاته مع تخلفه بركعة كما ذكره في الروضة **الرابع** الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية **الخامس** الدعاء للميت
 بعد الثالثة وهو **اللهم** اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه
 واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد
 ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وايد له
 دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من ز
 وجهه وادخله الجنة واعذه من النار ومن عذاب القبر و
 فنته ومن عذاب النار كما رواه مسلم من حديث عوف ابن مالك

قال البخاري اصح شئ في لباب حديث عوف بن مالك
 رضى الله عنه وان كان صغيرا ضم الى هذا اللهم اجعل
 فرطاً لا يوبىه وسلفاً و ذخراً وعظة واعتباراً و
 شفيحاً وثقل به موازينهما وافرغ الصبر على قلوبهما
 وفي الراي بعم اللهم لا تفتنا بعده ولا تحرمنا اجره
السادس القيام في حق القادر على المذهب **السابع**
 السلام ويشترط لها شروط الصلوة خلافا لما قاله ابن
 جريير الطبري تبعاً للشعبي انها تنص بغير طهارة مع
 امكان الوضوء واليتم لانها دعا ويستقبل بالمختصر
 الى القبلة وفي كيفية وجهان احدهما انه يضمج
 على جنبه الايمن كما في الحمد فان تعذر فعلى اليسر
 فان تعذر فعلى قفاه مرتفعاً راسه قليلاً كما حزم به
 النووي في شرح المذهب ويقرا هذه سورة الرعد كما استحسن
 بعض التابعين او سورة يس ويشترط لصحة الصلوة عليها
 ان لا يزيد بينة الامام والمأموم على ثلثمائة ذراع تقرباً
 كما ذكره الرازي في الشرح الكبير وفي الباب قواعد **الاولى**
 يقدم الميت بموئنة تجهيزه من اصل مال تركته على الدين
 والوصايا والميراث **الا** في مسائل **منها** العبد المرهون
 فانه يقدم على موئنة تجهيزه **ومن** العبد المجاني فجنائته
 مقدمه للمجني عليه على موئنة التجهيز **ومن** الحامل
 المعتد به الوفاة مقدمه بالسكنى على موئنة التجهيز **ومن**
 المال الموجب فيه الزكاة فالزكاة مقدمه على موئنة التجهيز
ومن العين الموجودة اذا مات المشتري وهو
 مفلس بثمنها قبل اعطائه والبايع احق من الميت بعين ماله
ومن اذا مات رب المال قبل قسمة مال القراض و
 العامل مقدم بحقه على موئنة التجهيز **ومن** اذا قبض
 السيد بخوم الكتاب ثم مات قبل الاعطاء مال الكتاب

باق لحق العبد متعلق بعينه لنجوم الكتاب فهو مقدم **ومنها**
 الغاصب اذا اعطى قيمة العبد المخصوص باو غيره عنه
 ثم قدر على العبد فرده على مالكه ورجع بما اعطاه ان
 كان باقيا وان كان تالفا تعلق حقه بالعبد وكان مقدما
 كما نص عليه في الام **ومنها** اذا التزم شاة او غيرها بالنذر
 وصارت في ذمته ثم مات فهذا النذر مقدم على مؤنة
 التجهيز **ومنها** القرض واللقطة **القاعدة الثانية** لا يغسل
 الشهيد الذي قتل في المعركة **الا** في مسألتي **احدهما** اذا
 كان جنبا في قول المسئلة **الثانية** اذا كان عليه نجاسة
على قول ايضا والطحيح خلافة **والشهادة** على ثلاثة اقسام
قسم قتل في المعركة ومات فيها او بقي فيه حركه من ذبوح
 فهذا لا يغسل ولا يصلى عليه وهو حي عند ربه **الثاني** من مات
 ظلما او بغرقا او هدم او حريق او عسق ونحو ذلك فهذا
 في الثواب ثواب خاص وهو حي **الثالث** من مات بدار الحرب
 وكان يقاتل رياء فهذا شهيد في الدنيا وادون الآخرة وادون
 الناس من يغسل الميت الذكر الاب ثم ابوه وان علا ثم الاب
 ثم ابنته وان تسفل ثم سائر العصبات كترتيب الولى والاصح القطع
 بتقديم الاخ لا بولى على الاخ لا ب ثم بعد عصبات النسب وفي
 الولى تقديم ابوالام ثم الاخ للام ثم لا قرب رحما فيقدم الخال
 على العم لا ثم وان استويا في درجة قدم الاسن بخلاف الصلوة
 والدفن ثم الزوج ثم ابد الا المطلقة الرجعية والى متى يغسل
 الزوج وجوه اصحابها ابدن والثاني ما لم تنقضي العدة والثالث
 ما لم تنكح زوجا غيره وللسيد يغسل مملوكته وامته المدبرة
 وام ولده ولا عكس فان كانت امته من زوج او معتدة لم
 يغسلها لعدم جواز نظره اليها وان كانت مستبرا كما ذكره النووي
 من زيادات الروضة وقال في شرح المهذب بانه لا خلاف فيه
 خلافا لما جزم به الزافعي في باب الاستبراء ونقل في باب

القسم عن صاحب التهمة وحكي الرويان في حيث البحر وجهها
 في جواز الغسل والمبعضه والمشتركة ليس له يغسلها
القاعدة الثالثة لا يغسل الكافر ولا يصلى عليه **الا** في
مسئلة وهي ما اذا اختلط مسلمون بكفار ولم يتميزوا
 عنهم غسل الجميع وصلى عليهم لان ما لا يتوصل الى الوجب
 الا به فهو واجب ولو اكره الامام رجلا على غسل ميت
 فلا اجر له كما قاله القاضي حسين في فتاويه قال لان غسل
 فرض كفاية فاذا فعله با مر الامام وقع عن الفرض
 بخلاف ما اذا اكرههم بعض الرعية فانه مستحق اجر
 المثل لانه مما يستاجر عليه لذلك العمل وصفته ان
 يوضع الميت على سرير في موضع خال مستورا عن اعين
 الناس دون الحاجة اليه لغسله او وليه ويكون اعلاه
 مرتفع لينحدر ما غسله عنه وعليه قميص خفيف ويكره
 لكل من الغاسل وغيره ان ينظر الى شيء من بدنه الا الحاجة والغسل
 بهما باردان لم يجز الى مسخن كزمن الصيق او مسخن لشد
 البرد او لو سخن لا يزال الابن ويجلس الميت ما يلا الى واه
 ويده على كتفيه وابهاميه في نقرة قفاه ويحريده اليس
 على بطنه امرارا شديدا ليخرج ما فيها فضلات ويخرج
 عنه براجه طيبه ويكش عليه صب الماء حتى لا يظهر
 الخارج منه رائحة ثم يلقيه على هيئته الاستلقاء يغسل
 يساره وعليها خرقة ملفوفة ويغسل يديه وذكروا عا
 نته كما يفعل الحي بنفسه ثم يلقى تلك الخرقة ويغسل يده
 بالاشنان او ما يقوم مقامه ثم ياخذ خرقة اخرى
 ثابته ويلفها على يده ويدخل اصبعه في فمه ويخرجها
 ليخرج ما فيه من اذى ثم يدخل اصبعه في منخره مع شيء من
 الماء ثم يوصيه كالحي بعد ذلك اكل وضوء ويحترق

من المضمضة والاستنشاق من ايصال الماء الى جوفه واذا
فرغ من وضوءه غسل راسه وجميعه بسدر وخطم وسر
حجمها بمسح واسع الاسنان برنقا فاذا انتفخ شيء رده
اليه ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحول الى شقه
الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي القفا ثم يحول فيغسله
كذلك نص عليه الشافعي رضي الله عنه في المختصر وعليه
اكثر اصحاب فلهذه غسل واحد ثم يصب عليه ما قرح
حتى يعم جميع بدنه ويستحب ثانيا وثالثا كذلك فان احتاج
الى زياده زيد ويسن الايتار وان يجعل في كل غسل قليل
كافور فاذا فرغ منه شطف يديه تشيفا بليغا ثم ادرجه
في الكفت **القاعدة الرابعة** يجب استقبال القبلة لكل ميت
مسلم في قبره كما قد مناه **الا في مسئلة** وهي ما اذا كانت امرأه
مسلمة وفي جوفها وجه الى القبلة وسار الولد مستديرا
ويتولى ذلك افقه مجازمه لا الاسن ولو ماتت كافرة وفي
بطنها مسلم فالصحيح انها تدفن في مقابر المسلمين و
لكفار ويكون ظهرها الى القبلة ليكون وجه الجنين مستقبلا
فان قيل ما الفرق بين الصلوة والدفن لانكم قد متم الافقه
في الدفن وفي الصلوة الاسن قيل الفرق بينهما ان الشافعي
رضي الله عنه نص في الجديد على تقديم الاسن في صلوة
الجنان لان القصد منها الدعاء وهو من الاسن اسرع
وفي الدفن اعتبر معرفة التوجه الى القبلة وكيفية سد
القبر وغير ذلك من الدفن وهو من الافقه اولى فلهذا قدم
الافقه والمراد بالافقه هنا علمهم بادخال الميت قبره لا
علمهم باحكام الشرح وشرط الاسن ان يكون مقدما في الاسلام
سلام على الشاب حتى لو كان الشاب مقدما في الاسلام
على الاسن في غيره قدم عليه لان العبرة بالاسن في الاسلام
لا بالسنين الا ان استويا قدم الاسن ويقدم العبد الفقيه

على حر غير فقيه ولا صح انهما سوا كالاخي والبصير والبالغ
اولى من الصبي وان كان الصبي افقه واقرأ لان البالغ مكلف
فهو احرص على المحافظة كما ذكره السبكي في شرحه **القاعدة**
الخامسة الصلوة على الميت جائزه ولو على القبر وان بعد
المسافة **الا في مسئلتين احدهما** قبر النبي صلى الله عليه وسلم
لا يجوز الصلوة عليه بحال **المسئلة الثانية** اذا كان الميت
غائبا عن عين المصلي لاعت البلد لم يحز لمن في البلدات
يصلي عليها ما لم تكن موضوعة بين يديه اما ما كان
او منفردا في اصح الوجهين من قول الرافي في الشرح الكبير
ويستثنى المسبوق اذا رفعت الجنازة من بين يديه لم
تتصل صلوته لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء
كما في المجموع في حق المسبوق اذا خرج الوقت ولا يصلي عليه
الا من كان من اهل الصلوة عليه يوم موته لاسقاط الفرض
ولا يسقط بالصلوة عليها قاعدا لانه معظم اركانها كما
ذكره الرافي واذا حضر جنازة قدم الى جهة الامام الاولي
فالاولي فيقدم الرجال ثم الصبيان ثم البنات ثم النساء
بعضها خلف بعض راس الرجل عند عجيبة المرأة فان
حضر رجل ثم صبي قدم الرجل او عكسه قدم الصبي على
الصحيح او خناثا جعلوا صفا واحدا ويسن جعل صفوفهم
ثلاثة كما ذكر لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يموت
فيصلي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين الا اوجب ربه له
وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم ومعنى اوجب عقر له
ولا يكره في المسجد عند ثابيل يستحب لما روى مسلم ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن بيضاء في
المسجد ولا مرعائيه رضي الله عنها وان واجه صلى الله
عليه وسلم بدخول جنازة سعد بن ابي وقاص في المسجد
ليصلين عليه فانكر الناس فقالت عائشة ما اسرع ما شئ

الناس وذكر الحديث وما رواه ابو داود وصنفه احمد
 وابن المنذر والبيهقي وغيرهم وفي هذا الحديث وقع اختلاف
 في قوله فلا يشق له وفي النسخ المعتبرة لا يداود فلا شئ
 عليه ولا تؤخر لزيادة المصلين الا ان يكون وليا فانه
 ينتظر ويكوفون واربعين لما روى مسلم عن قريب
 عن ابن عباس رضي الله عنهما انه مات له ولد فقال يا كريب
 انظر ما اجمع له من الناس قال فخرجت فاذا نأ قد اجمعوا
 له فقال يقول هم اربعين قلت نعم قال اخرجوه سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل مسلم
 يموت فيقوم على جنازة اربعون رجلا لا يشركون بالله
 شيئا الا شفعم الله فيه **القاعدة السادسة** نبش
 القبر حرام **الا** في مسائل **منها** اذا بلى الميت ويعرف ذاك اهل
 القبور بتلك الارض **ومنها** اذا دفن لخبر القبلة **ومنها** اذا
 دفن بلا غسل على المذهب بشرط عدم التغيير على الصحيح
ومنها اذا سقط في القبر شئ كخاتم ونحوه نبش واخذ ما
 وقع فيه **ومنها** اذا ابتاع مال الغير ثم مات وطول به
 نبش وشق جوفه لا خذ ما اغتصبه ما لم يضمن الورثة بدله
 فان ضمنوا فلا على الاصح **ومنها** اذا مات امراه وفي جوفها
 جنين يرحى حياته نبش وشق جوفها واخرج الولد او
 غير مرجو فالصحيح من الروضه لا يشق جوفها بل يتوكل
 حتى يموت وقيل يشق وقيل يوضع عليه شئ ثقيل حتى يموت
 والاول اصح **ومنها** اذا دفن في ارض مخصومه وشيخ صاحبها
 نبش وان ضمن الوارث اجرة الارض **ومنها** اذا كفن بمخصوم
 او مسروق على الاصح نبش ما لم يضمن الورثة فان ضمن الوارث
 فلا **ومنها** اذا بلغ مال نفسه في وجه صحيح الجرجاني والعبد
 النبش والاصح المنع **ومنها** اذا لحق ارض الدفن زداوه
 او سبل نبش على الاصح من زيادات الروضه **ومنها** اذا

دفن بلا كفن على وجه والاصح المنع لحصول الشتر **ومنها** اذا
 علق الطلاق على صفة كان قال ان ولدت ذكرا فانت طالق **طالق**
 فان ولدت انثى فطلقين فولدت ميتا لم يعرف حاله ودفن قال
 النووي رحمه الله الراجح النبش **ومنها** اذا تحمل شهاده على
 شخص فمات المشهور عليه ودفن ولم يكن معروفا بالنسب
 فان عظمت الواقعة واشتدت الحاجة ولم يطل زمن الدفن
 بحيث لم يتغير صورته بشي في احتمال الامام ليشهد عليه **بشهادة**
 بمشاهدة صورته واقتصر الغزالي في الوسيط وقال القاضي
 حين بالمنع **ومنها** اذا دفن مستديرا **ومنها** اذا دفن
 مستلقيا نبش ووجهه الى القبلة ما لم يتغير ذكره في الروضه
ومنها اذا دفن الرجل في ثوب حرير ففي نبشه خلاف
 سبق في الكفن المخصوص بال قال النووي من زيادته في الروضه
 وينبغي ان يقطع بانه لا ينبش **فان** قال قائل قد قلتم انه
 اذا دفن في ارض مخصومه وشيخ صاحبها نبش ولا يجاب
 الوارث بالنفمان وانه اذا كفن بما اغتصبه وشيخ ما لم فيه
 لم ينبش ان ضمن الوارث القيمة **والفرق** بينهما ان الارض
 لا تبليبه عن قرب فلهذا لم يكن له اخذه وايضا فلان مالك
 الثوب لو كان معه فضله وهناك ميت لا كفن له اجبر
 رب الثوب عليه واعطى القيمة وليس كذلك الارض لانها
 توجد في الغالب مسلم فيدفن فيها فدل على الفرق بينهما
القاعدة السابعة من وجد من المسلمين ميتا او بعضه بمن
 ليس بشهيد وجب على المسلمين غسله وتكفينه والصلوة
 عليه **الا** في سائلين **احدهما** ما اذا وجد عضو مسلم لم يعلم
 موته لم يجز الصلوة عليه لانه قد يكون حيا وقد لا يكون
 واذا احتمل جهل غلبنا جانب الحيوة لانه الاصل المسئلة
الثانية اذا قطعت اذنه والصلوة في موضعها في حرارة
 الدم فاقترسه سبع ووجدنا اذنه لم يصل عليها لان

انفصالها كان في حال الحيوة وكذلك وجدة شعرة واحدة من
 ميت لم يصل عليها في ظاهر المذهب لانه ليس لها حرمة **فان قيل**
 ان الصحابة رضي الله عنهم صلوا على يد عبد الرحمن بن عتبان
 حين القاها طائر بمكة فعرفوها بخاتم كان له في يده قلنا
 نعم صلوا لغلبة ظنهم انه مات فدل على ما قلناه **القاعدة**
الثانية من صل فرضا في جماعة او منفردا ثم وجد جماعة
 اخرى يسن له ان يعيد معهم على الصحيح **الا في مستلئين**
احدهما صلاة الجنازة اذا صلاها في جماعة او منفردا
 ثم وجد جماعة اخرى لا يعيد لها معهم على الصحيح **المسئلة**
الثانية صلوة الجمعة كذلك **القاعدة الثالثة** للرجل
 ان يغسل زوجته وامته غير المزوج وهى اولى من الزوجة
الا في مسئلة وهى الزوج المطلقة طلاقا رجعيا فهي زوجته
 كما تقدم ما دامت العدة فلا يجوز له ان يغسلها لعدم
 جواز نظره اليها **فان قال** قائل **ما الفرق** بين هذه المسئلة
 وبين فرقة الموت قلنا الفرق بينهما ان فرقة الموت
 وقعت بغير اختيارهما وكل منهما يجب التمسك بحسبها
 وكارها لمفارقتها فجاز ان لا ينقطع بها حكم النظر وليس
 كذلك فرقة الطلاق وقعت بختيار منه او باختيار
 ها او هما فحصلت وهو كاره للفرقة فدل على الفرق
 بينهما ويستثنى من عدم تغسيل السيد امته ما اذا كانت
 محرما اليه **القاعدة العاشرة** يستحب تكفين الرجل في
 ثلاثة اشياء **الاول** والمرء والمشكل في خمسة **الا في مسائل** **احدها**
 اذا كف من بيت المال بشرطه فالاصح ان الرجل يكفن
 بواحد لتأدي الفرض به كما ذكره البغوي وغيره **ومنها**
 مال المسلمين عنده فقد بيت المال **ومنها** من تلزمه
 نفقته ففيه وجهان اصحهما انه لا يلزمه الا ثوب واحد
ومنها المحرم فلا يتراد على الا زار والردا كما ذكره بن

سراقته في كتابه التلقين **ومنها** وقف الاكفان كما نقله ابن
 الصلاح في فتاويه **ومنها** اذا اتفق الورثة على تكفينه
 بثوب واحد فواحد كما ذكره في التهذيب ورحم صاحب
 التمه ثلثه قال النووي في شرح المهذب وزيادات الركن
 قول التمه اقيس فالاستثنى على ما في التهذيب ومقتضى
 انه لو رضي البعض دون البعض من الورثة ان يكفن
 في ثلاثة اشواب اجبوا لذلك **فان قيل** **ما الفرق** بين هذه
 المسلم وبين ما اذا قال بعضهم يدفن في ملكه واما الباقي
 كان لمن منع لانه صار له جز فيه فله منع قلنا الفرق
 بينهما ان العادة جرت ان لا يخلو بلد من ارض مسلم للدفن
 ففكان له المنع من دفنه فيه وليس كذلك الكفن لان
 العادة ما جرت به مسلم لكل من اراد كفنا غاليا وليس
 له يد من كفنا فدل على الفرق بينهما والكفن واجب على
 من تلزمه نفقته وعلى الابن تكفين ابيه وامه وان علا
 وعلى الاب تكفين اولاده وعلى السيد تكفين عبده وام
 ولده ومكاتبه وسوا كان اولاده صغارا او كبارا لانهم
 يحجزوا بالموت وعلى الزوج تكفين زوجته وموتته
 تجهيزها ان كان له مال على الاصح من الروضه والا ففي
 مالها ويستحب تشيع الجنازة حتى يفرغ من دفنها ليحصل
 له قيراطان واحد بالصلوة عليها واحد بتشيعها
 حتى يفرغ من دفنها لما ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهد
 حتى تدفن فله قيراطان قيل وما القيراطان قال مثل
 الجبلين العظيمين ومسلم اصغرهما مثل **احد القاعد**
الحادية عشر التعزية سنة لاهل الميت غير شأبه فمما
 رمها فقط قبل الدفن وبعد الى ثلاثة ايام وما بعد

ذلك لا يسن الا في مسئلتين **احدهما** اذا مات احد من المسلمين
وكان المعزى غائبا فحضر بعد الثلاث فاكثر سن له التعزيم
اذا لم يبلغه الخبر فان بلغه فلا يجد له الحزن المسئلة **الثانية**
اذا كان المعزى اليه غائبا فحصل له التعزيم فها تات
الصورتان ذكرهما النووي في ١ ذكره فقال استثنى اصحابنا
اوجماعه منهم اذا كان المعزى او صاحب المصيبة غائبا
حال الدفن واتفق رجوعه بعد الثلاث وفي هذا نظر لانه
حكي قبل هذا انه بعد الثلاث لا يجد له الحزن ولعله
مجهول على ما اذا لم يبلغه الخبر والا فلا **القاعدة الثانية عشر**
يستحب رفع قبر كل من المسلمين قدر شهر **الا في مسئلة**
وهي ما اذا مات احد من المسلمين ببلاء الكفار لم يرفع
قبره ويحفي كيلا يتعرض لادبته الكفار اذا خرج
المسلمون عنهم ذكره صاحب التمهيد **القاعدة الثالثة عشر**
زيارة القبور سنة للرجال مكروهة للنساء **الا في مسئلتين**
زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مستحبة للرجال
والنساء **المسئلة الثانية** لا يكره لادن زيارة القبور مطلقا
كالجماعة في المسجد **القاعدة الرابعة عشر** المسلم تعزية
الكافر فيقول له اخلف الله عليك **الا في مسئلة** الكافر الحربي
القاعدة الخامسة عشر استقبال القبور للصلوة مكروه
تغير حرام **الا في مسئلة** وهو الصلوة الى قبر النبي صلى الله
عليه وسلم كما ذكره النووي في التحقيق **القاعدة السادسة**
عشر يسن الاسراع بالجنازة الى الدفن **الا في مسئلة** وهي
ما اذا خاف من الاسراع بان يخشى عليه الا فجار بالتاني
زبد على الاسراع وجمعتها بين اليهودين افضل من التبرج
وصفة اليهودين ان يتقدم رجل واحد فيضع الخشبتين
الشاخصتين امام الجنازة على عاتقه والخشبة بينهما
على كتفيه ورجلان يحملان الخشبتين الموحرتين للنعش

احداها من الجانب الايمن والاخر من الايسر فان عجز المتقدم
وحده اعانه رجلان خارج اليهودين فيضع كل واحد من
الاربعة رجال عمودا على عاتقيه فهذه هيئة التبرج
القاعدة السابعة عشر يستحب التكبير ليلة العيد واما
التشريق فبكل صلاة امام ومكافئ فرد رجال ونساء مقيم
ومسافر وحاج من ظهر النحر **الا في مسئلة** وهي عقب صلوة
الجنازة فليبينها على التحقيق كما ذكره المتولي قال النووي
في الروضة والمذهب التكبير عقبها ورحم في شرح المفيد
فالا استثنى على قول المتولي والله اعلم بالصواب **القاعدة**
الثامنة عشر عيادة المريض مستحبة وليست مكروهة
الا في مسئلة وهي ما اذا شق على المريض الدخول عليه
ذكره في الروضة ويستحب ان يلقنه الشهادة غير وارث
له عند الموت وكلمة الشهادة لا اله الا الله وهو الذي
صححه الجمهور واحب جماعة من الاصحاب ان يلقت ايضا
محمد رسول الله قال النووي من زيادته الاول اصح فاذا
مات غمض وشد لحياه بعصاه وربطها فوق راسه
ولين مفاصله ونزع ثيابه التي مات فيها وستر ثوب
خفيف ووضع على بطنه شئ ثقيل كسيف او مرارة ونحوها
ويبادر بتجهيزه ودفنه وقضاء ديونه **القاعدة التاسعة**
عشر استعداد الكفن ليس مستحب للمريض لانه يحاسب
عليه **الا في مسئلة** وهي ما اذا علم المحل بقطعه او من اشرا
العلماء والصالحين محسن كما في الروضة من زيادته **القاعدة**
عشرة عشر ون يكره وضع الميت في تابوت ولا تنفذ وصيته
الا في مسئلة وهي ان تكون الارض رخوة او نديه ففي هذه
الحالة تنفذ وصيته ويكون من راس ماله ذكره في الروضة
واقل القبر حفرة يمنع الوحش والرايح ويند بان يعف
قامه وبسطه معتبرا بمعدّل القامه والتحقيق بالعين

المهملة وقد راع بالذراع اربعة اذرع ونصف عند الجمهور و
جزم الرافعي بتعاللها مل ثلاثة اذرع ونصف قال النووي
في دقايقه ومآقاله المحاملي غلط فيه واذا وضع الميت في
قبره حثامان وثلاث حثيات من قبل راسه بكفيه
لما رواه ابن ماجه عن ابي هريره رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم حثامان من قبل راس الميت بثلاث حثيات قال
واسناده جيد يقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية
وفيهما نعيدكم وفي الثالثة ومنها يخرجكم تارة اخرى وير
فع القبر قدر شهر الا ما استثنى واكثر منه مكروه ولو حفر
قبرا فوجد فيه عظام ميت اعيد القبر ولم يمت حفرة
فلو تم هل يجوز الدفن فيه قال السبكي في شرح راي
في تعليق الشيخ ابي حامد بخط سليم ان الشافعي لم يتعرض
لجواز دفن الثاني فيه ولا يمنع قال والظاهر انه يمنع
من دفن الثاني وكنت اقول ان تلك العظام يجمع الى نا
حية ويدفن الثاني والطحيح ما ذكره الان ولو دعت
الحاجة الى دفن الثاني مع العظام دفن معها للصورة
القاعدة الحادية والعشرون بتحصين القبر مكروه
وكذا البناء والكتابه عليه ولو فعل هدم **الا في مسلم** وهي
ان تكون المقبرة غير مسجلة فلا يهدم ويستحب تلقين الميت
بعد الهالة التراب عليه فينادي يا عبد الله يا ابن امس الله
اذكر ما خرجت عليه من دار الدنيا شهادة ان لا اله الا الله
وان محمدا رسول الله وان الجنة حق وان النار حق وان
البعث حق وان الساعة حق اتية لا ريب فيها وان الله
يبعث من في القبور وانك رضى بالله ربا وبالإسلام
دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن اما ما
بالكعبة قبله وبالقومين اخوانا **كتاب**
الزكوة هي نوعان زكوة الابدان وهي زكوة الفطر

وزكوة الاموال وهي ضربان احدهما ما يتعلق بالقيمة وهي
زكوة التجارة والثاني ما يتعلق بالعين وهي الحيوان والنبات
وجوه النقد والاصل في وجوبهما كتاب الله عز وجل
ومسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما الكتاب فقوله
تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة وقوله تعالى خذ من اموالهم
صدقة تطهرهم وتزكيهم بها واما السنة فممنها ما رواه
عطاء عن ام سلمة رضي الله عنها قالت كتبت اليك اوضاحا
من ذهب فقلت اكثرهم فقال ما بلغ ان يولى زكوة فزكي
وليس بكفى وفي آي داود عن معاذ ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال له حين بعثه الى اليمن خذ الحب من الحب والشاة من
الغنم والبقر من البقر والبعير من الابل ولما روي عن ابي ذر
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها
وفي البر صدقتها وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه
قال من كان له ابل او بقرا او غنم لم يود زكاتها بطح له
يوم القيمة بقاع قرقر تطاه باطلاغها وفي رواية باخفاها
قالوا يا رسول الله وما حقها قال حلابها على الماء واعارة
جمالها اذكرها واعارة فحلها وتنطيم بقرونها كلما فرث
اخرها عادا وبها فلما تواعد على اذكارها دل على وجوب
الزكاة فيها ولها شروط **احدها** ان تكون نجا وهي
الابل والبقر والغنم فلا تجب في غيرها كالخيل والمتولدات
من الطبا والغنم الشرط **الثاني** ان يكون الغنم نصابا اما
الابل فلا شئ فيها حتى تبلغ خمسا ففيها شاة فان كانت
من الصنان فما لها سنة فما كانت من المعز فما لها مستان فلو
اخرج عن الشاة الواجب بغير اقيمتة دونها قال الراجعي
اجزاه على ظاهر المذهب وقال القفال والشيخ ابو محمد
بالمنع فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمسا وثلاثين

ففيها بنت مخاض اثني وسمي قبل هذا الاسم حين ولا دتهاربع
ثم هبع ثم فصيلة الى تمام السنة فاذا طعنت في السنة الثا
الثانية سميت بنت مخاض لان امها الحقت بالخاص وهي
الموامل فلزم هذا الاسم وان لم تحمل امها ولا تزال كذلك
حتى تدخل في السنة الثالثة فان لم يكن في ابله بنت مخاض
فانبت لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وار
بعين ففيها بنت لبون لها سنتان لان امها صارت ذات
لبن ولا تزال كذلك حتى تدخل في الرابع فاذا بلغت ستا
واربعين الى ستين ففيها حقه لانهما استحققت ان يحمل
عليها وتركب ويطرقها الفحل وسنها ثلاث سنين حتى
تدخل في الخامسة فاذا بلغت احدى وستين الى خمس
وسبعين ففيها جذعه وهي الذي لها اربع سنين وطعنت
في الخامسة ولا تزال كذلك حتى تدخل في السادسة وسمي
جذعه لانهما جذعة مقدم اسنانها فاذا بلغت ستا وبعين
لا تسعين ففيها بنت لبون فاذا بلغت مائة وثلاثين
فقد استقر الواجب ففي كل اربعين بنت لبون وكل
خمسين حقه وكل الى ثلاث سنين وطعنت في الرابعة وكل
العبء في اخراج الزكاة بحالة الوجوب ام بحالة الادا
وهو الاصح فعلى هذا اذا كانت موجودة والا جاز ان
لبون حتى لو اشتراها بعد تحصيلم للاخراج لم يتعين
وكذا الو ماتت وجدت وارثه لم يجب عليه لان
الواجب على الوارث ان لبون كما نقله تقي الدين السبكي
في شرح منتهج النووي عن الروياني **واقا البقر**
فلا شئ فيها حتى تبلغ ثلاثين ففيها بيع او يتبعه ابنه
ثم لا شئ فيها حتى تبلغ اربعين ففيها مسنة وهي التي
لها سنتان ثم لا شئ فيها حتى تبلغ ستين ففيها تبيعان
ثم استقر الحساب فيها كل ثلاثين تبيع وكل اربعين مسنة

ويعتبر الواجب بزياد عش في كل سبعين تبيع ومسنة
وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة اربعين وفي مائة مسنة
وتبيعان فعلى هذا فقس فان ملك ثلاثين منها ستة اشهر
ثم ملك بالشر اخرى وفي تمام حول الاول يتبع وعند
تمام حول العشر **بيع** مسنة فاذا حال حول اخرى على الاول
لزمه ثلاثة اربع مسنة وعند تمام حول العشر **بيع** مسنة
واستقر العمل على هذا **ومثله** الا بل في عشرين اربع
شاه فان اشترى عشرة بعد ستة اشهر وكل حولها
ففيها ثلث بنت مخاض وفي العشر ثلث بنت مخاض وفي الحول
الثاني اصلها بنتا مخاض وفي العشر ثلثا وعلى هذا العمل
فقس خلافا لابن شريح شاتان بحول العشر وكذا ان
طوت المظلم على الافراد زكي كذلك **واقا الغنم** فلا شئ
فيها حتى تبلغ اربعين ففيها شاه وفي مائة واحدة وعشرون
شاتان وفي مائتان واحدة ثلاث شياه وفي اربعمائة
اربع شياه ثم في كل مائة شاه ثم استقر الحساب وما
بين الواجب او قاص والوقص بفتح القاف ويحوز تسكينه
وهو ليس معتد به وهذا في المال الواحد فان كان لاثنين
من المسامين خلط بحيث لا يميز نصيب احدهما عن الآخر
بينه كمال يورث فتارة يكون الشراكه خير للمالك وتارة
يكون للفقراء كما اذا خلط اعشرين بعشرين وجب للفقراء
ولو خلط تسعة عشر بمثلها وترك شاتين فلا زكاة
كما اذا خلط مائة وشاه بمثلها وجب عليها ثلاث شياه ولو
انفرد كل واحد لزمه شاه ولو خلط اجمعا وخمسين بقوه
بمثلها لزم كل واحد مسنة ونصف تبيع ولو انفرد كل واحد
لزمه كفاه مسنة وتارة يكون الاقل للفقراء كما اذا خلط
اربعين باربعين وجب شاه واحد عليهما ولو انفرد كل
على كل واحد منهما شاه فان كانت من الضان فسنها مسنة

وجميعه ثلاث شياه ولو انفرد كل واحد
لزمه مائة ولو خلط اجمعا خمسين بقوه

واحد او جذعه قبل تمام السنه كما تقدم والثنيه من المعن
 مالها مستان على الصحيح كما قاله الراغبى الشرط **الثالث**
 ان يكون مملوكا في مدة الحول ولا يمنع الدين وجوب الزكاه
 على المذهب والمنصوص في اكثر الكتب الجديده كما في اصل الرضه
 سواء كان الدين حالا او موقلا على المذهب الشرط **الرابع**
 الحول فلو بادل فيه عرضا بعرض فقد خرج عن ملكه
 في الحول ومع ذلك لم ينقطع الحول قيل الجواب عنه انه
 وان خرج عن ملكه في الحول ينقطع بالمبادله لما كان يجب
 زكاه في مال التجاره لان العاده ان السلعه لا تبقى في يد
 تاجر سنه فلهذا قلنا ان الحول لا ينقطع بالمبادله **فان**
 قيل قد قلتم انه اذا بدل ابلا بابل او ذراهم بدينارين
 انقطع الحول فهلا قلتم هاهنا مثله **والافهم الفرق** قلنا
 الفرق بينهما ان الزكاه في مال التجاره يجب في قيمته و
 لقيمه لم يخرج عن ملكه وان لم ينقطع الحول وليس كذلك
 هاهنا لان الزكاه يجب في عين المال وملكه يزول بالمبادله
 وله وان لم ينقطع الحول فدل على الفرق بينهما الشرط
الخامس السوم فلا زكاه فيما اذا علفت الماشيه في
 معظم السنه فان علفت قدرا تعيش بدونه لم يؤثر
 جبت الزكاه فلو كانت الماشيه سائمه لكنها تعمل كالنوا
 ضح ونحوها فلا زكاه فيها على الصحيح لانها لا تبقى للنما
 وانما تبقى للاستعمال كما في اصل الروضه والمنهاج قال
 وهو الذي قطع به العراقيين لكن خالف في شرح المهذب
 فنقل عن اكثر ارب القطع بعدم الوجوب ولو رعاها
 في حشيش اشتراه كانت سائمه ولا عبره بالشر كما ذكره
 القفال فتاويه وهذا خلاف ما اذا جز منه وعلفها
 ولو علفها بمخصوب ففي الوجوب لها وجهان للقاضي
 حسين في كتاب اسرار الفقيه من غير ترجيح ولو كانت

له غنم معلوفه فنوى بها السوم لم يجب الزكاه فيها بمجرد
 النيه كما التجاره **فان قيل ما الفرق** بين هذه المسله وبين
 ما اذا كان للمراه حلي معدلا استعمال مباح فلا زكاه فيه
 وان نوت كنز وجبت فيه بنفس النيه فهلا قلتم هاهنا
 مثله **والافهم الفرق** بينهما قلنا الفرق بينهما انها هاهنا
 اخرجته عن المعنى المباح فوجبت الزكاه فيه كما لو كان
 له عرض من تجاره فنوى بها القنيه تسقط عنها الزكاه
 بمجرد النيه لان الزكاه انما يجب فيها لانها معد مرصده
 للنما والنيه تخرجها عن هذا المعنى واحد والحكم يختلف
والفرق بينهما ايضا ان المعنى في الحلي ان اصل الذهب
 والفضه فيهما الزكاه فاذا صنع حليا خرج عن جهته وصار
 معدلا استعمال مباح فاذا نوى به كنزه بعد ذلك عاد
 الى معناه الاول وزال عنه المعنى المسقوط للزكاه بالنيه
 وليس كذلك المعلق فانه لان اصل النعم لان زكاه فيها الا بالسوم
 فان كانت معلوفه بالنيه فيها بالسوم لا يمنها فلم يوجد المعنى
 الذي يجب فيه الزكاه بسببه فدل على الفرق بينهما ولو
 غصب معلوفه فاسامها الغاصب فوجهان اصحهما لان زكاه
 فيها كما في الروضه لان فعل الغاصب ليس معتدابه في
 حق المالك الشرط **السادس** كالملك فلو غصب مال
 زكاه او سرق او حجب او وقع في بحر فالحديد وجوبها
 فيه ان عاد الملك اليه ويشتري وجوب اصناف الزكاه
 حين خرصها كل شئ يحسبه في الثمار وهو النخل والعنب
 حين زهوها اي بدو صلاحها حين يسخر خرصها ولو
 بو احد بشرطه ويعتبر حين الجفاف ان امكن ولا فربط
 وعنب ويخرج من كل نوع زكاه لعلو بعضه ورواه
 بعضه لان البردي واليس نوعان جيدان ومن النوع
 الردي مكصران الفاره فاذا كثرت الانواع وقل كل نوع

اخرج الوسط وهي الطريقة القاطعة كما طعنه النووي في
 شرح المذهب وقطع به صاحب المذهب والجمهور وهو المختص
 عليه في المختصر **وفي المحبوب** اشداد الحب بحيث يصير
 طعاما مثل الخنظم والشعير والارز والعلس والخص
 والباقلا والدخ والذرة واللوبياء والماس البرطمان
 وهو الجبلان ونصابه خمسة اوسق والارز والعلس
 ان ادخرهما في قشريهما فنصابهما عشرة اوسق لان ذلك
 خالصه قال البنديني في تعليقه لانه يخرج منه الثلث فشا
 فيكون الحب ستة اوسق وثلثان خالصا وقيل ستة اوسق
 والوسق ستون صاعا والصاع خمسة ارطال وثلث رطل
 بخدادى فيكون الوسق الف وبستمائة رطل بخدادى تقريبا
 بخدادى على الاصح من الروضة خلافا لما في شرح مسلم وشرح
 المذهب في كتاب الطهارة انه تقريبا قال الروياني والعبدي
 في ذلك بالكيل لا بالوزن وصححه النووي من زيادته في الروضة
 كما قطع به الدارمي والواجب فيما تنبت الارض المملوكة
 او المستأجرة العشر مع الاجرة ولا تجب الزكاة فيما هو موقوف
 على الصحيح المشهور من مذهب الشافعي رضي الله عنه و
 صحابه كما ذكره النووي في اصل الروضة اذ ليس لها مال معين
 قال وهذا هو المذهب الذي قطع به الجمهور خلافا لما نقله
 ابن المنذر عن الشافعي رضي الله عنه الوجوب **واما** تخيل
 موثوقه على جماعه ومعينين في حايطة واحد فانه يجب
 فيه الزكاة ويجب العشر والخراج في الارض الخراجية وهي
 على قسمين **احدهما** ان يفتح الامام بلدة قهر او تقسيمها
 بين الغانمين ثم يحرضهم عنها ثم يقفها على المسلمين ويضرب
 عليها خراجا كما فعل عمر رضي الله عنهم بسواد العراق
القسم الثاني ان يفتح بلدة صلحا على ان يكون الارض للمسلمين
 ويسكنها الكفار بخارج معلوم فهذه الارض تكون وقفا

للمسلمين

للمسلمين والخراج عليها ولا يسقط باسلامهم وكذا لو تخلى عنها
 الكفار فاما اذا فتحت صلحا ولم يشتركون الارض للمسلمين
 لكن سكنوا فيها بخراج فهذا يسقط باسلامهم لانه جزية واما
 البلاد الذي فتحت قهرا وقسمت بين الغانمين وتنبت
 بايديهم وكذا من اسلم اهلها عليها والارض الذي احيها
 المسلمون فكل هذه عشريه واخذ الخراج منها ظلم لا يقوم
 مقام العشر كما ذكره النووي في الروضة من زيادته عن نص
 الشافعي رضي الله عنه في الامم ويؤخذ مما سقى بها السماء او بما
 العين الكبيره العشر وما سقى بنضح او دولا ب نصف العشر
 وكما سقى بالداية التي يدورها النهر والتاعور والقنوات
 والسواني المحفورة من النهر العظيم العشر على المذهب ولا
 يضم بحر عام وزرع الى اخر كما لا يكمل جنس بجنس بل يضم النوح
 ويخرج بالقسط **وفي الركاز** الجنس لانه مال جاهلي حاصل
 من غير تعب الا ان يكون في ملك احد وهو مختص بالنفقة
 فان وجد بقرب الاسلام وعلم مالكة فله والا فلقطه وفي
 المعدن بوجود نصاب في عمل متتابع او قطع لعذر لا
 تخافه عن العمل ولا يشترط فيه الحول **فان قيل** لولا
 يركبه مالك الارض من حين ملكها قيل لا يزكي لعدم تحقق
 خلقته من الارض والنصاب من الذهب عشرون مثقالا او
 مئة ونصاب الفضة ما يتاودرهم خالصه وما زاد بحسابه
 ولا يحزى ذهب عن ورق ولا ورق عن ذهب لانه غير ما
 جب على الفور فان اخر عصى وظهره ان تلف ولو بلغ نصابا
 في ميزان دون اخرى فلا زكاة على الاصح للشك فيه ولا
 يكمل احد الفقدين بالآخر ويشترط في مال التجارة الحول
 والنصاب معتبر باخر الحول ولو ملك عشرين دينار
 فاشترى بها عرضا ثم باعها بعد تمام الحول بعينه فان لم
 يربح العام زكى ما يه وان احرزه سنة اسهل

التجرارة من ثيابها بعد سنة استعملت في التجارة
 او غيرها من ثيابها بعد سنة استعملت في التجارة
 او غيرها من ثيابها بعد سنة استعملت في التجارة

زكي خمسين وهي رأس ماله وحصته من الزكاه لانه كان وقت
 اتمام الحول وبعد ستة اشهر اخرى من كى عشرت بقيت رأس
 ماله وحصته من الزكاه لانه حولها ولا يضم اليها زكاهها لانه
 صار ناضجا قبل تمام حولها ثم بعد ستة اشهر زكي زكاهها
 وهي الثلاثون الباقية كما ذكره ابن الجداد تفريعا على ان الثاني
 لا يفرد زكاهه وفي الباب قواعد **الاولى** الزكاه فرض من يجد
 وجوبها كغير **الاولى** **مسئله** وهي ما اذا كانت المجاهد لها قريب
 عهد بالاسلام لا يعرف وجوبها **القاعدة الثانية** لازكاه في
 مال حتى يحول عليه الحول **الاولى** مسائل **منها** نتاج النصاب فانه
 يزكي بحول امه بشرط ثلاثة **احدها** ان يكون الاصل
 نصابا **الثاني** ان يكون متولدا منها **الثالث** ان يوجد قبل
 الحول فان فقد شرط منها لم يزكي بحول الاصل ويؤخذ
 زكاتها منها صغره كما لم يضم من المراض فيؤخذ من خمس
 وفصل وثنت وثلاثين فصيل ومن اربعين فصيل بالنسبة
 الى المخرج منه **ومنها** زكاه مال التجاره ان لم ينض **ومنها**
 المعدن كما قد مناه سوا كان في ارض مباحه او مملوكه
 ولو ملك منه دون نصاب وعند من جنسه نصاب او دون
 ولم يقم حول مما عنده فالاصح الضم حتى يخرج واجب المؤد
 في الحال لتسوية الزكاهتين لا اتحاد المتعلق **ومنها** الزكاه الذي
 الذي فلك منه نصابا وجب خمسة في الحال كما قد مناه **القاعدة**
الثالثة من ملك خمسا وعشرين من الابل لزمه بنت مخاض **الاولى**
في مسئله وهي ما اذا خلط خمسة له بخمسة لخلافه وقلنا يخلط
 الملك وهو الاظهر فعليه نصف حقه **القاعدة الرابعة** نصاب
 مال المسلم الموجب فيه الزكاه اذا حال عليه الحول وجب
 اخراج زكاته **الاولى** مسائل **منها** مال الجنين المنسوب اليه باث
 او وصيه فيه طريقان اصحهما لازكاه فيه الا اذا اتبقت
 حياته لا وجوده **ومنها** اذا وقف اربعين شاه على معينين

بلغ

فان قلنا المال الموقوف لا ينتقل اليهم فلا زكاه وان قلنا
 فوجهان اصحهما لا زكاه لضعف ملكهم كما ذكره
 الرافي رحمه الله في شرح الكبير والنووي في الروضة **ومنها**
 اذا حرز الغنائم الغنيمه وتأخره قسمتها لعذر او غيره
 حتى مضى الحول ولم يختار التملك فلا زكاه لعدم الملك او
 لضعفه **ومنها** اذا مضى حول من اختار التملك وكانت اصنا
 فالجمل كل نصيبه و الملك غير معين فلا زكاه فيها **ومنها** اذا
 كان على مالك المال الزكوي دين لم يملك غيره وجر الحاكم
 عليه واقره لكل من الغرماء شيئا بحسب التقسيط وكثير منه
 فحال الحول ولم يأخذوه لم يجب الزكوه فيه لضعف ملكهم
ومنها اذا تملك اللقطه وبقي عليه قيمتها ولم يملك ما يفي
 بها وجر الحاكم عليه واقره التملك فكان تقدم في الصورة
 قبلها من التمكن وغيره وحكي بعض الاصحاب طرد الخلاق
 في المعصوب وبعضهم طرد خلاف في اللقطه ومقتضى كلام
 الرافي انه لم يفرز فثلاثة اوجه اصحها الوجوب وان لم
 يجر عليه فاقولك اصحها الوجوب لعموم النصوص **ومنها**
 اذا اوصا لانسان بنصاب ومات الموصى ومضى حول من
 وقت وجوبه بوجه قبل قبول الموصى له وقلنا لا يصير ملكا
 للموصى له الا بالقبول فلم يقبل فلا زكاه في هذا النصاب
 على احد سوا قلنا يحل ان ملك الموصى له لا يملك الا بالقبول
 فلم يقبل فلا زكاه وكذا ان ملكا للوارث او موقوفا على الاخ
ومنها مال الكتابه لازكاه فيه لما روي ان عمر رضي الله عنه
 قال ليس في مال المكاتب زكاه ولا يخالف فيه من الصحابه فان
 ادى ما عليه من الجحوم وعققت استأنف حولا من حين الا
 عتاق فان فسح السيد الكتابه لعجز المكاتب فيتدي الحول
 من حينه **فان** قال قابل **ما الفرق** بين هذه المسئله وبين
 المال المعصوب قبل الوقف يزكاه اذا رجع اليه في اصح القولين

وصحها الابل المعينه للضعفه
 قال النووي في الروضة لا زكاه فيها

قيمتها

قيل الفرق بينهما ان المخصوص بتمه تمام الملك له فلهذا وجبت الزكاة فيه وليس كذلك المكاتب لانه ناقص الملك فيما ملكه فلهذا لم يجب الزكاة في ماله فدل على الفرق بينهما فان قيل ما الفرق بين المكاتب والمبعض قلنا الفرق بينهما ان المكاتب قتل بخلاف المبعض فانه ملك مالا ببعضه الحر الذي لا مرد فيه فدل على الفرق بينهما **ومنها** المعلوم انه اذا اسامها الغصب **ومنها** ما اذا مات المالك في اثنا الحول واقامت عند الورثة بقية الحول لا زكاة حتى يكمل الحول عند الوارث جولا كاملا **القاعدة الخامسة** لا يجوز نقل الزكاة من بلد المال الى اخره وجود المبتدئين ببلد المال فان نقل لم تسقط الفرض عنه **الا** في مثلين **احدهما** الاموال الظاهرة اذا اطلبها الساعي بامر الامام او نائبه وجب دفعها اليه **والثاني** اذا كان عند المالك اربعون من الغنم او نائيه المسئلة **الثانية** اذا كان عند المالك اربعون من الغنم او نائيه المسئلة او ثلثون من البقر او ثلثون من الحمير او ثلثون من الخيول او ثلثون من الدواب او ثلثون من المواشي او ثلثون من الفواكه او ثلثون من الثياب او ثلثون من غيرها من الاموال فكل ذلك لا زكاة فيه **والثاني** اذا كان عند المالك اربعون من الغنم او نائيه المسئلة او ثلثون من البقر او ثلثون من الحمير او ثلثون من الخيول او ثلثون من الدواب او ثلثون من المواشي او ثلثون من الفواكه او ثلثون من الثياب او ثلثون من غيرها من الاموال فكل ذلك لا زكاة فيه **والثالث** اذا كان عند المالك اربعون من الغنم او نائيه المسئلة او ثلثون من البقر او ثلثون من الحمير او ثلثون من الخيول او ثلثون من الدواب او ثلثون من المواشي او ثلثون من الفواكه او ثلثون من الثياب او ثلثون من غيرها من الاموال فكل ذلك لا زكاة فيه **والرابع** حرام مسقط للفرض لخبر معاذ رضي الله عنه والثاني انها لا تنقل الى مساقه قصر ولا باس بمادونها والثالث جواز مطلقا كما هو الاظهر في الكفارة والنفقة والوصية والرابع حرام مسقط للفرض قال الرازي والخلاف فيه ظاهر فيما اذا فرق المال فلا شبه جواز النقل والرابع من كلام الاصحاب ترجيح عدم النقل لكن صحح النووي في الروضة من زوايد جواز الوصية فيما اذا اوصى للمساكين اما اذا عين فقرا بلده ولم يكن فقرا بطلت الوصية كما لو اوصى لولده فلان ولا ولد له **القاعدة السادسة** حرام على الرجال

النقل

استعمال شيء من الذهب **الا** في مسائل **ومنها** الانف من جذع انفه ولا يملك وان امكن من فضة لانه الذهب لا يصدر لما روى عن عرفة قال اصاب انفي يوم الكلاب في الجاهلية فالتحذات انقامن ورق فانتم علي فامرني رسول الله صلى عليه وسلم ان اتخذ انقامن ذهب والكلاب يضم الكان به وقعه في الجاهلية **ومنها** المموه على الاحم سوا كان من ذهب او فضة وقد تقدم بيان المموه في باب الوضوء ولو خمس باطنه وظاهره بالخاص فطريقان ذكرهما النووي في اصل الروضة احدهما وبه قال امام الحرمين لانه لا يحرم **ومنها** اذا فاجاته الحرب ولم يجد غيره منسوجا جاز له **ومنها** الاثملة والسن كما ذكره النووي في منهاجه ونقل في الروضة عن الاكثرين القطع بالتحريم **ومنها** البيل من الذهب او الفضة اذا اتخذت لستعمله على وجه التدبير او يباح له كريبط السن للضرورة ولا يجوز له لبس خاتمين من فضة الا خاتم واحد وان يكون دون مثقال لما روى عن ابي داود رضي الله عنه والترمذي والنسائي من حديث بريد رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل اتخذ خاتما من ورق ولا يتمه مثقال وكلام النووي في الروضة في زكاة الحلبي يقتضيه لكن لو اتخذ الرجل خواتم كثيرة ليلبس الواحد بعد الواحد جاز على المذهب وقال الدارمي في استدر اكه يكره للرجل غلبت فوق خاتمين لكن الجواز في الكافي يجوز له ان يلبس زوجا في يده وفردا في الاخرى فان لبس في كل واحد زوجا قال الصيدلاني في الفتاوى لا يجوز والصواب الاول والاكثر في عدم الجواز وما لا يباح للنساء من الذهب والفضة ففي صور **ومنها** آلات الحرب لشبهها بالرجال **ومنها** خلخال ذهب وزنه ما تبا دينار فاكثر حرام للاسراف **ومنها** لمن لا جرت العادة بلبسه في الروضة **ومنها** الاواني فحرام على

بذهب او قصه من على الرجال والنساء
ومنها تخليعة شكين او مقلمه

عقد استماليه
ومن الاخر على ما ياتي في الصحيح اخراج

على الرجال والنساء **ومنها** تخليعة الكتب فحرام كما ذكره في الروضة
ومنها الدائم والدنايم التي تنقش تنقب في وتعمل في القلاء
فمنها وجهان قال الرافعي اصحهما المنع **ومنها** المكحلة والمقنن
والمرأة كذلك وامر الانا المضيب بالذهب فحرام مطلقا
وان كانت من فضة ان كانت الصنبة كبيرة للحاجة او صغيرة
للزينة جاز على الاصح وان كان بعضها للزينة وبعضها للحاجة
حرم وان كان مقدار الزينة اكثر ولا يكره للرجل لبس اللؤلؤ
بل الادب تركه كما نص عليه في الام **القاعدة السابعة** ليس
في الحلي المباح زكاة **الا** في مسئلتين **احدهما** ما اذا مات وارث
وله حلي المباح ولم يعلم به الورث حتى مضى عليه حول
وجب فيه زكاة **المسئلة الثانية** ان يتخذ حليا مباحا فينكس
ويستعمله ولا يقصد به شيئا فوجهان اصحهما الوجوب
كما في الروضة فان قصد به استعمالا مباحا ولا فحشا ولا اجا
رته لمن له استعماله بل قصد كنزة فلم يوجب الزكاة
فيه ولو وجد في مال مورثه انا من ذهب وفضة وزينة الف
ولم يعلم مقدار كل منهما بل من جنس ستمائة ذهب و
ستمائة فضة لتبرأ ذمته بيقين **فان قيل فما الفرق بين**
هنا وبين ما اذا خرج سيئي من ذكره وشك هل هو مني او
مذي فالذهب انه مخير بين ان يغتسل وبين ان يتوضأ
فيل الفرق بينهما ان في الزكاة يمكن العلم بالشك والاهنا
لا يمكن العلم فدل على الفرق بينهما **القاعدة الثامنة**
ما نتج من نصاب الغنم يزكي بحول اصله مشروطا بالتقدم
الا في مسئلتين **احدهما** ما اذا اوصى بنصاب من النعم واستعمله
للاخر ثم ملك الموصى له بالارث السخا في الحول فلا زكاة عليه
بحول اصلها **المسئلة الثانية** اذا اوصى الموصى له بالجل مال
الاناث الموصى له بهن ومات قبل وجود السخا لم يحصل
النتاج عند مالك الاناث دون حول فلا يزكي بحول الاناث

لانه

لانه ملك بطريق مقصود كما قاله المتولي ولا يجوز تعجيل ولو
عجل شاتين وعنده ما يه وعشرون ثم تم النصاب بنتاج ما عند
فالاصح عند الغزالي والمتولي الاجز الان النتاج في اثنايه
الحول كما لموجود اوله وعند العراقيين وهو الذي رجحه
الرافعي في الشرح الكبير ونقل عن الاكثر المنع لانه تقديم
زكاة الغنم على النصاب وما في الجاوي على خلافه وطرد
هذا الخلاف في زكاة التجارة فيما اذا ملك نصابا فعجل
لنصابين ثم تجلا في اخر الحول فالذهب الاجز او لو توقع
حصول النصاب الثاني من جهة اخرى لا من نفس النصاب
وحصل ما توقعه لم يجز ما اخرج عن الحادث قطعاً
ولو هلك اصل نتج بعد التعجيل بان عجل شاه عن اربعين
عنده ما نتجت ثم هلك الاناث في اجزا المعجل عن السخا
وجهان اصحهما المنع اذا الثانية لم يعقد حولها **القاعدة**
التاسعة مالك نصاب الزكاة فيحس على الاصح في الصعود وال
لهبوط عند فقد السن الواجب في صعود درجتين وخذ
جبرائيل والجبران الواحد شاتان وعشرون درهمها
لاشاه وعشرة دراهم وله النزول لذلك **الا في مسئلة** وهي
ما اذا كانت الماشية مراصنا ومعيبه واراد مالك الصعود
وطلب الجبران مثلاً ان وجب عليه بنت مخاض فيما بقي الا
بنت لبون معينة وطلب الجبران فبنتي ذلك على وجهين
للاصحاب فان قيل بالخيار للساعي فزني الغبطة فيه جاز له
الاخذ وان فرغنا على الصحيح وهو تفويض الخيار الى
المالك فلا تفويض اليه قال الرافعي في الشرح الكبير وهذا
في سواهم الا بل ولا مدخل للجبران في زكاة البقر والغنم وطرد
الصعود والهبوط هو ما اذا اعطى بدل بنت مخاض
حقه مع عدم ما قبلها ونزول درجتين مع جبرائيل
كما اذا اعطى بدل الحق بنت مخاض وثلاث درجات ان

يعطى بدل الجذعة والحقة وبنت اللبون عند عدمه بنت
مخاض مع ثلاث جبرانات وله ان يعطى بدل بنت مخاض
عند عدمها قبلتها وياخذ ثلاث جبرانات ولا يجوز الصعود
والتزول بدرجتين مع التمكن من درجه او ثلاث مع التمكن
من الدرجتين على اصح الوجهين ويؤخذ من الصغار صغير
ومن المراض مريضه ولا تؤخذ الربا وهي التي معها ولدها
ولا الاكول وهي التي يعنى السمينه للاكل وحامل للنهي فيه
وخيار بان لا يرضى المالك لخبر معاذ رضى الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهاه عن اكرام امواتهم الا ان يكون كلها
كبارا وكوله فله الاخذ من الخوامل لان في الاربعين شاه
والحامل شاتان كما ذكره صاحب التقريب واستحسنه الامام
ولو وجب عليه بنت مخاض فلم يجدها وعنده ابنت لبون اجزا
عنها وليس له ان يرتفع الى بنت لبون وياخذ الجبران مع
ابنت اللبون فان لم يجدها في ابله ولا ابنت لبون لم يجز ابنت اللبون
نقله عن شيخه ابي حامد اخرا وجوعه عند عدم الاجزا
او جواز ابنت اللبون كما في التهذيب والمهذب وحكى عن
النص **القاعدة العاشرة** اخراج الزكاة واجب على القوي
اذا تمكن فان اخر بعد تمكنه اثر **الا** في مسائل **منها** ما اذا
كان له قريب غائب فانه ينتظره ولا اثر ولو كان له جار
فقير في مسافه قصر فمراعاة الجار اولى وعند ابي حنيفة
رحمه الله تعالى ان الزكاة لا يجب الا بمطالبة الامام ان بقيت
سنين فان مات في هذه المدة قبل اخراجها سقطت عنه
ولا اثر نقله عن البند يبي في تعليقه **ومنها** الجار الغائب
كذلك الا ان ينتظر الفقرا المتأثرين **ومنها** الا حوج الى ذلك
ومنها انتظار الامام حيث كان انتظاره افضل وللمالك
ان يؤخر ما دام يرجى مجي الساعي وله تعجيل زكاه صدقة
عن عام لكن لا يدفعها الا للفقرا فان دفعها لغنيين

عند ما

وذكر مسلم الرازي انه يجوز اخراج
عليه اخرجها

الاعط

الاعط نجا وقت فراغ الحول وهو فقير لم تقع موقعها لان
الصدقة انما تعجل لرفق من ياخذها وهذا اقله برفق
بهذا حين الاخذ فلم تقع موقعها ولو عجل صدقة تصاب
وهو لا يملك الا نصفه فجاء الحول ومعه نصاب لم تقع مو
قعها **فان قيل ما الفرق** بين هذه المسئلة وبين ما اذا اوصى الى
وارثه ثم صارت حين الوجوب غير وارث صحت الوصية
حين الوجوب وهو حسنهما ممن تضح له الوصية وليس كذلك
الصدقة لان الذي تعجلها ماله ترفع بها حين الرفع له
فلما لم تقع موقعها فدل على الفرق بينهما فاذا كان كذلك
فهو له ان يرجع عليه بها نظرت ان كانت قد دفعها فدل
بشرط التعجيل رجوع عليه بها بخلاف الامام فانه يرجع
مطلقا **فلو** مات الفقير فهل للمالك ان يستخلف ورثته على
نفي العلم انها مجعلة وجهان ذكرهما النووي رحمه الله تعالى
ولم يصرح في الروضة ولا المهذب بتصحيح ونقل عن الذخير
ان المذاهب لا يخلفون قاله البند يبي في تعليقه لانه مكذب
نفسه بقوله هذه صدقة ولو اتلف المالك من المال الزكوي
شيئا بعد الوجوب وقبل الاخراج لزمه حق الفقرا في التالف
بمثله **فان قيل** قد قلتم ان مالك الزكاة اذا اتلف ثمره تخله
رطبا قبل خرجها او جثتم عليه عشرها تريا لم يرض ولم يرض
عليه مثل التالف اي رطبها وان اتلفها اجنبى او جثتم عليه
ما كان يلزمه حال الحفا والكمال ليس كذلك الاجنبى لانه
ما كان يجب عليه ان يحفظ ثمره الغير حتى تبلغ غاية الكمال
والادخار فلماذا لم يوجب عليه الا عشر قيمتها فدل على
الفرق بينهما **فان قيل** ليس قد قلتم ان الرجل اذا نذر ضحية
قبل يوم الاضحية ثم اتلفها او جثتم عليه اكثر الامرين من قيمتها
يوم التلق او مثلها اليوم فان قيل فقيمتها يوم التلق عشرة
ويشترى اليوم بالعشرة شاتين الزمانه مثلها اليوم فان

اتلفها اجنبي قبل يوم الاضي بان الحال بالشح الاول او جتم
عليه يوم قيمتها يوم التلف ولم يبق جيبوا عليه مثل الاول
فما الفرق بينهما قيل الفرق بينهما ان صاحب الاضحية يلزم
ان يبيعها ويدعها الى حين اهراق دمها يوم الاضي فاست
اتلفها قبل ذلك الرضاه اكثر الامرين لانه كان يلزمه ان يفعل
وليس كذلك الاجنبي لانه لم يكن يلزمه هذا فلم يوجب
عليه الا قيمتها يوم تلفها فدل على الفرق بينهما **القاعدة**
الحادية عشر من اخرج زكاة معجمله بعاما اجزاء شرعا **الافى**
مسائل منها اذا جعل ساه عن اربعين فولدة هذه الساه اربعين
في عام الامهات فجعل المعجل على السخال لم يكن في الاصح **ومنها**
اذا ملك اربعين ساه معلومة ليست ما لزكوه فهي كما دون
النصاب بخلاف ما لو جعل زكاة نصاب بملكه ونصاب اخر
والنصاب بخلاف قيمته ما تبين فصار اخر الحول يساوي اربعين
اجزاء على المذهب كما في الروضة **ومنها** اذا ملك نصابا نقدا
ما خرج زكاة معجمله مع زكاة نصاب اخر يتوقع حصوله في
العام لم يجزه عما توقعه ولو قال هذه عن الحاضر والغائب
اجزاء فدل على الفرق بينهما ولو دفع زكاة وقال هذه زكاتي
ثم جاء وقت الوجوب وقد افتقر الدافع او مات او تلف
او باعه لم يكن المعجل زكاة وان يكون القابض في اخر الحول
بصفة الاستحقاق وان مات المدفوع اليه فادعى الدافع
اني عجلتها واريد اخذها لم يقبل منه لانه مكذب لنفسه
قيل **فما الفرق** بين ان يسلم اليه ما لا فيقول له تصرف فيه ثم اختلفا
فقال الدافع قرضا وقال المدفوع اليه هبة كان القول قول
الدافع هل لا قلتم ههنا مسئلة قيل الفرق بينهما ان الاصل بقاء
ملكه وقد وقع الشك في انتقاله فلهذا كان القول قوله وليس
كذلك في مسئلتنا لانه قال زكاة صدقتي فقوله بعد ذلك ان
تجمل الصدقة وهو مكذب لنفسه فلهذا لم يصدق قوله

على الفرق بينهما **لو شك** فيما وجب عليه من الزكاة جعل بقرة
او ساه او درهما قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام في
قواعده لزمه اخراج الجميع كما لو كان عليه صلاة ولم يعرف
عينها لزمه الخمس **القاعدة الثانية عشر** اخراج الذكر في سوا
الماشية لم يجز **الافى** مسائل منها من ملك خمسة وعشرين ابلا
كان فيها بنت مخاض فان لم يجدها في ابلة لسلم حاله الاخراج
اجزا بن لبون ذكر او كذا اختي على الاصح بخلاف اولاد المخاض
لعدم تحقق الانوثة فيه **ومنها** اذا ملك ثلاثين من البقر
ففيها ببيع **ومنها** اذا تخمض جميع الواجب للذكور فانه يخرج
الذكر **القاعدة الثالثة عشر** الفقير اذا استغنى اخر الحول
بما ملكه ضره **الافى** مسئلة وهي ما اذا استغنى بزكاة معجمله لم يضر
اذا الزكاة انما تصرف اليه ليستغنى بها **القاعدة الرابعة عشر**
لا يجوز اعطاء الزكوة لدون ثلاث من كل صنف فان رفع لاقبل
لم يكن **الافى** مسئلتين **احدهما** ما اذا لم يجد المزكي الا واحدا
كفي اعطاؤه واحد كما ذكره في الروضة من زوايد المسئلة
القائمة العامل عليها يكفي بواحد ويجب استيعاب الاصناف
ان وجدوا وهل يجب التسوية بينهم او يستحب فاطلاق
الجمهور على الاستيعاب خلافا للتمه الوجوب عند تساوي
الحاجات والاصناف المستحقه للصدقات ثمانية **احدها**
الفقير وهو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا لم حاجة قال
النووي في الروضة من زوايد **ثلاثة** عن ابن شريح في التجريد
انه كالمسكين قال وهو متعين **الثاني** المسكين وهو الذي يملك
ما يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه بان يكون محتاجا الى عشرة
مثلا وعندك سبعه او يقدر على كسب ما يقع موقعا ولا يكفي
ولا يعتبر في الفقر كما قطع به الاكثرون ولهذا الفقير اشد حالا
من المسكين على الصحيح من الروضة والعبارة في ذلك بقولهم
فيعطى كل بحسبه فيعطى المكاتب والغارم قدر دينهما ويعطى

الاشي من

الفقير والمساكين قدر حاجتهما ويعطى المحترف قدر ما يشتري
لحرفته ويعطى التاجر قدر ما يشتري به تجاره بحسنها فيها
رجح ما يكفيه غالباً قال النووي في الروضة يعطى البقي خمسة
درهم والباقي لاني عشرة درهم والفاكهة في عشرة دراهم والخبار خمسة
والعطار ألف والبراز الفين والصير في خمسة آلاف والجوهرى
عشرة آلاف قال القاضي ابو علي رحمه الله تعالى يعطى التاجر
راس مال ما يحسن به التجار فيه وان كان الف دينار وهو
مقتضى كلام اصل الروضة لانه قال ومن لا يحسن شيئاً من ذلك
قال الرافعي في المحرر وغيره يعطى كفايته سنة بعد سنة وقال
جماعة العرفاء قال النووي في الروضة وهذا هو الصحيح
المنصوص ثم قال واذا قلنا يعطى العرفاء فطريقه
ان يعطى ما يشتري به عقاراً يستغل منه كفايته على الصلح
الثالث العامل في الزكاة **الرابع** الموقوف لغيرهم فان كانوا
كفار لم يعطوا من الزكاة قط ولا من غيرها في الاظهر وان
كانوا مسلمين فمهما اصاب صنف دخلوا في الاسلام ونيتهم
ضعيفه فيثقلون ليشترى وصنف لهم شرف في قومهم فيثقلون
ليرغب نظارهم في الاسلام ففيه اقوال ثلاثة احدها لا يعطون
الثاني يعطون من سهم المصالح الثالث من صنف الزكاة
وهذا هو الصحيح وصنف ينبغي بثلمهم ان يجاهدوا من يلهم
من الكفار فيعطيه الامام ما يراه من الزكاة **الخامس** الزكاة
وهي المكاتبون الكتابية الصحيحة لا كتابت نفسها على الصلح
لسبب دعواه اليه خلافاً لابن حبان وليس له ان ينفق
بما اخذه خلافاً للامام ونقل النووي من زيادات الروضة
عن صاحب الشامل القطع به قال وهو اقيس من الامام
السادس الغاريون فيعطون من الزكاة بشرط احدها
احتياجهم الى قضاء بينهم الثاني ان كان انفق في طاعة
او مباح اعطي وان كان في معصية لم يعط قبل التوبة على

قولهم

الصحيح

الصحيح فان تاب ففي اعطائه وجهان احدهما وهو ما صححه
النووي في الروضة من زوايده انه يعطى خلافاً لما في المحرر
الثاني ان يكفون ديناً حالاً فيعطون **السابع** سبيل الله
تعالى والمراد الذكر الغاري المتطوع بالغزو **الثامن** ابن السبيل
وهو المسافر وشرطه سفر جائز فيعطى ما يبلغه المقصد خلافاً
للإمام ذهاباً وإياباً ان قصد الرجوع من نفقة وكسوة وكسوة
الاذا كان السفر قصير والرجل قوي ياعلى المشي فلا ركوب
له فيعطى وكذا ان كان له قدر على حمل متعة عادته فلا يعطى
ولا فيعطى واذا اشتق له الركوب وقضى اربه وحضر فانه
يؤخذ منه بعد تمام السفر وكذا الغاري اذا اعاد مع شيان
الى السفر استرد لان كان يسير وهو غار او ثقي وفرو
بتقصير على نفسه ويشترط في جميع هذه الاصناف ان لا يكون
المدفوع اليه كافراً ولا غارياً مرتزقاً ولا هاشمياً ولا مطلبياً
كما في اصل الروضة ولا المملوك في الاصح ولا مسلم بالغ تارك للصلاة
كسلاح اعتقاده وجوبها لانه يجوز عليه بالسف لكن
يجوز دفعها اليه فان قال قائل **فما الفرق** بينهما ان من
بلغ تاركاً استمر عليه حتى الصبي فلم هذا قلنا لا تعطى نفسه
بل لوليها الاخذ بخلاف من بلغ رشيداً مصلحاً ثم طرد عليه
ترك الصلاة ولم يجر الحاكم عليه بعد فقد جعلناه على
اصله فلم هذا جاز له الاخذ قد دل على الفرق بينهما ولو طلب
مدعي الفقر او المسكنه فهل للحاكم ان يكلفه بيته ما ادعاه
اذا لم يعرف الامام او ثابته حاله قلنا لا لعسرها لكن
لو ادعى عيالا لا يكفي كسبه بنفقتهم طوبى بالبيته بسبب العيال
على الاصح لا مكان البيته **القاعدة الخامسة عشر** التسوية بين
الاصناف واجبه وان كان بعضهم اسد احتياجاً من بعض
كما تقدم **الاف** في مسئلة وهي العامل فيعطى قسم صنفين فالكثر
القاعدة السادسة عشر شرط الساعي اسلام وتكليف وحرية

وعداله وان يكون فقيها فيها هو فيه **الا في مسئله** وهان
 يكون الامام عين له ما ياخذ فلا يشترط الفقه قال الما
 وردى وكذا لك لا يشترط الاسلام والحرية قال النووي
 من زيادات الروضه في عدم الاسلام نظر قال ولا يجوز
 ان يتصدق بما يحتاج اليه لنفقة نفسه او عياله ولان
 يتصدق بما فضل معه من زياده على ذلك استحبابا ولا يستحب
 له ان يتصدق به على اهل الخبز وذوي الحاجة ولا يمن بها
 فان من ابطال ثوابها لالاية **باب زكوة الفطر**
 انما تجب بثلاثة شروط **احدها** الاسلام فلا فطر على كافر
 في نفسه **الثاني** الحرية فلا تجب على العبد نفسه **الثالث**
 اليسار عن ما فضل عنه عبده ومسكنه الذي يحتاج اليهها هو
 لا يكلف بيعهما بخلاف ما ثبت في ذمته وفي الباب قواعد **الاول**
 من لزمه نفقته لزمه فطرته ومن لا فلا **الا في مسائل منها**
 الحامل البات اذا قلنا يجب لها النفقة على الصحيح بسبب
 الحمل فلا فطره على الاصح كما ذكره الرافعي قال النووي في الروضه
 الذي قطع به الاكثرون ان وجوب الفطر مبني على الخلاف
 في ان النفقة للحمل او للحمل ان قلنا للحامل وجبت والا فلا
 وهذا مبني على اذا ما كانت الزوج حره فان كانت امه
 وقلنا النفقة للحمل فلا فطره لانه ملك السيد وان قلنا للحمل
 وجبت سوا رجحنا الطريق الاول او الثاني فالمدعى هو الزوج
 لان النفقة للحامل على الاظهر **ومنها** الولد الكبير اذا ملك
 نفقه ليلة العيد ويومه فقط لا فطره على ابيه فان كان
 صغيرا او مسليما بماله فوجها ان احدهما وهو الصحيح
 السقوط والثاني يجب على ابيه فعلى هذا **ما الفرق** بينهما
 قيل الفرق بينهما ان نفقه الكبير لا تثبت في الذمه بحال
 وانما هي لكفاية الوقت ونفقة الصغير قد تثبت
 الا ترى ان اللام ان تستقر على الاب الغائب لنفقة الصغير

يجب

فكانت نفقته أكد **ومنها** المكاتب لا يجب نفقته فطرته كما نقله
 النووي في الروضه من زيادته عند الجرجاني في المعايير
 قال القاضي ابو علي في تعليقه انه المذهب واما المكاتب
 كتابه فاسد فطرته واجبه على سيده ولا تجب نفقته
 عليه كما ذكره الرافعي في الباب الثاني **ومنها** الامه المزوجه
 لمعسر ففطرتها على سيدها ولا يتبع النفقة قيل ما الفرق
 بين هذه المسئلة وبين الحره اذا زوجهها الاب وكان الزوج
 معسر فلا فطره على الاب قيل الفرق بينهما ان الحره بعقد
 النكاح تكون مسلمة الى الزوج حتى لا يجوز لها السفر الا
 متناع من الزوج بعد اخذ المهر والنفقة بحال والامه
 بالتزويج غير مسلمة بغير الكليه بل هي في قبضه السيد الا ترى
 ان له ان يستخدمها ويسافر بها فدل على الفرق بينهما
 قال الرافعي في الشرح الكبير فلو كان الزوج موسرا فباشرت
 الزوجه واخرجت فطرته من غير اذنه وقلنا ان الزوج
 يتحمل عنها اجزا والا فلا **ومنها** انه لا فطره على عبده الكافر
ومنها ان نفقه زوجته العبد في كسبه وليس عليه فطرته
 لانه ليس اهلا لملكه نفسه فلا يتحمل عنه غيره **ومنها** العبد
 اذا قلنا بملك فملكه السيد او غيره عبدا سقطت فطرته
 عن سيده لانه مال ملكه ولا يجب على المملوك لصغفه ملكه
 والفطره واجبه على المودى ابتداء وان المودى عنه
 لعجزه **ومنها** اذا وصى برقبه عبد لرجل ومنفعته لآخر
 نقل الرافعي عن ابن عبيد ان فطرته على الموصي له
 بالرقبه من غير خلاف واما نفقته ففيها ثلاثة اوجه
 احدها انها على الموصي له بالرقبه على الصحيح وقيل
 على الموصي له بالمنفعة وقيل في بيت المال **ومنها** عبيد
 بيت المال لا فطره عليه **ومنها** العبد الموقوف على مسجد
 فيه وجهان قال الرافعي اظهرهما وبه قال صاحب التهذيب

انها لا يجب عليه وهدان الوجهان جاريان في المسلم قبلها
ومنها العبد اذا كان ابقا او مفقودا **ومنها** اذا كان مخصوما
 كما ذكره المحاملي وفيهم طريقان والمذهب الوجوب **ومنها**
 زوجه الاب المعسر مستو لدته على الاصح **ومنها** زوجه ملكا
 لضعف ملكه **ومنها** العبد الموقوف لله فلا فطره عليه او على
 معين وقلنا بالاصح فتجب نفقته لا محاله وفي فطرته وجهان
 احدهما في الشرح الصغير والروضة لا فطره وعنا صاحب
 العدة ان فطرته مبنية على اقوال الملك فان قلنا ان الملك
 موقوف عليه فعليه فطرته وان قلنا لله تعافيه الوجهان
 المتقدمان ونقل الراعي عن صاحب التمهيد في باب
 الوقف وجوب فطرته على الاقوال كلها وان كان ليس فيه
 ملك محقق والاول مستحب وهل هي واجبه ابتداء على السيد
 ام على العبد ثم يتحملها عنه السيد ففيه قولان احدهما
 الثاني وهذا الخلاف طرده الاكثرون في كل مودي غيره من
 الزوج والسيد والقريب وحكي في الروضة عن الامام ان
 طوائف من المحققين قالوا هذا الخلاف في فطرة الزوجه فقط
اما فطره القريب والمملوك فتجب على المودي ابتداء قطعا
 لان المودي عنه لا يصلح للاستجاب للعجزه **ومنها** الحر اذا كان
 زوجه معسرا فيما دون النفقة لزم الزوج ولا رجوع على الاصح
 كما في شرح المذهب خلافا لما في زيادة المنهاج عدم اللازم
 وهل تجب على الصوفية المقيمين في الاربط فطره قال السيدي
 في شرحه المنهاج النووي سئل القاضي ابو علي الفارقي
 عن الصوفية المقيمين في الاربط هل عليهم فطره فقال ان
 كان الوقف على معينين وجبت لانهم ملكوا الغلة قول واحد
 هذا اذا وقف عليهم مطلقا وان شرط لكل واحد قوته
 كل يوم فلا فطره عليهم ومن لم يمتد قدم نفسه ثم زوجته
 ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم الكبير وقدم الابا هنا

لشرفه بخلاق النفقات فان الامر مقدمه هناك بالاتفاق
القاعدة الثانية الفطره لا تجب على الكافر **الا** في مسائل **منها**
 اذا اسلم مملوكه او من ملكه بوصيه او غير ذلك فعليه نفقته
 وكذا فطرته على الاصح **ومنها** اذا كان له قريب مسلم يجب عليه
 نفقته ويجب عليه فطرته على الاصح **ومنها** منكوجه ابية المعسر
 المسلم على وجه **القاعدة الثالثة** من لزمته الفطره كان واجبه
 صاعا لم يجزه اقل من ذلك **الا** في مسائل **منها** العبد اذا كان
 بين شر يكتن احداهما معسر فوجب على كل واحد منهما
 نصف صاع في الاصح وان كان في نوبة احد الشريكين والنفقة
 لازمه له **ومنها** اذا كان نصفه حرا ونصفه رقيقا ففيهما تجب
 الفطره ان لم يكن مهاياه فان كان مهاياه فعلى من وقع من
 الوجوب في نوبته في الاصح لان المولى مبنية على انها من
 المول النادرة او من المتكرره والمذهب انها من النادرة فتدخل
 في المهاياه **ومنها** اذا لم يفضل عند قوته وقوت من تلزمه نفقته
 وفطرته غير مملوكه الا نصف صاع لزمه ان يخرج عن مملوكه
 في الاصح **القاعدة الرابعة** تجب اخراج زكوة الفطر من غالب
 قوت بلد من لاقاه الوجوب ابتداء من حنطه او شعير او تمر
 او زبيب او اقطا وكذا البن وجبت **الا** في مسائل **منها** الذين
 اذا كان مخيظا **ومنها** المحجن اذا كان متزوج الزبد **ومنها**
 اللبا اذا كان متزوج الزبد والواجب صاع من كل جنس خرج
 وهو خمسة ارطال وثلاث بالبغداد والارطال البغدادي مائه
 وثمانية وعشرون درهما واربعه اسباع درهم كما صححه
 النووي وقد قدمناه وهو اربعة امداد عن كل مدينه رطل
 والاصل هو الكيل لا الوزن وقد جمعنا من العلماء اربع
 حفنات يكفي معتدل الكفين **القاعدة الخامسة** ليس لنا
 فطره مملوك يجب مرتين في عام واحد **الا** في مسئلة وهي
 ما اذا باعه قبل الغروب بعد ان زكي عنه وجب ايضا على

كتاب الصيام

المشترى فطرة كما في الكفاية والبحر
 الاصل فيه كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاما الكتاب فنقول له تعا كتب عليكم الصيام
 كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايا ما معدود ان
واما السنة فلما روى طلحة بن عبيد الله قال اني رجل الى النبي
 صلى الله عليه وسلم ثابر الراس ما يقول لصوته روى
 فجاءه حتى دنا منه فاذا هو يسئله عن الاسلام فقال خمس
 صلوات في اليوم والليله فقال هل علي غيرها قال لا الا ان
 تطوح **وروى** عن محمد بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى
 عليه وسلم قال بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله
 الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتا الزكاة
 وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وهو
 في اللغة عبارة عن الامساك المجرد والشرعي الامساك والنية
 يقال صامت الخيل اذا مسكت عن السير وقول النابغة
 خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى تعكس الجاه
 ويسمى رمضان لانه وافق فرض صومه في حر شديد حرة
 فقال شهر رمضان مشتق من الرضا وهي شدة الحر
وروى ان انس ابن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال انما سمي رمضان لانه يرمض الذنوب ويذهبها
 قال القاضي ابو علي رحمه الله في تعليقه بكرة ان يقال جارضا
 ولكن يقال جاسم رمضان وخالفوا في ذلك في اذكاره
 واستدل باحد حديث منها قوله صلى الله عليه وسلم يفي
 الاسلام على خمس الحديث الى اخره ويدل عليه ما روى البخاري
 ومسلم من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين
 الحديث الى اخره وذكر في اذكاره غير ذلك مما يؤكده
 فاستفد منه فقد دل الحديث على عدم الكراهة وانه لا يصح

لا يفهم

ذكر الصلوة ثم ذكر الصوم فقال صيام رمضان
 في شهر رمضان فذكر عليه السلام في اذكاره

اي الغبار

الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لا يبيت
 الصيام من الليل فقد نفى جنس الصيام ثم قال ولم يبيت
 من الليل فعرف الليل والمراد جنس الليالي فوجب عليه
 ان لا يجزيه الا بالنية ويستثنى منه الصبي اذا بلغ صائما
 قال الرازي في الصحيح فانه يلزمه اتمامه ولا قضاء حتى
 عن ابن شريح انه يستحب اتمامه ولا قضاء لانه لم ينفى الفرض
 فان قيل ان الرازي رحمه الله سوى بين البالغ والصبي في الا
 اشتراط بالنسبة الى الصلوة قال صاحب المهمات والقياس
 التسوية بين صوم الصبي وصلاته اما في الاشتراط وعنده
 قال البند ينجي رحمه الله تعا وقد اختلف الاصحاب في كيفية
 التعيين على وجهين احدها يكفيه ان يقول صوم غد
 من رمضان ولا يحتاج ان يقول فرضي وكذا في الظهر
 لا يقول فرضي لانه لا يقول الا واجبا وصلاح الظاهر لا يكون
 الا فريضته **والثاني** لا بد من ذكر الفريضته دون الصوم
 للبالغ ولو نسي النية لم يصح صومه ولو اكل ناسيا صح
 فان قيل **ما الفرق** بينهما ان النية من باب المأمورات والا
 كل من باب المنهيات دون المأمورات كما ذكره السبكي في شرحه
 وقال النووي في اصل الروضة انها شرط في اجل الصلوة
 على الاصح عند الاكثرين سواء كان النوى صيا او بالغيا
 وهذا الخلاف جار في الصوم والفرق بينهما ان الصوم
 رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا وصلاح الظاهر قد يكون
 نفلا في حق من صلاها ثانيا فلا بد من التمييز بينهما وبين
 المعادة على احد الوجهين فدل على الفرق بينهما وكما ان النية
 فيه ان ينوي صوم غد عن اذا فرض رمضان هذه السنة
 لله تعا واجبة في كل ليلة خلا لما لا رضي الله عنه قلنا لانها
 عن صوم يوم واجب فوجب ان يكون من شرطه النية من
 الليل اصله اليوم الاول ولانه انتقال من فطر الى صوم فوجب

ان يفترق

الى نية يختص به اصله قضا رمضان ولا ن كل يوم منه عبادة
 منفردة بنفسها بل لئلا ان قسما بعضها لا يتعدى الى فساد
 الباقي فوجب ان لا يجزى الا بالنية قال الرافعي نقلا عن الرويان
 انه من شرب الصوم وشرب فيه لرفع العطش نهارا كان
 ذلك نية للصوم قال وهو الحق قال الهند ينجي في تعليقه
 وقد ذهب فريق من اصحاب ابي حنيفة رحمه الله الى ان من تغش
 عليه رمضان كنه على صفة لا يجوز له الفطر فيها كما اذا كان
 صحيحا مقبلا فلا حاجة الى النية فان كان ممن لم يتعين عليه
 فيكون في صيامه بالخيار مثل ان يكون مريضا مقبلا او صحيحا
 مسافرا فلا بد من النية واستدل لذلك لقوله تعالى فمن شهد
 منكم الشهر فليصمه قال واطلاقه يقتضي الامساك قال ولا
 وقت يستحق عنه للصوم والشيء اذا كان يستحق العين لم
 يفتقر صحته الى نية كدالوديع والغصب هذا ما ذهب اليه
 ويستدل لصحة ما ذهب اليه السافعي رضي الله عنه من ان الصوم
 لا يصح الا بالنية ما رواه مسلم عن حفصة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال من لم يجع الصيام قبل الفجر فلا صوم له فعم ولم يخص
 ولا نية عبادة تودي وتقتضي فاذا افتقر قضاؤها الى النية وجب
 ان يفتقر اداؤها اصله **الصلوة** والحج فدل على ما قلناه ولا
 الصوم افضل من الصلاة ولو اشبه عليه رمضان فاجتهد
 وصام شهرا فان وافق رمضان اجزاء وكذا ان تاخر عنه
 ويكون قضاها فان وافقه في الكمال فذاك وان كان ناقصا
 رمضان كما ملأ من صوم يوم آخر وعكسه افطر اخر فان
 اتفق سؤال وهما كما ملأ صام يوما او ناقصا فيومين وان
 كان ذي الحجة مع كمالها صام اربعة ايام وان كان سؤال ناقصا
 صام خمسة ايام بنا على ان صوم ايام التشريق لم يجز فان صح
 فيوم واحد ولو نوى ليلة الثلاثاء بعقده ليلة الاثنين او
 اربع فبان شهر ثلاث صوم صومه ولو عكس لم يصح لانه لم يعين

الوقت كذا علمه الرافعي كما في اصل الروضة ويكره صوم يوم
 الشك الا لم يجز علم دخول رمضان بالحساب والصحيح انه يجوز
 له العمل به دون غيره وحاسبه اني ويحب على من رأى
 هلال رمضان وحده وهو ممن لم يقبل قوله صومه ولو
 روي ببلد لم يمه حكمه البلد الاخر القريب الموافق لبلد الروي
 في المطلع فان اختلف لم يلزم من رؤيته في البلاد القريبة
 التي بينهما سبع درج مثلا الى ان يحصى عشر درج امكن
 رؤيته ثبت رؤيته بعدل وكذا صوم شهر معين في
 اصح الوجهين وهي شهادة بحسبه لا يثبت بها طلاق وعق
 وحلول دين وله شروط ستة **احدها** الاسلام فلا يصح
 من كافر **الثاني** النفا من الحيض والنفس فلو ولدت بلا نفاس
 فمقتضى كلام الرافعي عدم بطلان صومها والطحاوي البطلان
 كما صرح به النووي في شرح المذهب **الثالث** العقل فلا يصح
 المجنون **الرابع** قابلية اليوم للصوم فلا يصح صوم يوم العيد
 والنسوة الثاني من شعبان بشرطه للنهي ولا ايام التشريق
 والقديم الجواز للمتمتع الفاقد للهدى بخلاف عايشه رضي
 عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم ارخص في ذلك وقد
 اختاره النووي في تصحيحه **الخامس** النية من الليل كما قدمنا
 فان قيل لم جعل النية في الصلوة ركنا وهذا شرط قيل
 الجواب عنه ان النية في الصلاة مقارنه للتكبير وهو شرط
 وهما النية مقدم على دخوله في الامساك وممتنع
 بشرها له فدل على ما قلناه **السادس** الاطاقة وفي الباب
 قواعد **الاولى** الكفارة واجبة على من جامع في يوم رمضان
 وعليه القضاء على الصحيح **الا في مسائل منها** المسافر اذا
 افطر بالجماع في سفر مباح بنية الترخض وكذا غيرها في الا
 صح من الروضة لا كفارة عليه ولا اثر وعليها ان غرتة **ومنها**
 اذا جامع ناسيا لم يفطر على المذهب ولا كفارة عليه ولا اثر

ومنها اذا كان في رمضان يباح له الفطر فاصبح صائما ثم افطر
بالهلاک **ومنها** اذا استجدت المرأة ذكر الزوج وهو نائم
او حاله جنونه لم ياتم ولا كفارة عليه في اصح الوجهين
وجزم بعدم الوجوب عليه البند ينسج في الذخيرة والجرحاني
في الشافعي والتحرير وصاحب الشامل مع جزمهم في المجنون انه
يتحملها عنه على خلاف ما صححه الرافعي **ومنها** اذا اكل ناسيا
فطن بطلان صومه فجامع نفية وجهان **احد**هما كمالو
تكرر في الصلوة ناسيا ثم تكلم عامدا لم يتصل قال النووي
في الروضة احكمهما وبه قطع الجمهور الفطر كما لو جامع وهو
يظن ان الفجر لم يطلع فبان خلافه وعلى هذا لا كفارة **ومنها**
لو افطر بجماجم ثم جامع ثانيا في ذلك اليوم فلا كفارة للجماجم
الثاني **ومنها** اذا شهد اثنان على هلال شوال ثم لم يرد
الهلال والسما مصحبه بعد الثلاثين قضينا اول يوم افطرنا
لانه بان كونه من رمضان ولا كفارة على من جامع فيه
لانها سقطت بالشبه كما ذكره ابن الحداد والمذهب
لا قضا كما في الروضة **ومنها** اذا جامع ثم جنت **ومنها** اذا
وطيت ثم حاضت **ومنها** ماتت فقولا ان اظهرهما السقوط
كما في اصل الروضة **ومنها** لو مكث بعد طلوع الفجر لجماجم
صائنا ان صومه فسد وجب القضاء ولا كفارة لعدم قصد
لهتك الحرمه قاله الماوردي **ومنها** المراه اذا جومت في
دبرها لا كفارة عليها وكذا حكم اتيان الرجل في الدبر
قاله ابن الرفعه انزل ام لا وبهم مع الا نزال كذا **ومنها**
جماع المراه اذا قلنا لا شيء عليها ولو اكل ناسيا في غروب
الشمس فبان انها لم تغرب وجب القضاء لان الاصل
بقا النهار وتحريم الاكل ولا كفارة ولو ظن ان الفجر لم
يطلع فجامع ثم بان خلافه فلا كفارة عليه وجب القضاء
ولو افسد صومه بغير الجماع لم يلزمه كفارة لو ردد

النص في الجماع قال النووي في الروضة هذا هو المذهب
الصحيح المعروف والكفارة هنا مرتبه ككفارة الظهار
وهي عتق رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لا اهل ولا ولد
المساكين على الصحيح وعلى كل يوم مد طعام وهل عليه
فديه فيما اذا افطر متعمدا في نهار رمضان بغير جماع
وجرحان احكمهما لا فديه بل عليه القضاء بخلاف ما اذا افطر
المريض والحامل خوفا على ولديهما لزمهما القضاء وكذا
الفدية على الاصح من الروضة ويكره للصائم دخول الحمام
كما قاله الجرحاني في الشافعي **القاعدة الثانية** من اولى ذكر
في فرج او استمنى بيده وهو ليس بناسي ولا جاهل افطر
الا في مسائل **ومنها** الخنثى المشكل اذا اولى ذكره في فرج
ومنها اذا استمنى من احد فرجيه وقلنا ان الحكم لا يثبت
بمن لم يفطر فيهما **ومنها** اذا اولى قبل الفجر وخرج المني
بعده لم يفطر لتولده من وقت مباح **القاعدة الثالثة**
الصائم اذا وصل الى جوفه شئ مفطر افطر به **الا** في مسائل
ومنها اذا توضا ولم يبالغ في المضمضة فسبغ الماء الجوفه
لم يفطر وكذا الاستسقاء على المذهب **ومنها** اذا غرل
دقيقا فوصل غباره الى جوفه لم يفطر **ومنها** غبار الطير
ومنها غبار حصص **ومنها** الذباب والبعوض اذا لم يتعمد ذلك
ودخل الى جوفه من غير اختيار لم يفطر قال البغوي وان
تعمد فتح فيه لم يفطر وما قاله فيه نظر لوجود السبب
منه **ومنها** اذا لم يتعمد الجماع كالناسي على المذهب
ومنها اذا طلى سرتة بدهن فوصل الى جوفه بشرب المسام
لم يفطر **ومنها** اذا اكتمل فوجد طعم الكحل في فمه لم يفطر
ومنها اذا خرج لسانه وعليه ريقه ثم رده وبلغ ما
عليه فالاصح لا يطر كما رجحه النووي في الروضة وهو

مقتضى ما في منهاجه خلافا لما ذكره الرافعي في الشرح الصغير
منها اذا خرج من دمه سلعته فان تركها على حالها ضرب
وان ادخلها الى الجوف لم يفطر على الاصح كما ذكره البغوي
في فتاويه **ومنها** اذا اوجس او سقط بغير اختياره **ومنها**
اذا وطيت المراه مربوطه **ومنها** اذا اطعم ولو ابتلع طرف
خيطة بالليل وطرفه الاخر خارج واصبح كذلك فان تركه لم يصح
صلاته لانه متجمل بخاسه وان تركه او ابتلعه لم يصح صومه
قال النووي فينبغي ان يبادر غيره الى نزعه وهو ضاقل فان
لم يتفق ذلك فالاصح انه يحافظ على الصلوة فيبتلعها او
ينزعه والثاني يتركه يحافظه على الصوم وذكر في شرح
في نواقض الوضوء ما من مقتضاه ترجيح المحافظة على
الصوم او لا نهاء عباده دخلها فيها فلا يسطرها **القاعدة**
الرابعة صوم يوم عرفه سنة **الا في مسئلة** وهي الحاج
فيستحب في حق الفطر **القاعدة الخامسة** افراد يوم الجمعة
والسبت والاحد مكره **الا في مسئلة** وهي ما اذا وافق عادة
له صومه فلا كراهه **القاعدة السادسة** من التزم صوما بالثقة
لزمه **الا في مسائل منها** ما التزم صوم الدهر لم يلزمه صوم
العبيدين وايام التشريق **ومنها** صوم رمضان وقضاؤه
لم يلزمه بالتزامه **ومنها** صوم كفارة لزمته **ومنها** اذا كان
المراه صوما الدهر فله زوج منعها من الصوم ولا قضا ولا فدية
فان اذن لها قلتم تصم لزمها القديم هكذا ذكره الرافعي في الشرح
الكبير ولو طهرت من الحيض في اثناء النهار ومن النفاس لم
يلزمها الا مساك على الصحيح ولو نذر صوم يوم فاصح
عليه اغما مرض وكان نواه ليلا صح صومه بخلاف اغما الجنون
كما ذكره البند يبيح في تعليقه عن نص الشافعي رحمه الله **والفرق**
بينهما ان اغما المرض ليس ينقض لانه لم ينزل التكليف وجوب
على الانبياء لانه مشبه بالنوم وليس كذلك اغما الجنون لانه

ملزم صوم

نقص الا ترى انه يزيل التكليف ولا يجوز على الانبياء وقد لك
لم يبطل الصوم قال وهذا مذهب الشافعي الذي لم يصح غير
فدل على الفرق بينهما **القاعدة السابعة** الا سقمنا باليد ففطر
للصائم **الا في مسئلة** وهي ما اذا احك الصائم ذكره فامني لم
يفطر على الاصح من شرح المذهب لانه متولد من مباشر مباحه
القاعدة الثامنة كل عبادة جائز في فرضها المنيب كما
لصدقه فهي جائزه في نفلها مطلقا **الا في مسائل احدها**
الحج والعمرة بشرطهما **المسئلة الثانية** الصوم فانه يجوز
النيابة فيه في الفرض وهو القديم على المختار كما قد مر
ولا يجوز في النفل من غير خلاف ذكره النووي في شرح المذهب
فاذا قلنا بصحة صوم الولي عنه بشرطه بعد موته قبل
التمكن او بعده فلا بد بل يخرج من تركته لكل يوم من
طعام نص عليه الشافعي رحمه الله في الجديد والقديم
كما رواه الترمذي رضى الله عنه **باب الاعتكاف**
هو في اللغة للمرئزوم جئس نفسه وفي الشرح في المسجد
يقصد القرب من مسلم عاقل طاهر كاف نفسه عن شهوة
الفرج قال ابن الرقعة الا ان يكون ناسيا او جاهلا تحريمه
وهو مستحب شرعا لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل
ان يهرقا بيننا بيتا للطائفين والعاكفين والركع
السجود ولما روى البخاري ومسلم عن ابي داود عن علي
رضي الله عنه ان صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم معتكفا ليلا فتحدثت
ثم قممت لا نقرب فقام مني ليقلبني وكان مسكنا في دار
اسامة بن زيد فمر رجلا من الانصار فلما رآه النبي
صلى الله عليه وسلم اسرعا فقال علي وسلم كما انها صفية
بنت حين فقال سبحان الله يا رسول الله قال ان الشيطان
يجري من ادم مجرى الدم واني خشيت ان يقذف في قلوبكم

النيابة

بشرا او قال شيئا وقال صلى الله عليه وسلم من اعتكف فواقنا ثم
 فكنا اعتكف رقبته وله اركان اربعة **الاول** اللبث في المسجد
 وهو ما زاد على طهنة الصلاة قايما وقاعدا او مترودا داخل
 لما لك واي حنيفه انه لا يجوز اقل من يوم الركن **الثاني** اليه
 كالصلاة فينوي في الذكر والفرضية لثمتنا عن النفل الركن
الثالث المعتكف وله شروط اربعة احدها الاسلام وا
 لعقل والنقاء عن الحيض والجنابة وكذا من به جراحه تضاح
 الا ما استثنى من لاله صلى الله عليه وسلم لكل له الجلس في
 المسجد جنب لما روى الترمذي عن عظيم عن ابن سعيد العوفي
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي
 لا يجلس لاحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك قال
 الرافي ولا يمنع الكافر الجنب من اللبث فيه ويمنع من مس
 المصحف كما ذكره النووي في شرح المذهب والتحقيق وقال بعض
 المتأخرين قياس الاول فتح عدم منعه من قراءة القرآن ويجوز
 للمجايع المستحاضة ان امنن التلويف كما ذكره الماورى وما
 روى عن عائشة رضي الله عنها قال اعتكفت امرأة مع النبي
 صلى الله عليه وسلم من ازواجه وكانت ترى الحرم والصفه
 وربما وضعتا الطست تحتها وهي تصلي قال ابن الرفعه وفي
 هذا دليل على جواز اخراج الدم بالفصد والحجام في طست
 الركن **الرابع** المعتكف فيه وفي الباب قواعد **الاولى** البيع
 والشرا مكرره في المسجد للمعتكف وغيره وان قل **الافى** مسئلة
 وهي ما اذا اشترى الضرورة الحاجم كما ذكره النووي في الركن
 عن نص الشافعي رحمه الله في البويطي **القاعدة الثانية** الجماع
 في المسجد حرام على المعتكف وغيره وجميع المباشرات بالشهق
الافى مسئلة وهي ما اذا جامع ناسيا او جاهلا بالتحريم لعلم
 هتك حرمة المسجد ولا يجوز نظف المسجد بما يستعمل وان
 كان طاهرا لان النفس تعافه ذكره في التهذيب ويجوز الفصد

والحجام في المسجد بشرط امن التلويف والاولى تركه ولا يجوز
 البول في المسجد في انا وغيره وان امن التلويف كما قطع به
 صاحب التتمة فان قال قائل **فما الفرق** بين هذه المسئلة وبين
 بين الحجام لان كل واحد منهما يخافه ففعل في المسجد وقد جاز
 ثم الحجام فيه ولم يجز البول وان امن فيه التلويف قلنا الفرق
 بينهما ان البول فعل قبيح وفيه كشف عورة فلا يجوز استقبال
 القبلة فيه كما هو مذكور في بابيه بشرطه فدل على الفرق
 بينهما **القاعدة الثالثة** لا يجوز للمعتكف وغيره ان يكتب
 او يخط او ما اشبه ذلك في المسجد **الافى** مسئلة وهي ما اذا
 جعلها حرمة فيه كره ولم يبطل اعتكافه خلا لما في التقدمة
القاعدة الرابعة من نذر اعتكافا متتابع الزمه ولم
 يجز له الخروج من معتكفه فان خرج انقطع تتابعه ولم
 يبطل اعتكافه وعليه الاستثناء **الافى** مسائل **منها** اذا خرج
 لقضاء الحاجة على العادة لم ينقطع تتابعه وبطل اعتكافه
 في الاصح هذا اذا امكن في المسجد **ومنها** اذا خرج ناسيا
ومنها اذا كان مكرها لم ينقطع على المذهب وينبغي ان يلحق
 هذه المسائل بما اذا ادعاه ابواه او احدهما لضرورة
 شرعا وقلنا يجب الطاعة وجب ولم ينقطع التتابع
ومنها اذا تعين عليه اداء الشهادة عند تأديتها **ومنها**
 موذنا المسجد المراتب بخلاف غير المراتب **ومنها** اذا
 خرجت المرأة المعتكفة لم ينقطع على المذهب **ومنها** اذا
 خرج لا قامه حد ثبت عليه باقراره انقطع او سبه
 على المذهب وهذا بخلاف ما اذا وجب عليه الخروج للجمعة
 فخرج لها انقطع تتابعه **ومنها** الاكل والشرب ان لم يجدهما
 في المسجد **ومنها** المرض الذي يشق معه القيام في المسجد
ومنها الخروج لما شرطه فيه ضرورة دينية او دنيوية
 مطلوبة شرعا للضرورة **ومنها** الخروج للحاج الغايط والبول

ولا يكلف في سعيه المعتكف الا التفاحش البعد ومنها الخرج
للانحياز ومنها الجنون كذلك ومنها الخروج لعلة التي ومنها
اذا خاف من ظاهره ومنها اذا هدم المسجد ولم يتمكن
من الاعتكاف فيه فان قال قائل ما الفرق بين هذا المسئل
وبين ما اذا اوجب عليه الخروج لاداء شهادة وما شا بهها
من الصور قيل الفرق بينهما التكليف في الجموع كان له ان يعتكف
في الجامع فلما قصص باعتكافه في المسجد كان مقصرا فلما
قلنا يبطل اعتكافه على الاظهر وليس كذلك الشهادة لانها
غير متعينة لو قت فلما لم ينقطع التتابع فدل على الفرق
هذا اذا كان اعتكافه المنذورا اقل من اسبوع فله ان
يبدأ به من اول الاسبوع حيث شاء من المساجد وان كان اكثر
من ذلك وجب عليه ان يبتدأ باعتكافه في الجامع ليس من
خروجه من الاعتكاف فان عين في نذر غير الجامع وكان
المنذور اكثر من اسبوع لم يخرج عن نذره اذا مرض فسقط
عنه الجمعه او بان تركها عاصيا ويدوم على اعتكافه
ولو احرم المعتكف وادركه الوقوف لزومه الخرج للمخوف
فواته وبطل اعتكافه واستأنف بعد فراغه من الحج بنية
جديده ولو نذر اعتكاف شهرين من سنة كذا فظهر فواتها
فلا شيء عليه ومن نذر اعتكافا وشروط انه اذا اختار
الوطى وطى لم يقع نذره لانه شرط بنا في صحته كما قاله
الرويانى ولو اراد الخروج لصلاة جنازة او عيادة مريض
لم يجز وفي معناه خوف لص او حريق قاله الماوردي ولو
خرج في قضا الحاجة فها في طريقة مريضا ولم يقصد ذلك
بل سئل عليه السلام المعتاد فلا بأس وكذا لو وجد جنازة
في طريقة ولم يجد اليها ولا انتظرها ولا ياتي في طريقة ليصلي
عليها لم يضر على المذهب الثاني ولو ارتد المعتكف او سكر
بطل اعتكافه على المذهب لا يحنون وانما والطريق الثاني
لم يبطل اعتكافه بخلاف السكر والفرق بينهما ان السكر
يمنع من دخول المسجد بخلاف المرتد فدل على الفرق بينهما

ولو كان للمسجد سقايه او لصديقه دار بجوار المسجد فهل
يمنع سقايه داره البعيدة ام لا نظران كانت بعيدة يتفاحشة
البعد منع منها على الاصح فان لم يكن في طريقه موضع وكف لا
يليق بحاله لقضا حاجته وكذا دار لغيره جاز له الذهاب
الى عتيقه داره وان بعدت ولو نذر الاعتكاف مدة نهار لم يلزمه
ليلا ليالي الايام كما نص عليه في الام خلافا لابي حنيفة رحمه الله
كتاب الحج الاصل فيه كتاب الله عز وجل وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم فاما الكتاب فقوله تعالى واتموا
الحج والعمرة لله وقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا وقوله تعالى واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا
قيل ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام صعد المقام فقال
اجيبوا داعي الله فاقب حتى النطق في اصلاب الرجال وا
رحام النساء فكل من حج فاما اجاب دعوه ابراهيم عليه
السلام فقد دل كتاب الله عز وجل على وجوب الحج من
استطاع اليه سبيلا والاستطاعة هي الزاد والراحلة وسياتي
ذلك ونص عليه الشافعي رحمه الله في الام والاملا جميعا انه اذا
كان قادرا على المشي واجدا للزاد وغير واجد للراحلة اجب
له ان يحج فان لم يفعل فلا شيء عليه قال القاضي ابو علي رحمه الله
في تعليقه والرجل والمرأة في ذلك سوي وهو على التراخي لكن
الا فضل تقدم به وبه قال الاوزاعي والثوري الا ان تجمع
عليه من حجة الاسلام حجة القضا فوجب عليه المبادرة
الى فرض الاسلام لان القضا يجب على الفضل فاجبنا حجة
الاسلام لوجوب القضا وكذا من عصب بعد ما ينس فوجب
عليه على الفور على الصحيح قال وذهب مالك رحمه الله وابو
يوسف الى انه على الفور واجب من نذر هذا بماري وعبد الله
بن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من اراد الحج فليجمل فامر بتجملته كالصوم قالوا ولانه اذا

او كان

بهم

مات ولم يكن قد حج لم يخل من احد امرين اما ان تقو لوا
 بالاثم او لا اثم فان قلتم لا اثم فقد اسقطتم الحج لان ما لا يات
 بتركه هو المندوب وان قلتم بالاثم فقد سلمتم انه واجب
 على الفور وبدليل قوله تعالى والله على الناس حج البيت
 وامر بذلك والامر يقتضي الفور بدليل قوله افعل لا يقتضي
 الامر زمانا معيناً وانما يقتضي ايجاب الشيء والحاجه وحده
 ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 اراد الحج فالتجمل قلنا امره بالتجمل اذا اراد ففعله بارادته
 وما كان معلقاً بارادته لم يكن على الفور اذ لو كان لما اضر
 بعد وجوبه قالوا فريضة الحج نزلت سنة ست او سبع قلنا
 لم يختلف في قوله تعالى اتموا الحج والعمرة لله نزلت في سنة
 ست قالوا نعم نزلت فريضة الحج سنة ست وانما لم يحج النبي
 صلى الله عليه وسلم لان مكة كانت دار شرك فكان ممنوعاً
 منها قيل ليس كان ممنوعاً لانه حضر ومنع فصالح القوم
 على ان يعتمر سنة سبع وهي عمرة القضاء فلذلك سميت به
 فجاؤا اعتمر ولم يحج فلو كان على الفور للحج وفي سنة ثمان فتح
 مكة ودخلها وامر على الحاج عتاب ابن اسيد فحج بهم وامر
 سنة سبع ابا بكر رضي الله عنه وبعث علياً رضي الله عنه
 بعده ومعهم ايات من سورة براه ليقرأها على الناس في الموسم
 واما الجواب عن الاثر اذا مات قلنا نعم ياتهم لانا نقول
 لذلك التاخير على شرط السلامة فان اتيت به قبل الموت
 سقط عنك وان مات قبل فعله كنت عاصياً كالمودب وا
 لزوجه اذا ضربها على شرط السلامة فان ضرب ثم مات علمنا
 انه فعل ما لم يمكن له فعله كذلك مهمنا ابيح له التاخير
 على هذا السبيل قال ابو اسحاق ولا نقول انه ياتهم من حين
 وجوب الحج ولكن من السنة التي مات فيها فدل على ما قلناه
 ويستثنى من قوله على التراخي ما اذا استطاع بنفسه فلم يحج

حتى صار معضوباً كان على الفور وله شرط وطاربعه احد
 الاسلام وهو شرط للصحة مطلقاً فاذا حج في حاله الاسلام
 ثم ارتد لم يلزمه الحج خلافاً للامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 الا انه واجب عليه كما ذكره النووي في شرح المهدى وهو
 وارد عليه في منهاجه وقد استدل واستدل لنا بقوله تعالى
 ومن يرتد منكم عند دينه فيمت وهو كافر الى قوله هو خا
 لدون ففي الاية دليل على ان العمد لا يحبط الا بشرط ان
 يموت عليها وهو كافر والمطلق يجوز على المقيد واستدل
 الامام ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله تعالى لئن اشركت ليجنن
 غملك ولتكونن من الخاسرين قيل الخاسرين الذين خسروا
 انفسهم واهليهم يوم القيمة وهو خاص بمن مات على الكفر
 فلزم التقييد به ولصحة المباشرة هذا الشرط مع شرط
 التمييز وصحة وقوعه عند الاسلام هذان مع شرطين
 اخرين الحرية والبلوغ ولصحة الوجوب مع ما تقدم من
 شرط الاستطاعة وهي الزاد والراحلة او شقها مع وجوب
 شريك وامن طريق ويلزم اجرة البذرة وهي الخفارة
 ويجب ركوب البحر في غلبت السلامة ويستحب للرجل دية
 المرأة حيث لم يجب ويستحب للمقار على الميت ان لا يترك
 الحج رجلاً كان او امرأة مع وجود الزاد وان يكون سواها
 والا فيحرم والاستطاعة المذكورة هي ساقه القصير فيما فوق
 ان كان يستطيع المشي ويجب عليه ان يبيع داره وعبد
 الذي لا يليق مثلها به بشرطه وقام بمقونه الحج لا كتب
 فقيه يحتاج اليها بشرط وجود مونه من تلزمه نفقته
 ذهاباً واياباً فان اضره مع وجود ذلك حتى مات كان عاصياً
 ولم تقبل شهادته بعد موته لانه مات فاسقاً فان حج من
 ذلك ومات لم ياتهم لهما حكمي النووي رحمه الله تعالى في
 تهذيب الاسماء واللغات عند القاضي محمد بن محمد المهاني مات

حتى صار معضوباً كان على الفور وله شرط وطاربعه احد
 الاسلام وهو شرط للصحة مطلقاً فاذا حج في حاله الاسلام
 ثم ارتد لم يلزمه الحج خلافاً للامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 الا انه واجب عليه كما ذكره النووي في شرح المهدى وهو
 وارد عليه في منهاجه وقد استدل واستدل لنا بقوله تعالى
 ومن يرتد منكم عند دينه فيمت وهو كافر الى قوله هو خا
 لدون ففي الاية دليل على ان العمد لا يحبط الا بشرط ان
 يموت عليها وهو كافر والمطلق يجوز على المقيد واستدل
 الامام ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله تعالى لئن اشركت ليجنن
 غملك ولتكونن من الخاسرين قيل الخاسرين الذين خسروا
 انفسهم واهليهم يوم القيمة وهو خاص بمن مات على الكفر
 فلزم التقييد به ولصحة المباشرة هذا الشرط مع شرط
 التمييز وصحة وقوعه عند الاسلام هذان مع شرطين
 اخرين الحرية والبلوغ ولصحة الوجوب مع ما تقدم من
 شرط الاستطاعة وهي الزاد والراحلة او شقها مع وجوب
 شريك وامن طريق ويلزم اجرة البذرة وهي الخفارة
 ويجب ركوب البحر في غلبت السلامة ويستحب للرجل دية
 المرأة حيث لم يجب ويستحب للمقار على الميت ان لا يترك
 الحج رجلاً كان او امرأة مع وجود الزاد وان يكون سواها
 والا فيحرم والاستطاعة المذكورة هي ساقه القصير فيما فوق
 ان كان يستطيع المشي ويجب عليه ان يبيع داره وعبد
 الذي لا يليق مثلها به بشرطه وقام بمقونه الحج لا كتب
 فقيه يحتاج اليها بشرط وجود مونه من تلزمه نفقته
 ذهاباً واياباً فان اضره مع وجود ذلك حتى مات كان عاصياً
 ولم تقبل شهادته بعد موته لانه مات فاسقاً فان حج من
 ذلك ومات لم ياتهم لهما حكمي النووي رحمه الله تعالى في
 تهذيب الاسماء واللغات عند القاضي محمد بن محمد المهاني مات

قال مات ايمان عظيمان لم يتفق لهما الحج الشيخ الامام
 ابو اسحق الشيرازي والقاضي ابو عبد الله محمد بن
 معاني وكان قد بلغ الشيخ ابو اسحق من السنين ثمانين
 سنة لانه ولد سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وتوفي سنة
 اثنين وسبعين واربعماية وذلك لانهما لم يستطيعا
 فمنا استطاع في عام ثمان مائة في اثنايه لم يكن عاصيا ولو
 حج ثمان مائة في اثنايه فهل يجوز النيابة فيما بقي قولان
 في اصل الروضة الاظهر منهما لا يجوز وهو الجديد كالصوم
 والصلاة ويبطل ما فعله على الجديد من الافعال لا ثوابه
 وليس للمراه ان يسافر الحج او العمرة قطوعا او زيارا او
 تجارة مع غير زوج او محرم وهو الذي عليه الجمهور
 قال بعضهم يجوز مع نسوة ثقات والاستطاعة على
 ضربين **احدهما** استطاعة بنفسه **الثاني** استطاعة
 غيره بان يجد من يحج عنه باجرة المثل لزمه كالمغضوب
 العاجز عن الحج بنفسه فيما هو في مسافة القصر فان كان
 اقل فلا يجوز له الاستئابة بل يكفي الحج بنفسه كما نقله
 النووي في شرح المذهب عن التتمة وقرره عليه وسنني
 من هذا المذهب فانه يجوز له الاستئابة في دون مسافة
 القصر بمن يجد من اصل بلده فان لم يجد احدا او مان
 لا قضا عليه كما نقله السبكي في شرحه لمنهاج النووي
 عن نص الشافعي رحمه الله تعالى فان لم يملك مالا فيذل
 له ولده مالا او اجنبي لم يلزمه قبوله في الاصل لما فيه
 من المنه العظيم بخلاف الطاعة فانه يجب عليه قبولها
 ما لم يكن الماشي ابا او ابنا فان كان غيرهما فوجهان
 فان اوجب القبول والمطيع ما شئ فهو فيما اذا كان
 مالا للزاد فان لم يكن وعول على الكسب في الطريق
 ففي وجوب القبول وجهان قال الرافعي واولى بالمع

قوله هذا

لزم

لان المكاسب قد تنقطع في الاسفار فان لم يكن كسوبا ايضا
 وعول على السؤال فاولى بالمع لان السيد قد يردوا
 استطاعة المراه كالرجل ويلتزمها اجرة المحرم ان اقتنع
 الا بالاجرة والخنثى كالانثى في اجرة المحرم كما في شرح
 المذهب عن القاضي ابن الفرج وصاحب البيان لكن
 لا يشترط نفقة العيال ذهابا ولا اياها بل يشترط ان يكون
 فاصله عن نفقته وكسوته يوم الاستئابة ولا يعتبر
 الى فراع الا جبر من الحج وهل تعين مدة الذهاب وجهان
 اصحهما لا كما في الروضة وتقدم حجة الاسلام ثم القضا
 ثم النذر ولو عكس ترتيب ويشترط ركوب الولد
 في موضع اشتراط ركوب الوالد يعني فيما هو في مسافة
 قصر اما اذا كان بمكة او بالحرم فالمشي من مسافة قصر
 افضل كما ذكره الغزالي رحمه الله تعالى لكثرة الثواب لما روي
 عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من حج من مكة ما شيا حتى يرجع اليها كتب له بكل خطوة
 سبعماية حسنة من حسنات المحرم المحسنة بمائة الف حسنة
 لكن ضعفه البيهقي لكن رواه الحاكم في مستدركه وقال
 هذا حديث صحيح الاسناد وقرره النووي في شرح المذهب
 عليه ويلزمه ذلك بالنذر وان كان الركوب افضل وقال
 مالك رحمه الله تعالى ليس على المغضوب حج اصلا ولا يجوز
 له ان يحج عن نفسه فان فعل لم يقع عنه بل ان اوصى خراج
 من الثلث وشرطهما ان يكونا قادين على الانفاق بهما او كسب
 فلو اعتمد على السؤال في طريقهما ولا كتب لم يجب القبول
 بلا خلاف ولو اخرج من المغضوب متبرعا بغير اذن لم يرض
 عنه لان الحج يقتصر الى النية وهو من اهل الاذن ويجب على
 على الوصي ان يحج عن الميت حجة الاسلام من تركته فان لم يكن

بيان الاستئجار

وتبرع من سائح عنه مع لفرضه اذن ام لا وياذن قطوعا
 كما هو مقتضى كلام الرافي والنووي في الروضة وكذا في
 شرح المذهب من غير خلاف ونقل اتفاق اصحاب عليه
 الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب واخرون وفي ميت
 اوصى او معصوب اذن قولان للشافعي رحمه الله تعالى
 اصحهما في الام عند الجمهور الجواز وبه قال مالك وابي حنيفة
 واحمد رضي الله عنهم ونقل امام الحرمين والبخاري وغير
 هما قولان عند الشافعي رضي الله عنه انه لا يصح الحج عن الميت
 وان كان واجبا الا اذا اوصى بخلاف قضا الدين فانه
 يصح اذن ام لا ولو احرم صبي او عبد عن من مات بعد
 وصيته بان يحج عنه غيره حجة الاسلام صح واستحق الاجر
 ان استوجر لها بخلاف حجة الاسلام لانها ليسا من
 اهلها وهذا محمول على ما اذا كان الصبي مميزا لم يجز
 استجاره ليحج عن غيره لعدم معرفته بالاركان والواجبات
 وقد نقل الرافي في اوائل الشهادات عن صاحب العدة
 ان ادخال الصبيان المسجدين حرام وارتضاه وذكره
 النووي من زيادته في الروضة انه اذا لم يغلب بتخليصهم
 كان مكروها ولو استاجر المعصوب من حج عنه هذه السنة
 وله حج الاجير هذه السنة لعذر او غيره كان المستاجر
 الفسخ فان مات قبل فسخه فليس للوارث الفسخ كما ذكره
 الغزالي وصححه النووي من زيادته في الروضة ولو قدم
 الاجير الحج عن السنة المعينة جاز فلو مات الاجير بعد
 السيد وقبل الاحرام لم يستحق شيئا من الاجرة اي بعد الاحرام
 حرام وقبل الفراغ استحق بالقسط من حين احرام من
 الميقات فان فسد حجه انقلبت الى الاجير ويلزمه الكفاة
 والمضي في فاسده والقضاء لا ينتقل الصحيح له ويلزمه
 الاحرام من ميقاته كالاول لان الافراد افضل من التمتع
 ويلزمه القران اني بعمره من عامه والا القران افضل ولو

احرم السفينة بحج فرضه او نذره قبل الحج بغير اذن الولي
 ثم حج عليه لم يكن للولي تحليله بخلاف ما اذا احرم بحج تطوع
 كان له التحليل ان كان الذي يحتاج اليه الحج يزيد على
 نفقة المعهودة ولم يكن له كس ولكل جهة من الجهات
 ميقات فميقات اهل المدينة ذوال الحليفة ومصر والشام
 والمغرب الحجة ونهاية اليمن يلزم ويحد الحجاز واليمن
 قرن والعراق ذات عرق وقد نظمت ابيان نقلها النووي
 في تهذيبه فتعا

عرق العراق يلزم اليمن وبني الحليفة محرم المدون
 والشام حجة ان مررت بها ولاهل نجد قرن فاستتب
 ومن كان مسكنه اقرب الى مكة من هولا الموافقة فميقاته
 مسكنه وافضل البقاع الحمل الجعرانة ثم التتبع ثم الحجة
 فالتتبع هو الذي عند مساجد عايشة رضي الله عنها
 وبينه وبين مكة ثلاثة اميال وقيل اربعة والحد يسه
 بتخفيف الياء على الاصح وهي على ستة فراسخ من مكة
 ويستحب لمن احرم من احد هذه المواضع او من بها
 ذاتها ان يصلي ركعتين عند الاحرام ويحصل بالفرض
 ويكره في وقت الكراهة في الحل ويستحب ان يغتسل ثلاثا
 حرام ولدخول مكة وللوقوف بعرفة ولزلفة وري
 الجمار في ايام الشريق على القديم الجديد وفي القديم
 ثلاثة اغسال اخر لطواف الاقاصد والوداع وعند
 الحلق ولكل جهة من جهات الحرم حلال محرم ودخول
 الحرم من جهة المدينة ثلاثة اميال ومن جهة اليمن
 سبعة اميال ومن جهة العراق كذلك ومن جهة الجعرانة
 تسعة اميال ومن جهة جدة عشرة اميال وقد نظمت بيتين
 وللمحرم الحد يد من ارض طيبة ثلاثة اميال اذا رمت اتقانه
 وسبعة اميال عراق وطائفة وجدة عشر ثم تسع جعرانه

وتستحب التلبيه في دوام الاحرام برفع الصوت لقوله
 صلى الله عليه وسلم افضل الحج والعمرة وهو رفع الصوت
 في دوام الاحرام ويسر بها عند اقتنائها بالاحرام والمرأه
 تسمع نفسها بالتلبيه في دوام اجرامها الا اذا كانت وحدها
 او بحضرة الزوج والمجارد والتلبيه قيا ساعلى الصلاه
 لان الطمحين في الصلاه صوت الجهر قال صاحب المبهيات
 والفتوى على جواز الرافي كما في الاذان ويكره التسليم
 عليه في حال التلبيه فان سلم عليه واستجاب بالاجوباً
 كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الاملا **فان قال**
 قائل قد قلتم ان المعصوب يلزمه القبول فيما اذا بذل له
 الطاعة وفي الكفاره قلتم تستقل عند العجز عنها الى البدل
 وهو الصوم فلهذا لم يلزمه القبول وليس كذلك الحج لانه
 اذا لم يلزمه قبوله سقطت العباده واسا فلهذا الزم
 القبول كالعباده اذا زنا لم يجب عليه الرجم واذا سرق
 قطع **والفرق** بينهما انه اذا لم ترجمه كان لتبادل وهو
 الجلد واذا لم يقطع سقط القطع واسا كذلك الحج والكفاره
 فدل على الفرق بينهما وفي الباب قواعد **الاولى** الحج والعمرة
 يتعقدان بلفظ الاحرام **الاي مسئلة** وهي ما اذا احرم بجامع
 يتعقد احرامه كما طمحه النووي في الروضة وفصل الرافي رحمه
 تعالى قال ان تزج في الحال طمحه ولا فسك نسكه ولو جاوز الكافر
 الميقات يريد النسك ثم اسلم واحرم دونه وجب عليه القضاء
 ذكره النووي في شرح المذهب وفيه نظر اذا قلنا ان الكافر
 مخاطب بفروع الشريعة **القاعدة الثانية** الغسل لدخول
 مكة سنة **الاي مسئلة** وهي ان يكون خرج من مكة واحرم من التعميم
 ثم اراد دخول مكة لم يستحب الغسل للدخول بالعمرة كما
 جزم به الماوردي ومقتضى كلام الاصحاب طمحه فان احرم
 بالحج او العمرة من مكان بعيد كالجعرانة والحدبية استحب

الغسل لدخول مكة فان لم يجد الا ما يتوضأ به فقط اقتصر عليه
 كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه نقله صاحب المبهيات عن
 الماوردي وغيره فان لم يجد ما يقيهم **القاعدة الثالثة** للزمن
 الاستئنا به بالحج مشعرا اذا كان بمكة او بينه وبينها دون
 مسافة قصص لم يجز الاستئنا به كما تقدم لعدم كثره المشقة
 ذكره النووي في شرح المذهب باعذ المتولى **القاعدة الرابعة**
 محرمات الاحرام عدتها سبعه اللبس والطيب ودهن الرأس
 والجميد والحلق وعقد النكاح والجماع ومقد مائه ولا صطياد
 وقطع شجر الحرم وبناءة المحرم الا في ذكره توجب كل واحد
 الفدية لا ذهن يديه فاذا ستر الرجل المحرم راسه والمرأه
 وجهها وجبت الفدية **الاي مسئلة** وهي الخنثى المشكل اذا
 ستر راسه او وجهه لا فدية عليه وان سترها معا وجبت
 الفدية كما ذكره الرافي في الشرح الكبير وقال القاضي ابو الطيب
 لا خلاف على المذهب ان تأمره بالستر ولبس المحيط كما تأمره
 بالستر وفي صلاته كاستئنا المرأة وهل تلزمه الفدية
 وجهان احدهما لزوم احتياطاً للعباده ولو لبس المحرم
 السراويل او غيره من المحيط والخفين المقطوعين للضرورة
 جاز ولا فدية بشرط عدم التعلين فان وجدتهما وجب
 تزعيمه فان اخبر وجبت الفدية **القاعدة الخامسة** ليس على
 المحرم من ستر راسه غير فدية واحدة **الاي مسئلة** وهي
 ما اذا ستر المحرم راسه بطيب ساتر وجبت عليه فديتان
 على الصحيح من قول الرافي خلافا لما طمحه النووي من
 زيادته في الروضة لانه لا يجب الا فدية واحدة فالاستئنا
 على قول الرافي ويجب على من ستر بياض خلق اذنيه
 الحرك كما ذكره الروياني وغيره قال النووي في الروضة وهذا
 هو الظاهر ولو اختلف النوح كحلق وقلم تعدة الفدية سواء
 فرق او والى ولو لبس ثوبا مطيبا او تطيب ثم لبس ففيه



وجهان في شرح المذهبين اصحهما وهو المنصوص فديده واحد
 خلافا للرافعي يتبع صاحب التمهيد قد يتبين **فان قال**
 قائل قد قلتم في اصل المسئلة ان المحرم اذا تطيب او جثم
 عليه الفديده فان جلس عند العطار وشم رائحة الطيب
 كره له ذلك ولا فديده وقد قلتم انه اذا جلس عند الكعبة
 وهو يقطر وشم الرائحة لم يكره وكل منهما فيه شتم للرايحه الطيب
فما الفرق بينهما قيل الفرق ان الجلوس عند الكعبة قربة
 وهو المقصود فلهذا لم يكره وليس كذلك الجلوس عند
 العطار فانه ليس بقربة فدل على الفرق بينهما هكذا
 ذكره القاضي ابو علي في تعليقه وكلام النووي يقتضي عدم
 الكراهة فيهما ان لم يقصد فان قصد الرائحة كره على الوجه
 فان قيل قد قلتم انه يحرم التطيب واذا جلس عند
 العطار وشم رائحة الطيب لم يحرم وان كان حصل منه قصد
 التطيب **فما الفرق** قيل الفرق بينهما انه اذا تطيب الاثر
 الرائحة الى اثاره الشهوة الجماع وهو الغالب لان دوام
 الرائحة الطيبة تثير الشهوة بخلاف الشم عند العطار لانه
 لم يأت منه ذلك فدل على الفرق بينهما قبل ولان الطيب
 حكمه حكم الخياطه وليس كذلك الشم عند العطار لان
 حكمه حكم المجاورة كما اذا كانت حيفة على حافة موضع ماء
 فتغير لونه وريحه منها لم يضرب ولو كانت في جوف الماء
 فتغيرها من فلهذا افرق بين المجاورة والخياطه فدل على
 على الفرق بينهما **فان قيل** قد قلتم ان الاصلح والاقرح والامر
 لا مرد اذا ادهن لم يحرم واذا ادهن الخالي من الشعر
 الراس حرم والفرق بينهما ان الاقرح والاصلح والامر
 الغالب فيهم عدم الانبات بخلاف سائر الخالي من الشعر
 فان الغالب فيه حصول الانبات ولاية اذا ادهن الخالي
 غير داخل الشجره كان فيه تحسنا لما جوله ايضا من الشعرة

فدل على الفرق بينهما ولو كان في راسه شجره فجعل الدهن
 في داخلها من غير مس شجره فلا فديده بلا خلاف **القاعدة**
السادسة لا يحرم على المرأة لبس المحيط **الا في مسئلة** وهي اذا
 لبست القفازين كان حراما عليها في اصح القولين لانه يحض
 لم يجب عليها ان تستتر في الصلاة فلا يجوز لها استتر في الاطراف
 كالوجه ويلزمها الفديده ولا فرق بين الحرة والامة كما ذكره النووي
 في شرح المذهب وقال انه المذهب **القاعدة السابعة** يسن
 تحليل الكعبة الكعبة **الا في مسئلة** وهي المحرم لان تحليل الكعبة
 سنة وتتق الشعرة حرام ويخاف منه الشقاق كما قاله المنقوي في التمهيد
القاعدة الثامنة يحرم على المحرم مس الطيب قصد او يلزم
 الفديده **الا في مسائل منها** اذا مس طيبا ظنه جافا فبان رطبا
 ففي الفديده فيه قولان احدهما ما في المجاوي وجوب الفديده
 لقصد الطيب مع علمه والثاني ورجحه صاحب التقريب
 وذكر انه الجديد لا فديده وصححه النووي في مناسكه وشرحه
 ولو عوى كالمغني عليه يدوافيه طيب ففي الفديده وجهان
 اصحهما لا فديده **ومنها** اذا خفت رائحة الطيب **ومنها** اذا
 تغيرت الرائحة وبقي اللون **ومنها** اذا تطيب جاهلا بخرمه
ومنها اذا مسه جاهلا بالطيب لخرمه فلا فديده **ومنها** اذا
 مسه ناسيا لا حرامه لا فديده **ومنها** اذا اكره على التطيب فلا
 فديده بالا تفاق ولو جلس على فراش مفروص على ارض
 مطيبة لا فديده بخلاف اذا لمس عليه بفعله وجبت
والفرق بينهما ظاهر ولو شتم المحرم ماء ورد لم يلزمه
 الفديده بخلاف اصله لانه ماء التوردا استعماله بان يصب على
 ثوبه او بدنه ولو حمل مسكا او طيبا في كيس او خرقه مشدود
 او قارورة مصممة الرأس او حمل المسك في قارورة المسند
 لا فديده وهذا بخلاف ما اذا حمل بيضه صار حشوهارا
 او عنقود صار باطنه خرا وصلى لم يصح صلاته على الاصح

والفرق بينهما ان المقصود من الطيب رايحه وهي مفقودة في البهيمه صار حاملا للنجاسه فدل على الفرق بينهما ولو لمس طيبا فعلق به رايحه لا فديه ايضا على الاصح وليس من الطيب حب المحلب والقرنفل والسنبل وفيه نظر لانه يعمل من القرنفل والسنبل في الغالب الطيب وليس الغالب فيه الا بازيرو وقد ذكر الصمري وجهها في القرنفل انه طيب وصححه صاحب البيان

القاعدة التاسعة المحرم اذا قتل صيدا او جنسا ما كولا وجب عليه الجزا **الا في مسئلة** وهي ما اذا كان الصيد حيا لا فقتله لا جز عليه وكذا لو صال في المحرم فقتله دفعا فلا جزا ولو ملا الجراد الارض المحجوج اليها للوطى للصنعة فلا ظهر الا ضمان كما في الروضة **فان قال** قاييل ما الفرق بين هذه المسئلة وبين المصطر ما اذا اضطر الى اتلاف مال الغير فالتلف ضمن هل لا قلم **وهنا مثله** والا فاما الفرق قيل الفرق بينهما ان قتل الصايل لمعنى فيه لانه اضطر الى ذلك فذلك يضمن وليس كذلك مال الغير لانه اكله لا مستقرا

فانه لمعنى في غير الطعام فدل على الفرق بينهما **القاعدة العاشرة** كل محرم ازال من شعره راسه او يده ثلاث شعرات بنتف او قص او احرق او قلم ثلاثة اظفار لزمه دم **الا** في مسائل **منها** اذا ازال الشعر النابت في داخل الجفون فلا فديه على المذهب كما في الروضة وغيرها **ومنها** اذا طال شعر حاجبيه وتد لا حتى غطي العين او بعضها وتضرره جاز له قطع القدر المضر ولا فديه في اصح القولين من شرح الوجيز ونقل النووي رحمه الله في شرح المذهب انه المذهب **ومنها** اذا قطع عضوا وعليه شعر لا فديه وكذا لو قطع الضفائر او قلمها لتضرره بذلك **ومنها** اذا مسط لحيته فان فصل منها شعر وسك هل هو كان منفصلا او كان متصفا بالمسط فالاصح فلا فديه عليه كما ذكره النووي

في غالب كتبه ولو تطيب او لبس جاهلا او ناسيا لا فديه عليه بخلاف الخلق والقلم وقتل الصيد لانه اتلاف **القاعدة الحادية عشر** قطع نبات الحرم وقطعه حرام **الا** في مسائل **منها** اليابس **ومنها** العوسج وكل شجرة ذات شوك خلافا لما صححه النووي رحمه الله في شرح مسلم بحريمه وقال انه اختيار المتولي **ومنها** النبات الذي يؤخذ لعاق الدواب فيجوز ولو قطعه لغير حاجه فاخلق فلا شئ مطلقا **ومنها** الا ذكر كذلك ولو اخرج عصف من شجر الحرم الى الحقل حرم قطعه او عكسه حل ولا فديه **وحرم المدينة** على ساكنها اخفضل الصلاه والسلام كحرمه حرم مكة في حرمه الاصطيان وقطع النبات على المذهب ولا ضمان فيه على الجديد والقديم خلافا واختاره النووي في تصحيحه لكن المشهور خلافا وصيف وج حرام وهو وادب الطائيف ولا ضمان فيه ايضا **ومنها** قطع الميت اليسير للدوي ويجوز بيعه كما ذكره النووي في الروضة من زيادته عن القفال في البيع قال وفيه نظر وينبغي ان لا يحرم كالطعام الذي ابيع اكله لا يجوز له بيعه ولو قطع شجرة من الحقل فغرسها في الحرم فثبت ثم قطعها قاطع لا جزا عليه **فان قال** قاييل ما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا دخل صيد من الحقل الى الحرم فاخذه اخذ كان عليه الجزا والفرق بينهما ان الشجر له اصل ثابت فاعتبر مكان نبتة وليس كذلك الصيد لانه ليس له اصل ثابت فاعتبر مكان صيده **القاعدة الثانية عشر** من قتل حشا محرما قتلته غير ما كول ليس عليه فيه جزا **الا** في مسئلتين **احدهما** ما اذا قتل متولدا من ما كول وغيره وجب عليه الجزا **الثانية** اليربوع لا يجوز اكله في احد الوجهين ذكره المحاملي في اللباب وصححه وفيه الجزا وما كان يعيش في بني برون علبنا فيه جانب التحريم وما كان يعيش في بحر فقط جاز اصطيانا في الحقل والحرم **القاعدة الثالثة عشر**

الصيد اذا مات في يد محرم وجب عليه الجزا **الاي مسئلة** وهي
 ما اذا اخذه من فم سبع وصار يداويه رجاء حياة فهات لا
 جزا عليه في الاصح فان قتل حلال وجب الضمان عليه الضمان
 دونه على الطلح فاذا قتله اخر وجب الجزا على القاتل
 للمباشرة ولو اهدى احلال للمحرم صيد المبحر بقوله لما روى
 مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الصعب ابن جثامة
 رضي الله عنه اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم جمارا وحيا
 فرده عليه وقال لو لا انا فحرمين لقلنا منك قال النووي
 وجثامة بفتح الجيم وتشديد التاء المثلثة والجزا لا يخلو
 اما ان يكون في تركه واجب او منهي وفيه ما يجزي في الاصح
 اما وجب في الصيد **القاعدة الرابعة عشر** من احرم
 بفرض ولم يجزئ لم يصح **الاي مسئلة** وهي ما اذا احرم
 احراما مجردا ثم صرفه الى ما شانه في اوجره في اشهر
 حج لقوله صلى الله عليه وسلم لا حج في غير اشهر فان احرم
 ونسي قرن وعمل عملهما على الجديد ومقتضى كلام اصحابنا
 المتأخرين انه لا يجزيه واحد من النسيين فان ادخل الحج على
 العمرة متمتع وما قاله ليس بظاهر ويقدم الفرض ثم القضاء
 ثم النذر ولو عكس ترتيب ولو نوى الصوم مطلقا ثم اراد
 ان يصرفه الى فرض هو عليه لم يصرف بخلاف الحج فانه لا يصرف
 الا فرضا قيل **فيما الفرق** قلنا الفرق بينهما ان مستديم الحج
 اقوى من مستديم الصوم بدليل انه لا يخرج من الحج بعد
 الدخول فيه بفساده ويخرج من الصوم بفساده فدل على
 الفرق بينهما ولو قال احرمت كاحرام زيد وكان زيد احرم
 فاسدا ففيه وجهان اصحهما انه ينبغي كما صححه النووي
 في شرح المذهب وزيادة في الروضة فان مثل با حرام
 ولم يكن زيد احراما او كان ميتا حين مثل با حرام حكم
 النووي رحمه الله تعالى المسئلة طريقين قال المذهب الذي
 عليه الجمهور انه ينبغي احرامه مطلقا **القاعدة الخامسة**

عشر من رمي صيدا بسهم من الحمل الى مثل فقتله لا جزا
 عليه **الاي في مسئلة** وهي ما اذا رماه من حل الى مثل لكن
 جرى السهم في هوى المحرم فالاشبه في الشرح الصغير هو
 الجزا وهذا بخلاف الكلب المعلوم اذا عيّن له طريقا يذ
 هب فيها الى الحمل فذهب الى طريق وهي في المحرم وقتل الصيد
 لا جزا عليه لان له اختيارا لو رمى حلال صيدا فاصابه
 بعد احرامه او عكسه بان رمى ثم حل قبل اصابته حكمي
 النووي في فصل صيد حرم مكة في الصور نيف وجهين
 ولم يخرج شيئا منها ولو رمى حلال صيدا بعصه في الحمل
 وبعضه في الحرم نظرت فان كانت اسافله في الحمل حل والا فلا
فان قيل ما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا اعتكف
 واخرج قدميه من المسجد وهو جالس او منسحب فيه لم
 يبطل اعتكافه ولو وجد الصيد ملقا في الحمل لم يخرجه
 الا اعتكاف والطلاق فدل على الفرق بينهما **القاعدة**
السادسة عشر ليس على الصبي حج واجب **الاي مسئلة**
 وهي ما اذا جامع بعد احرامه قبل التحلل الاول وقلنا
 يفسد حجه وهو الاصح وجب عليه القضاء واجزاء في حال
 الصبا والوجه الاخر لا قضاء اذ هو ليس اهلا لوجوب
 العباداة وعليه بدنه واذا قلنا يجب عليه القضاء في اصح
 القولين فكذلك العبد في حال الرق ويلزم ان يحرم من
 محل ما احرم منه في حاله الا اذا كان احرم من ميقات
 بلده او فوقه لزم فان احرم من دون ماله الا اذا لزمه ان
 يحرم في القضاء من ميقات بلده ولا يحرم من موضع احرم منه
 الا في الادا فان احرم منه حين القضاء لزمه دم لان الميقات
 هو الواجب شرعا كما ذكره صاحب التهذيب واصحابنا عند
 الشيخ ابو علي انه لا يلزمه سلوك القضاء مسلك الادا
 كما ذكره الرافعي في الشرح الكبير وفيه اشعار بنحو ان

المليقات ولهذا أصبح النووي يتصالح في أصل الروضة و
شرح المذهب وفي الشرح الصغير أن الأصح مكان الأحرام ولو أراد
وفي الصبي المميز أن يحرم عنه ولا يصح من الأم إلا أن تكون وصية
القاعدة السابعة عشر يجب على المقتنع دم **الآ** في مسائل
منها أن يكون من حاضري المسجد الحرام فلا فدية عليه ولا في
القرآن وحاضره من هو بالحرم على الأصح من زيادات الروضة
و**منها** أن يعود إلى ميقات بلده لا حرام الحج و**منها** أن لا يكون
أحرارهم بعمره في أشهر الحج و**منها** أن لا يحج من عامه و**منها** يشترط
أن يكون النسكين لواحد فلو كان لاثنين لادم في أحد الوجهين
وبه قال الحنفي والجمهور على خلافه و**منها** نية التمتع إذا
لم يقع لم يجب الدم والأصح عدم الاشتراط و**منها** إذا
لم يحرم من المليقات وجاوز مريد النسك ثم أحرم بها فأنقض
أنه ليس عليه التمتع لكن عليه دم للأساسة قال الأكثرون
هذا أن بقي بيته وبين مكة مسافة القصر فإن بقي مسافة
القصر فعليه دمان دم التمتع ودم الأساسة كما ذكره النووي
في أصل الروضة و**منها** ما حكى عن ابن جبر أنه أنه يشترط
وقوع النسكين في شهر واحد فإن وقعت العرة في سؤال
مثلا ووقع الحج في ذي الحجة فلا دم عليه والصحيح خلافه **القاعدة**
الثامنة عشر من أراد العرة وهو بالحرم لزمه الخروج إلى الحل
ولو بخطوه **الآ في مسئلة** وهي المكي إذا أحرم قارنا أو المقيم
بها لم يلزمه الخروج إلى الحل في الأصح لا ندرج العرة في الحج ولو
أحرم أفا في بعمره قبل أشهر الحج وواقع جميع أعمالها في أشهر
فقولنا أظهرهما لا فدية عليه لأنه يجمع بين النسكين في أشهر
والثاني يلزمه للزاحمة ولو أحرم بها في غير أشهر الحج من
المليقات ثم أقام بها حتى دخل أشهر الحج وفارقه ثم عاد
إليه في أشهر قبل فعل شيء من أعمالها لزمه دم لحصوله فيه
ولا مكان الأحرام بالحج ولو جاوز المليقات بقصد الحج من عامه

بالحج

فلم

فلم يحج في ذلك العام لكن حج في الثانيه قال النووي بخلاف العزم
لأنها ليست موقته بوقت **الحج** ميقات زمان في مكان
أما الزمان في فتاوى وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة
فإذا طلع الفجر من ليلة يوم النحر فقد خرج وقت الحج ووقت
العمرة السنة كلها إلا ما استثنى **وأما** المكي في فلتقيم بمكة
مكيا كان أو غيره مكة فإن فارق بناها فاحرم بالحج فهو مسيئ
وعليه دم أن لم يعد إليها لفارقه المليقات فإذا فارق ثم
عاد إليه سقط الدم ولو فارق غير مريد نسكا ولا دخول
الحرم ثم بداله قبل دخوله الحرم أو يعتمر فاعتمر منه وحج
بعد ها في صورة التمتع هل يلزمه دم وجهان أصحهما اللزوم
كما ذكر الغزالي وصححه النووي من زيادات الروضة أنه
متمتع **القاعدة التاسعة عشر** المحرم إذا جامع وكأعاقلا
بالغا مختارا عامدا قبل التحلل الأول فسد حجه **الآ في مسئلة**
أحدهما إذا أوجح في أحد فرجي الختنى المسك لم يفسد حجه
الثانية إذا جامع ساهيا أو جاهلا بالتحريم فلا يفسد
الحديث لا يفسد ولا كفارة فإن اعتقد أن حجه فسد فجامع
ثانيا وهو أنه لم يعلم أنه يجب عليه المضى في فاسد بجهله
ولا عزم وعليه بكل وطئ كفارة سواء علم بالفساد أو لا
فإن قال قایل ما الفرق بين هذه المسئلة وبين الصوم
لأنكم قلتم أنه إذا وطئ في نهار رمضان ثم وطئ حرم عليه
الوطئ الثاني ولا كفارة عليه فيه وعليه الكفارة بالوطئ الأول
فقط ويبطل صومه قلنا الفرق بينهما أن الحج فيه قولان أحدهما
لا كفارة بالوطئ الثاني والثاني عليه كفارة فعلى هذا مضى
قولنا فسد الحج بالوطئ لسننا نريد أنه خرج به عن العبادة وإنما
نريد فسد على معنى أنه لا يجزي عن حجة الإسلام والأ
الحج والأحرام بحاله فإذا وطئ صارت العبادة بها فلهذا
كان عليه أن يكفر وليس كذلك الصوم لأنه إذا فسد

منه الذي عليه
أو على من عليه
أو على من عليه
أو على من عليه

فقد زال وخرج عنه فاذا وطئ ثانيا فقد وطئ فيه فلهذا قلنا لا
 كفارة عليه بالوطئ الثاني فدل على الفرق بينهما ولو جامع في الحج
 بين التخللين فان كان فعل اثنين من الرمي والحلق والطواف حل
 له كل شيء الا النكاح وعقده ولا يفسد حججه وهو لا يحل ولا يلزمه
 فديته في اظهر القولين بل ساء الثاني يلزمه بدنه كما لو وطئ قبل
 التخلل وقيل لا شيء وحل بالثاني باقى المحرمات **القاعدة العشر**
بين احرم قارنا في اشهر الحج لزمت دم القران **الا في مسائل**
منها ما اذا احرم باللفظ ونيتة ان يحج فقط من عامه صحيح لان
العبرة باللفظ لا بالقلب ولا دم عليه ومنها ما اذا احرم قارنا
ودخل مكة ثم عاد الى ميقاته لا دم عليه ايضا ومنها ما اذا احرم
قارنا ثم فاته الوقوف لتحلل بعمل عمره ولا دم عليه للقران بل عليه
دم الغوات في سنة القضاء على الصحيح ولا يتنقل حججه عمره ولا
يصير هذا العمل عمره على المذهب كما في شرح المهذب ويلزم
القضاء على الفور ولا يلزم قضاء عمره مع الحج بلا خلاف ومنها
اذا احرم قارنا بمكة صحيح ولا دم عليه للقران اذا احرم قارنا
ثم جامع قبل التحلل ثم احصر تحلل ولزمه به دمان دم الفسا
ودم الاحصار وعليه القضاء فلو لم يتحلل حتى فاته الوقوف
و لم يمكنه لقيا الكعبة تحلل في موضعه تحلل المحصر ويلزمه
ثلاثة دماء للفساد ودم للغوات ودم للاحصار ودم
الفساد بدنه ومنها ما احرم بالعمرة فقط ثم طاف لها واد
حل الحج عليها واحرم عن سنة فسد حججه ولا دم عليه لهذا
القوات ومنها ما اذا احرم قارنا في غير اشهر الحج انعقد
عمره على الصحيح سواء كان عالما او جاهلا كما قاله الكرافعي
القاعدة الحادية والعشرون من طاف بالبيت اسبوعا
 ثم قيمت الصلوة المفروضة فصل الفرض حصل به ركعتا
 الطواف **الا في مسئلة** وهي ما اذا استوجر للحج وطاف عنه
 صلى الفرض عقب طوافه ثم تجزئه عن ركعتي الطواف كما ذكره

قارنا

قضية

النوى في الروضة لان الفرض لنفسه والسنة لغيره فلا يندرج
 ما عليه فيه ويسقطه بخلاف ما اذا طاف عن نفسه ثم صلى الفرض
 او سنة راقبه ان رجعت سنة تحت فرضه او سنة **فان**
قال قائل قد قلتم انه اذا تشاغل بالصلاة كفاه عن تحية المسجد
 ولو تشاغل بالصلاة في المسجد الحرام لم يكفه عن تحية البيت
 الا الطواف لانه تحية البيت والصلاة تحية المسجد فاذا فرغ
 من الطواف امرناه بتحية المسجد وقامت الركعتين بعد الطواف
 عن التحية **والفرق** بينهما من وجهين احدهما ان فعل الصلاة
 متفق فدخل بعضه في بعض وليس كذلك الطواف والصلاة
 لان نقلهما يختلف فلم يدخلاه في الثاني ان تحية
 المسجد ان اريدت ليلا يكون بها وبالصلاة فاذا صلى
 انتفى ذلك وليس كذلك في مسئلتنا لانه اذا صلى لم يحصل
 له بالصلاة تحية البيت فلهذا قلنا ياتي بعد الطواف
 بالصلاة كما ذكره القاضي ابو علي في تعليقه فدل على الفرق
 بينهما **القاعدة الثانية والعشرون** كل موضع مشرف
 يجعل له الوجه اليمن **الا في مسئلة** وهي الطواف بالبيت فانه
 اشرف البقاع ومع ذلك يجعل الطائفة عن يساره ليحكمه
 ايدها بعض مشايخنا وهي ان الله تعالى خلق القلب في الجهة
 اليسرى وهو بيت الذكر فاذا طاف بالبيت وهو عن يساره
 فقد اجتمع البيتان بيت الرب وبيت الذكر **القاعدة الثالثة**
والعشرون استقبال القبلة في حال الطواف مبطل له **الا في**
مسئلة وهي استقباله في مروه على الحجر في ابتداء الطواف
 بان يجعل جميع الحجر عن يمينه مستقبلا للبيت المشرف فيصير
 جميع بدنه في جهة اليماني ثم ينوي الطواف لله تعالى ثم مشى
 فيستقبل الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فاذا
 جاوزه انقلب وجعل يساره الى البيت فاذا اتى الركن
 اليماني واستلمه وقبل يده فان حجزه عن الاستلام مرسوم

عقبة

يلزم

ولم يشر لعدم حديث ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه كان يشير اليه وانما صح عند الاستلام وقد صح برأيه
ابي الصيف في مناسكه وهو مقتضى كلام الرافي في شرح
فان قال قائل قلم ما الفرق بين اليماني والحج لانه اذا عجز
عن استلامه اشار اليه وقلم لا يشيب الى اليماني الا في وجه ذكره
ابن عبد السلام في مناسكه وعله قياس على الحجر والفرق بينهما
انه ورد ان الله تعا حين اخرج الذرية من ظهرا دم على اقسام
اربع قسم كالجوه وقسم كالسح وقسم كياض البيض
وقسم كسواد القار اقرهم الرب تبارك وتعالى ان يسجدوا
فيسجدوا الا قسم سواد القار لم يطلق لان الله تبارك وتعالى
جعل في اصلاهم صياص فلم يقدروا على السجود ثم امر الله
تبارك وتعالى الملك ان ياتي بالحجر من الجنة ليضع بين ايديهم
وان يضعوا ايديهم عليه ويشهدوا الله بالربوبية والو
حدانيه فوضعوا وشهدوا وشهد الله على شهادتهم لقوله
تعالى قال فاشهدوا وانا معكم من الشاهدين وكتب بذلك
كتاب واما الحجران يلتقيهما فالتقيهما فمن مر عليه لان ولم يقد
على الاستلام اشار بيده ليلا يكون ذلك ناياعن ذلك العهد
القديم وهذا بخلاف اليماني لان المقصود منه حصول التبرك
ولم يحصل الا بالالتماس واما الحجر فلتبرك والحصول ذلك
المعنى الذي لا يوجد في غيره **فدل** على الفرق بينهما وان يقول
بين الركن اليماني والحجر بنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وتنا عذاب النار ثبت من ذلك عن النبي صلى الله عليه
وسلم فاذا وصل الى الحجر دعي منه فاستلم بيده غير ما رآه
بعض يديه صار في البيت وهو ما رآه فلم يطمع وكذا الشاذ
فقد ذكره لا محاب انه من البيت وفيه نظر ذكرته بحثائهم
رايته للنووي في التحقيق وما قاله ظاهر من انه ليس من
البيت لانه كان احدث فاربنا قرين حين قصص بهم النفقة

وان الزبير بعد ذلك هدم البيت وبناه جميعه على قواعد ابراهيم
عليه الصلاه والسلام وقواعد ابراهيم ليس كان فيها شأ
ذروا قد دل ذلك على عدمه الان واذا استلم الحجر بيده وقبلها
كان كافيا وان اراد ان يقبله بضمه بعد استلامه لا يقبل يده
واذا قبله يسجد عليه يفعل ذلك ثلاثا لما روى عنه ابن عباس
رضي الله عنهما انه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد
على الحجر ويكره ثلاثا وقد صح عن ابن عباس انه قبله وسجد
عليه ثلاثا في طوافه فان عجز استلم فان عجز اشار بيده وهذا
الفعل غير مستحب للنساء الا عند خلو المطاف ويدعو في كل
طوفه فيقول بسم الله والله اكبر اللهم ايماناً بك وتصديقاً
بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لهنته بنيتك محمد صلى الله
عليه وسلم ويرفع يديه عند التكبير استجباً بما ذكره
الشيخ ابو حامد في الروافق يقول ذلك في كل طوفه كما ذكره
النووي في شرح المهذب فان قلع الحجر والعباد با الله اسم
موضعه وقبله وسجد عليه ولا يقبل الركبتين الشاميتين
ولا يستلمهما وان يطوف سجداً داخل المسجد يرمل في الاشواط
الثلاثة الاول وهو سرعة المشي مع تقارب الخطا في طواف يعقبه
سعي وان يضطبع في كل طواف يرمل فيه في جميعه وكذا في كل سعي
على الصحيح فاذا فرغ من طوافه صلى ركعتين خلف المقام ثم
اتي الحجر واستلمه ولا يقبله ولا يسجد عليه اتباعاً للسنة ثم يخرج
من باب الصفا للسعي فيرتي الرجل في لصفاء المروة ويسعى
سعيًا شديدًا فاذا بقي بينه وبين الميل الاخضر الذي يجدار
المسجد قد ستم اذ ربح الى الميل الاخضر الثاني في كل مرة قبل
والمرأه تسعى ليلا كالرجل بغير اضطباع تفعل ذلك سعيًا
ثم تحتم بالمروة لانها افضل من الصفا المرو والحاج بها ربحا
دون الصفا ولا نهما محل الحلق والنحو للعره وليس الاضطباع
والرمل لمن قدم مكة معتمرا في كل طواف يعقبه سعي وان تركه

لم يقضه لفوات سنة اخرون والحاج الا فاقى ان كان مكيا وملا
 على الاول دون الثاني وان كان غير مكيا رمل ان دخل مكة
 بعد الوقوف وان دخلها قبله فان اراد السعي وحده رمل
 وان اراد تاخير رمل على الثاني ولا يرمل على الاول بل يمشي
 الى طواف الافاضه فاذا رمل الحاج بطواف القدوم لا راد به
 السعي بعده ثم عزله ان يسعي بعد طواف الافاضه فهل له
 ان يستحب الرمل فيه قولان احدهما لا لعدم استحبابه
 هذا السعي والطواف افضل الاركان حق الوقوف كما ذكره
 ابن عبد السلام في قواعد **القاعدة الرابعة والعشرون** من
 سعي الحج او عمر لم يجب عليه اعادته على الصحيح **الا في مسائل**
منها اذا احرم الصبي ثم طاف وسعي ثم بلغ عند الوقوف وجب
 عليه السعي ثانيا لظهور وجهه لا سقاط الفرض **ومنها** العبد كذلك
 اذا احرم ثم طاف وسعي ثم عتق عند الوقوف صح لا سقاط فرضه
ومنها المجنون كذلك **ومنها** المرتد اذا طاف في ماله اسلامه
 سعي ثم ارتد عند الوقوف وزجع الى الاسلام فلا يكفيه السعي
 الاول بل يعيد **القاعدة الخامسة والعشرون** من وقف بعرفة
 فقد تم ركنه **الا في مسائل** وهي ما اذا دخلها مع غيره ولم يقف
 الى ان اخرج وقتها فاته الحج نص عليه الشافعي رضي الله عنه
 في الامم وهو الصحيح عند الجمهور كما ذكره النووي من زيادات
 الروضة ويستحب الوقوف عند الصخور مستقبلين الكعبة
 راكبين وهو الافضل على الاظهر ويكثر من التهليل والدعاء
 ومن الادعية بعرفة ما ذكره الروياني وهو اللهم انك شمع
 كلامي وتري مكاني وتعلم سرى وعلى نيتي ولا يخفى عليك شئ
 من امري اسالك مسئلة المسكين وابتهل اليك ابتهال الذليل
 وادعوك دعاء الخائف الذي خضعت لك رقبته وقاضت عبته
 وذل لك جسده ورغم لك انقه اللهم لا تجعلني بد عايتك
 شقيا وكن لي رؤفا رحما يا خير المستقلين يا خير المعطين

قف
 عرفة

لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت
 وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير وقت
 الوقوف من روال يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر وهو
 اليوم التاسع من ذي الحجة فان غلطوا وقفوا اليوم العاشر
 اجزا لهم وان وقفوا غلطا اليوم الثامن لم يجزهم ووجب
 الوقوف في وقته ان علموه فان فات وقته قبل علمهم وجب
 القضاء في اصح الوجهين عند الاكثريين ولو غلطوا فوقفوا في غير
 عرفة لم يجز جمعهم فاذا فاضوا من عرفة الى مزدلفة وهي ما
 بين ما زمين عرفة ووادي محسر جمعوا المغرب والعشاء واقاموا
 بها الى بعد نصف الليل لا ته منسك فان دفع قبل نصف الليل
 ولم يعد في النصف الثاني اراق دما قال النووي في الروضة
 القطع بالاجاب خلافا لما في منهاجم انه مستحب وياخذ منها
 حصي الحجار ملقطة ولو اخذ من غيرها اجزاء وهو سعي
 حصاه واذا ساروا من مزدلفة الى قرح وهو جبل بمزدلفة
 وقفوا وذكروا الله تعالى ودعوا الى الاسفار مستقبلين الكعبة
 ولو وقفوا في موضع من مزدلفة غير هذا الموضع حصل اصل
 السنة والاول واذا وصل الى منى رمى جمرة العقبة من بطن الوادي
 ونحر ثم حلق ودفع الى مكة وطاف طواف الركن وسعي اذا
 لم يكن سعي ورجع الى منى لمبيت لياليها فان عجل في الثاني اجزاء
 واتى مكة لطواف الوداع وخرج مسافرا تلقا وجهه تهفرا يقصد
 زيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر رضي الله
 عنهما **القاعدة السادسة والعشرون** من ترك بيت ليالي منى
 وجب عليه دم **الا في مسئلتين احدهما** سقاية العياس من اخذها
 بعدهم لم ترك مبيت منى الثاني رعاة الابل في نحر منى لم
 ترك المبيت بمعنى وكذلك اصحاب الاعذار كمن له مال يخاف
 عليه او مريض وما اشبه ذلك فاذا رمى الرعا واهل السقاية
 يوم النحر جمرة العقبة فلم يخرج ولا شئ عليهم في ترك بيتهم

بلوغ

جميع ليا لهما في اصح الوجهين وعليهم ان يأتوا في اليوم الثاني من
 ايام التشريق فيرموا عن الاول شرع الثاني ثم ينفروا وسقط
 عنهم في اليوم الثالث وعن غيرهم بتجيلهم لكن اقاموا بها
 اصحاب الاعذار غير اهل السقاية حتى غربت الشمس لزمهم
 المبيت بها كما ذكره الرافي وغيره **فان قال** قايلا ما الفرق بين
 اهل السقاية وغيرهم من اهل الاعذار قلنا الفرق بينهما ان
 غير اهل السقاية اذا امسوا بها كالرجاء لان وقت الرعي فان
 فلهم هذا تعيين عليهم المبيت وليس كذلك اهل السقاية لان
 الشغل بها ليلا كالشغل بها نهارا فلهم هذا المبيت لزمهم المبيت
 وان غربت الشمس عليهم فدل على الفرق بينهما ويجوز على
 الحاج ان يرمي في كل يوم من ايام التشريق بعد الزوال في كل حجرة
 وهو مجمع الحصا لاسيما سبع حصيات الا يوم النحر سبع
 الحجرة العقبه حين قدومه من مزدلفة بهما يسماحوا مطلقا
 لاجل النور بعد طمعه لانه يصير نور ثم يدعوا عقب
 الحجرة الاولى في اليوم الاول من ايام التشريق وهي التي تلي
 مزدلفة والوسطى ويطلب الدعاء عندهما ولا يدعوا عند
 حجرة العقبه بل يرمي وينصرف ولو ترك رمي يوم تدارك
 في باقي الايام على الاظهر سوا كان التارك عمدا او سهوا كما
 قاله الرافي وهذا التدارك اذا ام قضا فيه القولان احدهما
 قضا لمجاوزة وقته واظهرهما انه اذا لا طمعه موقته بق
 محذور والقضا ليس كذلك واذا قلنا انه اذا فهل له ان
 يتدارك قبل الزوال فيه وجهان احدهما في الشرح الصغير
 المنع لانه وقت لم يشع فيه الرمي قال الامام الوجه
 القطع بجواز الرمي مرتين لان تعيين الوقت بالاداء اليق وبه
 جزم النووي في شرح المذهب وفي المناسك تبعا للشرح الكبير
 فيكون هذا الرمي مبيحا على اصل القاعدة وفي تدارك ليلا
 طريقان حكاهما الرافي في الشرح الصغير قال احدهما انه على

الوجهين فيها قبل الزوال والثاني القطع بالمنع فعلى هذا
 لا يجوز تداركه ليلا ولا نهارا قبل الزوال لانه المقطوع به
 عند الرافي وبه جزم الغزالي في الوسيط وابن يونس في
 التجميع في شرحه له وجزم ابن الصباح بالجواز وكذلك ابن
 الصلاح والنووي في مناسكهما وهو المنصوص عليه في الامم واذا
 قلنا بتدارك فلا دم سوا قلنا اذا ام قضا خلافا لا يشترح في
 القضا فيجب فيه دم ولورمى السبع دفعه واحده حصة له
 واحدة **فان قال** قايلا ما الفرق بين هذه المشيلة وبين ما اذا
 وجب عليه حد فجلد بما يله مشدودة مرة واحدة سقط عنه
 الحد بها قيل الفرق بينهما ان الحد ودينه على التخفيف وال
 المقصود الايلام وقطعها حصل بخلاف الرمي لان المقصود منه
 العدد فدل على ما قلناه وليس لاحد ان يرمى قبل الزوال
 في ايام التشريق لكن عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى جواز لتجيل
 الرمي قبل الزوال في اخر ايام التشريق ولو حصل له عذر
 بمرض او حبس فان كان بحق وهو عاجز عنه او بغير حق
 جاز كما ذكره النووي في شرح المذهب **القاعدة السابعة**
والعشرون بيض المأكول مضمون بقيمته على من اتلفه
 بقصد او سبب ممن حرم عليه ولا يثنى عليه في المذر **الاي**
مسئلة وهي ما اذا افسد المحرم شيئا من بيض النعام المذر
 لزمه قيمته يتصدق بها ولو اخذ المحرم بيض صيد وشواه
 حرم عليه اكله ولو اكله حلال فقيمة طريقان اشهرهما
 انه على قولين احدهما القطع باباحته وطحها الماوى
 وغيره بخلاف ما اذا اكل لحم صيد ذبح بمحرم بنفسه كان
 حراما والفرق بينهما ان اللحم لا يجوز اكله الا بذكاة والمحرم
 ليس من اهلها بخلاف البيض فانه مباح له فدل على الفرق
 بينهما يلزم في اتلاف الصيد كل مثل بمثله ففي النعام بدنه
 لا تجزئه غيرها على الاصح من الروضة وفي حمار الوحش ونفر

بنت سنة كامله كما ذكره النووي في شرح المذهب لا نه المهرق
 في الزكاه حين بلوغها ثلاثين وفي الصبي كبش لان صال
 بنفسه فان صال وعليه ادمي فالملذهب وجوب الزكاه على
 الركب لان الصيال منه وفي الضب جدي وفي الارنب عنق
 وهي الاثني من ولد المعز الا ان تكون حاملا فيلزمه طعام
 بقيمة شاه حامل لكونه انفع للمساكين لا مثله فان ضربه
 صار زنا لزمه جزا كامل وعلى من قتله جزا بمثله ولو
 من فعل كافر في الحرم والعناق المذكوره قاله اهل اللغة
 اسمها عناق من حينه تولد له الى حين تدعى وفي اليربوع
 حفره وهي الاثني من ولد المغزر بعظم وقفصل عن امها وام
 حين يحاميهلم مضمومه وموحده تحت شبه الضب لكبريتها
 وهي على شبه الحربا وفيها خلاف بحاميهلم مضمومه قيل هو
 الجدي الذي يوجد في بطن امه وفيه اختلاف كثير وفي الضبي
 عنق وهو العزالان وقيل كبش ولا طح من قول الراقي في شرح
 الصغير عن قوة الثبته والغزال صغير الضياحه بصري الاساء
 ففيه ما في الصغار وفي الحمام شاه وهو ما عيب وهدر كالقواخ
 والقرى والدبسي ونها دون الحمام كالزور والبلبل القهقهه
 قياسا ويعتبر في الكبير كبير مثله وفي الصغير صغير مثله فان
 اختلف العيب كاليمن باليسار وعكسه مع زمانته وهي انه
 مال خرج الصيد بزمانته جزا كاملا في اصح الوجهين والحرم
 ان يا كل من صيد ذبحه حلال لنفسه ليس للحرم فيه واسطه
 بلش ولا جزا عليه قطعا ولو ادخل حلال صيد من الحل الى الحرم
 جاز له التصرف فيه بكل حال لانه صيد حل فحكمه حكمه فلو
 هلك فدرج حرامه في الحل باخذ امه في الحل ضمنه اخذ امه ولا جزا
 عليه في الام ولو صاد حرامه في الحرم فهلك فرخها في الحل ضمنها
 وعكسه في الفرخ **القاعده الثامنه والعشرون** من لزمه شاه
 جاز له ان يذبح عنها بدنه او بقرة **الاي مسئلة** وهي ما اذا

وجب عليه جزا صيد مثلي وجب المثل فان اخرج غير لم يجزه
 ذبح عنه وفي غيره جاز كالواجب في الجماع فلا يجزي فيه الا ما
 يجزي في الاضحية ولو وجب عليه شاه فذبح مكانها بقرة اجزه
 والا فضل موضع الذبح الواجب في الحج وكذلك العمد والمعم بالمرقة
 كما قد منا ويفرقه على مساكين موضع الذبح فان لم يجد فيهما
 من ياخذ من مسكين او فقير او غير ذلك لم يجز النقل الى اقرب
 مكان خلافا لما في الزكوات لانه وجب لمساكين الحرم كما لو نذر
 التضدق على فقير بلد معين فان لم يجد هم فيها صبر الى
 ان يجد هم ولم يجز النقل واقل ما يجزي في دفع الواجب الى ثلاثة
 من مساكين الحرم ان قدر على وجودهم فان خالف ودفع لاثني مع
 وجود ثالث ضمنه للثالث الثالث في احد الوجهين وهو الراجح
 ويلزمه النية عند التفريقه **القاعده التاسعه والعشرون**
 سائر العبادات اذا فسدت لا حرم لها بعد فسادها ويصير
 الفاعل لها خارجا عنها **الاي مسئلة** وهي الحج والعمه فانهما
 اذا فسدا وجب المضي في قاسدهما **فان قال** قابل ما الفرق
 بين الحج والعمه وغيرهما من العبادات كالاعتكاف اذا نذر
 وشرط الخروج منه لعارض فله الخروج منه دون الحج والعمه قيل
 الفرق بينهما ان الشرط اذا وجد في الحج والعمه اثر في الفعل
 ولو يوش في الحكم وليس كذلك الاعتكاف لانه اذا وجد الشرط
 فيه اثر في الفعل والحكم فدل على الفرق بينهما **القاعده الثلاثون**
 من غربت عليه الشمس من الحجيج وهو بمنى عند اهل سقاية
 العباس لزمه المبيت بها **الاي مسئلة** وهي من تعجل في يومين وا
 شغل ياله السفر كتجمل الدايه وسد هار تجمل الامتعه حتى
 غربت الشمس وهو بمنى لزمه المبيت كما ذكره الراقي في الحج
 الكبير ليس لنا نصبه الا امام لا قامه الحجيج نفر الاول قبل
 الكمال للنسك كما نقله النووي في شرح المذهب عن الماوردي
 ومنا حصر بالعدوق حاجا كانا او معينا او قارنا لزمه

دم اذا التحلل لقوله تعافيا استيسر من الهدى ولان النبوت
 صلى الله عليه وسلم واصحابه صدقهم المشركون عند الحرم عام
 الحديبية فتحللوا منه بمقتضى ما جاز في العمرة جاز في الحج خلافا
 لما لك رحمه الله تعالى في عدم التحلل من العمرة لعدم فوائدها وما
 تقدم في الحديبية دليل عليه والتحلل مشروطا بغير **احدها**
 ان يمنعوا من المضى دون الرجوع ولم يجدوا طريقا وكان
 الا حصار لجميع المحرمين وان لا يحيط ضرر بتوقع انكشاف
 العدو **فهذه** مشروطا بغيره فلو احاط بهم العدو ومنعهم
 المضى والرجوع فالاصح جواز التحلل **والثاني** ان لا يحصل له
 امن ولو وجد المضى طريقا لكن اطول من طريقه فان كان
 معهم نفقة تكفيهم لها لم تجز التحلل ولزم السلوك فان
 لم يكن معهم نفقة تكفيهم ولهم التحلل لانهم غير قادرين
 واذا سلكوا الطريق الاطول فقاتلهم لم يلزمهم القضاء
 في الاظهر لانهم محصورون غير مقصرون ولو استوى الطريق
 وفات الحج وجب القضاء لانه فوات محض ولا يجوز التحلل
 بالا حصار قبل الفوات بل يبقى على حاله يتوقع انكشاف
 الا حصار ليتم لهم نفسهم فان زال العدو وامكنهم الوصول
 الى الكعبة لزم التحلل قصد لها والتحلل بعمل عمره وعليه
 دم للفوات دون دم الاحصار او كان باقيا فله التحلل وعليه
 دم اذا دم للفوات ودم للاحصار ولو حصل الاحصار بعد
 الوقوف لم تجز التحلل لان الطواف لم يفت كما صرح به الرافعي
 والمجاطي ولا يجب قتالهم على الصحيح الا اذا كان الحج لا حيا
 الكعبة ولم يقر غيرهم لا حيا بها تلك السنة فينبغي ان يجب
 قتالهم كسائر فروع الاسلام كما ذكر السبكي في شرحه لنهاج
 النووي ولا يجوز التحلل بالمرض اذا لم يشرطه قطعا لانه
 لا يتخلص بالتحلل من الاداء فان شرطه لم يخرج من الاحرام
 الا بالتحلل وهو ان ينوي الخروج ويجزيه شاه او سبع بدله

او سبع بقره حيث احصر في الحل والحرم ثم تحلق وهو الاصح
 ان تقدم الحلق على الذبح وجب عليه فديه فان عجز عن الذبح
 اشتراطها ما بقيت الشاة فان عجز صام عن كل مديوم ما
 يتحلل في الحال في الاظهر **القاعدة الحادية والثلاثون** ليس
 في الكفارات الواجب فيها الحب اعطى الفقهاء اكثر من مد
الا في مسئلة وهي كفارة الا اذا كانا اذا حلق راسه فهو مخير بين
 ذبح شاة او صوم ثلاثة ايام او التصديق بثلاثة اصبح على سبعة
 مساكين لكل مسكين مدان لما روي البخاري عن كعب ابن عجرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايوزيك هو ام راسك قال
 نعم قال انسك شاة او صم ثلاثة ايام او اطعم فرقا من الطعام
 لسته مساكين والفرق بفتح القاف والواو ثلاثة اصبح عن كل
 صاع خمسة ارطال وثلاث وهو اربعة امداد كل مدر طل وثلاث
 والقلم كالحلق فيما ذكرنا ومن فاته الوقوف تحلل بطواف وكذا
 سعي وحلق لما روي ان هباب ابن الاسود جايوم النحر
 وعمر ابن الخطاب رضي الله عنه يخبر بديه فقال يا امير المؤمنين
 اخطا العدد كنا نظن هذا اليوم يوم عرفه فقال له عمر
 رضي الله عنه اذهب الى مكة وطف بالبيت انت ومن معك واسعدوا
 بين الصفا والمروة والنحر واهدوا ان كان معكم ثم
 احلقوا او قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحوا واهدوا
 وصفه الهدى الا صغيره ما لم يعينه فمن لم يجد فصيام ثلاثة
 ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم الا به ولما روي مالك في
 الموطأ باسناد صحيح قال الشافعي رضي الله عنه في الاملا والتحلق
 افضل من التقصير ان دخل مكة معتمرا قبل الحج في وقت ان
 حلق فيه تحميم راسه فياتي يوم النحر وقد تم شعره فان
 قدم القرويه او عرفه لم يحلق راسه الى يوم النحر قال
 واختاره له ان يقصر ليحلق يوم النحر ولو حلق لم يكن
 عليه شيء ولو شرط حين احرامه ان اذا مرضا تحلل صح

ان ضل عن الطريق او حين فراخ النفقه او اصلا عن العبد و
فهو كالمرض على المذهب ويذبح شاة حيث احصر كما تقدم
ولو شرط انقلاب وجهه عند المرض فهو اولى بالصحة من
شرط التحلل نص عليه كما ذكره النووي في اصل الروضة **القاعدة**
عده الثانية والثلاثون كل كفارة مخير فيها كالبس وغيره
الافضل فيها ارافة الدم **الاي في مسئلة** وهي العبد اذا الزمه الكفارة
كانت بالصوم لانه واجبه لا ارافة الدم لعدم ملكه وان ملكه
لم يجزه على الجديد كما في اصل الروضة **القاعدة الثالثة والثلاثون**
من ابرأ من عتقه عتقه من قبل التملك **الاي في مسئلة** وهي
ما اذا وجد هديا في ايام من فله اخذه ويعرفه ايام من فان
خاف فوات وقت الخرج جاز له ان يخرجه ذكره صاحب التلخيص
عنه **القاعدة الرابعة والثلاثون**
اذا اتلف المحرم شيئا من اجزاء الصيد ضمنه **الاي في مسایل** **شها** ما اذا
باض صيد على فراشه لم يكن ازالته منه الا بالتعرض اليه
بمسيه ومسه مفسد لم يضمنه **ومشها** اذا عم الجراد الطريق
كما قد منا وليس له بد منها فوطيه فتلحق فلا ضمان عليه **ومشها**
اذا اصال عليه فقتله دفعا لا ضمان عليه **ومشها** اذا اخزم ثم
حل ثم قتل صيدا لا جرا عليه ايضا في الاظهر ولو جرح صيدا
فغاب عنه ثم وجد ميتا ولم يدركه مات بالجراح وسبب
حادث قال الزاقي فيه قولان صحح النووي من زيادته في الروضة
وشرح المذهب انه يلزم ضمان الجرح ولو ملك صيدا با
لا رث لم يخرج عن ملكه بالا حرام وان كان في ملكه قبل الاط
ثم احرم زال ملكه عنه وسبب عليه ارساله فان لم يرسله
وتركه الى حين تحلل ثم دخل ملكه ثانيا ذكره جماعة من الا
صحاب الرافعي وغيره ان ارساله زال ملكه على الصحيح **القاعدة**
الخامسة والثلاثون لا يجوز قطع شئ من شجر الحرم **الاي في مسئلة**
وهي ما اذا انتثر شئ من اغصان شجر الحرم بالطريق ومنع الناس

بلغم

من

من المرور وحصل اذا جاز قطع المؤذي ولا جزا **القاعدة السادسة**
والثلاثون من اقام بعد طواف الوداع لا لشغل السفر لم يحسب له **الا**
في مسئلة وهي ما اذا اقيمت الصلاة بعد فراغه من الطواف واشتغل
بالصلاة لا عاده عليه كما ذكره النووي من زيادته في الروضة
واغرب ابو يعقوب الا يري وقال يصح طواف الوداع من
غير طهارة ويجزى بدم **القاعدة السابعة والثلاثون** مخالفة
الاجير لمستأجره في الحج اذا اوجب دما كان عليه مخالفة **الاي**
مسئلة وهي ما اذا استوجر للمنع مقعد وعقد الافعال كان
الدم على المستاجر **القاعدة الثامنة والثلاثون** الكلام في
اثنا التلبية منهي عنه **الاي في مسئلة** وهي ما اذا ارد السلام في
اثنايه على من سلم عليه فليس بمكروه والسلام عليه في حال
تلبسته مكروه **القاعدة التاسعة والثلاثون** يستحب لمن ملكه
اذا اراد الا حرام بالبح ان يحرم يوم الترويه **الاي في مسئلة** وهي
ما اذا كان عليه دم تمتع ولم يقدر عليه لزمه صوم ثلاثة ايام
في الحج للايه واستحب له ان يحرم قبل السادس من ذي الحجة
ليحصل له صوم هذه الثلاث ايام لا يجوز صومه ما يوم النحر
ولا ايام الشريق في اصح القولين وعليه صوم السبعة الباقية
اذا رجع الى اهلهم كما تقدم او موطنه في اظهر القولين كما نص عليه
في المختصر ولا يجوز صوم يوم منتهي طريقه على المذهب وهو
الذي قطع به العراقيون **القاعدة الاربعون** من اتى بالتحلل
الاول يحل له ما كان حرم عليه **الاي في مسئلتين** **احدهما** لا يحل له
الجماع **الثانية** عقد النكاح غير جائز في الاصح من زيادان النووي
في الروضة فان قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو
محرم كما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قيل
قد اختلف في نكاح ميمونة فروى يزيد ابن ميمونة الاصم عن ميمونة
وهو ابن اختها ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو
حلال وبني بها حلالا وروى مسلم عن سلمان ابن يسار ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعث الى رافع مولاة ورجلا من الانصار
نصار فزوجا ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمدينة قبل ان يخرج واذا تعارضت البيتان رجعنا الى حديث
عثمان ابن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح

المحرم ولا ينكح ولا يخطب قال السبكي في شرحه ظاهر المذهب وبه قطع
 الجمهور الجواز وقال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب يكرهون
 رجعه المحرم على الاصح بناء على انها استداسه ويجوز للمحرمان
 يكون شاهدا في النكاح لكن يكره وقال الاصطخري بعدم الجواز
 فاذا خالف وعقد لم ينعقد على الاظهر ويحرم المباشرة فيما دون
 الفرج **والدم** الواجبات في الحج والعمرة ثمانية **احدها** التمتع
 وهو دم نذيب وتقدير لاله وكذلك دم القران والفوات كما تقدم
الثاني دم جزا الصيد المثل في دم تخير وتعديل للنص فيه فيتخير
 فيه من ان يذبح مثله ويتصدق به ولا يعطيه حيا وبين ان يذبح
 المثل في ذبائح ان شاء اشترا به طعاما وتصدق به على مساكين
 المحرم وان شاصام عن كل مديوم ما لقوله تعالى فجزا مثل ما قتل
 من النعم الى قوله او عدل ذلك صيا ما فله وامثالها للتخيير
 واما غير المثل ففيه قيمة يشتري بها طعاما يتصدق به وان
 شاصام عن كل مديوم ما على المذهب المقطوع به كما ذكره الرافعي
 وغيره وليس له ان يتصدق بها درهم وكذا جزا شجر المحرم
الثالث دم الحلق والقلم دم تخير وتقدير فيتخير بين ان
 يذبح وبين ان يتصدق بثلاثة اصع من طعام على ستة مساكين
 لكل مسكين مدان كما تقدم وبين ان يصوم ثلثه ايام الا السفيه
 فكما يلزم من الكفارات المخير فيها لا يعدل عنها الى غير الصوم
 وما كان مرتبا بحب المال فيه على الاصح **الرابع** الدم الواجب بترك
 ما مورات الاحرام كترك الطيقات واكرمي والميت بمزدلفة و
 عتي وطواف الوداع وترك الحج بين الليل والنهار فغيره
 اوجه **احدها** انه دم نذيب وتعديل فان عجز عن الدم اشترا
 بقيمة طعاما وتصدق به فان عجز صام عن كل مديوم وهذا
 هو الصحيح عند النووي في منهاجه بتعال للرافعي في المحرم وهو
 الصحيح عند بن نجح والامام والغزالي ويستثنى ممن وجب عليه
 الدم بترك بيت مكرم من دلفه من انى الى عرفة ليلة النحر و
 شغل بالوتوفى وافاض من عرفة الى مكة لطواف الافاضة بعد
 نصف الليل **الوجه الثاني** انه كواجب التمتع مرتب مقداره وهو
 الذي عليه عمل العراقيين وكثير من غيرهم قال الرافعي في
 الشرح الكبير هذا اظهر المذهب وفي الروضة وشرح المذهب

والمناسك للنووي انه الاصح والوجه **الثالث** انه مرتب مقداره
 اذا عجز عن الدم لزمه صوم كالحلق والوجه **الرابع** انه لا ترتيب
 اصلا بل هو كجزا الصيد في التخيير والتعديل وهما ذات
 الوجهان ضعيفان كما قاله النووي في شرح المذهب والروضة
الخامس دم الاستمتاع كالطيب والذهن واللبس ومقداره
 الجماع دم تقديري وتخير على الاصح كالحلق لا اشتراكهما
 في التفرقة **السادس** دم الجماع ترتيب وتعديل على الاصح
 يجب فيه بدنة فان عجز فبقرة فان عجز فبيع من الغنم فان
 لم يجد للقوم بدنة راها بها طعاما وتصدق بها فان عجز صام
 عن كل مديوم ما فهذا في جماع العالم بالخبر فان كان ناسيا
 او جاهلا لم يفسد على الجديد **السابع** دم الجماع الثاني
 وواجبه شاة على الاصح **الثامن** ترتيب وتعديل على المذهب
 وواجبه شاة فان لم يجد بها فاطعام فان عجز صام عن كل مديوم
 يوما **القاعدة الحادية** **والاربعون** ليس لنا مسلم بالخ
 عاقل حلال لا يطعم احرامه بالصحة **الاني مسئلة** وهي الحلق
 اذا تحلل التحللين وبقي من ايام التشريق لم يجز له الاحرام بالعمرة
 طيقات الحج **باب** **البيوع**
 ومتعلقاته وهو نقل ملك الى اخر بمن ويقال هو مقابلة مال
 بمال ويقال هو مقابلة شئ بشئ كما قاله الماوردي وهو عام ليد
 خل بينهما ليس بمال كالكلب ونحوه والا صل فيه كتاب الله عز وجل
 وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **اما** الكتاب قوله تعالى
 واحل الله البيع وحرم الربا **وآما** السنة فمارواه البخاري
 عنه ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في سفر فكنيت على بكر صعب لعمري كان يغلبني
 فيتقدم امام القوم فيزجره ثم فيرده ثم يتقدم فيزجره
 ويقول لي امسك لا يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه بعينه
 يا عمر فقال هو لك يا رسول الله فباعه منه ثم قال يا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد الله واصح به ما شئت

فدل الكتاب والسنة على البيع وله شروط واركان **اما الشروط**
فاحدها ان يكون المبيع طاهرا لكن لو باع الثوب المتنجس
لا يملك تطهيره وكذا القف وان كان الدود ميتا في بطنه
والاجزاء وان كان يجهن بالزبل النجس ولك ان تحذف هذا
الشروط لان النجس غير مملوك **الثاني** ان لا يطول
الفصل بين لفقيهيهما الا ما استثنى من بيع الغائب **الشرط الثالث**
ان يكون ملكا لمن له العقد فيبيع الفضول باطل على الجدة
ولو باع الوارث مال مورثة على ظن حياته فظهر موته صح
بخلاف ما اذا زكى مال مورثة على ظن موته وانه ملك له
فظهر موته لم يحسب ذلك لان الاصل عدم الارث **كما اذا**
قال نويت صوم غدا ان كان من رمضان لم يجزه ولان الزكاة
يحتاج الى نية بخلاف البيع فدل على الفرق على ما قلناه فان
قيل قد اجري الامام الرافي هذا الخلاف في تزويج مملوكه
ابيه وله فيه اشكال لان النكاح يحتاج الى الاحتياط والشك
ينظله كالزواج بمن يشك انها محرمة عليه لم يصح الشرط
الرابع ان يكون مستغنا به فلو باع حمارا زينا لا نفع فيه لم
يصح على الاصح في اصل الروضة خلافا لما في شرح المهذب
الصحة وهذا ظاهر ليستولى له فعله ما في الروضة بخلافه
العبد الزمان فانه يتقرب باعتاقه والنجس الصغير اتفاقا
ويجوز بيع طاوس وجوارح طير وقرده وهره اهلية وكذا
ما فيه نفع وضرب كافيون ومحموده ونحوها وقيل يبيع
النمل لعلاج العقارب الطيار وكذا انية الذهب والفضة
لكن لو باع لمن يتحقق استعجالها في الوجه الممنوع لم يجز ويستثنى
من جواز بيع ما يتفجع به ما اذا اتخذ من الدهن المتنجس
صابونا فانه يجوز الانتفاع به ولا يجوز بيعه **الشرط الخامس**
ان يكون مقدورا على تسليمه كالسهم في الماء القليل الصافي
وكا ثمن ببلد العقد بحيث يمكن تسليمه فلو كان ببلد العقد
اخر والتمن حالا والى مده لا يمكن نقله فيها لم يصح البيع
ولو كان المبيع مخصصا بفاعه لقادر على انتزاعه صح فان لم
يقدر على انتزاعه من الغاصب لم يصح وهذا بخلاف النكاح

فانه

فانه يجوز تزويج المخصوص به لمن لم يقدر على انتزاعه ويصح الشرط
السادس ان يكون معلوما مرئيا ويستثنى من ذلك ما اذا خلط
حمام برج باخر فباع احدهما ماله من الاخر صح على الاصح وان كان
مجهول وان كان مجهول والصنف كما ذكره الرافي وكذا بيع النخل
في الخلية وساد ذكره بعد خلافا للرواية المنع وكذا بيع صاع
من صبرة مجهولة الصيغ ان من باطها فهو مبيع غائب كما ذكره
صاحب النهاية وغيره فاذا لم يجز بيع الغائب لم يجز بيع
الاخي وشراره في اصح الوجهين فيه كما في الروضة ولا يجوز له
اجارة العين والرهن والهبة بخلاف الكتابه والسلم ولا يصح بيعه
نفسه على الاصح ويجوز التجاره للحفظ اجاره ذمه وثبتت
للعمرى الحضانية ولها الاستئجار فيها ويجوز مشاؤه نفسه
من سيده فقد عذر انه لا بد من شرط رويه المبيع ولو اختلف
المبيع المباع والمشتري في رويه المبيع وعدمه بان ادعى
المشتري عدمه والبائع رويته فالقول قول البائع لان المشتري
اهلية للسري وقد قدم عليه فكان ذلك احترا فامنه بالعكم
فلا يقبل قوله بالنفي كما نقله الرافي عن الغزالي في فتاويه واقره
عليه قال ولا ينفعك هذا عن خلاف واستغرب صاحب المهذب
كلامه لعدم رويته خلافا فيه ثم نقل عن صاحب التمهيد ان
القول قول المشتري وكذلك الرواية في البحر والقاضي حسين
وقطع به ابو محمد الجويني وحزم به الشيخ ابو علي ونقله عن
نص الشافعي رضي الله عنه وكذا ابن ابي الدم وجزم به البغوي
ويشترط في رويه كل شئ بما يليق به فيشترط في رويه الثياب
نشرها وفي رويه الحب بعض الصبرة ان دل على باقيه صح
او كان الحب في حاثوت ملاه فراى بعضه من باب او كونه و
هو يعلم وسعه صح بخلاف ما اذا رأى بعض اللبن وباقيه في الضرع
لم يصح بيعه ولا خلاف فيه والا فالحباب ويكره بيع الصبرة خفا
وكذا بصرة من الدراهم لا يعلم وزنها كما ذكره النووي في الروضة
من زيادته ويكفي في روية المبيعات اعلامها كالسمن والزيت
والعسل والنخل وما في معناه ولا يكفي في رويه صبرة البطيخ
والرمان والسفرجل والعنب ونحوه رويه بعضه بل لا بد

من رويته كله والتمران لم يكن قوصرة صيانته له ولا فلكسبر الجوز
واللون وعدل قطن كقوصرة تم فيكفي في اعلاؤه على الصحيح من شرح
المهذب ولا يكفي الروية في مرة ولا زجاجة ويكفي روية السمك
والارض في الماء الصافي لانه من مصاحفها بخلاف المرأة والزجاجة لانه
لا يحصل بهما المعرفة التامة **ويشترط** في روية الدارين موت وسقوط
وسطوح وجدر داخلا وخارجا وطريقها ومستخرجها بالوعة وفي
بستان جدر وشجر وسيل ماء ويشترط في روية مهلوكة وجهه
واطرافه وكذا باقى البدن على الاصح من الروضة لا ما بين السرة
والركبة وما جاز له نظره لا يجوز له مسه ولا يدخل في بيع
المهلوكة من الثياب الذي عليه في اصح الوجه ويشترط في روية
الدابة مقدم وموخر وجوز الجزء المشاع من كل جملة معلومة
من دار او غيرهما بمثلته منه كارض بينهما نصفين فباع كل واحد
منهما نصفه بنصف صحيح في اصح الوجهين **فان قيل** ما الفائدة في
ذلك قلنا فيه فوائد **منها** اذا ملك احدهما نصيبه من ابيه
فباعه فلا رجوع للاب **ومنها** اذا ملكته زوجته ولم يكن دخل
بها ثم طلقها لم يكن له الرجوع **ومنها** اذا ملكه بالشل فاستعمله
بعد ان اطلع على عيب به لم يملك بعد ذلك الرد على البائع و
يدخل في بيع القرية الا سبه والساحات المحيطة بها المستور
وكذلك الاشجار على الصحيح لا المزارع سواء قال بحقوقها الا
ولا يدخل في بيع الارض مسبل ما فيها ولا مشربها من الفناء والنهر
المهلوكة الا ان يشترط ذلك او يقول بعثتها بحقوقها ويدخل
خل في بيع الدار والارض المعدن الظاهر وكذا الباطن الذي لا يعلم
كما ساذكره ان ساءله تعالى الا انه لا يجوز بيع ما فيه ذهب بذهب
وفي بيعه قولان ولا يدخل حریم دار في طريق نافذ ولو باع
نصف ثمرة نخل لم يوجب مشاعا قبل بدو صلاحه لم يجز ولو باع
شجرة دخل جميع اغصانها الرطبة دون اليابسة لا لثمرتها
المؤبنة الا ان يشترط لاحدهما **واما** الاركان الثلاثة **احدها**
الصيغة كبعتك بكذا واشتريت بكذا اللفظ صريح قطعاً واما
شريت بكذا قال الواقي انه صريح والمختار انه كناية وملكته
بكذا صريح على الصحيح كما جزم به الرافعي في الخلع وأشار به
ابن الرنعة الى انه كناية على المذهب وصحح شيخنا جمال الدين

بليغ

بالصدق

بالفضه

مهماته عدم الصحة وما قاله بيع الكلام الماوردي لانه يراد ان البيع
لا ينعقد بالكنائيات فتصح فيه وما قاله ليس بظاهر لا التملك نقل الملك
فاذا اقترب به العوض كان بيعا لا يحتمل به غيره وان مجرد عن العوض
كان هبة قلزم الاول كما ذكر السبكي في مخرج منهاج النووي ويشترط فيها
ان يتكلم بحيث يسمع من بقية ذكره البعوى في فتاويه ولو قال
المشتري اشتريت او تملكتم فقال البائع بعت فلو قال المشتري
اشتريت وقال البائع بعتك ان شئت ففي النهاية والسطحي باب
الامتنان انه لا يصح ولو عكس لم يصح على الاصح ولو قال المشتري
قبلت وقال البائع بعت لم يصح وهو وارد على قوله في منهاج النووي
تقديم لفظ المشتري ويستثنى الاخر من لانه يصح منه بالاشارة او
كنائيه وهو كما لو قال بعتك الله او بارك الله لك او خذ
او استلمه لم يصح بغيره لانه كناية فيصح فيه بما يستقل بمقتضى
ولين اشارته المفهومة كعبارة الناطق الا في صورتين احدهما
ان صلاته لا تطل بها وشهادته لم تخرج في الاصح بخلاف النكاح ويشترط
فيه الشهادة لانه لا يستقل فيه بمقتضاه وسأذكره ان شاء الله
تعالى ولو قال بعتك اقبلت فقال نعم صح كما ذكره الرافعي وهذا بخلاف
النكاح فلا بد ان يقول قبلت نكاحا فيصح في الاصح ووافقنا في
النكاح مالك رضي الله عنه وخالفنا في البيع فقال يصح من غير ايجاب
وقبول الركن **الثاني** وجود المعقود عليه وفي الباب قواعد
الاولى البيع بغير اختيار من له العقد باطل **الا** في مسائل **منها**
اذا كان عليه دين واخبر به الى بيعه وامتنع المالك اكره له التحمل
بيعه **ومنها** بيع المصارف الاصح صحته وان كان كارها لذلك
لانه انما يكره على المال من اي جهة كان **ومنها** بيع الكافر عبده المسلم
اذا امتنع من بيعه وجزه من له الامر على بيعه ويصح بيع السكران
على المدّ هب لانه موأخذ بجميع افعاله واقواله خلافا لما ذكره
النووي من زيادته في الروضة عدم الصحة والمشهور الاول
القاعدة الثانية لا يصح البيع من غير ايجاب وقبول فلو
وقع لفظ من جانب الادون الاخر لم يصح **الا** في مسائل **منها** ما اذا
باع الابن الجدة مال طفله من نفسه او عكسه يكفي ان يقول
بعت في اصح الوجهين والوجه الثاني وهو الصحيح عدم الصحة
نقله الماوردي عن الاكثري في كتاب الرهن وصححه النووي

من اشترى من غيره في البيع

في شرح المذهب في الشرحين والروضة حكاه وجهين من غير صحيح
وقيل تكفي فيه كما قاله الماوردي قال صاحب المهمات وهو قوي
ولو وكل وكيلا لم يصح في الاصح ولو قال ايتعني او بعني قال
نع لم يتعقد قطعا ولو قال ان بعني فلك كذا وجهان وكذا الخلع
قال السبكي في شرحه ففاج النوى مقتضى الحاق البيع بالخلع ان
يكون الاصح الصحة كذا الامام جزم بالصح ولو قال بعني فقال قد فعلت
فكفوله بعثك والخلاف المذكور في النكاح حيث يتولى الاب طرفي
النكاح بان يزوج بنت ابنه من ابنت ابن له اخرو في جواره للحد
وجهان ارجحهما في الشرح الصغير والمحرم صحت لقوه ولايته
واختاره ابن المجداد والقفال وصاحب الشامل كما نقله العمري
في قواعد والثاني وهو اختيار صاحب التلخيص عدم الجواز
ولا يصح بغير الصريح بيع الوكيل مال موكله اذا شرط عليه
الاستهاد فيه وكذلك النكاح لان كل عقد يشترط الاستهاد
فيه لا يصح بالكناية وما لا فيصح **ومن** الكنايات خذ او تسليم
وكذا سلطتك على الاصح من زيادات الروضة **ومنها** بيع مال
طفله الى طفله الاخر كذلك **ومنها** اذا اشترا من طفله لموكله
كذلك وان قيل بصحة البيع هنا وهل يثبت في ذلك خيار المجلس
فيه وجهان اصحهما الثبوت ولا بد من نقل المبيع في الاصح ان كان
منقولاً وقبض كل شئ بحسبه كما سذكره ان شاء الله تعالى
ولو قال متوسط لبايع ومشتري بعث للبايع واشترى للمشتري
فقال كل منهما مرتباً ببيع البيع **ومنها** المحقرات كوطل خير
وفلس بقل وغيرهما مما يعتاد فيه المعاطاة فيصح للعمري **ومنها**
قال النووي وهذا هو المختار والمذهب المشهور من قول الرافعي
انه ليس ببيع لان الافعال لا دلالة لها بالوضع وقيل انهما دون
بكتساب السرقة **ومنها** بيع الضمن كقولك اعطيتك عبداً عفا
على كذا لم يعتبر فيه الصيغ بل الالتماس والجواب **ومنها**
القسمه اذا قلنا انها ببيع **القاعدة الثالثة** ليس لواحد ان
يتولى طرفي قبض **الا** في مسائل **ومنها** الوالد اذا قلنا يتولى طرفي
بيع لقوه ولايته فكذلك **ومنها** المتبهم لما في رده مع
غصب او وديعه او غيرها **ومنها** الوصي الفقير اذا قلنا
له ان يأكل ما لمعرفه من مال اليتيم لا شغاله به عن كسبه
القاعدة الرابعة اتلاف المشتري المبيع قبضه له **الا** في مسائل

الخيار

يصح

بأنه

منها

منها اذا قتل المبيع برده حكى الرافعي قبيل باب الديات انه اذا كان
القاتل اما ما فلا يعد قبضاً او غيره فقبض **ومنها** اذا قتل دفعا
لصiale عليه وهو في يد البائع فقبض والطبيخ من زوايد الرضة
عدم استقرار الثمن عليه ولا يكون قبضاً **ومنها** اذا اسرق المبيع
فقطعه المشتري وكان اما ما او ثابته فلا قبض ولو صال المقتضى
على ملك الغاصب فقتله دفعا لم يبر الغاصب سواء علم انه ملكه
ام لا **ومنها** اذا قتل من جمل من تترس الكفار فليس قبض **ومنها**
اذا اشترا المسلم الحاكم عبداً كافراً فقبل قبضه اسلم العبد ثم ارتد
فلكاكر المشتري قتله بشرطه ولا يكون قبضاً **القاعدة الخامسة**
الكلام الكثير المختل بين الابحار والقبول من المتعاقدين
او من احدهما او طول الفصل بين لفصيهما مبطل للعقد
الا في مسائل **ومنها** ما اذا باع الحاضر الغائب واخبره بكتاب
او رسول فحضر او حين بلوغه الخبر قبل على الفور صح على
الصحيح من ترجيح الرافعي في كتاب الطلاق والغزالي في فتاوى
وان كان وقع بين الابحار والاسيحاب كلام مبطل لغیرهما هذا
العقد ونقل في كتاب البيع عن مسودات بعض ائمة طبرستان
نقريعا على انعقاد البيع بالكناية انه لو قال بعث دارك
من فلان وهو غائب فلما بلغه الخبر قال قبلت انعقد البيع
لان النطق اقوى من الكتابة ويشترط في وجود احد الشقين
اجراه عليه وبقاها على اهلية العقد الى وجود الشق الاخر
ويشترط حضور شاهدين كتابية الابحار والقبول فلو
حضر اثنان كتابية الابحار والقبول واحران كتابية القبول
لم يصح ولو تباع حاضران بالمكانته ففيها وجهان اصحهما
الصحة كما ذكره السبكي في شرحه ولو كان احد المبتايعين الغائب
له وكيل حاضر قال الامام في الطلاق فهو كالكتابة بل هو
اولى بالصحة لوجود اللفظ وحكاة الرافعي هنا عن ائمة
طبرستان ويلزم الغائب رد الجواب بالبيع ان طلب منه
رد الجواب على ظهر كتابه فمقتضى هذا ليس له التصرف فيه
غير ذلك **ومنها** اذا قال البائع للمشتري بعثك فقبل قول
المشتري اشتريت ومات انتقل القبول الى الورثة في وجه
صححه الداركي والطبيخ من كلام الاصحاب خلافاً **ومنها** الكلام
اليسير فانه لم يرض **ومنها** اذا كتب حاضر الى غائب بالبيع
فقبل ترتب العقد لحصول التراضي بالقبول وثبت له خيار

المجلس مادام في مجلس القبول والبايع الخيار الى انقطاع خيار المكتوب
 اليه وحيث سبق الخيار فهو على الفور كما ذكره ابن الرقعة
 في مطلبه لانه خيار نقص ولو كان عليه وراعه فقال خذ
 هذا بقدر حقتك فقال رضيت كان بيعا نقله القاضي حسين قلو
 قال بعثتك ان شئت فقال اشتريت فالأصح الصحة بخلاف ما لو
 قال قبلت ان شئت لم يصح لان التعليق يقتضي وجوده شيء بعده
 وكذا لو قال اشتريت فقال بعثتك ان شئت قطع الامام انه لا
 ينعقد لما قد مضاه من العلم فيه ولو قال بعثتك هذه الدار بالفي
 على ان لي نصفها صح كما اذا قال لا نصفها ولو خاف من ظالم فقال
 لصديقك ابيعك على ان ترد علي اذا الفيت واذا بعثتك لا ينعقد
 البيع فالأصح الصحة وسمى هذا بيع التامية وبيع الاقاله **القاعدة**
القاعدة الثالثة دسوة لا يصح بيع الشيء قبل قبضه **لا في**
مسائل منها الصيد اذا رماه يجوز بيعه قبل قبضه **ومنها**
 الموصى به بعد قبضه لوصيه يجوز له بيعه بعد استحقاقه
 وقبل قبضه **ومنها** الوديعه قبل قبضها من المودع **ومنها** زك
 السلطان المقطوع له يجوز بيعه قبل قبضه **ومنها** المسلم فيه
 اذا ارد بالعب **ومنها** الاجاره يصح بيع العين المستاجره بعد
 انقضاء المدة **ومنها** غلة الوقف **ومنها** نصيبه من الفئ والغنمه
 اذا كان معلوما سائعا قبل القسمة **ومنها** ما اشترى من مؤنة
 سيك ثم مات مؤنركه الموروث قبل التسليم فله بيعه سواء كان
 على الميت دين ام لا اذا لم يكن وارث غيره فان كان وارث
 اخر نفذ في حصته فقط **ومنها** بيع راس السلم اذا ظهر
 انقطاع المسلم فيه قبل استرداده **ومنها** بيع الكبيح اذا صح
 البايع بافلاس المشتري قبل استرداده **ومنها** الاب اذا
 وهب لولد ثم رجع فيه كان له بيعه قبل قبضه منه كما ذكره
 الرافعي خلافا لما ذكره النووي في الروضة من زيادته عن
 التمه الكنع **ومنها** الشريك اذا قاسم شريكه ببيع ما صار
 قبل قبضه مبني على ان القسمة بيع او اقرار **ومنها** الارث
ومنها ما شئت في دمه انسان من بدل فريض يصح بيعه قبل
 قبضه كما ذكره الجعفي في الغازه **ومنها** اذا تملك الشفع
 الكتب قال صاحب التهذيب جاز له بيعه قبل قبضه **ومنها**
 اذا استاجر صبا غاصب ثوبا وسلمه اليه ليصنعه

بيع

فليس

فليصنعه فليس للمالك بيعه حتى يصنعه لان للصانع ان يحسه
 الى ان ياخذ ما يستحقه من العوض فاذا اصنعه جاز له بيعه
 قبل الاسترداد ان وفي الاجرة والا فلا **ومنها** اذا اشترى الكافر
 عبدا كافر من مسلم وكان حاكما وليس هناك حاكم غيره
 فاسلم العبد قبل قبضه وقلنا لا يصح على الاصح فيصير عند
 الحاكم وهو للبايع امانة حتى يسلمه بعد البيع **ومنها** الثمر
 الخارج من الموقوف قبل اخذها **ومنها** رباضة الدابة وضوح
 الذهب وغيره **ومنها** بيع الباقي في يد وليه بعد رشده **ومنها**
 بيع المال الذي في يد الوكيل بالبيع **ومنها** ما احتطبه العبد
 واكتسبه قبل قبض سيدة **ومنها** المراهون بعد انفكاكه **ومنها**
 القراض **ومنها** شيخ الغزل **ومنها** بيع الماخوذ بالسلم وقبض
 كل بحسبه فقيها يتناول باليد كالذهب والفضة فياخذ وفي
 المنقول لا بد من نقله على الاصح وكلها وجب قبضه بكيل او
 وزن لا يطع قبضه جزافا فان قبض بكيل او وزن وارجى بعد
 ذلك انه انقص من حقه نقصا كثيرا لم يقبل قوله في الاصح وفي
 القبض في صورة الضمان يقبل وما قالوه في البيع محمول على ما اذا
 قبض بكيل او وزن معروف لهما وهذا قبض بصحة المشتري
 والبايع جاهل بهما لكن اعتمد عليه مخينذ يصير القبض ثلاثة
 اقسام جزافا ومقبوض بكيل او وزن معلوم في البيع والمقبوض
 ههنا بكيل او وزن حصلت فيه ريبه وفي العقار كالدار
 والارض ونحوهما مما لا يتقل كالشجرة النابت والثمر قبل ان
 جدادها بالتحلية بينه وبين المشتري ويمكنه من التصرف
 بتسليم المفتاح اليه وهل يشترط تفريغ الارض المبيعة عن
 الزرع قيل نعم كالامتنع في الدار والارض الممنوع لان حصول التسليم
 والتفريغ غير متأت في الحال بخلاف الامتنع ولو اشترى دار فيها
 امتعة صفقة واحدة وخلا البايع بينه وبينها حصل القبض
 في الدار دون الامتنع في اصح الوجهين خلافا لما ورد وكذا لو
 استاجرها وفيها امتعة فوجهان ذكرهما النووي من زيادات الروايات
 انه ليس بقبض في الامتنع بخلاف ما اذا اشترى صبرة من طعام ثم
 اشترى الارض التي عليها وخلي البايع بينهما كان قبضهما ولو قال
 لمسحق الدين اكتب لنفسك ما يستحقه علي من هذه الصبرة

قبض

لم يبيع هذا القبض على الأصح لان الكيل احد ركبي القبض وقد صار تابيا فيه من جهة من عليه الدين متاصلا لنفسه كما قاله الرافعي ولا يكفي في الدابة القبض استعجالها وركوبها من غير نقل كما ذكره النووي من زيادات الروضة بل يكفي سواها وقودها ويكفي في العبد انتقاله من موضعه ولو قال وليتك المبيع وكان قبل قبضه لم يبيع ولو ورد العقد على درهمين فوجد احدهما رافيا لكن له قيمته فهذا العقد باطل بان غير ما عقد عليه ولو قال ببيع لاثنين بعتهما هذا العبد بالف فقبلت ههما نصفه بنحسمايه دون الآخر قال النووي في اصل الروضة الأصح من الو جهين فيه انه لا يبيع لان الإيجاب وقع جملة وهو يقتضي جوابهما جميعا ونقل الإمام عن الأصحاب عدم الطهارة وصحة البعوى قال صاحب المهمات والأكثر على خلافه ونقل عن المتولي انه المذهب

القاعدة السابعة من اشترى شيئا ثم اطلع على عيب به ثم اشترعه لم يكن له الرد بعد ذلك **الا في مسائل منها** الدابة اذا كانت جوحا ووجد بها عيبا ولم يمكن ردها الى البائع وكان له ركوبها الا بركوبها وكان له ذلك ولا يمتنع الرد كما ذكره ابن القاص وثاب الراد عليه لما روى مالك في الموطأ عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اقال نادما اقال الله نفسه يوم القيمة **ومنها** الشئ الخفيف كما اذا جاء المماون بكوز ما فاح منه لم يضره ان شرب وروى اليه ضرر **ومنها** اذا اشترى ثوبا فلبسه ثم اطلع على عيب به وهو بالطريق فلم ينزع عنه ورجع الى البائع ليرده لم يضره لان نزع الثوب في الطريق لا يعتاد بخلاف ما اذا لبس الثوب للرد او استمر بركوب الدابة حين علم بالعيب في الطريق **ومنها** اذا اشترى دابة ثم اطلع على عيب بها ولم يجد من يرد عليه الا بعد مده لو تركها من غير ركوب لزم منته فاذا ركبها ليس بها لم يمتنع الرد

الرد ذكره النووي في اصل الروضة **ومنها** اذا اشترى جارية ثم اطلع على عيب بها وكان بينه وبين بايعها مسافة بعيدة فاركبها معه في هودج ليردها على بايعها فوطئها والدابة سائرة قال الجيلي في الغارز لم يمتنع الرد بالوطي ونقل الرافعي عن الروياني وجهان في جواز الانتفاع بالمبيع مطلقا في الطريق ونقل

لان

عن

عن ابيه جواز وطى الجارية الشيب ولا يمتنع الرد ولو ادعى البائع والمشتري عيبا يمكن حذو ثمر فالقول قول البائع لان الاصل لزوم العقد ولهذا صابط ذكره ابن القطن في المطارحات فقال حيث كان العيب يثبت الرد صدق البائع وحيث اطل صدق المشتري عملا بالاصل فيهما ويجب على البائع اخبار المشتري بما يعلمه من اسلعه من عيب وكذا الاجنبى كما جزم به النووي من زياداته في الروضة فان لم يعلم بالعيب حتى حدث عند المشتري عيب كما لو سئى الصنعة الذي كان يعرفها وهزلت الدابة فلا رد ايضا لنقصان القيمة فان رضي البائع به بلا ارش عن الحادث رده المشتري له او رضي هو به ولا ارش للقديم فله فان لم يرض البائع به رد المشتري امرش الحادث مع المبيع او يرد القديم ولا يرد عليه في القديم هذا ان اتفقا والا فلا يصح اجابة من طلب الامساك لتقريب العقد فلوزال القديم قبل اخذ ارشه لا يخذ على الصحيح الذي جزم به الرافعي او بعده رده ولو زال الحادث بعد اخذ ارش القديم فلا يصح على المذهب ولو حدث عند المشتري عيب لا يعرف القديم الا به كتقوير بطيح وكس بيض نعام رده ولا ارش على المشتري في الاظهر انه معدوم فان كان المبيع بيضا دجاجة او بطيح مدود كله فظهر بتقويره بان بطلانه المبيع على المذهب الذي قطع به العراقيون ومعظم الخراسانيين لو رده على غير متقوم **القاعدة الثامنة** كلما جاز بيعه كان على متلفه القيمة **الا في مسائل منها** العبد اذا كان قاطع طريق لا قيمة على متلفه **ومنها** بيع من وجب قطعه بقصاص او سرقة صحيح ولو قطعه اجنبى لا غرم عليه **ومنها** اذا كان تاركا للصلاة **ومنها** الزاني المحصن وصورة كافر زنى وهو محصن ثم التحق بدار الحرب فاسترق **القاعدة التاسعة** بيع ما لا يراه المتعاقدان باطل **الا في مسائل منها** اذا اوصفه بصفة السلم صح ولو كانا عيين او احدهما وكان المبيع راياه قبل العي وهو مما لا يتغير غالبا

متلفه

لهم

هذا على
القاعدة

الى وقت العقد **ومنها** اذا كاتب عبده ولم يره **ومنها** بيع
 القفاح **ومنها** بيع النخل في كونه او كان خارجا دون الام وكذا
 الحمام في البطح الصغير ولو باع شيئا من راقا رورة او في
 ماله صافي غير السمك والارض قلتم لم يكف الرويه او استقر
 بهما او وقع الطلاق بالتعليق بالرويه قلتم يكفي على الصحيح
فيما الفرق بينهما قيل الفرق ان روي به بيع السمك والارض
 المستورين بالما الصافي فهو من مصالحهما كما قاله الرافي رحمه الله
 بخلاف روي به المبيع غيرهما من راقا رورة او في ماله صافي
 لانها ليست روي به تامه ولا نهما يحلان بالمعرفة التامة فدل
 على الفرق بينهما **ومنها** الارض المستورة بالما الكدر يصح
 اجارتها وان كانت مستورة به لانه من مصالحهما ولا يصح بيعها
 وهذا بخلاف ما اذا استقر المحرم بزجاج او بما لا يعد سائرا
 في الصلاة فانه تلزم به الفديه **القاعدة العاشرة** بيع تقين
 بتقنين من بر او تم غير جائز انتهى فيه لما روي مسلم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر
 الملح بالمحلي الاسوا بسوا عينا بعين فمن زاد او اوزاد فقد ازي
الا في مسئلتين احدهما ما اذا كان في دار الجرب جاز له ذلك
 لمحاچه الغازي فقط ذكره الجيلي وغيره وخرج بذلك الفلوس
 وان راجت رواجها على الاصح واذا قلنا بر واجها فهل يعطى
 حكم التقنين في جريان الربو فيها وجهان احدهما الاعتناء
 بالغالب المسئلة **الثانية** اذا باع دارا بذهب فظهر فيها
 معدن الذهب صح البيع على الاصح لانه تابع بالاضافة الى مقصود
 الدار كما ذكره الرافي واقره في الروضة النووية عليه وهذا
 بخلاف ما اذا باعه دارا فيها نير ماء بمثلها وقلنا لما روي
 فكان على قياسه ينبغي عدم الطعم مع ان الطعم الطعم كما قد
 من العلم قبلها **القاعدة الحادية عشر** لا يبيع عبدا وامه
 مسلمه في ملك الكافر **الا في مسائل منها** ان يكون له مستولد
 كافر فاسلمت لم تعتق عليه وينع من بيعها وهبتها على المذ

على ذلك ما اذا باع دارا فيها
 معدن الذهب

وله ان يوجرها ويكتب له في يد غيره ويلزمه نفقتها
 كسوتها كما قاله الرافي **ومنها** اذا كان له عبد كافر وكاتبه
 ثم اسلم العبد فليس لسيد الكافر هبته ولا بيعه ولا اجاره
ومنها اذا رهن الكافر عبده الكافر ثم اسلم العبد قبل حلول الرهن
 لم يورث بيعه حتى ينحل الرهن ويصير تحت يد الراهن **ومنها**
 اذا اسلم عبدا الكافر وبه برص او جذام ولم يوجد راعب
 فيه يئتم المثل خلى بينه وبين سيده ولا يورث بيعه بغير فاء
 حش ولا تعطيل منفعة في زمن مرضه بل يبتكسه ونفقة على
 سيده لما ذكره صاحب النهاية في كتاب البيوع **ومنها** اذا
 اسلم عبد لكافر قد بره في سقوط الامر بالبيع وجهات
 مذكوران عن الرافي في باب الهدنه **القاعدة الثانية عشر**
 كلما جاز رهنه جاز بيعه ولا عكس **الا في مسائل منها** ما اذا رهن
 المسلم المصحف من كافر صح على المذهب ويوضع عند عدل ولم
 يصح بيعه له **ومنها** انه يجوز رهن الام دون ولدها وعكسه
 ولو باع احدهما دون الآخر لم يصح قبل تمييزه ويصح بعده
 وقيل لا حتى يبلغ لما روي عن ابي الانصار رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفرق بين الام وولدها
 قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام ويخص الجارية ومفهوم
 هذا الحديث انه لا يجوز التفريق بالبيع والقسم والهبه
 وغيرها ويجوز التفريق بالعتق والوصية بعد الموت بعد
 انقضاء والالتحريم هكذا ذكره الرافي في الشرح الكبير
 يباع عند احتياجه الى البيع في احد الوجهين والوجه الثاني
 يباعان جميعا وهو الصحيح ويوزع الثمن على قيمتهما وهل
 يجوز التفريق بين الردي العيب على وجهين **قال** الشيخ ابو اسحق
 الشيرازي رحمه الله لو اشترى جارية وولدها الصغير ثم تقا
 سنا البيع في احدهما جاز ويجوز التفريق في الجارية الذي
 وطئها الراهن حال الرهن فاحبها فانت يولد جاز بيعها
 بعد سقي ولدها اللبا وجود مرضعه له ولو باع حمام

برحين اختلطت بان صار كل بيع في الاخر فانه يصح
بيع احدهما الاخر وطريق الصحة ان يقول كل واحد
منهما بعثك الحمام الذي في هذا البرج بكذا فيصح لصحة
كما ذكره النووي في اصل الروضة في باب الصيد والذبايح
ونظير ما اذا اختلط ما بيع بما بيع اخر وجه لا قدرهما
فالحكم كذلك **القاعدة الثالثة عشر** البيع بشرط باطل
للنهي عنه كبيع بشرط قرض او بيع حواله الزرع بشرط
ان يحصله او الشاه دون لبنها او بمكيال او ميزان معينين
او هذه الصيرة كل صاع بدرهم على ان ازيدك صاعا اريد
به بيع او هبه باطل او بيع عبدك من زيد بالف على ان على
من الثمن خمسمائة او بعه له بالف وعلى خمسمائة او البوا
من العيوب او اذا جاراس الشهر بعثك هذا الثوب ومثل
النكاح فهذا كله باطل وما اشبهه **الا** في مسائل **منها** اذا
باع بشرط الخيار الى ثلاثة ايام **ومنها** البيع بشرط معلوم
الجل بشرطه ان لا يزيد على مده لا يبقى فيها المبيع غالبا
فيبطل العقد ذكره النووي من زيادته في الروضة وشرح
المهذب **ومنها** البيع بشرط رهن معين يحفظ القيمة عن
العين المعينة فلو بشرط المبيعة لم يصح لكن لو رهنها بعد
قبضها من غير شرط صح ولا يقوم غير المعين مقامه
ومنها البيع بشرط الكفيل بعد تعيينه بالمشاهدة لا با
لوصف **ومنها** البيع بشرط الشهادة ولا يشترط تعيين
الشهود فان تعين الوفا بشرط هذه الشروط او وجد به
عيب فله فسخ العقد ذكره الرافي في الشرح الكبير **ومنها**
البيع بشرط العتق حالا فهو صحيح **ومنها** اذا شرط وصفا
يقصد كون العبد كاتبا او الشاه لبونا او الدابة حاملا صح
ومنها اذا شرط عدم تسليم المبيع حتى يقبض الثمن حالا صح
ومنها اذا شرط في بيع الارض مثلا قدرا معينيا فخرجت دون
او اكثرت وثبت الخيار للبايع **فان قال** قايلا قد قلتم في اصل
المسئلة انه لو باع بشرط لم يصح كما اذا قال اذا جاراس الشهر

فقد بعثك هذا الثوب ومثله النكاح فلا يصح وقد قلتم انه لو
قال لزوجته اذا جاراس الشهر فانت طالق صح تعليقه فيها
الفرق بينهما قيل الفرق بينهما ان الطلاق ان له ملكا وازاله
الملك يتبع بالصفات كما في العتق بخلاف النكاح فدل على الفرق
بينهما ولو قال بعثك عبدي بهذا بشرط ان تعتقه ففي
الرافعي والروضة والكفاية انه لا يخ قال ابن الرافعي في مطلبه
يعني مراده غير العقد وكذلك النووي في شرح المهذب ولو
اشترى امن يعتق عليه بشرط اعتاقه نقله النووي في الروضة
والرافعي عن القاضي حسين ان البيع باطل من غير اعتراض
عليه لان العتق لا يتأتى منه ولو باع عبدا بشرط ان يعتقه
المشتري فالصحيح البطلان كما ذكره الرافي في كفارة الظهار
ولو باع عبدا بشرط اعتاقه او كتابته او تدبيره بعد شهر
لم يصح البيع ووجه بطلان ذلك انه ليس يتأخر ولو باع
بشرط برائه من العيوب برئ من عيب لا يعلمه في الحيوان دون
غيره على الاظهر **القاعدة الرابعة عشر** كل عين طاهرة
مرثية متفح بها صح بيعها وهبتها من مالك نافذ التصرف
الا في مسائل **منها** ما اذا كان معه ما هو محتاج اليه لو صنف
صلاة مفروضة وجبت عليه وهي في اخر وقتها فاراد بيعه او
هبته لم يصح من غير احتياج الى ثمنه في اشبه الوجهين وعلى هذا
البذل حرام عليه لانه غير مقدور على تسليم شرعا كما نقله
الرافعي في باب التيمم من شرح الكبير عن الشيخ ابي محمد الجويني
فاذا اخذه المشتري بهذا الشر الفاسد فيما دام هذا المانع
فليس للبايع التيمم فلو تيمم وصلى على هذه الحالة وجب عليه
اعادته كل صلاة صلاها بالتيمم مادام ذلك المانع قائما كما تقدم **ومنها**
بيع الملاء على الشط **ومنها** بيع التراب بالصحراء **ومنها** بيع الحجار
في الشعاب الكثيرة الاجار وقد صح النووي في الروضة وفي مناهج
بيعه خلافا لما اختاره بعض المتأخرين المانع وعليه الاستثنا
وهو ليس بظاهر على اطلاقه بل ينبغي ان يصح من وجه ووجه اخر

فان كان جمعه وهو بالعرف من مقصود المشتري بحيث انه لو تحمل الى مقصوده لا احتاج الى اجرة هي قدر ما يشتري به فليس بشرا ومثلهما
ولان كثرة لا يخرج من كونه ما لا وان لم يكن فلا في الاصح **ومنها**
شرا الكافر المصحف والعبد المسلم لم يبيع الا ان يعتق عليه **ومنها**
بيع السلاح للحزبي كما في المنهاج من زيادات مولفه ويصح رهنه
من الذي وفي الحزبي وجهان **ومنها** بيع الحشرات كالحيات **و**
ومنها النمل الا ينصين لانه يعالج به هناك العقارب الطياره
وينفع من عدم اثبات الشعر وفي غيرها اذا لم ينفع به لم يبيع
ومنها حبي الخنطة **ومنها** بيع الخشب لمن يستعمله في الملاهي
القاعدة الخامسة عشر لا يجوز ادخال عبد مسلم في ملك كافر
الا في مسائل **ومنها** الارث **ومنها** ان يسترجعه بافلاس المشتري
ومنها ان له الرجوع في هبته لولده **ومنها** اذا رد بعيب اختلعا
في قدمه وحدوته وحلق المشتري على ما ادعاه رجوع على سيده
الكافر **ومنها** اذا قال لمسلم اعتق عبدك عنى فاعتقه وصحناه
ومنها اذا كاتب عبده الكافر ثم عجز عن التجوم بنفسه او
بغيره له رجوع اليه ذكره صاحب الباب **ومنها** ما اذا اشترى
من يعتق عليه دخل في ملكه ثم يعتق عليه وله ان يستاجر على
عمل في الذمه وعلى عينه على الاصح ويومر ان يوجر لمسلم كما
قطع به الشيخ ابو حامد **ومنها** ان يعتق الكافر نصيبا للمشتري
من عبده مسلم وهو موسر فان الباقي يدخل في ملكه كما ذكره الفقهاء
وغیره **ومنها** امه ولده المسلم الحادث في ملكه **ومنها** ولد
مستولده الحادث في ملكه ايضا حكم حكم امه **ومنها** ما اذا جع
اليه عبده المسلم بوجود عيب ثبت قبله فلم يشتري الرد على
الصحيح **ومنها** اذا ابتاع كافر ان عبدا كافرا ثم اسلم العبد قبل
القبض ثبت للمشتري الخيار فيرجع على البايع **ومنها** اذا باع
الكافر عبده المسلم بشرط الخيار للمشتري فاختر الفسخ رجوع
اليه **ومنها** اذا اشترى الوكيل الكافر لموكله المسلم عبدا مسلما
بان قال اشترى به لموكل زيد او لم يظن الثمن الى ذمة المحدثه
وجهان **ومنها** قال ابن الرقعه اظهرهما انه للمباشر كائن

عليه في الام **ومنها** ما اذا ورث الكافر عبدا كافرا فاسلم ثم باعه
فظهر ديت على الميت ولم يكن الوارث قبض الثمن فلا يصح فسخ
البيع فيه ويعود الى ملك الوارث **ومنها** اذا ابتاع كافر ان
كافرا بشرط الخيار للبائع فاسلم العبد فانه يدخل في ملك
الكافر با نقضا خيار البايع **ومنها** اذا رد بفوات شرط
كالكتاب والخياطه ونحوهما **ومنها** اذا اشتراه بثمن فاسلم
ثم اختلطت الثمار ولم يتبين بعد وفسخ العقد رجوع
اليه **ومنها** ما اذا كان للكافر عبد مسلم مخصوب فباعه
القادر على انتزاعه فعجز قبل قبضه فان للمشتري الفسخ فيرجع
الى سيده لكافر **ومنها** اذا باعه لمسلم راه قبل العقد ثم وجد
المبيع عند القبض متغيرا فله الفسخ **ومنها** اذا باعه لمسلم ثم
حال فظهر ما له غائب في مسافة القصر فملك الكافر الفسخ لتضرره
بالصبر **ومنها** ان يبيع العبد المسلم لمسلم ثم تقايلا فانه لا
يجوز ان جعلنا الا قاله ببعوان جعلناهما كسبحا وهو الطيخ
فعلى الوجهين في الرد بالعيب كما ذكره الرافعي **ومنها** ان يبيعه
بصبر من الطعام فيجوز للمشتري تحتها دكه فله الفسخ لتدليس
على المشتري بما فعله فيرجع اليه **ومنها** اذا اسلم عبده المسلم
في راس مسلم فانقطع المسلم فيه جاز له الفسخ ورجع اليه **ومنها**
ان يقرض عبدا الكافر فيسلم العبد في يد المقترض ثم يعسر فله فسخ
الكافر ان يرجع فيه كما له الرجوع في الهبة **ومنها** اذا اشترى
العامل الكافر عبدا للقراض فاسلموا ثم اقسما بعد اسلامهما
ومنها اذا جعله جعلا ثم فسخ بسبب من الاسباب رجوع اليه
ومنها اذا التقط ملتقطا شخصا محكوما بكفره غير مهين فاسلم
مسلم ثم اثبت كافرانه ملكه رجوع فيه **ومنها** اذا وقع على كافر
امه كافر ثم اسلمت ثم اتت بولد وهو مسلم فيدخل الكافر **ومنها**
اذا اوصى الكافر لكافر بما تحمله امته الكافره فقبل الوصيه ثم اسلمت
واتت بولد فهو له **ومنها** ان يتزوج العبد المسلم بامه كافره ككتاني
فيصح العقد على الصحيح بالشرط المعروفه واذا اتت بولد فانه
يكون مسلما مملوكا لسيده الامه **ومنها** اذا وطى الكافر جارية مسلمة

لولده فحلت منه فانها تشتغل اليه وتصير مستولدة له كما ذكره الرافعي
واقره النووي في الروضة على ذلك **ومنها** اذا ارطى المسلم امره كافر
على ظن انهما زوجة الامه فانت بولد من ذلك الوطى فالولد مسلم
للكافر **ومنها** ان يصدق الكافر زوجة عبده كافر افضل العبد
ثم يقتضي الحال رجوعه او بعضه **ومنها** اذا خالغ الكافر زوجته
الكافرة على عبده كافر فيسلم ثم اقتضى الحال فسخ العقد اما
بغير او فوات شرط فانه يرجع **ومنها** اذا اسلم عبده كافر
بعد ان حن جنايه فوجب ما لا يتعلق برقبته فباعه بعد اختيار
الفداء فتعذر الفداء لعدم تحصيله له او تاخرا فلا نسبه
فسخ البيع وعاد الى الكافر **ومنها** اذا جاهد الكافر مع المسلمين
بأذن الامام فغتموا والعينه عبده اكلها واسلموا ورضخ الامام
له عبدا منهم كان له ذلك **ومنها** ان يكون بين كافرين او كافر
ومسلم عبده مسلمين او بعضهم وقلنا ان القسمة افرازا قال
صاحب المهملات فقياسا من المذهب يقتضي الجواز فحشد يدخل
المسلم في ملك الكافر **ومنها** اذا اسلم الكافر بأذن موكله المسلم
راس مال مسلم من مال نفسه في عبده مسلم لموكله وسماه في
العقد فحين حضر المسلم فيه وهو العبد انكر الموكل ما آذنا
فيه ولا بينة رجع العبد على الوكيل الكافر **ومنها** اذا اشترا
كافر مودا في صحته وجهان في الشرح والروضة مقتضيهما
الصحة فعلى هذا لو تاب العبد المرتد ورجع الى الاسلام فباعه
ثم ظهر به عيب فرده رجع الى ملك الكافر **ومنها** ما اذا
اشترى كافرا فاسلم قبل قبضه ففي المسئلة وجهان فان قلنا
لا يبطل ففي قبض المشتري له او من عينه الحاكم ليقبض عنه
وجهان قطع القفال في فتاويه بعدم البطلان وبقبضه
الحاكم قال النووي في اصل الروضة وهذا هو الصحيح **ومنها**
اذا اشترى المكاتب عبدا كافرا من كافر ثم هجر عن النجوم
او هجره السيد رجع على سيده الكافر **ومنها** اذا كاتب الكافر
عبده فاسترق ثم اسلم ورجع الى الاسلام وهاجر عن النجوم
رجع الى سيده **ومنها** اذا باع الكافر عبده المسلم بثوب ثم
وجد بالثوب عيبا فالمد له بان له رد الثوب ورجع العبد

الى سيده الكافر قاله النووي في الروضة قال ولو اشترى شيئا لغيره
بأذنه بجال نفسه ولم يسمه وقع له دون عين وان سماه في العقد
من غير اذنه لم يقع ويقع لمن باشره **ومنها** اذا اشترى الكافر لولده
الصغير جارية في الذمة فاسلمت ووجد بها عيبا قد بها لم يرد ثقل
الشرا الى امته ولزمه الثمن بجال نفسه كما هو مقتضى كلام المتنوي
ومنها اذا اسلم الكافر في عبده مسلم لنفسه صح في اصح الوجهين
ولا اعتراض عليه حتى يقبض كما ذكره السكي في شرحه **القاعدة**
السادسة عشر احتكار الاقوات حرام **الا** في مسائل **ومنها**
ان اشترى الطعام في الرخص ليسعه في الغلات فلا بأس به **ومنها**
ان يشتري في الغلات لنفسه وبعاله ثم يبيع ما فضل في الغلات
ومنها امساك غلات ارضه في الرخص ليعملها في الغلات يحرم التسعير
في كل وقت على الصحيح وان سحر الحاكم عليه عزوه لبيع
ما امر به وفي صحة هذا البيع وجهان احدهما من زيادان الرقعة
الصحة **القاعدة السابعة عشر** فعل المكره بغير حق لا اثر له **الا**
في مسائل **ومنها** المحدث ومنها الرضاع المقتضى للحرم **ومنها** القول
عن القبلة **ومنها** ترك القيام في الصلاة مع القدرة عليه **ومنها**
الافعال الكثيرة في الصلاة **ومنها** القتل في اصح القولين **القاعدة**
الثامنة عشر ليس على البائع ان يخبر بما اشتراه **الا** في مسئلتين
احدهما اذا كان المبيع من ولده الطفل المسئلة **الثانية**
ما اذا اشتراه من ابنه الرشيد على وجه الصحيح خلافة
القاعدة التاسعة عشر من ملك غير محرمة عليه بنسب
او رضاع جاز له وطئها **الا** في مسئلتين **احدهما** اذا ملك
المبعض جاز به بيعه المحرر ولم يحل له وطئها المسئلة
الثانية اذا كان في مال القراض جاز به لم يكن للمالك وطئها
سوا كان في مال القراض ربح ام لا لعدم تحقق انتفاع الربح
من المتقومات قبل التنصيص **القاعدة العشرة** بيع اللحم
في جلده بلا سلاح غير صحيح **الا** في مسئلة وهي بيع اللحم في جلده
مسموطا صحيح ويجوز بيع خل الرطب بمثله ولا يجوز بيع
خل التمر بخل العنب ولا خل الرطب بخل التمر لان في احدهما ما

مكره

ويجوز بيع الرطب بخل العنب **القاعدة الحادية والعشرون**
 اذا صدر من مالك ومشتريه ان التصرف لفظ البيع والشراء
 فخلل كلام يبطل العقد مع البيع والشراء وثبت لهما الخيار ولا
 اثر بسبب العقد **الا** في مسائل **منها** ما اذا اشترى طعاما في زمن الغلاء
 لبيعه بالكثير كان حراما ياتر فاعله **ومنها** بيع حاضر لباد وهو
 ان يجل البدوي او غيره متاعا الى البلد لبيعه بسعر يومه فيأتي
 اليه بلدي فيقول صنع هذا عندي لا يبيع لك على التدرج
 باعلا وارجع انت الى موضعك وكان ذلك الطعام مما نفع الحاج
 اليه وهو عامر بالشيء فيه كان اثما **ومنها** تلقي الركبان وهوان
 يتلقى طائفة يحملون متاعا الى البلد فيشتريه من القادمين قبل
 قدومهم ومعرفة بهم بالسعر واذا قدموا بالسعر والغلو
 لهم الخيار **والثاني** **ومنها** الخس وهو ان يزيد في السلعة بلا
 رغبة ليخدع غيره فهو حرام ولا يشترط فيه ان يكون عالما
 بالنهاي فيه فيكون هذه المسئلة مستثناة كما نقله الرافعي عن نص
 الشافعي رحمه الله تعالى وهو خلاف ما نقله بعض المتأخرين عن
 البيهقي عن نص الشافعي رحمه الله خلافه فاعلمه الثاني ان يكون
 المتاع المجلوب مما نفع الحاج اليه كالطعم ونحوها الثالث
 ان يظهر مبيع ذلك حين يبيعه في البلد فان لم يظهر لقله ما مع
 او لعموم وجوده ورخص السعر فوجهان قال النووي في الرخصة
 او فقهما الحديث التحريم ومن الصور التي يدخلها التحريم هو
 ان يعرض الحضر على البدوي ورايه ويدعوا اليه اذا ما طلب
 البدوي منه بيعه تدربا او قصد الاقامة بالبلد لبيعه كذلك
 فحال البدوي تقويضه اليه فلا بأس لانه لم يضر بالثابت
 لان الامر لغيره **ومنها** السوم على السوم وهو ان ياخذ مشتر
 شيئا ليشتره فيطلب غيره رده لبيعه غيره با رخص او يري
 مشراه ليشتره منه بالكثير فحرام بعد استقرار الثمن والرصا
 بالنطق وعلمه بالنهاي عنه واطلق الشافعي رحمه الله في الخس
ومنها من تلزمه الجمعة اذا جلس للبيع بعد اذان الخطبة حرم لا ما
 قبله وان كان يحمل الجمعة كما ذكره النووي في الروضة في كتاب المجموع

ولا ومنها

ومنها بيع المرء لمن يعلم بلواطهم قاله الغزالي في الاحياء وغيره **ومنها**
 بيع العنب والرطب لعاصرا الخ مع علمه بان يخرم حرم في الامم **ومنها**
 بيع السلاح لمن يتحقق اثمه به كقاطع الطرق وقاتل النفس **ومنها**
 كما نقله صاحب الكفاية عن الاثمة فانه توهم ذلك كره ويحرم بيع
 السلاح للحرب قال النووي في الروضة من زيادته ويجوز بيعه لا
 هل الذمة في دار الاسلام اذا كانوا يسكنون بها وليس من المباحي
 بيع العينة بكسر العين مهملة وبعد ها هي ياء ثم نون وهوان
 يبيع شيئا من غيره بتمن مواجل ويسلمه له البايع ثم يشتريه قبل
 قبض الثمن بدون ذلك نقدا او لو اشترى طعاما في الذمة وقضى
 ثمنه من حرام مع علمه ببيعته بحرمة الثمن حل الطعام فان لم يعلم
 لم يجل ولم يسقط حق المجلس ولو كان في يد شخص مال حرام
 واراد التوبة فان عرف صاحبه وجب عليه رده وان لم يعرفه
 صرفه في المصالح وله ان يتصدق به على نفسه وعياله ان كان
 فقيرا **القاعدة الثانية والعشرون** وطى البايع المبيع فسخه ولا
 لمشتري اجازة **الا** **مسئلة** وهي ما اذا وطى البايع او المشتري
 الخس المشكل فليس ذلك فسخ ولا اجازة ان تراضا له فان
 ظهرت انقضت بعد كان الوطى السابق متعلقا بالحكم ذكره النووي
 في شرح المذهب وليس وطى الجارية واستعمال الدابة قبضا
 على الصحيح من زيادات الروضة عن البيان **القاعدة الثالثة**
والعشرون من اشترى شيئا بشرط صحيح فظهر فيه غير المشروط
 كان له الرد **الا** في مسائل **منها** اذا اشترى جارية بشرط فهو
 ويتنصرها فبانت مجوسية صح الرافعي بعبا للبعوي انه عيب
 ثبت به الرد لانه غير المشروط في العقد فثبت له الخيار
 قال المزني لا خيار أصلا وعلى هذا الاستثنا **ومنها** ما اذا
 شرط كفرة ضمان مسلمات الخيار على الصحيح **ومنها** اذا
 شرط شيئا بغيرها فبانت بكرا لا خيار له **ومنها** ما اذا شرط سبوا
 شعرها فبانت جعد لا خيار على الصحيح **ومنها** اذا قال
 بعنك بد دينار صحيح فبانت بغيره فبانت بغيره فبانت بغيره
 القبول بخلاف الزايد فيه كما في اصل الروضة **ومنها** اذا ايا
 عه بنصف دينار صحيح فبانت بنصف وزنه نصف مثقال **ومنها**

بالم

اذا اشترى عبدا بشرط ان يعتقه او اشترى من يعتق عليه ثم
 وجد به عيبا لم يكن له الرد بخروج من ملكه وهل له الارش
 وجهان نقلهما ابن نجيم عن ابن القطان لانه لا ريب له قال وعندني
 له الارش في الصورتين كما في اصل الروضة ولم يرد شيئا ونقل
 في منهاجهم ان له الرجوع بالارش وهو جز من ثمنه فنسبه اليه نسبة
 ما نقص العيب من القيمة لو كان سليما قال والاصح اعتبار اقل
 قيمة من يوم البيع الى قبض هذا لفظه وعليه العمل **القاعدة**
عده الرابع والعشرون قبض الصبي واقباضه باطل موجب
 للضمان على من سلمه سواء اذن له او لم يوزن **الا** في مثل
منها ما اذا سلم الصبي ورهبا الى صراف ليس عليه رده على الصبي
 فان اذن له ما ملكه ليس رده على الصبي فترده عليه يرى الصراف من
 ضمانه فان كان الدراهم ملكا للصبي فسلمه له الصراف باذن وليه
 لم يبر الصراف من ضمانه **ومنها** ما اذا قال مالك الوديعه للمودع
 سلمه مالي الى هذا الصبي فسلمه بري المودع لانه امثل امره
 ولو قال المودع الق وديعتي في البحر فالقاهما المودع خرج عن
 العهده بخلاف ما اذا قال المال للصبي فانه فلا يخرج عن العهده
والفرق بينهما ان مال الصبي ليس له التصرف فيه من غير وجه
 شرعي بخلاف مال نفسه فدل على الفرق بينهما ولو قال
 مستحق الدين لمن هو عليه سلم حتى الى هذا الصبي فسلمه اليه
 فلم يبر من الدين وكان ما سلمه باق على ملك المسلم حتى لو
 ضاع لصاح عليه ولا ضمان على الصبي كما ذكره النووي في الروضة
 والفرق بين هذه المسئلة وبين ما قبلها لان في الاولى امثال امر
 المودع متعين عليه بخلاف ما في الذمة فانه لم يبر منه لا بقبض
 طمحين واقباضه للصبي غير صحيح وايضا فان الوديعه احق
 حالا مما في الذمة بدليل انه لو ادعى الرد في الوديعه كان
 القول قوله بخلاف الدين لو ادعى رده لم يقبل فدل على الفرق
 بينهما **ومنها** ايصال الهدية الى المهدى له طمحين **القاعدة**
الخامسة والعشرون بيع الصوف على ظهر الغنم غير جائز **الا**
 في مسلتين **احدهما** ما اذا باعه على ظهر حيوان مذكاه فانه

جائز المسئلة **الثانية** ما اذا قبض على قطعه جعها وقال بعثك
 هذه طمحا بخلاف ما ذكره النووي في شرح المهذب ولا يجوز بيع
 الاذراع والروس قبل ابايتها ويجوز بيعهم بعد الابانة ويشق
 من هذا بيع روس الجمال والبقر لانه لا يجوز لان جلده لا يוכל
القاعدة السادسة والعشرون اذا وقع الايجاب والقول بين
 المتبايعين فقد تم البيع **الا** في مسائل نهى الشارع عنها **منها** بيع
 ما لم يقبض الا ما قد منه مستثنى **ومنها** بيع الغرر **ومنها** بيع اله
 بالحيوان **ومنها** بيع الفضولي **ومنها** بيع ما ليس عنده بان لا ملكه
 او غائبا **ومنها** بيع الكلب والخنزير **ومنها** عيب الفحل **ومنها**
 جبل الحبله وهو نتاج الشايج **ومنها** بيع الملاقيع وهو ما في بطون
 الامهات **ومنها** بيع الملاسه وهي ان ياتي بثوب مطوي او في ظلمة
 فيلمسه المستام فيقول بعثك بكذا بشرط ان تقول لمسك مقام
 نظروا لا خيار لك اذا رايت **ومنها** بيع المنابذه وهو ان يجعل
 نفس المبتدع **ومنها** بيع الحصاه وهو ان يقول بعثك من
 هذه الاشواب ما يقع عليه الحصاه **ومنها** بيعتني في بيعه وهو
 ان يقول بعثك هذا بالي على ان تبيعني دارك بكذا وتشتري
 مني داري بكذا فاطل لاصفقه فمختلف الحكم كاجاره وبيع او اجاره
 وسلم صحافي الاظهر ويوزع المسمى على قهتهما **قال** السبكي في
 شرحه لمناجج النووي والذي رايت مصرحاً منصوصاً للشافعي رحمه
 تعالى صحة البيع والصرف وفساد البيع والاجاره والسلم الى اجلين
 وان بعض الاصحاب قطع في السلم الى اجلين بالصحة ويرد على
 لفظ المنهاج مسئلة الشفعة **ومنها** بيع الثمرتين بان يبيع
 ثمره التخله مستثنى **ومنها** بيع العربون وهو ان يشتري سلعة
 من غيره ويدفع اليه دراهم على انه اذا اخذ السلعة فذاك
 من الثمن والا فهو للمدفع اليه بجانا **ومنها** بيع العنب
 قبل ان يسود والحب قبل ان يشتد **ومنها** انه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن ثمن الهرة قال القفال الهرة الوحشية وقال النووي
 من زيادته في الروضة مذهب الشافعي رحمه الله انها الهرة الا
 هليته **ومنها** بيع وسلف وهو ان يبيع عبداً بشرط ان يقوضه
ومنها بيع وسلف وهو ان يبيع داره بشرط ان يبيع عبداً

ومنها بيع الكال بالكال وهو ما في الرمح وقيل المحاقلة والمزانية **ومنها بيع الجوهرة** وهو ما في الرمح وقيل المحاقلة والمزانية وقيل الربو ذكره النووي في أصل الروضة **ومنها بيع السلاح** إلى أهل الحرب ولو باعه زرعاً بشرط أن يحصله ببيعته فباطل على المذهب ولو قال اشتريت منك هذا الزرع بعشرة أو أساجرتك لحصيده بدرهم مع الشرايين الإجارة ولو اشتريت عبداً بشرط أن يعتقه أو يذهب أو يكاتبه بعد شهر أو سنة أو دار بشرط أن يبينها قال الأصح أن البيع باطل في جميع ذلك ولو شرط في العقد التزام ما ليس بلام كبيعك العبد بأن يصلي الفريضة أو يصوم شهر رمضان أو يصلي النوافل فهو باطل أيضاً ولو قال بع عبدك من زيد بالق على أن على جسمي به من غير الثمن فباعه له بهذا الشرط لم يصح على الأصح **القاعدة السابعة والعشرون** ليس على المالك بيع ماله موجلاً وجوباً **الأي مسئلة** وما إذا احتاج المضطر ولم يقدر على الثمن حالاً لزم المالك أن يبيعه له موجلاً لضروره إلا ضرار ذكره النووي في الروضة **القاعدة الثامنة والعشرون** ليس لمن ملك ثوباً لا يملك غيرها أن يبيعهما ويصلي عارياً **الأي مسئلة** وهي ما إذا كان مضطراً جاز له أن يبيع ما يستتر به عورته ويصلي عارياً إن لم يخف الهلاك من برد أو حر فإن خافه فلا **القاعدة التاسعة والعشرون** قرض كل ربوي أو ببيع أو هبة مع زيادة لا يجوز **الأي** مسائل **منها** أن يستقرض كل واحد من الآخر مخرجاً بمكس ويبيع كل واحد صاحبه فيض من غير شرط أن ترد أجود أو أكثر ولو شرط الرد أو المكسر لم يفسد العقد على الأصح ويلغو الشرط **ومنها** الهبة كذلك **ومنها** بيع الصحاح وزنها بمكس أو بزيادة ويهب صاحب المكسر الزيادة لظن الصحاح فلا ريبوا ويحرم في المطعوم والذهب والفضة سواء كان الطعام مما يكال أو يوزن أم لا على الجديد إذا أعد للطبخ غالباً تقوت أو تفكها أو تد أو ياد أو غير ذلك أو نادراً كالبلوط والطرثوت ويحرم الربوي في الزعفران على الأصح وما لا يؤكل كالإبل واللبان وسجوتها وكذا طين الرمي ربوي على الصحيح ودهن بنفسج وورد وبان وزنجبيل ومصطكي ربوي على الأصح فإذا تقرر هذا فإن أحد الجنبين كذهب بذهب وحنط بحنط

فنج

فيجب التماثل والجلول والتقايط في المجلس أو اختلاف اعتبار الجلول والتقايط في المجلس فإذا تقرر هذا فالحكم الإبل كلها جنس واحد والحوم البقر وجواميسها جنس واحد والغنم ضانها ومعزها جنس واحد والعصافير جنس واحد والبطوط جنس واحد والجمام جنس واحد وهو كل ما عت وهدر وما يشابه البقر والغنم وغيرهما من بحر ففيه قولان أظهرهما أن الجناس فإذا اشترى اللحم بجنس طريين أو

قلت دعائك يا عبدك وكل من دعوت له فاني قريب مهرة
عفو صفت عنك ثوبك
فلا كنهه عني وذكره بعزلاً
النصح و خوفاً عن سبل المذلل
فهم في الهوى والزبح شغلاً مكيد
فليست محجولاً بالعقوبة إلا أن
ظفروا واتبعوا نفس الهوى

وإن كان الخيار للمشتري نفذ عتق وإن كان موقوفاً لعنق موقوفاً فمن اعتق منهما فيه لقد اعتقه إن تم البيع له **ومنها** شرط العبد نفسه من سيده ففي بثوت خيار المجلس فيه وجهان حكاهما ابن المحن العبادي وصح بثوت الخيار والوجه الثاني وهو الذي صححه الرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب وقطع به الغزالي وصاحب التمهة عدم الوجوب **ومنها** بثوت الخيار في شر الجاهل في شدة الحر فيه وجهان في الروضة من غير ترجيح لأنه يتلف بمضي الزمان **ومنها** ما إذا باع بشرط نفى خيار المجلس حكى الرافعي

عين كاع

ومنها بيع الكال بالكال ومنها وهو ما في الرجم وقيل المحاقلة في اصل الروضة **ومنها بيع** بشرط ان يحصده بايعة فباطل هذا الزرع بعشه او اساه الاجاره ولو اشترى عبدا بدين شهر او سنة او دار بشرط ذلك ولو شرط في العقد ان يصلي الفريضة او يصوم منه ايضا ولو قال بع عبداك غير الثمن فباعه له بهذا **والعشرون** ليس على المالا ملاذا احتاج المضطرو ولو له موجلا لضروره الاصل **منه والعشرون** ليس له ويصلي عاريا **الاني مسئلة** ما يستتر به عورة ويصلي فيه فان خافه فلا **القاعدة** او بيعه او هبته مع زيادته كل واحد من الاخر صحيح بشرط ان ترد اجور يفسد العقد على الاخر **القاعدة** او يبيعها بمكس او يزياده ويهب صاحب المكس الزيادة لهما الطعام فلا ربا ويحرم في المطعوم والذهب والفضة سواء كان تقوتا او نفقا او يوزن ام لا على الجديد اذا اعد للطبخ غالبا لطروتون ويحرم الربوا في الزعفران على الاصح وما لا يؤكل كما لهليلج وابليلج وسعوطا وكذا طين ارمي ربوا على الصحيح ودهن بنفسج وورد وبان وزنجبيل ومصطكي ربوي على الاصح فاذا تقرر هذا فان التحد الجلس كذهب بذهب وحنطه بحنط

عليه سيرة كل والله وسلم

باب في بطلان البيع

مسئلة

صاحب المكس الزيادة لهما الطعام فلا ربا ويحرم في المطعوم والذهب والفضة سواء كان تقوتا او نفقا او يوزن ام لا على الجديد اذا اعد للطبخ غالبا لطروتون ويحرم الربوا في الزعفران على الاصح وما لا يؤكل كما لهليلج وابليلج وسعوطا وكذا طين ارمي ربوا على الصحيح ودهن بنفسج وورد وبان وزنجبيل ومصطكي ربوي على الاصح فاذا تقرر هذا فان التحد الجلس كذهب بذهب وحنطه بحنط

فيجب التماثل والحلول والتقايط في المجلس او اختلف اعتبر الحلول والتقايط في المجلس فاذا تقرر هذا فالحكم الا بل كلها جنس واحد ولحوم البقر وجواميسها جنس واحد والغنم ضانها ومعزها جنس واحد والعصافير جنس واحد والبطوط جنس واحد والجمام جنس واحد وهدر وما يشابه البقر والغنم وغيرهما من بحر وفيه قولان اظهرهما في اصل الروضة انها اجناس فاذا بيع اللحم بجنسه طريين او احد هما لم يصح او مقدودين جائ ما لم يظهر منه في وزنه وبيع شاه بدين شاه جائن ما لم يكن في ضرعها لبن **القاعدة الثلاثون** من باع بشرط يخرج المبيع عن ملك المشتري لم يصح البيع **الاني مسئلة** وهي ما اذا باع بشرط اعتاق المبيع في الحال صح البيع **القاعدة الحادية والثلاثون** كل عقد لازم واراد على الصرف وبيع الطعام بالطعام والمسلم والقول له والتشريك وصلى المعاوضة وغيره يثبت فيه خيار المجلس لكل من المتبايعين **الاني** مسائل **منها** ما اذا باع ما له لولده وعكسه ففي ثبوت الخيار وجهان قال في الروضة احدهما ثبوت الخيار ما لم يفارق الاب المجلس لانه لا يمكن انفارقا نفسه فيفارق المجلس والثاني لا يثبت وعليه الاستثنا **ومنها** ما اذا اشترى من يعتق عليه فهو مبنى على اقوال الملك في زمن الخيار هل هو للبايع او للمشتري فان قلنا للمشتري فلا خيار له او للبايع فكذلك ولو اعتق البايع المبيع في زمن الخيار لم يشرط لهما فهل يصح العتق ام لا **قال** الرافعي رحمه الله العتق صحيح على قول وان كان الخيار للبايع صح العتق من باب الاولى وان اعتق المشتري فان قلنا الملك في زمن الخيار للبايع لم ينفذ عتق المشتري وان كان الخيار للمشتري نفذ عتق وان كان موقوفا لعتق موقوف فمن اعتق منهما فيه لقد اعتقه ان تم البيع له والا فلا **ومنها** شتر العبد نفسه من سيده ففي ثبوت خيار المجلس فيه وجهان حكاهما ابن المحسن العبادي وصح ثبوت الخيار والوجه الثاني وهو الذي صحه الرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح الملهذب وطع به الغزالي وصاحب التمهيد عدم الوجوب **ومنها** ثبوت الخيار في شتر الجماد في شدة الحر فيه وجهان في الروضة من غير ترجيح لانه يتلف بمضي الزمان **ومنها** ما اذا باع بشرط ففي خيار المجلس حكى الرافعي

عين كاع

رحمه الله في المسئلة ثلاثة اوجه احدها يصح البيع وعليه الاستئذان
 خيار والثاني وهو الصحيح البيع باطل والثالث انهما صحيحان
 ولا يثبت خيار المجلس في صلح الخطيئة ولا في الابدان والاقال
 ان قلنا انها فسخ ولا يثبت في الحوالة ان قلنا انها ليست معاوضة
 فان قلنا معاوضة فكذلك في الاصل ولا يثبت في الشفعة للمشتري
 وفي ثبوت الشفعة وجهان ولا خيار في الوقف كالحق والهبه
 ان لم يكن فيه ثواب مشروط وقلنا يقتضيه الاطلاق فلا ولا
 خيار فيه ايضا على الاصح لانها لا تسمى بيعا **ومنها** ما اذا تبايعا
 ما شئنا بالمبداء قال الامام يحتمل ان يقال لا خيار لهما لان
 التفرق الطاري يقطع الخيار وطرح النووي من زيارات الروضة
 ثبوت الخيار وانه متى فارت احداهما موضع بطل خياره
 وهل يبطل خيار الاخر او يدوم فيه احتمالا لان الامام أحكمهما
 من زيارات الروضة ثبوت الخيار **ومنها** النكاح والصدوق
 وصاحب التلخيص ثبوت في اصح الوجهين وطرح الامام وصاحب
 التهذيب والاكثر من عدم الثبوت قال القفال وطأ فيه هذا
 الخلاف في اجاره العين **ومنها** الذمه فثبت فيها قطعا نقله النووي
 في اصل الروضة ولا تحصل التفرقه بارخاستر وشق نهر
 وكذا بنا جدار على الاصح ويحتمل التفرق بخروج من دار صغيره
 او صعود سطوحها وان كان في دار كبيره يخرج احدهما الى البيت
 الى الصحرا وعكسه وان كان في فضاء فبالتفرق والمشي قليلا
 مولى بظهور على الاصح ولو حمل احد المتعاقدين مكرها فخرج
 من محل العقد فان منع الفسخ بان سدد نمه لم ينقطع خياره
 على المذهب ولو اكره على التفرق بالضرب فتفرقا بانفسهما
 ففي انقطاع الخيار قولان كحديث المكره او هربا او احدهما مع
 القدرة على الهرب نقل النووي من زيارات الروضة عن جماعة
 بطلان خيار هربا من غير تفصيل وهو الاصح لاختياره التفرق ولو
 قاما شيئا من اجل دام خيارهما **فصل** العقود على اقسام
 لازم من الطرفين جائز من الطرفين لازم من احد الطرفين
 دون الاخر **فاللزام** من الطرفين كالبيع بعد الخيار والاسلم

والتولية

والتولية والتشريك والحوالة والمساواة والمسايقه والمناضله
 والاجاره والهبة بعد القبض للاجنبي والصلح **واما** الجانب
 فاما من الجانبين او من احدهما فان كان من الجانبين كالشركة
 والوكالة والقراض والوديعة والعارية والحوالة والهبة قبل
 القبض وما هو من جانب دون الاخر كالضمان والكتابة والرهن
 بعد القبض والكفالة وكذا لمسايقه على الاظهر **واما** الضمان
 فانه جائز من جهة المضمون له ولازم من جهة الكافل **واما**
 الكتابة فانه لا يزم من جهة السيد دون العبد **واما** الرهن
 فانه لا يزم من جهة الراهن **واما** الكفالة فتحكمها كالضمان **واما**
 العقود الواردة على المتفعه فلا خيار كالنكاح والاجاره وفي ثبوت
 خيار المجلس وجهان عند الاكثرين عدم الثبوت نقله في الروضة
 فقال القفال وغيره هذا الخلاف في اجاره العين لا الذمه وفي
 المساواة القطع بالمنع في خيار المجلس وعقد الذمه لا يزم من جهة
 المسلمين جائز من اهل الذمه وقال ابن القطان في المطارحات
 انه لو ادعى المشتري عيبين في يد البايع فاعترف البايع باجرها
 وادعى حديث الثاني الاخر في يد المشتري حتى يمنع الرد عليه كان
 القول قول المشتري فصار لنا قاعده كل ما كان اليمين يثبت الرد
 صدق البايع وحيث كان يبطل صدق المشتري محلا بالاصل
 في الموضوعين **القاعدة الثانية والثلاثون** من باع ما قام عليه
 دخل فيه جميع المصروف **الا** في مسائل **ومنها** النفقة فلا يدخل
 والمكس **ومنها** علق الدابة الواجب مشرعا فلا يدخل على الطحاح
 الا ما هو للتسمين **ومنها** قذا العبد من جنابه **ومنها** ما اصرقه
 في رده المخصوص **ومنها** ما حطه البايع من ثمن المبيع عن المشتري
 خلافا لما في التولية والتشريك **ومنها** اجرة بيته المملوك او
 المستجار والمستاجر **ومنها** اجرة ساكن الدابة في ارضه احتمال
 الامام **القاعدة الثالثة والثلاثون** البخر والصنان في البيع
 يثبت الخيار للمشتري **الا** في مسألتين **احدهما** البخر اذا كان من نفس
 الفم دون ما هو من المعده لانه يزول بتنظيف الفم **المسئلة الثانية**
 الصنان اذا كان يحصل من عارض كعجب او اجتماع وسخ يزول

قوله على هذه القاعدة

بهم

بزواله **القاعدة الرابعة والثلاثون** الحمل في الدواب ليس
 والحيوانات ليس بعيب على الصحيح **الاي مسئلة** وهي الايدي
 من ساير الحيوانات **القاعدة الخامسة والثلاثون** قلت الاكل
 في جميع الحيوانات يثبت الرد **الاي مسئلة** وهي ما اذا كان للبيع
 ادميا وهو قليل الاكل فلا رد **القاعدة السادسة والثلاثون**
 ظهور شيئا مملوكا في صورة الاطلاق لا يثبت الرد **الاي مسئلة**
 وهي ما اذا صغيره ليس مثلها معهود الثوبه يثبت الرد **القاعدة**
السابعة والثلاثون مطلق بيع الارض او الساحة لا يدخل
 فيها جميع ما بها **الاي مسائل** منها البناء والشجر فانهما يدخلان
 على الاظهر في البيع دون الرهن **ومنها** اصول البقل التي تبقى
 سنين كالقوت بفتح القاف والتا المشدده ويسمى بالقصب بالقاف
 والصناد المعجوه واخلط فيه السبكي رحمه الله في شرحه لمنهاج النووي
 فقال القصب بالصاد المهملة وسمى القرظ وسمى الرطبه وهو
 كل نبت بجذره بعد اخرى كالهندباء والنعنع وغيرها **ومنها**
 الحجاره المخلوقه فيها دون المدفونه ويدخل في بيع الدار كل ما
 اُثبت فيها كالابواب المنصوبه والسقوف والسلال والاجانك
 المثبتة في الارض او الجدران وكذا حجري الرحا فيدخل الاسفل
 على الصحيح وخشب القصار ومنجن الحجاز ومفتاح الدار
 والنج على ماله رحا فيدخل كل ذلك على الاصح من الراي في
 شرحه الكبير وفي قدر الحمام وجهان عن صاحب التمه كما نقله
 النووي من زيادات الروضه ويدخل ما بالبيد الحادث فيها
 بعد البيع دون ما فيها من الما حين البيع على الصحيح الا ان
 يشترطه فيدخل ان قلنا الما مملوك والا فيدخل في مطلق
 البيع كما قدمناه ولا يدخل في بيع الشجر الا غصان الكياسه
 وفي دخول ورق الفرصاد وهو التوت الا حركه كما قاله النووي
 وجهان احكمهما الدخول كما قاله الرافعي ويدخل ورق الاس
 على المذهب **القاعدة الثامنة والثلاثون** بيع الزرع لا يحضر
 من غير شرط قطع غير صحيح **الاي مسئلة** وهي ما اذا باع
 الزرع لمالك الارض بشرط القطع ولا يجب الوفاة **القاعدة**
التاسعة والثلاثون بيع ماله كما مان عند البيع غير صحيح

في الابواب ويسمى ركنه وسمى بفصله والشم المسره
 والا وتاد المشتمه ع

الاي مسائل منها ما اذا باع في شجره رطبيا **ومنها** اذا باع اللوز
 قبل انعقاد اللوز داخله **ومنها** بيع الباقل رطبيا لاسر
 الشافعي رضي الله عنه بشرايه خلافا لما في زيادات الروضه
 المانع ويصح بيع الطلع في قشره الطرى اذا كانا يوكلان معا
 ذكره النووي من زوايده في الروضه **القاعدة الاربعون**
 من ملك جاريه ليست فحر ماله جاز له وطئها قبل استبراءها
الاي مسائل منها اذا اشترى المبعوض بجزيه الحرج جاز له
 بيع شرائه ولم يجز له وطئها على الجديده من زيادات الروضه
ومنها المجوسيه **ومنها** اذا ملك رقبتهادون منفعته بالو
 صيه وكانت فتمت تحيل لم يجز له وطئها خوف الهلاك بالطلاق
 والنقصان ولانه غير تام الملك فيها ولو اشترى جاريه بشرط
 الخيار وهي زوجته وخاطبها بالطلاق في زمن الخيار فان تم
 العقد للمشتري او موقوف لم يقع الطلاق او للبايع وقع
 وان قلنا فسخ وقلنا للبايع او موقوف وقع او للمشتري
 فوجهان وليس له الوطئ في زمن الخيار لعدم العلم بالوطئ
 بالنزوحيه او الملك قال النووي في اصل الروضه وهذا هو
 الصحيح المنصوص وفي اعطاء المبعوض حكم الا حوار صور **ومنها**
 ما هو من غير خلاف **ومنها** ما قوى الخلاف فيه **ومنها** ما ضعف
 خلافه **ومنها** ما لا خلاف فيه ففي صور منها انه لا ينعقد به الجمع
ومنها انه لا يجب عليه الحج **ومنها** انه لا يصح ضمها نه اذا لم يكن
 مهاياه **ومنها** انه لا يتجرها الحرام بشرطه في بابه **ومنها** انه
 لا ينكح بغير اذن **ومنها** اذا اعتقت تحت مبعوض ثبت لها
 الخيار **ومنها** اذا اعتق بعضهما تحت عبيد فلا خيار لهما **ومنها**
 انه لا يقاد الحر بقتله له **ومنها** انه لا يكون وليا وان لا يرث
ومنها انه يعتق في الكفاره **ومنها** انه لا يملك الا طلقين فقط
ومنها الجمع في النكاح **ومنها** ان عدتها قرآن **ومنها** انه ليس
 كفوا لمن عتقت كلها **ومنها** اذا سرق مبعوض سارق فهو كما
 لو سرق رقيقا **ومنها** انه لا يجب عليه الجهاد **ومنها** انه لا يحكم
 لبعضه ولا يشهد له **ومنها** انه لا يكون شاهدا واما ما هو على
 الاصح ففي صور منها انه لا يجب عليه الجمع في نوبته **ومنها** ان نفقه

في هذه القاعدة

زوجه عليه نفقه المعروان كان موسرا **ومنها** انه يحسد في
الزنا العبيد **ومنها** انه لا يجب عليه نفقه القريب **ومنها** انه لا
تتعدد له الجزية **ومنها** عدم وجوب سترتها كالحراير في
الصلاه على الاصح **ومنها** اشتراط التجميم في الكتابه وان ملك
ببعضه الحر واما ما لا يصح الحاقه باحد القسمين وفيه خلاف
في صور منها اذا اشتراطه ببعضه الحر لا يتكفها كما تقدم
ومنها انه لا يستحق كفالته اللقيط **ومنها** اذا سرق السيد مملكه
ببعضه الحر لا قطع **واما** الحيوان فيه كل جزء جزء ففي صور
منها اذا جنى عليه وجب قيمه الرقيق وديه الحر **ومنها** غرة
المبعض كالديه فيجب نصف قيمه حين ونصف غرة حر **ومنها**
المبعض يزوجه المالك مع قريبها وقبل السلطان **ومنها** اذا
قتل خطأ تحملت عاقلته ببعضها الحر **ومنها** انه يعتكف اذا
كان بينه وبين سيده مهاياه في نوبته **ومنها** اذا اقترض ممن
يملك نصفه مالا ملكه ببعضه الحر **القاعده الحادية والاربعون**
اذا اختلف المتبايعان بان قال البايع لا اسلم المبيع حتى اقتض
الثمن وقال المشتري لا اسلم حتى اقتض المبيع فقيار بيع اقول
اصحها انه يجبر البايع لان حق المشتري لم يكن الثمن معينا
في العين وهو حق البايع في الذمه فيقدم ما يتعلق بالعين كارتبا
الجنايه مع غيره من الديون ولان البايع متصرف في الثمن فليجبر
على التسليم ليتصرف المشتري في البيع ولان البايع امن من الفسخ
والمشتري يتوقعه بتلف المبيع فليسلم ليا من ولان البايع يجبر
على تسليم ملك غيره والمشتري يجبر على تسليم ملك غيره **الا**
في مسائل **ومنها** اذا كان وكيله **ومنها** عامل القراض كالوكيل
ومنها اذا باع الحاكم مال المفلوس وجب تسليم الثمن قبل قبض
المبيع من غير خلاف **القاعده الثانيه والاربعون** التصرف
فيما يجوز له وما لا يجوز صفقه واحده صحيح في ملكه في اصح
القولين دون غيره **الا** في مسائل **ومنها** ما اذا جاز الراقن العين
لمر هوته مده يزيد على محل الدين فالصحيح بطلانه **ومنها**
بيع العديا وهو بيع الرطب على التخل بتمري الارض وكذا العنب

بالزبيب

بالزبيب اذا زاد في العوايا على القدر الزايد على وهو خمسة
او سق او دونها فانه يبطل في الكل **ومنها** اذا باع صاعا بصاعين
فانه يبطل في الجميع **ومنها** اذا استعار ثيابا بدين مده
فزاد عليها بطل في الكل على الصحيح من قول الراعي في شرحه
الكبير ولو كان لكل واحد دين مستقر على الاخر من جنسين كدراهم
ودراهم فقال بعثتك الدينار الذي لي في ذمتك بالعشرة التي
لك في ذمتي لم يجز واباعه لغيره عليه كان باطل على الاظهر
كتاب السلم هو نوع من البيع موصوف في الذمه
فلو قال بعثتك ثوبا بصفته كذا بهذه الدراهم كان بيعا لا سلميا
على ما هو الاصح في الروضه والمنهاج وصار بهذا اللفظ بيعا
موصوفا في الذمه وليس يسلم اعتبارا باللفظ اذا لم يقع
بعده لفظ تسليم وصارت الزيادة وارده عليه لان صحيحها لا
يحتاج الى هذه الزيادة وان قلنا بالمعنى على ما صححه ابن الصباغ
فسلم كما نقله الشيخ ابو حامد عن رض السافعي رحمه الله تعالى
في الاملا واختار بعض المتأخرين انه المفق به والدليل على
صحته قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدابرتم ديني الى اجل
مستما فاكثبوه وقوله صلى الله عليه وسلم من اسلف فليسلف
في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وكشروط تسع
احدها قبض راس المال في المجلس فلو قبض البعض ثم تفرقا
صح فيه واقتض بالقبض دون ما لم يقبض ولو احواله لم يصح
ولو قبض راس المال في المجلس فتلف في يده حين القبض في المجلس
ففي بطلان السلم وجهان في البحر والتمه فان قلنا يتفسخ غرم
بدله وهما كالوجهين في زمن الخيار بعد القبض كما ذكره السبكي
في شرحه ولو كان راس مال السلم واعتقه المسلم اليه قبل قبضه
لم يصح ان لم يصح احتياق المستدى قبل القبض والا فوجهان قال
النووي في الروضه فان صححنا فتفرقا قبل قبضه بطل العقد
والا فيصح وفي نفق العتق وجهان وقول النووي في الروضه
فان صححنا فتفرقا غلط والصواب ان يقال فان ابطنا فتفرقا
قبل قبضه بطل العقد الشرط **الثاني** ان يكون موصوفا في صحيح

عبداه

جميع صفاته المعلومه ولا بد من ان تكون هذه الصفات
معروفة لغيرها لرجعها اليه عند تنازعها وهل تكفي
الاستفادته او لا بد من عدد لين فيه وجهان اظهرهما
الثاني ويستثنى من هذا ما اذا اسلم اليه ثوبا صبح بعد
نسيجه كما صححه النووي وقال الرافعي في الشرح الكبير ان
المعروف والمنع الشرط **الثالث** ان يكون مقدرا على تسليمه
عند وجوبه فلو انقطع من بلده وجب احضاره ان كان
قريبا والقريب فيما دون مسافة القصص على الصحيح ولا
لثاني مسافة العدوى ولو كان بالمسلم فيه ضمان فمات
والمسلم فيه موجود وطول في تركته فان كانا معدوما
فلا مطالبة في التركة فان وجد واخذ من التركة لا رجوع
للورثة الا بعد الاجل ان ضمن بالاذن الشرط **الرابع** ان
يكون في زمن معلوم او كيل معلوم او وزن معلوم او ذرع
معلوم الى اجل معلوم فلو وقت بنظر الحجج حمل على الاول
ما لم يعين الثاني خلافا لما في الجاوي عدم الصحة لغير اهل
مكة وهو ظاهر التحقيق وذكر وجهين في توقيت التفرلا مكة
قال الرافعي وهذا ضعيف ويوم النفر هو الحادي عشر
من ذي الحجة قال النووي في الروضة مما ذكره صاحب الجاوي
فهو قوي ولو اتفقا على ربيع او جمادي واطلق حمل على
الاول الشرط **الخامس** ان يكون موضع التسليم معلوما
صالحا للتسليم والافسد العقد كما هو مقتضى كلام الماوردي
وقال القاضي حين ينبغي ان يصح ويسلم في موضع صالح
فان كان زائدا فانه يستحق اجرة الزايد ولا يكلف في الاضرب
حط شيء من الاجرة بل يلجأ تخيير المسلم فيقال له ان شئت
سلمت لك في المعين وان شئت سلمت لك في الموضع الصالح
من غير حط شيء من الاجرة وحيث فسح السلم استرد راس
المال ان كان باقيا الشرط **السادس** ان يكون الثمن معلوم
الوزن او الكيل او العدد اذا قلنا يجوز ان يكون الثمن غير
النقدين فان كان نقدا كدرهم او دنانير فيكون معلوم

النفر

القدر والصفة الشرط **السابع** ان يكون المسلم فيه وينا
فيصح حالا وموجلا فلو اطلق العقد حمل على المحلول قال
الرافعي في الشرح الكبير هذه الشروط منها خمسة متفق على
صحتها واثنان مختلف فيهما وهما العلم بقدر راس المال وبيان
الموضع اي موضع التسليم وفي الباب قواعد **الاولى** سلم
الحيوان في الحيوان جائز شرعا لما روي عن عبد الله بن عمر
وابن العاص رضي الله تعالى عنهما قال امرني رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان اشترى بعيرا بغير بيت الى اجل وروي عن
علي رضي الله تعالى عنه انه باع بعيرا بعشرين بعيرا الى اجل
واشترى ابن عمر راحله باربعة ابعرة فدل ذلك على صحة **الا**
في مسئلة وهي ما اذا آتت جارية حامل او مع اختها او ولدها
او عمتها او بنتي عمر لم تجز ولو اسلم جارية صغيرة في كبيرها
لمسلم صفة المسلم فيه فسلمها له قبل المحل صح على الصحيح
ووجب قبولها على الاصح وان كان وطيبها في مدة الاجل كما ذكره
النووي في الروضة والوجه الثاني لا يصح وعليه الاستثنا وكذا
لو اسلم في شاه تبون وما قد مناه فخالق لما اذا اقترض جارية
فرد لها للمقترضا بعد ان وطيبها لم يصح **القاعدة الثانية** بشرط
لصحة السلم قبض راس المال في مجلس العقد **الا** في مثلثين
احدهما اذا عقد المسلم والمسلم اليه عقد سلم ثم وكل المسلم
وكيلا في قباض راس مال السلم للمسلم اليه فسلم الوكيل في
المجلس مع عدم حضور موكله لم يصح كالجواز كما سيأتي ان شاء الله
المسئلة **الثانية** اذا حال براس مال السلم وقبض المسلم اليه
الجواز له في المجلس لم يصح لان الجواز يحول الحق الى ذمه المحال عليه
فهو يود من جهة نفسه لامن جهة السلم فلهذا لم يصح **القاعدة**
الثالثة السلم في اللبن جائز ان عين جنسه **الا** في مثلثين **احدهما**
اذا اسلم في اللبن الجامض **الثانية** اذا اسلم في اللبن الخفيض نص
الشافعي على عدم الجواز نقله الرافعي في الشرح الكبير وغيره **القاعدة**
الرابعة كل ما لا ينضبط الا بالكيل فهو مكيل ولا فهو

اسلم

موزون **الاف مسئلة** وهي اللائي الصغار يجوز فيها السلم
 كيلا وزنا كما قال الرافي في الشرح الكبير ان عم وجودها
 وقال النووي من زيادته في الروضة هذا المخالف لما قاله
 الامام لان عنده ما لا يعد الكيل فيه لا يصح المسلم فيه كيلا
 ولو اسلم في فئات العنبر والمسك كيلا لم يصح قال النووي
 في الروضة وجل امام الحرمين اطلاق الاصحاب على جواز
 كيل الموزون في بعد الكيل في مثله ضبطا لا مختلفا كبرمه
 معلومه ولا يصح في رمان ويطبخ وسفرجل وباذنجان كيلا
 بل وزنا ولا يصح في بطيخ واحد او سفرجل ولا في عدد
 منها لا احتياجه الى ذكر جمها وزنها فيلزم عزة الوجوه
 وكذا حنطه وثوب وزنا ولا يصح في انية المرمر كما نص عليه
 في الام في باب السلق في الحجاره كالخشب وصفاء وزنا جاز
 اتفاقا لا مكان تحته وما لا يضبط بالصفات لا يصح السلم
 فيه كما تقدم **القاعدة الخامسة** المسلم فيه شرطه ان يكون
 منضبط للصفات **الا** في مسائل **منها** الا جرفانه يصح فيه
 على الاصح لان تارة لطيفة **ومنها** السكر **ومنها** الدبس والفانيد **ومنها**
 العسل المصفي بالنار **ومنها** اللبا الاصح صحته كما هو في تصحيح
 التبيين وكذا في الدقايق على الصحيح وفي الماوردي وجهان
 احدهما عند الروياني المنع قال وعند عامة الاصحاب الصحة
 ولا يجوز السلم فيها هو مشترك كرزو العدس والحنطة لاستتارهم
 في الامكة ولا يجوز السلم فيها يعز وجوده كالحج صيد في موضع
 العزة والندرة كاللائي الكبر ومكنا الدراهم والدنانير
 وعكسه كما سنده اخر الباب فاذا قلنا انه لا يجوز السلم
 في اللائي الكبار فلا يجوز قرضها ان قلنا الواجب في المتقومات
 المثل فيتعذر ضبطه ليوحد مثله ولو اسلم في جارية ذات
 زوج او عبد ذوزوج جاز **القاعدة السادسة** ما لا
 يجوز سلمه لا يجوز قرضه **الا** في مسائل **منها** الخبز في جواز
 قرضه وجهان كما في السلم فيه قال الرافي في الشرح الكبير المختار
 الجواز للحاجة قال النووي وقطع صاحب التمه بالصححة لضرة

الا احتياجه الناس والاطباق عليه ببلاد مصر وغيرها والا
 عدم جواز السلم فيه **ومنها** جزء الدار لا يجوز السلم فيه
 ويجوز قرضه كما ذكره بن الرفعه في الشفع **ومنها** الدراهم وال
 لدنانير يجوز قرضها ولا يجوز السلم فيها **القاعدة السابعة**
 بيان محل التسليم شرط في السلم فاذا عينه تعين **الاف مسئلة**
 وهي ما اذا اخرج ذلك المحل الى الموضع المعين للتسليم ففيه
 ثلاثة اوجه ذكرها الرافي من غير ترجيح قال النووي من
 زيادته في الروضة اقيسها اقرب موضع لموضع التسليم وقد
 تعذر بيانها ولورد المسلم الى المسلم ما كان يسلمه في راس مال
 سلم في دين كان له عليه قبل التفريق لم يصح لعدم تفرقهما
 ولعدم انبسام الملك كما في الروضة للرويان **القاعدة الثامنة**
 الصيد الجنس والنوع والوزن وانه من
 فحل صغير او كبير فطيم او رضيع جذع
 مخلوقه من الفخذ او من الكتف او الجنس
الا في مسلتين **احد** **منها** انه لا يذكر
 ان يكون غيره ان يكون من لحم صيد باجوده
 بفهد او كلب قيل لان صيد الكلب طيب
 لرافعي رحمه الله تعالى **القاعدة التاسعة**
 ايسر الجيوب ذكر اللون والنوع وصغر
 ديد او حقيقا وان يذكر في الرطب جميع
 ان لا يذكر فيه الجديد والعقيق خلافا
 انه اعتبر ذلك في الرطب دون الحنطة
 منه وهذا خلافا لما عليه الاصحاب ولا
 جديد او عقيق كما في الروضة وفيه
 على ذلك لان العسل العقيق اجود من
 فانيه وذهاب ما فيه من شمع ولغيت
 فينغي تعيينه لتفاوت اغراض الناس
 الا ايضا انه يحتاج الى مرعاه ولونه

موزون **الاف مسئلة** وهي اللاتي الصغار تجوز فيها السلم
كيلا ووزنا كما قال الرافي في الشرح الكبير ان عم وجودها
وقال النووي من زيادته في الروضة هذا المخالف لما قاله
الامام لان عنده ما لا يعد الكيل فيه لا يصح المسلم فيه كيلا
ولو اسلم في قتات العنبر والمسك كيلا لم يصح قال النووي
في الروضة وجل امام الحرمين اطلاق الاصحاب على جواز
كيل الموزون في بعد الكيل في مثله ضبطا لا مختلفا كبرمه
معلومه ولا يصح في زمان ويطبخ وسفر جل وباذنجان كيلا
بل وزنا ولا يصح في بطيخ واحد او سفرجل ولا في عدد
منها لا احتياجه الى ذكر حجمها ووزنها فيلزم عزة الوجوه
وكذا حنطة وثوب وزنا ويصح في ابيدة

في الام في باب السلق في الحارة كالحنطة
اتفاقا لا مكان تحتها وما لا يضبط با
فيه كما تقدم **القاعدة الخامسة** الم
منضبط للصفات **الاف** في مسائل **منها**
على الاصح لان تارة لطيفة **ومنها**
العسل المصفى بالنار **ومنها** اللبا الاصح
التبني وكذا في الدقايق على الصحيح و
اصحها عند الروياني المنع قال وعنه
ولا يجوز السلم فيها هو مشترك كارزوا
في الامه ولا يجوز السلم فيها يعزوه
العزة والندرة كاللالي الكبير وكذا
وعكسه كما سنده اخر الباب فاذا
في اللالي الكبار فلا يجوز قرضها ان قد
المثل فيعذر ضبطه لوجود مثله و
زوج او عبد ذوزوجم جاز **القاعدة**
يجوز سلمه لا يجوز قرضه **الاف** في م
قرضه وجهان كما في السلم فيه قال الرا
الجواز للحاجة قال النووي وقطع صا

الا احتياجه الناس والاطباق عليه ببلاد مصر وغيرها والاصح
عدم جواز السلم فيه **ومنها** جزء الدار لا يجوز السلم فيه
ويجوز قرضه كما ذكره بن الرقعة في الشفيع **ومنها** الدراهم و
لد ثاين يجوز قرضها ولا يجوز السلم فيها **القاعدة السابعة**
بيان محل التسليم شرط في السلم فاذا عينه تعين **الاف مسئلة**
وهي ما اذا خرب ذلك المحل او الموضع المعين للتسليم ففيه
ثلاثة اوجه ذكرها الرافي من غير ترجيح قال النووي من
زيادته في الروضة اقيسها اقرب موضع لموضع التسليم وقد
تعذر بيانها ولورد المسلم الى المسلم ما كان يسلمه في راس مال
سلم في دين كان له عليه قبل التفريق لم يصح لعدم تفرقهما
ولعدم انبرام الملك كما في الروضة للرويات **القاعدة الثامنة**
يجب في ذكر سلم لحوم الصيد الجنس والنوع والوزن وانه من
ذكر او انثى خصى او فحل صغير او كبير فطم او رضيع جذع
او ثني من راعيه او معلوفه من الفخذ او من الكتف او الجنس
كما يجب في سائر اللحوم **الاف** في مسلتين **احد** انها لا يذكر
من اوصاف لحم صيد ان يكون غيره ان يكون من لحم صيد باجونه
او بسم او بجارحم او بفهد او كلب قيل لان صيد الكلب طيب
فهو على غيره كما ذكره الرافي رحمه الله تعالى **القاعدة التاسعة**
يشترط في ذكر التروساير الجيوب ذكر اللون والنوع وصغر
الحبات وكبرها وجديدا او عتيقا وان يذكر في الرطب جميع
ذاك **الاف مسئلة** وهي ان لا يذكر فيه الجديد والعتيق خلافا
للغزالي في وسيطه فانه اعتبر ذلك في الرطب دون الحنطة
قال النووي في الروضة وهذا خلافا لما عليه الاصحاب ولا
يشترط في العسل ذكر جديد او عتيق كما في الروضة وفيه
نظر بل ينبغي الاستحاط وذلك لان العسل العتيق اجود من
الجديد لثخانتهم وصفائهم وذهاب ما فيه من شمع ولزج
الناس فيه لكثرة حدته فينغي تعينه لتفاوت اغراض الناس
وبه قال الماوردي وقال ايضا انه يحتاج الى مرعاه ولونه

ورقته ومطلقة يحمل على المصطفى **القاعدة العاشرة**
 من اسلم في حنطه قديمه معينه او ثمة بستان معين مع **الاسم**
 وهي ما اذا كانت القرية او البستان صغيرين لم يربح ويجب عليهم
 تسليمها نقيه من التراب وغيره الا ان يكون قليلا كملاجا لا وزنا
 ويجوز اجود ويجب قبوله في الاصح ولو اسلم اليه في ثوب
 كهذا الثوب او كهذه الحنطة لم يربح عند العراقيين خلافا
 لما في التهذيب الصحة ويقوم مقام الوصف والذي يدل عليه
 نص الشافعي رضي الله عنه ان هذا وكيل حسن على هذا الشرط
 يصح **القاعدة الحادية عشر** السلم في الدرهم والدنانير غير
 جائز **الاسم** وهي ما اذا اسلم فيهما غيرهما ولا يجوز سلم
 الدرهم والدنانير وعكسه موجلا وفي الحال وجهان حكاهما
 صاحب البيان وغيره اصحهما في الام عدم الصحة نقله النووي
 من زيادات الروضة والثاني يصح شرط القضا في قال قال
 ابو الطيب ولا يصح السلم في الكتان قبل دقه كما لا يجوز في المستد
 كالارز والعدي في كاهما ويصح في الخشب والحديد والنحاس
 والرصاص وقصب السكر والعطر كالمسك والخنبر والكافور
 ويجوز في الاجار والجص والنور والمناقع كتعلم القرآن
 ويجوز في الفلوس عددا ويصح في الورق دون الورق كما نص
 عليه ويجوز في شعرو وبر وصوف يذكر بلده وطوله وخرطي
 او ربعي من ذكره او انثى وفي قطن يذكر بلده ولونه وجديدا
 وعتيقا ولا يجوز اقراض المكيل وزنا بخلاف السلم ولا قراض
 الدرهم المغشوش كما ذكره صاحب البحر ويشترط في الطير ذكر
 النوع والصغر وكبر جثته ونص الشافعي رضي الله تعالى عنه
 في البويطي انه لا يجوز السلم في الطير لانه لا يوصف بسن ولا
 ذكر ورجح ولم يتبعه احد من الاصحاب الا صاحب المذهب
 والباقون انكروه فان جوزناه وكان حيا فبالعدد وان كان
 مذبوحا فبالوزن ليس هاتما قالوا فيه نظر لجهالة ما فيه من
 اللحم والريش والا ستأرجحه بالريش كالمشاه مستد باله
 لصوف والافها الفرق **كتاب الرهن** الاصل

القول في صحة الرهن على المذنب كالمذنب على النور من ذنبا
 الرهن في رهنه ولا يشترط

فيه من الكتاب قوله تعاقروها من مقبوضه ومن السنه ماري
 عنه صلى الله عليه وسلم انه رهن درعه عند يهودي يقال
 له ابو شحمة متفق عليه فقد دل الكتاب والسنه على صحته
وله اركان خمسة **أحدها** المرهون وله شروط ثلاثة
 أحدها ان يكون عينا فلا يصح بدني في اصح الوجهين لانه لا يلزم
 الا بالقبض **الثاني** ان لا يمتنع اثبات يد المرتهن عليه فلو
 قال رهنته عندك بشرط عدم بيعه عند المحل بطل الرهن
 وكذا بكل ما يضر بالمرتهن وان يقع المرتهن وضرا الرهن
 كشرط منفعته للمرتهن بطل الشرط وكذا الرهن في الاظهر ولو
 شرط ان كل ما يحدث منه يكون من هوننا فلا ظهر فساد الرهن
 كما نص عليه في الام ولا يدخل الثمر الموبوء تحت رهن الشجرة
 قطعها ولا غير الموبوء على الاظهر ويصح رهن المرتهن والجاني
 كغيرهما اذا كانت الجنابة عمدا لاني الخطا على الصحيح **الثالث**
 ان يكون العين قابله للبيع عند حلول الاجل احتراز من الثمر
 قبل بدو صلاحها بدت موجد حل قبل الادراك الا ان يشترط
 ان يكون الرهن ملكا للرهن على المذهب بل يستعير ليرهن
 وبسبيل سبل الضمان على الاظهر لا العارية فعلى الاول
 لا رجوع للمعير قبل قبض المرتهن قطعاً الا ان يزيد على القدر
 فيسقط في القدر على الصحيح كما ذكره الرافعي ولو كان لمبعض على
 على سببه دين فله رهنه عند ما علمك منه صح ولا يجوز له اعتاقه
 الا باذنه كالا جني **الركن الثاني** المرهون به وله شروط
 اربعة أحدها ان يكون ديناً الثاني ان يكون ثابتاً الثالث
 لازماً الرابع ان يكون معلوماً واحترازاً بالدين عن العين
 وبالثابت عن الذي لم يوجد بعد بما ينقصه غدا وباللازم
 عما وجد ولم يلزم كمال الكتابين معلوماً اي بقدر الدين وصفته
 وهذا الشرط نقله ابن الرفعة في الكفاية عن الاستقصاء وجزم به
 ونقل صاحب المهمات عن ابن عباد ان في شروط الاحكام وشتر
 ذكر حسن الدين وقدره وصفته وكذا المرهون عنه في الاصح ولو
 استعار ليرهن بقدر معين فله رهن بانقص منه جاز او بزيادة
 بطل في الجميع على الصحيح المنصوص ولو استعار ليرهن بمائة

دينار فرهنه بمائة درهم لم يصر وكذا عكسه ولو قال ارهنه
 بمائة شئت جاز ان يرهنه بما كثر من قيمته على الاصح **الركن**
الثالث الصيغة وهي الايجاب والقبول ولو قال بعثتك بكذا
 على ان ترهنني فقال اشتريت ورهننت صح البيع والرهن وعلى
 هذا لا يشترط قبول الرهن ويجوز الشرط بمنزلة القبول
 ويشترط تقدم خطاب البيع والقرض على خطاب الرهن وجوابه
 على جواب الرهن **الركن الرابع** وشروطه مطلق التصرف فلا
 يصر رهن الصبي والمجنون ولا يرهن لهما الا لضرورة او عظم
 ظاهرة قال الغزالي رحمه الله وزيادة شرط اخر وهو ان يكون
 من اهل التبعية وفي الباب قواعد **الاولى** كل ما جاز بيعه جاز رهنه
الا في مسائل **منها** المنافع يجوز بيعها بالاجارة اذ هي بيع للمنافع
 ولا يجوز رهنها لعدم تصور القبض فيها **ومنها** المدبر يجوز
 بيعه ورهنه باطل على المذهب كما ذكره بن عبد السلام في قواعد
 وغيره **ومنها** المعلق عتقه بصفة اذا رهن بدين موجد يعلم
 وجود الصفة قبل حلوله وهذا ايضا باطل على المذهب
ومنها اذا رهن نصفه المشاع من بيت معين يحتمل القسمة
 مشاع بينهما ففيه وجهان احدهما عند البغوي انه لا يصح وان
 جاز بيعه وعند الامام والغزالي والماتولي وغيرهم صحته كالباع
 في الاستئصال على ترجيح البغوي **ومنها** العين المستأجرة ففي
 جواز بيعها من غير المستأجر قولان اظهرهما الطحطاوي وحكي
 ان الرفعة في رهنها من غير الراهن طريقان احدهما القطع
 بالمنع والطريق الثانية انها على القولين في البيع قال وظاهر
 هذا ان الرهن اولى بالبطلان من البيع والفرق بينهما ان
 الرهن لا يتم الا بالقبض وقبض المأخوذ مع الاجنبي لا ياتي
 فيفوت مقصود المرتهن بخلاف البيع فان صحته ولزومه
 لا يتوقفان على القبض **ومنها** اذا رهن الوارث التركة في دين
 عليه وعلى الميراث رهنه لم يصر الرهن على المذهب ولا يجوز رهن
 المستعارة والمغصوب بغير اذن مالكة **ومنها** العبد الجاني
 اذا لم يصر بيعه فرهنه اولى وان صح بيعه ففي رهنه قولان
 لان الجناية الطارية يقدم حق صاحبها على حق المرتهن

والجناية

والجناية المتقدمة على الرهن اولى فان عفى المستحق على
 عاى المال ففي بطلان الرهن من اصله وجهان حكاهما الا
 مام والغزالي وان قلنا بالبطلان ولو حفر بين اثر رهنها
 فوقع فيها شخص بعد الرهن تعلق الارث برقبته
 وفي بطلان الرهن وجهان وهذا اولى بالمنع لان الحفر
 ليس سببا ثابته بخلاف الجناية ولو اعتق الراهن العبد
 المرهون عن نفسه نفق عتقه من مو سر ولزومه قيمته
 للمرتهن يوم عتقه ليكون رهنه مكانه **ومنها** رهن الثمر
 بعد بدو صلاحها بدين موجد يحل قبل بلوغها وقت
 الادراك وكال النضج ولم يشترط القطع فانه لا يصر الر
 هن على الاظهر وان صح البيع في هذه الصورة وكذلك
 الزرع الاخضر قبل البلوغ **ومنها** الشجرة التي تثمر في السنة
 مرتين اذا رهنها مع الثمرة الحاصلة بدين لا يحل الا بعد
 خروج الثانية واختلاطهما بالاولى اختلاطا لا يمكن
 فيه التمييز من غير شرط القطع عند خروج الثانية لم يصر
 الرهن **ومنها** المرهون يصر بيعه من الراهن بعد القبض
 وقبل الانفكاك ومنه المرتهن مع حضور الراهن على الطلوع
 وكذا الوديعه والعارية وهل يعتبر زمن امكن القبض
 لجواز التصرف وانتقال الضمان وجهان احدهما نعم كما في
 اصل الروضة ولو اذن له في بيعه ليحجل له الموجد لم
 يصر او ليكون الثمن رهنه لم يصر البيع في الاظهر كما لو
 اذن له بشرط ان يرهن عنده عينا غيرهما قال السبكي
 في شرحه ومعنى قول النووي في منهاجه ليحجل الموجد
 يعني اذا بشرط ذلك لفظا اما اذا قصد ولم ينطق به
 فلا يلتفت اليه ولو نطق به على غير صورة الشرط كما اذا
 قال اذنت لك في بيعه لتحجل الموجد قال والذي يظهر
 ان هذا ليس بشرط فلا يلتفت اليه ويكون الاذن صحيحا



بشرط عدم نية الاسترقاق وان كان الدين حالا فلا ذن و
 مبيع صحيح قطعا ولا يصح رهنه بدين اخر على الجدي
 الا ان يفسخ المرتها الرهن ثم يرهنه بهما ولو جنى المهر
 ففداه المرتها باذن الراهن ليكون رهنا بهما على المذ
 هب **ومنها** الدين لا يصح رهنه على الصحيح وان قلنا يصح
 بيعه **ومنها** اذا تزوج العبد باذن سيده بصدق معين
 وقبل السيد الصداق في ذمته فانه لا يصح ان يرهن
 العبد عند الزوج على الصداق لان الدين مضمون على العبد
 فلم يجز ان يجعل رهنا في الدين كما ذكره الماوردي وحكي
 ابن الرقعة فيها احتمالا اذا قلنا ان الرهن لا يتعلق برهنه
ومنها الجارية المحسنة لا يصح رهنها عند غير المحرم
 على قول والراجح الصحة وتوضع عند امراه او احبتي ثقبه
 له نسأول ليس للراهن وطئها سوا كانت بكرًا ام ثيبًا عزل
 ام لا فلو وطئ كان عليه ارش البكر ان اقتضاها فان ثيبًا
 جعله رهنا او قبضه من له دين ولو امت المهر فانه يولد
 ادعى الراهن انه منه باذن المرتها وادعى المرتها انه من
 زنى او زوج فالقول قول الراهن من غير يمين ان صدق
 المرتها بالاذن بالوطئ وانه وطئ وانها ولدت وامكان
 الولد منه فان انكر شيئا من ذلك كان القول قوله لان الأصل
 عدمه كما ذكره النووي في اصل الروضة **ومنها** ما يبيح
 اليه الفساد اذا رهنه بدين موجب بشرط ان لا يباح
 قبل خلوع الاجل فهو باطل قطعا وان بشرط بيعه عند
 عند اشتراقه على الفساد وجعل ثمنه رهنا مكانه صح
 ولزم الوفا به وان لم يشترط واحد منهما لم يصح الرهن
 على الاظهر وهو اختيار العراقيين وكره ابن عبد السلام
 في قواعد الكبرى فلو باع الراهن بخير اذن الحاكم
 لخوف فسادده ووضع الثمن عند عدل وادعى ثلثه اخذ

الراهن حقه من المرتها ورجع المرتها على العدل فلو تلقى
 الثمن في يد العدل ثم خرج الرهن مستحقا فالمشتري الخيار
 بين ان يرجع بالثمن على الراهن او العدل والقرار على الراهن
فان قال قابل الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا مات
 الراهن فامر الحاكم عدلا ببيع الرهن فباعه وقبض
 ثمنه فتلقى ثم خرج مستحقا رجع المشتري في مال الراهن
 ولم يضمن العدل شيئا على الاصح قيل الفرق بينهما ان
 في هذه المسئلة نأيبا عن الحاكم والحاكم لا يضمن بخلاف
 الاولى فانه نأيبا عنهما قد دل على الفرق بينهما **القاعدة**
الثانية الرهن غير مضمون على المرتها اذا تلقى عنده
 الا في مسائل **ومنها** الرهن اذا تحول غاصبا فانه مضمون
 على المرتها **ومنها** المقبوض عن السوم اذا تحول رهنا
ومنها المضمون اذا تحول رهنا **ومنها** العارية اذا تحول
 رهنا **ومنها** المرهون اذا تحول عارية **ومنها** المقبوض
 بالبيع الفاسد اذا تحول رهنا ولو رهن بشرط ان
 يكون الرهن مضمونا على المرتها بطل الرهن والشرط
ومنها المبيع الصحيح اذا رهنه منه قبل القبض **ومنها**
 الخلع وهو ان يحال عرا على شئ ثم يرهنه منها قبل القبض
 وهو شرط في مجموعها ان عدم القبض او لا **فان** قال قابل
 قد قلتم في اصل المسئلة ان الرهن غير مضمون على المرتها
 تهن لانه امانة في يده ولم يسقط بثلثه شئ من الدين
 ولو ادعى الرد الى الراهن لم يقبل قوله في رده ويكون
 القول قول الراهن مع ان المرتها أمين وقد قلتم في
 الوديعة ان المودع لو ادعى الرد على المودع كانت
 القولة وكل من المرتها والمودع أمين **فما** الفرق بينهما
 قيل الفرق ان الرهن مسكه المرتها لمنفعة نفسه وكل
 من قبض شيئا لمنفعة نفسه كان امانة في يده لم يقبل قوله

١٥٢

قوله

في رده على صاحبه وليس كذلك الوديعة لانه قبضها لمنفعة
صاحبها لا لمنفعة نفسه فيقول قوله في الرد قد دل على ما قلناه
القاعدة الثالثة كل ما جاز ان يكون رهنا جاز ان يكون
مضمونا **الا في مسئلة** وهي ضمان الدرك فانه صحيح على
المنصوص ولا يجوز الرهن عليه لانه يحتمل ان لا يخرج
المبيع مستحقا وهو الغالب فيلزم ان يبقى رهونا ابدا
ذكره الشيخ ابو حامد في الرونق والمجالي في اللباب
ويسمى ضمان العهد وهو الصك وفائدة هذا الرهن
والضمان انها هو حالة التعدي او التفريط في الوقت
اما اذا تلقى من غير تقصير فلا ضمان فيه ولو جنى عبدا
على مولاه ثم رهنه وجوز ان كان رهنه وليلا على عفو
عنه نقله الرازي عن اصحاب **القاعدة الرابعة** لا ينعقد
الرهن بخير صيغته ولا قبض ولا ينعقد بنفسه ولا
ينسخ كذلك **الا في مسئلة** وهي اذا كان الرهن عصبيرا
فصار عنه المرتهن خيرا ثم صار خلا من نفسه صار من
نفسه رهنا كما كان من غير تجدد عقد ويستأنف
قبضا على الاصح **فان قيل** لو لم يرجع الخمر خلا هل على
الراهن بدله ليكون رهنا مكانه لانه تلقى من غير تقصير
منه قيل لا يلزمه بدله كما في نظيره من مسئلة رضاعها
الشافعي رحمه الله وهي ان الراهن اذا ضرب الجارية
المرهونة باذن مرتبتها فتلفت من الضرب انفسه
الرهن ولم يجب على الراهن قيمتها ليكون رهنا
مكانها لتولد من ماذون فيه وكذا ضرب الدابة
المستاجرة في استعمالها فماتت من الضرب المعتاد قلتم
لا ضمان عليه **فان قيل** ما الفرق بين هذه المسئلة وبين
ها اذا عزر الحاكم رجل فمات او ضرب الرجل زوجته
نشوزا فماتت كان عليه الضمان وان كان قد ضرب

ضربا ماذونا فيه هل قلتم ههنا مثله قيل الفرق بينهما
ان الامام في التعزير والزوج في ضرب زوجته له ان
يضرب ضربا غير مطلق فاذا تلقى بان انه فعل ما ليس
ماذونا فيه فلهذا كان عليه الضمان وليس كذلك في
مسئلتنا لان المرتتهن اذن بضرب مطلق فهو ماذون
فيه فلهذا لم يكن عليه الضمان قد دل على الفرق بينهما
القاعدة الخامسة ليس للولي ان يبيع مال طفله موجلا
من غير ان يرهن عليه **الا في مسئلة** ما اذا باع الاب او الجد
مال طفله من نفسه كان له ذلك من غير رهن لانه امين
في حق ولده لو فور شفقته **القاعدة السادسة**
يدخل في رهن الشجرة جميع اغصانها **الا في مسائل منها**
اغصان الخلاق فانه لا يدخل في اطلاق الشجرة على الاظهر
ومنها اغصان شجرة الاكس **ومنها** الفرصاد على القولين
في الثمرة غير الموبدة ولا يدخل في رهن الحيوان ما في ضرعها
من اللبن على المذهب وكذا الصوف الذي هو على ظهر
الحيوان في الاظهر ولو شرط ان كل ما يحدث من المهرهون
كالثمرة والتولد فهو رهون مع اصله لم يصح او لا يباح
في الدين وان يبيع بثمن اكثر من قيمته الرهن او برضا ي
بطل الرهن ولو زوج الراهن لامه المهرهونة او العبد
كان العقد باطل ذكره النووي وعامد زوايده في الروضة
عن القاضي ابو الطيب وفي اطلاقه بطلان العقد نظر
واما الاجارة ان كان الدين محل قبل انقضائها بطلت على
المذهب **القاعدة السابعة** كل عقد يقتضي صحة الضمان
فساده كذلك وما لا فلا **الا في مسائل منها** المسابقة
صحيحها يقتضي الضمان باللزم وفسادها لا يقتضي في حق
ومنها عكسه الشرية فاسدتها يقتضي الضمان باجرة
ما عمل للاخر وصحيحها بخلافه ذكره القاضي حسين في فتاوى

لان عمل كلا منهما في مال صاحبه غير مضمون وفي الكفايه
وجه انه لا يضمن لصاحبها وفي فاسد الهبه وجه انه يقتضي
الضمان بخلاف صحيحها **مسئله** القراض كما اذا قال قارضك
على ان الرجح كله لي فقراض فاسد على الصحيح لم يستحق
العامل اجره فيه على الصحيح **مسئله** عقد الذمه من غير
الامام فغير صحيح فلم يلزم به الذم جزية **مسئله** اذا
استاجر ابو الطفل امه لارضاعه وقتلنا بعدم الجوار
فهو يستحق اجره المثل فيه وجهان الصحيح في الروضه
انها لا تستحق كما ذكره قبيل الجنائيات **مسئله** المساقاه فيها
اذا شرط ان الثمر كلها للمالك **مسئله** الجعالم كما اذا قال
من دلي على قلعه كذا فله هذا جاريه ولم يعينها فإ
لصحيح الصحة واذا دل لم يستحق اجره ولو اتلف المبيع
الصحيح ضمنه بالثمن وضمن فاسد بالقيمه او المثل وصحح
القرض مضمون بالمثل مطلقا وفاسد بالقيمه او المثل و
صحيح القراض والمساقاه والاجاره والمسابقه ونحوها
حصى مضمون بالمسمى وفاسد بها باجرة المثل **القاعده**
الثامنه ليس للمرتهن ان يستقل ببيع الرهن لنفسه من
غير اذن مالكيه او حاكم بشرطه **الاي مسئله** وهي ما اذا
لم يكن في البلد حاكم وامتنع الراهن من الاذن وغيره كان
للمرتهن بيعه كمثله من ظفر بغير جنس حقه من مال
المديون وهو جاحد ولا يبيعه ذكره في الروضه وان كان
في البلد حاكم وطلب المرتهن بيعه فابا الراهن الزمه
القاضي قضاء الدين او بيعه ولا يلزمه البيع عينا لانه
يجوز ان يقضى من غيره فان امتنع باعه الحاكم ولو
اذن الراهن للمرتهن بالبيع لم يحز له بيعه الا بحضرة
كما صححه الجمهور ونسبوه الى النص كما ذكره السبكي في شرحه
فان لم يكن حاضرا وقدر الثمن صح واذا باع والتمن عند

من ضمان الراهن حتى يقبضه المرتهن خلافا للامامين مالك
وابي حنيفة انه من ضمان المرتهن ولو قال للمرتهن بعه
لي واستوف الثمن لنفسك صح البيع وليس له ان يستوفي
حقه منه بذلك ولو قال بعه ولم يقل لي ولا لنفسك فو
جهان اظهرهما صحة البيع ان كان بحضور الراهن والا فلا
لانه بيع لغرض نفسه فيكون في غيبة المالك متهم بالالا
سنتحال ولو دفع لمن له عليه دين عينا وقال بعه واستوف
مالك في ذمتي من ثمنها صح البيع والان جميعا اتفاقا ولا يبيع
الغافل الا بتمثله حالا بنقد البلد في صورة الاطلاق والكم
ان يبيع بحسب حق المرتهن دون نقد البلد ولو رهن حاملا
واحتاج الى بيعها بيعت حاملا فلو ولدت قبل البيع فمهل
يباع في الرهن مع امه لان قلنا الحمل غير معلوم
فلا يباع والاي بيع ولو حملت بعد الرهن وقتلنا لم يباع
وكان كالسهم والا فلا وهذا الخلاف ما اذا رهن ثخله
فما طلعت فطريقان ذكرهما النووي في الروضه احدهما
القطع بان الطلع غير مرهون ولو رهنها مطلقه بيع مع
الثخله لانه معلوم وقت الرهن ولو قال خذ هذه الدراهم
واستوف حقاك منها فهي امانه في يده فاذا استوفى حقه
ضار مضمونا عليه وليس للراهن ان يسافر بالعين المهرق
وان قصر السفر لما قيمته من الخطر والراهن ختان العبد ولا
مه كما اطلقه اكثر الاصحاب من غير فرق بين الصغير والكبير
خلافا لما في المذهب ومنه تايعه المنع من ختان الكبير قال
النووي في الروضه وهذا ظاهر نصه في الام والمختصر
كتاب التأسيس هو ما لا يوافي ماله يديونه
شرعا وفيه احكام اربعة ذكرها الغزالي في وجيزه
احدها منع كل تصرف مبتدأ بصادم الملك الموجود عند
ضرب الحج كالعقود والبيع والرهن والكتابة لم يصح

وصيغة ما يقول الحاكم اذا اراد الحج عليه وقت عليك مالك
او منعك من التصرف فيه ولا بد من التصريح به ويستحب
مع الاشهاد النداء عليه بالحج ليجوز ويشترط حاله فلو باع
قبل الفليس بشرط الخيار لهما فافلسا واحدهما فلكل منهما
اجازة البيع ورد بغير رضا الغرماء كما نقله الرافعي عن
الشافعي رضي الله عنه الحكم **الثاني** بيع ماله وقسمته
وعلى القاضي ان يبادر اليه كيلا يطول مدة الحجر للحكم
الثالث جسده الى ظهور اعساره وللحاكم منه ان ظهر
عناده باخفا المأل فان اقام بينه على اعساره سمحت
في الحال وانظر الى ميسر ولا يقبل فيها الا شاهدان قال
الفوراني والمتولى ثلاثة ونقل ابن ابي الدم في اداب القضا
عن الشيخ ابي علي انه يكفي رجل وامرأتان او شاهد ويمين
والاول اصح وصفة شهادتهم ان يقولوا هو معسر لا يملك
الا قوت يومه وثياب بدنه ويخلق مع بيته وجوباني
اظهر القولين فان عجز عن البيعة حلفهم على نفي العسر
فان امتنعوا حلف وثبت اعساره فان حلفوا حبس لهم
وله ان يستخض صاحب الدين كل يوم ويحلفه انه لا يعلم
معسا الا ان يظهر تعنته للحاكم ويحجر عليه بطلب بعض
الغرماء وان كان ماله اكثر من مالهم لا يجعروم ولو علم القاضي
اعساره لم يقض به وان حل له ان يشهد كما قال الامام
لانه ظن لا علم يقين ولا يعقل الحاكم عنه لا سيما ان كان
غريبا وينبغي ان يوكل من يبحث عن حاله فان غلب على
ظنه اعساره شهد به ولا يمنع الجمع ما لم يكن صرا في
منعه ويمنع من الترفه فاذا ثبت اعساره اخرجهم بغير اذن
غيره ولو ادعى المديون الاعسار وانكر الغريم فان لم
الدين في مقابلة مال كابتاع واقتراض واستقرض لم
يقبل قوله الابينة لان الاصل عدمه الحكم **الرابع** في حكم

الرجوع

الرجوع في البيع قال صلى الله عليه وسلم ايمان رجل مات او
افلس فصاحب المتاع احق بماعه اذا وجد بعينه وليس
للحاكم ان يحجر عليه من غير التماس الغرماء الا ان يكون المال
لاطفال او مجانين او مجبورين بالسفاه لا لديون الغائبين
وان يكون الديون زائدة على قدر امواله فان كانت متسا
ويه وهو كسوب يتفق من كسبه فلا يخفى ان التماس المتعسر
المفلس من نفسه فوجهان احدهما بجواب اليه لانه لغرض
نفسه لما روي ان معاذ رضي الله عنه حجر عليه بالتماس
منه والثاني لا يجاب ولا يجوز الحجر عليه بموجله فان كان
الدين حالا جاز وان كان البعض حالا والبعض مؤجلا
فان كان الحال قدس ما يجوز الحجر به حولا ولا واذا حجر عليه
فهل يحل ما عليه من الديون ام لا فيه قولان احدهما
نعم لان حكمه كالمتوفى بالحلول والثاني وهو الصحيح لان
المقصود من التأجيل التحقيق ليكتسب في مدة الاجل ما يفي
به الدين ويترك له وسعت ثوب يليق بحاله مما يليق
يعتاد لبسه كطيلسان وخف ان كان تركه عنه يترك
منصته ويتفق الحاكم عليه وعلى من عليه مؤنسة
نفقه المومنين كما قاله الرافعي في شرحه
الصغير وهو الاقرب ورجه في الكبير فقال لو كان ملحقا
بالمعسرين لما اتفق على القريب قال الامام ويجب للزوجه
نفقه المعسرين بلا شك قال صاحب الكفاية وهو الحق
ومال اليه النووي في الروضة لان الشافعي رضي الله عنه
قال في المختصر اتفق عليه وعلى الله كل يوم اقل ما
يكفيهم من نفقه وكسوه بالمعروف الى حين فراغ بيع مال
هذا اذا لم يكن له كسب وبيع مسكنه وخادمه وان
كان محتاجا اليهما وكذلك في الكفارة المربيه ويجب اجاره
ام ولده والارض الموقوفة عليه لان منافعها كالاعيان

وهو محل
الملك قال ابن الرضا
والجنيون والرق
اول منه

فان قال قابل ما الفرق بين هذه المسئلة وبين الحج لانكم هناك
 قلتم هناك مقال مسكنه وخادمه ان كان محتاجا اليهما وهنا
 لا يبقى مع احتياجه اليهما قلنا الفرق بينهما ان هنا الاموال
 يتباع حق الضرر والاديين وهناك حق الله تعالى وما
 كان لله فهو مبني على المسامحة وما كان للاديين فهو مبني
 على المشاحه فدل على الفرق بينهما ويصح نكاحه وخلعه
 وطلاقه وكذا بيعه وسلمه ان اشترى في الذمه على الصحيح
 ولا نفقته لزوجه المبتدده ولا كسوه لها ايضا ولو ادعى
 العجز ما بعد ذلك انه كتب ما لا في يده فالقول قوله في ذلك
 وعدمه فان قال اخذته قرضاً من زيد فصدقه المقر له
 فهو له وهل لهم تخليف المفلس انه لم يتواطع المقر له
 صرف الى غرمائه وفي الباب قواعد **الاولى** المفلس
 اذا جرع عليه ووجد البايع عين ماله فهو احق به من
 غيره **الا** في مسائل **منها** ما اذا استحق عين ماله بالشفعة
 كان الشفع احق على الاصح **ومنها** اذا كان مرهوناً لتعلق
 حق الرهن به **ومنها** اذا جنى المبيع وتعلق به حق الجنام
ومنها اذا حصل من المبيع ولد عند المفلس لم يحجز النفره
 بين الام والولد فله الرجوع **ومنها** اذا ولد لها المفلس
ومنها اذا خلط المبيع باجود منه على الاصح **ومنها**
 اذا اشترى ارضاً وغرس فيها ولو اشترى ارضاً
 رجل وغرسا من اخر وغرسه فيها ثم افلس رجع
 كل منهما في عين ماله **ومنها** اذا اشترى حنطه وبذرهما
 في الارض فلا رجوع في احد الوجهين والوجه الثاني وهو
 الصحيح عند العراقيين وصاحب التهذيب الرجوع
 لانه حدث من عين ماله ذكره في الروضه **ومنها** اذا
 علم البايع بافلاس المشتري ولم يقبض ثم اختار بعد
 ذلك الفسخ فليس له الرجوع **ومنها** اذا وجد عين

يلزم

ماله بعد بيعه وشرايه فلا رجوع على الاصح وبه قطع
 الجرجاني خلافا للرافعي في شرحه وعلل بانه وجد عين ماله
ومنها اذا باع صيداً وهو حلال ثم وجد المشتري به عيباً
 بعد احرام البايع ثم افلس المشتري بالتمن لم يكن له الرجوع
 جوع في عين ماله على الاصح بخلاف الارث لانه يجرى قهره
ومنها اذا كان الدين موجلاً **فان** قال قابل قد قلتم
 في اصل المسئلة انه اذا جح على المفلس ووجد البايع
 عين ماله اخذه لقوله صلى الله عليه وسلم ايما رجل
 مات او افلس فصاحب المبتاع احق بمقتضاه اذا وجد
 ماله بخلافه فاجعل له بشرط ولا يه قادر على تمن المبيع
 فوجب ان لا يكون له الرجوع في عين ماله وقلتم ان
 الرجل اذا باع عيناً فقط سقط حقه منها الى ذمه المبتاع
 ولو افلس المالح عليه وجرع عليه كان للبائع ان يرجع
 في عين ماله وان كان قد سقط حقه من عين الى ذمه و
 قلتم في الحواله ان المالح اذا حال الحق ثم افلس لم يرجع
 للمالح على المحيل **فما** الفرق بينهما قيل الفرق بينهما
 من ثلاثة اوجه احدها وهو ان جعلنا له الرجوع في المفلس
 في عين ماله لانه يرجع من ذمه الى عين قائمه يتحقق انه يصل
 الى حقه فلهذا كان له الرجوع فيها وليس كذلك الحواله
 لانه لو رجع كان يرجع من ذمه الى ذمه وهو غير متحقق
 انه يصل الى كمال حقه فلهذا لم يكن له الرجوع الثاني
 وهو ان البايع اذا رجع في عين المبيع انتقل من ذمه
 المبتاع الى مال المبتاع وليس بممتنع ان يكون للرجل
 حق في ذمه انفسان فينتقل الى ماله هو مال له فيستوفى حقه
 بامره من عين ماله وليس كذلك الحواله لان المحال اذا
 رجع على المحيل لم يرجع ماله على زيد واراد قبضه من
 عمرو ومثل هذا غير جائز الا ترى انه لو مات مفلس

بعينه

وله عليه دين تعلق حقه في تركته ولو اراد اخذه من ورثته
لم يكن له لانه يرجع به على انسان اخر كذلك ههنا الثالث
هو ان مطالبه المحتال اذا احتال بالحق كان بمنزلة القابض
فاذا خرجت الذمة حدث عيب بما قبضه ولم يكن له الرجوع
به على من قبضه منه كما لو كان عليه دين قبض به متاعا ثم
حدث بالمتاع عيب فانه لا يرد على من اخذه منه كذلك
ههنا وليس كذلك البايع لانه اذا باع تعلق حقه بذمة
المبتاع ولم يكن كالقابض للمتن فاذا خرب الذمة حدث
ما يثبت له عيب قبل القبض وكان له ان يرجع في عين ماله
فهو كما لو باع شيئا بتمن بعينه فتعلق التمن قبل القبض فان
البايع يرجع في عين ماله وكذا ههنا فدل على الفرق بينهما
قبل فلو تغيرت العين المبيعة عن صفتها الاولى قلنا
لم نحل التخيير عن احدى الامرين اما بزيادة ام نقص فيها
فان كان بنقص مثل ان كان عبدا فذهب يده باع عليه
او غير هاتين فلا يخلو هذا النقص اما ان يكون من قبل الله
او من قبل المبتاع او بجناية اجنبى فان كان من قبل الله
او من قبل المبتاع فنسب فيكون البايع بالخيار ان شااع
في العين القائمة على نقصها لا يثنى عليه غيرها وان شاء
ضارب مع الغرماء بالتمن وليس له ارش النقص لان السليم
مضمونه عليه بالتمن بدليل ان البايع لو يراه سقط التمن
عنه لا القيمة واذا كانت مضمونه عليه بالتمن وجب عليه
ان لا يضمن ارش جنايه عليه ولا ما نقص به ان كان بامر
من السماء او الجناية من البايع كان المبتاع بالخيار بين ان
يقبل ناقصا دون الارش وبين ان يرد ويستوفى التمن
كذلك في مسئلتنا مثله لان كل واحد من الموضعين مضمون
عليه بالتمن قبل **فما الفرق** بينهما ان المفلس يضمن العين
بالتمن وما كان مضمونا بالتمن لم يضمن فيه ارش الجناية

كاليه اذا جنى على المبيع قبل القبض وليس كذلك الغاصب
لان العين مضمونه عليه بالقيمة فلهذا الزم الارش الجناية
فدل على الفرق بينهما هذا اذا كان بامر من السماء او بجناية
من المفلس كما تقدم ذكره وان كانت الجناية من اجنبى كان عليه
ارش الجناية لانه جنى على ملك غيره ولزمه الارش و
كان البايع بالخيار بين ان يضارب مع الغرماء بكل التمن
وبين ان يسترجع ويضرب مع الغرماء بقدر الارش وانما
كان كذلك لتعيين احد هما ان هذا الارش بدل على جز
من اصل الخلقة وكذلك الجز ولو كان موجودا رجع به
البايع بالفسخ فوجب اذا كان معقودا فقد حصل له
بدل ان يرجع به يعنى يضرب مع الغرماء **فان قيل** هل
قلتم ليس للبايع ان يضرب مع الغرماء انه يرجع في العين
الموجودة دون الارش كما في النما المتيين مثل ان كان مثله
فائرة او بهيمة فوضعت فان البايع يرجع بالعين دون
النما هلا قلتم ههنا مثله والافما الفرق بينهما قال الفرق
ان النما المتيين هو نهما ملكه واذا كان تغيبا عنه كان
لصاحب الملك وليس كذلك الارش لانه بدل عن
ذلك الحق الغائب فاذا حصل له بدل وجب ان يضرب
ببدله لا بدل شئ لو كان موجودا كان له فدل على ما
قلناه **القاعدة الثانية** ليس على اصلنا موضع الاو
النما الذي لا يتميز يتبع العين في جميع الرد **الاي مسئلة**
وهي ما اذا اطلق الرجل زوجته قبل الدخول وقد
زاد الصداق زيادة غير متميزة فان الزوج بالخيار
بين ان تعطيه نصف قيمة الصداق يوم اقبضها ولا
خيار للزوج في ذلك وما ذكر المسئلة في محلها فعلى
هذا لا تدخل هذه المسئلة في علتنا لو قلنا ان النما
الذي لا يتميز يتبع العين في الفسوخ والطلاق ليس

بفسخ وانما هو قطع عهد فلهذا المتيقن العين **فان** قيل ما الفرق
بين الفليس والصدوق قلنا الفرق بينهما في وجوه خمسة ذكرها
القاضي ابو علي في تعليقه احدها ان الزوج متهم في الطلاق
لانه ربما طلقها طمعا ان يعود نصف الصداق اليه بزيادة
فلهذا لم يكن الرجوع عنه وليس كذلك الفليس لانه غير
متهم في حصوله لان الفليس بغير اختيار فلهذا كان له
الرجوع في عين ماله فيما يبقى الثاني هو ان الزوج فرط
في حقه لانه كان يمكنه قبل الزيادة فلما لم يفعل حتى طلق
بعد النفا فلهذا لم يكن له الرجوع في عين الصداق وليس
كذلك الفليس لان البائع غير مفرط ولا موقر لانه ما كان
يمكنه ان يختار عين ماله بزيادة قبل فلهذا كان له الرجوع
في عين ماله بزيادة بعد التفليس الثالث هو ان الفسخ
وان كان فسخا في الحال فهو في الحكم رفع العقد من اصله
فان كان به هذا الحكم كانت الزيادة كأنها في ملكه فلهذا
كان له الرجوع في عين ماله بزيادته وليس كذلك في مسئلتنا
لان الطلاق قطع للزوجية في الحال وليس هو في حكم رفع
النكاح من اصله فلهذا لم يكن له الرجوع في عين الصداق
بزيادته لان الزيادة كانت في ملكها الرابع هو ان اختصاص
البائع في هذه العين اسد من اختصاص الزوج في العين
اي عين الصداق مطلقا من حيث هو لانه كلما اصدقها
ملكته بالعقد وضمنته بالدفع فلها زيادته وعليها
نقصانه كما نص عليه الشافعي في الام فلما كان اختصاص
بالعين اسد جاز ان يكون له الرجوع فيها بزيادتها
ولم يكن ذلك للزوج في الصداق لانه
الخامس وهو اجودها انه لما كان للبائع ان يعدل
عنها الى اصغاف قيمتها وهو اذا كان الضرب مع الغرما
احظ له جاز له ان يرجع فيها بزيادتها وليس كذلك

الصدوق لانه لم يكن له الرجوع فيه بزيادة فدل على الفرق
بينهما **القاعدة الثالثة** ليس للحاكم تاخير قيمة ما باعه
من مال المفلس على غرمائه بل عليه ان يقسمه عند طلبهم
ولم يجز له التاخير وهو مقتضى كلام الجاوي وصاحب
النهاية والغزالي وسيطره الوجوب خلافا للرافعي الاستحباب
الا في مسئلة وهي اذا باع مالا يمكن قسمته مع وجود مطالبهم
للقسمه كما ذكره الرافعي وغيره وليتبع الحاكم بحصة المفلس
والغرما استحبابا كما في المرهون كل شيء في سومه بمن مثله
حالا من نقد البلد مقبوضا قبل تسليم المبيع فان خالف
وسلم المبيع او لا ضمن ولو وجد من يقرضه المال المبيع
اذا تاخرت القسمه فعل ولا يجوز الا يداع بخلاف مال
الصبي نص عليه فان لم يجد من يقرضه او دعه عند
امين ولا يكلفه بينه ان لا غريم غيرهم ويقدم من ذلك
اجرة الكيال والوزن والدلال والجمال واجرة ما فيه
الامتنع حين الحرق وقسم الحاكم بين الغرما الموجودين
ما فضل على قدر اموالهم وللمفلس كيف يشاء ان كان
غير محجور عليه وهو مقتضى اطلاق كلام الاصحاب وان
يخصروا باجمعهم او بعضهم وطلبوا ديونهم حاله وحيث
التوبة على قدر حصتهم فان قدم غريمها اثبت له دينها
عليه قبل الحق كان اسوة الغرما يرجع على كل منهم
بما يخصه وقال مالك رحمه الله ليس له الرجوع عليهم
واحتج لذلك بان الحاكم قد حكم فلا ينقص حكمه قلنا
ليس هذا نقص حكم بل لمقاسمته على ان لا غريم سواهم
فلو ظهر غريم سواهم بدليل انه لو كان حاضرا معهم
لسارهم في القسمه واذا قلنا نقض الحاكم في حضور غريم
محقق الخطا فوجب ان ينتقض الحكم بالخطا كما حكاه اذا
حكم باجتهاده ثم بان له انه خلاف النص نقض لانه

خلاف ما اذا مات مفلس قسمت تركته بين الغرما فقد تم
غيره اخر بعد القسمة رجع على الغرما بما لم يحصه فكذلك
اذا افلس فدل على ما قلناه **فان** قال قائل قد قلتم ان
مال المفلس يباع كل شئ في غير سوقه بثمن مثله جاز لان
القصده هو ثمن المثل وفي الوكيل كذلك فان كان الموكل
عين له سوق فباع في غيره بثمن مثله جاز وان كان فعلة
بغير امر موكله وقد قلتم ان الموكل اذا امر وكيله ببيع
ما وكله فيه لشخص معين بثمن معين فباعه من غير ما
كثر كان البيع باطلا **فما الفرق** قيل الفرق بينهما انه اذا
عين سوقا فليس القصد نفس السوق وانما القصد
بتحصيل ثمن المثل بنقد البلد وقد وجد وليس كذلك
اذا عين له رجل بعينه لان له غرضا ان يحصل هذه
السلعة لذلك الرجل بهذا الثمن فلهذا لم يبيع بالبيع
لغيره لعدم مقصوده فدل على ما قلناه **القاعدة**
الرابعة ليس للحاكم اخراج من حبس بحق دون رضا
صاحب نفسه **الا** في مسائل **منها** اذا اخرج لسماع دعوى
اخر واعطى ما حبس **ومنها** اذا امضى ولم يجد من يخدم
في الحبس ففي اخراجه وجهان **ومنها** اذا جاز اخراجه
قطعا **كتاب** الحجر هو في اللغة المنع وفي
الاصطلاح المنع من التصرف في المال والاصل فيه كتاب
الله عز وجل وسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم **فاما**
الكتاب فنقول تعادوا ابتلوا النبي حتى اذا بلغوا النكاح
فان انقسم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم **واما**
السنه فروى ان معاذ رضي الله عنه حجر عليه وكان ذلك
بالتماس منه لانه الغرما رواه الحاكم وقال صحيح على
شرطهما **والحجر** نوعان حجر شرع لغيره وحجر شرع بصلحه
نفسه **فاما** النوع الاول فهو على خمسة اضرب ذكرها

٢٢٩
الرافعي احدها حجر المفلس **لحق** الغرما الثاني حجر الزهني
لحق المترهين الثالث حجر المريض لحق الورثة الرابع حجر
العبد لحق سيده الخامس حجر المرتد لحق المسلمين وللا
صحاب زيادات اخر متفرقة في كتبهم غير مجموعها لاحد
كلها غير هذا الكتاب **فمنها** المكاتب لحق سيده ومنها الحجر
في العبد الجاني لحق المجني عليه ومنها الحجر على الورثة في التركة
لحق الميت والغرما كما ذكره صاحب الكفاية ومنها الحجر
الغريب وهو الحجر على المشتري في السلعة وجميع ما له حتى
يخص الثمن اذا كان المبيع مسلما له ومنها الحجر على الممتنع
من اعطاء الدين وماله زايد اذا القسمة الغرما كما يحكم
التوقي الرافعي في باب التفليس ومنها اذا فسخ المشتري
بغير كان له حبس السلعة اي ان يقبض الثمن ومنها الحجر
على من غنم مال من استرق وعليه دين حتى توفي فيه كما ذكره
الرافعي في كتاب السير قال لان الرق كالموت فيحمل به الا
جل اي الموجل ومنها الحجر على العبد الماذون له لحق الغرما
كما ذكره المحامي ومنها الحجر على السيد بسبب امته المزوج
لانها وان كانت مملوكة له وليس له ان يتصرف فيها ببيع
او هبة حتى يعطيه بدلها لان حقها متعلق بعينها كما
ذكره الرافعي وغيره ومنها الحجر على الزوج في الدار الذي
استحققت للمعتك للرجل او بالافترق لا يجوز له بيعها
ومنها الحجر على السيد في عدم بيع ام الولد باقراره ثم
انكره فانه يمنع من بيعها حتى يتبين الحال ومنها اذا
اعتق الشريك نصيبه وقلنا لا يسري الا بدفع الثمن
فان اراد المالك ان يتصرف فيه ببيع او هبة فيه وجوب
اصحها عند الجمهور عدم الجواز كما قاله الرافعي لان
صحته توحي الى ابطال ما ثبت للمعتق من عدم الولا
عليه ومنها الحجر على الموجه في العين الذي استاجر

شخصا على العمل فيها كما ذكره الرافعي في احكام المبيع قبل القبض
ومنها حجر الزئبق على المرأة فيما له تمنعها شرعا كالحج والعمرة
وصوم النفل والتفريق في الانفاق بما يضر بها **ومنها** الحجر على الصراف
فيما سلمه له الصبي من ماله حتى يرده الى الوالي وان كان مازونا
له فيه **ومنها** الحجر على من وجبت عليه الزكوة حتى يودبها
في بلد المال بشرطه **ومنها** الحجر على المرأة المعتدة في عدم خروجها
وجها من منزل العدة لغير حاجتها شرعا **ومنها** الحجر على
الاب اذا وجبنا على الابن الاعفاف فملكه جارية منع من
اعتاقها ذكره المتولي وغيره **ومنها** العبد المشترك بين
اثنين اذا علقا عتقه بعد موتهما لم يعتق الا بموتيهما
فاذا مات احدهما فهو مدبر ومنع ورثة من مات منهما
من التصرف فيه بما يزيل الملك **ومنها** الحجر على من اشترى
دابة ثم انعلما بنعل من عنده ثم ظهر بها عيب فردها على
بايعها وترك النعل ليسلم من عيب يحدث عنده بنزاعه
فتركه اعراض على الصحيح ولو اراد ان يتصرف فيه منع
ومنها اذا اعار ارضا لدفنت ميت فانه ليس له الرجوع
فيها قبل ان يبلى الميت ولو اراد ان يتصرف فيها ببيع
او اجاره بضر بالميت منع **ومنها** اذا تعفنت الخشبة
المغصوبة في جدار الغاصب منع الحاكم المالك من اخذها
ويلزم الغاصب اعلى القيم من الغصب الى التلق ولو اراد
مالكها ان يبيعها لمن ينزعها منه منع **ومنها** خلط الغاصب
المغصوب بما لا يمكن تمييزه منه او جينا عليه البدل
للمالك ولا يمكن ان نوجه عليه مع بقاياه في ملك المغصوب
منه لئلا يجمع في ملك البدل والمبدل فتعين التقاليد اليه
ولا يجوز للغاصب التصرف فيه لان المغصوب منه لم يرض
بذمته فتعين الحجر عليه فيه **ومنها** من وجبت عليه كفارة
على الفروج وكان ملك ما وجب عليه فعينه عن تلك

النفقات

الكفارة تعين ثم اراد ان يتصرف فيه و يكفر بعينه مع عدم
وجوده الان واحتياج الفقير اليه منع **ومنها** الغاصب العين
المغصوبة عن مالها حتى يقبض ما دفعه للمغصوب بائنه
من قيمتها حين ضياعها ويرد المغصوب كما حكاها القاضي
حين عن نص الشافعي رضي الله عنه ان لم ذلك **ومنها** ما
حكى عنه ايضا ان للمشتري شراء فاسد اجس المبيع ليسترد
التمن قال الشيخ تقي الدين في شرحه لكن الاصح في المشتري
انه ليس له الجس قال الرافعي ويشبهه ان يكون جس
الغاصب في معناه والمنع اختيار الامام في الموضوعين وعينه
النوى رحمه الله يشعر بالثبوت في الغصب اذا اوصى بعين
حاضرة وهي تلك ماله لشخص وباتى ماله غائب فليس
للموصي له التصرف فيه لاحتمال تلف المال الغائب فيجوز عليه
في التصرف الى حين حضور المال الغائب ويعتبر ذلك
فيه **ومنها** اذا ادعى شخص شيئا واقام عليه شاهدين
مستورين لم يعد الا فان للحاكم ان يحيل بينه وبين المدعى
عليه على الصحيح حتى يبين الحال **ومنها** ما اذا اشترى
سلعة بثوب مثلا وشرط الخيار لمالك السلعة فالمالك
فيها له ويكون الملك في الثمن باقيا على من بدل له لئلا
يجمع الثمن والمثمن في ملك واحد فحيث لا يجوز لمالكه
التصرف فيه قبل نسخ صاحب السلعة لئلا يودي الى
ابطال ما ثبت فيه من الخيار **ومنها** اذا رهن جارية
شرطيها فحملت منه وهو معول لم ينفذ استلاره على
الصحيح فلو حل وهي حامل منع من بيعها على الاصح لانها
حامل بحر فلا يجوز بيعها واذا ولدت لا يتاح حتى تسقى
الولد اللبن ويحد من صنعه خوفا من ان ييسر بها المشتري
فيه ملك الولد كما ذكره الرافعي **ومنها** اذا دفع السيد للعبد
قوته ثم اراد عند كل ابداله منه قال الكر ويأتي ليس

ومنها

له ذلك وقيد الماورون بما اذا تضمنه الابدال تاخير الكل
ومنها اذا نذر اعتاق عبد بعينه فانه لا يخرج عن ملكه
 الا بالعتاق ومع ذلك لم يكن له التصرف فيه فان اراد ان
 يتصرف فيه بغير الاعتاق منع **ومنها** من ملك ما قبل خروج
 الوقت يقدر ما يبيع تلك الصلوة فقط فاراد ببعه لغير
 محتاج اليه و يتيم فللمحاكم منع من بيعه وامره باستعماله
 لئلا يودي عدم استعماله **ومنها** منع الحاكم من وجب
 عليه القتل اذا اراد قتل نفسه فيما وجب عليه لا فتية
 على الامام **ومنها** من دفع اليه الامام زاد بسبب الجهاد
 فجاهد ورجع معه فضله منه من غير تقدير على نفسه
 فاراد ان يتصرف فيها بالبيع او غيره منع ولل امام اخذ
 هاهنا **ومنها** الحجر على من عليه دين موجد ليتيم يريد السفر
 به في بحر الملح فللمحاكم منع **ومنها** منع من اراد ان يبيع
 من ياكل الاشياء القاتلة كالمسمومات وغيرها مما يضربها
 لمسلمين منع بلا خلاف **ومنها** منع الصبيان من دخول
 المسجد ان كانوا يتجسسون غاليا وجب منعهم كما ذكره
 النووي في الروضة من زوايده في اوائل الشهادات
 مع ان الرافي رحمه الله اطلق منع الصبيان والمجانين وتعم
 النووي في الروضة قال صاحب المهمات واطلق النووي
 في باب ما يوجب الغسل من شرح المذهب الجواز مع الكراهة
ومنها الحجر على من اشترى عبدا بشرط اعتاقه في عدم بيعه
 لانه مستحق للعتق كما قاله الرافي **ومنها** منع الحاكم الولي
 من شراء عقار وغيره لليتيم من غير من يامن عاقبته فيه
ومنها العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى جارية
 من مال التجار وهي مستغرقة في الديون فان اراد السيد
 وطئها فللعبد الحجر عليه فيها حتى يوفي الغرماء **ومنها** الحجر
 على المالك في المال الذي وجب عليه فيه الزكوة اذا اراد اتلافه

او يبيعه قبل اخراج الزكوة الواجبة عنه لم يبيع كما لو باع عبدا
 يملكه نصفه **ومنها** منع من يقف في طريق خال مع امرائه
ومنها منع اصحاب البهايم من ان يستعملوها فيما لا تطيق
ومنها منع من يغير هيئة عبادة كزيادته في الاذان وجمد
 القراه في موضع الاسرار وعكسه كما في الروضة **ومنها**
 منع السوقي من معاملة النساء اذا كان غير امين **ومنها**
 الحجر على السيد المفلس في امته ان لا يتسرى بها اذا كانت
 الديون زائدة على ماله وان اذن له الغرماء لاحتمال
 ظهور غريم غيرهم **ومنها** الحجر على من التقط امره في عدم
 تزويجها حتى يظهر مالها **ومنها** منع الحاكم من يريد البيع
 في يوم الجمعة وقت تحريمه **ومنها** الحجر على من يريد بدل
 العين الموصى بمنفعها بغيرها النوع **الثاني** ثلاثه
 اضرب **احدها** الحجر على المجنون فانه يثبت بمجرد العيوب ويب
 تقع بالافاقه وهل يحل ما عليه من الديون الموجهة في حال
 جنونه فيه قولان في الرافي من غير ترجيح قال النووي في
 الروضة المشهور منهما الحلول فعلى هذا لا يشتري له بطل
 ان كان عليه فيه ضرب فان لم يكن كما اذا اشترى له ما يسهل
 حالا يثبت موجد فمادونه لم يضرب ويجوز الشراء في حلول
 الدين باسترقاق الحربي خلاف مرتب على المفلس واولى
 بالحلول كما ذكره الرافي في كتاب السير **الثاني** حجر الصبي
 وهو للاب او الحاكم مع عدم الاب وينقطع بالبلوغ مع
 الرشد ليتصرف والتصرف التام وهو باستكمال خمس عشرة
 سنة قمرية او خروج المني باستكمال تسع سنين في الصبي
 وفي المرأة بالحيض او الوضع وهو مستكمل يعني من ذكره
 وحيض من فرجه ويختبر رشده فولد التاجر بالبيع و
 الشر وصورته بان يعقد الولي او لا على شئ ويتركه عند
 البائع ويمتنع به الصبي ثانيا ويصح منه هذا العقد

يلزم

للمحاجه قال النوري رحمه الله ويمتحن في الماكسه **ومنها**
 من قال يشتري الولي السلعم ويتركها عند البايح ويواطئ
 على بيعها من الصبي فان اشتراها الصبي منه بثمنها عرف
 حاله كما ذكره ابن الصباغ وغيره قال الجوزي يعطى بعض
 المال ويشتري هو بنفسه ومنهم من قال ان العقد يكون
 بين البايح والولي والصبي متوسط بينهما في نقل الكلام
 لا تجاب والقبول ويكون كبيع من هو غائب وقطع القاي
 حين والبقوى والرافعي والماوردي والشاشي بجواز
 دفع المال اليه للاختيار وهو الاصح **ويختبر** ولد الزراع
 بالزراعه وولد الجندى بالانفاق فيعطى نفقة شهر ليختبر
 فيه تصرفه ولا يضرب في الاطعمه والمبلا بسن القيسه
 التي لا تليق بحاله قال الاكثرون خلافا للامام والغزالي
 وكذا الصرف في وجوه البر ويستثنى من الاب مسئله وهي ما
 اذا زوج الاب ولده الصغير ثرا ت زوجته بولد في
 زمن امكان بلوغه وهو كمال التاسعه على الصحيح فان الولد
 يلحقه اذا مضى عليه بعد من الامكان ستة اشهر وساعه
 تسع الوطي فعلى هذا لا جرح عليه **الثالث** حجر السفينه المبد
 فانه يمنع من تصرفه بالبيع والشرا والاعتاق ولا يجوز اقرار
 بمال ولو تصرف لم يصح ولا يلزمه قيمه ما اشتراه في الحال ولا
 بعد فك الحجر تلقى او اتلفه اذن الولي ام لا وتصح هبته ونكاحه
 باذن وليه قطعا وصيته صحيحه كما ذكره النووي في باب
 الوصيه وحينئذ اذا صدر شيء من هذه التصرفات على حجره
 الا يصح كالمو قال هو حر بعد موته حكمنا بصحته ويجوز
 توكيله في القبول لغیره دون الاجاب ولو ثبت له دين
 على شخص فقبضه باذن وليه ففيه وجهان راجح الجاني
 صحة القبض نقله عنه الرافعي في او ايل ابواب المخلع
 قال الغزالي رحمه الله وان اقر بنسب ثبت النسب

وينفق

وينفق على الولد من بيت المال والفرق ان النسب حق
 عليه ليس بمال فيثبت كالحمد اما النفقه فلا يجب عليه
 لانه محجور عليه في المال وفي الباب قواعد **الاولى**
 من وجد الاحلام او الحيض حكم ببلوغه **الاني مسئله**
 وهي الخنش المشكل اذا امن من احدي فرجه او حاض
 من احدهما لا يحكم ببلوغه قال القاضي ابو علي رض الشافعي
 رحمه الله انه اذا انزل او حاض من الفرج لم يحكم ببلوغه
 قال وقد اختلف الاصحاب في تاويل هذا الكلام فمنهم
 من قال تاويله ان انزل او حاض من الفرج فليس ببلوغ
 ومنهم من قال ان انزل او حاض فليس ببلوغ قال صاحب
 المذهب ان اخرج المني من ذكره والدم من فرجه وتكرر حكم
 ببلوغه قال وهذا احسن وان كان غريبا **القاعده الثانيه**
 اقوال المميز وافعاله غير معتد بها **الاني مسایل منها**
 ازال المنكرات فانه يثاب عليها كالبالغ ذكره النووي
 في باب الغصب من الروضه **ومنها** ان احرامه يعتد به
ومنها ربه كذلك **ومنها** تملك المباحات كالنقاط نثار الوشم
ومنها انه يجوز توكيله في الاذن لدخول الدار وايصال
 الهديه وفيه وجهان اصحهما القطع بانه لا يعتد لان السلف
 كانوا يتسامحون في ذلك ذكره صاحب الحاوي في كتاب الولي
 كاله فعلى هذا لو وكل فيه غيره فقياسه يخرج على الخلاف
 في التوكيل هل له ان يوكل فان قيل بالجواز فله التوكيل
 والاصح في الكفايه صحه توكيله في تفرقه الزكوه وفي قول
 تصح وصيته وتدبيره لانه تصرف لا يضربه ولاصح المنع
ومنها اذا انكر الرق ولا بينه وهو في يد شخص حيث
 يحكم بها فليل يكون كإنكار البالغ حتى يخرج مدعي الرق اليه
 ولاصح المنع **ومنها** السلام على جماعه بينهم ميميز فردونه
 قيل بسقوط الفرض به وقيل الاصح المنع **ومنها** اذا كان

ومنها خلع الميميزه قال النووي بيعه فهو لها
 ينفق رجعا ويصح الا ما مر والغزالي المنع

مشكلا فاف خير عن ميله الى النساء والرجال فقبل بحكمه بايضاح
 فالمد هب المنع **ومنها** اختياره احد ابويه **ومنها** الصلاة
 والاعتكاف **ومنها** صلاة الجنائز الصلح لا كنفاسها **ومنها**
 اذا اعتق ابوان مسلمان الكفر ولهما صبي محرم بالصلح
 بطلت صلته كما ذكر صاحب البحر **القاعدة الثالثة** من
 بلغ سفيا دام حيا الى رثته وليس له التصرف **الا في مسائل**
منها عقد الجزية فان له الاستقلال بمباشرة **ومنها**
 اذا اذن له الولي في تصدق معين وقدر عوضه ولا يحل
 عند الغزالي الصلح وعند البغوي المنع كما لو اذن لصبي
 ونقل النوى عن الاكثرب صحته **ومنها** لو اذهب او قبل
 الوصية لنفسه قال النووي الاصح انها له وطلقاته بعض
 وكذا الطلاق والرجعة **ومنها** القصاص **ومنها** الحدود
القاعدة الرابعة ليس لاحد من الاوليا اقراض مال صبي
 من غير ضرورة يحصل كنهب او حريق او ارادة سفر
الا في مسئلة وهي ما اذا كان وليه القاضي فله ان يقرض
 ماله وان لم يكن زمن نهب ولا حريق قاله الرافعي في الحج
 الكبير في احوال الجح وعمل لكثرة استعماله تبع لما قاله
 البغوي وقال صاحب التلخيص يجوز للقاضي العموم
 ولا يته ولا باب والجهد لو فور شفتقتهما ولا يجوز لغريم
قال السبكي في شرحه والصلح انه لا يجوز لاحد من الاوليا
 الا لضرورة هذا الذي يقتضيه اطلاق الشافعي والشيخ
 ابي حامد وابن الصباغ والشيخ ابي اسحق والمجمل
 والجرجاني والقاضي حيف والامام والقوراني والمتولي
 والغزالي والرويان وصاحب العدة وصاحب البيان
 وقال ابو سعيد الهروي انه المذهب قال وهذا الاشك
 فيه لان الغرض يحظر وان كان من موثر ثقة قال
 النووي في الروضة وحكم اقراض مال الوقف حكم اقراض

اقراض مال الصبي وليس للولي ان يسافر بمال اليتيم او يهبه
 او يمنحون وان كان ابا او جدا كما اقتضاه كلام النووي
 في فتاويه عن القاضي حسين الحزم به وحلى البند ينجي
 في تعليقه عدم السفر به في البحر سوا كان الدين حالا او
 موقلا وكلام الاصحاب يقتضيه **القاعدة الخامسة**
 ليس للولي بيع عقار الصبي الا في **مسئلتين** احدهما ان تد
 عو اليه ضرورة بان يفتقر الى بيعه للنفقة وليس له
 مال غيره ولا يجد من يقرضه المسئلة **الثانية** ان يكون
 لصغير فيه غبطة كبيرة جاز له ان يبيع ويشترى له
 بعض الثمن مثله فالباع في هذين الحالتين فيه حظ
 فيما سواهما لا حظ له فلم يجز له فلو باع وسأل الحاكم
 ان يستحيل له لم يجز الا ان يكون ابا او جدا فانه يستحيل
 لهما لانهما لا يتهمان في حق الولد وغيرهما من الاولياء
 ان اقام بينه على الضرورة والغبطة الا ان يقوم بينه
 مع الولي مما ادعاه ذكره صاحب المذهب **القاعدة**
السادسة ليس للحاكم ان يحجر على المفلس بغير طلب
الا في مسألتين احدهما ان يكون الدين لصبي المسئلة
الثانية ان يكون لسفيه لا لغايب كما ذكره في الروضة
كتاب الصلح الاصل فيه كتاب الله عز وجل
 وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقوله تعالى
 وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما
 وامر الله بالاصلاح بين الفئتين وقال تعالى وان امرأة
 خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما
 ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير **واقا** السنة
 فمارواه الترمذي عن كثير بن عبد الله وعمر بن عوف
 المزني عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال بلال بن الحارث اعلم يا بلال ان الصلح جائز بين المسلمين

الصغير

الا صلحا حرم حلالا او احل حراما وان المومنين على شروطهم
 الا شرط احرم حلالا او احل حراما قال الترمذي حسن صحيح
 قال الصلح الذي يحل الحرام هو ان يصالح على خمر او خنزير
 او من حال على موجد او من دراهم على اكثر منها والذي
 يحرم الحلال ان الصلح يصالح زوجته على ان لا يطلقها
 ونحوه وان عقد الاجماع عليه وهل هو اصل بنفسه او فرع
 لغيره قال ابو الطيب بن سلمه هو اصل جاء الشرع به وقال
 اكثر من هو فرع لغيره وقال ابن الصلاح هو فرع الخمسة
 للبيع والاجارة والمهبة والابراء والعارية وللاصحاب
 اخبار اخر وهل هو مندوب اليه او رخصه قال ابو
 الطيب بن سلمه هو مندوب اليه اصل بنفسه وقال
 ابن ابي هريرة انه رخصه وهو مقتضى قول ابو اسحق
 المروزي لانه فرع لاصول يعتبر فيها في صحتها وفسادها
 وقد دل الفرق على الاول بقوله لا خير في كثير من نجوم
 الامانة بصدقه او معروفا او اصلاح بين الناس وهو
 على اقسام صلح المسلم مع الكافر وهو عقد المهادنة
 وصلح بين الزوجين وصلح بين الفئدة الباغية والعامه
 وصلح بين الاخوين قاله القاضي حسين وقال الجوزي
 وقد يدخل في الصلح مصالح الرجل بعض نسائه
 على ترك القسم لها خوفا من طلاقه ولو باعت بوثها
 لصاحبها لم يجز وقد يدخل في الصلح المصالح على
 ان منافعة الكلاب بان يصطاد به شهر ونحو ذلك
 جاز ولو صلح من عين على منافعتها لم يجز لان العين
 ومنافعتها ملك المقر له فكيف يتعوض بملكه بملكه
 ويصح من العين المدعى المقر بها على عين اخرى مدعى
 معلومه وقال القاضي ابو علي رحمه الله في تعليقه
 وقد اختلف الناس فيه فذهب الشافعي رحمه الله

وابن ابي ليلى وما لك رحمه الله انه لو ادعى رجل حقا فضا
 لمح في دعواه وهو منك فهذا الصلح باطل ويرجع المدعي
 على دعواه وياخذ منه صاحبه ما اعطاه قال وذهب
 ابي حنيفة رحمه الله واصحابه الى ان الصلح صحيح جائز
 ويملك المدعي ما اخذ بالصلح وتسقط دعواه حتى انه
 لو رجع وقال كذبت ما كان لي عنده حق لم يرجع عليه
 رد ما اعطاه وقد اجمعت لذلك بما روى عن ابي
 هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الصلح جائز بين المسلمين وهذا اصل قالوا ولانه لو
 يجز الصلح الاعلى الاقرار لبطل الصلح رسا وسقط لانه
 متى اعترف بما ادعى عليه طوب به واستوفى جميعه
 فاذا انكر جوز الصلح لياخذ المدعي دون حقه فير
 تفق به ولو منعنا لسقط الصلح رسا وما اسقط اصل
 الصلح سقط هو في نفسه قالوا ولان هذا اسقاط حق
 فوجب ان يصح مع الاقرار والانكار والابراء والدليل على
 صحته قولنا الحديث الذي روينا عن كثير بن عبد الله
 المتقدم ذكره وموضع دليلنا منه انه قال جائز بين المسلمين
 ولو اقتصر على هذا المتناول الصلح على الاعتراف
 والا يكان جميعا فلا استثنى فقال الا صلحا حرم حلالا
 واحل حراما فكان الصلح على الانكار مستثنى انه لا يحل
 الحرام بدليل انه لو ادعى عليه حقا فانكر لم يثبت له
 واخذ العوض منه الا في مقاييله شئ وهذا حرام و
 جواب ثاني هو ان المدعي عليه ان كان يعلم صدق
 المدعي لم يحل له الانكار مستثنى بما هو جائز بين المسلمين
 فوجب الانكار وما روى عن الخطاب رضي الله عنه
 انه قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما
 او حرم حلالا وهو على قسمين احدهما بحري بين

متدا عين فان جرى على اقراره الصلح وان جرى على انكار
بطل كما اذا قال صالحني عن موكلتي فانه مقرر لك صلح الصلح او
صالحني عنه لنفسه صلح ويكون كانه اشتراه فانه منكرا وقال
الا جنبي هو مبطل في انكاره فهو كشره مغصوب فان كان له
قدرة على انتزاعه صلح واذا لم يقبل هو مبطل لعا الصلح وا
لصلح على ضرر بين حطيطم ومعاوضه فالخطيطم مثل ان
يدعي شيئا ثم يصالحه على بعضه من جنسه فان كان عينا
كان هيبه للبائي وان كان دينيا كان ابرا وقد يكون عاربه
مثل ان يصالحه على الدار المدعاه على ان يسكنها سنة
فهو عاربه للدار يرجع فيها متى شاؤ وقد يكون جعلا له
مثل ان يقول صالحتك من كذا على ربي عبيدي وقد يكون
خلعا كقول المرأة صالحتك من كذا على ان تطلقني طلقه
وقد يكون معاوضه كقوله صالحتك من كذا على ما شئت
انت علي او على ما استحقته انا عليك من القصاص وقد
يكون فلانا مثل ان يقول للجزبي صالحتك من كذا على
على اطلاق اشير بذكره وقد يكون فسحا كما اذا ادعى
المسلم على المسلم اليه فاعترف له به فصالحه على راس
ماله وقد يكون سهما مثل ان يقول صالحتك من كذا
علي في ذمتك سلما ولو قال المدعي اعطني خمسمائه
على ان اترك الكل وقال المدعي عليه خذ خمسمائه على ان
تترك الكل فهذا غير جائز لانه يترك كل حقه ببعضه
فان قال اعطني خمسمائه مصالحة وابرئني البائي او قال
من عليه الحق خذ مني خمسمائه مصالحة وابرئني عن البائي
ولم يكن على شرط جائز لانه يترك بعض حقه وبأخره
البعض ولا يشترط القبول على الصحيح **قال الشيخ ابو**
حامد الا سقراني رحمه الله هذا ليس بصلح في الحقيقة
وانما هو هيبه وابرأ عن بعض الحق فاما صلح المعاوضه

فهو ان يدعي عليه حقا فيصالحه فيه على شئ من عين
جنس ما ادعاه مثل ان يدعي عليه دنانير فيصالحه على
دراهم او عكسه او يدعي عقارا فيصالحه على طعام او عين
غير ذلك فهو بحري بحري البيع في خيار المجلس وخيار
الثلاث بالشرط والمراد بالعيب والقبض قبل التفريق
ان كان صرفا وكما بطل في البيع بطل فيه من خيار فاسد
وعوض مجهول وترك تصرف فيه قبل القبض لا يبيع
فوجب ان يراج فيه احكام البيع ولو صالح من مائه مو
جله على خمسين حاله فباطل وكذا الوصالح على اكثر من
قيمه العين المدعاه او صالحه عنه بعوض موجد لم
يصح ولو اشترع جناحا لا يمكن اعاده الاول معه جاز
وله ان يفتح الى الشارع ابوابا الى ملكه ولا منع ولو
اخرج من هو مقابلا له اكثر من نصف هو الطريق لا يكن
الجارت من الزايد عن النصف لانه مباح سبق اليه كما ذكر
النووي من زيادته في الروضه الا ان يوتر في الظلمه
وان كان محل الفريسان او القافله فيليرفعه بحيث يمر
تحت المظله والمحل وهو بقية الميم الاولى وكسر الثانية
وفي الباب فروع **الاولى** لا يصح الصلح مع الانكار
الاني مسئلة ما اذا صالح اجنبي من جهة المدعي عليه
لنفسه وهو قادر على الانتزاع وكذا لو قال هو منك
وكنته كاذب في انكاره صلح الصلح **القاعدة الثانية**
الصلح على غير المدعي عينا كان او دينيا فهو بيع
يثبت فيه جميع احكام البيع **الاني** مسائل **منها** اذا صالح
على ارضي الجنائيم صلح بلفظ دون لفظ البيع قال
البتديني رحمه الله ان كان معلوم الصفة جاز بكلا
اللفظين خلافا **ومنها** ان يصلح على بعض المدعي فهو
جائز على الاصح ويكون معنى الهبه ولفظ البيع لا يوجب

منابه قطعاً **ومنها** اذا قال ابتداء لغيره من غير سبق خصوص
صالحه على دارك هذه على الف ففيه خلاف اذا البيع واقع
فيه ولا يطلق لفظ الصلح الا في خصوصه **ومنها** ما زاده الرا
فقي على لفظ الوجيز وهو ما اذا اصالح على القصاص مع
ولا مجال للفظ في البيع **ومنها** ما اذا اصالح اهل الحرب
على اموالهم بشئ يأخذ منهم ولا يقوم مقامه البيع
نقله الرافي عن صاحب التلخيص **القاعدة الثالث**
اشراع جناح او سابط الى شوارع المسلمين جائز اذا لم
يضر بهم **الا في مسئلة** وهي ما اذا احدث الكافر لم يجوز
لم يجوز يضر بالمسلمين على الاصح من زيادات الروضة ولو
خرج من اغصان الشجر جار الى هو دار جاره فليجار
مطالبتة بالتمها فان امتنع فله تحويلها عن ملكه
بالا لتوب ان امكن ولا قطعها بما بنفسه ولا يحتاج
الى امر الحاكم ولو صالحه على ابقائها بشئ لم تجز
ان لم يستد الى شئ لانه يصير اعتياضاً عن مجرد
الهوا ولا يجوز المصالحه باستناد الاغصان الى الجدار
حال الرطوبة فان كان بعد الرطوبة فان كان بعد الجفاف
جائز ولو فتح من لا باب له من السكة المنسدة باباً برضا
اهلها كان لهم الرجوع بعد ولا يثنى عليهم ولو اجتمع
اهل السكة على سد راسها لم يمنعوا عند الجمهور
قيل ويجوز بناء دكة بفناء داره ان لم يضر لانها في حريم
ملكه وعليه عمل الناس خلفاً وسلفاً ولكن مقتضى
كلام الاصحاب المنع مطلقاً واستدرك ابن كج على الا
صحاب ما اذا كان في السكة مسجد قديم او جادة فليس
السد لهم ولو اراد من لا باب له في السكة المنسدة احد
باب للاستضاء دون الاستطراق او قال افتحه واسمه في
المسئلة وجهان اصحهما عند الساسي والبرجاني المنع

قال

قال النووي من زيادته في الروضة هذا افقه مما صححه ابو القاسم
الكرخي وصاحب البيان وصحح الرافي في المحرر والنووي
في منهاج المنع والعمل عليه ولو كانت داران لكل واحد
منهما باب الى زقاق غير تافذ فارد فتح باب منها قال
النووي ونقل العراقيون عن الجمهور المنع ونقل القاضي
ابو الطيب اتفاق الاصحاب عليه قال وعندي انه يجوز
قال النووي وما صححه الرافي من عدم المنع تتبع فيه
صاحب التهذيب ولو اراد ان له الحايطة بينهما لسطر
لم يمنع او باب احدهما الى شارع مطروق والاخر مطروق
جان الاستطراق ولا منع ولو اعار الارض للبنا او الغرس
ثم رجع رب الارض لم يقطع بها نقله في الروضة عن
الامام قال ولما رده لغيره والقياس ان لا فرق بينهما
ولو ابرار رب الدين ذمه من عليه بقية دين واقاه من
مال حرام ولم يعلم به رب الدين لم يبرأ لانها برأه استيفاء
فلم يبرأ ويبقى الدين في ذمته ذكره النووي في فتاويه
باب الحوائج الاصل فيها السنة واجماع
الامة **احكام** السنة فلما رواه الشافعي رضي الله عنه عن
مالك بن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مطل الغني ظلم
فاذا اتبع احدكم على ملي فليتبع رواه البخاري ومسلم
عن ابي هريرة رضي الله عنه من طريق اخر ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال مطل الغني ظلم فاذا ااحيل على غني حرره
فليحتل فقد دلت السنة على جوازها والام عندنا وعند
الجمهور العلماء على الندب وهل هي استيفاء حق كانت
المحتال استوفى ما كان له على المجهل واقره المجال عليه
او بيع وجهان للاصحاب اصحهما عند الرافي وغيره انها
بيع وعلى المنصوص رخص للحاجة كالقراض فعلى هذا

بلغ

اذا احتال بدين لا رهن به يشترط ان يعطى المحتال عليه
 به رهنا قال الماورى ان قلنا بيع صحيح وان قلنا ارقاق بطل
 الشرط في بطلان الحواله وجهان واشتكل ابن الرفعه قول الماورى
 في ذلك الشرط والثاني انها استيفاء فتحت الحواله بها في
 الزكاه واختار القاضي حسين والامام القطع باستقامتها
 على المعينين الاستيفاء والمعاوضه قال السبكي في شرح منهاج
 النووي وانما الخلاف في ايها الغلب فان قلنا بيع ثبت الخيار
 وان استيفاء لم يثبت وقد رجع صاحب المهمات انها غير بيع
 فقال نص الشافعي رضي الله عنه في الام ما نصه ولو كان للمكاتب
 على رجل مائه دينار وحلت لسيده عنده مائه دينار فاد
 ان يبيعه للمائة دينار لم يجز ولكن ان حاله عليها جاز
 وليس هذا بيعا وانما هو حواله والحواله غير بيع قال
 وهذا الفظ الشافعي رضي الله عنه فيكون الخلاف فيه قولان
 هذا قوله وهي تفتقر الى ثلاثة محيل ومحتال ومحال عليه
 كما في الضمان ولصحتها شروط ثلاثة **احدها** رضي المحيل
 والمحتال لا المحال عليه ونقله الرافعي عن بعضهم ان اذا
 جوزنا الحواله على من لا دين عليه فقال من لا دين عليه
 للمستحق احلتك على نفسي بما لك على فلان فيقبل صحة الحواله
 وصار هذه صوره فيها رضي المحال عليه في وجه والجواب
 عنه ان هذا ضمان لا حواله على الاصح **الثاني** لزوم الدين
 المحال به او ما يورديه الى اللزوم كمن المبيع في زمن المحيل
 مثلي وهذا منقوم على الاصح اتحاد الدينان او اختلاف
 الثمن واجره خلا وبين المسلم فانه لا يجوز الحواله به ولا
 عليه على الصحيح وان كان ديننا لازما وكذا مال الجعالة
 كما نقله النووي من زيادات الروضه عن الماورى القطع
 بعدم الجواز خلا فالتمسوا على ما بعد تمام العمل قال
 النووي بما من زيادته ايضا وكان ينبغي للامام الرافعي رحمه الله

القطع بالجواز والاول ظاهر لعدم تحقق
 حصوله وجعل ابن الرفعه كلام المتوفى في

ان يقول الدين المستقر تصح الحواله به فيسلم من الاعتراض
 في صورة الاطلاق بلفظ اللزوم فيعكر دين السلم فانه لازم
 لا تصح الحواله به مع انه وارد عليه في المنهاج في قوله ولا يصح
 بالدين اللزوم ولا عليه ولو احوال من له دين على زيد
 به فدفع المحال عليه الدين ثما خلت زيدا والمحيل
 فقال زيد لم يكن لك عندي شيء فلي الرجوع عليك بما
 دفعت فالقول قول زيد وله الرجوع على المحيل كما
 نقله ابن الرفعه عن صاحب البيان وغيره ونقل الشيخ تقي
 الدين السبكي في شرح منهاج النووي قال وفيه نظر ولو
 ففته في الاعطاء فيبغي ان لا رجوع وهو بحث ظاهر قوي
الثالث تساوي الدينين في القدر والصفه متفق الا
 جل مع علمهما بالتساوي لانها معاوضه والصحيح انها بيع
 دين مستثنى للحاجه كما قد مناه ولا يوجد الا بامور ستة
 محيل ومحتال ومحال ودين للمحتال على المحيل ودين للمحيل
 على المحتال عليه ورضا المحيل والمحتال ولا بد من علم الله
 المتعاقدين ولا تصح الا فيما له عليه وبطل في الباقي علقني
 الحواله ويكون وكيلانيه للمحيل وبطل عليه بموت موكله
 قال المرعشي ولو كان لا حد من النهي عن بيع دين بدين
 كما تقدم والثالث تصح به لانه الواجب على المسلم اليه توفيقه
 الحق الذي على المسلم وقد فعل **ومنها** الحواله بابل الديه
 فانها غير جائزه على الاصح للجعل بصفاتها لان شرط دين
 الحواله ان يكون مثليا او متقوما موصوفا بصفات السلم
 على الصحيح **ومنها** الحواله بالجعل قبل العمل بخلاف ما بعد
 تمام العمل **القاعده الثانيه** الدين اللازم تصح الحواله به
 وعليه **الا** في مسئله وهي دين السلم فانه لازم ولا تصح
 الحواله به ولا عليه على الصحيح كما تقدم وبه قطع الاكثرون
 خلا لما في الحاروي والتمه وغيرهما واما الثمن في مدة الخيار

فتصح الحوالة به وعليه على الأصح لأن ثمن المبيع قبل قبض المبيع
مستقر أو لا استقرار عبارة عن عدم التطرق إلى نفاخ إليه
بتلفه أو بتعذر والزموم عبارة عن عدم الخيار كما قال
الشيخ أبو حامد ومقتضى ما تقدم أن البيع المتعين بنفسه
العقد بتلفه قبل قبض المبيع بالذمه وهو دين السلم
ينفسخ العقد بتلفه أو ^{بتعذر} على قول ويشت الخيار على
الأظهر **القاعدة الثالثة** خيار كل من المتبايعين باق في مده
خيارهما **الأي مسئلة** وهي ما إذا حال المشتري البايع على
ثالث بطل خيارهما بخلاف ما إذا حال البايع على المشتري
دام خيارهما كما ذكره النووي في الروضة **فان** قال قائل
فما الفرق بينهما قلنا الفرق أن في الصورة قد رضي من له
الرضا في الحوالة وهو المحيل والمحتال وفي الثانية لم يتحقق
رضى المحتال فحق البايع باق فلهذا دام خيارهما فدل
على الفرق بينهما **القاعدة الرابعة** الحوالة بخوم الكتاب
غير جائزه **الأي مسئلة** وهي حوالة المكاتب سيده بالخوم
فإنها صحيحة لأنه مال لازم فصحت الحوالة وبه قطع الأ
كثرون وأما حوالة السيد على مكاتبه بخوم الكتاب فهي
غير لازمة على الأصح خلافا للجليلي الصحيح **وأما** حوالة
السيد على مكاتبه بدين معاملة ففيها خلاف والأصح الصحة
باب الضمان الأصل فيه كتاب الله عز وجل
وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأم الكتاب
فقوله تعالى قالوا نفقد صواع الملك ولما جاء به حمل بعير
وأنا به زعيم وهذا منادي يوسق عليه الصلوة والسلام
نأخذ أن على الملك حمل بعير لمن جاء بالصاع وأنا به زعيم
أي وأنا به ضامن لمن جاء به فدل على جواز الضمان والضمان
لضمين هو الزعيم في اللغة فيقال ضمين وزعيم وجميل
وكفيل وقبيل **وأما** السنة فلما رواه أبو أمامة الباهلي

رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم فتح مكة
فقال والمخيم مردوده والزعيم غارم فقد اثبت جواز الضمان
وزادنا أنه غارم وروى الضمان من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يؤتي اليه بالملوك وعليه دين فيقول هل ترك قضا
فإن حدث أنه ترك وفاء والإقال للمسلمين صلى الله عليه
فلما فتح الله عليه الفتوح قال أنا أولى بالمسلمين على
انفسهم من ترك مالاً فلو رثته ومن ترك ديناً فعلى قضا
وهذا نص فدل الكتاب والسنة على جوزه وحكي في الروضة
الاتفاق عليه وإذا قلنا يجب عليه فهل يجب على كل
امام بعده فيه وجهان وبطل الوجوب من سمر الغارمين
أو من مال المصالح ونفس المؤمن متعلقة بدينه حتى يقضى
عنه فإذا كان له تركه أو ضامن تعلق الدين به إذا فطر
في قضاية أو استيفائه في معصية أمان استدان في
صباح بشيه الأدي فحج عن الوفا حتى مات فإن نفسه لا
تكون مرتبة بذلك الدين لأنه غير ظالم به وله أركان
خمس **أحدها** المضمون عنه فلا يشترط رضاه ولا معرفته
في الأصح لأنه يجوز قضاء دينه بغير إذنه فالضمان أولى
الركن **الثاني** المضمونة له شروط وفي اشتراط معرفته
وجهان أصحهما نعم ولا يشترط قبوله لفظاً ولا رضاه
على الأصح منها الركن **الثالث** الضامن وشروطه الرشد
رجلاً كان أو امرأة حراً أو عبداً بأذن سيده أو ببعض
مع قطعاً الركن **الرابع** المضمونة وشروطه أن يكون ثابتاً
لازماً معلوماً وزاد الغزالي أن يكون قابلاً لأن يتبرع
به كحد القصاص والاحتيا الشفقة وما شابههم وأما
حترز باللازم عن بخوم الكتاب فلا يطع ضمانه على الطبع
وإن كان لازماً حال ضمانه ولم يكن مستقراً كالمهر قبل

الدخول والتمن قبل قبض المبيع ما لم يجب على الجديد كالموت
 فلا ناكذ او على ضمانه خلافا لان شرط ولا يصح بمجهول على
 الصحيح لكن لو قال ضمننت ما لك على زيد من درهم الح
 عشرة صح ولزمه تسعة على الاصح من زيادات الروضة خلافا
 للرافعي كما ساذكر ان شأ الله تعالى الاقرار الركن **الخامس**
 الصيغة في قوله ضمننت او تكلفت او تجلت صح ولو قال
 كلفت ثلثة او اربعة او كبدت او قلبت صح لانه لا يمكن تسليم
 الا بتسليم البدن لا يده او رجله و الرأس والرقبة ان عني به
 عن الجملته صح في قول القفال ولا فلا وصيغة ضمان التمن
 ان اخبر المبيع مستحقا وهو ان يقول ضمننت لك دركه
 او عهدته او خلاصك منه صح كما يصح ضمان التمن ان نقص
 الصيغة او زيادة التمن ويستثنى من صحة ضمان الدرك
مسئله ذكرها البخوي في فتاويه وهي ما اذا ثبت دين
 على غائب وللغائب دار فامر القاضي ببيعها من المدة على
 الدين فباع وضمن البايع او غيره للمدعي الدين ان خرجت
 مستحقة لم يربط لعدم القبض قال السبكي في شرحه وعلى قياسه
 لو باعها او صاحبها بالدين المذكور وضمن ضمانا دركه لم يربط
 ولو قال ضمننت لك خلاص المبيع لم يربط ولو ضمن عهده
 التمن وخلاص المبيع معا لم يربط ضمان الخلاص وفي العهد
 قولنا تفريق الصفقة ولو شرط في المبيع كفيلا بخلاص المبيع
 بطل بخلاف ما لو شرط كفيلا بالتمن ولو شرط في الكفالة
 انه يغرم المال ان فات التسليم بطلت ولا يصح بشرط براه
 الاصيل ولو مات احدهما حل عليه طلبه قبل المطالبة
 ولو دفع الضامن للاصيل شيئا مما عرفت ثم ابراه منه
 لم يبرأ في الاصح ولو دفع الضامن للمضمون له ما ضمن
 فله به له فالضامن الرجوع على الاصيل في اصح الوجهين
 فيه لان ابراه منه او وهبه له من غير قبض منه ولو باع

من رجلين وشرط ان يكون كلاهما ضامنا عن صاحبه
 بطل البيع لانه شرط على المشتري الزام غير التمن ولو
 قال اودي او احضر لم يكن ضامنا فاذا ضمن فتارة من
 نفسه وتارة باذن المضمون عنه فان اذن بالضمان وعدم
 الاداء يرجع بشئ وكذا عكس الضمان على الاصح وان اذن
 بالضمان والرجوع رجح قطعاً وان ادى بالاذن دون
 شرط الرجوع فوجهان اصحهما عدم الرجوع ولو اذن بالضمان
 فوجهان اصحهما الرجوع كما ذكره النووي في الروضة ولو ضمن
 في مرض موته بخير اذن المضمون عنه حسب من تلك
 ماله او باذنه مع اثبات الرجوع من راس المال فان كان
 عليه دين يستغرقه فالضمان باطل ولا يثبت في الضمان
 ولا في كفالة البدن خيار المجلس ولا خيار الشرط ولو
 شرطه للضامن وجب الضمان وفي الباب قواعد **الاولى**
منها ما اذا وطى المشتري الجارية المبيعة قبل قبضها من
 البايع فاحبها ثم ماتت منه لم يكن من ضمان البايع **منها**
 اذا كاتب عبداً ثم اشتري منه شيئاً فقبل قبضه فيه ائلفه
 لم يكن من ضمانه **منها** اذا اذن البايع للغاصب ان يقتل
 المخصوص منه قبل قبض المشتري فقتله وهو في يد البايع
 ولو صال العبد المبيع على المشتري فقتله وهو في يد
 البايع دفعا فالاصح من زيادات الروضة عدم الاستقرار
القاعدة الثانية من ثبت رشده صح ضمانه **الا** في مثلتين
احدهما المكره لا يصح ضمانه وان كان رشيد **الثانية** المكاتب
 كذلك لانه كالمعتق لا يتعلق بما في يده قطعاً وهل يقع بعد
 العتق وجهان ويستثنى من العكس مثلتان احدهما الكافر
 المتعدي بتركه يصح ضمانه على الصحيح وليس برشيد في
 تلك الحالة **الا** في دينه ولا في ماله **الثالثة** اذا بلغ رشيداً ثم زال

وان ادى انفسه فبغير وجهان
 ذكرها الراعي في الشرح الكبير
 اصحهما عدم الرجوع

رشد في ماله ودينه ولو لم يجز عليه الحار فانه يصح ضمانه مع انه
غير رشيد ولو ضمن عهد المسلم فيه لو خرج مال المسلم مستحقا
مع **القاعدة الثالثة** من ثبت ضمانه باذن المضمون عنه كان له
الرجوع **الا** في مثله وهي ما اذا اقام من له الدين بينه على شخص
بضمان من عليه الدين والصامت منكر كذلك لزمه الاداء بثبوت
الضمان وليس له الرجوع على الاصح من الرخصة **القاعدة**
الرابعة التوكيل في القبض جائز **الا** في مسئلة وهي التوكيل
قبض العوض بسبب الصرف في غيبة الموكل غير جائز ولو
دفع من عليه دين لعمر ومالا لزيد مسلم على عمر ولجابه فقال
احفظني فهلك عنده كان من ضمان الدافع لا من ضمان غيره
بخلاف ما لو قال المالك للغاصب احفظه في فانه يبرأ من ضمانه
والفرق بينهما ان مسئلة الدين لم يكن له اذن في تسليمه ان
يسلمه وحين احضر اليه ولم يستلم منه فهو في ذمة من عليه
الدين باق على اصله بخلاف المغصوب فانه يجب على ماله
تسلمه حين يحضر الغاصب من غير ضرر يلحقه فلما احضر
امره ان يحفظ له فصار غير ضامن له لامره له في ذلك
فدل على الفرق بينهما **القاعدة الخامسة** ما كان ثابتا
لازما معلوما رضي الصامت والمضمون عنه به صح الضمان
ولزم الصامت **الا** في مسئلة وهي ضمان المسلم الجزية الواجبة
على القوي فان للامام او نائبه اخذها منه مع الالهائه
كما قاله الرافي خلافا للنووي المانع فعلى الاول اذا اخذت
من المسلم لا يجوز اهانتة حين اخذها لان اهانتة غير جائزة
لذلك ولا يجوز ضمان نفقة القريب مدة مستقبله وفي ضمان
نفقة يومه وجهان صح السبكي في شرحه عدم الصحة ولو قال
اعط فلانا الف او بعه بالف وانا ضامن لذلك ففعل ذلك
وسلم لم يلزم الامر بشئ اجماعا اذا كان مجهولا قال وغيا
ابن جرير ففعل اجماع الجمع انه لا يلزمه **القاعدة السادسة**

من اتلف مالا على ماله وجب عليه ضمانه فيما اتلفه **الا**
في مسائل **منها** اذا اتلف انا من فضة تحرم اتخاذها فصيرت
على غير هيئته لهيئة صاحبه فلا ضمان عليه فيما اتلفه
قاله الرافي في باب الاواني **ومنها** اراقه الخمر **ومنها** السنة
الملاهي اذا صيرها على هيئة صاحبه فلا ضمان عليه كما قاله
الرافعي **ومنها** اذا دفع قرصا الى سقا واخذ منه كوز
للشرب فسقط منه وان كسر لم يضمنه **ومنها** اذا كان له
مال على منكر ولا بينه له فله ان يأخذ من جنس حقه جائز
له الاخذ على المذهب من ماله ان ظفربه ولا يأخذ
غير الجنس اذا ظفربه فان لم يجد الا غير جنس حقه جاز
له الاخذ على المذهب وبه قطع الجمهور كما قاله النووي في
اصل الرخصة قال واذا قال واذا جاز للمستحق الاخذ ولم
يصل اليه الا بكسر الباب او نقب الجدار جاز له ذلك
ولا يضمن ما فوته عليه **ومنها** اذا اصاب صايل ولم يقدر
على دفع الصايل عنه الا بالتلاف ماله فاتلفه لا ضمان عليه
واذا كانت الماخوذ من غير جنسه لم يكن له التملك وقيل
بتملك قدر حقه والصحيح الاول واذا قلنا بالتملك في جنس
حقه فهل يرفع فعه الى القاضي لبيعه او يستقل ببيعه فيه ضمان
ويقول قولان قال النووي في اصل الرخصة احكمها عند الجمهور
الاستقلال قال ولو اتفق رد العين لم يضمن نقص القيمة
كالغاصب ولو باعه وتلف ثمنه لم يقضى المستحق دينه
قضى الامام انه يجب ان يرد اليه قيمة الماخوذ كما اذا
ظفر المالك بغير جنس المغصوب من مال الغاصب
فاخذه وباعه ثم رد الغاصب المغصوب فان على
المالك ليرد قيمة ما اخذ وباعه قال النووي رحمه الله
وينبغي ان لا يرد شيا ولا يعطى شيا فيه نظر ولو
غصب شخص امه ووطيها اخر بن ناولي في يده

مجلت من الوطى ثم ردها الغاصب على مالها فتفتست
فما انت منه لزم الغاصب قيمتها وليس له الرجوع على
الواطى كما ذكره القاضي حسين في فتاويه لقوله صلى الله
عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق ولو شجر شخص تنوع
ثم ذهب الثاني بجيبته فما اخرج بعدة وشجر ثانيا حتى
زادت حرارته ثم جاء المالك فوضع فيه بجيبته على ما
يظنه ثم غاب عنه مقدار عادتته ولم يعلم فعل غيره
فاحترق وجب على المتعدي نصف الضمان وهذا بخلاف
ما اذا حفر بئر قربة الماء فجاء غيره فعمقها ففردى فيها
انسان فهان كان الضمان على الاول دون الثاني على الا
صح من زيادات الروضه ولو وضع شخص حجرا واخر
حجرا الجنبه فعمق فيهما انسان فهان فالاصح تعلق
الضمان بالجميع ائتلاوا ولو قال شخص لزيد الق مال
عمره وعلى ضمانه ان طالبك فالضمان على الملقى
الامر **القاعدة السابعة** ليس للضامن الرجوع على
المضمون عنه بالكثير مما اعطى **الا** في مسيلتين **احدهما**
اذا دفع الضامن للمضمون عبدا يساوى سبع مائه
درهم بالقي وهو يساوى اكثر من القمه فالمتخارفي
الروضه صحة البيع والرجوع بهما باع به المسلم
الثانيه اذا قال بعثك هذا بهما ضمنيت لك به في
احد الوجهين والصحيح خلافه وفي وجه يرجع
بالاقل من الدين وبما يودي الثالث بطلان البيع
وهاتان الصورتان تردان على اطلاق الجاوي
بالاقل ولو قال ضمنيت لك زيد ابما عليه من ذلك
ان يحجز عن وفايك كان الضمان فاسدا الا انه علقه
على شرط يناني مقتضاه ولو ضمن ذمي لذمي ديننا على مسلم
ثم تصالحا على خر لم يبرأ على الاصح بخلاف الخواله **والفريق**

ظاهر ولو كان بالدين ضامن و رهن من جهة و رهن
من جهة المضمون عنه لم يكن للمضمون له بيع العين
المرهونه من جهة الضامن ان كان ضمن بالاذن كما قاله
الرافعي رحمه الله قال ولو دفع اليه دراهم في كيس مجهول
القدر وكانت اكثر مما له عليه لم يملكها ودخلت في
ضمانه بالقبض الفاسد **القاعدة الثامنة** اذا اتى كفيل
بمكفول له المكفول له في وقت استحقاق الكفاله ليس
له الاقناع من تسليمه **الا** في مسائل **منها** ما اذا شرط
ان يسلم في مجلس حكم معين **ومنها** اذا عين له مكانا
بحد فيه اعانته على خصمه فتابه في غير موضع حكمه
اعانته عليه لم يلزمه قبوله **ومنها** اذا كانت بنته غايبه
لم يلزمه القبول وفيه نظر ولو سلم نفسه عن كفيل
دون كفيل لم يبرأ عن من لم يسلم نفسه عنه وقياس ذلك
اذا سلم اليه بعض الكفلا لم يحصل البراء لان كلا منهما لزم
بخصومه وحده فعليهما احضاران ولو كفل ببدن
الكفيل كفيل ثم كفيل ثم كذلك جاز فاذا برى واحد
برى من بعده لا من قبله ولو كفل رجلان معارجل
فوجهان اصحهما الذي قاله ابن شريح لا يبرأ كما اذا كان
بالدين رهنا فانفك احدهما لم ينفك الاخر وهذا
بخلاف قضا الدين فانه اذا برى الاصيل برى كل ضامنه
ولو سلمه اجنبي عن جهة الكفيل باذنه لزمه القبول **الا**
فلا ولو مات المكفول ففي لزوم الكفيل وجهان اصحهما
المنع ولو كان المكفول غايبا فيمادون مائة القصص
او مات ولم يدفن بعده فالاصح انه يكلف احضاره
ويجهل مدة احضار الغايب فان مضت المده ولم يحضره
حبس ولو جهل مكانه لم يكلف ولو شرط الضامن للمضمون
له ان يعطيه كل شهر درهما ولا يجبره عن الضمان لو صح

الشرط وبطلان الضمان على الاصح من الروضة ولو ضمن
بشرط براءة الاصيل لم يبيع وكذا ان تكفل ببدن شخص
به كفيل بشرط براءة ذلك الكفيل لم يبيع عند الاكثرين
قاله الرافعي خلافا للفاصي حين الصحة وطرده في
ضمان المال اذا قال ضمننت بشرط ان يبر الضامن
الاول ورضي المضمون له بري الضامن الاول نقله
ابن الرفعة ولو مات احدهما حل على من مات
دون الآخر نص عليه ونقل النووي في الروضة
عن الامام انه لو تكفل رجل ببعداد ببدن رجل
بالبصرة فالكفالة باطله لانه من بغداد ولا يلزم
احضار من في البصرة الخصومات والكفيل فرج
المكفول به واذا لم يجب حضوره لم يكلف التجار
الا حضار خلافا لما قاله الرافعي في شرح الصغير
والمحرم وبقعه النووي في منهاجم وصححه السبكي في
شرح قال وهذا الذي قاله تفريع على انه هل
يلزم احضار من هو على مسافة القصر فيه وجهان
اصحهما احضاره ولو غاب بموضع لا يعلم لم يلزم
الكفيل بالمال ولو ضمن موقتا لم يبيع وهل يشرط
معرفة البراهة بالقدر المبرى منه ان قلنا انه اسقاط
صح او تملك فلا والصحيح انه اسقاط كما ذكره
السبكي في شرحه وصححه ونقل عن الرافعي انه جزم
به فيما صدر كلامه ونقل عن امام الحرمين وابن
الصباغ والماوردي انه ترك والترك هو الا
اسقاط واورى وطولب باللسان والافلا ومن ذلك
ما اذا كان لابييه دين على رجل فابراه منه وهو لا يعلم
موت ابيه فان اقلنا انه تملك اسقاط صح كما لو قال
لملوك ابيه اعتقتك وهو لا يعلم موت ابيه فاذا قلنا

انه تملك فهو على الخلاف فيما اذا باع مال ابيه على
ظن حياته فبان يحتاج على الاظهر **ومنها** انه لا يحتاج
الى القبول ان جعلناه اسقاطا وان جعلناه تملك
لم يحتاج الى القبول على الصحيح المنصوص كما ذكره في الروضة
وان اعتبر بالقبول ارتد بالرد والا فوجهان اصحهما
من زوائد الروضة لا يرتد ولو اغتاب شخص اخر
ثم قال له اني اغتبتك فاجعلني في حل وهو لا يدري
ما اغتابه ففعل فوجهان احدهما يبر لانه اسقاط
محض والثاني لا للجهالة **القاعدة التاسعة** الاذن
المطلق يلزم به الرجوع على الاصح **الاي مسئلة** وهي
ما اذا اذن للقصار او الغسال بغسل ثوبه فغسل
لم يستحق اجرة **فان قال** قايلا ما الفرق بين هذا المسئلة
وبين من اذن في توفية دينه لم كان له الرجوع قال من
اذن له وهو من عليه الدين **فيل** الفرق بينهما ان
المسألة محرر بالمنافع عادة من غير مقابل في صورة الا
طلاق بخلاف العين فدل على الفرق بينهما **القاعدة**
العاشرة المتقوم يضمن بالقيمة لا بالمثل **الاي** في مسائل
منها في جنس الصيد ومنها القرصية على الصحيح **ومنها**
عدم الحايطة **ومنها** اذا اتلف رب المال الماشية كلها
بعد الدخول وقبل الاخراج وان الفقرا شركاء رب
المال على الصحيح فيلزم حيوان لا قيمة **ومنها** طهر الاض
القاعدة الحادية عشر ملئ يضمن بالمثل **الاي** في مسائل
منها العارية ومنها اتلاف الما في المفاز يضمن بالقيمة
في موضع الحاضر بموضع قيمة الاتلاف **ومنها** البيع
المفسوخ فلا يضمن بالمثل بل بالقيمة بخلاف ذكره الرواية
في البحر **ومنها** السام ومنها اللبن في المصرة فانه يضمن بال
مثل او القيمة والقراض والمساقاة والاجارة والمساقاة

و نحوها مضمون بالهوى فاسد ما باجره المثل وقد يفهم
المتقوم باكثر من قيمته فما اذا استعار ليس هن وابتعت
باكثر من قيمتها فانه يغرم لما لكها ما ابتعت به لايقيمت
كما يحكم جماعة وصوبه النوى وى مغازيا داته في الروضه
وحكى الرافعي عن الاكثرين وجوب القيمة **كتاب**
الشركة هي في اللغة الاختلاط وفي الشرع ثبوت الحق
في الشيء الواحد لشخصين على جهة الشيوع والاصل فيها
كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
واما الكتاب فقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فلله
خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين
وابن السبيل فلما اضافها اليهم ولا وازد منها خمسها
علم انه جعل الخمس شركة بين مستحقه وترك الباقي
شركة بين الغانمين **واما** السنة فلما روى عنه صلى
الله عليه وسلم انه قال يد الله على مال الشريكين ما لم
يتخاروا وروى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تبارك وتعالى
انا ثالث الشريكين ما لم يخن احدهما صاحبه فاذا
خان احدهما صاحبه خرجت من بينهما يعني البركة
رواه ابو داود وفي رواية جالس الشيطان فقد دل
الكتاب والسنة على جواز الشركة وهل هي عقد
براسها وانما هي وكاله على التحقيق واذن كل
من الشريكين لصاحبه في التصرف في المال المشترك
قبيل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم شركا لست
بن ابي السائب قبل البعثة واقترب بعد البعثة بشركته
لما روى عن ابي داود في سننه قال اتيت النبي صلى الله
عليه وسلم انا اعلمكم به قلت صدقت يا ابي وامي
قال كنت شريكا في نعم الشريك كنت لا تداري ولا تماري

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخون علي ويدركوني

تكملة القائلين
بشركة المالكين

فدل ذلك على صحتها قال القاضي ابو علي رحمه الله تعالى
في تعليقه وقد اختلف الايمه رضي الله عنهم في شركة
الابدان فذهب الشافعي رضي الله عنه الى انها فاسدة
سواء اتفقت الصنقات او اختلفت وذهب الامام
ابو حنيفة رحمه الله على انها جائزة مبني على اصل عند
هم وهو كل عمل يصح دخول الضمان فيه مع الاشتراك
فيه كالخياطه والصياغة وكل عمل لا يصح دخول الضمان
فيه لا تصح الشركة فيه كالاختشاش والاحتطاب والا
صطياد وقال مالك رحمه الله ان اتفقت الصنعتان
جائز وان اختلفا لم تكن وقال احمد رحمه الله يجوز
بكل حال حتى الاصطياد والاختشاش والاحتطاب وغير
ذلك فمن نصرت قول ابي حنيفة رحمه الله احتج بقوله
تعالى يا ايها الذين امنوا او فوا بالعقود قال وهذا عقد
لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم
وهذا شرط فوجب لزومه والجواب عن ذلك ان هذا
عمل يخصه خبرنا وقياسهم على القراض قلنا القراض
معلوم فلهذا صح وليس كذلك ههنا لان العمل مجهول فلهذا
بطل قالوا لو كان العمل المجهول يفسد العقد لا يفسد
حصوله في احدى جهة القراض فلما لم يفسد كذلك الشركة
مثله والجواب عن ذلك ان الاصل في القراض المال والعمل
يتبع فاذا كان الاصل معلوما لم يفسد العقد جهالة البايع
بخلاف شركة الابدان لان الاصل فيها هو العمل وهو مجهول
فلم يصح العقد فدل على ما قلنا والشركة اربعة انواع
احدها شركة العنان وهي الصحيحة في كل ثابت من اثنين
فصاحبها على الشيوع وينقسم الى مال ومنفعة كالم
غموه او ورثه او اشتروا الى مال يتعلق بمال كقصص
وحد قفا ومنفعة كلب صيد ونحو او منفعة كالواشتر

عبد او دار او منفعة بوصيه او عين دون منفعة كعبد
ملكوه بارث او وصيه او منفعة لغيرهم او حق كالشفعة
واركانه ثلاثة **أحدها** العاقدان وشرطهما اهليه التوكيل
والتوكيل الركن **الثاني** الصيغة وهي لفظ يدل على الاذن
قال الغزالي رحمه الله ولاظهاره لا يكفي قولها اشتركتنا
كما قاله ابن كح وصاحب التهذيب والاكثر ونبل لا بد من
لفظ يدل على الاذن في التصرف فاذا وقع الاذن تصرفا
بلا ضرر كبيع من غير نيته او عين فاحصى او بنقد البلد
وليس له ان يسافر بلا اذن فان خالف ضمن وقال **الرافعي**
اذا تجرد الاختلاط وتعذر التمييز حصل الاشتراك
والشروع حكما فلا حاجة الى اللفظ الركن **الثالث** الملك
المعقود عليه ولا خلاف في جواز الشركة بالنقد بشرط
اتفاق سكتها ونوعها حتى لا يميز مال احدهما عن
الاخر بعد خلطهما لا يضر كونهما مفسوخين على الا
صح من الرخصة حيث راج خلافا للروايات ونقل النووي
من زيادته في الرخصة عنه جواز الشركة في التبرع احدى
الوجهين عنه واطلق **الرافعي** المنع نقلا عن الأصحاب
قال ولا يشترط علم الشريكين حين العقد بقدر مال كل
واحد بل يكفي بعده على الصحيح من زيادته ايضا
حتى لو وضع احدهما دارهم في كفة ميزان ويضع
الاخر مقابلهما مثلها ويخلط او يشتركا ثم يتجران
غير ان يعلموا ونهها فانه يصح كما صرح به الماوردي
ولا بد من تقدم الخلط على العقد ولا يجوز الشركة
في كل متقوم وفي المثل قولان ويقال وجهان قال
الرافعي اصحهما وبه قال ابن شريح وابو اسحق
الجواز ويكفي خلطهما بحيث لا يميزان وهو الصحيح
لان المثل اذا خلط بجنسه ارتفع معه التمييز ولا يفرق

الشركة في الربح وان كان الثمن معين او في الذمة كما قاله
الماوردي بانها شركة بدنية وشركة الدين فاسده ولا
يكن مع اختلاف جنس كدراهم ودنانير او صفه كصحة كس
ويكفي في صحة العرض والمتقوصه بيع كل واحد بعض عمر
ببعض عرض الاخر ويتقايضان وياذن كل منهما الاخر
في التصرف وليس له ان يبيع بنيه ولا يغير نقد البلد
ولا يغير فاحش ولا يسافر به ولا يبعثه بغير اذن
شريكه فان خالف ضمن وتفسخ بالموت والجنون وال
الاجأ والايضاح هو من يدفعه الى ما يعمل فيه تبرعا
وربحه للمالك وان يشارك ولكل قسم متى شالاها
من الحقوق المجازية **الثاني** شركة الابدان وهي باطل
كما تقدم ذكرها **الثالث** شركة المفاوضه وهي ان
يشتركا ليكون بينهما ما يكتبان ويلزمان من غرم **الرابع**
شركة الوجوه ولها صور اشهرها وهي ان يشتركا
الوجهان عند الناس لبتاع كل منهما لوجلهما فاذا
باع كان الربح بينهما وهذا باطل وامام ليس بشركة
ولا قراض ولا اجاره كئلا لا حد هر حمل ولا اخر
راويه و**الثالث** يعمل بان يستقي على ان يكون ما حصل
تجارتهم شركة قال القاضي ابو علي في تعليقه هذا فاسد
وعله فسادها انه ليس بشركة ولا قراض ولا اجاره
لان الشركة ان يخرج كل واحد منهما مالا لا يميزان
خلط وهذا غير مودها ولا ليس بقراض لان القراض
لا بد فيه من تسليم راس المال الى رب المال عند انفصال
لهمان من غير نقص والراويه والجهل ينقصان وليس
باجاره لان عقد الاجاره يفتقر الى مداه معلومه واجره
معلوم وهذا معدوم هاهنا فيثبت ان هذا العقد
فاسد فاذا عمل الرجل واستقى وكسب بالحكم في ذلك



قال الشافعي رحمه الله في موضع يكون الماله وعليه اجرة
المثل لصاحب الراوية والجمل وقال في موضع آخر يكون
بينهم مقسطا قال الامام صاحب الموضع الذي قال فيه الماله
له اذا كان قد جمعه في حوض وحازه وملكه ثم استقاه
فثبت الماله له وعليه اجرة المثل لهما والموضع الذي
قال الما بينهم يعني اذا اخذ من موضع مباح قاصدا به
الشركة فقد اختلف قول الشافعي رضي الله عنه على قولين
في البويطي احدى ان الماله وعليه اجرة المثل لهما والقل
الثاني ان لهما اجمعين وثمنه بينهما لانه حين اغترفه
اخذه على ان يكون بينه وبينهم شركا فصار كالوكيل
لها واما شركة العنات فهي الطميمة وهي ما خوذت من
عنات الدابة حين ارسل فرس الرهان لانه حين ار
سال بحاذي عنان كل واحد منهما عنان الاخر وقيل هو
ما خوذ من عنان الشئ يعني بمعنى ظهور يظهر وانما تصح
هذه الشركة بشرط ثلاثة **احدها** ان يكون المالان معا
من جنس واحد ونوع واحد كذهب وفضة اجماعا او
ذهب وحب وما اشبه ذلك ففيه خلاف او مشترك بارث
او بشر او ما اشبههما فتصح او عروضا فيصح احدى
بعض عروضا ببعض عرض الاخر ويتقايضا ثم ياذن
له في التصرف كما قد منا فحينئذ يصح ويكون الرزح والخمران
مع تفاضل المالين لم يصح العقد وتنفس بموت احدى
وبجنونه وانما يه كالوكاله واذا عزل احدى صاحبه
لم يعزل العازل من غير خلاف **الثاني** ان يخلط المالا جميعا
بحيث لا يميز بعضه من بعض الثالث ان يكون الرزح بينهما
على قدر المالين لا يفضل احدى في الرزح على الاخر فاذا
وجدت هذه التراط الثلاثة صححة الشركة واذا فسد
العقد رجح كل على الاخر باجرة عمله وفي الباب قواعد

الاولى اذا تساوى الشريكان او تفاوت احداهما في مال
الشركة وشرط لاحدهما اكثر من الاخر في الرزح لم يصح
الا في مسئلة وهي ما اذا كان لاحدهما عشرة دنانير و
للاخر خمسة وشرط ان يعمل صاحب الخمسة ويكون الرزح
بينهما على التساوي صح على الاصح ويكون الخمسة الزائد
قرضا ذكره الجليلي في الغازة وغيره ولو تفاوت في المال
وتفاوت في العمل فعمل صاحب الأكثر اكثر بان تساوى
عمله مائة وعمل الاخر خمسين تقاسما وان كان عمل صاحب
الاقل اكثر والتفاوت تقدم فيبقى لصاحب الاقل على
الاكثر خمسين بعد التقاسم ويد الشريك كيد المودع
فيقبل قوله في الرد والخسران والتلف ان اطلق او اسند
الى سبب خفي فان ادعى سببا ظاهرا طول بينة السبب
ثم يصدق في التلف به كالمودع **فان** قال قائل قد قلتم
في القراض كذلك **والا فمما الفرق** قيل الفرق بينهما ان
الرزح في الشركة لا يقابله بشئ من العمل وانما الرزح على
قدر المالين واذا كان كذلك لم يتعين بالشرط فلهذا
لم يكن على ما يشرط وليس كذلك القراض لانه انما يحدد
العامل بالشرط فلهذا كان الرزح بينهما على حسب الشرط
فدل على الفرق بينهما و**حكي** ابن الرفعة في المطلب
عن شرح الجوزي براهملا قولا غريبا ان الرزح يكون
بينهما نصفين في الشركة سواء التفاقا المالا ان او
اختلفا فان شرطا خلافة لم يصح العقد **القاعدة الثانية**
شركة الوجوه باطله عند الشافعي رضي الله عنه **الا في مسئلة**
وهي ان ياذن احدى لصاحبه في الشئ بشئ معين فثبت
محدود وينوي عند الابتاع انه له ولشريكه صححة
الشركة وكان لهما بالوكاله كما ذكره البندنجي في
تعليقه عن الربيع والبويطي اخل بشئ من ذلك كصوه

المختصر

ما اذا دفع الحامل لوصيه مالا ليتصرف فيه ويكون المالك في
الحامل والزح بينهما المبيع والذي ظهر ان هذه ليست شركة
بل قراض فاسد فان قيل ما الفرق بين هذه وشركة الغنا
والقراض لانكم قلتم فيهما يتصرف كل واحد منهما غير تحديد
يحد الآخر الاخر لصاحبه وهما هنا قلتم يحد قيل الفرق
بينهما ان المال في شركة الغنان والقراض معروف القدر
معلوم فانما يتصرف كل واحد منهما على حسب حاله بما
معه من المال وليس كذلك ههنا لانه مال بينهما وانما هو
اذن بالشرافي الذمه والذمه تسع الكثير والقليل فاسم
يكن من تحديد ما يشتريه منهما به فدل على الفرق
بينهما **القاعدة الثالثة** ليس لاحد الشريكين ان يفوق
ما اخذه من مال الشركة دون شريكه **الاي مسئلة** وهي ما
اذا باع عبدا لهما لا تسان فقبض احدهما شيئا من الثمن
فهل ينفر دية فيه وجهان قال الراجح في آخر كتاب الشركة
قولان ان حجرهما ان له الا نفراد قيل وكذا لو كاتب شخص
عبد لهما لا تسان فقبض احدهما شيئا من الثمن فهل ينفر
به او لا فيه وجهان قال الراجح في آخر كتاب الشركة
قولان ان حجرهما ان له الا نفراد قيل وكذا لو كاتب شخص
عبد نذرات وترك ورثته فهم شركاء في مال الكتاب
فلو قبض احدهم الورثة من المكاتب شيئا من مال الكتاب
لنفسه فاز به دون باقيهم وقد افق به بعض المتأخرين
ومشهور كلام الاصحاب المنع خلافا لابن شريح وغيره
عدم الرجوع قال النووي في اصل الروضة وقد استحسن
الشيخان ابو حامد وابو علي **قيل فيما** الفرق بين هذه
المسئلة وبين اصلها وهي الشركة قلنا الفرق بينهما ان
الشركاء في البيع والارث كل واحد منهما حكمه حكم الآخر
لان كل واحد منهم ليس له ان يتصرف الا باذن باقيهم

لان كل واحد اصل في التصرف ولان الاصل فيهما واحد وهو
المكاتب فاذا مات كان حكم الورثة اجمع حكم مورثهم وهو
واحد فذلك لا يفور بما اخذه لكن قبض احدهم الشريكين
بغير اذن الاخر فاسد في الكتاب به صحيح في شركة الغنة
المبيع لانه ههنا ان ينفر د بالبيع فلهذا حاز له الا نفراد
بالقبض فدل على الفرق بينهما **كتاب الوكالة**
هي في اللغة الحفظ والمراعاة وفي الشرع اقامه الوكيل مقام
موكله في العمل المأذون فيه والاصل فيها كتاب الله
عز وجل وسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم **فاما**
الكتاب فنقوله تعالى قصة اهل الكهف فابعثوا احدا
بور قلم هذه الى المدينة فاخبر بها انهم وكلوا من
يشترى لهم طعاما **واما** السنة فلما روى عنه صلى الله
عليه وسلم انه وكل في النكاح والشراف في النكاح قيل
عمر وبن امية الضمري في نكاح ام حبيبه بنت ابي سفيان
صخر بن حرب وكانت يا حبسه فارسله الى النجاشي و
وجه ام حبيبه واصدقها النجاشي عنه اربع مائة
دينار والذي انكحها خالد بن سعد ابن العاص بن
امية وهو ابن ابن عم ابيها وكان ابوها كافرا لا ولاية
له و وكل ابا رافع في نكاح يموه بنت الحارث الهلالي
وفي البيع وكل حكيم بن حزام ليشترى له صلى الله عليه
وسلم اضحية بد دينار فاشترى له اضحية بد دينار
فاعطى فيها ربح فباعها بد دينار فاشترى له
اضحية بد دينار فاجعلها الى النبي صلى الله عليه وسلم
ومعها دينار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
تصدق بالدينار وضعه بالشاة وروى عنه صلى
الله عليه وسلم انه امر عروة البارقي ان يشتري
له اضحية بد دينار فاشترى له مئتان بد دينار فباع

احدهما بدينار وحمل الشاه والد دينار الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بارك الله لك في صفقة يمينك فدل ذلك على جوازها ولها اركان اربعة **احدها** ما وكل فيه وله شروط ثلاثة احدها ان يكون ما وكل فيه مملوكا للموكل فلو وكل في بيع ما يملكه او تزوج بنته اذا انقضت عدتها او اعتاق من يملكه او ما اشبه ذلك لم يصح على الاصح ولو وكل عمره في ان يزوج بنته زيد افزوجه او كيل عمره من زيد صح بخلاف ما اذا وكل في بيع عبد لزيد فباعه لو كيل زيد لم يصح **فان قال** قابل فيما الفرق بينهما قيل الفرق ان البيع يقبل نقل الملك والتكاح لا يقبله ولهذا يقول الوكيل في البيع يعني موكلي ولا يقول بع موكلي وفي التكاح زوج موكلي ولا يقول زوجني موكلي فدل على الفرق بينهما الشرط **الثاني** ان يكون قابلا للنيابة كاتجاع البيع والمحواله والضمان والكفالة والشركة والمساقاة والنكاح والطلاق والخلع والصلح وسائر العقود وفي مملك المباحات كالا ستقا واحياء الموات وجهان ذكرهما الراعي قال النووي من زيادته في الروضة وقد تبع فيه بعض الحنابلة والمشهور قولان احدهما لا يصح كالا غتنام والاتقاط ولانه فعل صادر من الوكيل **والثاني** وهو الاصح الصحة قال النووي من زيادته في الروضة وينبغي طرده في الاتقاط كما قاله العمري والاقوى ما في الشامل القطع بالمنع ولا يجوز في شيء من العبادات الا الحج واداء الزكاة والكفارات والصدقات وذبح الضحايا والهدايا وركعتا الطواف من الاخير **الثالث** ان يكون ما فيه التوكيل معلوما فلو قال وكلتك في كل قليل وكثير لم يصح لجهالة من الجملة وهذا

مخالف لما نقله الروياني في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لو قال وكلتك في تزويجي من شئت جاز ونظير ذلك ما صح به امام الحرمين والغزالي في الوسيط البسيط انه لو قال بع من شئت من عبيدي لا يبيع جميعهم لان من التبعية فلو باعهم الا واحدا جاز ذكره النووي في الروضة عن الملهذب والتهذيب وطحا من زيادته وفي هذا اللفظ اشكال لان لفظ البعض لا يطلق على الجميع الا جزا لان الجز بعض الجملة ولو عين مكانا ليس فيه عرض ففي تعيينه وجهان للرافعي من غير ترجيح احدهما عند القاضي اني حامدا انه لم يتعين كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الام في كتاب الرهن وجزم به في التنية واختار المتولي والروياني كما نقله صاحب المهمات ورجحه قال ولو وكله ببيع عبد او شرايه لم يحزن العقد على بعضه الا اذا باع البعض بقيمة الجميع فيصح من غير خلاف ذكره النووي في التصحيح وابن الرفعة في الكفاية ولو قال وكلتك في مناصرة خصمائي واطلق صح على الاصح الركن **الثاني** الموكل وصنا بطم كل من صحة مباشرة بملك او ولايه صح توكيله فلا يصح توكيل الصبي والمجنون وكذا المرأة والمحرم في النكاح والمغني عليه والفاسق في تزويج ابنته اذا قلنا لا يلي لان التصرف الخاص بالانسان اقوى من تصرفه بغيره فاذا وكل لا يملكه الوكيل ما دام محرما واذا انحلت فوجهان اظهرهما وهي طريقة المراوغة انه لا يملك الا بتجديد وكاله بعد التحلل **والثاني** وهي طريق بعض العراقيين انه يملك بالاول ولو وكل في كل ماله كثيره وقليله وفي كل اموره كلها لم يصح لانه غير عظيم كما قطع به الاكثر ون بخلاف ما لو قال وكلتك في بيع اموالي وعتق ارقاي صح لانه محصور

وكذا استيفاء ديوني واسترداد ودايعي وقضى ديوني
 وان لم يكن معلوما كاهو الاشبه في الرافي ويصرح الفقهاء
 وفي كلام الشيخ ابي حامد والجرجاني والبغوي ما يشعر
 بشرط العلم بقله السبكي في شرحه ولو وكل حلال محرما
 لم يوف كل حلالا في التزوج صح عند الرافي قال الشيخ
 تقي الدين السبكي في شرحه لمنهاج النووي والاصح عندي
 المنع وهذا ليس بظاهر وما قاله الامام الرافي فهو ظاهر
 لان المحرم عند العقد لم يصيد له علاقته في العقد لان التز
 وبيع يقع بين الموكل والمولى عليه لا بين المخاطب بخلاف
 البيع فانه يتعلق بالمخاطب دون من له العقد كما اذا
 قال البائع لو كيل المشتري بعت موكلك فقال قبلت
 البيع له لم يصح وفي النكاح يصح فهو بفاء محض
 ولو وكل رجل ابنته في ان يوكل رجل في تزويجها عنه
 واطلق فوجهان في اصل الروضة من غير تزويج قال
 الامام النووي شيخنا جمال الدين في مهماته رجع المتولي
 وابن الصباغ الصمحة **ومنها** العبد الماذون له في البيع
 والشراء صحح وليس له التوكيل الركن **الثالث**
 التوكيل بشرط صحته مباشرة لنفسه فلا يصح توكيل
 ومجنون وكذا المرأة والمحرم في النكاح كما تقدم في الموكل
 فخرج من هذا الشرط العبد فانه يصح توكيله باذن
 سيده لكن يستثنى منه توكيله في قبول النكاح فانه
 صحح سوا اذن السيد ام لا لانه لا ضرر على السيد
 ويستثنى من جواز توكيله باذن سيده ما اذا كان وكلا
 على الطفل او مال اليتيم فلا يجوز لانه في معنى الولاية
 ذكره الماوردي ولو وكله السيد ببيع او تصرفا ثم اعفاه
 او باعه او كاتبه ان عزل كما ذكره النووي من زيادته
 في الروضة عن تصحيح الماوردي والجرجاني والصمحة

في تصحيح التنية وفي توكيل عبد عبد غيره باذن سيده و
 جهات اصحها عدم الانعزال كما صححه النووي في تصحيحه على
 التنية وقال في زيادات الروضة انه المذهب الذي جزم
 به الاكثرون ولو لم ياذن السيد لعبد في التوكيل بل قال
 ان شئت فتوكل له وان شئت فلا ثم عفته او باعه قال
 صاحب المهمات لا يعزل قطعا ويستثنى من صحته مباشرة
 لنفسه الميراث فانه يجوز ان يكون وكلا لغيره وان
 لم يجز تصرفه في ماله **واما** السفينة فلا يصح قبوله للنكاح
 بغير اذن وليه ويجوز ان يقبله لغيره بغير اذن وليه
 في الاصح كما جزم به القاضي حين والمتولي **ومنها** الكافر لا يزوج
 مسلم ولا يكون وليا في تزويجها على الصحيح **ومنها**
 الكافر يمنع من شراء المسلم ويكون وكلا في شرايه لمسلم ان
 خرج بالسفارة **ومنها** المرأة لا تقدر على الطلاق ويصح
 توكيلها في تطليق غيرها في الاصح ولا يجوز فيه التوكيل
 في احياء الموات بلا اجرة ويجوز باجرة في الاصح ولا يجوز
 في الاتقاط ولا غنم فان التقط او اغنم كان له دون
 موكله وكذا في تعيين الطلاق المهر والعق المهر واختار
 بعض من اسلم عليهم الا ان يعين للموكل فيصح وهل
 للتوكيل في البيع مطلقا ان يبيع لساير او صوله او فرع
 غير ولده الصغير فيه وجهان اصحهما الجواز في الاذن
 المطلق وله قبض الثمن في اصح الوجهين ولو وكل البالغ
 اياه في بيع لم يجز له ان يبيع لنفسه على الاصح خلافا لما في
 الحاوي الركن **الرابع** الصبي فلا بد من ذكر الابحاث
 بلفظ وفي القبول ثلاثة اوجه ذكرها الغزالي قال اعد لها
 ان اتي بصيغة عقد كقوله وكلت بشرط القبول او قال
 بلفظ الامر كقوله بع يكفي الا القبول بالامتنان ولا
 يشترط القبول لفظا على الصحيح لان الوكالة ابا حه قال

القفال يشترط لانها اثبات سلطته للوكيل فعلى هذا يكون
على الفور لا قال الراجح ظاهر المذهب انه لا يجب على الفور
ويستثنى منه صور **منها** اذا وكله في امر نفسه فيصح ان لم
يشترط القبول على الصحيح **ومنما** اذا عين زمان العمل
الذي وكل فيه ويخاف فواته فيكون على الفور **ومنما** ان
يعرضها الحاكم عليه عند ثبوتها عنده فيكون على الفور
فلورده وقال لا قبله بطلت ولو يندم واراد ان يفعل لم
يقع بل لا بد من اذن جديده ولو تصرف ما لم يعلم وكالته
ثم ظهرت صحته على الاظهر ولو قال وكلتكما اقتضى اللفظ عدم
صحته تصرفهما جميعا في غير معين كقوله او صيتكما لتختفظا
مالي جميعا فان كان معينا فلكل ان يتصرف بافراده كقوله
او صيتكما ان تبيعا هذا الزيد بمائة ولو اشترى باذن
موكله بمال نفسه لموكله بالنية لا باللفظ وقع للوكيل
دون الموكل كما قاله الراجح في كتاب البيع عند الكلام على
بيع القضيوي وكذا ان اشترى له في الذمة ولم يسمه و
كذا ان سماه وكذبه البايع في الاصح وينعزل بانعزاله
حاضرا وغائبا في الحال **فان قال** قايلا فما الفرق بين
هذه المسئلة وبين ما اذا عزل القاضي مستنيبه لم ينعزل
قبل بلوغه الخبر والفرق بينهما ان العزل في الحاكم لتعلقه
بالمصالح الكلية بخلاف الوكيل **فان** اقتضت خاصة ومقتضى هذا
الفرق ان الحاكم اذا كان موليا في واقعه مخصوصه فانه
ينعزل كما في الوكيل وفي الباب قواعد **الاول** الوكيل
قائم مقام موكله فيما وكله فيه **الا** في مسائل **منها** لو
ولي اثبات الحد في حقوق الله تعالى من وجب عليه فلا
يكفي التوكيل فيه غير واحد وهي دعوى القاذف على
المقذوف انه زني كما ذكره الراجح في اللعان **ومنما** اسفله
في قول **منها** قبض راس مال السلم في المجلس لا يكفي نية

قبض الوكيل مع غيبة موكله ويكفي مع حضوره **ومنما** القبض
في الصرف وفي كل ربوي كذلك وهو ان يشتري ذهباً بذهب
او بورق ويريد مفارقة المجلس قبل قبضه وقبضه
فيوكل في ذلك لم يصح كما تقدم **ومنما** انه لا يقوم في الايمان
والا يلا واللعان وغيرهما **ومنما** الرضاخ لم يقم وكيلة لام
مقامها في الرضاخ **ومنما** التوكيل في المعاصي كالغصب
والسرقة والقتل وما اشبه ذلك لم يصح **ومنما** التوكيل في الا
قرار لزيد بكذا ففيه وجهان احدهما عند الاكثرين عدم
الصحة وهل يكون هذا اقرارا من الموكل ام لا وجهان احدهما
عند الاكثرين نعم نقله النووي في الروضة عن ابن العاص و
خثار فان قال اقر عني لزيد بكذا على لزمه من غير خلاف
ولو قال وكلتك في تزويج بنق اذا طلقت واذا اشتريت
العبد الفلاني اعتقه وكذا اذا اهدا الخمر خلا فبعضه بخلاف
ما اذا قال وكلتك في اعتاق عبيد اشتريته لم يصح لان
المتصرف فيه غير متعين **القاعدة الثانية** لا يصح التوكيل
في مجهول **الا** في مسلتين **احدهما** التوكيل بالاقرار جائز في
احد الوجهين وصحة جماعة وهو ان يقول وكلتك لتقر
عني بشئ ويرجع بذلك الشئ على الثاني وهو الصحيح عدم
الصحة **المسئلة الثانية** اذا قال وكلتك لتزوجني من شيت
صح كما تقدم ذكره النووي في الروضة ولو قال وكلتك في بيع
جميع اموالي وقصاديوني واستيفاءها صح وقطعا ولا يشترط
العلم بقدرهما على الصحيح خلافا للبخوي وله اثبات وكالته
عنده انكار الغرماء له الوكالة من غير حضورهم خلافا لابي
حنيفة رحمه الله ولو انكر وكالته من غير حضورهم انعزل وكذا
الموكل واذا بلغ لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن الا باذن جديده
ولو قال متى او كلما عزلتك فانت وكيلي واراد ان يعزله قلنا
يعود الوكالة فطوره ان يوكل في عزله ولو قال متى عزلتك

او عنك احد من جهتي اسند باب التوكيل ان كان التعليق بصيغه
لا تقتضي التكرار كقبي فطريقه ان يكرر العزل فيقول عزلتك
عزلتك و لو قال مقي وكلتك فانت معزول فمقتضى كلامه الا
صح باب انه يصح وفيه نظره فانه بعض اصحابنا وهو ظاهر
لانه متعلق قبل الملك كقوله ان تزوجت فلانه فهي طالق
ثم تزوجها لم تطلق خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه ولو
وكله في بيع عبد بمائه درهم فباعه بمائه وثوب يساوي
لم يصح لعدوله عن الجنس ولو اشترى الوكيل بعين مال
الموكل لنفسه فلعقد باطل وان اطلق ونوى نفسه وقع
للموكل كما ذكره السبكي في شرح منهاج النوري و لو قال
عبد لرجل اشترى نفسي من سيدي فاشترى بلفظ الا
ضافه بالصريح الى العبد صح كما قاله صاحب التقريب فلو
اطلق الشراء وقع للوكيل لان البايع قد لا يرضى بعقد
يتضمن الاعتراف ولو وكل رجلا لشراء له عبد زيد بمال
وكيله فاشترى كما امره وقع للموكل ورجع الوكيل عليه
بالقيمة او المثل لانه فرض بخلاف ما اذا قال لو كيلة سلم
لي في كذا واعط راس المال من مالك ثم ارجع علي فلاح
المنصوص لم يصح لان الفرض لا يتم الا بالقبض فعلى ما
علمنا فيما الفرق بينهما **القاعدة الثالثة** لا يصح توكيل
الصبي **الاي مسئلة** وهي الاذن في دخول الدار وايصال
المهديه **القاعدة الرابعة** من اقرب عند حاكم بشئ لزيد
مثلا وجب على الحاكم ان يأمره بالادفع ان طلبه منه بنفسه
او وكيله **الاي مسئلة** وهي ما اذا قال لفلان علي دين كذا
وقد وكل هذا بقبضه لم يكن للحاكم الا امر باعطائه
لانه مقر في توكيل الغير في مال لا يملكه نقله البند ينجي عن
نص الشافعي رحمه الله والمشهور خلافه فان كذبه الموكل
بعد كان القول قولا لم يعميه وله مطالبة من شانهما

ولا رجوع للغارم على الاخر فان كذب من عليه الدين و
كالبه لم يورس بالاعطاء الا بينه عليه وفي تصديقه لم يد
عي الحوالة عليه وجهان اظهرهما اللزوم كما في الروضة
القاعدة الخامسة التوكيل في بيع ما سيملكه الموكل
او طلاق من سيملكها او في عتق من سيملكه غير صحيح على
الاصح عند العراقيين والغزالي لعدم التمكن **الاي مسئلة**
وهي ما اذا وكل في بيع امواله واصناف اليه ما سيملكه صح
قال الرافعي رحمه الله وقد يقال بخلاف فيما اذا افرد في
بيع ما سيملكه بالتوكيل اما اذا جعله تابعا لامواله
الموجودة في الحال كقوله وكلتك في بيع اموالي وما ساء
ملكه صح كقضية عروه الباري رضي الله عنه انه كان
وكيلا مطلقا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم في بيع
امواله وما سيملكه كقوله وقفت على اولادي وعلى
من سيولد لي بخلاف ما اذا قال وقفت على من سيولد
لي لم يصح و لو قال ان شئت زينب فقد وكلتك في طلاقها
لم يصح بخلاف ما اذا قال وكلتك في طلاق زينب ان شئت
جاز كما قاله الماوردي لان الاول تعليق الوكالة والثاني
تجهيزها وتعليق التصرف و لو قال وكلتك في بيع هذا
العبد او هذا المبيع كما في الروضة وفيه نظرا لانه ان قصد
التردد فلا اشكال وان قصد بيع ابها شئت فيبني
الصحة على الاصح كما يحسنه الشيخ تقي الدين في شرحه وهو
ظاهر كما لو وكله في تزويج من شأ قال النوري رحمه
الله في الروضة صح وقد تقدم نقلها عنه ولو وكله في
ان يشتري له طعاما انصرف الى الحنطة كما نص عليه الشافعي
رحمه الله وهل للوكيل ان يוכל فيما وكل فيه فان كان
ممن يحسنه ويليق به فعليه لم يحن التوكيل فيه للوكيل
والا جاز على الصحيح ويستثنى من ذلك ما اذا كثرت التصرفات

ولم يمكنه الاثبات باجماعها بنحوها اكثر مما لمذهب ان
له التوكيل فيما يزيد على الممكن ولا يוכל عن نفسه بل
عن موكله فلو وكل عن نفسه ففيه وجهان ذكرهما الرا
في اصحهما عدم الصحة كما ذكره النووي من زيادة في الرضا
ولو وكله في قبض دين فقبضه وارسله لموكله مع غير
ثمنه وان ارسله مع بعض عياله لم يضمن كما ذكره الجوزي
في شرح المختص ولو ادعى الوكيل قبض ما باعه من مال
موكله او تلفه فكذا به الموكل صدق الوكيل بيمينه وليس
للكيل مطالبة المشتري لا اعتراؤه ببراه ذمته وليس
له ان يوكل عن نفسه بلا اذن وله ان يوكل عن موكله
في صورة الاطلاق امينا فان فسقا في عزله وجهان قال
النووي في الروضة اقسهما المنع **القاعدة السادسة**
ليس للوكيل ان يبيع بدون الماذون فيه وله البيع بما
زاد ان لم يعين المشتري **الاي سله** وهي ما اذا اذن
بالبيع بما به درهم فباعه بما يته دينار لم يضر اذا الماني
به غير ما امر به وان نهاه فلا بد من الامتثال وهل يجب
عليه البيع بالزيادة اذا كان ثوبا غلب فيه وجهان
احدهما لا والثاني وهو لا شبه في الشرح الصغير خلافا
قال النووي في الروضة وينبغي انه الاصح ولو نهاه بالشرا
بما يته بل بما يتن وبما دونها الى فوق المايه فليس اشرا
بما يته ولا بما دونها في الاصح ولو اطلق الاذن حمل على
كما اذا اصره في الصنف بشر الحمل لا يشترط في الشرا ونقد
النقد والتمن الحال لا يشتري بغير فاحش على المشهور
الا ان يقول بعه بما يشته فله البيع بالنسيئة لا بالقبض
ولا بغير نقد البلاء ولو وكله بموكل معين لم يتعد
وله ان يبيع باجل اقل الا ان يكون عليه في حفظ ذلك
التمن مونه او خوفه ولو وكله وقال افعل فيه ما يشاء

لم يكن اذا ناعى الاصح كما ذكره الرافي قال النووي من زيادة
في الروضة لو قال لو كيله كلما تصنعه فهو جائز فهو كالموكل
لاول وهل للوكيل بالشرا ان يشتري من يعتق على موكله
فان قلنا له ذلك فاشترى ثم وجد به عيبا فلو كيله
لعدم عتقه قبل رضاه بالعيب ذكره النووي في اصل الرضا
عن التهنيد وب لو اختلفا في التصرف او كيفيته فالقول
قول الموكل لا في دعوى التلق فان القول قول الوكيل
بيمينه ولو اذن بالبيع بموكل طمع وحمل على التعارف في
مثله فان لم يكن فيها لانفع وجب عليه الا شهادة كما ذكره
القاضي حسين وله تسليم المبيع فيه قبل قبض المثل لا با
لحال فان سلم غرم للموكل قيمته ولو قال البائع فلان
فقال الوكيل اشتريته له فالمدح بطلانه خلافا لما في
النكاح فانه يصح من الولي و وكيل الزوج بهذه الصيغ لا
بها سفارة محضه ولو قال اشتري عبد زيد وكان
زيد باعه لعمرو فلو كيله شراوه من عمرو فان اشتراه
ثم وجد به عيبا فاردده فقال له البائع اخرا ارد
لعل يحضر الموكل فيرضاه محضه واختار الرد
خلافا للبخوي المنع قال ويكون للوكيل باجره مع
الامكان **القاعدة السابعة** يصح التوكيل بما يحسن
الوكيل **الاي مسائل منها** العبادات والايمان والشهادت
ومنها تعليق الظهار **ومنها** الايلا **ومنها** المعاصي **ومنها**
تعليق الطلاق **ومنها** العتق **ومنها** التدبير على المذهب
ومنها تملك المباحات **ومنها** الالتقاط **ومنها** تعليق
من طلق باحدى زوجتيه او اعترف باحدى عبده
ولم يصح التوكيل فيه **ومنها** اذا اسلم على اكثر من اربع
شوه فهو كل في اختيار اربع منهم لم يجز **ومنها** الو
صيه ففيها وجهان اصحهما الجواز والثاني لا يجوز **ومنها**

واللعان ٢

العبد والسفيه اذا اذن لهما في النكاح فكل منهما ان يباشره
 بنفسه وليس له التوكيل فيه على وجه حكما بان الرقعة
 عن القاضي حين **ومنها** الولي في النكاح اذا اذن له فيه
 وهو غير مجبر لم يكن له التوكيل به على وجه الا ان يكون
 له فيه **ومنها** الوصي هل يلحق الوكيل في المنع من التوكيل
 مما يقدر عليه وهو لا يقر به او لا فيه وجهان **ومنها**
 العبد الماذون له في التصرف لا يجوز ان يوكل فيما اذن
 له فيه الا اذا صرح له بذلك **ومنها** الاب يتولى طرفي العقد
 في بيع ماله من ابنه وبالعكس وليس له ان يوكل في ذلك
 واحد يتولى الطرفين نعم لو وكله في احدهما او وكل
 اثنين في شيئين جاز **ومنها** الوكيل في البيع وقبض الثمن
 اذا اقر بذلك وكذبه الموكل لم يقبل الموكل **القاعدة**
الثامنة لكل من الوكيل والموكل الرد بعيب **الا في مسئلة**
 وهو ما اذا عين للموكل الوكيل المبيع والثمن كما اذا قال
 اشتر هذا فاشتره ثم وجد به عيبا لم يكن
 للوكيل الرد قولا واحدا كما ذكره الخوارزمي في الكاف
القاعدة التاسعة القبول في التوكيل لا يجب على
 الفور على ظاهر المذهب وان كان القبول شرطا
الا في مسائل **ومنها** اذا وكله في ابرأ نفسه فانه يصح ان
 لم يشترط القبول قال في البحر ولا بد ان يبرأ في الحال
 فان اخره لم يصح **ومنها** ان يعين زمان العمل الذي
 وكله فيه ويخاف فواته فيكون القبول على الفور
ومنها ان يعرضها الحاكم عليه عند ثبوتها عند فيكون
 ايضا على الفور كما قاله الماوردي وصاحب البحر ولو
 وكله في شيء ليفعل فيه ما شا لم يكن ذلك اذنا في التوكيل
 على الاصح وكذا لو قال كل ما تصنعه فيه فهو جائز ذكره
 النووي من زيادته في الروضة ولو وكله ليشترى له في

الذمة فاشترى له في الذمة وتقد الثمن من ماله لا من مال الموكل
 كل يرى الموكل من الثمن وليس له الرجوع بشئ على الموكل لانه
 بقصد دين موكله نقله النووي ايضا من زيادته في الروضة عن
 الماوردي وغيره قال وهو ظاهر ولو دفع الى وكيله درهم
 ليشترى له بها ما امره فاخذ الوكيل الدرهم وتصرف فيها على
 ان يكون قرصا عليه ثم اشترى موكله ما امره به بدلا عن
 ما اقرضه صار ضامنا لمال موكله وكان ما اشتراه بماله نفسه
 ولو اشترى موكله في الذمة لم يقرح الشراء لموكله ولو قال بع
 هذه الامعة الثلاثة بالقي لم يبيع واحدا منهم بدون الا
 ولو باعه بالقي صح ولو قال اشترى عبد زيد بمالك ففعل
 حصل الملك للامرور رجوع على من امره بالقيمة او المثل
القاعدة العاشرة من لم تصح مباشرة لتصرف لم يصح الا
 ان يكون وكيله فيه **الا في مسائل** **ومنها** الكافر لا يزوج مسلمة
 ولا يكون وليا في تزويجها ويجوز ان يتوكل في تزويجها
 على الصحيح دون البتوت **ومنها** الكافر لا يشتري المسلم
 لنفسه ويجوز ان يكون وكيله في شرايه لمسلم ان صرح بال
 سفار وكذا ان لم يصرح في قول **ومنها** المراه لا تقدر على
 الطلاق وتكون وكيله في تطليق غيرها في الاصح **ومنها**
 الفاسق اذا سلبناه الولايه في الايجاب كالعبد قال الرافعي
 ومع ذلك يجوز توكيله فيه من غير خلاف **ومنها** اذا
 وكل الولي المراه او وكل رجلا عن الولي في تزويج امته
 جاز على قول الشافعي رضي الله عنه خلافا للمزني عدم
 الجواز **ومنها** المحلل اذا وكل المحرم ليوكل حلالا في التزويج
 صح **ومنها** المرتد يجوز ان يكون وكيله لغيره وان لم يجز
 تصرفه في ماله **ومنها** اذا حج عليه بسفه **ومنها** الكافر يصح
 بيعه ان يكون وكيله في طلاق المسلم في الاصح ولا يصح منه
 طلاق المسلم استقلاله اذا اسلمت تحتة وتخلي ثم طلقها

وعلى ولا يبيع له

في العدة ثم اسلم قبل انقضائها ولو ارادت المراه ان تتوكل عن
غيره لم تجز الا باذنه **ومنه** الا على لا يصح بيعه ويصح توكيله
ومنه اذا قال لن زوجته اذا طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا
فعلى ما نقله الامام عن الاكثرين من انسداد وقوع الطلاق
منه ولو وكل فيه صح قاله الراعي **ومنه** اذا قالت المراه
لو كيلها وكلتك في تزويجي صح وزوجها كما نقله صاحب
البيان عن الشافعي رضي الله عنه **كتاب الاقرار**
الاصل فيه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم **فاما** الكتاب فقوله تعالى قال اقررتم واخذ
على ذلكم اصري قالوا اقررتنا **واما** السنة فلما روى عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال واعدنا اليس على امره
هذا فان اعترفت فارجمها فعلق الحكم باعترافها
وروي ان ما عز ابن مالك اعترف عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالزنا فرجمه ولا يصح الا من بالغ
رئيسه مكلف خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه قال واحتج
من نص قوله بما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
لعمرو ابن ابي سلمة قم يا غلام فزوج امك وكان سنة ست
سنتين قالوا فلو لا ان عقد بالتوكيل صح ما امره النبي صلى
الله عليه وسلم ان يزوج امه قيل الجواب عن ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن الصبي
حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق
فقد ثبت انه لا تكلف عليه فلو جاز اقراره وعقوده
حكم بتكليفه وهذا لا يجوز وما استدلوا به من الحديث
انه الغلام كان سنة ستا او سبعا فهو عمرو ابن سلمة وغيره
ولم ينقل لهذا السن فجاز ان يكون بالغاً وهذا امر النبي
صلى الله عليه وسلم ان يزوج امه ثبت انه وقع من اسم الي
اسم غيره وعلى هذا انه لو كان الامر كما ذكره لم يكن فيه

السلام الذي امره ان يزوج امه
في سنة ست او سبعا
الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم
في غلام زوجه امه فهو عمرو

دلالة لان قوله قم يا غلام فزوج امك ولا يه في النكاح والاب
لا يزوج امه عندنا ولا يصح عندهم وان صح عندهم فانما
يجوز اذا اذن له وليه فيه ولم يكن النبي صلى الله عليه
وسلم وليه في ذلك الوقت فدل على ما قلنا ولا اركان
اربعة **احدها** المقتدر وهو ينقسم الى مطلق ومجور **فاما**
المطلق وهو المنفك عنه انواع المجور اقراره صحيح ويستثنى
منه المكره والنائم ولو اقرته ادعي انه غير بالغ فالقول
قوله من غير يمين وعلى المدعي البينة انه بالغ والقاعدة
ان كل من انكر شيئا كان القول قوله مع يمينه لقوله صلى الله
عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من انكر **والفرق**
بين هذه المسئلة وغيرها اما ههنا لو حلفناه حكما يبلو عنه
من غير يمين اذا اليمين لا يتوجه عليه الا اذا كان بالغاً
ما ادى ثبوته الى نفيه سقط من اصله ومن حرم عليه لسفه
لم تجز اقراره بالمال ويجوز في الطلاق والحدود والقصاص
والفرق بينهما اننا لو قلنا اقراره بالمال توصل بالمال
الى معنى ابطال الحجر بخلاف الطلاق فان الحجر انما يشرع لحفظ
المال وبالطلاق لا يضيع المال بل يتوفر **واما** المجور فلا
ينفذ اقراره كالصبي والمجنون وغيره ويستثنى من عدم اقرار
الصبي وصبيته وتدينه ان صحناهما منه واحتلامه و
حيضهما في وقت امكانه ولا يكلف يميناً كما ذكره الراعي في المحرر
وبنحوه النووي في منهاجهم خلافا لما في التهذيب في صورة طلبه
للشهم في القراه ولا يجوز اقرار الخنثى المشكل بحال حتى
يستكمل خمسة عشر سنة **واما** الرقيق فان اقر بما يوجب
عقوبه على نفسه قبل اقراره او بمال وكان تالفاً وكذبه
السيد لم يقبل في اظهر القولين ويتعلق الضمان بذمته وا
لدعوى عليه الا ان يكون بسبب دين تجارة ما دون له فيها
يتعلق بكسبه وما في يده ويطالب السيد ولو اقر بسرقة

توجب القطع قبل في القطع وفي المال أربعة أوجه أظهرها
لا يقبل فان اقر بسرقة توجب القطع ثم رجح كان اقراره
بسرقة لا توجب القطع ولو اقر بجناية لا توجب عقوبة
لغصب او سرقة لا توجب القطع او اتلاف وكذب اليد
تعلق بدمته دون رقبته فيتبع به اذا اعتق ولا يقبل اقرار
المبعض بدین جنايه فيما يتعلق بسيدته الا ان يصدقه
وحكم المدبر وام الولد كحكم القن بخلاف المكاتب كالح
في اقراره في البدن والمال ومن اقر في زمان زال عقله نحر
مكرها عليه لم يصح اقراره **الركن الثاني** المقر له **والشخص**
له من شرطان احدهما ان يكون اهلا للاستحقاق
فلو قال لهذا الجار علي الف بطل قوله ولو قال بسببه لزمه
لما كنه الشرط الثاني ان لا يكذب المقر له فان كذبه لم يسلم
اليه ويترك في يد المقر على وجه وفي وجه يحفظه القاضي
فان رجح المقر له عن انكاره يسلم اليه والصحيح ما ذكره
الرافعي وهو الاول **الركن الثالث** المقر به وليس له
من شرطه ان يكون معلوما بل يصح بالجهول ويقبل تفسيره
بقوله علي سق باقل ممول كثر وبما لا يتمول لكنه من جنس
ما يتمول كحبة حنطة او قمح باذبحانه فوجهان اصحهما
القبول وكذا ان لم يكن من جنس ما يتمول لكن يجوز اقتناؤه
كلب معلوم او سرجين او جلد ميتة قابل للدباخ او كلب
قابل للتعليم قبل على الاصح من الروضة بخلاف ما لو قال له
علي مال قبل باقل ممول هذا كله فيما اذا قال له علي
فان قال في ذمتي لم يقبل تفسيره بما تقدم لانه لا يثبت في
الذمة ولو قال له عندي سق ثم فسرته بنحر او خنزير قبل
على المشهور فلو قال له علي مال عظيم او كبير او نفيس قبل
باقل ممول لانه يحتمل ارادته عظيم خطره فكيف مستحله
ويصح بمسئول له في اصح الوجهين من الروضة ولو اقر في

مرض موته بعين ماله لزيد ثم لا خير بدین يستوفي جميع
ما خلفه سلمت العين لمن اقر له بها او لا ولا يثبت للثاني
الركن **الرابع** الصيغة كقوله لزيد علي كذا فلو قال علي
او في ذمتي كان دينا للمقر له فلو قال معي او عندي كان للعين
ولو قال لي عليك الف فقال زن بلفظ الامر او خذ او اقبل عليه
او اجعله في كيسك فليس هذا اقرار ولو قال له بدل هذا
نعم او بلي او صدقت او انت ابرأني منه او انا مقربه فهو
اقرار وكذا لو قال لي عليك الف فقال لا عشرة فليس باقرار
على المذهب ولو قال لي عليك الف فقال ان زن مني فاقرار
في وجه ذكره صاحب الكافي والصحيح انه ليس باقرار ولو قال
اقض الالف الي علي عليك فقال اقضي عند اوحى اخذ للمفتاح
او امهلني او حتى اجلس كان اقرار في الاصح ولو قال ابرأني
او استوفيت مني فليس باقرار بخلاف ما اذا قال ابرأني
منه او قصيته فاقرار ويلزمه بينة القضا والابرا كما ذكره
النووي في اصل الروضة ولو قال ان تشهد علي شاهدان
بكذا فلهما صا دقان فاقرار وان لم يشهدوا ولو قال ان شهدا
صدقتهم فليس باقرار قطعا كما في الروضة ولو كتب لزيد علي
الف وقال للشهود اسهدوا علي بما فيه فليس باقرار كالح
كتب عليه بخبره وقال اسهدوا بما فيه او كتب على الارض
كما ذكره النووي من زيادته في الروضة ولو قال كان لفلان علي
الف او كانت هذه الدار في العام الماضي له فهل هو اقرار في
الحال يحمل بالاستصحاب ام لا قال النووي في الروضة من زيادته
فيه وجهان ينبغي ان يكون اصحهما الثاني قال صاحب المهملات
وقد رجح المخرجاني وفي الباب قواعد **الاولى** الاستثنى
جائز في الاقرار والطلاق وغيرهما **الاني** ما ائيل الاستثنى
بغير قصد لم يصح قال النووي في الروضة ان قصده وهو
في اثنا الطريق صح وقال بعض المتأخرين انه لا يكفي الاوله

فعلى هذا انه لا يصح الاستثنى بالاقرار بغير سبقت بنفس
 او عي كلام لم يقبل كما اذا تخلل كلام اجنبي ولو قال الف ^{الله} استثنى
 الاما يه صح الاستثنا خلافا لابي حنيفة رحمه الله او كما اذا قال
 على الف يا فلان الاما يه بقله السورى في الروضه من زوايده
 عن صاحب العدد والبيان قال وفيه نظر **ومنها** اذا
 استغرق بان قال على عشرة الا عشرة لم يكن استثنى ولو قال
 المدي لي عليك الف فقال المدي عليه الا عشرة لم يكن اقرار
 بياقي الا لف على المذهب من التمه ولو قال الف درهم ^{ما يه}
 دينار الا خمسين قبل قوله من احد الجسدين او غيرهما
وقاعدة الاستثنا ما هو من النفي اثبات وما هو الاثبات
 نفي فلو قال على عشرة الا تسعة الاثمانه لزمه تسعة وفي
 نظايرها ان يجمع كل ما هو اثبات وكل ما هو نفي وتسقط
 المنفي من المثبت فيكون الباقي هو الواجب **ومنها** ان يعتبر
 تاخر المستثنى عن المستثنى عنه فلو قال انت الا واحدة
 طالق ثلاثا حكى الشيخ ابو اسحق عن بعض الاصحاب
 انه لم يصح ووقع الطلاق **فان قال** قابل قد قلتم انه لا
 بد من الاتصال في الاستثنا وقلتم بالعطف بالاقرار ليس
 كذلك **فما الفرق** قيل الفرق بينهما ان الطلاق يدخل التاكيد
 كيد ويدخله الاستثنا فاحتمل ان يكون الواو للتاكيد
 واحتمل ان يكون للاستثنا فاذا احتمل هذا الموضع
 الثلاث لان لا توقع الطلاق بالشك وليس كذلك الاقرار
 لانه لا يدخله التاكيد فان دخله لم يصح الكلام فلهذا
 الزمان بالواو الثانية درهما باليا الا ترى انه لو قال
 انت طالق طلاقا كان تاكيدا ولو قال له درهم درهما
 لم يكن صحيحا **فدل** على الفرق بينهما قيل قد قلتم انه لو
 قال علي درهم درهم لزمه الاول ورجعنا اليه في الثاني
 فان قال درهم لازم لي لزمه درهمان وان قال درهم

لازم

لازم لي بل اردت درهم درهم منه كان القول قوله وقلتم في
 الطلاق انه لو قال انت طالق طالق قلتم تلزمه طلقين
فما الفرق قيل الفرق بينهما ان الطلاق لا يدخله التفصيل
 فلا يكون طلقه خير ام طلقه فلهذا او قعتا طلقتين
 وليس كذلك الدرهم لان التفصيل يدخلها فلهذا لم
 يلزمه الثاني **فدل** على الفرق بينهما فان قيل قد قلتم
 انه لو قال علي درهم درهم لزمه درهمان ولو قال درهم
 درهم رجعنا اليه في الثاني **والفرق** بينهما انه اذا عطف
 على الاول بالواو واحتمل غير ما يتعلق بالاول لزمه الثاني
 صح الاول وليس كذلك الف لانه يحتمل ان يريد عطفه
 على الاول ويحتمل التفصيل فلهذا لم يلزم بالثاني **فدل**
 على الفرق بينهما ولو قال له علي الف درهم برفعهما وتبقى
 بينهما من غير عطف كان له تفسير الف بما لا ينقص
 قيمته عن درهم ولو قال له الف فوق الف او تحت الف
 فالمنصوص وبه قال الاكثرون يلزمه الاول لانه يحتمل
 تحت الالف الدرهم لك تحت الدرهم لي او فوقه في الجوه
 او تحته في الرداء ولو قال علي درهم في عشرة فان اراد الله
 لزمه احد عشر كما قاله الرافعي ويتبعه النووي في صحة
 قال صاحب المهمات وهذا كيق يستقيم مع انه لو قال
 له علي درهم مع درهم لم يلزمه الا درهم واحد مع الصريح با
 لمعه فكان ينبغي هاهنا اولى وهذا بحث حسن يحتاج
 قايكه ومصححه الى قازق ولا فهمها على حدة على سوا ولو
 قال كذا وكذا درهمان بالنصب وجب درهمان على
 المذهب ولو رفع او جر فدرهم **فان قيل** ما الفرق
 بينهما قيل الفرق بين الحفض والنصب ان النصب
 يمين صحيح على قواعد العربية فيعود اليه **واما**
 الحفض فغير جائز عند الجمهور من النجاء والفرق بين

الرفع والنصب ان الرفع يمكن تقدير له كذا كلاما تاما وقوله
وكذا درهم معناه ان الذي اقررت به درهم كما ذكره السبكي
في شرحه ولو قال على درهمان ودرهم الادريهم لزمه ثلاثه
في الاصح ولو قال عشرة الا عشرة قال صاحب الشامل
يلزمه اربعه وهو اقيس بما قيل فيه وهو الذي اراده الرافي
في الطلاق وضابط الدرهم ستة وناق كل دافق ثمان حبات
وخمسة حبه فيكون الدرهم خمسين وخمس حبه والحبه هي واحدة
من اوسط الشعير الذي لم يقشر ويقطع من طرفها مارق
وطال والدينار اثنتان وسبعون حبه وكل عشرة من الدرهم
سبعه مئاقيل ويعتبر في اطلاق لفظ الدرهم النقرة الخالص
فلو قال ما قصدت به الا الفلوس او المغشوشه او الناقصه
لم يقبل بخلاف البيع فانه يحمل على نقد البلد **فان قال**
قابل ما الفرق بينهما قيل الفرق ان الاقرار بالدرهم محمول
على اصله وهو الخالص فان اللفظ يحتمل غيره قلنا اذا
احتمل واحتمل حملناه على اصله وهو الخالص بخلاف
البيع لان الرجوع فيه الى العرف الغالب وهو المسيل لحملناه
على اصله ههنا وهو سكة البلد المغشوشه فدل على
الفرق بينهما **القاعدة الثانية** الاستثنا المستغرق غير
كما قد مرنا **في مسأله** وهي ما اذا قال على عشرة الاخمسه
وخمسه او على عشرة الاسبعه وثلاثه فان لم يجمع لزمه
ثلاثه ووجه الاستثنا في السبعه والجنسم ولو قال ليس على
عشرة الاخمسه خمسه لزمه شئ لان عشرة الاخمسه خمسه كانه
قال ليس خمسه وقيل يلزمه خمسه بناء على انه من النفي
اثبات ولو قال ليس لفلان علي شئ الاخمسه فعليه خمسه
ولو قال له على ما بين الدرهم الى العشره لزمه ثمانيه على
الصحيح ولو قال من درهم الى عشره لزمه تسعه كما في الضمان
من زياد ان الروضه خلافا للرافعي فانه تبع صاحب التمهيد

بلغ

قوله

يلزم

على

على لزوم عشرة في الضمان والاقرار ووافقهما السبكي في
شرحه فقال كانه قال له على درهم من درهم الى عشره لانه
الغايه اذا كانت بيان لما قبلها دخل طرفاها كما تقول
قرات القرآن من فاتحته الى خاتمته وغسلت يدي من راس
الاصابع الى الابط ولو قال بعثتك من هذا الجدار الى
هذا الجدار دخلا وهذا في معنا قوله الغايه ان كانت
من الجنس دخلت كما هو مقتضى كلام الواحد في اية
الوصف **القاعدة الثالثة** ما ثبت عليه شئ لزيد فقال
زيد في الحال عمو هو المستحق له كان له ووجه الحكم **الاني**
مسائل منها اذا اقرت المراه بالصدوق الذي في ذمه
زوجها انه لعمري لم يصب **ومنها** الحر اذا اقر بما وجب له
من ارضى جنايته في يده على الجديد وكذا كل من كان مختصا به
دون غيره فلا ثبت لاحد ابتداء كذا نقله الرافي عن صاحب
التلخيص لانه لم يكن ثم قرينه اخرجته عن ملكته للمقر له
ولو اشترى لنفسه شيئا ثم اقر ان ذلك الشرا لغيره لم
يقبل اقراره قال السبكي في شرحه هذا الفرع لم اجد
منقول ولا ولكن سمعته من ابن الرفعه ونقل عن الشافعي
رحمه الله انه قال اصل ما ابني عليه الاقرار ان لا يزم
الا النفس واطرح الشك ولا استعمل الغليم واستثنى
ابن العاص حمل الدرهم على المتعارف ولو قال مالي
لفلان لم يكن اقرار لان الشوط في الاقرار ان لا يكون ما
لحايث اقراره اخبار فلا بد من تقدم الخصوم
الخبر به على الخبر ويحان قوله مكنت هذا لزيد لانه
يسكن ملك غيره ولو قال له الف في مالي او ميراث أبي
لا يثبت حق المقر له في المال وفي التركة كذا هو لو قال
الدين الذي لي على زيد لعمري واسمي في الكتاب عاربه

وهذا اذا اقر الزوج بما خاله عليه في ذمه
امراه انه لعمري لم يصب

فلا لزوم للاضافه اليه بخلاف ما اذا قال في
هذا المال او ميراث أبي

فأقرار صحيح **القاعدة الرابعة** من أقر يثبت له مال ثم بعد بمثل
كان أقرار واحد **الذي** ما أثبت **منها** وهي ما إذا اختلف وقت
الأقرارين وقيضهما **وسنّها** ما إذا اختلفت إلى شيئين كمن
جنايه **وسنّها** إذا وصفها بصفيتين كصباح ومكسر لزماء
لو قال لزيد على مال أكثر من مال عمرو فطلب بأقراره
فأقر بأقل متهول قبل أقراره فإن كثرت مال عمرو لانه يحتمل
انه أكثر لكونه حلالا وذاك حرام قال النووي رحمه
الله من زيادة في الروضة وسوا علم مال عمرو او لم يعلم
ولو قال لزيد على مال كثير من شهد به الشهود على فلان
قبل تفسيره بأقل متهول لاحتمال ان يعتقد انهم شهود
زور ويقصد ان القليل من الحلال أكثر تركه من كثير
يؤخذ بالباطل ولو قال أكثر مما قضى به القاضي على زيد
فوجهان أحدهما انه كالشهادة لانه قد يقضى شهادة
كاذبين ولو قال اريد ان أقر بما ليس لزيد على الف
لم يصح من قول أبي عاصم العبادي وصح صاحب التمه
اللزوم ومثل المطلقين قوليهما ذكره النووي في أصل
الروضة عن أبي حامد ولم ير حاشيا منهما ولو استلحق
بالغا فلا وصدة المستلحق ثم رجع النوى في الر
وضه عن الشيخ أبي حامد عدم السقوط لان السبيل المحكوم
بثبوت لا يرتفع بالافتراق ولو قال هذا اني ثم فسره
بالرضاع نقل الروياني عن أبيه ان الاشبه بالمذهب
انه لا يقبل لانه خلاف الظاهر وكذا الوفسره بأخوة الا
سلام ولو أقر شخص بولي أبيه لزيد بعد موت أبيه
ثبت الولا عليه ان كان المقر مستغنيا لميراثه ولو أقر
بأخوة شخص ثبت النسب ولا ريب الا ان يكون المستحق
وارثا جائز من غير خلاف ولو أقر شخص بنسب مجهول

ثم انهما أقر بنسب آخر ثم انكر الثالث نسب الثاني
ثبت نسبه في أصل الوجهين لان نسب الثالث قد ثبت
بأشترط موافقة على نسب الثاني ولو أقر ان الدار
التي بأعها لزيد هي وقف سمعت بينه لان الإنسان
يقدم على العقود يادني ظن ولا يقدر على الأقرار إلا بظن
قوي **القاعدة الخامسة** أقرار المكره باطل **الذي** مسئلة
وهي ما إذا ضرب شخص ليصدق في القضية نقل النووي
من زياداته في الروضة عن الماوردي في الأحكام السلطانية
انه ان أقر في حال الضرب ترك صريه واستعيد أقراره
فان أقر بعد الضرب عمل به وان لم يستعيد منه وعمل بالأقرار
حال الضرب جاز مع الكراهة قال وقبول أقراره حال الضرب
مشكل لانه قريب من المكر ولكن ليس مكرها فان المكره
من أكره على شيء واحد وهذا انما ضرب ليصدق وانما يختص
المصدق وقبول أقراره بعد الضرب فيه نظران غلب على
ظنه إعادة الضرب ان لم يقر ولو أقر سرقة فوجب القطع
ثم رجح حين اجرا الحكم عليه لم يقبل في المال على المذهب
دون القطع لانه حد من حدود الله تعالى ثبت باليمين
المردودة كذا ذكره الرافعي في شرحه في الطرف الثالث
للعقود لليمين في باب الرعاوى عدم الثبوت كما اورد
ابن الصباغ وصاحب البيان وغيرهما فاما قد مناه من
العله فيه وليس في كلام الروضة ترجيح له غير حكايته
للإمام الرافعي في المحرر وغيره فقد اضطرب كلامه وما
نقله عن الإمام وكذا الغزالي وابن إبراهيم المروزي
الثبوت فهو لفظ محتمل للقطع وعدمه فاذا احتمل
من غير صراح فلا قطع بالشك بل ثبت المال **القاعدة**
السادسة من أقر بشيأ بدنه جميعا لزيد لزمه
كل ما يلبسه **الذي** مسئلة استثنائها القاضي حسين في فتاوى

وهي الخف فانه لا يدخل وظاهر هذا الاستثنا انه ليس يصحح لان
مطلق الثياب لا يدخل فيها الخف عرفا فلا يستثنى **القاعدة النسيئة**
من اقرب باخوه فيجهولين قصدت احدهما او كذبه الاخر ثبت
نسب المصدق دون الاخر **الاف في مسئلة** وهي ما اذا كانا تومنين
فلا اعتبار بكذب احدهما الاخر ثبت نسبهما كما ذكره النووي
في الروضة ولو اقر بولد له من جارية ثبت نسبه دون الجارية
فلا تصير ام ولد له لاحتماله شبهة **الا** في مسائل اصلا وعكسا
منها الوكيل في البيع وقبض الثمن اذا اقر بذلك وكذبه للوكيل
لم يقبل قول الوكيل مع قدرته على الانشاء ولا يقبل اقراره
به في الاصح **ومنها** ولي الشب المجبر فانه ينشئ نكاحها ولا يقرب
قال الراعي ويندفع هذا الايراد بان يقال من قدر على
نشاء مستقل به قدر على الاقرار به واما عكس ذلك وهو
من يجزي لا نشاء يجزي الاقرار ويستثنى منه مسائل **ومنها**
المراه اذا اقرت بالنكاح قبل اقرارها ولو باشرة العقد
لم يطع **ومنها** اذا اقر المريض انه كان قد وهب من الوارث
في الصحة واقبضه فقيه وجهان اختيار جماعة المنع لعجزه
عن الانشاء واختار الراعي القبول **ومنها** اذا اقر الانسان
على نفسه بالرق قبل منة وان كان لا يقدر على ان يرق نفسه
بالا نشاء ذكره الامام في كتاب الاقرار **ومنها** الصغير الماذن
اذا اقر بعد الحجر عليه قبل في وجهه وان لم يقدر على الانشاء
ومنها اذا عزل القاضي فاقرا من انه سلم منه المال الذي
في يده وانه لفلان فقال القاضي بل لفلان قبل من القاضي مع
عجزه عن الانشاء ولم يقبل من الامين الذي في يده كما ذكره القلاي
في قواعد **ومنها** اقرار الاعم بالبيع فانه يقبل وان كان لا يقدر
على الانشاء **ومنها** المفلس فانه لا يقدر على الانشاء البيع
ويقدر على الاقرار **ومنها** اذا اقر الزوج بالرجعة في زمن
العدة لم يقبل منه في وجهه وان كان قادرا على الانشاء

القاعدة الثامنة من قدر على الانشاء قدر على الاقرار وما لا فلا

خبر

كتاب الغارية

الاصول فيها من الكتاب والسنن

نصرتهم بحديث رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن
جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قلل ليس على المستعير

وهي الخف فانه لا يدخل
 مطلقا
 من اقا
 نسب
 فلا اء
 في الرو
 فلا اء
 منها الا
 لم يقه
 به في ك
 قال الا
 نسايد
 من مجز
 المراه
 لم يصح
 في الصم
 عن الا
 على نف
 بالانس
 اذا اقر
 و منها
 في يده و
 مجزوه
 في قواه
 على لا
 ويقدر على الاقرار و منها اذا اقر الزوج بالرجوع في زمن
 العدة لم يقبل منه في وجهه وان كان قادرا على الانشاء

بسم الله الرحمن الرحيم
 انا لله انا اليه راجعون
 لا شريك لك لك تسكأت
 الحمد والنعمه لك و
 الملك لا شريك

القاعده الثامنه من قدر على الانشاء قدر على الاقرار وما لا فلا

و يقدر على الاقرار و منها اذا اقر الزوج بالرجوع في زمن
 العدة لم يقبل منه في وجهه وان كان قادرا على الانشاء

كتاب

كتاب الغاريه الاصل فيها من الكتاب والسنة
 اما الكتاب فقوله تعالى ومنعون الماعون قال اهل التفسير
 هو ما يستعده الجار كالدلو والقدر وغيرهما كما هو معتاد
 كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما قال الجوزي قال ابو عبيد
 الماعون كان في الجاهليه كل منفعة وعطية والماعون في الاسلام
 الزكاه والطاعه وحقيقتها في الشرع ابا حنه المنافع قال ابن
 الرفعه من غير عوض على ان يرد العين وانه كان واجبا
 في اول الاسلام كما ذكره صاحب البحر قال علي وابي عمر رضي الله
 عنهما الماعون هو الزكاه قال تعالى تعا وتعا على البر والتقوى
 والاعاءه من البر ومن السنه الغاريه مضمونه والزعم علم
 ومن السنه ايضا ما رو عن ابي هريره رضي الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعا اعطى كل ذي حق حقه
 فلا وصيه لوارث والمكفه مردوده والزعم غارم وقد
 اختلف الناس في حكمها على خمسة مذاهب قال القاضي ابو
 علي رحمه الله فمذهب الشافعي رضي الله عنه انها مضمونه
 بالقبض فوطا ام لم يفرط شرط الضمان ام لا سوا كان
 حيوانا او غير حيوان وبه قال من الصحابه ابن عباس وابي
 هريره رضي الله عنهما ومن التابعين عطاء ومن الفقهاء
 احمد واسحق وذهب ربيعته الى انها مضمونه مثل قول
 الشافعي رضي الله عنه غير موضع واحد وهي اذا كانت
 حيوانا فماتت حتى انفق فلا ضمان عليه لان الموت لا يمكنه
 الا حترانه وذهب مالك الى انها مضمونه الا اذا كانت
 حيوانا فلا يضمن عنده بحال وذهب ابو حنيفه رحمه الله
 واصحابه الى انها امانة كالوديعة وذهب قتاده وغيره الى
 انها مضمونه بالشرط واما بالاطلاق وقد استدل من
 نصرتهم لهم بخديث رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن
 جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قللا ليس على المستعير

غير المقل ضمان والمقل هو الخائض قبل هذا الحديث مرسل
غير مقبول لان حده لا يمتد لاصحابه له وقال اصحاب الحديث
هذا ضعيف فان كان متصلا فلا يجوز الاحتجاج به فدل على
صحة ما قلنا ولها اركان اربعة **احدها** المعير ويعتبر
ان يكون مالا للمنفعة غير مجبور عليه في التبرع والمكاتب
منوع من التبرع بماله او بدنه بغير اذن السيد والسفينة
منوع من ماله الركن **الثاني** المستعير ويعتبر فيه ان يكون
اهلا للتبرع عليه قال الرافي رحمه الله والصبي واليهما
اهلية التبرع ولكن لا يوجب منهما ولا يعار الركن **الثالث**
المستعار وله شرطان احدهما ان يكون منتفعا به مع
بقا عينه فلا يجوز اعارة الطعام الثاني ان يكون الانتفاع
مباح فلا يستعار الجوارح للاستمتاع الركن **الرابع**
الصيغة كقوله اعرتك او خذته لتتفع به وما اشبهها
ويكفي القول بالفعل وفي الباب قواعد **الاولى** كل عين
منتفع بها مع بقا عينها صالحة اجارتها **الا** في مسائل **منها**
اعارة الدراهم والدنانير مطلقا يصح على الاصح ولو صح
باعارها للتزيين صح كما صرح به المتولي قال الرافي وهذا
هو الا ليق الى الفهم من كلام الاصحاب وهو الصحة وسبغ
ان يقطع به لا تجوز المنفعة ومقصود في صورة الاطلاق
ومن اذا قال اعرتك هذه الشاة وابحت لك درهما
نسبها فالاصح من زيادات الروضة انها باحة صحيحة وا
عارة صحيحة وان كان اللبن غير مبيى العين **ومن** اعارة
الجارية لغير محرمها بنسب او رضاع كما في القراض فان
اعيرت لامراه او كانت قبيحة النظر صح في اصح الوجهين
قال النووي من زيادته في الروضة وهذا هو الذي
قطع به جماهير من الاصحاب والحق الامام الصغيره وا
لحنثي عند امراه ويكره اعارة العبد المسلم للكافر كراه

تنزيه عنه الرافي وفي التنبيه حرام وفصل ابن الرقعة
مقال ان كان لغير المحرمه فكراهته تنزيه وان كان للمحرمه
محرام ومن جزم بالتحريم الجرجاني والسبكي في شرحه
لمنهاج النووي لما فيها من الاستيلاء على المسلم ويكره ان
يستعير احدا بويه كراهته تنزيه وقال القاضي حيف ولا يلام
لا يجل وقال القاضي ابو الطيب ولو استعارها لتزويدها
وتحقيق من خد منها كان ذلك مستحبا والاجداد والجدات
وان علوا سوا في ذلك كما قاله البندنجي ويحرم على المحرم
ان يستعير صيدا او كذا الحلال ان يعير صيدا في المحرم
كما صرح به الجمهور **القاعدة الثانية** العارية مضمونة
على المستعير **الا** في مسائل **منها** اذا استعار صيدا المحرم فتلق
عنه لاضمان **ومن** اذا استعار ليرهن فتلق عنه الميراث
لا ضمان عليه في احد القولين ذكره الروياني في الفروع **ومن**
اذا استعار النفع الموصى به فتلق لاضمان **ومن** اذا استعار
من مستاجر لاضمان في اصح الوجهين لان المستاجر لا يضمن
وهو نأيبه **ومن** اذا استعار المخصوص من الخاص
فتلق في يده عزم المالك من شامنها قيمة يوم التلق وا
قرا الضمان على المستعير لان المال حبل في يده بجهة مضمونه
ذكره الرافي في الشرح الكبير **ومن** اذا استعار من
صغير شيئا قد فع المالك اليه فهلك واهلكه فلا ضمان
على احد الوجهين كما ذكره البغوي في فتاويه **ومن**
اذا استعار صندوقا فوجد فيه دراهم فهي امانة في يده
غير مضمونه **ومن** اذا استعار دابة فتبع ولدها امانة
فهلك لم يضمن قاله البغوي **ومن** ما قال ايضا اذا
استعار حليفا فوضعه في تنور نفسه فجا غير فارق
فيه من غير اذنه فتلق لاضمان على المستعير **ومن**
اذا وضعه في تنور غيره بغير اذنه واعلم الموقد

ضمن دون المستعير **ومنها** اذا اعاره دابة على ان يعيده
 الاخر دابة فاعاره فتلق لا ضمان عليه كما ذكره الغزالي
 في وجيزه قال لانها اجارة فاسده وتابعة الراعي في ذلك
 قال ويجب على كل واحد للاخر مثل اجرة دابته فلو لم
 تتلق الدابة ولكن ادعى مالكا انها اكرها له والدعى
 الراكب اعارتها منه فالقول قول الراكب مع يمينه
 قال البند بخي في تعليقه ينظر ان كان اختلافهما بعد
 القبض وقبل ان يعطى شئ من المدة فالقول قول الراكب
 مع يمينه انه ما استاجرها وانها كان كذلك لان المالك
 يدعى عليه اجارة وهو ينكرها ولا اصل ان لا عقد فتد
 الدابة الى مالكا وان الاختلاف بعد مضي المدة التي يدعى
 المالك او بعضها فهل يكون القول قول الراكب ام لا قال
 هاهنا القول قول الراكب كما ذكره الشافعي رضي الله عنه
 في الاقرار والمواهب من الام ولو استعار شخص راس
 جدار ليضع عليه جذوع داره فانهدم جدار المعير
 ثما عماره بغير نقض الاول لا اعاده من غير خلاف فان
 اعاد بالصفة الاولى فوجهان للقاضي حسين في فتاويه
 اصحهما انه لا يملك لا عماره بغير اذن جديده ولو اراد
 مالك الجدار قلع الجذوع بعد اعادتها ووضعها
 ليس له ذلك للضرر الحاصل بخلاف الارض **فان قال**
 قائل قد قلتم ان القول قول راکب الدابة مع يمينه
 وقلتم في اعاره الارض للزارع ان القول قول المالك
 فيما اذا ادعى الاجارة وادعى المستعير الاعارة **فما الفرق**
 قال البند ينبغي رحمه الله تعالى في تعليقه اختلاف اصحابنا
 رحمه الله تعالى في هذين الطريقين فمنهم من حمل الكلام
 على ظاهره فيهما فقال القول قول الراكب في الدابة
 والقول قول المالك في الارض **والفرق** بينهما ان العرف

فنحن هنا على مثله
 والفرق

والعاده بين الناس انهم يعيرون الدواب ويستعيرونها
 فاذا اختلف كان القول قول الراكب لان الظاهر معه وهو
 عرف الدابة وليس كذلك الارض لان ليس من عرفها الا
 عماره للزارع فلهذا كان القول قول المالك قد دل على
 الفرق بينهما قال والطريق الثاني وعليها شيوخ المذهب
 المزني والربيع وابو اسحق والعباس وعامة اصحابنا
 وهي الصحيحة انه لا فرق بين هاتين المسئلتين انتهى
 والصحيح ان القول قول المالك فيهما كما ذكره النووي
 في اصل الروضة **القاعدة الثالثة** للمعير ان يرجع في
 اعاره من شا **الا** في مسائل **منها** اذا اعارنا رصا لدفت
 ميت فليس له الرجوع الى حين يندس اثر المدفون
ومنها اعاره الحايط لوضع الجذوع على الاصح نقله
 ابن عبيد السلام في قواعد والنووي في الروضة **ومنها**
 اذا استعار سكن دار لعدة مطلقته اللازمة عليه شرعا
ومنها اعاره كفت على ميت فانه باق على ملكه وهو لا
 كما ذكره الغزالي رحمه الله تعالى وسيظم في كتاب السرقة
ومنها اذا اوصى باعاره داره بعد موته لزيد شهر
 كانت اعاره لازمه ذكره الراعي في التدبير **ومنها** اعارة
 سفينه فطرح فيها مال لم يمكن له الرجوع متى شا كما
 ذكره صاحب البحر وليس للمستعير ان يزرع او يغرس
 الامره واحده كما نقله الراعي عن اليعقوبى واقره عليه
 وهو يجوز على صورة الاطلاق ولو استعار للبنا والغراس
 كان له الغراس كان له الزراع دون عكسه واذا زرع
 ثم رجع المعير في الارض لم يكن له قلع الزرع بل يبقيه
 الى ان حصاده باجرة مثله ان لم يكن لتأخير الزرع
 منه تقصير فان كان تقصر قلع مجانا **ومنها** اذا استعار
 احد الشر يكتن وبنى او غرس امتنع القلع والهلاك

وتعين اخذ الاجرة كما ذكره السبكي في شرحه ومونة رد
 العارية على المستعير لانا لو كلفنا على المعير مونة
 الرد لا تمنع الناس من الاعارة ويؤيد قوله صلى الله
 عليه وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤديه ولو استعار
 دابة ليركبها الى مكان فجاوزه وهو متعدي في وقت المجاوزة
 وعليه اجرة المثل الى ذلك المكان ذهابا وايابا وفي لزوم
 الاجرة منه الى البلد الذي استعار فيه وجهان احدهما
 وهو الاصح انه يلزم لان العارية انقطعت بالمجاوزه
 فانقطع حكمها بالتحالف فلزم اجرته لرجوعها كما هو
 مقتضى كلام السبكي في شرحه وتو قال ولو استعار دابة
 ليركبها الى موضع معلوم اذنا مطلقا في الذهاب فهل
 له ان يركب في الرجوع وجهان في التمه قال والجواز محل
 بالعرف **القاعدة الرابعة** العارية في كل وقت جائز مضمون
 ذاة **الا في مسئلة** وهي اعارة الصيد لمحم حرام غير جائز
 لحرمة امساكه ولو خالف وفعل وتلق في يده ضمن الجزاء
 بقاء القيمة للحلال **القاعدة الخامسة** كلما جاز بيعه
 او اجارته جازت اعارته وما لا فلا **الا في مسائل منها**
 اعارت الفحل للضارب طحيكه دون البيع **ومنها** اعارت
 الكلب للصيد جائزه دون البيع **ومنها** حب الحنظل كذلك
ومنها اعارة الارض مده مطلقه فهو جائز **القاعدة**
السادسة مونة رد العارية على المستعير كما قد منا
الا في مسئلة وهو ما اذا استعار من مستاجر او من الوصي
 له بالمنفعة ورد على المالك لزوم الاجرة دون المستعير
 والمستاجر على الاصح الذي جزم به الرافعي وتبعه النووي
 في الروضة **القاعدة السابعة** لا يجوز اعارة الجوارى للخدم
الا في مسائل منها اعارتها لمحم **ومنها** اذا كانت لامراه
 للضرورة ولو او دعه ثوبا وقال ان شئت البسها

تفرد
 به

في مضمونه عليه بعد لبسها وقيل البس وديع على الصحيح
 ومن استعار للبنا جاز له ان يزرع على الصحيح من الروضة
ومنها اذا كانت صغيرة لا تشتهى **ومنها** اذا كانت قبضه
 كما صحح النووي من زيادات الروضة قال وهو الذي قطع
 به جماعة منهم صاحب المذهب وغيره ولومات المستعير
 وجب على وارثه المبادر بردها على المعير طلبا لم
 يطلب فان امتنع مع القدرة على الرد ضمنها مع الاجرة و
 لزوم مونة الرد فان تعذر الرد ففي مضمونه في تركه
 المستعير ولا اجرة ومونة الرد في التركة **كتاب**
الغصب فعلة كبيره والاصل فيه كتاب الله تعالى عز
 وجل وسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم **فاما** الكتاب
 فقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل
 بل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم والغصب من اكل المال
 بالباطل **واما** السنة لما روى قتادة عن الحسن بن سمره
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال على اليد ما اخذت حتى
 تؤدي وفي بعضها حتى تؤديه وله ان كان ثلاثة **احدها**
 الاستيلاء على مال الغير بغير حق هذه عبارة الامام قال
 النووي من زياداته في الروضة هذه العبارة ناقصة لشمولها
 لعدم شمولها الكلب والخنزير وجلد الميتة وغيرهما ليس
 بمال فلا بد خل في عبارة الامام والاختار وهو العبارة
 الشاملة ان يقال الاستيلاء على حق الغير بغير حق يد
 خل المال وغيره كجلد الميتة وحب الحنظل والسرحين
 والكلب وحق الشجر ونحو ذلك قال الماوردي الغصب
 منع الانسان من ملكه والتصرف فيه بغير استحقاق فان
 منع ولم يتصرف كان تعديا على المالك دون الملك فان
 جمع التصرف والمنع ثم الغصب لزوم الضمان سواء نقل
 المخصوص من محله ام لا خلافا لا في حينه رحمه الله انه لا يمتنع

عنده الإبا لنقل ولو منع المالك من نقل متاعه أو متعه من دخول
داره كان غاصبا لها كما ذكره القاضي حسين في كتاب الأسرار
والمقوي في النتمه وقال في تعليقه ولودفع إلى عبد الغير
شيئا ليوصله إلى بيته بغير إذن مالكه كان غاصبا ذكره في
أخر باب اللقيط ثم طرد ذلك بما إذا استعمله في شغل
وقال البغوي في فتاويه بعدم الضمان ولو روج القاضي
المجارية المغضوبه لما لكها جاهلا فتلفت عنده فهو كالمو
أو دعه عنده فتلفت ولو استولدها فقد الاستلاد و
بري الغاصب على الأصح وكذا لو قدم الطعام المغضوب
لمالكه فأكله بغير علمه لم يضمن وكذا إن كان جاهلا على
الجديد ولو أتلفه اجنبي بأمره بقتل أو إحراق جاهلا بأ
لغصب فالمدّ هب القطع باستقراره على المتلف بخلاف
ما إذا دخل المغضوب على مالكه فقتله المالك للدفع علما
أو جاهلا حاله لم يبرأ الغاصب ويلزمه اجرة كل عين لها
لها منفعه يستأجر لها ماله بقبلها عنده كالمسك وما شأ
بهم والدور والإراضى إذا عطّلها لا تعطيل منفعه بضع
الأذا فوت منفعه بوطى فيضمن بمهر المثل وكذا إذا جسر
حرا في عمل يعلم له أو باجره يأخذها الغاصب ضمن اجرة
لأن عطله على الأصح ويلزمه مونة رد الكلب للمغضوب
لا اجرة منفعه وما صيده به فليبلغ الغاصب على الصحيح بخلاف
ما إذا غصب طيرا وصاد به فإنه يلزمه اجرة مده تعطيل
ونقص ما فات من القيمة إن نقصت لأسباب استعماله ولا
يضمن الخمر والآت المملأه لي بكسر هاسوا كأن من أحاد الثأ
كصبي وعبد وأمرأه لأنه من الضرب بالآب الولايات
ولو فتح باب الحرم فسرق غيره أو دل سارقا أو امر
غاصبا ففعل أو فتح باب الأسطبل فخرجت الدابة
وصنعت فالحكم كما في الطائر في القفص ولو خرجت

في الحال وأتلفت ربع رجل قال القفال وابن كح فيمن فتح ان
كان نهارا لم يضمن الفاح وان كان ليلا ضمن كدابة نفسه
ونقل السبكي في شرحه عن أكثر العراقيين أنه لا يضمن إذا
ليس عليه حفظ بهمة الغير عن الزرع قال وافق به البغوي
وهذا الأصح **الركن الثاني** الموجب فيه وهو كل مال صبه
مقسوم ينقسم إلى حيوان وغيره والحيوان يضمن عند التلف
والإتلاف بأقصى قيمه من وقت الغصب إلى تعذر المثل
وفي المتقوم القيمة بأقصى قيمه من يوم الغصب إلى يوم
التلف والقول في التلف قول الغاصب على الصحيح كما ذكره
الرافعي في شرحه الكبير **الركن الثالث** الواجب وينقسم
إلى المثلي والقيمه قال الرافعي وحد المثل ما يمتثل اجزائه
في المنفعة والقيمه وحصره الكيل والوزن وجاز السلم فيه
كالحبوب والأدهان والألبان والسمن والمخيط والمخل
إذا لم يكن فيه ما وكذا الدراهم والدنانير الصالح ولو
غصب مثليا في وقت الرخص ثم صار إلى وقت الغلا و
عكسه فليس له إذا تلف إلا المثل إن وجد وإن لم توجد
الأكثر من ثمن المثل فوجهان جزم الشيخ أبو اسحق في
التبنيه بأنه يعدل إلى القيمة وطرح النووي في تصحيحه وأظن
ذكره السبكي في شرحه والمعتبر في هذه القيمة أقصى القيم من
الغصب إلى المطالبه كذا ذكره الإمام والرافعي فإذا أخذ
المالك أقصى القيم ثم وجد الغاصب المغضوب وظهر على
المالك دين مستغرق فالغاصب أحق بالقيمة التي دفعها
لأنها عين ماله يرجع فيها بزيادتها المتصلة دون المنفصلة
والزوائد قبل دفع القيمة مضمونه على الغاصب وبعد
دفع القيمة وجهان أصحهما أنه مضمون عليه وكذا جنايته
في أبا قه وهو في الرجوع أو في المقلس لأن هناك يحتاج
إلى اختيار وهنا يحرم عود المغضوب بنقص المالك

القيمة التي اخذها فلو تلفت القيمة في يد المالك رجع الغاصب
 بمثلها وهل يبرأ الغاصب من اجرة المخصوص من حين غرم
 القيمة اذا قلنا يملكها المخصوص منه وجهان قال اصحهما
 الا اذا كان موضعه مجهولا فان كان موضعه معلوما لم يبرأ
 وجهان واحدا على ما قاله القاضى حين لانه في يد حكما و
 تمكن من تسليمه ولو ادعى المخصوص منه ان قيمته ما
 اعتصبه الفوق قال الغاصب خمسمائة ثم ان المالك اقام بينه
 شهدتين ان قيمته اكثر من خمسمائة نقل الشيخ ابو حامد
 عن نص الشافعي رضي الله عنه انها لا تسمع بالمجنون ونقل
 الرافعي عن الاكثرين انها تسمع ولو اختلفا في الشيا ب الفوق
 على العبد المخصوص فقال كل منهما في القول قول الغا
 صب قطعان يده على المخصوص وثيابه وكذا في عيب
 على المذهب وفي العيب الحادث قولان اصحهما عند
 الرافعي ان القول قول المالك وبتعه الشيخ تقي الدين
 السبكي في شرحه ويلزم الغاصب ان يرد مثل كيله او زينة
 فان لم يسلم المثل بعد تلف المخصوص حتى فقد المثل اخذ
 القيمة وفي القيمة احد عشر وجهما قال الرافعي رحمه الله
 اصحهما اقصى القيمة من يوم الغصب الى يوم الاعواز الثاني
 الاقصى من الغصب الى التلف الثالث اقصىها من التلف
 الى الاعواز الرابع اقصىها من التلف الغصب الى يوم القيمة
 والمطالبه بها الخامس الاقصى من الاعواز الى المطالبة السادسة
 الاقصى من وقت التلف الى طلب القيمة السابع قيمة التلف
 الثامن ان الاعتبار بيوم الاعواز التاسع يوم للمطالبه
 العاشر قيمة يوم الاعواز حتى انقطع من جميع البلاد فاذا
 انقطع من هناك فقط فقيمت يوم الحكم والحادث عشر
 قيمة يوم اخذ القيمة لا يوم المطالبة فان تلفه بغير حق
 والصورة بحالها فعلى الوجه الثاني قيمت يوم الاتلاف

وعلى الاول والثاني اقصى القيمة من الاتلاف الى الاعواز وعلى
 الرابع من الاتلاف الى التبريم قال والقياس عود الا وجه البا
 فيه فان اتلفه والمثل مفقود فالقياس يقاس على الاوجه
 الثلاثة الاولى ابل والسابع والثامن قيمة يوم الاتلاف وعلى
 الرابع والخامس والسادس اقصى القيمة من الاتلاف الى التبريم
 وعلى التاسع قيمة يوم التبريم وعلى العاشر ان كان مفقودا
 في جميع البلاد فيوم الاتلاف والا فيوم التبريم وقد اقره على
 هذه النوى في الرخصة من غير زياده له ولو غصب شيئا
 ثم وجد الغاصب في غير بلد الغصب فان كان لنقله مونه
 والقيمة في البلدان سوا فله مطالبة بمثله وان تلف فالمخصوص
 فيه بالخيار ان شا اخذ قيمه بقيمة بلد الغصب وان شأ
 صبر حتى ياخذ ببلد الغصب فان اخذ القيمة وعاد فاما
 كان المخصوص باختيار القيمة واخذ وان كان تالف واجب
 له مثله ان كان له مثل ورد القيمة فان لم يكن له مثل فقيمته
 اكثر ما كانت ولا يملك الغاصب ذلك ولو غصب دينارا
 فصاح على اكثر من اوصاح عنه بعوض موجد لم يطع الا
 الواجب القيمة وفي الباب قَوْلُهُ **الاولى** من غصب شيئا
 وجب عليه رده مع زوايد الحادثة ولا يسئ للغاصب في الاثار
 المحضة كالقصص لانه يحمل في ملكه غيره بالتعدى وهذا
 جاز في كل اثر بل عليه رده ان امكن مثل اللبن ان امكن يرد
 طينا والصيغة نكرة وان زادة العين للمخصوص ويستحق
 في العين فان زادت اشتركا فيه كما اذا صبغ بصغره وان
 نقصت العين المخصوص لم يرد من النقص **الا** في مسابيل **شها**
 اذا غصب جارية مفروطة السمن فمزلت عند الغاصب
 بعد هزال ولم ينقص شئ من قيمتها ردها على المالك ولم
 يضمن شيئا لذلك الذهاب ذكره البند ينبغي في تعليقه قال لان
 نقصان السمن لا يضمن بالمقدر وانما يجب فيه ما نقص

لنقصانه وهذا بخلاف ما اذا اغصب شجرة فذهب ورقها
ثم اخضرت واورقت كما كانت من غير نقص لزومه رد الاول
اي الذهب من الورق وان اختلف بخلاف سعر الجارية لانه غير
متقوم وانما يغرم ارش النقص وقد زال **فان قال** قايلا
قلتم انه مضمون عليه لنقصانه وان لم ينقص لنقصانه يؤهل
قلتم يلزمه الزاheb كما قلتم فيما اذا اغصب عبدا قيمته الف فخصاه
فساير ساوي الفين فانه يلزمه رد قيمته الف الى السيد مع ان
كان قد زال بالجناية لم يعتبر فيه الزيادة والنقصان الا ترى
انه لو قطع اصبع عبد فنقص لذلك نصف القيمة لم يجب عليه
الا المقدور في الاصبغ وان كان النقص اكثر منه فذلك في الخصمين
وليس في مسئلتنا لانه انما يضمن ما نقص بنقصان السهم فان
لم يكن هناك نقص لم يجب عليه شيء **فدل** على الفرق بينهما
ولو غصب عبدا فاصطاد فالصيد للمالك ويجب على الغاصب
رده وارجب مالك رحمه الله في قطع ذنب حمار القاضي تمام القيمة
لعله عدم صلاحه له بعد **ومنها** اذا اغصب غنما لا فتشهم فزالت
قيمته ثم نقصت بامر المالك فنقصت قيمته عن قيمته الغنم
ولا يغرم ما زاد بالنسج لان المالك امره بنقصته فان لم يامر
ولكن فعل ذلك بامر نفسه لزومه ولو اشترى ثيابا في الذمة
ثم غصب نقد او سلمه في قيمته ثم باع ذلك الشيء فزح فيه
فالجد يدان ذلك الزح للغاصب لصحة العقد وان كان التسليم
فاسد او القديم خلافا **ومنها** اذا اغصب ثيابا واخلطه
باجود منه وهو مما لا يتميز فللغاصب اعطا القيمة ولا يكون
الاخذ منه **ومنها** اذا اغصب خيطا وخاط به جرحا ادمي
محترما وخيف عليه من نزعه تلقى ذلك العوض لم يلزم رده
وكذا ان خاطبه ثوبه وصار في حكم التالف لم يلزمه الرد
لقيمته **ومنها** اذا اغصب حربي مال مثله ثم اسلمه اذا تلقى
ففي الضمان وجهان احدهما لا ضمان **ومنها** الخ المجرم

بلغم

اذا اغصبت من مسلم وارقت فلارد ولو اختلف الغاصب
والمغصوب منه في الثياب الذي على العبد للمغصوب فالقول
قول الغاصب قطعا لا تدرى على المغصوب وثيابه فلو كان
المغصوب حرا صغيرا فان قلنا يد الغاصب على الثياب الذي
عليه فالقول قوله والا فالقول قول الولي ولا يمين عليه
ويستقر بلوغ الصبي وكذا يصدق في عيب خلقي وفي عيب
حادث يصدق المالك بيمينه ولهم ذكر النووي فيه خلاف
وقال الشيخ ابو حامد الظاهر ان القول قول الغاصب ولو
عي المالك انه كان كتابيا وكان الغاصب خلافا صدق الغاصب
في الاصح او خرم محترمه ادعي المالك تحملها فالقول قول الغاصب
بيمينه ولو ادعي المالك ان الطعام المغصوب منه كان جديدا وادعي
الغاصب انه كان عتيقا كان القول قول الغاصب بيمينه ولو
استاجر دابة وللآخر فيها متاع على ان يحفظه له المستاجر فما
ظالم ومنع المستاجر من الدخول منها واسكنها غيره فسرق
المتاع قال البغوي في فتاويه لا ضمان على احد **القاعدة الثانية**
المغصوب المثل اذا ائتلف الغاصب ضمنه بمثله **الا** في مسئلتين
احديهما اذا ائتلف حليا من ذهب او فضة او انية وجوزنا
انحاذها فوجوه اظهرها في الشرح وفاقا للعراقيين ضمان الكل
بنقد البلد وان كان من جنسه ولا ربا كما تقدم لا خصاصة
بالعقود والثاني يضمن الصيغ بنقد البلد كما لو ائتلفها منفردة
والعين بمثلها الثالث يضمن الصيغ بغير الجنس وفاق نقدا
البلد ام لا والعين بجنسها والرابع يضمن الكل بغير الجنس
تحرزا عند الربا قال الرافعي والترتيب الاصح ما في التهذيب ان
الصيغ متقومة وفي الوزن خلاف السكك ان جعل بمثلها فيقبل
يضمن الكل بغير الجنس واحكام ضمان الوزن بالمثل والصيغ
بنقد البلد جانس ام لا **المسئلة الثانية** حصة الحنطة اذا اخذها
من صبرة بغير اذن مالكتها وجب عليه ردها فان تلفت فلا

فثمان على الاخذ بمثل ولا قيمة كما ذكره في الروضة خلافا للفقهاء
القاعدة الثالثة يجب على الغاصب رد ما غصب على مالك
 في الحال ويتأكد الرد بالطلب **الا** في مسائل **منها** ما اذا غصب
 ساجد وادرجها في سفينة وهي في البحر وفيها نفس محترمة
 او مال محرم لا يجاب لذلك في الحال ان خيف هلاكها باخذها او
 تلفها المال كما في المحرور قال في الروضة وطحة لاكثر من سهولة الصبر
 الى بلوغ المشط **ومنها** اذا غصب ساجد وبنا عليها وتعفت
 ثم طلبها لا يجاب لذلك ولزم الغاصب اقصى القيم دون اخذ
 العين لانها صارت في حكم التالف **ومنها** اذا ابتلع شخص
 جوهرا بحضور ما لكتها ثم مات ودفت ثم طلب المالك عين
 ماله لا يجاب لذلك اذا ضمن الوارث القيمة **ومنها** الحر والخنزير
 لا يضمنان لمسلم ولا ذمي **ومنها** اذا غصب ام ولد فصاعت
 عنده غرم قيمتها للحيول ثم مات المالك عتقت واسترد
 الغاصب ما اخذ منه او بدله وكذا ان اعقبها السيد وقال
 ابو عاصم العبادي لا يرجع عند موت السيد ويرجع اذا
 عتق وليس للمالك تكليف الغاصب الرجوع عن بدل
 المخصوص اذا تلف الى بلد الغصب بخلاف ما اذا كان المخصوص
 موجودا بعينه **والفرق** بينهما ان العدو ان حصل في
 عينه دون بلول قال السبكي في شرحه ملناج النووي ولو قيل
 بان الغاصب يرجع بالبدل لم يبعد لانه وجب عليه بسبب
 عدوانه لو غصب ثوبا قيمته عشرة فاستعمله او
 بلله فصار يساوي خمسة ثم ارتفعت الاسواق فصار
 يساوي عشرة او قال الجمهور يرد الخمسة الناقصة ولو اقر
 بغصب مال غائب لم يكن للحاكم جبره لان الحاكم ليس له
 المطالبة بمال الغائبين ولو احضرها الحاكم عند تعذر المالك
 وجب على الحاكم الاخذ على الاصح فلو اخذ الحاكم المخصوص
 من الغاصب ليحفظه للمالك وجب على الحاكم الاخذ على الاصح

اذا غصب ساجدة وبنا عليها وتعفت ثم طلبها لا يجاب لذلك ولزم الغاصب اقصى القيم دون اخذ العين

قال ابو الخطاب لا يرد منه حشره

ولو اخذ الحاكم المخصوص من الغاصب ليحفظه للمالك هل يبسط
 الغاصب من الضمان ام لا نيده وجهان قال الرافعي ظاهر القياس
 منهما البراءة لان القاضي يده نايبة على يد المالك **القاعدة الرابعة**
 خور اهل الذمة لا تراق عليهم **الا** في مسئلة وهي ما اذا تظاهر
 بشربها او بيعها فان لم يظهرها واخذها اخذها منهم وجب عليه
 ردّها ان كانت باقية وان اخذت من مسلم يجب عليه ردّها
 ويستثنى من ردّها اذا كانت محترمة وجب ردّها على الصحيح
القاعدة الخامسة ليس للغاصب حق فيما اغتصبه **الا** في
 مسلتين **احدهما** ما اذا غصب فرسا وقاتل عليها في الغزو
 مستحق الغاصب ما يسره لها في اصح الوجهين ذن المالك لان
 الغاصب الذي احضرها وشهد بها الواقعة فان كان المالك
 حاضرا او ضاع منه في محل الغزو فاخذ غيره وقاتل عليه
 فسرهم للمالك المسئلة **الثانية** جلد الميته اذا اغتصبه
 شخص ثم رد بغيره كان للغاصب لانه كان حين الغصب لغيره
 والصحيح انه للمالك **القاعدة السادسة** من غصب شيئا
 قتل عنده غرم اقصى القيم فيه كما تقدم **الا** في مسلتين **اخرهما**
 غصب حرا ومعه مال قتل عنده الغاصب ثم يضمنه **قيل**
فيما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا غصب عبدا ومعه
 مال قتل ذلك المال ضمنه الغاصب والفرق بينهما ان
 الحر لا يثبت يده الغاصب عليه وقد تلف ماله تحت يده
 فلهذا لم يضمن وليس كذلك العبد لان يده الخاصة عليه
 وعلى المال الذي معه بخلاف الحر لان ماله تحت يده ويؤكد ذلك
 ما قاله القاضي ابو علي في تعليقه في باب السرقة ان من سرق حل
 على بعيده من حرره ومعه مال وهو يابم عليه لانه ان عليه
 ولا قطع ولو كان عبدا با لصفه كان عليه الضمان والقطع
 فدل على ما قلناه **فان** قال قائل قد قلتم ان الغاصب
 اذا غصب شيئا وجب عليه رده وان نقص عنده لزم

الارث فلا تلم هذا في المفلس اذا جنى على العين المبيعه فنقصت
عنده انه لا يلزمه الارث ولا فيما الفرق بينهما قلنا الفرق بينهما
ان المفلس يضمن العين بالثمن والغصب يضمن باقصى القيمه
ما كان مضمونا بالثمن لم يضمن فيه ارث الجنايه كالبايع اذا
جنى على المبيع قبل القبض وليس كذلك في الغاصب لان العين
مضمونه عليه بالقيمه فلهذا لزمه ارث الجنايه فدل
على الفرق بينهما ولو امر الغاصب رجلا بالتلاف المخصوص
ففعل جاهل بالغصب قال النووي في الروضه المذهب القطع
بالاستقرار على المتلف بخلاف الاكل المسيله **الثانيه** اذا غصب
كيشا نطاحا او ديكاهرا شاو جب قيمته على هارث وناطح
لان الزيادة بسبب ذلك حرام قاله القاضي في فتاويه **القاعده**
السابعه المتلى يضمن بمقتوم مع وجوده **الا** في مسيله وهي
ما اذا غصب رطب او قلنا انه مقتوم فأتخذ منه تمر او تين
عنده وزادت قيمته المتقوم على المتلى فالأشبه من كلام
منا بعض اصحاب ان عليه قيمته كيلا يصنع الزيادة والثاني
لزوم المتلى مطلقا وقال الغزالي يحبس بينهما **القاعده** **الرابعه**
ليس للشريك اجبار شريكه على بيع عين مشتركة **الا** في
وهي ما اذا غصب ثوبا وصبغه بصبغه واراد مالك الثوب
بيع ثوبه اخير الغاصب على ذلك لانه متعدد وليس له ان يضر
بالمالك كما ذكره صاحب المذهب والتهذيب وبه اجاب الغزالي
وفي النهايه المنع قياسا على سائر الشركاء وليس للغاصب
اجبار المالك على البيع في الاصح وليس لاحدهما ان ينفذ
بيع ماله في الاصح بناء على الخلاف في بيع بيت لامر له **القاعده**
التاسعه كل يد مترتبة على يد الغاصب به ضمان معناه
ان للمالك مطالبته من شا **الا** في مسائل **منها** اذا زوج الغاصب
الجارية المخصوصه فماتت عند الزوج قال البغوي المذهب
القطع بعدم مطالبته الزوج **ومن** الحكم وامثالهم فانهم

للمالك

لا يضمنون لو ضعما على وجه الحظ والمصلحة **ومن** ما لو انتزع
من الغاصب ليس وفاته لا يضمن ان كان الغاصب حرييا او عبد
المغصوب منه وكذا غيرهما على وجه ولو وطى الغاصب
المغصوبه او المشتري منه فان تكرر الوطى مرات مع العلم غير
مطاويعه ففي المسيله وجهان اظهرهما يجب لكل مهر وان وطى
عاملا ومرة جاهلا وجب مهران كما جزم به الرافعي وان
وطى مرات جاهلا لم يجب الا مهر واحد لان الجهل نسبه الى
واحدة مطرده فالشبه الوطى في النكاح الفاسد ولو ادعت
الموطوءه انه اكرهها وانكر الوطى وادعى المطاويعه
ففي المصدق منها قولان في الحاري كما لو اختلف صاحب الدابة
وراكبها كما قد مناه **القاعدة العاشرة** اذا تلفت العين المخصوصه
عند الغاصب او عند من هي تحت يده او غيرهما لزمه الضمان
وان جهل الغصب واذا غرم ثم يرجع على الاول فان غرم المالك
الاول رجع على الثاني بما غرم **الا** في مسائل **منها** ما اذا كانت
يد عليه يد امانه كالوديع فلا ضمان عليه **ومن** ما لو مال
المغصوب عليه فقتله للدفن فانه متلف نفسه فلا ضمان
ومن ما لو غصب سقاء وامر القصاب يفرجهها جاهلا با
لحال فلا ضمان عليه وضمان النقص على الغاصب فيرد اليه
مع ارث النقصان ولا يلزمه مثل الحيوان ولا قيمه كما ذكره
الرافعي **ومن** ما اذا زوج المغصوبه فتلفت عند الزوج
فلا ضمان عليه على المذهب ولو تزوجها المالك جاهلا
فتلفت عنده فلا ضمان وان حملت منه نفذ استيلا دهنها
وبوي الغاصب على المذهب ولو غصب صاعا من زيت
وعلاه فنقص نصفه ولم ينقص من قيمته يثنى لزمه رده
وما نقص منه في اصح الوجهين او عكسه رده مع الارث
وان نقص منه او من قيمة الباقى يثنى وكان اكثر من قيمه
التاقص ردهما بخلاف ما اذا غصب عصيرا فعلاه

فمنقص نصفه ولم تنقص قيمته لم يلزمه رد الناقص لان الذهب
من العصور ما والذهب من الزيت زيت فلزمه رده ولو غصب
جارية ناهدا فتدلى يدها او ثوبا امره فالتجاصد النقصان
فيه ولو غصب عنبرا او مسكا او غيرهما مما يقصد شمه
ومكثه عنده لزمه اجرتة كالثوب والعبد ونحوهما ذكره في
الروضة من زياداته ولو غصب جلد اغير مصبوغ فادعى
المالك انه مذكي والغاصب انه ميتة صدق الغاصب **فان**
قال قايلا ما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا اراق ماء
واختلفا في ثمره فالقول قول المالك قيل الفرق بينهما ان الاول
في ما العيب بقاؤه على الطهارة بخلاف جلد الميتة فان الاصل
بقاؤه على النجاسة فدل على الفرق بينهما ولو غصب ثوبا
فنجسه او تنجس عنده لم يجز له تطهيره وليس للمالك ان يكلف
تطهيره ويلزم الغاصب مونة التطهير ويضمن ما ينقص من
القيمة ولو استترى دارا فهدمها وبنائها ثم تبين انها مخصصة
بعد تلف ما هدمه منها لزمه قيمته البناء الذي هدمه وذلك
بان تقوم الدار كلها مع العرصه ثم تقوم العرصه وحدها
فيلزمه ما بين القيمتين كما ذكره المحاملي ولا يرجع بذلك على
الغاصب قطعا ويجب اجرة الدار من الغصب الى الهدم وجره
العرصه من الغصب الى الرد كما قال الشيخ ابو حامد وكل من
اشتبك يده على يد الغاصب فهو كالمشتري فيما ذكرناه
القاعدة الجارية عتس غصب كل مال محترم حرام **الا**
مسئلتين **احدهما** اذا غصب علفا بسبب دابة لضررة
احتياجها اليه وعدم احتياج المالك ومنعه من البيع واليه
ولم يجد المالك غيره فعلقها به جاز الغصب **المسئلة الثانية**
ما اذا غصب خيطا حراجهما كذلك ذكره النووي في الروضة
اخر باب النفقات **القاعدة الثانية عشر** من غصب مال
ثم رده عليه يرى من ضمانه **الا** في مسئلتين **احدهما** اذا

غصب لقطعة من ملتقطها ثم ردها اليه لم يبرئ **المسئلة الثانية**
اذا غصب من مستعير اسقام ثم رده اليه ما اغتصبه وفي
الروضة وجهان احدهما انهما ضمانان والثاني يبرئ الغاصب
دون الاول ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصار بالرخص
ورهما ثم لبسه فابلاه فصارت نصف درهم فرده لزمه
لان الناقص باللبس نصف الثوب والخمس نصف قيمته الثوب
والنقصان الباقي وهو اربعة ونصف بالرخص فلا يضمن
وتجب مع الخمسة المذكرة اجرة اللبس وهذا تفريع على الجمع
بين الارش والاجرة فان لم يجمع بينهما فالواجب اكثر الارش
من الخمسة واجرة المثل ولو راى لقطعة فوضع رجله عليها لم
يضمن فان تحامل عليها ضمن وحكى السبكي رحمه الله في شرح
لمنهاج النووي عن محرران نقل مال الغير سيب في الفهمان
حتى لو حمل متاعا ثم وضعه في مكانه في الحال تلفت ضمه الا اذا
وضعه بين يدي المالك فيبرئ وقال القاضي حسين فيمن
رفع كتاب انسان من بين يديه بقصد نظره ورد في الحال
لم يضمن فان خطابا خطوات ضمن قال والمسلتان يحتاجان
الى فارق والظاهر ان مبناه على العرف في الكتاب غالبا
كتاب الشفعة الاصل فيها من السنة ما رواه
داود في مسنده عن عمر بن الزهري عن ابي سائر عن جابر
انه قال انما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة
فيما لا يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا
شفعة قال القاضي ابو علي رحمه الله ولا خلاف بين المسلمين
فيها ولا شيئا على ثلاثة اضراب منها ما يجب فيه الشفعة مقصود
متبوعه ومنها ما لا يجب فيه الشفعة بحال وما يجب فيه
الشفعة على وجه التبع وما يجب فيه متبوعا فاما ما يجب
فيه مقصوده متبوعه فالعقار والعراص والاراضي والارباب
ونحوها لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال الشفعة في كل شريك ربح او حايط ولا يحل له ان يبيعه
حق يعرضه على شريكه فان باعه فشرى به واما ما لا يجب
فيه الشفعة بحال كالا متعه والثمار كلها واما ما يجب فيه
الشفعة بتعا فلا يجب فيه متبوعا فالبناء والتخيل والشجر
وما شابههم هذا في الاصول الثابتة فان انفرد بعرضها باء
العقد لم يجب فيه الشفعة على الصحيح فان باع الارض وبيعها
معها شئت الشفعة في الارض وفيها على وجه البيع فان كان
في الشجر ثمرة وشرطت في البيع لم يجب الشفعة في الثمار وكذلك
في الزرع وكل ما ليس باصل ثابت فيها قال وافقنا ابو حنيفة
رحمه الله في هذا كله دون الثمرة والزرع فقال يجب فيها على
سبيل البيع وهو مردود بما تقدم من حديث جابر **فدل**
على الفرق ما قلناه قال وقد اختلف قول الشافعي رحمه الله
نعا الى ان الكافر هل يستحق الشفعة على المسلم وعكسه
وذهب الشافعي الى انه لا شفعة لذي في مسلم بدليل قوله تعالى
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولما روي عنه
صلى الله عليه وسلم ابا قال لا شفعة لذي على مسلم ولا
عن ذلك ان الالية الكريم وردت على العموم فخصها بما
ذكرنا وهذا سبيل على ماله واما الحديث فهو متاويل
بما اذ سكت الذي المدي عن المطالبة وادعى الجهالة لذلك
فانه لا شفعة وضابط على قسمته وهو الذي اذا قسم امكن
ان ينتفع به من الوجه الذي كان ينتفع به قبل القسم كجعل
الحمام جامين والطاحون طاحونين وما اشبه ذلك مع ما
طلاق النووي رحمه الله عدم الشفعة في الحمام مجعول على الحمام
الصغير لانه قال ما لو قسم بطلت منفعة واكتفى بدلالة
وهو اسم مذكر ولها اركان ثلاثة **احدها** الماخوذ
واعترف فيه ثلاثة شروط احدها ان يكون عقارا ثابتا
منقسما واحترز بالعقار عن المنقول فلا شفعة فيه

والله اعلم بالصواب في شفعة الكافر
وزهد الشافعي في بيعه

واما المنقسم ففي ضبطه الوجه احدهما اصحها انه ان قسم امكن
الا انتفاع به من الوجه الذي كان ينتفع به قبل القسم الثاني
ان يبقا به بعد القسم بوجهها الثالث ان لا تنقص قيمته
نقصا فاحشا فان كان قيمته الدار ما بين عاد كل نصف
بمستحق لم يقسم وليس لشريك في سفل دون على شفعه
في على شريكه وقيل يثبت فيه بتعا ولو كان الوصي او القيم
شريكا للطفل اخذ بالشفعة فيما استوى له في اصح الاوجه
الاخيهما باع وقيل ياخذ مطلقا وقيل بالمنع مطلقا للتمه
وللا باء الوجه الاخذ مطلقا لقوة ولا يبيعهما ولو فو الشفعة
ولو باع شقصا من عزمه مبنية على سقف لاحدهما او
لغيرهما فلا شفعة وكذا لو كان السقف مشتركا ايضا فلا
شفعة على الاصح اذ لا قرار لهما وللشريك الشفعة في السفل
المشتركة دون العلو المبني عليه غير المشترك في اصح الوجهين
من الروضة قال وهذا الخلاف جار في ارض مشتركة فيها
شجر لاحدهما فباع صاحب الشجر نصيبه من الارض الركن
الثاني الاخذ وهو كل شريك بالملك فلا شفعة للمجار
لا في حنيفة رحمه الله تعالى فانه يحكم بالشفعة للمجار الملاصق
وكذا المقابل اذا لم يكون الطريق بينهم فاذا خلافا
للشافعي ومالك واجهد وهو المشهور عنه الركن **الثالث**
الماخوذ حقه وهو من يجد ملكه اللازم بمعاوضه احترازا
باللازم عن الشئ في زمن الخيار للبايع وان كان للمشتري
وحده فطريقا واحدهما الا لان العقد بعد لم يستقر والثاني
فيه قولان كما لو وجد المشتري بالشفعة عيبا او اراد رده
وقصد الشفع اخذ فيهما اوى بالاجابة وجهان او قولان
احدهما ان الشفع اوى بالاجابة وهو الاصح عند الراعي
في الشرح الكبير فاذا تقرر هذا فليس للشفيع ان يتصرف
قبل القبض ولا يثبت له خيار المجلس ولو خرج ردي ورضي



البائع لم يلزم المشتري الرضى بمثله بل يأخذ ما وقع عليه العقد
كذا نقله الرافعي عن التهذيب واقترعه عليه قال في الروضه وفيه احتمال
ظاهر وكيفية الاخذ بالشفعة بان يقول بملكك او اخترت الاخذ
بالشفعة وما اشبه ذلك ويشهد به عدلين لا قول انا مطالب
بالشفعة على الاصح وبه قطع المتولي كما ذكره النووي في اصل الروضه
فلا يكفي قوله لانه ليس من الفاظ المليك ولا انا مطالب بالشفعة
وان كان ابن الرفعه رحمه وليس بظاهر لانه لا بد من لفظ يفيد انشا
المليك لانه ركن في العقد ويشترط معه تسليم العوض الى المشتري
فاذا تسلّم او الزم القاضي بالسلم او رضي المشتري بذمته ملكه
الشفعة ولو انظره الحاكم يوين او ثلاثة جاز فاذا انقضت ولم
يحضره فنسخ الحاكم كما قاله ابن شريح والجمهور ولا يثبت فيه خيار
المجلس وهو الاصح من قول الاكثرين فان كان الشرا بموكل بخير
بين التجيل وياخذ في الحال وبين ان يصبر الى المجل وياخذ
كما نص عليه في الجديد فلو مات المشتري وحل الثمن بموته
لم يتجمل على الشفع بل هو على خيرته ولو مات الشفع فا
لغيره لو ارثه وارثا على قدر الميراث قطعا وفي الباب
قواعد **الاولى** الشفعه تثبت لكل شريك في كل عقار **الا** في
مسائل **منها** ان نسي المشتري قدر الثمن المبيع به ولا يثبت
للشفيع بذلك فيخلق البائع ولا شفعة **ومنها** اذا اشترى
رجل شقصا وطلب الشفع الشفعه وادعى المشتري تقدم
شراؤه ولم يكن للشفيع بينه بذلك فيخلق كل منهما ولا شفعة
له **ومنها** ان اشترى اجنبي من مريض شقصا وحاباه
فيه والوارث شريك فلا شفعة له **ومنها** اذا ملكه الغير
فلا شفعة الا اذا وهب بشرط ثواب او مطلقا وقلنا لا
طلاق يقتضي الثواب تثبت الشفعه على الاصح من الروضه
ومنها اذا ملكه الوارث فلا شفعة لشريك **ومنها** اذا ملكه
ومنها اذا قال لمسول لانه ان خدمت او لادب شهرا فلك

هذا الشقص نجد متم ملكه ولا شفعة فيه في الاصح لانها وصيه
ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في شرحه بخلاف ما لو اقتضى شقصا
قاله المتولي يصح وياخذ بالشفعة اذا ملكه المستقر **ومنها**
اذا رد بعيب **ومنها** اذا باع الوصي او القيم الشريك لطلقه
ليس له الاخذ بالشفعة على الاصح من الروضه بخلاف الاب والجد
والوفور شقشهما وقوة ولا يتبهما **ومنها** اذا اشترى غير الشريك
بكون من الدار لم يعرف وزنها ثم خلطها على مال له مجهول
القدر فلا شفعة اذا الاخذ بالمجهول ممتنع **ومنها** اذا جع
باقاله فلا شفعة في بئى من ذلك وثبتت الشفعه فيما عداه كما
اذا جعل الشقص صداقا او اجر او جعله او راس مال سلم
او عوض خلع او متعة او صلح عن دم او مال كتابه او فرض ملكه
المقترض وما اشبه ذلك ولو وكل احد الشريكين صاحبه في بيع
نصيبه فباعه فللوكيل اخذه بالشفعة على الاصح **ومنها** اذا باع
احد الشريكين نصيبه بشرط الخيار ثم باع الثاني نصيبه في زمن
من غير شرط فلا شفعة في المبيع الاول للثاني البائع لانه زال ملكه
ولا للمشتري منه وان كان قدّم له ملك ولو اشترى قيم المسجد
فشركا في ذلك **ومنها** او وهب للمسجد لمصرف في عمارته فللمقيم
الشفعة كشرائه بيت المال بخلاف مستحق الوقف فانه لا شفعة
له على المذهب لعدم ملكه ولو اصدق زوجته دارا شره بينه
وبين اخر ثم طلق قبل الدخول رجع نصف ما اصدق وهل
له الشفعه في النصف الاخر لشريكه فيه وجهان جاريان في
اقلنا ان المشتري اصحهما ان الشفع اولى لسبق حقه **ومنها**
اذا وجد بعض ثمن الشقص لا يأخذ بالقسط **ومنها** اذا
حط البائع عن المشتري جميع الثمن يلحق الحط وصار كالو
بائع بلا ثمن **ومنها** اذا تخلف بيع الغائب وخيار للرؤية
منع اخذ الشفعه كخيار المجلس قاله الماوردي **ومنها** اذا
بائع ذى خمر بدراهم وقبضها ثم اشترى بها شقصا فهل

ثبت فيه الشفعة خرج ابن الرقعة على الوجهين في قوله عن
الدين وهو يخرج مخرج الطحاح انه لا يجوز القبول ولا
ثبت الشفعة ولو كانت دار بين اثنين فادعى احد الكل والاخر
البعض فباعه لثالث فطلب مدعي الكل الشفعة منه لم يكن
له الشفعة وان كان الشريك مصرثا له ولو اسقط الشفيع بعض
حقة سقط كله كالقصاص ولو عفى احد الشفعين اخذ الآخر
الجميع والترك الجميع لان اخذ البعض اضرار ولو صاح
عنهما على مال لم يبع **القاعدة الثانية** ليس للشفيع ان
ياخذ باقل مما باع شريكه **الاي مسئلة** وفي ما اذا باع الشريك
لغير شريكه من غير علمه بالقي ثم باع المشتري لآخر فسماه
ثم علم الشفيع عقد المبيع الثاني فالشريك بالخيار بين
ان ياخذ من الاول بالقي او من الثاني بجمعيته **القاعدة الثالثة**
حق الشفعة ثابت لشريكه بما باع به دون غيره **الاي** مسائل
منها ان يبيع الشريك باضعاف قيمه المبيع دراهم وياخذ
منها عرضا بذكر الثمن الذي تراصيا عليه ويحيط عن المشتري
بما يزيد على قدر الثمن بعد ايقضا الخيار **ومنها** ان يبتاع
مشتري الشفعة عرضا يساوي ذلك الثمن لم يجعل الشقص
عرضا عما لزمه نقله النووي في التروضة عن ابن شريح
ومنها اذا وقف حين الشراء **ومنها** ان يبيع جزا من الشقص
بثمنه كله ويهب له الباقي **ومنها** اذا باع بعض الشقص ثم
باع الباقي اخذ جميع المبيع ثانيا على احد الوجهين ولو قال
احد الشريكين للاخر مع نصيبك فاني عفوت عن الشفعة
فباع لم يبطل حقه وكذا لو قال للمشتري اشترى فاني
لا اطالبك شفعه لغا واستحق الشفعة ولو لقي الشريك
المشتري فسلم عليه مع علمه بالمبيع لم يفت حق الشفعة
له وكذا لو دعاه بالبركة في صفقة يمينه ولو فحص
عن الثمن بان قال للمشتري اشترى فالاخ بفاقه

ولو كانوا ثلاثة مثلا فغاب اثنين وحضر واحد اخذ الجميع
ثم حضر واحد سار كنه في الجميع فاذا حضر الثالث اخذ
كل منهما ثلث ما في يده فحيث يحصل الاستواء لو سقط
بعض حقه سقط كله قياسا على القصاص ولو باع شفعين
من دارين صفقة واحدة وكان الشفيع بينهما واحد جاز
له ان ياخذ بالشفعة ما باع من احدى الدارين في الاصح
والاصح انها على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم الشفعة
كحل العقال **القاعدة الرابعة** اذا علم الشفيع بيع الشقص
المشترك كان له الاخذ على الفور فان اخذ بطل حقه **الا**
في المسائل **منها** اذا غاب شفع من الشركاء له التأخير
الى ان يحضر على الاصح من الشرح الصغير والمحرر للرافعي
لان له عرضا في ان لا ياخذ منه ما اخذه فاذا حضر علم حقيقة
حاله وليس لمن حضر من الشركاء اخذ حصته فقط بل ان
مسا اخذ الجميع وتركه الى ان يحضر واوله اخذ الجميع
اذا حضر **ومنها** ان له التأخير في سنده الحر **ومنها** سنده
البرد المهلك **ومنها** سنده الزرع العاصف **ومنها** سنده
ظلمة النهار **ومنها** ان يكون الشفيع في غير بلد المالك
وكان الطريق اليه مخوفا فله التأخير الى ان يجد رفيقه
يتمتع بهم الضرر من خوف الطريق **منها** اذا كان مشغولا في صلاة
او اكل او قضى حاجه او كان في حمام فحق يفرغ ضروره
قال في التروضة ولا يكتفى قطعا على خلاف العادة على الطحاح
ولو كان المشفوع عرضا فزرعها المشتري فله شفيع التأخر
الى الادراك والحصاد ولا اجره عليه لانه زرع في ملك نفسه
ولو باع الشفيع بعض نصيبه من الشفعة او وهب عالما
قالا ظهر في الزرع الصغير وهو مانحه الامام وغيره
بطلان جميع حقه من الاستحقاق اذا استحقاقه للكل وقد
ابطل البعض فبطل في الكل كالعفو ولو كان جاهلا بالحال

صلاة

صاحب التهذيب لم يسقط حقه وقال النووي الاصح هنا
الجملة بقا حقه لعذر منع فكتابا بقا الحاجة المتاركة
لو كان جاهلا قدر الثمن وجنسه بقا حقه

وما المال ولا مملوك ولا دايح ولا يد يور ما ان حرد الودايح
وما المرد الا كاشهات وضوئه يعقود رما اذا بعدا فهو ساطع
وما المرد الا عاملون لعمالهم يعقود ما بيني واخر را
فمنهم سعيدا خذ بنصيبه ومنهم شقي با لعيلة قاتلة
شروط الا حصان ات سقنة فذلك
بلوغ وعقل وحرية ورايها كونه مسليا
وعقد صحيح ووطئ بياح متى اختلف شرط فلا يبرأ
فان عصبه شروط صحة الدعوى بقو
لكل دعوى شرط ستة جمعت تفصيلها مع الزام وتعيين
اذ لا تلتزمها دعوى تغايرها تكلف كل ونفى الحرف للدين

هذا هو الوجه في صحة الدعوى
فان شرطها ستة هي العقل والحرية
والوطئ البياح والبراءة من العيب
والإقامة في البلد المسمى
والإقامة في البلد المسمى
والإقامة في البلد المسمى

وتسمى مضاربة لان كل واحد منهما يضرب في النسخ بسهم
لمضاربة بكسر الراء هو العامل لانه يضرب في المال يعني يتجدد
فيه ويتصرف فيه قال القاضي ابو علي رحمه الله وليس فيه
دليل من كتاب ولا سنة لكن اخبر الشافعي رضي الله عنه

عن مالك عن زيد ابن اسلم عن ابيه ان عبد الله وعبيد الله
ابني عمر بن الخطاب رضي الله عنهما خرجا في جيش العراق فاستلفا
من ابي موسى الاشعري مالا فاشتريا به متاعا فحملاه الى
المدينة فزحافيه فتم عنهما الخطاب رضي الله عنه ان
ياخذ منهما راس المال وكل النسخ فقال له اذا كان فهاه
علينا فلم لا يكون النسخ لنا فقال له رجل يا ابي المومنين
لو جعلته قراضا ففعل عمر واخذ منهما راس المال ونسخ النسخ
فموضع الدليل قول الرجل لو جعلته قراضا ففعل عمر فلو لم
يكن القراض جائزا صححنا عند لم مشهور معلوم ما ظاهرا
لم يقل الرجل ذلك ولا تابعه على قوله عمر فدل على صحته
وله اركان خمسة احدها راس المال وكروطه اربعة
احدها ان يكون راس المال نقدا غير مغشوش على
الصحيح لان المغشوش مشتمل على نقد وعرض ومحملة اذا
كان الغش ظاهرا كما قاله المخرجاني فان كان مستهلكا جاز ومحل
الحل اذا جوزنا المعاملة عليه وهي المختار فان لم يجوز
المعاملة امتنع القراض قطعا ووجه الصحة ظاهر لان عمل
الناس عليه اليوم قال السبكي في شرح منهاج النور وقد
قوى عندي ان افتى به وان احكم به ان شاء الله تعالى فانه
لا دليل على منع القراض عليه وهذا الوجه قاله الامام ابي
حنيفة ولا يجوز على الفلوس على المذهب وفي وجه يجوز
كما ذكره في التمهيد ويجوز على المتلى كما ذكره في الروضة من
روايه الثاني ان يكون معلوما فلو قال وارضت على كسبي
من الدار او صبرة مجهولة لم يجز الثالث ان يكون معينا
فلو قال رضيت على درهم غير معينه او مغشوشه وجوز
المعاملة ثم احضرها في المجاني جاز كما حكاه الامام عن القاضي
القطع بالجواز كما في الصرف وراس مال السلم وحكي صاحب
التهذيب المنع ولو كان على شخص قرض فقال قارضتك

على مالي عليك من قرضي ان احضره وكذا لو كانت دراهم في
يد غيره وديعه فقرارضه عليها مع ان كان قد رها وكذا لو كانت
غصباً مع على الاصح ويبدأ بالنصف لا يحج القراض كما في زياد
الروضه بخلاف القرض فانه يشترط قبضه مطلقاً كما لو قال
اقرضتك الوديعه التي عندك مع ولا يشترط فيها الا حصل
في المجلس فان اقرضه ما له عند زيد لم يصح كما ذكره القاضي
حسين في فتاويه قال لان القراض يقتضي عينا يرد لها اليه
وليس هاهنا عينا ترد اليه بل هذا وكيل يقبض ديناً الربح
ان يكون راس المال مسلماً الى العامل يستقل باليد فلو شرط
المالك ان يكون للمالك فاذا خالف وسافر ضمنه واذا سافر بلا ذم
لم يجز له ان يسافر في البحر ولا يقسم كما ذكره النووي في
الروضه من زيادته وليس له ان يبيع بموكل من غير اذن
فان اذن له وجب عليه الاشهاد وقال مالك رحمه الله له السفر
عند امن الطريق والاتفاق نفسه سفره والتصدق على
العاده وحكي الرافي طريقه قاطعه ان ياخذ ما يحتاج اليه
بسبب السفر كالخف والادوية وما اشبهها ونفقة يكتا
جها قال الماوردي فيه وجهان احدهما كنفقة الزوج والو
جه الثاني معتبره بالعرف ان قلنا بالنفقة الركن **الثاني**
العمل وشروطه ثلاثة احدها ان يكون تجاره واحتوز
بالتجارة على الطبخ والتجيز والحرفه فانه فاسد الثاني
ان لا يكون مضيقاً عليه بالتعيين فلو عين نوعاً يتجزئ
وهو مما يندر وجوده فسد ولو شرط ان لا يبيع ولا يشتري
من زيد جاز وان يشتري نوعاً عام الوجود دائم مع
ظهوره بخلاف الشراء فان قلنا للملك بالقسمه لم يعتق وان
قلنا بالظهور عتق عليه قدر نصيبه وسوا عليه الباقي ان
كان موسراً الثالث ان لا يضيق بالتوقيت فلو اوقت وقال
قارضتك سنه فوجهان قال الرافي احدهما المنع ولو

قارضته على ان ياخذ المال ويظهر به الى بلد اخر ليستقر به
من بضائعها ويأتي به الى بلد العقد او يبيعهم هناك ففي المصلحة
وجهان احدهما الصحة والثاني وعليه الاكثر والمنع الركن **الثالث**
الربح وشروطه اربعة احدها ان يكون مخصوصاً بالمتعاقدين
الثاني ان يكون مشتركاً بينهما فلو قال قارضتك على ان الربح
لك فوجهان احدهما انه فاسد كما قاله الرافي وغيره الثالث
ان يكون معلوماً فلو قال قارضتك على ان لك من الربح شريكه
او نصيباً فسد ولو قال خذ المال قرضاً بالنصف او الربح وا
الثالث ففيه وجهان احدهما وهو مقتضى كلام الرافي عدم الصحة
تتريلا على شرط النصف للعامل لان المالك يستحق بالملك لا
بالشرط والصحيح الجواز كما سيأتي ان شاء الله تعالى الرابع ان يكون
العلم به من حيث الجزية لا من حيث التقدير كما لو قال لك من
ربح الربيع او في منه درهم او مائته والباقي بيننا بالسوية فسد
لانه لا يربح الا ذلك القدر ولو شرط لثالث شيئاً لم يصح
الا ان يعمل معه ما لم يكن مملوكاً لاحدهما وعلى العامل ان
يتولى ما لزمه من العمل فلو استاجر عليه كانت الاجرة في مال
نفسه كما ذكره الرافي وما ليس عليه ان يتولاه فعمله بنفسه
فلا اجرة له فان استاجر عليه كانت الاجرة في مال القراض والنز
وايد التي تقع في مال القراض كثرة الشجر ونتاج البهيم قال
الرافي رحمه الله يفوز به المالك وحكي النووي رحمه الله
في الروضة وجهين وصرح انها من الربح قال صاحب المهمات
وما الى ترجيح ابن الرفعه في مطلبه الركن **الرابع** الصغه
وهو ان يقول قارضتك او صار يترك او عاملتك على ان
الربح بيننا نصفين فيقول قبلت على الاتصال مع فلو قال
ان نصفه لي وسكت عن العامل فسد ولو سكت عن جانب
نفسه وعين النصف للعامل جاز ولو قال خذ هذا وقرضاً
فيه بالبيع والشراء الربح بيتا نصفين قال القاضي حسين

المال صح

في فتاويه يعطى ولا يحتاج الى القبول بخلاف ما اذا قال قارضك
على الف فلان من القبول الركن **الثاني** العاقدان بشرط
فيهما ما يشترط في الوكيل والموكل وفي فاسده للعامل اجرة
المثل في ينزل مما ينزل به الوكيل ولكل فسده وفي الباب
قواعد **الاولى** اذا اتفق المالك وعامل القراض على ان يكون
الربح بينهما التمتع كل واحد منهما النصف ولا زيادة لاحدهما
على الآخر **الا في مسئلة** وهي ما اذا قارض عامل غيره بغير اذن
المالك فسد ان كان اشترا بعين مال القراض فباطل وان اشترا
في الذمه ونجح فالربح كله للعامل الاول وعليه للعامل الثاني
اجره مثل عمله على الاصح اذا اذبح الربح كله له **فان قال** قائل قد قلتم
في اصل المسئلة ان العامل يستحق نصف الربح ولا زيادة للاخر قلتم
في الشرکه انه لو كان ما بين الشريكين نصفين فشرطا لحددهما
ثلث الربح والثلاثان للاخر لم يصب هلا قلتم ههنا مثله والافها
الفرق بينهما في ان الربح في الشرکه انما يكون على قدر المالين
فلم يتعين بالشرط وليس كذلك في مسئلتنا لان الربح في القراض
انما يستحقه العامل بالشرط فلهذا كان الربح بينهما على حسب
الشرط ولا فسد **فدل على الفرق** بينهما ولو اشترى العامل
جاريه من راس مال القراض فليس للمالك او العامل وطيبها
حق ينضض العامل المال لانا لا نتحقق انتفا الربح في المتعلق
الا بالتنضض ولو اراد العامل ان يكاتب عبده القراض بغير
تسليم راس المال لم يجز الا ان يكاتبه معا فان لم يكن ربح فوله
للمالك وان كان ربحا فالولا بينهما بحسب الشرط **القاعدة**
الثانية لا يصح القراض بدون تسليم راس المال **الا في مسئلة**
ما اذا غصب شخص ما لآخر فقل ربح المال للغاصب
قارضتك على المال الذي اغتصبت مني في يدك على ان ما ربح
الله تعا من ربح كان بينا نصفين ففيه وجهان ذكرهما البند
ينبغي في تعليقه قال اصحهما وهو المذهب ان القراض صحيح

قال

قال النووي في اصل الروضة وعلى هذا لا يبرأ من ضمان الغصب
قال السبكي في شرحه فاذا باع وقبض المثل فهو امانة ولو مات
القارض واراد الوارث استمرار القصد فان كان المال منضضا
جاز باستيناف عقد قطعا وكذا بلفظ التقدير والترك في الاصح
كما في الشرح الصغير واما قال الامام لفهم المعنى ووجه المنع ان العقد
السابق ارتفع فلا بد من لفظ صالح للامتناع ولو تنازع المالك
والعامل في رد المال فالأصح تصديق العامل بيمينه وكذا في تلفه
بخلاف ما اذا قال ويحب كذا ثم قال غلطت في الحساب او قال
كذبت فيما قلت خوف نزح المال من يدي لم يقبل كسائر الاحكام
ريز ولو قال بعد ان اقر بربح خسرته بعد ذلك قال الرافي في
الشرح الصغير ان حمل ما يقوله لعرضه كساد قبل ونقله ايضا
في الشرح الكبير عند التمهيد **القاعدة الثالثة** لعامل القراض صرف
اجرة الكيال والوزن والجمال على العادة المعهودة فيه **الا**
في مسئلة وهي ما اذا سافر بغير اذن المالك وعلى العامل ان
يتولى نشر الثياب وطيبها وذر عرها ووزن الخفيف مثل الذهب
والفضة والمسك وما اشبه ذلك **القاعدة الرابعة** حكم فاسد
العقود كحكم صحيحها في الضمان **الا في مسائل منها** ما اذا قال
قارضتك على ان الربح كله لي فقراض فاسد ولا شيء له **ومنها**
اذا صدر عقد الذمة من غير اذن الامام لم يصب على الصحيح
ولا جزية على الذي له **ومنها** اذا استاجر الام لا رضاع الوكيل
وقلنا لا يجوز فانه لا اجر على الاصح **ومنها** اذا ساقاه على
ودي ليغرسه ويكون الشجر بينهما فالصحيح فسادها **ومنها**
اذا ساقاه على ان الثمر جميعها لرب المال ففي فاسده ولا
يستحق اجره ويستثنى من العكس مسائل **منها** الشرکه فانها
اذا كانت صحيحه لا يكون عمل كل منهما في مال صاحبه مضمونا
عليه وان كانت فاسده تكون مضمونا كما ذكره الرافي **ومنها**
اذا غصب سلع ورهنها او اجرها فمطلبت في اخذها كان

للمالك مطالبته على الصحيح وان كان ضمان القرار على الغاصب
 ومنها الضمان اذا صدر من السفينة او الصبي يكون مضمونا على
 قابض منه مع فساد وطمع البيع مضمون بالثمن وفاسده
 بالمثل والقيمة وصحح القراض مضمون بالمثل مطلقا وفاسده
 بالمثل او القيمة وصحح المساقاة والاجارة والمساومة ونحوها
 مضمون بالمسعى وفاسدها باجرة المثل وتنفذ بعيب احدها
 وجنونه وباعثائه فان مات المالك واراد الوارث الاستمرار
 على ما عقد عليه مورثه قال الرافعي في الشرح الكبير لهما ذلك
 باستيناف عقد وطح في الشرح الصغير والنوى في الروضة
 من زيادته الصحة ولم يثبت عليها اتهامه زيادته بقوله
 تركتك وقررتك على ما كنت عليه **كتاب**
المساقاة هي على النخل والكرم جازية شرعا وصورته ان
 يسلم رب النخل الى العامل ليتعهدها لسقي ولحطبها بالطلع
 وهو على المالك لانه عين وليس على العامل غير العمل وهكذا
 في الكرم يسقي ويغرس ويصلح الارض على ان ما رزق الله
 من ثمرة كانت بينهما على ما شرط طهارة فان كانت في
 الذمة فللعامل ان يعامل من يعمل عنه وان كانت على غيره
 لم يكن ذلك فان خالف وفعل انفسخت ولا يثبت للعامل
 الثاني ان علم بفساد العقد فان لم يعمل ففي استحقاقه اجرة
 المثل خلافا للحاوي فيما اذا خرجت مستحقة للخير وهي اجرة
 المثل على من عامله قال البند يبي رحمه الله تعالى وهي جازية
 عندنا وبه قال من الصحابة ابو بكر وعمر ومن التابعين سعيد
 ابن المسيب وسالم ابن عبد الله بن عمرو ومن الفقهاء مالك والشافعي
 وابو يوسف ومحمد واحمد واستحقاق عامه الفقهاء قالوا وفرد
 ابو حنيفة بان قال المساقاة لا تجوز فاعتبرها بالمخاض
 التي اجمع على بطلانها قالوا واعتبرنا بها بالقراض الذي
 اجمعنا على صحته وقد اختلف من نص قول ابو حنيفة

بالمساقاة

بما روي

بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي عن الغرر قال
 وهذا غرر لانه لا يدري هل تجل تجل النخل ام لا فان حملت قد
 تقل وقد تكثر فثبت انه غرر فوجب ان يكون منهيا عنه ولا
 لدليل على صحته قولنا ما رواه البخاري عن ابي هريرة رضي الله عنه
 قال قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم اقسم بيتا وبين
 احواننا النخل قال لا قال فتكفونا المونة ونشرككم في الثمرة
 قالوا سمعنا وطاعة وروى النيسابوري عن ابن عمر رضي الله عنه قال لما قدم
 المهاجرون قاسمهم الانصار على ان يعطوهم ناصفة اثمار مواهم
 كل عام فيكفوهم العمل والمونة رواه مسلم وروى عبيد الله
 ابن عمر عن ابي نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال الساقية رضي الله عنه
 اهل خيبر على الشط من ثمار وزرع قال الساقية رضي الله عنه
 يعني الزرع الذي يكون بين ظهري النخل وروى يمين بن ابي ظر
 عن مقسم بن عباس رضي الله عنهما انه قال افترج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خيبر عنه وقيل صلحا والاصح ان
 بعضها عنه وبعضها صلحا على ان له الارض وكل صفاة ايضا
 قالوا نحن اعلم بالارض منكم فاعطنا على ان لنا النصيب لكم
 النصيب فاعطاهم فلما كان وقت الثمرة بعث اليهم عبد الله ابن
 رواحه ليحوز عليهم وهو الذي سمي به اهل المدينة الحوز
 قالوا له اكثرت علينا يا ابن رواحه فقال ان شئتم فلكم وتضمنون
 حق المسلمين وان شئتم فلي واضمن لكم حقوقكم قالوا هذا هو
 الحق وبه قامت السموات والارض فاعطاهم فدل على ما
 قلناه ولها اركان خمسة **احدها** العاقدان **الركن الثاني**
 يتعلق بالعقد وهو الاشجار الذي تستعمل العامل بحوز من
 الثمار كعامل القراض الا ان المساقاة لازمة موقته تستحق
 الثمار فيها بمجرد الظهور على المذهب بخلاف القراض ولا
 شجار ثلاثة شرط واحد هان يكون نخلا او عنباه معينا
 فلا يصح على احد الحد يقتين على الا بهام وفيما عدا النخل
 والعنب من الاشجار فهو لان قد يزرع ويبدى فالقديم ان الاشجار

المثمر كالتين والجوز وكلما اصله ثابت في مضي النخل للحاج
واختار النوى في التصحيح والجديد المنع الثاني ان لا يكون
القارب رز فان ساقاه بعد البروز فسد على القدم ويجوز
على الجديد الثالث ان تكون الاشجار مريه الركن **الثالث**
الثمار ولتكن مخصوصه بهما كما في القراض لا سوا قط النخل
للمالك فقط من غير خلاف الا ما يمنع الثمر من الشماريح فهو
بينهما ولو ساقاه على ودي غير مغروس ليغرسه فهو فاسد
يستحق العامل فيه اجره المثل لعمله ولو ساقاه شريكه على
المحدثه وشرط له زياده مع الركن **الرابع** العمل وشرطه
ان لا يضم اليه عمل ليس من جنس المساقاه وان لا يشترط
مشاركه عمل المالك معه فلو شرط عمل غلام المالك مع بان
يعاونه ويكون تحت تدبيره مع على النص ولو شرط ان
يعمل المالك شيان وظايفه لم يربح العقد وكذا لو شرط
على العامل ان يعمل وظيفة المالك لم يربح العقد ولو ساقاه
على تسع سنين مثلاً بثمره سنة معينه لم يربح وعلى العامل
الحفظ من الطير والزنبور بان يجعل العرجون في قوصه
وكذا العنقود وعلى المالك القوصه المذكوره وفي الجداد
وجهان اصحها على العامل وعليه التحفيف عند اطراد
العاده ولو مات مالك الشجر في اثنا المده لم يفسخ وان
مات العامل فان كانت المساقاه على عينه انفسخت بموت
او على الذمه فوجهان اصحها عدم الانفساخ كالا جاره
فلو لم تثمر الاشجار او اثمرت وتلفت كلها فعلى العامل اتمام
العمل وان تضرب به كعامل القراض خلافا للبعوي الفسخ
ولو ادعى المالك خيانت العامل في منضبط سمعت دعواه
وان كان القول قول العامل مع يمينه فان ثبت خيانته
بينه او اقراره او يمين المالك بعد نكوله فيضم اليه مشرق
ان امكن حفظه به والا ازيلت يده واستوجر عليه من
يعمل وعلمه اجره المشرق على المذهب الذي قطع به الجهل

كما ذكره الرافعي ويلزم العامل تنقية النهر واصلاح الاجاحين
وهي مقر الماحول الغارس يحوط عليه ولو كانت النخل تشرب
بالعروق فنقل ابن الرافعي عن البند بنجي عن مختصر البويطي ان
المساقاه حكمك ولو دفع اليه دابة لم يعمل عليها ما حصل
كان بينهما فهو فاسد الركن **الخامس** الصيغه وهي ان يقول
ساقيتك على هذا بكذا او عاملتك فيقول قبلت مع فلو
عقد بلفظ الاجاره لم يربح على الاظهر كما حكاه الغزالي
وفي الباب قواعد **الاولى** لا يجوز المساقاه على شجر
ليس في ثمرها زكوه **الافى مسئلة** وهي المساقاه على شجر المقل
على الجديد ونقله الرافعي في الشرح الصغير عن ابن شريح
وصححه النووي في الروضة والنهاج من زيادته المنع كالصنوبر
والدلب وما اشبهها قال الرافعي ونقل عن الشيخ ابو علي
 وغيره قال ان جوز ثم المساقاه على غير النخل والكرم من
الاشجار المثمره ففي المساقاه على شجر الفرساد وجهان تنزيلا
لا راقها منزله الثمر وكذلك شجر الخلاف **القاعدة الثانية**
المزارعه باطم وهي المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها
والبذر ومن مالك الارض وهي عكس المجاورة في البذر وهما
باطلان لما روى مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا لا نرى
بالخير باساحتي كان عام اول فرعم رافع ان النبي صلى الله
عليه وسلم فقه عن المجاورة والمزارعه والمجاورة قيل هي الارض
الرخوة **الافى** مسئلة فاسده من كل الوجوه **الافى مسئلة** وهي ان
يكون بين النخل بياضا فيصح بيعا للمساقاه لعسر الاقرا فان
كان اكثر فوجهان اصحهما في الروضة المنع **القاعدة الثالثة**
يستحق العامل بالمساقاه ما اتفق عليه من نصف وثلث
وربع **الافى** مسئلة وهي ان يكون ساقا العامل على نخل فخرجت
الثمره مستحقه للغير فللعامل اجره عمله على الغاصب ولا يثبت له

في المساقاة **القاعدة الرابعة** للمالك بيع الحد يفة المساقاة عليها متى شأ **الاي مسئلتين احدهما** اذا باعها قبل ظهور الثمار لم يبيع لان للعامل حق في ثمارها فكانه استثنى بعض الثمر المسله **الثانية** اذا باع ما يخصه من الثمر بعد ظهورها دون الاصل لم يبيع فان باعها مع اصلها مع وكان العامل مع المشتري كما كان مع البائع ذكره البغوي في فتاويه واستحسنه النووي رحمه الله في الروضة **القاعدة الخامسة** كل موضع فسدت فيه المساقاة فيه وجب اجرة المثل **الاي مسئلة** وهي ما اذا شرط جميع الثمر لصاحب النخل فلا اجرة في الاصل لان العامل متبرع والمساقاة الصحيحة اذا ملك الثمر لا شئ للعامل لان حقه في الثمر وقد هلك في الفاسد حقه في الذمة **القاعدة السادسة** سواطة النخل وهي السقف والكرناف والليف والعرجون والشماريح لا يملكها العامل **الاي مسئلة** وهي ما اذا بيع الثمر فهو بينهما ولا يجوز للمالك بيع الحد يفة المساقاة عليها في المدة قبل خروج الثمر لان للعامل حق في ثمارها ويجوز بعد خروجها في الاشجار يضاف للمالك من الثمار ولو باع نصيبه من الثمر وحدها لم يبيع ولو شرط الثمر بينهما والتين لاحدهما جاز بخلاف ما اذا شرطا له سهما من جميع الثمر المحب لاحدهما والتين للآخر لم يجز ولو ساقاه على ودي عشر سنين والتمر لا يتوقع الا في العاشرة ليكون بينهما فانه يبيع قال الرافعي لانه شرط له سهما من جميع الثمر ولو اشترى قبل سنة التوقع لم يستحق العامل فيها شيئا ولو فعل العامل ما يلزم المالك فعله بلا اذن لم يستحق شيئا الا ان ياذن له **كتاب الاجارة** هي مشقة من الاجر والثواب يقال اجرت فلانا اي اثبته والله يوجر العبد على طاعته اي يثيبه عليه والثواب هو العوض فسميت الاجارة بذلك فضا بطها كل عين

بها مع نفعها منتفعة مباحة مملوكة معلومة مقصودة تضمن بالبدل وتباح بالا باحة والدليل على صحتها عن الكتاب والسنة **اما** الكتاب فقوله نعمان ارضعت لكم فانتوهن اجورهن وقوله تعالى قصة موسى وشعب علمهما الصلاة والسلام يا بني استاجر ان خير من استاجرت القوي الامين **واما** السنة فلما روى الامام محمد بن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اعطوا الاجير اجره قبل ان يحرق عرقه رواه ابن ماجه من روايه عبد الرحمن بن زيد بن اسلم وقد تكلم فيه وروى عن علي رضي الله عنه انه اجر نفسه من رجل يهودي يسقي له الما كل دلو بتمره وفي روايه لاجله قال واستادها يبيع عن مجاهد عن علي رضي الله عنه قال جعلت مراه جوعا شديدا فخرجت لطلب العلم في عوالي المدينة فاذا انا بامراه قد جمعت مورا فظننت انها تريد بلة فقاطعتها كل ذنوب بتمره فملاست ست عشر ذنوبا حتى تحلت يداه ثم اتيتهما فعدت لي ست عشر تمره فاتيته النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فاكل معي منها **فدل** ذلك على صحتها ولها اركان اربعة **احدها** العاقدان فيعتبر فيهما اهليه التصرف كما في البيع والشرا با كانا ويدا او وصيا في اجارة الطفل اذا راي المصلحة له فيها فتكون مدة لا تزيد على بلوغه بالسنة فعلى اكد من ذلك بطلان البيع على الاصح عند البغوي وابن الصباغ كما ذكره النووي من زيادته في الروضة تبعا لهما ولو اجر الولي مال المجنون فاذا فاق في اثنائه المدة فهو كبلوغ الصبي بالاختلام **الثاني** الصيغة وهو ان يقول امر يتك هذه او اجرتكها مدة كذا بكذا فيقول على الاتصال قبلت او استاجرت او اكرمت مع ولو قال ملكتك منفعتهما صح على المشهور ولو قال بعثتك منا فعمما لم يصح والفرق بينهما ان التملك اعم

لانه يطلق على بيع الاعيان والمنافع اطلاقا بخلاف البيع عند الاطلاق
 قيل لانه يختص ببيع الاعيان ولو قال اجرتك كل شهر من هذه السنة
 بدرهم فيه ثلاثة اوجه اصحها عدم الطعن بخلاف ما اذا قال اجرتك
 سنة من الان كل شهر بدرهم مع قطعاً الركن **الثالث** الاجرة
 فان كانت في الذمه كما اذا قال الزمت ذمتك حمل كذا الى ملكه
 او خياطة ثوب او بنا جدار فان اطلق مع وان قيد بان قال
 تخيط هذا الثوب في هذا اليوم لم يربح او الخياطة واخر لحفظ
 او ما يمكن الجمع بينه وبين الخياطة جاز بخلاف الرهن والبيع
 ويشترط في اجاره الذمه التسليم اي تسليم الاجرة في المجلس ان
 عقدت بلفظ الاجاره لانه وقع تسليمها ولا يشترط في اجاره
 العين بل يجوز التجهيل والتأجيل ان كانت في الذمه فان
 اطلقت تجلت ولا تصح بالعمارة والعلق ويشترط ذكر الجنس
 والنوع والذكور والانثى في اجاره الذمه كركوب على
 الاصح وبيان كل السيد كل يوم الا ان يكون هناك منازل
 مضبوطة ويجب في اجاره الجهل معرفة الممول ومعرفة الدابة
 بما تقدم ان كانت معينة وان كانت في الذمه لم يشترط حمل
 المقصود الا ان يكون زجاجا وما يشابهه فلا بد من وضعها
 لمعرفة سيرها وان كانت على العين كما اذا استأجر دابة
 معلومة ليركبها او ليحمل عليها ففي هذه الزمان المقدرة
 اقوال اصحها انه هذه يبقى فيه فيه ذلك الشيء غالباً وفي قول
 نوجب الدابة الى عشرين سنة والعبد الى ثلاثين والارض الى
 ما يله فالكثير او الخياطة ثوب فلا يشترط ذلك فيها ويجوز
 فيها التجهيل والتأجيل ان كانت في الذمه وان اطلقت
 تجلت وكانت معينة ملك في الحال ولو استأجر السلاح
 النساء بجلدها او الطعان بثلت ما يطحن من الدقيق او
 الخماله او قاطن التي تجزئ منها بعد القطار لها او ارضاع
 العبد بجزء منه بعد الفطام او شبع الثوب بنصفه

قوله

فلا

فكل هذا فاسد وكذا اجارة الارض بحراجه والدابة بعلفها
 والدار بجارتها او باجرة معلومة وان يعبرها ولا يحسب ما يبرق
 لم يربح للجهالة وعدم الانتفاع عند العقد ولو اجاره دارا
 وشرط امده تعطيها بسبب العمارة لم يكن على واحد منها
 لم يربح الاجاره للجهالة ايضا بخلاف ما اذا استأجر العبد
 بجزء منه او قاطن الثمار بجزء منها في الحال جاز على الصحيح
 ولو استأجر ارضا لينزع فيها ما شاء وهذا مخالف لاجراء
 الدابة ليحمل عليها ما شاء لم يربح الركن **الرابع** المنفعة
 ولها شروط خمسة **احدها** ان تكون متقومة تنفع بها
 مع بقائها منفعة مباحة مملوكة احترز عن منفعة الكلب
 وجلد الميتة وبيع الاباحة احترز عن منفعة المبيع
 يحسن بدل المال في مقابلتها وان لم يكن كذلك كان بدل
 الما بها سفها وتبذيرا فمنع منه كما منع من شراء المنفعة
 فيه كما اذا استأجر نعامه لشحها لم يربح اذ لا تقصد له
 فأنشبه شراء حبة البر بخلاف شحم المسك والرياحين وال
 كثير من التفاح فالوجه الصحة ولو استأجر دراهم او دنانير
 لم يربح من غير خلاف وصورة الاطلاق او التزيين لم يربح على
 الاصح ولو غصب مسكاً ثم رده الى المالك وجب عليه اجرة
 مثل ما انتفع به ذكره القاضي حبيب في فتاويه ولا يجوز
 استئجار الاطعمه للتزيين على المذهب ولو استأجر شجرة
 ليستظل بها او ليربط دابة بها وما اشبه ذلك فيه وجهان
 قال في الروضة اصحها عدم الصحة وطعن بعضهم هنا الصحة
 لعله انها منافع **فان قيل** ما الفرق بين الدراهم والدنانير
 للتزيين قلتم لم يربح وقلتم ههنا بالصحة وكل منهما المقصود
 فيه غيره فما الفرق قيل الفرق بينهما ان منفعة التزيين
 وهذه مهممة ويجوز ان يستأجر الطيور للروية وسماع
 صوتها ولو استأجر داراً فخدم منها شيء فهل له ان ينفع

فانما هو منافع
 فلو استأجر
 فلو استأجر
 فلو استأجر

عقد الاجاره قال القاضي حسين في فتاويه له الفسخ وعليه ان
نقص البناء **قال** قايلا ما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا
اشترى عبدا او عبيده في يد البائع فلا فسخ له **والفرق** بينهما
ان المعقود عليه هناك الرقبه وهو قد عيبها ولا خيار له وهذا
المعقود عليه المنفعه وهو لا يجوز على المنفعه **فدل** على الفرق
بينهما ولو استاجر ما لا منفعه له في الحال دون بقيه المده لم
يخلو المساقاه ولو اجر عبده ثم اعنته في اثنا المده لم تنفس
الاجاره على الصحيح ولا رجوع على السيد بشئ ونفقت في بيت
المال ولو اجر ام ولد ومات في المده عتقت وفي بطلان الاجاره
الخلو المذكور فيما اذا اجر البطن الاول الوقف ومات لان
المنافع بعد موته لغيره وكذا ان كان الموقوف عليه هو
الناظر اما اذا كان ناظر فقط فموته لا يؤثر الشرط
الثاني ان يكون مقدولا على تسليمه ولو اجر الاخرس للتعليم
والاعمى للحفظ بطل لعدم المقصود وكذا استيجار قطع
الارض لا مالها في الحال للزراعه فسد واذا استاجر ما
ولا بد ان يقول في العقد على ان لا مالها الشرط الثالث
ان تكون المنفعه مقدوره التسليم حسا وشرعا فلا يصح استيجار
جاهل لتعليم العلم وان امكن ان يتعلم ثم يعلم لم يصح وقيل يصح
الشرط الرابع حصول المنفعه للمستاجر كالحج وفرقه
الزكاه ولا يجوز الاستيجار لامامه الصلاه المفروضه وكذا
الترايح وسائر النوافل على الاصح لانه حصل لنفسه ولا
يجوز الاستيجار للقضاء والمطلق التدريس وان عين
مع الشرط الخامس كون المنفعه معلومه العين والجنس
والصفه والقدرا اما العين فلا يجوز على احد العبدتين
واما الجنس فان تغيت الجبه لم يجز لذكرها واما الصفه
فلا يجوز استيجار العين النايبه على الخلاف في بيعها واما
القدر فيعتبر العلم به بخلاف البيع ويستثنى من هذا

ما اذا

ما اذا استعمل الامام الذي في الجهاد بمال يبدل له فهل هو جامل
او اجاره وجهان احدهما انه جعله لجهاله العمل واصحهما
انه اجاره ويحتمل جهاله العمل انا لو جعلناه جعله لجهاله
الذي لا يضر من شاقه يحصل الانتفاع ويصرف قال الامام
الاجره من خمس الخمس سهم المصالح من هذه الغنيمه ولو اجر
دارا مشحونه بالامتعه يمكن تفريقها في الحال صح ولا فلا يجوز
استيجار الارض مستوره بالماء للزراعه لانه من مصالحها فاذا هبت
جر لزراع مضي فتاخر عن وقته المعتاد ثم زرعه وابطا اد
راكه عن عادته لتاخره لم يلزمه شيئا بالتاخير وكذا ان
زرع فاكله ودود طم فزرع ثانيا لم يكن للمالك منعه من
الزراعه ولا قطع قبل انقضاء المده خلافا للبغوي ولم ابق
ان ابطا بسبب ككثرت المطر وعليه اجرة المثل ما زاد عن
المده وله ان يزرع ما ضره مثله وفي الباب قواعد **الاولى**
كلما صح بيعه صح اجارته **الا** في مسائل **منها** الحر لا يصح بيعه
وتصح اجارته ان اجر نفسه ويستثنى مسئله من عدم صحه اجاره
وهي ما اذا استاجر الامام او احد امن الرعيه مسلما حر للجهاد
لم يصح لانه وان لم يكن متعينا عليه فحق حضر الوقف تعين عليه
فلم يجوز اخذ الاجره عن فرض العين ولو استاجر حر مسلم من حر
دارا او رقيقا او حرا فاسترق لم يبطال الاجاره بل تبقى
للمستاجر بخلاف النكاح ذكره الرافعي وغيره **ومنها** المملوك
يصح بيعه ولا يصح اجارته لنفسه من سيده **ومنها** الوقف
لا يصح بيعه وتصح اجارته ولو اجر ناظر الوقف ما هو محتاج
الى العماره باجره وشرط ان يصرف المستاجر الاجره في العماره
لم يفسخ الاجاره لانه غير منتفع بها عند العقد ولو اجر النظم
الاول مده ومات قبل تمامها انفسخت لان المنافع بعد
لغيره فعلى هذه العله لا تنفسخ اجاره مستحقة ما بعد
والصحيح الانفساخ كما قال القاضي حسين بخلاف الصبي

اد ابلغ بعد فراغ المدة فلو مات انفسحت الاجارة في نفسه دون مال
كما قاله البند يبيع **ومنها** ام الولد فتصح اجارته ولو لا يبيع بيعها ولو
جمع بين عقدتين صفقة واحدة مختلفي الحكم كبيع واجارة او
بيع ونكاح صح ويستثنى من هذا ما اذا جمع بين بيع وكتابته صح
الكتاب دون البيع بحصتها من المسمى ويستثنى من العكس صحة
اجارة الارض المستورة بالمالك الكدر دون البيع **القاعدة الثانية**
ما صح اجارته صح بيعه **الا** في مسائل **منها** استيجار تفاحه للشهم
ليربى ويبيعها يبيع **ومنها** المطعوم والمشروب يبيع بغيره
اجارته **ومنها** الاستيجار يبيع بيعها ولا يبيع اجارته الا خلافة
منها **ومنها** المعادن يبيع بيعها مع الارض ولا يبيع اجارته **القاعدة الثالثة**
اجارة الشيء مستاجره مدة تليها صح خلافا
لما حكاه ابو الفرج السرخسي طريقه قاطعة بالمنع نقله الواقعي
فعلى الاول يستثنى مبيعتان **احدهما** ان يكون اجرو ملكه
لشخص ثم باعه لآخر في المدة ثم اراد المشتري ان يوجر مده
تليها ليربى بلا خلاف المسئلة **الثانية** ما اذا استاجر دارا
مده ثم اجرها مده ايجاره لآخر ثم اراد ان يستاجر من المالك
مدة تلي ما استاجره لم يبيع لخروج العين من يده وعدم اتصال
الانتفاع فعلى هذا هل للمالك ان يوجب الثاني وجهان عن
تعليق القاضي حسين الرابع منها ما في التهذيب الجواز وعن
فتاوى القفال صحة الاجارة للاول لانه الذي وقع له العقد
مع المالك دون الثاني ولو غصب العين المستاجرة وعطت
على المستاجر بطلت اذا انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا غصب
العين المبيعة قبل قبض المشتري **والفرق** بينهما ان البيع
عقد مال والاتفاق وجب البدل وهو مال قابل للعقد
ابتدا فينقل عقد البيع اليه بخلاف الاجارة فانها عقد
على منفعة والواجب على الغاصب مال وهو لا يقبل
عقد الاجارة ابتدا ولا ينتقل اليه فدل على الفرق بينهما

كما ذكره القاضي حسين ولو اجر عينا ثم اقر بها لا خرف الاصح
انه يقبل في العين دون المنفعة **القاعدة الرابعة** لا جارة لا
تفسخ بموت العاقد بشرطه على حكمها خلافا لابي حنيفة رحمه الله
الا في مسائل **منها** ما اذا اوصى شخص بارضه لزيد مده عمر زيد
ثم مات الموصى وقبل زيد الوصية ثم اجرها مده ثم مات في خلاها
انفسخت الاجارة بموته **ومنها** ما لو اجر البطن الاول من الموصى
عليه ثم مات في ثلث المدة وكان عين نازل الوقت انفسخت
انفسخت لان المنافع بعد موته لغيره وان كان ناظرا فلا
ومنها ام الولد او المدبره اذا اجرها ثم مات في ثلث المدة
حصل العتق وكان مكوت البطن الاول ولو اهل تعيين
الا ابتداء كما اذا قال اجرتك شهرا او سنة فقبل لا يصح
حق يقول من الان والاصح الصحة ويحمل على ما يتصل با
لعقد وهو المتعارف ولا خيار بمجلس الاجارة في اصح الو
جهين عند الاكثريين وعلى الاخير تسليم الدار ومقتارها
وسليم بالحق كسما بالوعتهما وايشترط في اجارة الحمام ركة
سائرهما والبيوت الداخلة والقدر والبيوت والاثون ومطبخ
الزبل وموضع الرماد وكذا انتفع الحمام وهو الذي
يصب فيه الغسال ويلزمه تفريغ ما فيه قبل اجارته
للمستاجر ليتمكن من جميع الانتفاع ولو امتلا في زمن انتفاعه
لزم المستاجر التفريغ في اصح الوجهين كما ذكره الرافعي قال
وبه قطع الماوردي وابن الصباغ والمتولى كنقل الكناسات
الساقطة من الات الطعام ونحوها ولا يلزم الموجه نقل
الثلج الذي بعرضه الدار بل يلزمه نقل الكناسات الساقطة
من هبوب الرياح والجدران والثلج الساقط بعلى السطح
كما هو مقتضى كلام النووي من زيادته انه لا يلزم المستاجر
نقل التراب كما قاله الاصحاب يقال وليس المراد بما سبق ان
المستاجر لم يلزمه نقل الثلج الذي بعرضه الدار انه يلزمه

بل المراد انه لا يلزمه واحد منهما لو اشتقوا رضائهم رعاها ثم
 اختلفا فقال الا جبر احوالها لزرع كذا وقال المستأجر بل كذا
 نص الشافعي رضي الله عنه في الام على بطلان الاجارة **فان قال**
 قائل ما الفرق بين هذه المسئلة وبينها اذا استأجر ودان التمتع
 بها ثم اختلفا في الانتفاع لم تنفسح الاجارة **فيل** الفرق بينهما ان
 الانتفاع من الدار انما هو بظاهرها ومن الارض بباطنها وظاهرها
 وكان الضرر اكثر فدل على الفرق بينهما وليس للمستأجر
 للسكنى ربط الدابة فيها **القاعدة الخامسة** ترك انتهي مدة
 الاجارة بطل لها كاجرة شهر بدوهم او شهرا من هذه السنة
 فامشهور عدم الصحة **الا في مسئلة** وكل الاذان اذا استأجر
 الامام له من المصالح كل شهر بدوهم مع او من مال نفسه او
 احاد الناس فوجهان احدهما في الروضة المنع **القاعدة**
السادسة الاستئجار للعمل مدة كيوم وشهر وسنة ليس
 للمستأجر ان يشتغل بشئ غير المستأجر **الا في مسئلتين احدهما**
 زمن الطهارة والصلاة فرايضها **وقد اختلفوا** سنتها الزاوية
 ليس في مقابلته حط بقى من الاجرة **المسئلة الثانية** سبوت
 اليهود اذا اطرده عن منزله كذا ذكره النووي في الروضة
 فان اسلم في المدة كان مستثيا كذا ذكره الغزالي في فتاويه ونقله
 الرازي والنووي عند دون غيره وخالفهم في ذلك القاضي ابو بكر
 الشافعي فقال يحبس على العمل لان الاعتبار بشرعنا وقد زال
 المانع بالاسلام ويصلي الصلاة الخمس ولعل هذا اظهر
 قول الغزالي رحمه الله تعالى هكذا ذكره السبكي في شرح منهاج
 النووي **القاعدة السابعة** يدخل في بيع العقار واجارة
 كل ما ليس بمنقول **الا في مسئلة** وهي مفتاح الدار فانه منقول
 ومع ذلك يلزم الاجير تسليمه لانه لا يتفاح ولو كان
 عليها اقفال لم يلزم تسليمها لانه منقول ولو اجرد دال
 محتاج الى عمارتها باجرة معلومة على ان يصرفها في عمارتها

لو يصح لان اجرة الدار باسم مع الصرف الى العجاء وذلك عمل مجهول
 فاذا صرفها في العجاء رجح بها ذكره في الروضة وقد تقدم
 ذكره بعضه في اجارة الوقف ولو استأجر دابة ليركبها غدا
 لم يصح كما نص عليه في الام لعل تلفها ولو استأجر ليركب
 فله ان يستولي بنفسه ومن في طوله طول او قصر او ضخام
 ونخافة ودونه وليس له ان يتعد المعين فان تعدى
 مع حضور مالكها لزمه المسمى واجرة المثل للزيادة وبهذا
 ان تلفت باقصي القيم من حين التلف فان كان معها مالكها
 وتلفت فيما تعداه بعد تسليمها له يضمن او وهو راكبها لم
 يحدث بسبب ظاهر ضمت نصف قيمتها في قول او بسبب ظاهر
 كقولها في يبر ونحوه ضمن جميع القيمة في اصل الروضة
 ولو اكترى شيئا محرما ويلزم الموجه في اجارة الدابة
 السرج والا كاف وشك احد المجهلين الى الاخر كما في زيادات
 الروضة عن صاحب البيان ولو اكترىها ليجل عليها با
 لا كاف فحمل بالسج ضمن دون عكسه الا ان يكون اثقل ويلزم
 الوعا الذي ينقل فيه المجهول ومونة الدليل وسابق الدابة
 وقايدها والبذرة وحفظ المتاع في المنزل والخروج مع
 الدابة لسوقها وتعهدها واعانة الراكب في الركوب
 والنزول وتينج البعيد للمراه والضعيف والشيخ المهر العاجز
 عن ركوبها قايمة ومن به سمن مفراط وضعف الخلقه
 ويلزمه في كراجل رفعه وحطه وشك وحمله ويلزم وقوف
 الدابة ليركب عليها والنزول لما لايتها له عليها كقضا
 الحاجة والوضوء وليس لرب الدابة منعه من النوم في وقت
 ولا يامره بالنزول على الدابة لاحتياها ان لم يشق طاه
 فان اطلقا لم يجب النزول على ذلك في العادة وهذا مع
 طريق المراه والمريض ومن يتضرر به كالشيخ العاجز ومن
 به سمن مفراط وذوا اوجاههم ومن يخل بمروته ذلك في

في العادة وهذا في طريق يعتاد النزول فيه فان لم يكن معتادا
 لم يجب مطلقا في الرجل القوي الذي ليس فيه شيء من هذه
 الصفات المتقدمة وجهان احدهما وجوب النزول عند الغياب
 دون الارحام واما الطعام المحمول للاكل بالطريق كسائر المحمولات
 بالروية او الوزن على الصحيح ويتبع فيه ما شرط من بدل ما
 فني منه وان اطلق فان فني بعضه او كله سرقة او اطلاق فله
 الابدال كسائر المحمولات او باكل فان فني كله ابدله على الصحيح
 او بعضه ابدله على الاظهر قال النووي في الروضة وموضع الخلاف
 اذا كان يجد الطعام في المنازل المستقبل بسعر المنزل الذي
 هو فيه فان لم يجد او وجد باعلى نقله قطعا وان اکتوب
 الحج لزمه الركوب الى منى ثم الى عرفه الى ان يقف بها ثم الى مزدلفة
 ثم الى قروح وهو المشعر الحرام ثم الى وادي محسر ثم الى منى ثم الى مكة
 سرفها الله لطواف الافاضه والسعي ان لم يكن سعي ثم الى منى
 للرمي ينزل في كل منزله على العادة المشروعة بها ثم الطواف
 للرباع لانه من اعمال الحج وله ان يركب غيره بدلا عن نفسه
 من قبل في الطول والقصر والفضامة ويشترط تعيين حمل السفرة
 والادوية والقمم وغيرها فان اطلق حملها فسد في الاصح
 وان لم يشترط حملها لا اختلاف الناس فيه وان كان صار عتقا
 ولو استاجر دابة الى بلد كذا لزمه توصله للعران لا بابا داء
 وفي الدار مثله دون الحداد والقصار ليس له ان يحمل موضع
 الحديد قطناء وعكسه ولو حمل موضع الحديد نخاسا بوزنه
 والرمصاص كذا جاز ولو استاجر ثوبا بلبسه فلم يلبسه
 والنوم فيه نهرا كما ذكره النووي من زيادته في الروضة عن
 الاكثر خلاف للمصنف فانه يجوز ساعتين من النهار الاكثر
 قال ولو استاجر لبس مطلقا فله لبسه ليلا ونهارا من غير نوم
 فيه قطعا ولو استاجر خياط الخياطه ثوب فخاط بعضه ثم اخذ
 قال بعضهم نقل ابن الرفعة في مطلبه عن المزني في المشوران

الاجير يستحق اجرة عمله وهذا الخلاف ما اذا استاجر شخصا
 لحمل حب الى موضع معين فزلق وانكسر بالطريق لم يستحق
 شيئا من الاجر **فان قال** قايلا ما الفرق بينهما قيل الفرق ان
 الخياط تظهر على الثوب فوقع العمل سلما بظهوره والجل
 لم يظهر على الحب هذا اذا كان العمل في دار صاحب الثوب او محضرة
 والا فلا فرق بين المستلتمين ولو استاجر حايكا لنسج غز ثوب
 طوله عشرة اذرع في عرض معلوم فجابه بطوله احد عشر ذراعا
 قال صاحب التمه لا يستحق شيئا من الاجر وان جابه تسعة
 اذرع فان الستة عشر استحق من الاجر بقدره لانه لو اراد
 ان ينسج عشرة لم يكن منه وان كان طوله تسعة لم يستحق شيئا من
 المخالفة ولو ائتم ذمته نسج ثوب موصوف على ان لا ينسج
 غير لم يصح **بالحال** اركانه اربعة **احدها**
 الصيغة من المالك او غيره باذن المالك الداله على الاذن في
 العمل بعوض يلتزمه مستحقها من بلغة زدا او فلو رده من
 لم تبلغه لم يستحق شيئا سواء كان القايلا المالك او اجير استحق
 عليه بالرد الا ان قال لزيد رد ابق ولك كذا فردة عم
 لم يستحق شيئا ولو رده بعد زيد استحق زيد لان زيد
 كيد **الركن الثاني** المتعاملات وشرط المتلزم ان يكون
 مطلق التصرف **الركن الثالث** العمل فيما لا يجوز التجارة
 عليه لكونه مجهولا لكن يجوز الجعالة عليه للحاجه **الركن**
الرابع الجعل المشروط وشرط ان يكون معلوما لكل منهما
 متخما قبل العمل وقبل تمامه فان فسخ العامل فلا شئ
 او المالك فوجهان احدهما للعامل اجرة المثل وبه قطع
 الجمهور واذا ارده لم يكن له حيسه لاستيفاء الجعالة **الجعل**
 تنفسخ بالمولت بخلاف الاجارة وفي الباب قواعد **الاولى**
 من التزم جعالة بر دمال لزمه ما التزم بالرد الى ملكه

الاجارة

الاول وهو ما اذا اردت ان يكون في يده ولا تكلفه عليه في رده
 على مالكه لم يستحق شيئا لان ذلك الرد واجب عليه شرعا ولو
 قال من اخبرني بذلك فله كذا فاحبسه انفسا لم يستحق شيئا
 كما ذكره النووي من زيادات الروضة نقلا عن البغوي بخلاف
 ما لو قال من دلفي على مالي فله كذا فله انفسا استحق
 المعين **والفرق** بينهما ان هناك لا مشقة عليه وهذا الغالب
 ان المشقة تلحق بالبحث عنه فلهذا استحق ولو قال من
 رده عيدي الي سكه فله كذا او في موضع كذا لا يجوز لانه
 ربما لا يصف به في تلك المدة فيضع عمله قاله القاضي ابو الطيب
 وبتبعه المتولي في الجرد واثبت الرقعة في المطلب **القاعدة**
الثانية العامل لا يستحق الجعالة قبل فراغها **الاول** **الفرق**
 وهو ما اذا قال شخص من علم هذا الصبي القرآن فله كذا
 فعلمه شخص البعض ثم مات الصبي استحق اجره ما علمه
 ذكره في الروضة بتعال للرافعي وهذا بخلاف ما اذا علم البعض
 ثم امتنع من تعليمه الباقي لم يستحق شيئا ولو رد الا بقى الى بيت
 المالك فقبل ان يسلمه اليه مات او هرب او غصب لم يستحق
 شيئا **والفرق** بينهما ان اجرة التعليم استحقها لوقوعه
 مسلما للتعليم ونظيره الاحراق ولا نهى ادم من طه بخلاف رد
 الا بقى فانه لم يسلم شيئا فدل على الفرق بينهما **القاعدة**
الثالثة الجعالة المجهول غير صحيحة شرعا **الاول** في مسائل
منها اذا قال الامام من دلفي على قلعه من قلع الكفار فله
 جاريه استحق بالادلة جاريه من المدلول عليه ان جاريه
 فيه لانه غيره وان كانت مجهول غير مملوكه عند الشرط
ومنها الجعالة على الاصح بالا تفاق عليه صحيحة مع جهالتها
 اطلاقه النووي في الروضة وذكره الرافعي في الشرح الصغير
ومنها زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ان كانت
 على الدعاء عند صحة لان الدعاء يدخله النيابة فلا يفتقر

الجعالة بنفس الدعاء وان كانت على مجرد الوقوف عند القبر
 ومساكنة فلا لانه لا تدخله النيابة كما ذكره الماوربي في
 كتاب الاجارة ولو قال من اخبرني بذلك فله كذا فله كذا
 انفسا قال النووي من زيادات الروضة لا يفتقر لانه يحتاج
 فيه الى عمل كما صرح به البغوي وعين بخلاف ما قال ان اخبرني
 بخروج زيد فلك فاحبسه المسؤل قال صاحب المصنفات
 نقلا عن الرافعي عن فتاوى القفال انه ان كان له عرض
 في خروجه استحق والا فلا يشترط صدقه بما اخبر به
كتاب احيا الموات الاصل فيه من السنة ما
 روى هشام عن عروة عن ابيه عن سعيد بن زيد ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من احيا ارضا مواتية فهي له
 وليس لعرق ظالم حق فاحبسها له بالاحياء ولما روى
 قتادة اي عن الحسن ابن سمية ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من حاط على ارض فهي له قال القاضي ابو علي رحمه الله
 في تعليقه اختلف العلماء رضي الله عنهم في جوازها فمنهم
 من قال لا يجوز الا باذن السلطان ومنهم من قال يجوز
 بغير اذنه وهو الذي ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه
 انه جائز من غير اذن السلطان لان اذن الشارع صلوات
 الله وسلامه كافة فيه وبه قال ابو يوسف ومحمد وذهب
 طائفة الاحياء لا يكون الا باذن الامام ذهب اليه ربيعة و
 مالك وابو حنيفة واجتمع من نصرة قولهم بما روى عن معاذ
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس للمراء
 الا ما طاية به نفس امامه فاذا احيا بغير اذنه لم يظرب
 نفسه قالوا ولا للامام اجتهاد في باب الاحياء بدليل
 لو ان رجلا فتح كثيرا من الموات وكان مما يضيئ به على الناس
 متعة الامام فالاجتهاد يدخل فيه لم يملك الا عند اذنه كذلك
 فيه اصله قال بيت المال لانه لما كان للامام اجتهاد فيه

لم يملك الا عن اذنه كذلك هاهنا قيل الجواب عن غيرهم ان لسان
 رضي الله عنه ان نفس امامهم قد طابت به وعطيته قد
 ثبتت فيه وهو الامام المطلق امام الامة لكن له منع من
 الترخيل لخلق الاحياء لما تقدم والاحياء على قسمين **احدهما**
 ارض بلاد الاسلام فلهما احوال ثلاثة احدها ان لا تكون معجزة
 في الحال ولا من قبل فيجوز تملكها بالاحياء اذن الامام لم
 ياذن اكتفا باذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويختص
 ذلك بالمسلمين ولا علكها كافر وان اذن الامام على الصلح الحال
الثاني ان تكون معجزة في الحال وان كانت معجزة قبل فان عرف
 مالها الاول فهي له او لوارثه فان لم يعرف مالها وكانت
 اسلامية فهي امام المسلم او ذق والامر فيها الى راي الامام
 بالبيع وحفظ الثمن او حفظها الى ان يظهر مالها وللامام
 ان يستقرضه منه على بيت المال قال النووي رحمه الله هذا
 هو المذهب الحال **الثالث** ان لا تكون معجزة في الحال وكانت
 معجزة من قبل فان عرف مالها فهي له والا فهي كالحال الاول
القسم الثاني ارض بلاد الكفار لهما احوال ثلاثة احدها
 ان تكون معجزة فلا مدخل للاحياء فيها **الثاني** ان لا تكون
 معجزة في الحال ولا من قبل فينظر ان كان مواتا لا يذم المالك
 عنها فلهم تملكها ولا تملك بالاستيلاء لانها غير مملوكة لهم حتى
 يملك عليهم وان كانت غير موات يدبون عنها لم تملك بالاحياء
 كالمعجزة من بلادهم **الثالث** اذا لم تكن معجزة في الحال
 ولكنها كانت من قبل فان عرف مالها فهي له كالمعجزة وفي
 الباب قواعد **الاولى** كل ارض لم تملك ببلاد الاسلام قط
 فلمسلم تملكها بالاحياء **الاي** مسئلتين **احدهما** من اراد ان
 يحيي شيئا من ارض عرفات او مزدلفة او منى وما في معناه فليس له
 ذلك فان فعل منع ذكره النووي في الروضة وغيرها المسئلة **الثانية**
 حريم العمار كما تملك عرصه الدار بين الدار كما نقله الرافعي عن

قال

اي الطبيب ووافقه عليه لكن ليس له بيعه دون الدار كما ذكره
 العبادي ولا يجوز بيع المعدن الباطن وان قلنا بملكه ولو اختلفا
 في قدر الطرقي من ارض احيواها بياحه فسبعه اذ رجح كذا ذكره
 النووي في الروضة من زيادته واستدل عليه بما ثبت في صحيح
 البخاري ومسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قضى بسبعه اذ رجح ولا يجوز اخذ شئ منها وان
 زاد على ذلك وفي احياء الذي والمستامن وجهان اصحهما
 من زيادات الروضة الجواز وهل يجوز بيع البقعة المعلم
 عليها بالاحجار او الخشب وغيرهما التي لم تملك بالاحياء
 للبحر وجهان اصحهما منع بيعها خلافا لابي اسحق الطحطاوي
 وهو احق بالاحياء فلو احياه اخر غيره ملكه بعد قول
 الامام او نايبه للاول احيى او اترك فان استعمل امهل
 من قريبه يمكن احياءه فيها **فان قال** قاييل قد قلتم ان من
 يحجر ارضه مواتا للاحياء فهو احق بها من غيره ولو ياد
 غيره فاحيا ملك الارض كان احق من الاول وقلم فيمن كان
 له شاة فماتت ثم رماها فعرضها عنها فاخذ جلدتها اخذ
 فدبغه فكان الاول احق في الثاني في احد الوجهين وان كان
 قد اعرض عنها وفي البحر لم يكن اعراضا الوجه الثاني صححه
 في الروضة انه ليس للمعرض استردادها والخبر اذا تخللت وا
 الكسرة من الخبز والسابل من الزرع ان اعرض عنها مالها
 كذلك **قيل فما الفرق** على الاول قيل الفرق بينهما ان يداوى
 على الاحياء ضعيفه بدليل انه لم يتقدم ملكه على هذه الارض
 فلهذا كان الثاني اولى وليس كذلك جلد الشاة وغيرها
 مما تقدم فانه احق به من غيره لان يده قوية بدليل انه
 تقدم له ملك تام عليها فلهذا كان احق من الثاني والاعتبار
 في الاحياء بقصد المحي فان قصد المسكن اعتبر فيه الحيوان
 بالبناء او الواح الخشب او الطين او القصب على العادة وشقيق

البعض ليشترها للمسكن وتعليق الباب وقيل لا حاجة للباب
 والسقف وان قصد بستان فيعتبر فيه التحويط وان كان
 بالشوك حيث يعتاده ولو كان تجمع التراب فقط قاله ابن كح
 وبتعه الرافعي في المحرم وهو مخالف لما في الحاروي وتعليق باب
 المزمية مع غرس الباغ وليس هذا كالاول بل هو مقتضى
 كلام الاصحاب صحة الاول حيث يعتاده ولا يكفي سوق الماء
 للمزرعة على الاصح بل لابد من جمع التراب حوالية او ما يقوم
 مقامه وهذا بخلاف ما اذا حف لنفسه قبرا في ارض مسبله
 فحاجته ليدفن فيه كان احق ما لم يمت الكافر عقب الحرف
 ذكره العبادي في الزيادات ووافقه العبادي بوسن وفي هذا
 نظر بل ينبغي ان يقال هو احق به ان كان عند ميت وهل
 للاجنبي دخول ملك غيره والمرور فيه قال الاصحاب بالجواز
 ما لم يضرب ذلك طريقا للناس ذكره العبادي في طبائعه وطلق
 الرافعي الجواز **القاعدة الثانية** للامام ان ينقض ما جاء
 غيره من الامم مثله **الاي** مسئلتين **احدهما** ليس له ان
 ينقض ما جاء مسجدا **المسئلة الثانية** حمار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالنقيع بالنون لم ينقض على الاصح لان
 النقض باجتهاد وما فعله صلى الله عليه وسلم كان معلوما
 قطعاً فلا يرفع بالظن وكذلك لا ينقض ما عده من المقابر
القاعدة الثالثة الجلوس والوقوف في الشوارع للاستراحة
 والمعاملة جائزه شرعا **الاي مسئلة** وهي ما اذا كان يحصل
 جلوسه التصديق منع سوا كان بالاذن من الامام ام لا ولو
 طال جلوسه من غير ضرر فليل يزوج والاصح المنع لانه احد
 المرتفقين دون سبق وتنتهي لاصيغه بامور منها ان يشرك
 الحرف فيه ومنها ان ينتقل الى موضع اخر ومنها ان يفارقه على
 ان لا يعود فان فارقا موضعاً من المسجد ليعود كان احق
 سوا ترك ازاره ام لا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام

احدكم من مجلسه في المسجد فهو احق به اذا عاد اليه في صلاه دين
 صلاة غيره وان كان له عادة بالتحويل كل يوم في موضع من
 انقطع حقه ولا يبطل حق من سبق الى موضع من رباط مسبل
 بالطريق ولطراف البلاد اذا خرج لحاجة كشر اطعام وغيره
 وكذا في المدارس والخانقاه اذا نزل لها من هو من اهلها في بيت
 مدة منها قليله ثم غاب اياما قليلة فهو احق به اذا عاد لانه
 الفه فان طالت غيبته بطل حقه وفي الخانقاه ما سبق من
 اطالة العكوف والخارجين عن الدرس من الفقهاء والعوام لا
 للاتفاح الجاري به العرف كالجلوس فيها والشرب من ما بها
 والابتعاد النوم ودخول سقاياتها بخلاف السكنى في بيوتها
 ان لم ينص الواقع كما ذكره النووي في الروضة من زيادته
 ولو اتخذ من داره المحفوفة بالمساكن ما يضر بهم كطاحون
 وحمام وما اشبه ذلك على خلاف العادة فيه وجهان حكاهما
 الجواز لان تصرفه في خالصه يملكه قال في الروضة وفي منعه امران
 هذا ان احتاط واحكم الجدران وكان ذلك الفعل مما يليق
 به قال ولو اتخذ داره مدبغة او حانوتة بخبره حيث لا
 يعتاد فان كان لا يمنع في الصورة السابقة فهنا اول واختار
 الروياني ان الحاكم ان يجهل في جميع ذلك فان ظهر له العيب
 وضرر الجار منع والا فلا **كتاب الوقف**
 الاصل فيه من السنة قوله صلى الله عليه وسلم لعمر حين
 قال له يا رسول الله اني اصب ارضا بخير لم اصب مالا
 قط هو انفس عندي منه فيما تامرني به فقال ان تشئت
 حسبت اصلها وتصدق بها قال فتصدق بها غير انها
 لا تباع اصلها ولا يورث ولا يوهب وقد اختلف الناس
 في اول وقف جرى في الاسلام فقيل وقف عمر وقيل وقف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **روى** عن ابي هريره
 رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم
 ينتفع به او ولد صالح يدعوا له رواه مسلم وهو على خمسة
 اصناف **الضرب الاول** هو ان يقف على معلوم لا ابتداء ولا
 انتهاء فهذا صحيح **الضرب الثاني** ان يكون مجهول الابتداء
 والانتها مثل ان يقول وقف هذا على اولادي فاذا
 انقرضوا فعلى اولاد ابي وليس لواحد منه ومن اخيه
 ولد او يقول على ولدي ولا ولد له فاذا انقرضوا فعلى
 قوم فهذا لا يصح لان الوقف ثقل ملكك وتملكك فاقضى
 ان يكون من يملك حين الوقف موجودا فاذا كانوا معد
 ومين لم يصح لانه ليس هناك من يتعلق الملك به **الضرب**
الثالث ان يكون معلوم الابتداء منقطع الانتهاء مثل ان
 يقول وقف على اولادي واولاد اولادي ولم يقل ثم
 على الفقراء والمساكين او قال على ولدي هذا فاذا فعل
 هذا فهل يصح الوقف ام لا فيه ثلاثة اقوال اظهرها عند
 اظهرها عند اكثرين الحكم فاذا انقرضوا رجع الى اقرب
 الناس الى الواقف من غير خلاف وهو المنصوص في المختصر
 والام والبويطي لان الصدقة على الاقارب افضل لما فيه
 من صلة الرحم ونقل عن صاحب التقریب وهو القول
 الثالث انه ان كان الموقوف عقارا فلا يصح وان كان
 حيوانا صح لان مصيره الى الهلاك **الضرب الرابع** هو ان
 يكون منقطع الابتداء معلوم الانتهاء مثل ان يقول وقف
 لاري هذه على اولادي ولا ولد له فاذا انقرضوا فعلى الفقراء
 والمساكين قال القاضي ابو علي رحمه الله في تعليقه نقلا عن
 اي السجق انه يبطل ههنا قول واحد وكذا لو قال
 وقف داري المعروف على زيد بشرط ان يسكنها فاذا
 مات فعلى الفقراء والمساكين لم يصح لانه منقطع لتعلقه بشرط
 قد يختلف قال ابن الرقعة والاولى الحكم وقطع به السبكي

في الم

في شرحه ولو وقف دارا يسكنها من يعلم الصبيان في القرية
 ليس له ان يسكنها غيره باجره ولا يغير اجره قاله القفال وفيه
 نظر ولو وقف على عبده لم يصح على الجديد ولو قال وقف
 كذا او اقم على عبدي فقولان قال الراجعي احدهما عند اكثرين
 البطلان بخلاف ما لو قال اوصيت بثلث مالي واقتصر عليه بصفة
 الوصية ونصرف الى الفقراء والمساكين واستشكل الراجعي
 الفرق بينهما وفرق النووي بينهما من وجهين احدهما
 ان غالب الوصايا للمساكين فجعل المطلق عليه بخلاف الوقف
 الثاني ان باب الوصية اوسع لصحتها بالمعلوم والمجهول
 بخلاف الوقف فدل على الفرق بينهما ولو وقف على مكاتب
 لم يصح كالقن كما نقله الراجعي عن الشيخ ابي حامد ونقل
 المتولي انه يصح في الحال وتصرف الزايدة اليه مادام مكاتب
 وان يحجر بان ان الوقف منقطع لا ابتداء وهذا في مكاتب
 غير الواقف اما الوقف على مكاتب نفسه لم يصح كما ذكره
 الماوردي وغيره **قيل** فيما الفرق اذا كان معلوم الابتداء
 منقطع الانتهاء قلتم يصح في احد القولين وان كان معلوم
 منقطع الابتداء معلوم الانتهاء لم يصح قول واحد **قيل**
 الفرق بينهما انه اذا كان معلوم الابتداء منقطع الانتهاء جردا
 من يتعلق الوقف به وينقل اليه فلم يصح انقطاعه في باقي
 الحال وليس كذلك منقطع الابتداء معلوم الانتهاء لانه ليس
 هناك من يتعلق الوقف به فلهذا يبطل فدل على الفرق
 بينهما **الضرب الخامس** ان يكون معلوم الابتداء والانتها
 منقطع الوسط اذا لم يجعل له بسا وانقرض بشرط
 لاستحقاق الفقراء قال النووي في الروضة ان صحنا منقطع
 الاخر فهذا اولى والا فوجهان احدهما الصحة وبصرف
 الوسط الى اقرب الناس الى الواقف او الى المساكين او الى
 لجهن العامه ولو قال وقف على رجلين ثم على الفقراء



فما ات احدهما في نصيبه وجهان احدهما انه يصرف الى صاحبه
قال الرافعي وهو لا يظهر ويحكى عن نفسه عن حرمته والثاني
الى المساكين قال النووي في اصل الروضة والقياس ان لا يصرف
الى صاحبه ولا الى المساكين ويكون حكمه كمنقطع الوسط لا
انه يحكي خلاف في صحة الوقف ولو قال وقفت على زيد وعمرو
وبكر على ان من مات منهم انتقل نصيبه لولد له وبعد اولاد
دهم على الفقرا فمات زيد وله ولد وبكر وله ولد ثم مات
ولد زيد وعمرو باق فهل ينتقل اليه او اليه والى وكذا
زيد وبكر ام لا قال السبكي في شرح منتهج النووي لمرار
فيه نقلا ولا قرب انه منقطع الوسط لان الواقف اخرج
عن صاحبه فلم يجعلها جهة واحدة مع اولادها ولو قال
وقفت هذا على اولادي ما تناسلوا وبطنا بعد بطن فلا
ترتيب ويجعل على التعميم كما قاله الرافعي وبتبعه النووي
والكره صاحب المهمات فقال هذا مردود ونقلا وبخنا
فقد قطع به البنديني والماوردي والغزالي والامام واختار
القاضي حسين في فتاويه وقطع به صاحب الذخاير
وصحبه صاحب التبيين وافق به تقي الدين بن زرين وخالفه
العبادي والفوراني والبغوي ولو قال وقفت على رجل
فاذا مات فعلى قوم او على رجل ثم على رجال او على رجل
جتي هذه او على رجل جاري هذه ثم على قوم او على احد
الرجلين او العبد نفسه او المكاتب لم يصح خلافا للمتولي
ولو قال وقفت على اولادي واحفادي واخواني المحتاجين
منهم رجعتا فيه الى الجميع ولو قال على اولادي ثم على احفادي
ثم على اخواني الا ان يفسق واحد منهم اختص بالجمل الاخر
ويستثنى من حروف العطوف ثم ما اذا قال لو كيلة طلق زوجتي
ثم خذ مالي منها فله المطالبة بماله قبل طلاقها لانه زيادة
خير له كما ذكره الرافعي قبل كتاب الخلع وفيه نظرا لانه

يرجع فيه الى قصد الموكل لتصرفه به **فان قيل** ما الفرق بين
هذا وبين الوصية لانكم قلتم ههنا ان الوقف على الجمل لا يصح
ولو اوصى له بشئ صح **قيل** الفرق بينهما ان وجهين احدهما
انه لما صح ان يوصى بالمعدوم كما اذا اوصى بثمر لم يتخلق صح
كذلك الجمل مثله وليس كذلك في مسئلتنا لانه لما لم يصح ان
يقف المعدوم لم يصح ان يقف للجمل والوجه الثاني وهو لا
حسن ان الوصية يقع المالك بها بعد الوفاة فيجاز ان يكون
الموصي له غير موجود حال الوصية وليس كذلك الوقف
لان التملك يقع في حال الوقف فافتضى ان يكون الموقوف عليه
موجود حال الوقف فدل على الفرق بينهما ولو قال وقفت
هذا على اولادي ما تناسلوا وبطنا بعد بطن قال الرافعي
وهذا يقتضي عدم الترتيب ويجعل على التعميم قال الماوردي
اذا قال بطنا بعد بطن اقتضى الترتيب وبه قال الاصحاب
قال صاحب المهمات القابل بعدم الترتيب في الصورة الاولى
جماعه منهم العبادي والفوراني والبغوي وبتبعهم الرافعي
ثم النووي قال وهذا مردود ونقلا وبخنا اما النقل فقد قطع
البنديني والماوردي والامام والغزالي بالترتيب وقطع
به صاحب الذخاير وافق به الشيخ تقي الدين بن زرين
قال ونقله الرافعي عن الروياني وللوقف اركان اربعة
احدها الوقف بشرطه ان يكون صحيح العبارة اهلا للبرج
الركن الثاني الموقوف وهو كل عين معينة مملوكة ملكا
تامما يقبل النقل يحصل منها فائدة او منفعة للمالك مستا
جبه لها واحترز بالعين عن المنفعة وعن الوقف الملتزم
في الذمة وبالعين عن وقف احد عبيده ودخل فيه
وقف ملائيره فانه يصح على الاصح من الروضة وبالمملوكة
عملا يملك احترام عن ام الولد وبالفائدة المهر او اللين
ونحوهما وبالمنفعة السكنى ونحوها وقولنا يستاجر احترام

من الطعام ونحوه ولو اجر ارضه ثم وقفها صح على المذهب ولا يرجع من وقف عليه بشئ من الاجرة وقطع به جماعة وان منعنا بيع العين المستاجرة ويصح وقف من علق عتقه بصفت فاذا وجدنا فان قلنا الملك في الوقف للواقف والله تعالى عتق وبطل الوقف كما قاله البغوي والرافعي وان قلنا للموقوف عليه لم يعتق وبقي الوقف بحاله ولا يجوز احداث بشئ في المسجد لغرس شجرة لانه موضع مستحق للصلوة كما يحكيه الرافعي في الصالح انه يحرم غرس شجرة او نصب دكة في الطريق وان كانت واسعة وتعم عليه النوى وجزم البغوي في تعليقه في اضراب الصلاة انه لا يجوز ان يغرس في المسجد غرسا ولا ان يحفر بئرا او حوضا او منارة ولا يجوز الا ستطرق فيه من غير غرض صحيح له في المسجد ولا ان يضيق على المصلين ولا يجوز عمل صنعة خبيثة ترى به وحكي الجوز عن الشافعي ومالك والماوردي عن ابن شريح انه قال لا بأس ان يستثنى الواقف لنفسه شئ يسير حتى لا يتم انه قصد حرمان وارثه وفي فتاوى الفقهاء اذا قال وقف هذه الصيغة على الفقراء او اشترط اني اكل منه ما احتاج اليه جاز الركن **الثالث** الموقوف عليه وهو قسمان احدهما ان يكون على شخص معين او جماعة معينين القسم الثاني ان يكون على غير معينين كالفقراء والمساكين والعلماء والمتعلمين والمجاهدين والمدارس والقناطر وغير ذلك مما هو قربة صح ولا يصح على حزبي ومرتك على الاصح لانهما لا بقا لهما قال صاحب المهيات وما استند اليه الرافعي رحمه الله في البيع ضعيف فانه اذا وقف ما لا دوام له لا يبقى له اثر بعد فواته **واما** اذا كان الموقوف عليه او لا فانه يتقل الى من بعده وهو الدوام حاصل هنا بخلاف ما لا يبقى فافترقا وما ذكر من البحث فهو ظاهر ولو وقف على المتصوفة وهم المشغولون بالعبادة غالب اوقااتهم معرضون عن الدنيا عدول

تاركون الحقة في الاسواق وغيرها الا الخياطه والوراقه وما اشبههما لا بأس به احيانا في الرباط ولا يقدح فكرته على الكسب ولا اشتغاله بالتدريس والوعظ ولا ان يكون له من المال قدر لا يحجب فيه الزكاة ولا يفي دخله بخروجه ولو قال وقف على الفقراء لم يدخل فيه من حصل شيا وان قل ولو قال وقف داري على المساكين بعد موتي قال في اصل الرخصة قال الشيخ ابو محمد افق الاستاذ ابو اسحق بصحة الوقف بعد الموت ووافقه ائمه عصمت او للبر او الثواب صرف الى الاقارب فان لم يوجد واغنى اهل الزكوة ولو جمع بين سبيل الله وسبيل الثواب وسبيل الخير صرف الثلث الى الاقارب والثلث الى الغزاة والثلث الى الفقراء والمساكين والغائبين وابن السبيل وفي الرقاب كما ذكره الرافعي قال ولو قال وقف على عتري وهو الاصح عند النوى وفيها اقوال ومقتضاها انه يدخل ذريته وعشيرته الا قربون اليه هذا هو الظاهر الركن **الرابع** الصيغة فلا يصح الوقف الا بها كسائر التملكيات ولو بنا مسجدنا واذن بالصلوة فيه من غير صيغة وقف لم يصح مسجدنا وكذا لو قال جعلت داري هذه للمسجد او سلم داره الى قيم المسجد وقال خذها للمسجد او قال اذا مت واعطوا من مال الف درهم للمسجد لم يكن شيا لعدم الصيغة الا ان يقول وقف كذا او حسيت كذا او ارضي موقوفه او مسلم او مجتبه فهذا كله صحيح على الصحيح الذي قطع به الجمهور كما حكاه النووي رحمه الله في الروضة وقيل الصحيح منها لفظ الوقف خاصة بشرطه التابيد ان يكون مجزا ولو قال وقف على من سيق له في او مسجد سا بنيه ثم على الفقراء فهذا منقطع الاول فالمدح بطلانه ولو قال وقف بشرط ان ابيع او ارجع متى شئت فباطل

وان تبين المصنف له فلو قال وقفت واقتصر على هذا اللفظ فباطل
على الصحيح عند اكثر من كلام الروضة وغيرهما ولا بد من
القبول في الوقف على معين كما صحه الرافي في المحرر تبعا للقاضي حسين
والفورياني والجوزي والثاني لا يشترط وهو ظاهر نصوص الشافعي
وصحاحه عنه واختاره الشيخ ابو حامد وسليم وابن الصباغ و
طوقى والبغوي والماوردي والبغوي والرويان في كتاب الرقة
وابن الصلاح وصاحب الاستقصاء والخوارزمي في الكافي قال السبكي
في شرحه وهذا هو المختار لانه حق لله تعالى ولو تجز وقفه
في رضى موته فهو وصيه خا على الاجانب وخرج من التلك نقد
وان وقف على ندرية فكما لو اوصى لهم فان بقي على بعض رضى
وقف على اجازة الباقيين كما صرح به ابن الصباغ وفي الباب
قواعد **الاولى** ما جاز بيعه جاز وقفه وما لا فلا **الاني**
مسائل منها المأكول والمشروب فانه يجوز بيعهما ولا يبيع
وقفهما **ومنها** الدراهم والدينار كذلك على الاصح **ومنها**
للعلق عتقه بالصفة يجوز بيعه ولا يجوز وقفه على قول
ومنها كلب الصيد والزرع والمدر وباب يبيع وقفه على مقتضى
طوره اجازة ولا يبيع عدم الصحة ولا يبيع بيعه **ومنها** وقف
ماله بغير طبعه كما ذكره النووي من زيادته في الروضة **ومنها**
المستولد يبيع وقفها على احد الوجهين كالاجارة فعلى
هذا اذا مات السيد عقيقت وفي بطلان الوقف وجهان
في النهاية وهو مقتضى كلام ابن كجب البطلان لان الحرية تنافيه
بخلاف الاجارة ودخل فيه المدبره لقبول نقله وكذا
المعلق عتقه بالصفة فاذا وجدت الصفة قال الرافي رحمه الله
ان قلنا الملك لله تعالى للواقف عتق وبطل الوقف والافلا
ولو وقف على نفسه هل يبيع ام لا فيه وجهان اصحهما
البطلان كما نص عليه الشافعي رحمه الله في الام خلافا لما قاله
بيرو صاحب الكافي وابن شريح وابن كجب بصفة الوقف

والنوى

بابه

ولغا

والغا الشرا ولو جعل الواقف لنفسه الولايه باجره يبيع ام لا فيه
ايضا وجهان ارجحهما من زيادات الروضة الجواز ولو وقف
على الفقراء ثم صار فقيرا هل يستحق معهم ام لا قال **الرافعي**
شبه ان يكون الجواز وبتعه السبكي في شرحه لمنهاج النووي
قال وهو الذي جزم به الماوردي وكذا البغوي في فتاويه
خلافا للخرالى المتع وظاهر كلام الرافي ارجح لانه وقف على صفة
وقد صار منها قال النووي رحمه الله من زيادته في الروضة
هذا النوع مالم يوقف كتابا للقراءة على المسلمين وقدر الطبع
بمدرسة او نحوهما او كيزان للشرب ونحو ذلك فله النفع
معهم وكما لو وقف رباطا على المسافرين او مسجدا او مقبرة
جاز له الدخول فيه والصلوة والدفن فيها ولا يبيع الوقف
على من لا يملك كالجنين وحمارة القبور ولو وقف على علق
الطيور والوحوش وما اشبه ذلك لم يبيع بلا خلاف ولو وقف
ارضاعا على ابنه ينتفع بها في مدرسته معينة فانهدمت
تلك المدرسه واندرس اثرها جاز للناظر ان يستعمل تلك
الابنية في مدرسته اخرى قاله القاضي حسين فان ضاعت
وانكسرت عوضت من ربح الارض ولا يجوز للناظر صرف
هذا الربح في حمارة مدرسته اخرى والناظر هو الذي
عينه الواقف او من اسند اليه الناظر اذا جعل له الوقف
ان يسند الى من ساء وان اسند من اسند اليه الى من ساء
وليس لاحد منهم عزل الاخر بعد ولايته ولا مشاركته
في النظر ولا العود اليه بعد موته بل ينظر الى الحاكم في ذلك
والناظر ان يعزل من ساء ممن ولي بنفسه من غير اذن الواقف
في التفويض وينصب غيره كالوكيل كما ذكره في الروضة قال
وهذا هو الصحيح ولو قال حال وقفه جعلت نظرها و
تدريسها لزيد كان لازماله ولم يكن للناظر ان يبدل غيره
ولم يتعد ما شرطه الواقف في مده الاجارة الا ان يخشى فساد

الابنية كالارواق

فيجوز لبقاياه ولو وقف بلا شرط لاحد فطرق ثلاثة مشهوره
قال النووي في اصل الروضه نالهما ان التولية للواقف من غير
خلان قاله كثير من والذوق قاله معظم الاصحاب والفتوى ان
التولية للحاكم ان قلنا الملك ينتقل الى الله تعالى والواقف
او للموقوف عليه فكذلك ولو شرط الواقف ان يكون التولية
لزيد تعين ولم يجز للواقف عزله كما ذكره البخوي في فتاويه
القاعدة الثانية الوقف على نفسه من نفسه لربح **الاي**
مسئله وهي ان يوقف على رجل شهر او اكثر ثم على نفسه بعد
ذلك وبين سبيله كان الوقف على ما شرط صحيحا هكذا
نقله الجيلي في الغار عن ابي حاتم القزويني وهو غريب
يصح في وجه **القاعدة الثالثة** تغيير الوقف على غيره هيئته
الموقوفه غير جائز **الاي** مسائل **سما** ما اذا اراد الناظر للوقف
ان يجعل حائز القصار للخباز جاز كما ذكره الرافعي وغيره
لان غير النوع دون الجنس **ومنها** اذا جعل الواقف للناظر
ان يفعل ما فيه المصلحة فرأى الناظر ذلك جاز وليس له صرف
مال العماره في التزويق ولو وقف عليه لربح للنهي عنه
ولو قال وقف هذه الارض مسجد او فيها شجر لم يدخل
الشجر قطع الحدم جعلها مسجد كما ذكره في الروضه **ومنها**
جذوع المسجد اذا بليت ولم يصح للاحراق فجعلها الناز
ظرها جاز وبيع وصرف فيما كان ينتفع باصله او الارض
اقرب نفعه منه **ومنها** اذا وقف اصل الشجره دون اغصانها
نقل صاحب المهمات عن الروياني عن ابن شريح انه
يجوز قطعها وبيعها ويكون الاغصان ملكا للواقف ان كانت
موجوده حال الوقف ولو ماتت البقرة الموقوفه فالوقوف
عليه احق بخلدها فاذا دبغه ففي عوده وقفها وجهان
اصحهما العود كما في الروضه عن المتولي **القاعدة الرابعة**
لا يجوز ان ينتفع بالوقف في غير الوجه الموقوف عليها

190
الاي **مسئله** وهي المقبوه الموقوفه على المسلمين اذا بقيت فيها
شجرة متمر قال النووي في الروضه المختارا باحد ثمرتها في غير جهة
الوقف النابتة فيه وقيل تصرف في مصلح المقبوه لان تحت
له كما ذكره الخياط **القاعدة الخامسة** يجوز للناظر قرض
مال وقف لآخر وترد اليه من اقترض منه **الاي** **مسئله**
وهي ما اذا اقترض الناظر وصرف المال في اخره صباغ وما اشبه
ذلك لم يجز اخذه وان ثبتت بينه لان يكون القرض عينا
كاختساب واجار وما استببه ذلك رد الى ما اقترض منه وذكره
النووي في فتاويه ويجوز للامام ان يقرض ناظر الوقف من
بيت المال او ياذن في الاقتراض او الصرف من مال نفسه على
العمارة بشرط الرجوع وليس له الاقتراض بغير اذن الامام
كما ذكره النووي في اصل الروضه ولو استهلك الناظر عین مال
الوقف في غير مصرفه لزمه فيما استهلكه او غيره باذنه او
بغير اذنه لزم المستهلك سوا كان جائزا تصرفا ام لا كمال
مغصوب فان استهلك غير الناظر ما اشترى بالعين باذنه
لم يضمن كما لو اشترى بغلة الوقف طعاما او غيره واذن
في ائلافه لم يضمن يمت المستهلك كما هو مقتضى كلام القاضي
حسين وغيره **القاعدة السادسة** للموقوف عليه ان
يتصرف في منافع ما وقف عليه تصرف الملاك وليس له
التصرف في ثمن من عين الوقف **الاي** **مسئله** وهي ما اذا
كان الموقوف شجرة خلافا كان للموقوف عليه اخذ الا
غصان لانه كالثمر والدار الموقوفه على المسجد اذا
انهدمت او اشرفت على الانهدام قال الرافعي رحمه الله
جاز بيعها وقال السبكي في شرحه اظهر الطريق عند الانهدام
على ما قاله الرافعي اثبات قولين بالنقل والتخرج اظهرها
الانفساخ في الاجارة وقال محمد بن الحسن باطل الوقف
بانهدام الدار **والوقف بينهما** ان الاجارة يقصد بها

المتفعة الخاصة منه منفضية فيزول اسم الدار بزوال المنفعة
 المعقود عليها بخلاف الوقف فان موده الغني والمقصود
 فيه جميع المنفعة الحاصلة منها كالبيع وبالله التوفيق
 البيع فدل على الفرق بينهما وليس له صرف ما هو موقوف
 على عمارة المسجد لمؤذن وامام وكذا ثمن زيت يستناب به
 فيه على الاصح لكن له صرفه في ثمن ما يغرس فيه كالخضر
 واجرة القيم ومكسبه ومسحاة وشم يصعد منه على سطح
 ولو استغل المسجد بموضع الامتعة وجب عليه اجرة
 مثله في تلك المدة على الاصح ويكون لمصاح المسلمين كما لو تلقى
 مال بيت المال قاله المتولي وغيره وقال ابن الرفعة نقلنا
 التمه انها لمصاح المسجد ولو غلق باب المسجد ومنع
 الناس من الصلوة لم يضمن شيئا **فان قال** قايلا ما الفرق
 بين هذه المسئلة وبين ما اذا حبس حرا قلم يلزم حابسه اجرة
 قلنا الفرق بينهما ان المسجد لا يثبت عليه اليد بخلاف الحران
 منفعته يستحق بالاجارة بخلاف المسجد فدل على الفرق بينهما
 ولو جعل على الشارع بابا واغلاقه ولم يفتح به لم يضمن لان
 الشارع حق لجميع المسلمين كالمسجد وهذا مخالف للارض
 الموقوفة على مصاح اذا استولى عليها يضمن اجرة مثله لانها
 لم يتعين لنوع منفعته بل يجوز الانتفاع بها كما يجوز الانتفاع
 بالاراضي المملوكة وان لم يفتح لم يضمن كالمسجد **القاعدة**
السابعة لا يجوز نقض المسجد بحال **الا في مسئلة** وهي
 ما اذا صار في موضع خراب وتعطل وخيف نقضه من اهل
 الفساد نقض الى حين امكان اعادته ان امكن والا جاز
 لناظرنا مسجد ان امكن غيره به **القاعدة الثامنة**
 كل ما يبيع وقفه يجر اجارة **الا في مسئلة** وهو الفعل للضراب
 يبيع وقفه ولا يجر اجارة **القاعدة التاسعة** لا يجوز
 بيع الوقف بحال **الا في مسئلة** وهي ما اذا وقف لغوتا للانرا

فصار على حاله يقطع فيها بموته جاز ذبحه وفي اللحم طريقان
 احدهما انه يباع ويشترى بثمنه من جنسه ويوقف مكانه والطريق
 الثاني مبني على اقوال الوقف ان قلنا ان الملك فيه لله تعالى
 فلما كان يقدر فيه رايه وان قلنا للوقف او الموقوف عليه
 فهو لهما **كتاب الهبة** الاصل فيها الكتاب والسنة
اما الكتاب فقوله تعالى فاذا حييتم بتحية فحيوا باحسن
 منها او ردوها قيل المراد الهبة **واما** السنة فلما روى
 مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمسلم بن ابي
 في جاريته له هبة لي المرأة فقال هي لك وروى النعمان بن
 بشير ان اباة ابي به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله اني نخلت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى
 عليه وسلم اكل ولدك نخلته مثل هذا قال لا فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فارجم ففي هذا الحديث دلالة
 على جواز الهبة من غير تخصيص احد او لادته دون من
 عداهم رواه الستة وروى مسلم عن ابي هريرة رضي الله
 عنهما ان رجلا قال يا رسول الله ان لي قرابة اصلهم واحسن اليهم
 ويسئون واحلم عليهم ويجهلون على قال لين كنت حيا
 قلت فانك تسفهم المل ولت يزال معك من الله ظهير مما
 دامت ذك ولها اركان اربعة **الاول** المتعاقبات
 الركن **الثاني** الصيغة وهي الاحباب والقبول فلا بد منهما
 باللفظ كالبيع وسائر التمليكات وضابطهما انها تملك
 من غير عوض فاذا انضم اليه حمل الموهوب من مكان الى آخر
 للموهوب له اعظاما واكراما من غير ايجاب ولا قبول فهو
 هديه وان انضم اليه كونه التملك المحتاج او غيره تقربا الى
 الله تعالى وطلب الثواب في الدار الآخرة كان صدقة كما ذكره
 الرازي وغيره وهبة الدين لمن هو عليه ابراء **فان قيل**

ان الاب لا يحتاج الى القبول ففي هبته وجهان ان نظرنا الى اللفظ
اعتبرناه كما ذكره ابن ابي هريرة وان نظرنا الى المعنى فلا قال صاحب
الشامل فهذا هو المذهب صرح به الرافي في شرحه في الباب
الرابع من ابواب الصدقات وجزم بتوجيهه لان معاني العقود
على لفظها كما نقله عنه صاحب المهمات ولو ابرأ ولده عن دينه
قال الرافي نقلا عن المتولي انه ان قلنا انه تملك رجوع وان
قلنا اسقاط فلا رجوع قال النووي في الروضة ينبغي ان لا
يرجع على التقديرين ويستثنى من دخوله في ملكه من غير
قبول ما اذا قال الاب جعلت هذا الولد الصغير صار له
هبه من غير قبول بخلاف البالغ نقله النووي في اصل الروضة
عن ابي عاصم واقراء عليه ولو ختن ابنه واتخذ دعوة فحملت
اليه هدايا ولم يسموها هل هي للاب ام للابن فيه وجهان
قال النووي من زيادته في الروضة قطع القاضي حسين في
الفتاوى له بانه للاب ويجب على الاب قبوله فان لم يقبل لم
اثر وكذا الوصي والقيم ان لم يقبل اثم وعزله قال
حنافى القاضي ان الشيخ ابا اسحق الشيرازي قال يكون
الملك فيه للاب وهذا اقوى واصله في هبة وجهان احكامه
يكفي البعث من هذا القبض من ذاك ويملك به الركن
الثالث الموهوب له وهو ما جاز بيعه جاز هبته وما لا
فلا قال النووي في الروضة وقد يختلفان فيجوز هبة المتاع
سوا القسم وغيره وسوا وهب للتريك او غيره ويجوز
هبه الارض المزروعة مع زرعها دون زرعها وعكسه
الركن **الرابع** القبض ولا يحصل الملك في الهبات والهدايا
الا بعد قبضها فلو بعث هديه الى اخر فمات المهدى
اليه قبل وصول الهدية اليه كانت على ملك المهدى
وفي الباب قاعدتان **الاولى** ما جاز بيعه جاز هبته

وما لا فلا **الا** في مسائل منها حبة الخنط لا يبيع بيعها وتصح هبتها
ذكره النووي في دقايقه وغيره **ومنها** هبة الدين تصح على قول
لغيره من هو عليه بناء على صحة رهنه دون بيعه والمذهب
عدم الصحة **ومنها** هبة من هو عليه فهو ابرأ فان اعتبرت
في الابن القبول قهاضا او في الابن وجهان والمذهب في
الشامل المنع واطلقة في الروضة ولا يحتاج الى القبول على
المذهب **ومنها** السباع التي لم تعد فيبيعها باطل على الصحيح
وتصح هبتها **ومنها** الحدايا والرخم والغراب وما شابهه
لا يبيع بيعه وتصح هبته **ومنها** المزايير والطناير وما
الشبه بها لا يجوز بيعه وتصح هبته **ومنها** هبة احد الضر
تين نوبتها للآخر صحيح اتفاقا ولم يصح البيع **ومنها** الطعام
المغتني من دار الحرب تصح هبته للمسلمين بعضهم من بعض
ليأكلوه ما داموا في دار الحرب ولا يجوز لهم بيعه قبل القسمة
ومنها القوم اذا قدم بين ايديهم طعاما يأكلونه ضياء فيه
وقلنا يملكون بالتقديم اليهم فممن اخذ منهم بيده شيء
ليهبه من صاحبه جاز ان قلنا بالملك ولم يجز له اخذه
ليبيعه **ومنها** اذا وهب المبيع قبل قبضه جاز في احد
الوجهين وقد اختار الغزالي رحمه الله تعالى لم يصح البيع
ومنها العبد الا بق لم يصح بيعه ونقل الماوردي عن ابن
شريح جواز هبته **ومنها** جلد الاصحبة لا يبيع بيعه وتصح
هبته **القاعدة الثانية** ليس للاصل الرجوع فيما وهب
لغيره اذا زال عنه ثم عاد اليه **الا** في مسئلتين **احدهما**
ما اذا ارتد وقلنا بنى وال ملكه بالردة ثم اسلم فامد
لمذهب الرجوع سواء كانا متفقين في الدين ام لا وهل الر
جوع مبني على ان الزايل العايد هو كالذي لم يزل او
كالذي لم يعد قال في الروضة المذهب انه كالذي لم يزل

فمقتضى هذا انه لو اوصى لشخص بمئتي ثم باعه ثم عاد اليه ثم
 مات لم تبطل الوصية ويكون كالذي لم يرزل والمشهور علم
 العود وكذا العبد المعلق عنقه بصفه اذا باعه سيده ثم
 عاد ثم وجدت الصفه وكذا الكف القاضى ثم سوي البينه ثم عزل
 ثم ولي فلا بد من استعارتها المسئلة **الثانية** الابن اذا ار
 هب له ابوه مئتي فهو موهوب من ابيه فيه وجهان احدهما
 نعم لانه موهوب لمن للحق الرجوع في هبته والثاني لانه
 غير مستفاد منه وهو الصحيح فالاستشناع على الوجه الاول
 ولو وهبه المتهرب لاختيه من ابيه قال في البيان ينبغي
 انه لا يجوز للاب الرجوع قطعا لان الواهب لا يملك الرجوع
 فلا بد اولى كالفرج ولو اراد ان يهب لابويه نقل النوى
 من زيادته في الروضه عن الدارمي تفصيل الام وتقدمها
 هنا خلافا لما في زكوة الفطر فانه يقدم هناك الاب ثم الام
 ولو حرم عليه بفلس فقبل يرجع لسبق حقه والاصح المنع
 كالموهون والجاني وخرج بالفلس من السفة فله الرجوع قطعا
 وليس للاب الرجوع في العين الموهونه اذا قبضها الراهن
 او استولدها الموهوب ولو وهبه عصيرا فتجر ثم تحلل
 فقبل لا رجوع بنا على زوال ملكه بالتجريد والاصح الرجوع
 ومثله اذا دبره فقبل لا رجوع والاصح الرجوع ولو طوى
 المتهرب الحاربه الموهوبه فقبل لا رجوع والاصح الرجوع
 ولو اسقط الواهب حقه من الرجوع لم يسقط لتعلقه
 بالعين ومقتضى كلام القاضى الحاربي عدم الرجوع وا
 سقط الطاوسي في تعليقه عليه والظاهر عدم الرجوع
 ويكفي في الرجوع قوله رجعت فيما وهبت وردته الى
 ملكي وكذا انقصت الهبه وابطلتها ولو وهب من له دين
 على مسكين او فقير بنية الزكاة لم يقع الموضع لانه ابراء

اذا ع

والابرا

والابرا لا يقوم مقام الملك ويحرم على العمال واهل الولايات
 قبول الهدية من رعاياها كما ذكره النووي من زيادته في
 الروضه وساد كريبانه في باب القضا ان شا الله تعالى
 ولو ترك احد الورثة حقه منها لصاحبه فقبله لم يصح
 ويبقى حقه على حاله كما في اصل الروضه في اويل الصالح
فصل في العري والرقى **اما** العري فيها صور **شها**
 ان يقول اعمرتك هذه الدار او جعلتها لك عمرك وما
 امثله فاذا مات ففي لور شك كانت هبه لا ترجع لصاحبها
 اي فاعلمها **ومنها** ان يقول جعلتها لك عمرك فاذا مات عادتي
 اولى واثنين ان كنت مت فيه قولان الجديد وجهان احدهما
 الصحة وبه قطع الاكثرون **واما** الرقي في ان يقول
 وهبت لك هذه الدار عمرك حتى انك ان مت قتلي عادت
 الى وان مت قبلك استقرت لك او يقول جعلت لك هذه
 الدار رقي او ارقبتها لك فطريقان احدهما قولان قديم
 وجديد الاظهر صحة ولو قال دارك لك عمرك فاذا مات
 ففي لز يد او عبيد لك عمرك فاذا مات فهو حر طعت العري
 على الجديد والغا المذكور بعد هذا ولو وهب ثم قال
 اذا جازت الشهم فقد رجعت فيما وهبت لم يرجع لان
 الفسوخ لا يقع الا منجزه **اما** اللقط **اما** اللقط الاصل فيها
 في حوازلها وتملكها ما رواه زيد بن خالد الجهني قال
 جازل الى النبي صلى الله عليه وسلم فسئل عن اللقط
 فقال اعرف عقاصرها وكايتها ثم عرفها سنة فان جاء
 صاحبها ولا شأنك منها وتعرفها بابواب المساجد
 وفي البقعة الذي وجدها فيه سنة فان لم يجد صاحبها
 في هذه المدة جاز له ان يملكها ويضمها بالمثل ان كان

لها مثل وبالعقمة ان لم يكن لها مثل قال القاضي ابو علي حماد
 في تعليقه وبهذا قال عامة الفقهاء الا اذا اورد فانه قال
 اذا عرفها ولم يجد صاحبها مملكتها بغير عوض واجاب
 بهما راه زيد بن خالد الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سئل عن اللقطة فقال اعرف عفاصها وكايتها ثم عرفها
 سنة فان جا صاحبها ولا فهي لك ولم يذكر العوض فدل
 على انه لا يجب وايضا ما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله
 عنه انه وجد ديناراً على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فامر ان يعرفه فلم يعرف فامر ان ياكله فلم
 يخالف قال والجواب عما استدلوا به من الخبر انه وروي في بيان
 جواز التملك باللقطة وجر في بيان وجوب الغرم فيحمل كل
 واحد منهما ما ورد عليه فدل على ما قلناه ولها ركنان
 ثلاث **احدها** الالتقاط وهو عبارة عن اخذ مال
 ضايع وفي وجوبه طرق اربعة قال الرافعي اصحابها وهو
 قول الاكثرين انه على قولين اصحابها انه لا يجب وتبع
 النووي في ذلك كالا سيد اع والطريق الثاني ان كان في
 موضع يغلب على الظن ضايعها وجب الالتقاط والا
 فلا والثالث ان كان لا يثق بنفسه لم يجب قطعاً الرابع
 انه لا يجب مطلقاً الركن **الثاني** الملتقط اذا اجتمع
 اربع صفات الاسلام والحرية والامانة والتكليف فله ان
 يلتقط ويعرف ويملك وفي التقاط الذي في دار الاسلام
 وجهان نقلهما الرافعي اصحابها الجواز ترجيحاً لمعنى
 الاكتساب كما انه يصطاد ويحطب قال النووي رحمه الله
 تعالى بالتحريم وقال القاضي ابو الطيب بكراهة التنزيه
 وعلى علمه ما قاله الغزالي ان اللقطة امانة ولا يه ابتداء
 وتملك انتها وهو مقصود فيه وعن الاصطفي القطع

والناسق الالتقاط على المذهب
 الذي قطع به الجمهور وقال
 الغزالي رحمه الله

بالمنع

بالمنع والصحيح الاول فعلى هذا تنزع منه وتوضع عند
 عدل وفي التقاط العبد ثلاثة اضرب احدها ان التقط
 لا باذن السيد ولا ينهيه فقولا ان اظهرهما لم يرجع فان اذن
 السيد فطريقان احدهما وهو عن ابي هريرة ان الاذن لم
 يفد اهلية الولاية واليه قيل الا امام والطريق الثاني عدم
 صحة التقاطه كما ذكره الرافعي في الشرح الكبير وتبعه النووي
 في الروضة وفي الشرح الصغير خلافة وان التقط المكاتب وا
 لمبعض ففي له ولسيد ان لم يرسله ولا لصاحب النوبة
 وفي التقاط الصبي الطريقان والمذهب صحته وينزع عنها الو
 مته ويعرف ويملكها بعد التعريف ويضمها الولي ان تلفت
 عند الصبي وان تلفت في يده فوجهان اصحهما الاضمان
 عليه الركن **الثالث** هو الشيء الملتقط هو قسمان مال
 وغيره فالمال نوعان حيوان وجماد فالحيوان ضربان
 ادبي وغيره فاما غير الادبي ان كان يمتنع من صغار
 السباع كالابل والخيول والبغال والحمير اولسده وعدوه
 كالضيا او الطيور انه كالجمام فان وجد في مفازة ففي اخذه
 للحفظ وجهان اصحهما عند الشيخ ابي حامد والمتولي
 وغيرهما جواز وهو المنصوص عليه لئلا يخشى ضياعها
 ولا يجوز اخذها للملك فمن اخذها للملك ضياعها
 ولا يجوز اخذها للملك من ذلك الموضع فان دفعها
 الى الحاكم بري وان وجدها في بلد او قرية او قريب
 منها فوجهان وقيل قولان احدهما لا يجوز التقاطها
 للملك كما لمفازة واصحابها الجواز لانها في العماره تطيع
 وآما ملا يمتنع من صغار السباع فيجوز التقاطه في
 المفازة والعمران الصَّحْرَبُ الثاني الادبي فلو وجد
 رقيقاً مميّزاً او الزمان امن لم يأخذ لانه مستدل
 على سيده فان كان غير مميّز او مميّزاً في زمن نهب

جاز اخذ كسائر الاموال **واقعا** الجاد فان كان مما يبقى كالذهب
 والفضة والثياب وغيرها فان كان قليلا كجبة حنطه وزبيب
 فلا تعرف ولمن وجد التصرف فيه وان كان متحولا مع ثلثه
 كفلس وجب تعريفه مده يظن في مثلها عدم الطلب واليد
 قال الروياني يعرف ملتقط دانق من الفضة في الحال فقط ورا
 نق من ذهب يوما او يومين او ثلاثة وفي القليل المتحول
 وجوه اصحها لا يتقد ربل ما يغلب على الظن ان فاقده لا
 يكثر اسفه ولا يطول طلبه غالبا فقليل وهذا الضابط
 ليس على اطلاقه بل ينبغي ان يفرق بين العني والفقر ومن
 عنده سماحه وغيرها وممكن يكون طبيعة الشيخ فعلى هذا
 لا ينضب القليل والكثير بالنسبة الي فاقده بعدم معرفه
 مالكه فعلى ما قاله الروياني ان ينضب من قول الامام الرافعي
 رحمه الله تعالى في لفظ غير الحرم **اقا** الحرم فان لقطه ابدا
 للحفظ على الصحيح من الروضة خلافا لما في الشرح الصغير
 فانه اجري فيها قولين ويلزم الملتقط الاقامه بالتعريف او
 برفعها للمالك بها فان كان مما لا يبقى كالهرسيه وما شابهها
 فكله لقطه تؤخذ وتملك واما ما ليس بمال ككلب صيد او
 وشبههم فيؤخذ على وجه الحفظ ابدا وعلى الملتقط اذا
 عرف اللقطه ان يعلم عفا صديا وهو الوعاء من جلد او غير
 ووكاها وهو الخيط او الجلد الذي يشد به وجنسها ذهبها
 او فضه ونوعها اهرويه او غيرها وتقدرها بوزن او عدد وسبب
 ان يذكر بعضها او صافها على الاصح والثاني يشترط فعلها
 المنقول في الكفايه الاكتفا بذكر الجنس كقول من صنع لها
 دينار وروي الامام المنع ولا يستوعب الصفات لئلا يحتمل
 الكتاب في اخذها كما قاله صاحب الكفايه اكتفا بالنسبه الى
 الزمان هذا وما ذكره كل واحد منهم فهو بالنسبه الى
 زمانه وزماننا هذا اولى قاله صاحب الكفايه فان

فعل ذلك ففي ضمانه وجهان اصحهما من زياد ان الروضه الضمان
 ويعتبر اتصال السنه حتى لو فرق بان عرف سهل ثم عاد لم يحرم
 لانه بعض فايد التعريف وهذا اختيار الامام والطحاوي ما
 ذكره الرافعي وبتبعه النووي في الروضه وصححه العراقيون وهو
 الاجزا كما لو تدرسنه والا شبه عدم وجوب المبادره الى التعريف
 لا طلاق التعريف بسنه وليس وجوب سنه على وجه الاستيعاب
 بل على المعتا فيعرف في لا ابتداء كل يوم مرتين في طرفي النهار
 ثم في كل يوم مرة ثم في كل اسبوع مره او مرتين في كل شهر بحيث لا
 ينسى ويكر التعريف في البقعه التي وجدها بها وابواب
 المساجد والاسواق وبجامع الناس وان اراد السفر فوض
 التعريف التي ولا يسافر بها وتملكها فان جازا صاحبها غرم
 له القيمة وان تلفت قبل اختيار التملك فلا ضمان عليه
 ولا يلزم مونة التعريف ان اخذ للحفظ وان اخذ للملك
 لزمته هذا في غير الحقيق اما الحقيق قد تقدم ذكره ولا
 يملكها الا لفظ تملك وقيل تكفي النيه هذا في غير لقطه
 الحرم اما لقطه الحرم فلا تملك بحال على الصحيح وانما
 تؤخذ للحفظ ابدا وفي الباب قواعد **الاولى** يجوز
 لمن له الالتقاط اذا وجد غير ممين او ممين في زمن نهب
 جاز له الالتقاط في غير الحرم للملك **الافى مسئله** وهي ان
 تكون اللقطه جاريه يحل للملتقط نكاحها لم يجز له ان يلتقط
 للملك بل للحفظ **القاعده الثانيه** من التلقط متى عرفه
 سنة جاز له ان يملكه فاذا جازا صا حبه دفع اليه قيمه
 يوم التصرف **الافى مسئله** وهي ما اذا كانت بالحرم عرفها
 ولم يملكها ابدا الحرم الحرم فان كان بعضها بالحمل وبعضها
 بالحرم كملكوك قد ما في الحرم وغيرها **قيل الفرق** بينهما
 ان الحرم وصفه الله تعالى بقوله او لم يحيطوا بنا جعلنا
 حرما انا لايه فاقترنت ان لا تصنع احوال الناس

فيه فلم يجل المالك وليس كذلك غير الحرم لانه ليس يامن تحت
 لفظة المالك بشرطه تدل على الفرق بينهما **القاعدة الثالثة**
 تعريف القطع انه يكون موضع وجودها وعلى ابواب المساجد
 والاسواق الا المسجد **الاول** **مسئله** لقطع المسجد الحرام فانها
 تعرف فيه لاني غيره كما نقله في الرضه عن الشافعي **القاعدة**
الرابعة لقطع الصغير الذي لا كافل له من فروض الكفاية
الاول **مسئله** وهي الدفين اذا كان ضربه اسلاميا وقيل لا
 يؤخذ للملك ان يكون الملتقط رقيقا ممن اتى امن لانه
 اذا تركه وجد مالكه بدلا له فلا التقاط بخلاف الحر ويلزم
 الاستهاد عليه على المذهب لئلا يضيع نسبه ومامعه
القاعدة الخامسة يجوز التقاط الجهاد للملك **الاول** **مسئله**
 وهي الدفين اذا كان ضربه اسلاميا وقيل لا تؤخذ للملك
 بل يحفظ ابداله المالك خصه بالدفع بخلاف ما ضاع
 من المارة والصحيح جواز الملك كما لو وجد على ظهر الارض
القاعدة السادسة لا يجوز التقاط ماله امتناع كما قد
 ذكره **الاول** **مسئله** وهي ما اذا وجد مقلد ابي الصخر في ايام منى
 فالصحيح انه يؤخذ ويعرف ايام منى فان خاف فوتها
 بخرها او رفعها الى الحاكم ليعرضها وهو اولى **فصل**
 واللقيط عباره عن صبي ملقاه احتاج الى التعهد وله
 اركان ثلاثة **احدها** الالتقاط وهو فرض على الكفاية اذا
 كان بالصفه المتقدمه **الركن الثاني** اللقيط وهو كل صبي
 ضائع بشرطه المتقدم **الركن الثالث** الملتقط بشرطه
 ان يكون مسلما في التقاط المسلم دون الكافر مكافيا
 الا ان ياذن السيد لعبد او يراه فيقره معه وان يكون عبدا
 فليس لفاسق التقاطه ومن لا تعرف عدالته ولا فسقه لكن
 ظاهره الامانة وجد معه لقيط لم ينزع منه ويضم اليه
 الحاكم رقيقا خفيه ليختبر حاله فاذا ظهرت امانته صار له

العدالم ولا يشترط المذكور قطعاً ولا الغنى لكن لو التقط
 غنى وفقر قدم الغنى على الاصح وتساوى المسلم والكافر في
 لقطته من هو ملكوم بكفره وينبغي ان يكون المسلم او كافر
كتاب الفرائض
 الاصل فيه من الكتاب والسنة **اما** الكتاب فقوله تعالى
 يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين **واما** السنة
 فقوله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموها
 الناس وانه نصف العلم وهو اول شئ ينزع من امة وقد
 كان النوارث في الجاهلية وفي صدر الاسلام بالحلف والنصر
 لقوله تعالى والذين عاقدت ايماكم فاتهم نصيبهم **وروي**
 عن سعيد بن جبير رضي الله عنه انه كان اذا تقاد الرو
 جل الرجل فيرثه وفعل ذلك ابو بكر عاقد رجلائه مات
 الرجل ثورته ابو بكر رضي الله عنه ثم نسخ ذلك فصار الثور
 بالاسلام والهبة فكان من مات مسلما مهاجرا ورثه المسلمون
 المهاجرون وذو النارب من المسلمين الذين لم يهاجروا
 لقوله تعالى والذين امنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم
 وانفسهم في سبيل الله والذين اوتوا ونصروا اولئك
 بعضهم اولى ببعضنا والذين امنوا ولم يهاجروا مالكم
 من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا ثم نسخ ذلك وصار
 بسببه **الرابعة** قرابه وولي ونكاح واسلام وحكي الرابع
 قول حكاة ابن اللبان وهو وجه **قال** الامام ابو حنيفة
 ان من مات لا وارث له مسلم لا يرثه المسلمون بالعصوبة
 وانهم يحملون عنه الدية ويكون ماله موضع بيت المال
 للمصلحة لا ارث بل هو ملحق بالمال الضائع لانه لا يخلق
 عن ابن عمر وان بعد زاد صاحب التلخيص خامس
 اسباب النكاح وهي المبتوتة المسبوبة في مرض موته اذ لم
 قلنا بالقديم انها تراث وقد استقرت الفروض في كتاب الله

مسئله النصف ونصف وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن
والثلثان ونصفها وهو الثلث ونصف نصفه وهو الثلث **أما**
مستحقوها فالنصف فرض خمسة في احوال مختلفه والربع فرض
اثنين والثمن فرض واحد والثلثان فرض اربعة والثلث فرض
ثلاثة فرض والسدس فرض سبعة **أما النصف** فللزوج عند
عدم الاولاد **أما** الربع فللزوج مع الولد اولد الابن
ولواحدة ولعدد من الزوجات عند عدم الاولاد لقوله
تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع **أما** الثمن فللزوج او
الزوجات عند عجزهم وجود الاولاد لقوله تعالى فان كان لكم
ولد فلهن الثمن **أما** الثلثان ففرض شتين فصاعدا او
بني ابنا فاكثرا خنتين لا يوين فاكثرا اولاد **والثلث** فرض
ثلاثة الام عند عدم ولد وولد ابن واثنين من الاخوه
والاخوات وللأثنين من ولد الام لقوله تعالى فان لم يكن
لهن ولد وورثة ابواه فالام الثلث والجد مع الاخوة ان
كانوا فوق ثلاثة ولم يكن صاحب فرض **والسدس** فرض
سبعة وهم الام اذا كان للميت ولد او ولد ابن او اثنان من
خوه والاخوات والجد مطلقا والاب والجد مع الولد او ولد
الاب وبنت الابن مع بنت الصلب كما حكم به ابن مسعود
وخطا ابو موسى والاخت مع الاخ لا يوين والواحدة من
اولاد الام **والجميع** على ارشهم من الرجال خمسة عشر الابن
وابن الابن وان سفل والاب والجد للاب وان علا والاخ لا
يوين ولاخ لاب والاخ لام وابن الاخ لا يوين وابن الاخ لاب
والعم لا يوين والعم لاب وابن العم لا يوين الا وابن العم لاب
والزوج والمعتق **ومن النساء** عشر البنت وبنت الابن وان
سفل والام والجد للاب والجد للام وان علتا والاخت
لا يوين والاخت لاب والاخت لام والزوجه والمعتقة والمولى
المولى واصل كل مسئلة هو العدد الذي يخرج منه سهامها

من الاولاد الاولاد
والثمن وبنت الابن والاخوات من الاولاد والاخت

والورثة ان تمضوا عصابات ذكور او ناثا فاصل المسئلة عدد
روسهم وان اجتمع الذكور والاناث قدر كل ذكر اثنين
للذكر سهمان وللانثى سهم **فكومات** عن ابنين وبنتين
فاصلها من ستة فان كان فيهم صاحب فرض من اصول الفروع
السبعة وهم اثنان وثلاثة واربع وستة وثمانية واشتاعن
واربعة وعشرون وزاد بعض المتأخرين وهم ثمانية
عشر وستة وثلاثين **فكل مسئلة** وقع فيها نصف وما
بقي كزوج واخ فللزوج النصف وما بقي للاخ او نصفان
كزوج واخت فهذه من اثنين وليس فيها عول **وكل**
مسئلة وقع فيها ربع وما بقي كزوج وابن او ربع ونصف
وما بقي كزوج وبنت واخ فاصلها من اربعة وليس في هذا
عول **وكل مسئلة** وقع فيها سدس وما بقي كام وابن او
سدس ونصف وما بقي كام وبنت واخ او سدس وثلاث
وما بقي كام وولدي ام وقع او نصف وثلثان كزوج واختان
او نصف وثلث وما بقي كزوج وام واخ فممن ستة وتعول
الى اربع مرات فتعول من ستة الى سبعة كزوج واختين لاب
والى ثمانية كهول وام والى تسعة كهول واخ لام والى عشرة كهول
واخ اخر لام وهذه تسمى ام الفروع وتسمى الشريحية لاد القبا
ضى شرح قضى فيها فسميت به **وكل مسئلة** وقع فيها ثمن
وما بقي كزوج وابن او ثمن ونصف وما بقي كزوج وبنت واخ
فممن ثمانية وليس فيها عول **وكل مسئلة** وقع فيها ربع
وثلثان وما بقي كزوج وبنتين واخ او ربع وثلث وما بقي
كزوج وام واخ او ربع وسدس وما بقي كزوج وام وابن
فاصلها من اثني عشر وتعول الى ثلاثة عشر كزوج وام وا
ختين لاب والى خمسة عشر كهول واخ لام والى سبعة عشر
كهول واخ اخر لام او جدتين وثلاث زوجات واربع اخوات
لام وثمان لاب وهذه تسمى ام الارامل ففيها سبعة عشر انثى

والثمن وبنت الابن والاخوات من الاولاد والاخت
من الاولاد الاولاد
والثمن وبنت الابن والاخوات من الاولاد والاخت

كلهن في الاشياء سواء لا عول في هذا الاصل على سبعة عشر الا
 اذا كان الميت رجلا **وكل مسئلة** فيها ثمن وثلثان وما بقي كزوج
 وبنيتين واخ او ثمن وسدس وثلثان وما بقي كزوج وام
 وبنيتين واخ فاصلها من اربعة وعشرين وتقول هذا الاصل
 مرة واحدة الى سبعة وعشرين كزوج وبنيتين وابوين وهذه
 سمي المنبرية لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهي على
 المنبر فقال صار ثمنها تسعيا ولا يكون هذا العول الا
 لميت رجلا ولا يكون اصلها اربعة وعشرين الا والميت رجلا
 فاذا تقرر هذا فللزوجة نصف ^{عول} وتقول ونصف عول وربع
 غير عول وربع **عول** وللزوجة ربع غير عول وربع
 عول وثلث عول اما النصف غير عول بان يكون زوج
 واخت فان للزوج النصف وللأخت النصف او زوج واخت او زوج
 وعم وابنة او زوج واب او زوج ومولى فان للزوج مع كل واحد
 منهم النصف والباقي لمن معه **واما النصف** المعول بان يكون
 زوجا واختان لاب او لاب وام فللزوجة النصف وللأختين
 الثلثان اصلها من ستة وتقول الى سبعة فيكون له ثلاثة
 من سبعة بعد ان كان ثلاثة من ستة فان اضيفت اليها من
 ولد الام اخا واختا فله السدس وتقول الى ثمانية
 فان اضيفت اليها اخر من ولد الام كان له سدس اخر فتعول
 الى تسعة فان اضيفت اليها امّا كان لها السدس فتعول
 الى عشرة فاصلها من ستة كما تقدم وليس في الفريضة
 فريضة تعول بمثلها الا هذه وقد تقدم انها سمي ام
 الفريضة لكثرة فرخها **واما الربع** غير المعول فهو ان يكون
 زوج وابنة او زوج وابنة وابنة او ان سفل فان للزوج الربع
 والباقي لابن الابن وان سفل **واما ربع** عول فزوج
 وبنيتان وام للزوج الربع وللأم السدس وللبنين الثلثان
 اصلها من اثنا عشر وتقول الى ثلاثة عشر فان اضيفت

اليها الجدة كان له السدس فتعول الى خمسة عشر واما الزوجة
 فلها ربع غير عول وهي ان تكون زوجة واخ او ابنة اخ او
 عم او ابنة عم او اب او مولى فللزوجة الربع والباقي لمن معها
 واما الربع المعول فهو ان تكون زوجة واختان لابوين
 او لاب وام فللزوجة الربع وللأختين الثلثان وللأم السدس
 اصلها من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر وان اضيفت
 اليها واحد من ولد الام كان له السدس فتعول الى خمسة
 عشر فاذا اضيفت اليها اخر من ولد الام كان له السدس
 فتعول الى سبعة عشر والى ههنا اكثر ما تعول كان اصلها
 من اثني عشر فتعالب بالوتر لا بالشفع واما الثمن غير
 معول فهو ان تكون زوجة وابنة او ابنة ابنة واما الثمن
 المعول فهو ان يكون ابوين او ابنتين وزوجة فلا ابوين
 السدس وان ولا بنيتين الثلثان وللزوجة الثمن اصلها من
 اربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين وليس في الفريضة
 ما تعول من هذا الا ما انفرد به ابن مسعود لانه يحجب
 بالابن الكافر والقاتل والعبد فتعول الفريضة الى احد
 وثلثين وهي ابنتان وابوان وزوجة وهي المنبرية المتقدمة
 ذكرها **وكل مسئلة** فيها ربع وسدس وثلث ما بقي كزوج
 وام وجد وثلثة اخوة فاصلها من ستة وثلثين **وكل مسئلة**
 فيها ^{مسئلة} سدس وثلث ما بقي كام وجد وثلاثة اخوة
 فاصلها من ثمانية عشر وفي الباب قواعد **الاول الجدة**
 في معنى الاب في التوارث **الا** في مسائل **سما** ان الاب يسقط
 الاخوة والاخوات مطلقا والجدة انما يسقط ولد الام فقط
 واذا اجتمع الجد مع الاخوة والاخوات لابوين او للاب فان
 يكن معهم ذوا فرض فللجد خيرا من ثلث جميع المال
 او المقاسمة كاخ وان كان معهم ذوا فرض فله اربعة
 احوال **احدها** ان يفضل شئ كزوج وبنيتين وام

وجد واخوه فيعطى الجسد السدس وتسقط الاخوة **الثانية** ان
يفضل اقل من السدس كزوج وبنين وجد واخوه فتعول المسلم
بكمال السدس الجسد وتسقط الاخوات **الثالثة** ان يفضل السدس
كبنين وام وجد واخوه فيعطى الجسد السدس ويسقط الاخوة
الرابعة ان يفضل اكثر من السدس فللمجد خير امور ثلثه
من المقاسمه وثلث الباقي وسدس جميع المال فالمقاسمه
خير له في مسئلة ام وجد واخ واخت فالمسئلة من ستم ربع
منها للام سهم والباقي خمسة على عدد رؤسهم وهي خمسة فللمجد
سهما وهذا خير له من ثلث الباقي وسدس جميع المال
ثلث الباقي خير له في المسئلة المذكورة بزيادة اخ وتصح من اصلها
وهي ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد خمسة ولكل اخ اربعة وللأخت
سهمان وسدس جميع المال خير له في المسئلة المذكورة بزيادة
زوج وتصح من ثلاثين للزوج النصف خمسة عشر وللأم سدس
خمس وللجد كذلك والباقي خمسة للاخوين والأخت كما تقدم
واذا اجتمع مع اولاد الابوين اولاد اب فاولاد الابوين
يعدون اولاد الاب على الجسد فاذا اخذ الجسد ما يخصه
نظر في اولاد الابوين فان كانوا عصبه او اختين فصاعد
سقط اولاد الاب وان كان ولدا ابوين بنتا فياخذ الى
النصف وان فضل شيء بعد ذلك فلا اولاد الاب ولا سقطوا
فخالف الاب الجسد في جميع ذلك **ومنها** ان الاب يرث الام الى الثلث
ثلث ما يبقى في زوج او زوجة وابوين بخلاف الجسد لعدم
تساويهما في الدرجة **ومنها** ان الاب يسقط ام نفسه وام كل
جد والجدة لا يسقط ام الاب وان اسقط ام نفسه **ومنها**
الاب يجمع بين الفرض والتعصيب وفي الجسد وجهان ذكرهما
الرافعي احدهما وهو الاصح من زيادات الروضة انه كهي
والثاني انه ياخذ الباقي بعد البنت او البنات بالتعصيب
نقط **القاعدة الثانية** كل خنثى مشكل لا يعطى كذكر

قوله على المشكل اع
قوله اولاد

بل الاضرب في حقه **الاي** مسائل **منها** ان يكون زوج وام وولد
لام احدهما خنثى مشكل فيعطى حقه سواء كان ذكرا او انثى لان
المسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللأم سهم ولولدي الام
الثلث وهو سهمان فاستوى المشكل وغيره قيل لو كان
المشكل ولد من بطنه وولد من ظهره ما الحكم في ميراثه قلت
الاستمخ يا ذ الذي قد سيلا **ع** عن بني الخنثى اذا ما اسكلا
ان يكن له ابن من بطنه **ع** او من الظهر له قد حصلا
ولد ما الحكم في ميراثه **ع** قلت اما ولد الصلب فلا
يعطى شيئا والذي من بطنه **ع** ياخذ كل المال جميعا اكمل
ان ذكر كان او انثى يكن **ع** اعطى لها النصف وخل الجدة
واقض في الباقي على ترتيب ما **ع** قد جانا في شرعنا مفصلا
قد قاله البكري ينبغي نشره **ع** بموجب الشرع حكما نقلا
ومنها ان المشكل يرث معتقه **ومنها** اذا مات شخص وتو
بنتا واخا خنثى مشكل كان للبنت النصف وللأخ المشكل
النصف **القاعدة الثالثة** ليس لنا زوجة تستحق في ميراث
زوجها اكثر من الربع **الاي** مسائل **ومنها** هي امراه اعتقت مملوكها
ثم تزوجت به ثم مات استحققت جميع ميراثه **القاعدة**
الرابعة ليس لنا ميراث ولا يرث ميراثه **الاي** مسائل **ومنها**
العيرت ابنة اخيه وهي لا يرث **ومنها** ابن العم يرث ابنة عمه
ولا عكس **ومنها** ابن الاخ يرث من عمته ولا عكس **ومنها**
الجدة وهي ام الام ترث من اولاد البنات ولا يرثون منها
ومنها المعتق يرث معتقه ولا عكس **ومنها** بيت المال
يرث ولا يرث **ومنها** غرة الحنين والمعتق بعينه يورث
رثان على الاظهر ولا يرثان كما ذكره النووي من زيادته
عن صاحب التلخيص والقفال وغيرهما **ومنها** اذا
قال رجل لامراه هذه زوجتي فسكنت ثم مات ورثته
وان مات لم يرثها كما نقله النووي في الروضة من زيادته

عن الاملا ولو اشتد شخص من يعتق عليه في مرض موته عتق
ولا ارث له ولو ملكه بغير عوض كهيبة او ارث في ارثه وجهان
يعني ان شترح انه يرث واختاره الشيخ ابي حامد **القاعدة الخامسة**
ليس على اصلنا امره لا يستحق شيئا من صدقها على زوجها
بعد ثبوته ولا ميراث لها بعد موته **الاي سئل** وفي ما اذا عتق
الرجل امته في مرضه الخوف وتزوج بها ثمرات في مرضه
ذلك لا ميراث لها لانها لو ورثت منه صارت وارثه واذا
صارت وارثه بطلت الوصية وهي العتق لانه في المرض وصيه
واذا بطل العتق عاد الرق اليها فصارت امته واذا عاد
الرق بطل النكاح واذا بطل النكاح سقط الميراث فاء
سقطناه لثبوت الحرية والنكاح **قال** الغزالي رحمه الله
ولو مات وخلق اخا وعبدتين واعتقهما الاخ فشهدا ان
ان للميت ابنا من زوجته فلانه ثبتت الزوجية والنسب
ولا يثبت ميراث الولد وان شهدا ان له بنتا لم يثبت الارث
لها ان كان معسرا وان كان موسرا ورثت ولو اعتق امته
في مرضه بعد ان زوجه لعبد وقبض صدقها وانلغه فلا
خيار لها ولو اوصى له بابنه فمات وخلق اخا فله القبول
فاذا فعل عتق الابن ولم يرث ولو اشترا مريض اباه وابنه
عتق من ثلثته ولم يرث **فان قال** قايلا ما الفرق بين الورثة
وعزما المفلس لانه قد قلتم ان الورثة ليس لهم قسمة المال
الموروث حتى يقيموا البينة على ان لا وارث سواهم لم يثبتوا
فان ظهر وارث بعد ذلك غيرهم اخذ نصيبه منهم وعلم
كذب البينة فلهذا اشاركم وقد قلتم ان عزما المفلس
لا يكفون ان لا عزيم سواهم وليس كذلك الورثة لان الحاكم
يعلم ان كل واحد يأخذ جميع حقه ويجوز ان يكون هناك
وارث مستحق فيكون كل واحد قد اخذ زيادة على حقه
فلهذا اكلفهم اقامه البينة ان لا وارث سواهم فدل على الفرق

بينهما ولو قال احد المستحقين للورثة تركت حقي من التركة
للباقين فقالوا قبلنا لم يرع وبقى حقه كما كان ولو مات عن ابني
والتي درهم وما يله دينار فصالح احدهما الاخر على الفين
لم يرع وهذا بخلاف ما اذا خلق ديناً على شخص فصالح
منه على التي درهم **فان قال** قايلا ما الفرق بينهما قيل
الفرق بينهما انه كان في الذمة ولا ضرورة الى تقديس المعاش
فيه فيجعل مستونيا لاحد الفين ومعتاضا عن الدين
ثمن بالالتق الاخرى فكانا جميع الف درهم وخمسين دينارا بالقي
درهم وهو من صورة مد يحق فدل على الفرق بينهما ذكره
النووي في الروضة **القاعدة السادسة** من ادل بغيره
الهيئة يجب بذلك حجب حرمان كابن ابن بجبة ابو **الاي**
في سئل وفي ولد الام من الاخوة والاخوات فانه يدلي بلام
ولا تجب عليه ويحترق بقوله والمدلي بغيره عمد يدلي بنفسه
اي ليس بينة وبين الميت واسطم **والحج على قسمين**
اسقاط ونقصان **اما** الاسقاط فالجد والاخوة والاخوان
للأب والجدات للام **وسقط** الاخوة ولد الام باحد اربعة
اب او جد او ولد او ولد اب **وسقط** الاخوة للاب والام
بثلاثة بالاب والابن وابن الابن **وسقط** الاخوة للاب باربعة
بالاب والابن وابن الابن والاخ للاب والام **وسقط** بنات الاب
اذا استغرقت بنات الصلب الثلثان الا ان يكون ابن اب
لهن لهن من الميت بان يكون اخا لهن او ابن عم او دون
عن فرض البنات بمنزلة او اكثر وترد عليهن فيكون
له ولهن ما بقي للمذكر مثل حضن الاشقيين **وسقط** الاخوة
اذا استغرقت الاخوات للاب والام الثلثين الا ان يكون
معهن اخ لاب فيرد عليهن **واما** النقصان مثل ان
يكون مع الزوج ولد او ولد ابن فيسقط نصيبه من النصف
الى الربع وكان زوج مع الولد او ولد الابن فينقصها من الربع

الى الثمن وكذلك اذا كان مع الام ولد او ولد ابنته او اثنتان من
 الاخوة والاخوات فيرد لها من الثلث الى السدس **القاعدة**
التابعة اولاد الاخوة الذكور بمنزلة اباؤهم **الا** في مسائل
منها ولد الاخوة للام لا يرثون فيخالفون اباؤهم **ومن** الاخوان
 يحبان الام من الثلث الى السدس وليس كذلك لاولادها
ومن الاخوة للابوين يشاركون الاخوة للام في الميراث
 ولا يشاركونهم ولا الاخوة للابوين **ومن** ان الاخوة للابوين
 اولادهم يقياسهم من الجد وليس كذلك لاولادهم بل يحجبهم
 الجد **ومن** الاخوة يعصب اخوته وابنائهم لا يعصبها لانها
 من ذوات الارحام **ومن** الاخوة للابوين يحجب الاخ للاب وابنت
 الاخ للابوين لا يحجب بل يحجب ابنته **ومن** الاخ للاب
 يحجب اولاد الشقيق وابنته لا يحجبهم بل هم اولى منه **ومن**
 الاخوة يعصبون اخواتهم واولادهم لا يعصبون عجاتهم
 اذا كن عصبات كبنين واخوات وابنائهم لا يرث مع
 عمته حيث شئ بل يتقدم عليه **ومن** اذا مات الاخ
 الشقيق وترك ابنة واخاه لا يورثه فقال ابن المتوفى قد
 احرزت ما كان أبي احرز من المال والولى فقال له اخوه
 ليس كذلك انما احرزت المال فقط واما ولى الموالي
 فلا فاختصها الى عثمان رضي الله عنه فقضى لاخته بولي
 الموالي **القاعدة الثامنة** اذا مات المعتق وله خلق
 عصبه معتقه كان ميراثه لهم يرثه الاقرب فالاقرب من
 العصبات **الا** في مسائل **منها** الاخ لا يورث اولاد الجد
 في احد القولين وهو الصحيح عند الشيخ ابي حامد ولى
 خلق الطبري والرافعي والنووي والاكثر عليه والقول
 الثاني انهما سوا كما في الميراث بالنسب وحجة الطبري
 في التهذيب **ومن** اذا قلنا يرث الجد والاخ فهو بينهما
 بالسوية سوا نقص حظ الجد لكثرة الاخوة ام لا ينقص

وهذا هو الاصح من الوجهين اذا لامدخل للفرض في الولي و
 الثاني انه يراعى حق الجد فيجعل له الا حظ كما في الميراث
ومن اذا قلنا بالمقاسمة واجتمع مع الجد الصنفان فلا
 معادة على الاصح بل المال بين الجد والاخ من الابوين وهذا
 قول ابن شريح واختاره الاكثر من واختار ابن اللبان القول
 بالمعادة كما في النسب **ومن** اذا فرغنا على الاصح في تقديم الاخ
 للاب فتقدم ابن الاخ عليها ايضا كما ان ابن الابن وان سفل
 تقدم على الاب **ومن** تقدم العم على ابي الجد وهي وابها فاف
 ما للعم مع الجد فان الجد يقدم عليه قوله واحد **ومن**
 عدم تعصيب الابن اخوته **ومن** عدم تعصيب الاخ اخوته
 اذا لامدخل للنساء في الولي كما ذكره القاضي ونقله عنه ابن
 الصلاح في قواعدهم استثنى مسائل زيادة على ما نقله القا
 ضي حسين على خلاف فيها **ومن** اذا خلق ابني عم معتقه
 واحد هما اخ المعتق لأمه فالمنصوص عليه عند المتأخرين
 ان الاخ للام منهما ينفرد بالميراث دون الاخر بخلاف الميراث
 بالنسب ثم قال وهذا مشكل اذا لامدخل لاهو الام في
 الولي فلا ينبغي التفرج بينهما وقياس هذا على الاخ من الابوين
 مع الاخ من الاب وفيه نظر **ومن** اشتراك الاخ من الابوين
 والاخ من الاب على قول والاصح تقدم الاخ من الابوين على الاخ
 من الاب كما في الميراث بالنسب **ومن** اذا قتل المعتق عتيقه
 ولم يعتق ابنه لم يرثه بل لبيت المال كما جزم به القاضي حسين
 بخلاف النسب كما اذا قتل الاب ولده وله ابن اخر فميراثه
 لاخته اذا اخوه ثابت بينهما وابن انما يثبت له الولي
 بعد موت ابيه لكن الذي جزم به الرافعي في الوصايا ان
 الميراث في هذه الصورة لابن المعتق اذا لم يكن للعتيق
 ورثه من النسب قال وكان ينبغي للقاضي الحنف ان يزيد
 هذه المسئلة مع المتقدمات لجزمه بها وقد الحق بها

ايضا ما اذا كان المعتق واولاده والعقيق كفار والتحق
المعتق بدار الحرب ثم استرق **وَأَمَّا** العبد فميراثه لبيت
المال قال ابن الصلاح في قواعد مقتضى كلام الرازي رحمه الله
انه يرثه اولاد المعتق ويقدر المعتق كونه رقيقا لا و
جور له كما في القاتل وهنا اولى ولو اعتق الكافر عبد مسلما
وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات المعتق بعد موت معتقه
فولاه لابن معتقه المسلم ولو مات بعد موت معتقه واسلم
ابنه الاخر قال الولاء لابن عليه ولو مات المعتق في حياة معتقه
وابنه مسلم فميراثه لبيت المال ولا يكون لابنه المسلم شيئا كذلك
لو ان المعتق المسلم قتل العبد المعتق وللمسيء ابن قال
القاضي حسين لا يرثه المعتق لانه قاتل ولا ابنه بخلاف
النسب فانه لو قتل رجل ولده والقاتل ولد فان القاتل لا
يرث ويرثه ابنه **قال والفرق** بينهما ان في باب النسب الاخوة
ثابتة بين الاخ والمقتول فلهذا قلنا يرثه وامامي الولي
فالابن انما يثبت له بموت ابيه ثم قال نص الشافعي رحمه الله
عنه على ان امراه اذا اعتقت امه زوجها ابوها لثبوت عصبة
الولا ونص فيما اذا اعتق رجل امته فمات المعتق احم وخلف
ابنا صغيرا وللان جدي ليس للجد ان يزوج الامه المعتقه
كما سئله ان شاء الله تعالى في باب النكاح واضحا **فان**
قيل فما الفرق قال القاضي حسين حكاه عن القفال ان الفرق
بينهما ان في مسيلم المعتقه قد وقع الاياس عن ثبوت الولا
لها فجعله كالمعدوم وانتقلت الولاية الى ابيه في تلك الايقاع
الاياس بثبوت الولاية الابن الصغير كما ذكره ابن الرفعه
في الكفاية في باب الولا **القاعدة التاسعة** الاخت من
الاب قرش مع الاخت من الابوين **الاف مسئلة** وهي ما اذا
خلق بنتا واختا لابوين واختا لاب فللثبوت النصف وللاخت
من الابوين الباقي بالتعصيب ويسقط الاخت من الاب لان

الاخت من الابوين عصبة الباقي بالتعصيب مع البنات قائمه
مقام الاخ من الابوين فلذلك قلنا لا سقي للاخت من الاب في
هذه الصورة **القاعدة العاشرة** ليس لنا صورة يقال فيها
عم هو خال **الاف مسئلة** ذكرها الرازي رحمه الله تضمنت بيتا مفردا
وجارية عمها خالها **اي** اذا امشت صاحب خالها لها
ابنوا لنا ايها القاضون **اي** عن هذه الجواب ما حالها **اي**
وصورة المسئلة رجل تلح امرأه وله بنت من غيرها ولها ابن
من غيره فتكح ابنتها بنته فولدت ابنا وجا للوالدين ابن عمي
خال **القاعدة الحادية عشر** قلنا قول الرازي ايضا ليس
لنا اب اخ **الاف مسئلة** جمعت الاولى وهذه بيت مفرد قال
حرف ابوها اخوها من مهجنة **اي** عمها خالها قود اشمليل
روى هذا عن كعب ابن زهير وصورة هذه المسئلة وطى رجل
امراه امه ظننا زوجته فولد ولدا صار ابوه اخوه **القاعدة**
الثانية عشر الجدة مع الاخوات المخلص كالاخ فلا يفرض لهن
معصما لا يفرض لهن مع الاخ وان كان قد يفرض للجد ولا تعال
مسئلة بسببهن **الاف مسئلة** وهي الاكدرية وصورتها اخت وا
حده لابوين او لاب **مسئلة** زوج وام فللزوجة النصف وللأم الثلث
والجد السدس ويفرض للاخت النصف وتعال المسئلة
من ستة الى تسعة ثم جمع نصيب الاخت والجد ويجعل
بينهما الثلثا له الثلثان وتصح من سبعين ويحسب فتعال
فريضه بين اربعة لاجد ثم الثلث والثاني ثلث الباقي والثلث
ثلث الباقي والرابع الباقي فللزوجة تسعة من تسعة وعشرين
وللام ستة وللأخت اربعة وللجد الباقي وانما فرضت
للاخت هنا لان الجد يرجع الى اصل فرضه ولا سبيل الى
اسقاطها فرجعت ايضا الى فرضها والقياس سقوطها
لانها عصبة مع الجد كالاخ وسميت اكدرية لتكدر
اصل زيد وانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولو كان

بدل الأخت أخ سقط إذا فرض للاخوة أو اختان فللزوجة
النصف وللأم السدس والجدة السدس والباقي لهما ولا فرض
ولا عول **القاعدة الثالثة عشر** ليس لناخت تسقط مع
الجدة **الأي مسئلة** وهي ما إذا كان للميت بنت وأم وزوجة
واخت وجد فللزوجة الربع وللبنات النصف وللأم السدس
أصلها من اثني عشر وتعول إلى ثلاثة عشر وتسقط إلا
خت وإنما كان كذلك لأن الأخت مع البنات عصبة فيكون
لها ما فضل وللميت بنتي وللميت بنتي وللميت بنتي
فإن قيل ففي الأكرهية الأخت مع الجدة عصبة وقد فرض
لها معه وقلم ههنا لا فرض **فما الفرق** بينهما قيل الفرض
أن الأخت مع البنت عصبة مطلقا فلم يجز أن يفرض للأخت
معها بحال وليس كذلك الأخت مع الجدة لأنه إنما
يعصبا إذا أخذ بالتعصيب قلنا إذا أخذ بالأزواج
لم يعصبا فلها إجازة أن يفرض لها معه تدل على
الفرق بينهما **القاعدة الرابعة عشر** لا يرث لقاتل
للمجديت سواء كان مجديا أو خطئا أو بسبب **الأي مسئلة**
مشتركا على غير الرابع ذكرتها تشبيها للعالم بالراجح **منها**
إذا رمى إلى صف الكفار ولم يعلم فيهم مسلما فقتل
المسلم وجب عليه الكفارة ولا ربه عليه ويرث في
قول حكاه الخياط **ومنها** إذا قتل الإمام موريته في حد
الرجم أو المجازية ففي المسئلة ثلاثة أوجه أحدها أن
يثبت بأقراره فلا ضج والأصح من زيادات الروضة المنع
مطلقا **ومنها** ما إذا أصاب عليه فقتله ولو شهد على
مورثه بما يوجب الحد أو القصاص فقتل بشهادته أو
شهد على أحصائه وشهد غيره بالزنا أو زكا بالزنا
على مورثه فهو كالقاتل قصاصا قال الروياني القياس
والاختيار بالاضمان فيه لا يمنع قال الراعي المذهب وهو

ظاهر مذهب الشافعي رضي الله عنه في الصور كلها المنع وقد
يتصور إرث المقتول من القاتل بأن يخرج ثم يموت الجراح
قبل المخرج فيرثه **القاعدة الخامسة عشر** من بقي فيه
حياته قبل موت مورثه ولو لم يحظه ورثته وهي ما إذا خرج مورثه
ثم مات الذابح وهو يتحرك أعني المذبوح لم يرث على الصحيح
ولو صار في حالة النزح فمات مورثه لم يرثه لأنه في حكم الميت
كما ذكره النووي من زيادات الروضة **القاعدة السادسة عشر**
عشر ليس لنا ورثة لم يبلغ طائفة منهم عشرة ولا تقع مشائتهم
من أقل من ثلاثين الفأوتين وأربعين **الأي مسئلة** وهي
معروفة بالامتحان وصورتها أربع زوجات وخمس جدات
وسبع بنات وتسع أخوات لأب **عكسا** **القاعدة السابعة عشر**
وهي مستحبة لمن له مال يوصي به لغيره وقد تكون واجبة على
من عليه دين لا يعلم غير أو وديعه عنده والأصل فيها
كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاما الكتاب قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل
حصص الإناثين **واما** السنة فروي عن ابن عمر رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء
يوصي فيه أن يستأذنه من أولاديه مكتوبه عنده وروي
الزهري عن عامر بن سعد يعني عن ابن أبي وقاص عن أبيه
سعد أنه قال مرضت يوم الفتح مرضا شفيقت منه فدخل
علي رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني في عام حجة
الوداع فقلت يا رسول الله اني قد بلغني من الوجع ما ترى
وانا ذوا مال ولا يرثني إلا ابنة لي انا تصدق بثلاث مائتي
قال قلت الشطر يا رسول الله قال لا قلت التلت قال التلت
والثلث كثير لأنك ان تدع ورثتك اغنيا بعدك خير
من تدعهم محالة يتكفون الناس فقد دل الكتاب والسنة على

الأي مسئلة

ذلك وقد نص الشافعي رضي الله عنه على من تصرف في مرض موته
 بأكثر من الثلث واجاز الورثة ذلك في حياته لم يجز الا ان يجزى
 وقال القاضي ابو علي رحمه الله في تعليقه قد اختلف الاثيم في
 الله عنهم في هذه المسئلة على ثلاثة مذاهب والذي ذهب اليه
 الشافعي رحمه الله تعالى انها لا تلزم ويكون وجودها وعدمها
 سواء وانه قال من الصحابة عبد الله ابن مسعود ومن التابعين
 شرح وطائوس ومن الفقهاء الثوري وابو حنيفة واصحابه وجماعة
 ابن حنبل وذهب طائفة الى انه ينظر فيه فان كانت الاجازة
 في حال مرضه لزمت وان كانت في حال صحته لم يلزم ذهب
 اليه مالك والاوزاعي وابن ابي ليلى فمن نصر قول من
 قال تقع بكل حال بان الحق للموصي والوارث واذارضا
 باسقاطهم سقط كعبد بن شريكين مهاباه مع فذلك
 ههنا **والتا** مالك رحمه الله فقد اختلف من نصر قوله بان
 قال اذا كان مريضا فقد تعلق حق الوارث بتركته فاذا
 اجاز فقد اجاز في حقه فلم يزد الزمت وليس كذلك اذا
 اجاز في غير مرض الموت لان حق الوارث ما تعلق بالتركه
 بدليل ان تصرف الموصي لازم في كل ماله هذا دليلهم الجواب
 لصحة ما ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه هو ان الوارث
 انما يملك التركه بعد الوفاة وقبل الوفاة لا يملك فاذا اجاز
 قبل ثبوت حقه وجب ان يصح كالشفيع اذا رضي باسقاط
 حقه عن الشفعه قبل البيع فان حقه لا يسقط لانه اسقطه
 قبل وجوبه فذلك ههنا ولا نهم منعوا ما زاد على الثلث
 قبل الوفاة لم يصح منعهم فاذا لم يصح المنع لم يصح الاجازة
 قال وهذا وارد على الجماعة ولانه لو اوصى بأكثر من ثلث
 ماله وله زوج فقال لزوجته ان لم يجزني ما صنعت
 ولا منعك حقك فاجازت لم تقع اجازتها وان كانت في
 حال مرضه نص عليه مالك رحمه الله في بعض كتبه قالوا

الامام

بذلك ان تصرفه لا يتغل الا في ثلاثة فادان حصة هذا فقد تعلق بالتركه

المعنى فيها انها مكرهه فلم يذم المصنع قلنا ليس هذا اكراه
 وانما الاكراه ما كان مقهورا عليه الا ترى انه لو قال لها ان
 تبيعني ملكي والامنعك حقك فباعته صحيح البيع فذلك
 ههنا وقولهم ان الحق لهما لا يخرج من بينهما قلنا هذا ممنوع وانه
 قد يخرج من بينهما وهو ان يكون للوارث حال الوفاة غير هذا
 الذي اجاز الوصيه قد دل على ما ذكرناه ولها ان كان اربعة
الركن الاول الوصي وهو مكلف حرم مسلم عدل ذكرا او انثى
 التصرف ولا يوصي الاصح وان لا يكون الوصي عدوا للطفل والعمر
 في هذه الشروط حال الموت في اصح الالوجه ولا يشترط فيه الذكورة
 فان طرأ عليه فسق بان تعدى في المال او بسقى غيره بطلت
 ولايته كما قطع به الجمهور ويبطل ولاية الفاسق في اصح الو
 جهين والاب والجد اذا انسقا نزع الحاكم ما لا لطفل منهما فاذا
 نابا عاده ولا يترهما الا القاضي والوصي والقيم فلا تعود ولا يترهما
 علم الصحيح واذا جاب او اوصى عليه اقام الحاكم غيره مقامه
 ولا يعود ولا يتره بالافاقه كما الوكيل بخلاف الاب والامام للمصلحة الكلية
الركن الثاني الموصي في قضاء ديونه وتنفيد وصاياه فيصح من
 كل حرم مكلف فلا يقع وصية صبي متميز قطعا ولا يتره على الاظهر
 من الروضة وان كانت الوصية في امر الاطفال اشترط مع
 ذلك ان يكون للموصي ولاية على الموصي في حقه من الصيات
 والمجانين لان المجنون لا يقع ولا يتره وتصح من المجنون عليه بسفه
 على المذهب وليس للموصي ان يوصي في الوصاية المطلقة
 وتصح في المقيدة كما اذا قال اوصيت اليك الى ان تبلغ ولدي
 فلان او يقدم من سفوف فاذا بلغ او قدم فهو الوصي او قال اوصيت
 اليك سنة وبعد ها وصيتي فلا قال النوري في الروضة المذ
 هب صحته وبه قطع الجمهور ولا يجوز للموصي ان يتصرف الا
 باذن من كان مشرفا عليه فاذا كانا وصيين فلكل منهما
 الا نفرد فيها اذا قال اوصيت اليك والى كل واحد منهما يقول

كل واحد منكم وصي في كذا كذا الودائع والعقارات والخصوب و
تفقد الوصية المعينة وإحصاء الدين الذي في التركة من جاسم
كما نقله النووي في الروضة عن البخاري وغيره فان مات احد
اوجنت او فسقا او لم يقبل كان له الانفراد فان شرط اجزا
عنها على التصرف فليس لواحد منهما الانفراد فان انفرد كان
تصرفه باطلا وللحاكم نصب اخر معه بدلا عنه ليتصرف
مع الاخر الركن **الثالث** الموصى به فان كانت الوصية بحصة
عامه فشرطها ان لا يكون جهة معينة سوا كان مسلما
او ذميا بلا خلاف كالصدقة عليه كما ذكره الرافعي ويصح
النوي في الروضة على عدم اجزاء الخلاف ونقله صاحب
المهملة فيه وجه بعدم الطهارة نقله عن الجرجاني في الشافعي
قال وحكاها ابن يونس في شرحه للتهجين ويجوز لحربي
ومرئد على الاصح ولا يجوز للاب نصب وصي للطفل مع
وجود جد الطفل على الصحيح لثبوت ولايته شرعا لوقوع
شفقته على ولده بخلاف نصب وصي لقضاء ديونه ولو
صاياه فالوصي اولى من الجد ويشترط في الموصى امور اربعة
احدها ان يكون مقصودا يخرج ما لا يقصد ويحرم به ما
يحرم اقتناؤه والانتفاع به فلا يقع الوصية به كالمصلحة
التي معه المهرمة المعدومة **والثاني** ان يقبل النقل من شخص
الى شخص فيما لا يقبله ولا يصح الوصية به كالقصاص وحده
القذف فانها وان استقلا بالارث لا يمكن مستحقة ما نقلها
فلذلك لا يجوز الوصية بالحقوق التابعة للمال كالتخييل
وحق الشفعة اذا لم يبطل بالتأخير **والثالث** ان لا يترك
على الثلث **والرابع** ان يكون مختصا بالموصى اذا قلنا لا يجوز
الوصية بمال الغير يقع الوصية بمالا يقدر على تسليمه كال
لحم او ملحوصوب والابق والطير المفقت وكذا ابا الجهمول
كثوبا او عبدا وما اشبهه ولو اوصى بجارية حال الوصية

في الروضة ينبغي ان يكون الاصح تنزيل الوصية على واحد منهم
وقال ابن الرفعة في الكفاية الاصح بطلاق الوصية وهو ظاهر لان
الموصى به غير موجود له الا ان يقوم قريبه فدل على انه
سمى الشاه باسم الظبا يستحق واحد منهم **القاعدة السادسة**
ليس لنا وصية نرى منا ما يعمل منقصه شرعا **الا في مسئلة**
وهي وصية ثابت بن قيس رضى الله عنه انه لما خرج يوم اليمامة
مع خالد بن الوليد رضى الله عنه الى مسلمة قيل وكان عليه درج
له فمر به رجل من المسلمين فاخذ الدرج فبينما رجل من المسلمين
نائم اذا تاه في منامه فقال له اني اوصيك بوصية واياك ان
تقول هذا حلم فتضعه اني لما قبلت بالامس مربي رجل من
المسلمين فاخذ درجي ومنزله في اقصى الناس وعند جنازة
فرس وقد كفي على الدرج برمه وفوق البرمه رجل فان خالد
قامه ان يبعث الى درجي رسول الله فيأخذها اذا قدمت المدينة
على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني ابا بكر الصديق
رضي الله عنه فقل له ان على سر الدين كذا وكذا او فلان من
رفيع عتيق وثلان واتى الرجل خالد افا خبره فبعث الى
الدرج فاتي به وجدت ابا بكر بر وليمه ياه فاجاز وصيته
بعد موته فلا يعلم احد الاجيزت اوصيته روي انما بعد موته
الا هذا رضى الله عنه وعنه اجمعين **القاعدة السابعة** ليس
لاحد ان يتصرف في مرض موته باكثر من ثلث ماله وان تصرف منع
من الزايد على الثلث **الا في مسائل منها** ما يستحقه العامل من
الربح في مال القراض وان زاد على الثلث ذكره الرافعي في الشرح
الكبير **ومنها** اذا خص احد اخر ماله في مرض موته فوقي
دينه نفذ كله كما تقدم **ومنها** اذا خالع زوجته في مرض موته
بدون مهر المثل وان كان اكثر من الثلث كما ذكره النووي في
الروضة **القاعدة الثامنة** للكافر ان ينصب وصيا كافرا
وينفذ وصيته **الا في مسئلة** وهي ما اذا كانت الوصية منه متعلقة

٢٠٥

حقوق المسلمين لم تنفذ ولا تصح وصيته ونحوه من سوا كانت الوصية
لمسلم او ذمي وكل معصية كتابية التوراة والانجيل وبنائ كنيسة وما
اشبه ذلك ويجوز الوصية من المسلم والكافر كفك اسارى الكفار
من ايدى المسلمين لان المفاداة جائز **القاعدة التاسعة** اذا
فسق الوصى نزع المال منه ولا تعود ولايته بتوبته كما قد ناهى **الاول** من غلطين
احداهما اذا كان الوصى ابا الموصى له **المسئلة الثانية** ما اذا كان
جدا عادت ولايتهما بالتوبة ذكره النووي في الروضة وكذا ولاية
الامام الاعظم لعموم ولايته **القاعدة العاشرة** لكل وصى عزل
نفسه متى شا **الاي مسئلة** وهي ما اذا غلب على مظهر تلقى المال باستيلاء
ظالم لم يعزل نفسه عن الوصية وليس له العزل ذكره النووي
من زيادات الروضة وليس للموصى ان يوصى في الوصية المطلق
القاعدة الحادية عشر اخراج الولي والاجنبى الكفار عن ميت
جائز شرعا **الاي مسئلة** وهي ما اذا اعتق الاجنبى عن كفارة ميت
وكانت بخيره فالاصح في الايمان القطع بمنعه لعدم الضرورة ونقص
اثبات الولا للميت قال الرافعى رحمه الله في باب الايمان الاصح صحة
من الاجنبى للضرورة ولكل واحد من وارث واجنبى ان يورث عن
الميت حجة الفرض اذن ام لا واما التطوع فقد قدمت ذكره
في كتاب الحج ان الذى اطلقه العريقون عدم الصحة ما لم يوص قال
النووى في شرح المذهب لا خلاف فيه ونقل الاتفاق عليه عن الشيخ
ابى حامد والقاضى ابى الطيب واخرين قال الرافعى في كلام السرخسى
ما يقتضى خلافا فانه قال للوارث ان يستقل واما الاجنبى فالاصح
المنع وفي المحاور ومن شأ للميت وان لم يوصى فهو ما شى على وجه
ضعيق ليس معتد به كما هو مقتضى كلام الاصحاب ولو اوصى لزيد
بالقشر بالف معنيين فله ذلك اجمع فان اطلقها فالق وكذا ان
اطلق احدهما ولو اوصى بخمسين ثم بما يه فمائه او عكس فخمسين
في الاصح ولو اراد الوصى او قيمه ان يبيع المال اليه بعد
البلوغ لم يقبل الا بينه على الصحيح او الصبي عدم الاتفاق صدق

الوصى **القاعدة الثانية عشر** الوصية بالاتفاق للكنيسة غير
جائزة **الاي مسئلة** وهي ما اذا اوصى بدين لسراج كنيسة صح
ونقل النووي في الروضة عن السرخسى التفصيل بين ان
يقال ان قصد بدلك التعظيم للكنيسة ثم يجوز ان قصد انتفاع
المقيمين بالصنعة فقط جاز ولو اوصى بمن بعضه حر لحرته
او لرقه لم يصح كما نقله النووي في اصل الروضة عن القفال
ولا يجوز ان يوصى بنصف حر كما لا يرث قاله الرافعى وقال غيره
يصح وصية النووى من زيادات الروضة دون الاول ولو
اوصى بثلث ماله للمساكين فهل يجوز له ان ينقل مال الصلوة
الى بلد غير المال فيه طريقان ذكرهما النووي في الروضة قال
اصحهما وبه قال الاكثرون على قولين كالزكاة والثاني الجواز
قطعا فاذا منعنا النقل فلم يوجد في البلد مسكين فهل ينقل
كالزكاة ام يبطل الوصية فيه وجهان اصحهما من زيادات
الروضة النقل ولو عين فقرا بلدا فلم يوجد فيها فقير بطلت
الوصية ولو سئل شخص عن وصية قائمها فرجوع ولو
قال لا ادري فليس برجوع ولو قال هو حرام على الموصى له فرجوع
على المذهب ولو قال هذا ميراث عني فرجوع ولو ادعى رجل
ان زيدا اوصى له بثلثي وللميت وصى في تنفيذ وصاه وقضا
ديونه فادعى عليه فانكر ولم يكن للمدعى بينه فهل لم يحلف
الوصى على نفى العلم ام لا قال في الروضة ليس له تحليف لان
مقصود التحليف ان يقر الوصى لا يقبل اقراره بالدين ويتم
القاضى كالوصى **القاعدة الثالثة عشر** اذا اوصى باجرة
المثل فليس للوارث ان يحج عن مورثه من ثلثه الموصى به الحج
الاي مسئلة وهي ما اذا اوصى باجرة المثل فليس للوارث ان
يحج عن مورثه لان الزيادة مجابهة له **القاعدة الرابعة عشر**
من اوصى لشخص بثلثي لم يستحقه من غير قبول **الاي مسئلة**
وهي ما اذا اوصى بعقود عبد لم يلزم العبد القبول لصحة عتقه

بخلاف ما اذا قال اوصيت له برقبته لزم من صحة عتقه قبوله على
الاصح ولو اوصى ان يوضع ثلث ماله فيها يقر به الى الله تعالى وضع
في فقر اقرار به لانها صدقة وصله كما نص عليه الشافعي رضي
عنه في الام ولو اوصى للاقرار بدخل فيها اقرار بالام وفي دخولهم
في وصية العرب وجهان اظهرهما وهو ظاهر النص واجاب به
اصحابنا العراقيون وهو لا يقوى الدخول وصحة النووي في الروضة
خلاف لما ذكره الرافعي في المحرر عدم الدخول وكذا في المنهاج ولا
لصحيح الاول وهو قول الاكثرين المقتضى به ولو اوصى لزيد
ولجبريل بثلث ماله استحق النصف وتبطل في الباقي كما في الروضة
او لزيد والله استحق النصف وتبطل في الباقي كما في الروضة
او لزيد والله استحق النصف والباقي يصرف في وجوه القرب
او لزيد والفقر فهو كواحد منهم **كتاب الوديعه**
الاصل فيها كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله واتقوا الامانات الى
اهلها نزلت هذه الاية بسبب مفاتيح الكعبة وذلك ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة طلب مفتاح من عثمان
بن طلحة الجعفي وكان يلي امر البيت فوجه اليه عليا رضي الله
عنه فاني ان يدفعه اليه فلو ي على يده فاخذه منه واتي به
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل البيت وصلى فيه
فلما خرج قال له العباس يا بني انت اجمع الناس الى السرايه مع
السقايه فانزل الله تعالى هذه الاية فامر رسول الله صلى الله
عليه وسلم برده اليه مع عليا رضي الله عنه فرده اليه والطف به
في القول فقال اخذته مني فتهرا فردته علي تلتقا فقال الله
امر برده اليك فاني النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي
الذي صلى الله عليه وسلم يدأك خالده لا ينزعها منك الا ظالم
واسرك معه شبيه ابن عثمان بن ابي طلحة وفي روايه قال
خذوها يا بني طلحة خالده لا ينزعها منك الا ظالم وقال تعالى

ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار يوده اليك ومنهم من ان
تامنه بدينار لا يوده اليك **اما** السنة روى عنه صلى
الله عليه وسلم انه قال ادوا الامانة الى من ائتمنتك ولا تحت
من خانك فدل الكتاب والسنة على جوازها لمن وثق بها
لامانة اي امانت نفسه ويحرم على من لم يقدر على حفظها
فان وثق استحب له اخذها وبحب عليه وضع المهلكات
عنها ولها اركان اربعة **الركن الاول والثاني** العاقدان
وبشرطهما كوكيل وموكل **الثالث** الصيغة **الرابع** الحفظ
وبشرط صيغة كاستودعتك هذا او استخفظه ولا يشترط
القبول لفظا على الاصح بل يكفي القبض على انها ذن مجرد
فلا يشترط القبول وقال الرافعي ان الموافق لكلام الجمهور
كونها عقد او تصح بالتعليق كما اذا قال اذا جارس الشهر
فقد اودعتك هذا كالتصرف في الوكالة المحلقة فانه يصح
على الصحيح ويشترط فيه المسمى على الصحيح وبحب اجرة
المثل وان قلنا بفسادها وحفظها فهو نظير التصرف
في الوكالة ولو اودع صبي او مجنون ارجل مالا تجز قبوله
فان قبله صار صامنا له ولو اودع وهو صبي او مجنون
فتلق عندك لم يضمن وان اتلفه ضمن في الاصح والجمهور عليه كما
لصبي في التلف والا تلاف فان اودع حاضرا لم يجز ان يسافر
بالوديعه فان فعل ضمن الا لعذر بان خلا اهل البلد او
وقع حريق او غار فلا ضمان بشرط عدم وجود مال كرها
او وكيله او الحاكم او امين قلة النقل وان كان دون
الاول اذا لم يجد غيره فان تركها ضمن فان قال لا تنقلها
وان وقعت الضرورة فتركها لم يضمن على الاصح ولو سافر
بها وقت السلامه ولم يجد احدا منزم وسافر بها فلا ضمان
اذا نقلها الى موضع لم يضمن سفره كركوب الدابة لسقيها
اذا كانت لا تقاد الا بالركوب ويضمن الوديعه بسبب

لزم

الوجه المعدول عنها اذا كانت المخالفة تقصير والا فلا ضمان
 كما اذا قال المودع لا تفعل عليهما فقلين ففعلها ولا تجعل
 عليهما قفلا فاقفلا او لا تخلق باب البيت فاخلقه فلا ضمان
 على الطمحين ولود ففعلها موضع وسافر ضمن الا ان يكون
 امين يسكن الموضع فيعلم به لم يضمن في الاصح والمحاكم اوى
 من الامين ولو قال للمودع لا تدخل عليهما احد فادخل
 قوما فسرق منها بعضهم ضمن او غيرهم فلا وفيه نظر ولو ادعى
 خاتما في الطريق فلبسه في غير الخنصر يضمن الا ان يكون امانة
 ولو ترك دابته في هذه الخان وامر الخاني بحفظها فضا
 عت ببعض عقلا لانه فلا ضمان عليه لانه لم يقصر في الحفظ
 المعتاد كما نقله النووي في اصل الروضة عن القفال من غير
 اعتراض عليه وفي فتاوى القاضي حسين ان الثياب في
 مسلخ الحمام اذا سرقت والجماعي جالس في مكانه مستقفا
 فلا ضمان عليه وفي الباب قواعد **الاولى** القول في الودع
 قول المودع **الا** في مسائل **منها** ما اذا ادعى شخص
 ديعه ثم مات وترك ابنا فطالب المودع بالوديعه فادعى
 تلفها بعد موت ابيه او انه دفعها الاب لم يقبل قوله
 بخلاف ما اذا ادعى تلفها حال موت ابيه او تركها على
 الابن حين موت ابيه قبل قوله كما ذكره القاضي حسين
 في فتاويه وعلل لذلك بان الوديعه الحاله تكون امانة
 في يده **ومنها** اذا ادعى شخص ديعه عند رجل فو
 ضعها المودع في صندوق ثم ادعى ان المودع رفعها منه
 فلا ظهر انه لا يقبل قوله بخلاف ما اذا ادعى الرد فانه
 يقبل قوله **والفرق** بينهما ان هناك يدعي فعل المودع
 فلم يقبل قوله وهنا يدعي فعل نفسه فقبل له فيه
 فدل على الفرق بينهما **ومنها** ما اذا ادعى المودع امينا
 فادعى الرد على المالك لم يقبل لانه لم ياتمه المالك ولو

صحن

غلط

غلط المودع وديعه بمال المودع ضمن ولو كان المالك للمودع
 ديعه ضمن على الاصح لانها ربحا مبيعها لغرض له **القاعدة**
الثانية لا يجب استعمال الوديعه بل يحرم ما لم ياذن
 مالكمها **الا** في مسائل **منها** ما اذا ادعى ثوبا لخاف وقوع
 الدود فيه غالباً ولا يندفع الا باستعماله ولو تركه من غير
 استعمال لتلف وجب على المودع لبسه لبقائه **ومنها**
 اذا ادعى دابة جوحا ولا يندفع جاحها الا بالركوب
 او بها عله ولو لم ترك لماتت وجب استعمالها بالركوب
ومنها ان يسلم اليه ما يسارع اليه الفساد بحيث انه لو لم
 يبادر بيعه لتلف وجب عليه بيعه وحفظ ثمنه اذا
 لم يجد المالك او الامام ذكره الغزالي في الوسيط ولو نوى
 المودع اخذ الوديعه ولم ياتخذ فالاصح لا ضمان لانه
 لم يحدث فعلا والثاني يضمن كما لو وجدت بنية الخيانة في
 الابتداء ولو نوى منع بخلاف مرتب على نية الاخذ واوى
 بالضممان لانه صار ممسكا لنفسه بخلاف نية الاخذ
القاعدة الثالثة مخالفة المودع للمودع فيها امر به
 من امر الوديعه يوجب الضمان فيما تلف بمخالفته **الاولى**
مسئله وهي ما اذا دفع اليه دابة وقال اربطها في كحل
 فامسكها في يده فاخذها فاحاصب لا ضمان عليه لانه
 وضعها فيها هو احرز من كلفه فلا ضمان عليه **القاعدة**
الرابعة منع المودع الوديعه عن مالكمها حين طلبها
 من المودع يجب ضمانه عليها ان تلفت **الا في مسئلة** وهي
 ان يكون المالك حرج عليه ثم طلب الوديعه من المودع
 فامتنع من الرد اليه بنسب الحرج عليه ثم تلفت الوديعه
 لا ضمان عليه بترك الرد وكذا لو قال رد علي وكيلي
 وتمكن من الرد واخرج فيه الخلاف وهذا جائز
 ايضا في كل امانه شرعية ولو كان التأخير لا تمام

عرض كان طالبا في كبل والوديعه في موضع لا يمكن الوصول
اليها حينئذ او كان مشغلا بصلاة او قضا حاجه او في حمام او
كان على طعام وهو جايح او ملازم لغريم يخشى هربه
كتاب النكاح الاصل فيه من الكتاب
والسنة **اما** الكتاب قوله تعالى وانكحوا الايامي منكم
الصالحين من عبادكرو اما انكم فامر بنكاح الحراري والاميا
واما السنة تعافا نكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع فامر به ولا مر به ههنا ليس على الزوج بل على الله
خلافا لداود **واما** السنة فمارى عن عبد الله بن
مسعود رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
يا معشر الانصار من استطاع منكم الباه فليتزوج فانه
اغضى للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم
فانه له وجا فقد دل الكتاب والسنة على ثلاثة وهو
ثلاثة انواع مندوب ومحظور ومكروه وليس فيه واجب
اما المندوب اليه فهو ان يكون محتاجا اليه مع قدرته
على القيام بحقه فهذا مندوب اليه واذا قلنا انه من
المباحات لامن العبادات فيكون في حقنا **واما** في حق النبي
صلى الله عليه وسلم فهو من العبادات كالوتر والاضحية
في حقه وكذا السواك والمشاوره على الصحيح كما ذكره النووي
الرافعي للخبر الوارد فيه ثلاثة على فريضه وكم سنة الوتر
والسواك وقيام الليل وفي وجه انه نسخ وجوبه في حق
قال النووي الاصح او الصحيح **واما** المحظور فهو النكاح
في حال الاحرام او في العدة **واما** المكروه فهو ان يكون غير
محتاج الى الجماع مقبل على العباده فهذا مكروه كما ذكره
القاضي ابو علي رحمه الله تعالى تعليقه قال وذهب داود
الى ان النكاح واجب وهو وجه عنده ذكره الجويني في مختصره
فقال ان خاف الزنا وجب عليه النكاح هذا اذا لم يقدر

على الشرا واجتنب من نصر قوله بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
النساء الى قوله فواحدة او ما ملكت ايما نكحوا فامر به ولا يفتني
الوجوب ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
تتاكحوا تكثر وافاني ابا هي بكم الامم يوم القيمة حق بالسقط
وروى عن معاذ رضى الله عنه انه قال زوجوني زوجوني
لا القى الله وانا اعزب فخاف ان يموت عزبا **قيل** الجواب عن
ذلك **اما** ما استدل به من الاية فهو وضع دليلنا منها قوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء الى قوله فواحدة فعلق النكاح
باستطابة النفس وما كان لا استطابة النفس لا يكون واجبا
عليه قالوا ما طاب لكم من النساء لم يرد استطابة النفس
وانما اراد ما احل لكم من النساء **قيل** الجواب عن هذا من جهتين
احدهما ان اطلاق قول القائل افعل ما طاب لك انما يقتضي
استطابة النفس وعلى ما لا يحل له قالوا الاستطابة لم ترجع
الى النكاح وانما ترجع الى العدد يعني ما طاب لكم مثنى وثلاث
ورباع فاذا علق الاستطابة بالعدد فنقول ان العدد غير
واجب عليه وانما الذي يجب عليه واحد فدل على ان الاستطابة
لم تبتا ول النكاح قلنا لهم هذا يسقط قوله لان
الاستطابة انما تناولت العدد فقد تناولت كل واحد من
العدد فاذا ثبت ان الاستطابة تعلقت بالواحد منه عند
كم ان الواحد واجبه قالوا قلنا من الاية ولا اله ثابته وهو
قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء فواحدة او ما ملكت ايما نكحوا
يعني فانكحوا واحدة او ما ملكت ايما نكحوا فخير خلقه في نكاح واحد
او ما ملكت اليهين قال ولا خلاف ان التحخير من الشئ انما
يكون اذا كانا من جنس واحد فرضين او ثقلين فيقع التحخير
بينهما **واما** التحخير بين شئين من جنسين مثل ان يكون
احدهما فرضا والاخر نفلا فلا يصح فلما اجمعوا على ان ملك
اليهين ليس بواجب ثبت ان نكاح الواحد ليس بواجب

لان التخيير اغا وقع في الواحد وما تملكه اليمين فكانه الايه حجه
لنا والدليل على صحة ذلك من السنة ما روى عنه صلى الله
عليه وسلم انه قال من احب فطرتي فالسنة بسنتي الا وهي
النكاح فاخبر ان النكاح سنة وايضا ما روى ان امرأته
فسألت عن حق الزوج فذكر لها فقالت والله لا تتر وحت ابد
فحلفت بحضرة صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليها ذلك بل
اقرها عليه ولم يقل لها النكاح واجب عليك وروى
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال خير الناس بعد الماتين
الخفيف الحاد قبل يا رسول الله وما الخفيف الحاد فقال الذي
لا اهل له ولا ولد فجعله خير الناس ولو كان قد ترك ما
هو واجب عليه لما استحق المدح **واما** الجواب عما استدل
به من قول معاذ رضي الله عنه زوجوني زوجوني الى اخره
ليس فيه دلاله على الوجوب لانه اغا قال ذلك عند وفاته
فلو كان واجبا عليه لما ترك الواجب الى حين وفاته لان ترك
الواجب معصية ولا يقال ان معاذ عصى الله تعالى الى ذلك الوقت
فثبت انه مندوب اليه لا واجب لانه احب ان لا يلقي الله
تعالى سبيل مكره فدل على ما قلناه وله اركان
اربعة الركن **الاول** الصيغة ايجابا وقبول فيقول الولي
زوجتك او انكحتك ويقول الزوج تزوجت او تكلمت
او قبلت تزويجها او نكاحها او يقول الزوج تزوجتها
او نكحتها فيقول الولي زوجتك او انكحتك مع مهر
وان قال قبلت نكاحها على هذا الصداق مع بالمعنى كما في
الحاوي للماوردي ولا يصح بالكتابة والتعليق ولو كتبت
بالنكاح الى حاضر او غاي لم يصح ويشترط الموالاة بين
الاجاب والقبول ولو قال زوجتك فقال قبلت لم ينعقد
على المذهب ولو قال زوجتك فقال رضيت قال السبكي
في شرح منهاج النورى نقلا عن ابي هبيرة انه يصح ويستحب

خطبه

خطبة قبل الخطبة وقبل العقد كما قال ابن سعود عما سئل
صلى الله عليه وسلم خطبه الحاجة الحمد لله نحمده ونستعينه
ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات اعمالنا
من يهدي الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له اشهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله ثم يقول الايات الثلاث يا ايها الناس اتقوا ربكم
الذي خلقكم من نفس واحدة يا ايها الذين امنوا اتقوا الله
حق تقاته يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا حسنا
الركن **الثاني** المتكوجه ويشترط خلوها من النكاح وتعيين
كل واحد من الزوجين ولو قال زوجتك احد بناتي او
زوجة بنتي احد كما لم يصح بخلاف ما اذا قال زوجتك بنتي
بشهادة المستورين على المذهب خلافا للاصطفي فانه
اشترط العداله الباطنه كحكم القاضي ونقل شيخنا جمال
الدين الاستوي رحمه الله في مرماته عن فتاوى ابن الصلاح
ان الخلاف في جواز العقد با المستورين بحله اذا كانت
العاقدة غير حاكمه اما اذا با بشره الحاكم فانه لا ينعقد بهما
بلا خلاف بل لا بد من العداله الباطنه لان الحاكم يفسر عليه
الوقوف على العداله الباطنه بخلاف الاحاد ولو بانا فلقين
او احدهما حال العقد فالنكاح باطل على المذهب لقوله
صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي ومأهده عدل الا
ما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من انعقاده له بغير
ولي ولا شهود وكذا في حاله الاحرام على الاصح في الجميع ولا
يجب عليه قسم ولا استيدان ولا مهر وله ان يعتق مملوك
بشرط ان ينكحها ويلزمها الوفا بخلاف غيره وينزع بابي
الزوجين وعددهما اكتفا بالعداله على الاصح الركن
الرابع العاقدان فلا بد تزويج البكر الصغيرة واللبين
بغير ادنها ويستحب ايدان البالغه وليس له تزويج الشيب

مواضع

ولان اسمها حنفية فقال زيب وليست له في جهاتنا صحتها في الرضخ
والسنة **الركن الثالث** الشهادة على الاحاد والقبول من حليلين مسلمين
حريين مكافئين عدلين سمعوا بعينيهما عاينوا باللسان العاقدين وتقبلوا

الاباذنها في حال البلوغ والجد كالاب فلو اذنت للولي ثم اغشى
 عليها قبل العقد بطل والشيب هي من وطئت في فرجها وا
 زيلت بكارتها فاذا اذنت للاب في تزويجها من غير كفوف معين
 فزوجهها بكفوف غيره صحيح على الاصح ولو استاذنها في ان يزوجهها
 بغير كفوف فسكت مع النكاح كما نقله في الروضة النووي من
 زيادته عن فتاوى القاضي حسين الجزم به ثم قال قال
 صاحب البيان قال اصحابنا المتأخرون اذا استاذن الولي
 البكر في ان يزوجهها بغير نقد البلد او باقل من مهر المثل
 لم يكن سكوته اذنا ولو قال اذنت لي ان ازوجك فقالت
 لا اذن فهو اذن كما هو مقتضى كلام غيرهم الرافعي ونقله
 عن فتاوى البغوي في زيادات الروضة انه المختار خلافا لمقتضى
 كلام غيرهم ولو كانت في نكاح او حدة فقالت لو ليها اذنت
 لك في تزويجي اذا فارقتي زوجي او انقصت عدي في حق الاذن
 ولو اذنت في التزوج فقبل لها وليها بمسمايه فسكت
 كان سكوته اذنا ورضا ولو رجل لشخصه اقبل في نكاح
 فلانه على عبده كهذا فقبل مع النكاح وفي ملكه للعبد
 وجهان من غير ترجيح في الروضة ولو تزوجهها بشرط البكاه
 فوجدها ثيبا ثم اختلفا فقالت كنت بكر اقبال الزوج بل
 شيئا فالقول قولها بهينها لمنع الفسخ كما ذكره البغوي
 في فتاويه ولو زوج الاب الصغير او المجنون وقبل له
 بصدوق من مال الاب فان كان عينا فذاك وان كان دينا
 فالقديم ان الاب ضامن للمهر بالعقد والجد يد الا ضمان الا
 ان يضمن صريحا وهل للجد ان يتولى طرفي نكاح بنت
 ابنه الاخر فيه وجهان احدهما وهو اختيار ابن الحداد
 والفقهاء وصاحب السائل الجواز ونقل صاحب المهر
 عن الرافعي في الشرح الصغير انه اقوى الوجهين قال وهذا
 هو الراجح قال واختار صاحب التاجين وجماعه من

المتأخرين المنع ولو زوج الاب ابنه الصغير بمعجبه
 ثبت له بذلك العيب الخيار والمذهب انه لا يصح كما
 في الروضة وان زوج المجنون بقرناء او رتقا لم يصح
 كما نقله صاحب المهملات عن الرافعي وبتبعه النووي
 في الروضة لان حكم المجنون حكم الصغير في الرتقا
 والقرناء وهو عدم الصحة ومن المقتصود في تزويج المجنون
 ان يكون محتاجا الى خدمه والخدمه لا فرق فيها بين
 الرتقا والقرناء لاسيما اذا كان ايسر الاحتياج من
 النكاح ولا يجوز ان يجوز اكثر من واحد بخلاف الصغير
 فانه يجوز ان يزوجه اربعا على الاصح ولو جاز رسول
 المرأة الى القاضي واخبره بانها اذنت له في تزويجها
 وظن صدقه جاز له التزوج وفي الفتاوى الموصليه
 لابن عبد السلام عكس هذا وهو انه لو اخبر صدوق
 بشخصا بان الولي اذن لك في تزويج موليته فلا يجوز
 له الاعتماد عليه فان زوج معتمدا عليه لم يصح وان
 بان صدقه وفي طبقات العبادي انه لو قال شخص انا
 وكيل فلان بتزويج ابنته جاز للخبر قبول التزوج
 قال وقال الرافعي انه لو ادعى رجل انه وكيل في بيع
 او نكاح وصدقه من يعامل مع العقد وفي الباب
 قواعد **الاولى** ليس لمسلم ولا لغيره كافر **الا في**
مسئلتين احدها اذا لم يكن لها ولي كافر زوجها
 الحاكم المسلم **الثانية** اذا كانت الكافرة مسلمة فله
 تزويجها واعتبار الكفاءة من المراه والاوليا بالاب
 والدين والصلح فمن حرقته دينه ليس كفوا لغيره
 اعلم منه **قال** الروياني ليس الشيخ كفوا لشابه على
 الاصح من الروضة وليس من به عيب كفوا لمذلي ليس
 بها عيبا ولو ظنت زيدا كفوا فبان غير كفولك **الثاني**

او فسقه او لحرفته فلا خيار لهما لتقصيرها او لتقصير
 وليها والجاهل ليس كفؤ بنت العالم ولا اعتبار بالظلمة
 المتولن على الرقاب فان زوجها الولي برضاها بغير كفؤ
 وبرضا الباقيين مع لانها ليس بشرط في الصحة ولو زوجها
 الولي الا قرب بغير كفؤ برضاها لم يكن للا بعد اعتراض
 ولو زوجها السلطان بغير كفؤ برضاها فقولان او
 جهان والاصح المنع وان شرط في الزوج نسب وشرف
 فبان خلافة نظرات ساوي نسبة نسبها او فوقه الا انه
 دون ما شرط **قال** الراعي فيه قولان اصحهما على ما في
 التهذيب لانه لا خيار لهما كما صحح النووي في اصل الرقعة
 لكن مقتضى اطلاق المنهاج والمحرم ثبوت الخيار ولو قال
 اذنت لكما بالتزوج اشترط اجتماعهما على الاصح فان
 فان اختلعت منه وكان غير كفؤ برضاها ورضاها
 حين التزوج فاراد احدهما ان يزوجهما منه برضاها
 بغير اذن الباقيين صح ولو طلبت من بعضهم لزوم الاجابة
 على الاصح وان كان دونهم في الدرجة بشرط الكفاءة بان
 تتازعوا في التقديم مع الاستواء وتعدد الخاطب والتزوج
 لمن ترصاه فان رضىها جميعا نظر الحاكم في الاصل منها
 كما في الروضة عن البغوي وغيره فان اتحد الخاطب وتزا
 جموا على العقد اقرع بينهم وزوج من خرجت قرعته فان
 باء غيره فزوجها صح على الاصح وان اذنت لكل واحد
 منهم على انفراد **القاعدة الثانية** ليس يلزم بوطي احد
 مهران **الاول** مسائل **منها** اذا وطى الاب زوجة ابنته
 حرمت على الابن ويلزم الاب بوطيها مهر المثل وعلى الابن
 المسمى كما ذكره الاصحاب **ومنها** اذا نكح الرجل امراة وابنه
 ابنتها ثم وطى كل واحد منهما زوجة الآخر غلطا ليللة
 الزفاف انفسخ النكاحان وعلى كل منهما المهر وطهرها مهر

اصل

مثلا

مثلها فان سبق الاب كان عليه لزوجه نصف المسمى لان الزمة
 وردت من جهته بوطي ابنتها وفي وجوبه مثل ذلك على
 الابن لزوجه ثلاثة اوجه يفرق في الثالث بين ان يكون
 عاقله وطاوعت الاب فلا تنكح لهما لانها مكنته او كانت
 نائمه او صغيرة فلها النصف ويرجع الابن على الاب قيل
 بمهر المثل او بنصفه او بمهرم فيه اقوال ثلاثة **ومنها**
 اذا نكح امرأتين ووطى احدهما ثم بان ان احدهما ام وا
 خرى بنت فان سبق نكاح الام وكانت البنت هي الموطوءة بطل
 النكاحان وللبنت مهر المثل وللأم نصف المسمى لان النكاح
 ارتفع بتصح الزوج وكذا اذا كان السابق نكاح البنت وا
 لموطوءة هي فانها يحرم ان على التابيد وللأم مهر المثل و
 للبنت نصف المسمى ويحرم الجمع بين الاختين ولو طلق
 احدهما باينا خلت الاخرى لا رجعا ويستثنى من الرجعة
 ما اذا طلق زوجة الامه طلاقا رجعا ثم اشتراها فله
 نكاح اختها في الحال **القاعدة الثالثة** لا يتعلق بدخول
 اقل من الحشفة في الفرج من الاحكام **الاول** **مسئلة** وهي ما اذا
 استدخل الصائم اقل من الحشفة او اقل من قدرها افطر الفاعل
 وكذا المفعول به على الاصح كما ذكره ابن عبيد السلام في فوجده وقطع
 به القاضي حسين واختاره الامام وغيره واختاره الجويني وغيره
 عدم الافطار واجبة بما نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى الكفارة
 من انها لا تجب واجبة القاضي حسين بما قاله من انها لو استدخلت
 من الاصبح مثلا دون قدر الحشفة حصل الفطر ولا يحصل
 التحليل الا با دخال الحشفة او قدرها جازلا كان او عالما
 عاقلانا كما في مخرجنا حرا او عبدا فحلا او خصيا بانشار ما فان
 لم يكن فيه علة او شلل فلا في الاصح لعدم ذوق العسيلة
القاعدة الرابعة ليس للحاكم ولايه نكاح الاجانب مستقلا
 بنفسه **الاول** في مسائل **منها** اذا عضل الولي فللمحكمة التزوج

مع وجوده ولم تنتقل الولاية الى الابد الا ان يتكرر الطلب
منه ثلاثا **ومنها** اذا انكح الولي موليته زوج الحاكم **ومنها**
اذا احرمت كذلك **ومنها** اذا فقد الولي كذلك **ومنها** اذا
غاب في سفر طويل زوج الحاكم بخلاف فسقه فان الولاية
تنتقل الى من هو دونه والا ولي للقاضي اذا غاب الولي الا
قرب الغيبة المعتبرة ان ياذن للابعد في التزوج او يسيأ
دنه احتياطا قيل **فيما الفرق** بين هذه المسئلة وبين غيبة
الولي بحسافة القصر فلم يمس لاحد ممن دونه من العصبات
ان يزوج بل يزوج الحاكم هلا قلتم ههنا مثله **قيل الفرق**
بينهما ان الغائب لم تزل ولايته بل هي ثابتة فلو قلنا ان
لمن هو ابعد منه ان يزوجها لكان قد جمعنا ولايه الا بعد
ولا قرب وجعلناهما سواء فلهذا يجوز وليس كذلك الفسقا
لانه بمنزلة الموت واذا مات انتقلت الولاية الى الابد
فدل على الفرق بينهما ولو تزوج الاب حالة التشاجر والعقل
كان بطريق النيبا به لا بطريق الولاية فعلى هذا اذا كانت امراه
في بلد فاذن لبحاكم بلد اخر في تزوجها والولي فيه فان قلنا
بالنيابة زوجها وان قلنا بالولاية فلا يزوجها وعند
الغيبة ان قلنا بطريق الولاية فاذا كان لها ولي ابعد
انتقلت الولاية اليه قبل الحاكم وان قلنا بطريق النيابة
فلا تنتقل الى الابد كما لو كان له وكيل وفأئده الخلاف
في الغيبة فيما اذا قامت السنه على ان الولي زوجها في وقت
زوجها فيه الحاكم فان قلنا بالنيابة قدم تزوج الولي
وان قلنا بالولاية فاما ان تبطل كل وزوجها وليان
واما ان تقدم تزوج الولي الحاكم لقوة ولايته وعموما
كما نقله السبكي في شرحه عن ابن الرفعه قال الرافعي ولا
يتحقق العضل حتى يمتنع بين يدي الحاكم او يسكت
مخبرين فيزوجها القاضي بامتناعه **ومنها** اذا اعتق شخص

امته ومات وترك ولدا صغيرا واباه جده الطفل فلحاكمات
يزوج هذه المعتقة دون اباه **ومنها** اذا اختلف الولي وموليته في
في انقصنا العدة فالقول قولها ولا يحل للولي تزوجها بل يزو
جها الحاكم نقله ابن الرفعه مع قبله في الكفاية ومنها نقلت **ومنها**
اذا اختارت غير المحبره كفوا واختار الولي غيره وامتنع ان
يزوجها ممتنع عنه زوج الحاكم **ومنها** اذا توارى وقامت
بينه بذلك **ومنها** اذا تعزز فهي كالاولى وهاتان الصورتان
نقلهما الرافعي عن فتاوى البغوي في باب الايلا **ومنها** اذا ادعى
الولي بحرمته للحاطب وليس بينه زوج الحاكم **ومنها**
مستولى الكافر اذا اسلمت وارادت النكاح زوجها الحاكم
كما نقله الرافعي في الشرح الكبير عن ابي اسحق في باب امهات
الا ولاد قال وآلمهر لسيدها الكافر **ومنها** الموقوفه على
خلاف فيهلك هو وان الحاكم ان يزوجها في اصح الوجهين
من قول الرافعي وغيره هذا اذا قلنا ان الملك لله سبحانه وتعالى
فان قلنا للموقوف عليه فله التزوج ولا يحتاج الى اذن الحاكم
وان قلنا للواقف فله ان يزوج ولا يحتاج الى اذن احد وليس
للموقوف عليه نكاحها في الاصح **ومنها** اذا زوج من له الولي
من الطرفين زوجها قاضي بلدها دون بلد الزوج كما ذكره
البغوي في فتاويه وفي انساب الولاية من الاقرب الى الابد
صوت منها الصبي والجنون المطبق وفي المنقطع وجهان
اصحهما انه كالمطبق لكن يزوجها الاب او الجد بكونا او شيئا
واما غيرهما من الاوليات كانت صغيرة لم تزوج وان
كانت بالغه زوجها الحاكم **ومنها** اختلال النظر بهم او
او بخيل او بعارض او غيره يمنع الولاية من الاقرب الى الابد
بعد وكذا السفه على المذهب لا الفلس **ومنها** الا نكح المطبق
على وجهين **احدهما** نقل الولاية والصحيح المنع **ومنها**
السكرا اذا سقط تمييزه بالكلية لان كلامه صار لغوا والمذهب
انه ينتظر افاقته **ومنها** الاسقام والالام المشغله عن



بالحرم

النظر ومعرفة المصلحة فان ذلك يمنع الولاية من الاقرب الى التبعيد
 كما نص عليه الشافعي رحمه الله وبه اخذ الاصحاب **ومنها** اختلا
 الدين فلا يزوج الكافر قريبا للمسلم بل يزوجها الا بعد
 الكافر ويحوز توكيل الكافر في نكاح نصرانيه لا مسلمه ولا
 يجوز ان يوكل نصراني مسلما في قبول نكاح بجوسيه **ومنها**
 اذا تعدد الخاطب ورضيت جميعا نظر القاضي في الاصل
 منهما فان تشاحا بعد ذلك زوج القاضي دونهما اذا كان
 اذنها يشمله والافياذن للحاكم ويزوجها **ومنها** الا تخافه
 ان يزوج قطعا ويزوج على الاصح قال استثنى على الوجه
 الاخير ويجري هذا الخلاف في ولاية الاخرى الذي لم كفايه
 او اشاره مفهمه وقيل يزوج قطعا فان لم يكن له اشاره
 مفهمه فلا ولاية له كما ذكره النووي في الروضة وفي منع
 الولاية بالفسق قولان اصحهما عندنا وهو التبعيد رحمه النووي
 من زيادته في الروضة المنع ونقل عن الغزالي انه استثنى
 في ذلك فقال ان صار بحيث لم يسلب عنه الولاية لا نقلت
 الى حاكم متركب ما يفسقه ولي والا فلا قال الرافي هذا
 حسن ينبغي ان يكون به ونقل عن الشيخ ابي علي والقاضي
 حسين وغيرهما ان ولاية الفاسق في مال ولده على الخلاف
 في ولاية النكاح بلافق قال وقطع بعضهم بالمنع وهو
 المذهب ولا ينعزل الامام الاعظم بفسقه على الصحيح
 وله ان يزوج تفخيما لشانه في اصحاب الوجهين ولو حلف
 الولي ان لا يزوج موليته لزيد ثم اراد ذلك من غير
 حيث نفسه فله ان يمساف مسافة القصص فيما فوقها
 لينزوج وليس له ان يوكل في ذلك ان كان قصد بتخليفه
 انها لا تصير زوجا ابد او الاجاز التوكيل وله ان
 يخالع زوجته ان كان حلف بطلاقها ثم يعقد ثم يجد
 نكاحها كما ذكره النووي في فتاويه ولو قالت اذنت لك
 في تزويجي ولا تزوجني بفسك نقل في الروضة عن الامام

العمل

قال

قال الاصحاب لا يصح للاجنبي ابتداء ولو اراد ان يحاكمها
 وهو وليها وكان غائبا عنها زوجها به قاضي بلد هادون
 قاضي بلده كما تقدم ذكره عن البغوي في فتاويه واقره عليه
 الرافي والنووي ولو كان الولي ابنتان او اختان عضل
 عن تزويج احد بهما لم يملك تزويج الاخرى لفسقه بالعضل
 فهو فسق مخصوص ويمتنع بهذه المسئلة فيقال لرجل
 بنتان حرتان بالختان مسلمات متفقتان في جميع الصفات
 التي تختلف بها احكام النكاح ممتنع تزويجه لاحدهما
 دون الاخرى **القاعدة الخامسة** ليس للحاكم ان يزوج
 البالغه مع حضور وليها البالغ العاقل وهو غير عاقل
 ولا نه عليه مانعه **الامسئلة** وهي ما اذا كانت بالغه
 مجنونه فالحاكم تزويجها في الاصح للحاجة لا لمصلحة في الاصح
 هذا اذا كان الولي غيبا او جده ولو اعتق السيد امته
 في مرضه المخوف لم يجز له ان يزوجها حتى يبرأ او يموت
 او يخرج من ثلثه كما ذكره النووي في الروضة عن ابن الجواد
 ووافقه جماعة منهم بن كح وغيره قال وذهب الاكثر
 الى ان لو ليها تزويجها لانها حرة في الظاهر فلهذا صح
 النكاح **القاعدة السادسة** الاحكام الجارية في القبل بوا
 فق الاحكام الجارية في الدبر **الاف** مسائل **ومنها** الرم الخا
 رج من الدبر لا يكون حيصنا بخلاف القبل **ومنها** الاحصا
 وصورة ان يتزوج رجل بامرأة فيطأها في دبرها دون
 فرجها ثم يطلقها واذا زنا بامرأة بعد ذلك وجب الجلد
 دون الرجم **ومنها** ان الاحصان فصله فلا يقتضي به لانه
 رذيله **ومنها** الحصانة وهو من مكلف حرم حشفت
 او قدرها في نكاح صحيح وصورة ان يكون تزويج بامرأة
 ووطيها في الفرج ثم وطى هو في دبره لا جلد عليه بل
 يرمم **ومنها** الايلا وهو اذا الى رجل من امراته ثم وطىها

مهم

مرجم عليه بل يجلد

بعد المدة في دبرها لم يسقط حقها من المطالبة على الأصح **منها**
 البكر اذا وطئت في دبرها ثم طلقها الزوج كان حكمها في الا
 ذن حكم البكر لا حكم الثيب **ومنها** ان لا يحل وطئ الدبر
 بالحلل **ومنها** الامه اذا وطئها السيد في دبرها وانزل لم
 يثبت لها فراش بخلاف القبل **ومنها** انه لا يثبت به نسب
 وصورة ان يطار رجل امرأه في دبرها فقط ثم اتت بولد
 لم يثبت له نسب على الصحيح **ومنها** اذا وطئ البائع
 الجارية الطبيعة في دبرها لا يكون فسحا **ومنها** عدم الكفارة
 في وطئ الدبر في ايام رمضان بافساد الصوم من غير خلاف
 رجلا كان او امرأة ذكره ابن الرقعة في مطلبه في كتاب
 الصيام **ومنها** عدم التحليل بوطئها من الزوج الثاني
 في الدبر اي دبرها فقط **ومنها** اذا وطئها في دبرها بعد
 طهرها ثم طلقها لا يكون رجعيا **ومنها** انه لا يجب بالوطئ
 في الدبر المسمى للزوج على وجه **ومنها** انه لا يجوز روية
 الدبر بخلاف القبل للزوج وعند النظر الى فرج الزانيين
 وعند الشهادة على الولاده **ومنها** اذا حلق لا يطار وجهه
 فوطئها في الدبر لم يحنث في وجه **ومنها** ان مس الدبر لا
 ينقص الوضوء على القديم بخلاف القبل **ومنها** ان الزوج
 يحل بوطئ زوجته في دبرها على وجه ويعز على الصحيح
ومنها عدم العدة بوطئ الدبر فقط **ومنها** العتق اذا وطئ
 زوجته في دبره فقط لم يسقط خيارها **ومنها** عدم وجوب
 غسلها بخروج مني الزوج من دبرها بعد غسلها من
 الوطئ في دبرها **ومنها** عدم اثبات صهرك بالوطئ فيه
ومنها عدم فساد الحج بوطئ الدبر على وجه والصحيح
 التسوية **ومنها** شرط عدم الوطئ في القبل في صلب العقد
 يفسده بخلاف الدبر فهذه مسائل عدتها اربعة وعشرون
 مسئلة وفاقا وخلافا استخراجها بعون الله تعالى من

كلام الاصحاب لا يعرف بمجموعة الا في هذا الكتاب فاستفدها منه
القاعدة السابعة ليس للابن ولا به نكاح امه **الا في** مسائل
منها اذا كان السلطان الاعظم فله ان يزوجه على الأصح با
 لولاية العامة **ومنها** اذا اعتنق رجل امته وله منها ولد
 فله ان يزوجه امه ذكره ابن الجدار وخالفه الاصحاب في ذلك
ومنها اذا كان ابنها ابن ابن عمها فانه يزوجه **القاعدة**
الثامنة ليس للمهر ان تزوجه نفسها من غير ولي **الا في**
مسئله وهي ما اذا كانت المراه في موضع لا ولي لها فيه ولا بقره
 ولي محتاجه الى النكاح فاجته **احدها** وهو الذي اختار
 النوى وحكاه عن يونس ابن عبيد الا على عند السافعي
 رحمه الله تعالى قال وهو ثقة يزوجه من ولته امرها بصفه
 العداله وان لم يكن مجتهد **الثاني** انها تزوجه نفسها للضر
 للضر **الثالث** لا تزوجه نفسها قال والراجح **الاول** قال
 البند يبيح رحمه الله في تعليقه ليس للمراه ان تلي نكاح عقد
 بحال سقوا اذن لها وليها ام لم ياذن بكر كانت او ثيبا
 صغيرة او كبيرة جليله او ذميمة هذا مذمونا وعليه اجماع
 الصحابة **وروي** عن عمر و ابن مسعود و ابن عباس و ابي
 هريرة رضي الله عنهم اجمعين واليه ذهب من التابعين
 الحسن البصري وسعيد ابن المسيب ومن الفقهاء ابن ابي ليلى
 و ابن شبرمه واحمد واسحق قال و ذهب ابي حنيفة رحمه
 الى انها ان كانت غير متصرفه في مالها مثل ان تكون صغيرة
 او كبيرة بمنونه لم تجز لها ان تلي عقد نكاحها وقال ابو
 يوسف ومحمد ان زوجت نفسها نظرا ان كانت قد جعلت
 نفسها في كفوف على وليها ان ينفذ في ذلك ويزوجه
 فان امتنع فالسلطان وان كانت جعلت نفسها في كفوف
 كان لوليها الخيار في انفاذه ومنعه قال ونقل عن مالك
 رحمه الله تعالى ان قال ان كانت وحشة ذميمة او

نقد

او معتقه لا مناسب لها جاز لها ان تلي عقدها وان كانت
شبيهة جليله لها مال وقد لم يحجز لها ان تلي بل لا بد من ولي
نقله البند يبيح في تعليقه عن مالك رحمه الله تعالى وانكر هذا
القول بعض اصحابه ونقل عنه داود انه قال ان كانت
بكره لزوجها الا وليها وان كانت شيئا جاز لها ان تبيع
نفسها ونقل عن ابي ثور انه قال ان اذن لها وليها فعدت
جاز عن اذنه وان عقدت بغير اذنه لم يحجز قال استدلال
كل على مذهبه فمن نصره قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
استدل بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح
زوجا غيره فاضاف النكاح اليها نفسها **وروي** عن
ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال الا تم احق بنفسها من وليها والبكر تستاذن في
نفسها واذنها صحتها **وروي** ايضا ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ليس للولي مع الشيب امر فهدا دلالة
لما قاله وقد استدلال الشافعي رحمه الله تعالى ذلك
بقوله واذا طلقتم النساء الا به فانها نزلت في معقل تب
قال معقل نزلت هذه الاية في ذلك انه كان في اخت
فخطبها قوم فلم ازوجها منهم وزوجتها من ابن عمها فطلقها
طلقة وتركها حتى انقضت عدتها ثم عاد فخطبها ورضيت
به فقلت له ابريك على غيرك فطلقها ثم حبسني فخطبها
والله لا ازوجكها ابدأ فنزل قوله تعالى فلا تعضلوا
هن فدل ذلك على ان له الولاية ولها **روت** عائشة
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح
الا بولي في بعضها الا بولي وشاها عدل **روي** الشافعي
رحمه الله عن مسلم عن خالد الزنجي با الزاوي والنون
والجهم عن ابن جريح عن سليمان بن موسى عن الزهري
عن عروة عن عائشة رضي الله عنهم ان النبي صلى الله

عليه وسلم

عليه وسلم قال ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل
ثلاثا فان مسها فله المهر بما استحل من فرجها وان شجرها
او قال اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي لها فالجواب
عما استدلالوا به من قوله صلى الله عليه وسلم ليس للولي
مع الشيب امر فقال يحتاج الى ان يعلم بحقق الامر وقد
حققناه انه اذا امرها ان يجب عليها الامتثال لامر بلها
الامتناع عليه بخلاف البكر فدل على ما قلناه **فان**
قال قائل قد قلتم ان المرأة ليس لها ان تلي عقد نكاحها
ولو وليته لم يبيع وقطع او قد قيل في البيع انه لو باع
من ليس له العقد وقف فان اجاز المالك نفذ على القديم
فقد جوزتم ذلك في البيع دون عقد النكاح **فما الفرق**
قبل الفرق بينهما ان النكاح لما كان يترتب عليه احكام كثيرة
لم يجعله موقوفا على اجازة الولي والا لزم جواز النكاح
من غير ولي ولا يصح الا بولي وشاها عدل للمحدث
الطحيح وليس كذلك البيع لانه لما كان اقل خطر من النكاح
جوزه الشافعي رحمه الله في القديم موقوفا على اجازة المالك
فدل على ما قلناه **القاعدة التاسعة** كل وطى حرام يحسد
فاعلم او يبرحم **الاف** مسائل منها اذا ملكت نفسها من مجنون
فوطى لاحد عليه ولا مهر **ومنها** الجارية الموقوفة اذا وطئها
لاحد وبجب المهر **ومنها** اذا وطئ الموقوفة عليه فقبل لاحد
لشبهة الملك كما قطع به ابن الصباغ والاصح انه مبني على
اقوال الملك فان جعلناه له فلاحد ولاحد ولو وطئ من
ظنها زوجه غلط ليلة الزفاف وهي عاهرة بالزنى كان
حراما عليها ولاحد ولا مهر **ومنها** اذا وطئ زوجه في زمن
الحيض كان حراما ولاحد **ومنها** اذا وطئ الجارية المشتركة
بينه وبين الاخر لاحد ولو طلق زوجه المملوكة
ثلاثا ثم ملكها قبل وطئ زوج لم يحل له وطئها بملك

اليمين على الصحيح **ومنها** الرجعية اذا وطئها من له الرجعة
 فلا حد ولا رجعة به وان كان عالما بتجريمه لا خلا في العلم
 في اباحتها وعليه مهر المثل ان لم يراجع وان راجعها فالنص
 وجوب المهر وتجب نفقتها ويصح خلعهما في الاظهر ويصح
 ظهارها وايلائها ولعازنها ويلحقها الطلاق ويتوارثان
 في العدة **ومنها** اذا ملك السيد عبده جارية واذن له با
 لتسريحها ثم وطئها فهذا الوطئ حرام ولا يحد فاعله **ومنها**
 اذا نكح السفينة بغير اذن وليه فنكاحه باطل ولا حد
 عليه بالوطئ فيه ولا مهر **ومنها** اذا اصدق زوجته جارية
 ثم وطئها عالما بالحال قبل الدخول فلا حد وكذا ان كان
 بعد الدخول وادعى عدم علمه بالتجريم بان كان قريب
 عهد بالاسلام فكذلك **ومنها** اذا جهل تحريم الزنى بان نشأ
 بباديه **ومنها** اذا وطئ الاب جارية موطوءة ابنه كان حراما
 ولا حد ولا يعزر على الاصح وتجب عليه مهر المثل فان اجل
 غير مستو لدة لولده فالولد حر نسب وعليها قيمتها مع المهر
ومنها اذا وطئ الراهن المرهون كان حراما ذكره النووي
 في الروضة ولا حد فان اذن المرتها للسيد جاز **ومنها**
 اذا وطئ الاب جارية الابن فلا حد ولكن يعزر على الصحيح
 الا ان يكون مستو لدة فيحد وقطعا **ومنها** اذا وطئ المكاتب
 مكاتبته كان الوطئ حراما ولا حد عليه **القاعدة العاشرة**
 اذا سافر الولي سفرا طويلا جاز للسلطان ان يزوج موليته
 ويصح النكاح **الا في مسئلة** وهي ما اذا زوجها السلطان بالغيب
 الشرعية فقدم وليها بعد العقد بالحظم او كان دون
 مسافة قصر من مسافة بعيدة وعلم العاقد ذلك لم يصح النكاح
 نقله النووي في الروضة عن فتاوى القفال **القاعدة الحادية**
دية عشر الامه اذا اعتقه تحت العبد قبل الدخول
 ثبت لها الخيار **الا في مسئلة** وهي ما اذا كان لرجل امه فقها

من علق الامه

ما به لا مال له غيرهما من عبيد بما يتن في مرضه فصار
 جميع ماله ثلثا له واوصى بعق تلك الامه صح لانها تخرج
 من الثلث فاذا مات السيد عتقه الجارية فان كان قبل الد
 خول بها فلا خيار لها الا نالو جعلنا لها الخيار يسقط و
 بطل مهرها لانها اذا اختارت الفسخ جازت قبلها فبطل
 مهرها وصار جميع التركة رق ثلثها وعتق الثلث واذا
 رق ثلثها بطل خيارها لان الامه اذا عتق بعضها لا
 خيار لها فلما انقضت هذا الى اسقاط خيارها لبقى الحرية
 في جميعها ويصح الصداق فلهذا اقلنا لا خيار لها وان كان
 بعد الدخول ثبت لها الخيار لان المهر يستقل بالدخول
 فانه ان كان الفسخ من قبلها لم يسقط شي من المهر والسدا جاز
 على النكاح ولو طلبته لم يلزمه اجابتهما ان كانت محل له
 وكذا ان لم يحل له على الاصح الا ان يكون بعضها حر لم
 يحرم وكذا عبيد على الجديد خلافا لابن كح ولو نكح حرامه
 بشرطه ثم ايسر ونكح حرة لم يفسخ نكاح الامه ولو
 طر الرق عليها وكانت كتابية تحت حرمه لم ينقطع النكاح
 على الاصح فلو كان عبدا قال ابن الرفعة الذي يظهر انه لا
 ينقطع نكاحه وان منع منها في الابتداء كما هو ظاهر المذهب
 انه لا يعتق في الدوام مالا يعتق في الابتداء **القاعدة**
الثانية عشر ما حرم بالنسب حرم بالرضاع **الا في مسائل**
منها ام الاخت او الاخ من النسب محرام لانها ام ام او
 وجه اب وفي الرضاع اذا ارضعت اجنبية اخاك
 او اختك لم **ومنها** ام الحافد في النسب حرام لانها
 اما بنتك او زوجة ابنك وفي الرضاع قد لا يكون كذلك
 كما اذا ارضعت اجنبية والدك فانها جدته وليس بك
 ولا امرز وجتك **ومنها** اخت ولدك وليت بنت
 ولا ربيبة **قال** النووي رحمه الله وهذه المسئلة يثبتها

حرم لانها ما بنتها او راضعت اجنبية ولا راضعت اجنبية ولا راضعت اجنبية

الشافعي رحمه الله والجمهور وقال المحققون لا حاجة الى استشارتها
 لعدم دخولها في الضابط فان ام الاخ لم يحرم كونها ام اخ بل
 كونها او حليمة اب ولم يوجد في الصورة الاولى وضابط
 التحريم من النسب على ان نسب القرابة كلهن حرام الا ما دخل
 في اسم ولد العمومة والنحو له كما ذكره النووي في اصل الرضعة
 عند الاستاذ ابي منصور البغدادي **القاعدة الثالثة عشر**
 سكوت البكر كاف في اذنها في النكاح **الاي مسئلة** وهي ما اذا
 ان تكون للبكر امة فلا بد من لفظ اذن سيدتها في انكاحها
 ولا حاجة الى اذن الامه ولو كانت الاب وابنته عداوة ظاهرة
 لم له اجبارها بقله في الرضعة عن ابن كح والخطاط عن ابن
 المرزبان قال ابن الرفعه العداوة تمنع الولايه ولا الا
 جبار على المذهب وتابعه السبكي في شرح منتهج النووي
 فقال ومما يؤيد ذلك من ان العداوة لا تمنع لان الولي يحتاج
 لاجل نسبه وذلك بعارض عداوة لها بخلاف ولاية المال
 فان الولايه مانعه منها اذ لا معارض لها ولو قال يجوز
 ان ازوجك فقالت لم لا يجوز ومثله ما قدمناه ما لو قال
 اتاذيني فقالت لم لا اذن قال الرافي رحمه الله هذا الشعر
 برضاها فهو اولى من سكوتها وقال في الرضعة المختار
 انه اذن ولو قال لها ارضيت بما تفعل امك وهي تعرف
 انه النكاح فقالت رضيت لم يكن اذنا بخلاف ما لو قالت
 رضيت بما يفعل الولي او قالت رضيت ان رضيت ابي
 لا يجوز لان الام لا تعقد **القاعدة الرابعة عشر**
 زوج الامه من زوج موليتها **الاي مسئلة** وهي ما اذا كانت
 للثيب الصغيرة امة لم يحز لاحد تزويجها في هذه الحال
 ويستثنى مما استثنى ما اذا كانت بمنزلة كان للاب
 والتجد تزويجها وان كانت الامه ببعضه ففيها خمسة
 اوجه اصحها انه يزوجه مالك البعض مع وليها القريب

لو
 ٢٩١

فان لم

فان لم يكن فمعتق بعصها والا السلطان الامام عن صاحب
 التلخيص انه لا يزوجه الا وليا بالاسباب الخاصة اذ ليس
 بينهم وبين الامه نسب وانما يزوجه السلطان بالولاية
 العامة باذن المالك قال الرافي رحمه الله والمشهور عنه
 في التلخيص ذكر هذا في المعتقة فان كانت المعتقة مشكلا
 قال الرافي ينبغي ان يزوجه ابوه باذنه ليكون اما وليا
 او وكيله بتقدير الذكور قال البغوي في الفتاويه
 ولو كان الاقرب خنثى مشكلا زوج الا بعد وهذا الكلام
 يشمل الولي بالنسب والاعتاق وليس بظاهر وما قاله
 الرافي من جهة وليس للسيد ان يزوجه امة مكاتبه ولا
 سيدها المكاتب بغير اذن سيده وباذنه قولان كتبرعه
 وفي امة العبد المأذون له في التجار اذا لم يكن عليه دين
 وجهان الاصح منهما يزوجه السيد بغير اذن العبد
القاعدة الخامسة عشر يحرم على الرجال والنساء شوي
 الشعر طيب **الاي** مسائل منها اذا سوده الرجل لمصلحة
 الحرب **ومنها** اذا اذن الزوج للزوجه **ومنها** اذا اذن
 السيد لامته جاز على المذهب **القاعدة السادسة عشر**
 من ملك زوجته امة انفسخ نكاحها **الاي مسئلة** وهي اذا اذن
 السيد لعبد بشئ زوجته صح الشراء ولم ينفسخ النكاح
 نقله الشيخ ابو حامد عن نص الشافعي رحمه الله في الام
 ولو قال السيد لامته اعتقتك على ان تنكح نفسك او على
 ان تنكحك فقبلت على الاتصال عتقت سوا جولة صداقتها
 صداقا لها ام لا لان العتق قد حصل لها فلا يكون صداقا
 لنكاح متاخرا ولو ابتدأته بالقول بان قالت اعتقتني على
 ان تنكحك فاجابها فكذلك ولم يلزمها الوفا لانه التزام
 في الذمة والتزام النكاح في الذمة لم يصح وطريق الوفا
 بالنكاح ان يقول السيد ان كان في علم الله اني انكحك بعد

وحكى

له

عنتك فانت حر فان وقع النكاح بينهما يحصل العرض لكل منهما
 كما في الروضة عند ابن خبير **القاعدة السابعة عشر** تعين الصدق
 الشرعي في العقد لا يزم بالتعين **الاي** مسئلتين **احدهما** ما
 اذا قال لآخر زوجتك بنتي علي ان تزوجني ابنتك علي ان
 يكون مهر كل واحد مائة مائة في النكاح وكان لكل واحد منهما
 مهر مثلها دون ما تعين في العقد **المسئلة الثانية** وهي ما اذا
 اصدقها مشيا فتلق في يده وساد ذكر لهذا القاعدة تأتي في
 كتاب الصداق ان مشا الله تعالى **القاعدة الثامنة عشر**
 ليس لنا نكاح واجب **الاي** مسئلتين **احدهما** اذا خاف الزنى
 وجب النكاح كما ذكره الجويني في مختصره ونقله بعض المتأ
 خرين عن شرح الوجيز عن بعض اصحاب المسئلة **الثانية**
 اذا كان به حله بوجوب هلاكه ان لم يكن يطاق بقول طيبين
 عدلين عارفين ولم يملك ما يتسرى به ووجد حرة بما يقدر
 عليه وجب النكاح كما قدمناه ولا يجوز له نكاح امه مع
 الطول لحره ملكه وخادمه في الاصح من الروضة ولا يجوز للاب
 المعسر نكاح امه مع ايسار ولده كما صححه الرافعي والنووي
 من زوايا ومن نصفه حر ونصفه رقيق يجوز له نكاح
 امه مع قدرته على نكاح حرة كما عليه اتفاق الاصحاب لان
 ما فيه من الرق حطه عن الكمال كما نقله صاحب المهمات
 عن امام الحرمين والغزالي في البسيط والوجيز وكذا ابن
 الرفعة في الكفاية **القاعدة التاسعة عشر** يجوز للمسلم
 ان يقبل للكافر نكاح كافره **الاي** مسئلة وهي ما اذا وكل كافر
 مسلما في قبول نكاح مجوسيه لم كما ذكره في الروضة ولو
 تزوج كافر بكافره ثم طلقها ثلاثا في الشرك ثم تزوجها
 فيه من غير تحلل ثم اسلمها رد نكاحها كما نص عليه الشافعي
 رضي الله عنه في الام قال الماوردي فانت قيل اليس لو
 نكحها في العدة ثم اسلمها اقرا **والفرق** بينهما ان تحريم المعتد

ولا يمنع

زال بعض الزمان فجاز ان يستأنف العقد عليها ومجاز ان
 يقع على ما تقدم من نكاحها بخلاف المطلقه ثلاثا فانه لا يجوز
 لعدم ما بقي مقر عليه ولا يجوز له استئناف العقد عليها فدل
 على ما قلناه **القاعدة العشرة** وليس لمسلم نكاح امه مع
 القدرة على الحر **الاي** مسئلة وهي ما اذا كان يجدر حره رتقا او
 قرنا او مجذومه او مجنونه او مبروصه فله نكاح امه
 دونهن ويستثنى من جواز نكاح امه ما اذا كانت صغيرة
 لا توطأ لم يجز على الاصح لانه لا يامن بها العنت ذكره النووي
 في الروضة وينبغي ان يلحق بهذه المسئلة ما اذا كان عبلا
 والحره بخيفه لا تجزئه **القاعدة الحادية والعشرون** استمهال
 الزوج الزوج لا يكون اكثر من ثلاثة ايام **الاي** مسئلتين **احد**
لها اذا كانت الزوجه صغيره **المسئلة الثانية** اذا كانت الزوجه
 مريضة او هزيله فانها تمهل حتى يزول المانع هذا اذا
 خاف الا فضا كما ذكره في الروضة **القاعدة الثانية والعشرون**
 يحرم على الرجل الدخول على احدي زوجتيه في نوبة الاخرى
الاي مسئلتين **احدهما** اذا مات جاز له الدخول **المسئلة**
الثانية اذا كان مرضا من ليس في نوبتهما من مخوف فله الد
 خول اي جاز له قال الغزالي رحمه الله تعالى وان احتمل انه مخوف
 كذلك فان كان له زوجة واحدة لم يلزمه المبيت عندها الا
 اذا ظلمت مع غيرها ثم استقرت وحدها لزمه ان يقضي لها
 لانه حق استقر لها كما ذكره ابن الرفعة في الكفاية ويستثنى
 من الزوجات مجنونه وناشزة **القاعدة الثالثة والعشرون**
 الولايم مستحبة والاجابة لهم بسنن لا واجبه **الاي** مسئلة
 وهي وليمة العرس فان الاجابة لها فرض عين على الاظهر
 كما في الروضة في اليوم الاول وفي اليوم الثاني لا يجب الاضطرار
 ولا يكون استجابهما في الثاني كما لا اول ولا الثالث ذكره الاجابة
القاعدة الرابعة والعشرون الاجابة لغير العرس سنن وتسن

الاجابة **الاف** مسائل منها اذا حض لا غنيا فقط ومنها ان يعينه
 بالمدعوه دون غيره ومنها ان لا يحضر لحق او طهر في جاههم
ومنها ان يدعوه غير مسلم ومنها ان يكون في اليوم الاول فان
 او لم يثلاثة ايام لم يستحب كاستحباب الاول ويكره في الثالث بعد
 كما نقل عنه صلى الله عليه وسلم ومنها اذا دعته امرأه في خلق
 محرمة ومنها اذا دعته اجنبية الى دارها لبيت لها هي فيها
 وبجئت اليه بطعام مع خادم لم تجز الاجابة مخافة الفتنة
 كما ذكره النووي في الروضة ومنها ان يحضر من يتأني بحضوره
 معه ومن لا يليق به مجالسته ومنها ان يكون هناك منكرو لم
 يكن المدعو مهن اذا حضر فمع ذلك المنكر ومنها اذا كان
 هناك حيوان لا تهاون وهو ممنوع منها حرم كما هو مقتضى
 اطلاق المحلوي قال الرافعي ومقتضى ما في الوجيز ترجيح الحرم
 وقال في الصغير ان الاكثرب ما لو الى الكراهه ومنها فرش
 حريد كذلك ولا يصير صور بد هليز الدار ومنها اذا دعى
 القاضي احد الخصمين في حال خصومتهم ولو اعتذر المد
 عو للوليمه ورضي له ادعى بتخليفه زال الوجوب وارفعت
 كراهه التخليق ويكره اجابة من اكثر ماله حرام فان علم
 ان عين الطعام حرام حرمت مك اجابته واذا حضر لم يكن للظن
 اطعام السائل والده وغيرها ولا يباح له غير الاكل فقط في
 جميع الدعوى والدعوى اسما فللعري ولیمه وللمختان اعتذار
 وللولاة عقيقة ولسلامه المراه من الطلق خرس بضم الخاء
 المعجم وقيل الخرس طعام الولاده ولقدوم المسافر
 نقيعه ولا حداث البناء وغيره وصنمه بكسر الصاد ولما نقله
 بلا سبب فادبه ويستحب لها مشاة لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم اوله ولو بشاة ونقل النووي رحمه الله تعالى من زيادته
 في الروضة عن صاحب المحكم انه طعام يوضع للقادم وهو
 الاظهر ويستحب التسمية عند الاكل جهرا ولو بواحد من

الجمع والختان سنة قبل البلوغ وبعد ويجب للذكر ولا نثي
 لا الخنثى في اصح الوجهين من الروضة خلافا لما قطع به الفقهي
 ويحرم التطفل الا لمن علم رضا مالك الطعام كما ذكره للتوك
 مستشاه ولو قدم الى الضيف طعام ولم ياذن له صاحبه
 في الاكل فله ان يأكل من غير اذن الا ان يكون ثمرين ينتظر حضوره
 فلا يأكل حتى يحضر او ياذن له المضيف في الاكل لفظا وله ان
 يأكل في بيت صاحبه وان كان غائبا اذا علم من حاله انه لا يكره
 ذلك منه وللمالك الرجوع فيه ما لم يأكل ويجوز ان يلقه الاضيق
 بعضهم بعضا الا اذا فوات بينهم في الطعام فلا وله ان يأكل
 من مال الغنيمه من كل طعام يعتاد اكله على العموم وعلق
 دابته والتبسط بالفاكهه في اصح الوجهين منه بخلاف السكر
 والقائند والادويه النادرة ففيها اوجه قال النووي في
 اصل الروضة اصحابها وبه قال الجمهور لا يباح الا بقيمتها
 وليس له ان يقرض من مال الغائبين لغيرهم فان اقرض
 لغيرهم وجهان اصحهما عند الجمهور له المطالبة والاخذ منه
 مادام في دار الحرب من المظنم **القاعدة الخامسة والعشرون**
 القول في تنازع الزوجان في الوطى وعدمه قول الثاني يمينه
الاف مسائل منها اذا طلقها فادعت الوطى لكال مهرها
 فانكره فهائت بولد للامكان ثبت النكاح ورجح جانبها
 بالاثبات ان لم يلاعن الزوج ومنها اذا ادعت البكارة
 المشروطه في العقد وانه افتضاها كان القول قولها مع
 يمينها لرفع الفسخ كما ذكره النووي في فتاويه وكذا لو
 قالت كنت بكر فزال عندك بكارتي ومنها اذا ادعت المطلقة
 نكاح زوج اخر وطئيه وفراقه وانقصا عده للامكان
 وكذا الزوج الثاني صدقت لحملها الاول لا لكال المهر
 لانها مؤتمنة في انقضا العده وبينة الوطى فتعذر ومنها
 اذا ادعت الوطى فالقول قوله في اثباته مطلقا لعسر اقامه

الرزوهان
 هو على الولد تنازع

البينة واصل السلام ودوام النكاح **ومنها** اذا قال انت طالق
للسنة وهي طاهره وقالت ما ويطئ فالطلاق واقع وقال هو طيب
فيه قال القاضي ابو علي المذنب تصديقها لا ينهيا اختلافهما في
بقاء العدة والاصل بقاءه ولو ادعت المرأة ان بينها وبين
زوجها محرمة وكان الزوج برصا لم يقبل دعواها
والنكاح باق على الصحة لان ادنبا متضمنة صحته الا ان
يدعي الغلط والنيان فيقبل قولها على المذنب فان اد
عت ذلك وكانت حال الزوج مجبرة فوجهان في اصل الزم
قال اصحابنا وبه قال ابن الحداد ونقله الامام عن معظم الا
صحاب القول قولها يمينها وابطال النكاح من اصله وما
تقدم من دعواها المحرمية بخالف لما ادعته المرأة التي زوجها
اخوها بموضاها انها حين ذلك كانت صغيرة فالقول
قولها وبه قال القفال والقاضي حسين والبغوي في فتاويه
ويحتاج ذلك الى فارق ولو ادعي الاب محرمية الزوج لم يقبل
قوله لعدم موافقه الزوج لان النكاح لها **القاعدة**
السادسة والعشرون النظر الى امر دحرام سوا كان
بشهوة ام لا لان من حال حول الحجاب وشك ان يقع فيه فحرم
النظر اليه كما يحرم النووي رحمه الله **الاي** مسائل **منها** اذا
كان النظر لبيع او لطيب او تعلم صنعته لم يحرم قدر الحاجة
الى ذلك ويحرم الخلوة به كما ذكره النووي في فتاويه **ومنها**
اذا كان لجمامه وفي المرأة كذلك ويستحب للمرأة ان تنظر الى
الرجل ان ارادت الزواج به وان يتهيأ النظر بعث امرأة
تنظرها وتجبره بوصفها او لغير خاطب حرام وصفها
والمباح رويده وجهها وكفنها وهي متغطيه باذنها وبغير
اذنها جائز وان خشي الفتنة وصورتها ليس بعورة الا
ان يكون لها نعم حسنة فحرام من غير خلاف كما ذكره القاضي
حسين ولا يختص التحريم بالنظر الى الامر بل بجميع الرجال

والى المحارم ان كان بشهوة وكذا المرأة مع المرأة كرجل ورجل
كما ذكره الامام وحيث حرم النظر حرم المس **الاي** مسائل
وهي نظر الزوج الى زوج زوجته فانه حرام في احد الوجهين
والصحيح جواز النظر كما ذكره السبكي في شرحه وغيره و
لا يحرم المس وكذا الامه وعكسه القابل ولا يجوز للدلا
ذلك وان كان في يده مفركه من تحت للازرا كما ذكره القاضي
حسين ويجوز ذلك من فوق لار اذا لم يخف فتنه
ولا يجوز لذميه ان تنظر من مسلمة غير وجهها وكفنها
كما حكاها الرافعي خلافا للبخاري والذي يجوز لذميه من مسلمة
قبيل الوجه والكفان كالرجل الاجنبي كما قاله الامام وقيل
ما يبدي وفي حاله المهنة كما يحكم النووي والبغوي وقال الرب
ففي انه اشبه وما قد مناه من تحريم النظر الى اقلامه اظفار
المراه محمول على ما اذا لم يكن حين ازالته من امه ثم اعتقد
لم ينظر يحرم النظر اليه محرما كما ذكره صاحب التهذيب
في فتاويه ويجوز النظر الى الجمله المنكشطه من المرأة لا المتمايز
منها كالساعد والعفصه ونحوها لانه يحصل به فتنه شهوة
القاعدة السابعة والعشرون كل غيبه حرام وهي ذكر
اخاك بما يكره وان كان فيه ذلك وان لم يكن فقد بهتته
فقد تقررت الغيبه حرام **الاي** مسائل **منها** ان يظلم شخصا
اخر فيذكر حاله الحاكم لم يحرم **ومنها** الاستفتاء على تغيير
المنكر مثل ان يقول زيد عمل كذا وكذا فما الطريق في
تغييره ورجوعه عنه **ومنها** الاستفتاء على من ظلم فيقول
فلان ظلمني في كذا وما الطريق في الخلاص منه **ومنها** تحذير
المسلمين من شخص ونصحهم فيما بين وقيل واجب للحاجه
ومنها اذا كان شخص يتجاهر بفسقه او بدعته فيذكر
عنه ما يجاهر به **ومنها** التعريف مثل مكان يكون لا يعرف
الا بالعش والاعرج والاقرج والاحول وما اشبه ذلك

فجاء تعريفه به بشية التعريف لا بشية التقييد ويحصل بالقلب
 كما يحصل باللفظ كما ذكره النووي في اذكاره وذكر في الروضة
 من زيادته ما اذا ذكر مساوي الخاطب **ومنها** من يريد بشفقة
 غيره ليحذر قال ويحرم المهاجرة فوق ثلاثه ايام اذا كانت
 المهاجرة لحظوظ النفس ما اذا كان المجهول مبتدعا او
 مجاهلا بالظلم والفسوق لم يحرم مهاجرة ابد او كذا ان
 كان في مصلحة المهاجرة للاخرويه فان كانت لمصلحة
 دنيوية فلا ولو قال لمن اغتابة اني اغتبتك فاجعلني في حل
 ولم يعلم بها اغتابة في المسئلة وجهان احدهما يبرأ لانه
 اسقاط بعض **القاعدة الثامنة والعشرون** ترتيب
 عصبات المعتق في التزوج كترتيب النجب **الاول** تساو
منها الجدي في النجب فانه اولى من الاخ وفي الجدي المعتق
 واخيه قولان اظهرهما تقديم الاخ **ومنها** ابن المراه ليس له
 تزويج بخلاف ابن المعتق من امته **ومنها** اخ المعتق لا يوزن
 واخيه لا يبيد المذهب بقطع بتقديم الاخ للابوين على الاخ
لاب القاعدة التاسعة والعشرون ليس للاب تزويج
 الشيب الصغير الا باذنها بعد البلوغ **الاول** مسئلة وهي
 ما اذا حصلت الثبوتية بوثبة او سقطت زوجهما بعد
 اذنها ولو قالت المراه لابن عمها الذي هو ولي نكاحها
 زوجتي نفسك جاز للقاضي تزويجها به كما ذكره النووي
 في الروضة خلافا للبعوي المنع ولو قالت زوجتي من
 بشيت فليس للقاضي تزويجها لان مفهوم الاذن تزويجها
 بغيره كما ذكره الرافعي وغيره ولو زوج امته ثم ادعى
 انه كان صبيا حين ذاك لم يصدق في اظهر القولين
 بخلاف ما اذا زوج اخته برضاها ثم ادعت انها كانت
 صغيرة حين ذاك قال الرافعي القول قولها بيمينها
 كما في فتاوى القفال والقاضي حسين والبعوي ولو ادعت

امه

اوليها

انها زوجت بغير اذنها وهي معتبرة الاذن لم يقبل قولها
 بعد ما دخلت عليه **القاعدة الثالثة** **ثوب** لا يجوز للمراه
 ان تنكح في حال عد منها **الاول** مسلتين **احدهما** ما اذا اطلقها
 الزوج طلاقا بائنا ثم وطئت بشبهه فلزوج نكاحها في
 عدة الشبهه في اصح الوجهين عند الاكثر من غير استمناع
 في العدة المسئلة **الثانية** اذا كان الطلاق رجعيا فلم رجعه
 كذلك كما في الروضة ولو استوفت البكر في التزوج فاذنت
 ولم تعلم كفاة الزوج مع النكاح وثبت لها حق الفسخ ذكره
 البغوي في فتاويه وقرى السبكي عليه في شرحه قال بخلاف ما
 اذا كان للمراه ولي واحد فزوجها برضاها من رجل مجهول
 الحال ثم بان انه ليس كفوا فلا خيار باتفاق الاصحاب لان
 الكفاة معتبرة وطعنا شرعا فالعجى ليس كفوا بحريه لان
 الله اصطفى العرب على غيرهم ولا غير قرشي قرشيته لان
 الله اصطفى هم على غيرهم ولا فاسق كفوا بحريه ومن
 له حرفة دنية ليس كفوا لانه لو ارفع منه ولا اعتبار بالمال
 وقد بضم بعض الفقهاء خصال الكفاة في بيت مفرد فقال
 بنسب ودين صنعت حريه **ثوب** فقد العيوب وفي اليسار تردد
 ولو نكحت من ظنت كفوا فبان عيبا او معيبا فلها الخيار
 او من ظنت كفوا فبان فسقا او دناية نسبه او حرفته
 فلا خيار لها ولو رصيت من لا ولي لها كفوا بان يزوجهما
 القاضي له فزوجها به لم يصح في الاصح ولو بشرط حرتهما
 فخرجت امه مع النكاح ولو ظنها مسلمة فخرجت كتابية مع
 ولا خيار له فيها **كتاب الصدقات**
 الاصل فيه كتاب الله عز وجل ونسنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم **فاما** الكتاب فقوله تعالى واتوا
 النساء صدقاتهن بحله وقوله تعالى فما استمتعتم به منهن
 فاتوهن اجورهن فريضة **واما** السنة فروي انفس

ابن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم راي
عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وبه ائتمروا فنهاله
عن ذلك فقال تزوجت امرأة من الانصار قال فما الذي
سقت لها قال زينة نواه من ذهب قال له النبي صلى الله عليه
وسلم اولم ولو ببناءه فقل دل الكتاب والسنة وله اسما
كثيرة منها الصدقة ومنها النحلة لقوله تعالى واتوا المئاة صد
قاتهن ويسمى اجره ويسمى مهرها ويسمى فريضته ويسمى علقته
لقوله عليه الصلاة والسلام ادوا العليق وسماء محرمة
الله عنه عقرها فقال في الرد بالعيب لها عقرها وليس له
حد مقدر بل كل ما يجوز ان يكون ثمنها او مئاة او اجرة
في الاجارة جائز ان يكون صداقا ويستحب ان لا ينقص
عن عشرة دراهم ويستحب ان لا ينقص عن صداق الزوج
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خمسمائة درهم
وجوز الزيادة على ذلك لما روي ان عمر ابن الخطاب رضي
الله عنه تزوج ام كلثوم بنت علي ابن ابي طالب رضي الله
عنهما واصدقهما اربعين الف درهم وروي عن الحسن
ابن علي رضي الله عنهما انه تزوج امرأة وبعث لها مائة
جارية مع كل جارية مائة درهم وروي ان مصعب
بن الزبير تزوج بعائشة بنت طلحة واصدقها مائة الف
دينار ثم طلقها فتنز وجهها رجل من تميم فاصدقها مائة
الف دينار كما ذكره القاضي ابو علي رحمه الله في تعليقه فدل
فعل الصحابة رضي الله عنهم على جواز من غير كراهة
ولو تكبرها على ان يعلمها قرانا وياتيها بعبدتها الا بقا او
يعلمها الشعر المباح مع مهرها وانه ليس بركن في النكاح
ولو اصدقها عينا فهي مضمونة عليه الى ان يسلمها لانها
مضمونة عليه ضمان يدي اصح القولين ولها منع نفسها
لتقبض العين والحال لا الموجد ولو قال كل لا اسلم حتى

يسلم فيجوز ان ويومر بوضعه عند عدل فان سلمت
اعطاها العدل قال القاضي ابو علي وقد خالف في تعليم القرآن
والشعر المباح الامام مالك واحمد رضي الله عنهما واستدلوا
بذلك بما روي عن ابي ابن كعب رضي الله عنه انه قال قلت
يا رسول الله عانت بعض اهل الصفة شيئا من القرآن فاعطاها
قوسا فقال للنبي صلى الله عليه وسلم الحبيب ان يقوسك الله
يقوس من نار قلت لا قال فاردده عليه قالوا ولا نه مجهول
لانه لا يدري هل يتعلم في يوم او شهر او اكثر فهذا مجهول
والمجهول لا يصح ولا نه بهن لا يقدر على تسليم لانه قد يعلمها
فلا تتعلم ولا نه تعليم القرآن لا يخلو ما ان يكون فرضا على
الكفاية او من فرائض الاعيان وهو ان يكون ممن يحسن غيره
فتعين عليه ذلك والدليل على صحة قولنا قول ما روي
الشافعي رضي الله عنه عن مالك عن ابي حازم عن سهل
بن سعد الساعدي رضي الله عنه ان امرأة اتت النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت وهبت نفسي لك يا رسول الله فقال
ما لي اليوم في النساء حاجه فقال رجل من القوم زوجنيها
يا رسول الله فقال هل معك شيء تصدقها ايها فقال
لا الا ازارى هذا قال ان اعطيتها الا ازار جلست بلا ازار
التمس شيئا فالتمس فلم يجد فقال اهل معك شيء من القرآن
فقال معي سورة كذا او سورة كذا اذكرهما فقال زوجتكها
بما معك من القرآن وهذا نص على الجواز فقال وقوله
بما معك يعني لما معك من القرآن فيكون من وجه اياها لك
لفضيلة قبل الجواب عنه من وجهين احدهما ان النبي صلى
الله عليه وسلم لم يطلب فضيلة لانه لو قصد لسأله عن
نفسه هل هو قرشي او غيره وانما قصد المهر لانه عنه
سأله فقال معك شيء تصدقها اياه فدل على ان القرآن
صدقها مهر لا فضيلة الجواب الثاني هو انه قال بما معك

من القرآن والبال للبدل كما يقول بعتك بكذا فلم يجز ان يقال
 اراد به لما معك من القرآن والجواب عما قالوه من انه اصدقها
 مما لا يقدر على تسليمه لانه يكون علمها بذلك القدر من القرآن
 مقدرا ما يقال ان مثلها اذا كثر ذلك عليها تعلمت فان تعلمت
 بذلك القدر ولا علمنا ان القدر لم يقدر عليه فيكون كانه
 صداقا تلقى في يد الزوج فيرجع الى يثني اخر واما الجواب
 عما قالوه من ان تعلم القرآن من فروض الكفايات او من فروض
 الاعيان وانما كانت لا يجوز له اخذ الاجرة عليه قيل الجواب
 عنه من وجهين **احدهما** ان الاجرة على فعل فرض الكفاية
 جائز كما يقول في رجل له شهود عدة فطلب من بعضهم
 اذا اقامه اسهاده عند الحاكم فاني عليه الا باجره جاز
 ذلك وهو فرض على الكفاية **والجواب الثاني** انكم لم تتبعوا
 ذلك لاجل انه فرض على الكفاية وانما يتعمقه لثني اخر
 بدليل انه لو اصدقها ان يعلمها من الشعر المباح لم يخرج عنكم
 ومع هذا فليس تعلم الشعر فرضا على الكفاية فدل على ما
 قلناه ولو اتفقا على مهر في السر ومهر في العلانية اكثر
 منه فان عقد المهر السر والظاهر عقد العلانية بمهر
 العلانية فالمهر الاول وفي غير معين مكفوضه وجمع به مهر
 ووطي بشبههم واكره مهر مثل نسأ عصبائتها كالاحت
 والعمه وبنت العم ويراعي فيه الا قرب في الدرجة حال من
 نقد البلد لا يوجب غيره لكن لها انظاره وولد بعض
 ما يليق بالاجل ولا خيار فيه فان شرط خيار فيه فثلاثة
 اقوال قال الرافعي **انها** اظهرها ان النكاح صحيح وبفسد
 المسمى وبجب مهر المثل ولو قال الولي لرجل زوج بنتي
 فلانة ممن شئت بما شئت فزوجها برضاها مع العقد
 ولو قال زوجها مشرطان يرهن بالصداق فلانا مع بها
 شرطه ولو قال زوجها بالف وخذ به كفيلا فزوجها بالف بغير

زوجها بمائة دينار فزوجها بمائة دينار ولو قال

كفيل

كفيل مع النكاح لوجود احد الامرين بخلاف ما اذا قال زوجها
 بالف وجاريه ولم يصفها له فزوجها بالف فقط لم يصح ولو
 قال زوجها بخر او كلب او بجهول فزوجها بالف ومهر مثلها
 اكثر وهو من نقد البلد مع النكاح بالمسمى والا فلا كما ذكره
 النووي في اصل الروضه فان زوجها بالاذن فابراة منه
 فهذا الابراة لغولان الواجب عليهم مهر المثل فان ابرأته
 منه عالمة به مع الابراة وان جهلك وكان القاملا وثبتت
 انه لا ينقص عن الف واحتمل الزيادة فابراة عن الفين
 صحة البراءة ولو اذنت لوليها في الترخيص على ان لا مهر في
 الحال ولا عنه الدخول فزوجها الولي بذلك ففيها وجهان
 اصحهما الصحة وبجب لها مهر المثل كما قد مناه لانه شرط
 فاسد والشرط الفاسد يوجب مهر المثل وهل تستحقه
 بالعقد ام لا وجهان قال النووي في اصل الروضه اظهرهما
 انه لا يجب بنفس العقد بل يجب مهر المثل بالوطي على
 الصحيح معتبرا من يوم العقد الى الوطي فان مات احد
 الزوجين قبل الفرض والمسبب وجب مهر المثل لقضية
 بنت واستحق ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض لها مهر
 منسأها قال النووي من زيادته في الروضه فقد ورد هذا
 الحديث من رواية ابي داود والترمذي والنسائي وغيرهم
 وقال الترمذي حديث حسن صحيح فلو طلقها قبل المسيس
 استحققت بالشرط ولم يسقط بالطلاق على المذهب فلو
 ابرأت الزوج قبل الفرض والمسيس فان قلنا بوجوبه
 بالعقد مع الابراة ان علمته فان لم تعلمه ففي صحة الابراة
 قولان اظهرهما المنع للجهال ولو اصدقها عتيدين و
 فضتهما فتلقي احداهما في يدها ثم طلقها قبل الدخول
 رجع في نصف الباقي ونصف قيمت التالف في اظهر الاقوال
 فان وقع ما يوجب عود بجميع الصداق الى الزوج بسبب

من جهتها كالرضاع والرده فحكمه كذلك وهل تعود الزوائد
اليه الجادة عند هاهم لا فالذي قطع به الجمهور العود اذا
كان السبب مقارنا كالفسخ بغيرها ولو اصدقها جارية
فجئت عندها ثم طلقها فان رضى بنصفها كان له ذلك من
غير تكلف لانه نقص من وجه محقق وزيادة من وجه مضمون
وان لم يرض بنصفها كان له اخذ نصف قيمة جارية فان
اصدقها حاملا فوضعت عندها فالولد رضى ثم طلقها
لم يكن له اخذ نصفها لعله تضرر الولد بل يرجع الى
نصف القيمة فان اصدقها عبدا فدبرته ثم طلقها قبل
المسيس فالمدى انه لا رجوع له كما نقله الرافعي عن الام
والمختصر اذا لم يرجع بعد فان رضى كان الرجوع لزوال
القربة ولو زاد الصداق في يد الزوج قال الرافعي فان
كانت الزيادة متصلة فهي تابعة لاصل وان كانت متفصلة
كالتمر قال صاحب التمه ان قلنا ان الصداق مضمون
ضمن اليد فهي للمراه وان قلنا انها للمراه فهلك في يده او
زالت الصلح بعد حصوها فلا ضمان على الزوج الا اذا
قلنا بضمن اليد وقلنا انه يضمن ضمان المفضوب والا
اذا طالبت به بالتسليم واقتنع ففي التهذيب وغيره ما يشتر
بتخصيص الوجهين وان للزوائد لمن هي في يده فيما اذا
هلك الاصل في يد الزوج وبقيت الزوائد او ردت الاصل
بعيب فاما اذا استمر العقد وقبضت الاصل فالزوائد
لها قال شيخنا جال الدين في مهماته هذا قول الرافعي
وتبعه النووي عليه لانه لا يتصور ان يكون الزوائد
ملك البايع وللزوج انه لا ملك لهما لان الملك قد
انتقل عنها بنفس العقد الى المشتري والزوجه وكان يجب
على البايع تسليمها اليه وما قاله فهو ظاهر لان النكاح
لا يفسخ بتلفه واذا تلف بيد الزوج فلها بدل ما يوجب

تسليمه وهو المثل وقيمة المتقوم كما رجه ابن الصباغ والشيخ
ابو حامد ثمان كان قد امتنع من تسليمه بعد المطالبة قالوا
اعتبار باقضي القيم من الاصد اق التلق وقيل من حيث
الطلب فان لم يكن اقتلح فاوجه اصحها الاقضي من الاصدق
الى التلق لان التسليم كان مستحقا عليه في جميع المدة كما ذكره
النسائي في شرحه لجمع الجوامع ولو اصدق الاب عن ابنة
من مال نفسه اكثر من مهر المثل فسد كما لو اصدق من مال
الاب لان ما يصدق عنه يدخل في ملكه ويؤكد ما اذا لزم
الصبي كفارة قتل فاعتق الولي عنه عبد النفسه لم يجز
لان مقتضاه دخوله في ملكه واذا صار ملكا لم يخرج عنه
كما ذكره الرافعي وفي الباب قواعد **الاولى** وطى
الزوج زوجته يقرر عليه مهرها **الاى** مسائل منها
ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم من صحته نكاحه
بلفظ الهبة ولا مهر عليه بالعقد ولا بالدخول **ومنها** اذا
زوج السيد عبدا بامته ووطئها لم يستقر مهرها عليه لان
السيد هو المستحق فلو اعتقا او احدهما قبل الدخول
فكذلك لا مهر قاله ابن الرفعة في مطلبه **ومنها** اذا فوضت
المراه بضعها في دار الحرب ودخل بها وهم يعققدون انه
لا مهر للمفوضه بحال ثم اسلمت لا مهر قال الرافعي رحمه الله
وكذلك لو كان الاسلام قبل المسيس لانه قد سبق استحقاق
وطئ بلا مهر **ومنها** اذا تزوج السفينة بغير اذن وليه
ودخل بها لم يصح النكاح ولا مهر على الجديد **ومنها** اذا
وطئ المصوم الموقوف عليه الجارية الموقوفة فانه لا مهر
عليه لهما لانه هو المستحق لذلك **القاعدة الثانية**
موت احد الزوجين قبل الدخول يقرر المهر **الاى** مسائل
ما اذا قتل السيد الامه المزوج او قتلت هي نفسها
فلا مهر على المذهب بخلاف غيرهما من **القاعدة**

الثالث الصداق المعلن في العقد مستحق للزوج دون غيره
الاول مسائل **منها** اذا كان معينا لا ملك كراو خمر او خنزير هو
 جهان اصحهما مهر المثل **ومنها** ان يعقد لابنته المجنونة البكر
 او الصغيرة او البالغة بغير اذنها بدون مهر المثل او لابنة
 الصغيرة او المجنونة باكثر من مهر المثل من ماله فالعقد
 الصداق فاسد ووجب مهر المثل **ومنها** ان يصدقها
 رد ابق فباطل على لاطهر لجهل مكانه فوجب مهر المثل
ومنها اذا اصدق عن ابنة ثل نفسه اكثر من مهر المثل
 ففسد المسمى كما اذا اصدق من مال الابن كما في الصورة قبلها
 لان ما جعله صداق دخل في ملك الابن وان دخل في ملك
 لم يمكن التبرع منه فلزم مهر المثل **ومنها** اذا شرط
 اجتنبي في العقد ما فيه ترمض وليس منافيا للعقد كعدم
 السفر وكالخروج متى شئت وطلاق ضرقتها وترك القسم
 وجمعها مع الضرع ففيه اوجه اصحها وجوب المهر المثل
ومنها ان يعقد بالف ان لم يخرجها عن البلد وبالفين
 ان اخرجها فالصداق صا فاسد اخرجها ام لا **ومنها**
 اذا شرط لا بها ولا بغيرها اذا وان يعطيها كذا قال القول
 فاقوال اصحها من كلام الاصحاب فساد الصداق وجوب
 مهر المثل **ومنها** ان يصدق كتابيه تعليم التوراة او الاجل
 فتعين مهر المثل **ومنها** اذا كان مخصصا فمهر المثل **ومنها**
 اذا عقد الولي او الوكيل بما شا الخاطب ولم يعلم صح
 بمهر المثل **ومنها** شرط الخيار في الصداق فيه اقوال
 اصحها فساد **ومنها** جمع نسوة في عقد واحد بعوض
 واحد للكل وبعوض عند اجبار الولي ان يكون للرجل
 بنات ابن او اخ او يكون له عتقا وبعوض مع التعدد
 بان يوكل اولياء النسوة واحد ففيه قولان اصحها
 احدهما صحته اذا اجمعت معلومه وبسعلم التفصيل بالتزوج

تقدم

فصار

فصار كالو باع عبدا او ثيابا بعوض جاز ويجزى في عوض
 جعله بجملة وعلى هذا اذا التزوج على مهر امثا لهن
 وقيل عدد الروس كذكر المسمى في مقابلتهن والاصح فساد
 ولكل مهر المثل **ومنها** اذا اذن الولي للسفيدة ذنا مطلقا
 بالتزوج صح ويتزوج بمهر المثل لان استغوث جميع ماله
 وقياسه الصغير والمجنون كذلك **ومنها** اذا اصدقها
 عبد ين قتلته احد فمما فتجبرت فان فسخت ووجب
 لها مهر المثل **ومنها** اذا قال زوجتك بنتي وبعثك
 هذا العبد بهذا الثوب صح النكاح وفي صحة المهر
 والبيع قولان اظهرهما الصحة ويوزع قيمة الثوب على
 العبد ومهر المثل **ومنها** اذا اذنت رشيده بلا مهر صح
 ووجب مهر المثل بالوطى لا بالعقد فقط لانه تفويض
 كتزويج السيد امته بلا مهر **ومنها** اذا اختلفا في صفته
 او قدره تما لقا تم يفسخ ويجب مهر المثل **ومنها** اذا تعيب
 قبل قبضه تجبرت على المذهب فان فسخت فمهر المثل
 كما في زيادة الروضه **ومنها** اذا اذنت بالف فزوجها
 بدون الالف صح بمهر المثل كما في زيادات الروضة ولو وطى
 في نكاح فاسد ووجب مهر المثل معتبرا باقرب محبتها
 ان وجدت ولا فسادا رجمها **ومنها** اذا قالت زوجني مطلقا
 ولم تعرض للمهر فزوجها بدون مهر المثل فساد النكاح
 في الاظهر كما في المحرر وكان الاذن محمول على مهر المثل ان
 اصابها فكانها قيدت به فعلى هذا صح احتمال الامام
 صحة النكاح المطلق المأذون التعرض للمهر ويرجع
 على مهر المثل والقول الثاني صحة العقد به وصحة
 في اصل الروضة لفرمها ان المراد بالقولين السابقين
 القولان في المحرر ورجحه في المنهاج ومنهم من قطع بالمنع
 واما فساد النكاح ففي صور منها شرط الطلاق كما يقطع

لم

في بعض عقد المحلل **ومنها** اذا شرط ترك الوطى فالنكاح
 قاسد في اصح الاقوال كما في الرافعي الكبير والروضة او من الز
 وج فلا **ومنها** اذا عقد الوكيل بدون الماذون له من وثقه
 او كفاله بالصدوق لم يصح بدون ذلك كما ذكره البغوي
 في فتاويه **ومنها** اذا اذن السيد لعبد في نكاح امرأه حرة جعل
 رقبته صداقا لها ففعل لم يصح النكاح لانه اقترن ما ينافيه
 وهو ملك الزوج نفسها **ومنها** اصدقا البضع وهو نكاح
 المشغار فيبطل لكن لو قال طلقت امرأتي على ان تزوجني
 ابتكك ويكون بضع امرأتي صداقا لها صح بمهر المثل
 كما هو مقتضى كلام الروضة ولو تكلموا على ان النفقة
 على زيد بطل النكاح لانه شرط ما يجب لها عليه من مقصود
 النكاح فيبطل بخلاف ما اذا كانت هي المبتداه بالشرط فلا
 ولو تكلموا على ان لا يرث منها او لا ترث او لا يتوارثان او
 زوج عرجا ربه بعبد زيد بشرط ان ما رزقوا من
 فائده كانت بين السيد بين صح النكاح وبطل الشرط كما ذكره
 الرافعي **القاعدة الرابعة** الطلاق قبل الدخول بشرط
 المهر ويرجع الزوج في نصفه ان كان باقيا **الفي** مسائل
منها اذا طلقها قبل الدخول وكان الصداق خيرا وقبضته
 ثم طلقها ثم اسلما وترافعا اليها فلا رجوع للزوج لعدم
 المالية **ومنها** اذا اصدقا جلد ميتة وقبضته ودفعته
 ثم طلقها قبل الدخول ففي رجوعه في نصفه وجهان متان
 على تحلل الخمر واو في عدم الرجوع لان ماليته حدثت
 بفعلها ولا يفي الرجوع وبه قال ابن الحداد وقال النووي
 في الروضة فعلى هذا ان هلك الجلد عندها بعد الد
 باع قال ابن الحداد لا رجوع وقال الشيخ ابو علي ينبغي
 ان لا رجوع هنا بلا خلاف لان التحلل مثلي والجلد مثقوب
 والنظر في المتقوم الى وقت الاصدقا والاقباض ولم يكن

له قيمه حينئذ **ومنها** اذا وهبت الصداق ثم طلقها قبل الد
 خول فلا شئ لها وهذا يخالف لما اذا وهبت الصداق
 على ان يطلقها كان ذلك مستحقه بالطلاق وفيه وجهان احدهما
 فساد الهبة والثاني يصح ولا رجوع بالطلاق **ومنها** اذا
 طلقها بسبب يوجب من جهتها كما اذا ارادت او فسخت النكاح
 بعقوبة او بيع او ارضعت زوجا اخرى له صغيره سقط
 جميعه ولو ادعت عنته وفسخت فلا مهر لها على المشهور
 لانه فسخ قبل الدخول ولو فارقتا في حال حياته بعد
 الدخول استحققت المنة او في طلاق قبل الدخول ولم
 يشترط المهر استحققت المنة ايضا على الزوج وبكل فرقته
 لا بسبب منها مثل ان ارتد او اسلم او لاعن او اسلم على
 اكثر من اربع نسوة او وطئ ابوه او ابنه زوجته بشبهة
 او ارضعت امه او زوجته الصغيرة وكذا لو فوض الطلاق
 اليها وطلقت تطليقة او علق الطلاق بفعلها ففعلت
 او آلى منها ثم طلق بعد المدة بطلها وكذا لطلاقها على
 الصحيح كما في اصل الروضة ويستثنى من السبب ما اذا
 اشترأها فلا متعة على الاظهر ويستحب ثلاثين درهما فان
 تراصيا على اقل من ذلك فذلك وان تنازعا قدرها الحاكم
 باجتهاده على الصحيح ولو اختلفا في دفع الصداق كان
 القول قولها في القرض وعدمه فان اختلفا في الدفع الى
 الولي وعدمه فان كانت الزوج صغيره او مجنونة او غيبه
 سمعت دعوى الزوج عليها ولا فلا **باب**
الخلع هو فرقة بعوض يأخذه الزوج برضا الزوج
 من قبلها او اجنبي والاصل فيه كتاب الله عز وجل وسنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **فأما** الكتاب لقوله
 ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئا الى قوله تعالى
 فلا جناح عليهما فيما افتدت به وافتداهما نفسها هو الخلع

فمن على السجود الموقوف

وأما السنة فلما روى عن حبيبة بنت سهل أنها قالت
 خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى صلاة الصبح
 فوجدني عند بابي فقال من هذه فقالت حبيبة بنت سهل
 أنا وأولادنا ثابت تعني زوجها فلما جازت قال له النبي صلى الله
 عليه وسلم هذه حبيبة تذكر ما شاء الله أن تذكر فقالت
 بر رسول الله كلما أعطاني عندي فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم خذ منها وجلست في أهلها فذل ذلك على
 خلعها حين الأخذ ومع هذا فهو إجماع وهو أول خلع
 وقع في الإسلام قال البند ينجي في تعليقه وقد اختلف الناس
 في المختلف هل يلحقها الطلاق بعد الخلع أم لا فذهب طائفة
 إلى أن المختلف يلحقها الطلاق ما لم تنقض العدة ذهب إليه الرافعي
 والثوري والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه قال وذهب طائفة
 إلى أن المختلف أن يطلقها عن قرب لحقها الطلاق وإن طلقها
 عن بعد لم يلحقها طلاقه ذهب إليه الحسن البصري ومالك
 إلا أنهما اختلفا في حد القرب فقال الحسن البصري إذا خالها
 ثم طلقها في المجلس يلحقها طلاقه وقال مالك إن وأكبر
 لطلاق لحقها وإن لم يزل به لم يلحقها طلاقه والمولود هو
 أن يقول خالعتك بألف أنت طالق فثبت نص قول من قال
 يلحق المختلف الطلاق إجماعاً بأشياء منها قوله تعالى فإن خفتم
 أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به فاجر
 أيما مختلفاً تقادى ثم قال بعد ذلك فإن طلقها فلا محل له
 من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإخبار أن هذه الذي اختلفوا
 أن يطلقها لم يحل له فقد ثبت أن المختلف يلحقها الطلاق
 قالوا ولا نعلم معتد عن الطلاق قبل استيفاء العدة فوجب
 أن يلحقها دليل الرجعية قالوا ولأن الرجعية كالزواج
 والطلاق فيها كالعتق بدليل أنه من يمل ملكه عنها
 بعوض وغير عوض ثم ثبت وتقرر أنه لو اعتق بعوض

وهو إذا كاتبه لم يمنع وقوع العتق بعد الكتاب عليه وكذلك
 إذا طلقها بعوض وجب أن لا يمنع وقوع الطلاق عليها وذهب
 الشافعي رضي الله عنه إلى أن المختلف لم يلحقها الطلاق سواء
 طلقها عن قرب أو عن بعد من الخلع واستدل بقوله تعالى
 الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان فجعل
 الله تعالى التسريح ثم جعل له أن يسرحها وقد روى عنه
 صلى الله عليه وسلم أنه قال المختلفات هن المنافقات
 رواه الترمذي فقال غريب من هذا الوجه روى أبو
 داود والترمذي وابن ماجه بأسانيد صحيحة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة سألت زوجها
 الطلاق من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة وهو مكروه
 كما ذكره صاحب التبيين إلا في صورتين أحدهما أن يخاف ألا
 يقيما حدود الله الثاني أن يحلف بالطلاق الثلاث على
 فعل شيء لا بد منه فيفعله ليتخلص من العنت وقد اجمع
 الصحابة عليه روى عن ابن الزبير وابن عباس أنهما قال
 لا يلحق المختلف طلاق ولا يخالف لهما من الصحابة قالوا لهما يخالف
 وهو ابن مسعود وقتلنا لم يسمع عنه قتل على ما قلناه وله أركان
 خمسة **أحدها** الرجع وهو الموجب ابتداء أو الجيب لسؤالها
 الطلاق ويشترط أن يكون ممن ينوز طلاقه بلفظ طلاق أو خلع
 فلا يقع خلع الصبي والمجنون ويصح من المجنون عليه بالفسخ
 أو السفه سقاً أو نوى أو لرباً أو نوى أو لرباً أو نوى أو لرباً
 من الأولياء أن يخلع امرأة الطفل ولا أن يخلع الطفل بشئ من
 ماله لقول عمر رضي الله عنه أما الطلاق بيد الذي يجعل له
 الفرج **الثاني** في القابل وشروطه أن يكون أهلاً لا نكراً
 المالك ولو خالع سفيهة على ألف فقبلت طلقته وله الرجوع
 عليها لأنها إنما تسقط في مقابلته ملك العوض وهو ملكه
 لأنها ليست من أهل الالتزام الملك المجبور عليها في التصرف

ولا فرق بين ان يخالغ السفيفه باذن وليها او بغير اذنه فلا يلزمها المال في شئ من الاحوال سواء كان على الذمه او العين ولو قال لامرأته انت طالق على الف درهم واجبرها على القبول قال القاضي حسين في فتاويه يحتمل وجهين احدهما وهو الاظهر لا يقع الطلاق للكره والثاني يقع رجعيًا ولو خالغ او طلق بعوض لم يكن له الرجوع الا ان يشترط فله الرجوع ولا مال فلو خالغها على مالها في ذمته وعلى الف اخرى في ذمتها وعلى ان تنفق على ولده كل يوم كذا او الى منه كذا فهو فاسد كما نقله الرافعي عن فتاوى القاضي حسين بشرط الانفاق وتبين بمثل قال صاحب المهمات وما جزم به ههنا من ان شرط الانفاق مفسد وان بين ما ينفقه وتابعه النووي في الروضة على ذلك فهو وجه ضعيف والاصح القطع بصحته اذا ضبط بصفان السلم وما نسبة اليهما من صفات الغلط بمقتضى مقالتهما فليس بظاهر لان مقتضى كلامهم يدل على ان المفسد جهل ما تنفقه لانه غير معلوم ويدل عليه قوله اذا ضبط بصفان السلم وليس في كلامهم ذلك ولو كان لما قالوا بالفساد فيه فدل على ما قلناه **الركن الثالث** العوض من الزوج وهو الطلاق بشرطه ان يكون مملوكا له فلو خالغ باينا لم يصح بخلاف الرجعية فان طلقها صحيح على الاصح ولو قال ان اعطيني الف فانت طالق فاعطته مخصوبا فوجهان احدهما عدم الوقوع ولو اعطته مستاجرا وقع الخلع كما ذكره النووي من زياداته في الروضة ولو سالها ان تعطيه خمر او مخصوبا فاعطته وقع الطلاق باينا على المذهب ورجع بمثل ولو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلقها واحده فاربع اوجم اصحها وقوعه بثلاثة الالف وان طلق اثنتين استحق ثلث الالف او طلقه ونفق فوجهان احدهما من زيادات الروضة انه يستحق نصفه على الاربع

ولو قالت طلقني طلقين بالف وهو لا يملك الا واحده فقال طلقتك طلقين الاولى بالف والثانية مجانا استحق الالف وان قال الثانية منهما بالف وقعت الاولى بلا عوض ولغت الثانية وان قال احدهما بالف ولم ينوب بها ففي استحقاقه الالف وجهان قال الرافعي اصحهما نعم كما في اصل الروضة لمطابقة الجواب السؤال **الركن الرابع** المعوض بشرطه ان يكون معلوما فلو خالغ على مجهول لم يصح ورجع الى مهر المثل وان يكون موقولا قل او كثر عينا او دينامع ساير شرائط الاعراض كالقدرة على التسليم او استقرار الملك وغيرها فلو خالغ مجهول او بما في كفاها فلا شئ فيه بانه بمهر المثل وكذا لو خالغ من اب الزوج ضمان الدرك بانه بمهر المثل على الاب **الركن الخامس** الصيغة ويشترط ان لا يتخلل بين اللفظين كلام اجنبى فان تخلل كلام كثير ضرع على الاصح لان قبولها بشرط في الصحة فتقول قبلت او اخلعت او ضمننت لك ذلك ونحوه ولا بد من وفق لا يجاب بالخير والقبول حتى لو رجع قبل قبولها صح ولا شئ ولو قال طلقتك بالف فقبلت بالخير هو عكسه او طلقتك بخمسائة وقع الطلاق بخمسائة ولو قالت طلقني واحده بالف فقال اننى طالق ثلاثا وقع الثلاث واستحق الالف وهل استحقاقه لها في مقابلة الثلاث الالف وجهان قال السبكي في شرح منهاج النووي ظاهر النص انه في مقابلة الثلاث ولو قالت طلقتك بدينا رعلوان الى الرجوع او خالعتك بدينا رعلوان الى عليك الرجوع قال الرافعي نقل المزي والريبع انه يقع الطلاق رجعيًا ويسقط المال وخرج المزي ونقل الريبع قول اخر انه يلغو بشرط الرجوع وتحصل السنونة بمهر المثل ولو قالت الزوج المجبور عليها بالسفه طلقني على كذا فاجابها وقع الطلاق رجعي وان قال لها خالعتك او طلقوك على الف فقبلت وقع الطلاق

رجعيا سو كان باذن الوالي ام بغير اذنه ولو قالت خالعتي فقال خالعتك وقلنا ان الخلع فسخ لم يصح لانه ليس جوابا لسؤالها ولانه لم يذكر عوضا طلقت رجعيا وان ذكره لم تطلق ما لم تقبل فان قبلت بابت بالعوض ولو قال طلقتك على الف ان شئت فقالت على الاتصال شئت وقع الطلاق رجعيا ولو قال لم يشده ومجور عليها نفسه طلقتك على الف فقبلت طلقت الرشده وعليها مهر المثل على الاظهر وطلقت السفيره رجعيا فان قبلت احدهما فان كانت الرشده لم يقع عليها شيء او سفهتان وقع رجعيا فان قبلت احدهما فان كانت الرشده فباينا وان كانت السفيره فرجعيا ولو علق بالا عطا فوضعت بين يديه كفي وان امتنع من قبضه ولو علق طلقها على عبد لا وصفه بصفه السلم فانت به بتلك الصفه ولو قال اجني خالعتك وعلى الف فخالعتها استحق الف عليه ان قلنا الخلع طلاق وهذا يخالف لما في البيع من انه اذا قال بع عبدك وصفه بصفه السلم فانت به بتلك الصفه وقع ولو قال اجني خالعت زوجتك وعلى الف فخالعتها استحق الف عليه ان قلنا الخلع طلاق وهذا يخالف لما في البيع من انه اذا قال بع عبدك لزبد بكذا وعلى مائه فباعه له لم يستحق على القابل شيئا على الصحيح من قول الجمهور كما في اصل الروضه وفي الباب قواعد **القاعده الاولى** من خلع زوجته حرم عليه مباحاتها **الاني مسئلة** وهي الامه اذا كانت تحت حر فخالعتها باذن سيدها ثم ملكها السيد لزوجها حل له مباحاتها بالملك وان كانت مختلعه له **القاعده الثانيه** كل عاقله بالغه رشده يصح بيعها وشراؤها فخلعها صحيح **الاني مسئلة** وهي المكاتبه اذا خالعتها زوجها بغير اذن سيدها لم يصح قال الجبالي وكذا ان اذن لها

السيد في **القولين** والصحيح الصحيح كما قاله النووي التوفي الروضه قال وعلى الاظهر فيه ما في اختلاعه الامه باذن سيدها ولا يكون السيد ضامنا للمهر قطعا ولو خلعت امته التي تحت حرا او مكاتبه على رقبته لم تطلق كما اذا علق الطلاق وزوجه المملوكه الامه على موت ابيه لم تطلق بموت الاب الا اذا قال الاب انا امته فمهره ولو قالت المراه لزوجها طلقني واحده بالف فقال انت طالق واحده وطالق ثالثه قال الماوردي ان اراد بالعوض الاولي لم يقع الثانيه والثالثه لانها مختلفه بالاولى فبانت بها واذا اراد بالعوض الثانيه ولم يقع الثالثه واذا اراد بالعوض الثالثه طلقت ثلاثا لان الخلع بالثالثه فوق ما يقدرها **القاعده الثالثه** طلاق المراه في حال حيضها بدعي **الاني مسئلة** وهي ان يكون خالعا في حال حيضها فطلاق غير بدعي **فان** قال قائل **فما الفرق** بين هذه المسله وبين غيرها من الطلاق لانكم قد قلتم انه اذا طلقها من غير خلع في حال حيضها كان الطلاق بدعيًا وان خالعا في حال حيضها فغير بدعي قيل الفرق بينهما ان المراه اذا طلقها الزوج من غير اختيار منها في حال حيضها لمحقها للضرر بطول العده وليس كذلك الخلع لانه يسوق اليها وتدفع من عندها المال على الفرقه فكان هذا موضع فان قلنا ليس لها ذلك حتى تنقضي الحيض كانت فيه اضرارها فلهذا قلنا لها الخلع وليس كذلك الطلاق من غير خلع لانه لمحقها ضرر بطول العده وهو من غير رضاها واختيارها فدل على الفرق بينهما **القاعده الرابعه** الطلاق المعلق على الاعطاء يقع الا به في مجلس الخطاب **الاني مسئلة** وهي ما اذا علق بلفظ متى وما في معناها لم يختص بالمجلس وكذا لو قال انت طالق

ان شئت لم يقع في مجلس الخطاب قال وهذه في الروضة
وهذا بخلاف التعليق سائر الصفات لانه استدعي بجوابها
استبانة رغبها ولو قال انت طالق ان شئت فقالت قبلت
لم تطلق كما قطع به المتولي واخاره الامام وصححه النووي
في الروضة ولو قال ان اعطيتي هذا الثوب وهو هروي فانت
طالق فاعطته له فبان هروي وعكسه لم يقع بخلاف ما اذا
قال ان اعطيتي هذا الثوب الهروي فبان هروي وعكسه طلقت
على الاصح قال في الروضة لانها ليست صيغة شرط بل اخطي
الوصف ولو قال خالعك على هذا الثوب الهروي او هذا
الثوب وهو هروي فبان خلافه فلا رد لانه لا شرط
من جهةها ولو خلق على شئ بطلاق زوجته ثم خالعها ثم
تزوجها قبل المخلوق عليه لم يحنث بفعله لان النكاح الوا
قع بعد المخلوق لم يحصل فيه تعليق ومذهب الشافعي رضي
الله عنه ان التعليق السابق للنكاح لا يقع به شئ ذكره النووي
في فتاويه عن اكثر اصحاب ولو قالت طلقتي غدا بالف
لك على او خذ هذا الف على ان تطلقني غدا فاخذ
الف لم يقع ولم يلزمه الطلاق لانه سلم لا يثبت في الذمه
ثمان طلقها في الغدا وقيل وقع الطلاق بايضا ولزمها الف
لانه حصل مقصودها وما قبله زياده خير لها كما لو سالت
واحدة فنجز ثلاثا ولو خالع زوجته المدخول بها ثم
نكحها في العدة وطلقها قبل الدخول في النكاح تشطر المهر
عندنا خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى فانه يوجب المهر
كله ولو قالت طلقتي طلقه نصف طلقه او طلق نصف طلقه
او يدي بالف فاجلها بانت بمهر المثل لفساد الصيغة وان
طلقت ثلاثا بالف فطلق واحدة بالف والثاني مجانا فان لم
تقبل لم يكن جوابا ويقع الباقي رجعي كما ذكره الاماوت
بعه الغزالي وحسنه الرافي او شتين بالف وهو لا يملك

الا واحدة استحق النصف وقال القاضي ابو علي يستحق الف
لان الحرمة الكبر اذا حصلت لا يمكن التوزيع فان ملكها وطلق
واحدة بالف والاخرى مجانا استحق الف ولو عكس لم يستحق
شئ او وقعت الاولى رجعي او ثلاثا وهو لا يملك الا واحدة
فلا يصح انه قولي تفريق الصفقة كبيع عبده وعبده غيره فان
قلنا بالصحح فلها الفصح فان اجازت فيا القسط على قولي
البيع **كتاب الطلاق** الاصل فيه كتاب الله
عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **فاما**
الكتاب فقوله تعالى الطلاق مرتان الى قوله فان طلقها فلا كل
له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فوردت هذه الآية بيانا
لعدد الطلاق وحصره خلافا لآيه قبلها فانها لا تدل على
حصر لما روى قتادة وعروة ابن الزبير ان الطلاق كان
لا الى العدد قال قتادة كان الرجل يطلق الطلقة والعش
الطلاق وتراجعها في العدد وقد دلت الآية ان عدده
المخصص في ثلاث تطلقات **واما** السنة فلما روى ابن الخطاب
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حنيفة
رضي الله عنها فراجعها وروي عبد الله ابن الزبير قال كانت
تحتي زوجها وكنت احبها وكان ابني يكرهها فامرني ان اطلقها
فابيت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لي يا
عبد الله طلق زوجتك فذل هذا الحصر على جواز الطلاق
فاذا ثبت ان له طلق زوجته **فالطلاق** على اربعة انواع
واجب ومحظور ومندوب اليه ومكروه **فاما** الواجب
ففي موضعين احدهما ان المولى اذا لم يق بالوطى بعد مدة
الا يلا وجب عليه ان يطلق **والثاني** انا اذا بعثنا الحكيم
في الشقاق بين الزوجين القول الذي يقول ان طريقة الحكم
وراي من المصلحة ايقاع الطلاق وجب عليهما ايقاعه
واما المحظور بان يطلقها في حال حيضها او في طهر قد جامعها

فيه فهذا حرام عليه الطلاق فيه **واما** المندوب اليه فهو
 اذا خافا الشقاق وبلغ بهما الى المشاتمة والموا بقة كان الطلاق
 في هذه الحالة مندوبا اليه لقطع بينهما الخصومة **واما** المكروه
 فهو ان يكون كل واحد منهما وافيا بحق صاحبه والامر بينهما
 مستقيم شديد فالطلاق في هذه الحالة مكروه لما روي ثوبان
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة خالت
 زوجها طلاقا من غير باس لا ترجع رايحه الجنة طعنا رفاها من
 غير باس وقد تاتي الفرقة منها في صور عدتها اثنتين وعشرين
 فرقة **منها** فرقة الطلاق و فرقة الاعسار بالمهر و فرقة الاعسار
 بالنفقة و فرقة الحكمين و فرقة العنة و فرقة العيب و فرقة
 الغروب و فرقة العتق و فرقة الرضاع و فرقة وطى الا
 وصول والفروج بالشبهة و فرقة التمس بالشهوة على قول
 و فرقة سبي احد الزوجين واسلام احدهما على مفصل
 فيه و فرقة الاسلام على الاختين و فرقة الزيادة على الا
 ربع و فرقة الرد و فرقة اللعان و فرقة ملك احد الزوج
 جين و فرقة جهل سبق احد العقدتين و فرقة نجس الكتاب
 تحت مسلم و فرقة الموت و فرقة الاقرار بشرط مفسد
 و فرقة ما لو اقران الشاهدين كائنا فاسقين عند العقد
 وله اركان **خمس** الركن **الاول** المطلق بشرطه
 التكليف فلا يقع طلاق الصبي والمجنون بمنزلة كان او موقفا
 وليس للولي ان يطلق زوجته بها ناء ولا يعوض كما هو
 مذكور في شرح المنهاج للسبكي قال ولو كان عليه دين
 يحتاج في مطالبته الى وكيل شرطه العداله كما نقله المتولي
 ولو زوج صغيره في صغره او وكيل في كبره وهو لا يدري
 فقال زواج حتى طالق طلقت كما نقله النووي في الروضة عن
 نص الشافعي رضي الله عنه قال وهذا في الظاهر وفي نفق
 وجهان بناهما المتولي على ان ابتر الجاهول ان قلنا لا

لم يطل

لم يطل باطنا الركن **الثاني** قصد الطلاق فلا بد ان يكون
 قاصدا الحروف بمعنى الطلاق حق لو كتب قادر على النطق
 زوج حتى فلا نه طالق من غير نية لم يطل على الصحيح ولو
 قال رجل لابنه قل لا مك انت طالق نقل الرازي رحمه الله
 عن معلمات القاضي شرح الروياني عن جده ابي العباس
 الروياني وغيره قال ان اراد التوكيل فاذا قال لها الابن
 طلقت قال ويحتمل ان يقع ويكون الابن مخبرا لها بالحال **قال**
 شيخنا جمال الدين الاسنوي رحمه الله معناه انه اذا اراد
 التوكيل لم يقع قال ويحتمل وقوعه ومدرك التردد في
 هذه المسئلة ان الامر بالامر بالشيء ان جعلناه كصدور
 الامر من الاول كانه الامر بالاخبار بمنزلة الاخبار من الاب
 فيقع وان قلنا ليس كصدور منه لم يقع متى ثم قال كل امرأة
 كل من في السكة طالق وزوجته في السكة طلقت على الصحيح
قال النووي في الروضة لو قال كل امرأة في السكة طالق وزوجته
 في السكة طلقت على الاصح بعكس الاول **قال** فاما الصورة التي
 تكلم عليها الرازي فقد تقدم في نظيرها انها مبني على ان المتكلم
 هل يدخل في محوم كلامه ام لا يحل النووي رحمه الله انه لا يدخل
 وان الطلاق لا يقع فيكون هناك فانها نظيرها وهي هي
 الركن **الثالث** الاكراه فلا يقع طلاق مكروه عليه الاقرنيه
 اختيار كالمكروه عند الطلاق بزيادة او نقصان او اكراه
 على حفصة وعمره وقع على عمره دون حفصة بخلاف ما لو
 قال طلقتك و شرط الاكراه قدر ما هدد به مع عدم قيد
 المهتد من هربا وغيره ان يضمنه عقب اللفظ ثم المنجز في
 لحظه عقبها وواحدة في غير مدخول بها في اصح الاوجه
 الركن **الرابع** المحل وهي المرأة التي تصاد بها الطلاق
 سواء اصاب الطلاق الى كليها او بعضها وقع سواء اعضاء
 باطنا كالكبد والطحال والقلب او اعضاء ظاهرا كاليد

بهم

فطلق حفصة

والرجل والشعر والظفر والأصبع الزايد وكذا الدم على
المذهب ولو قال ما دح بجمع لم يعطوه شيئا طلقتم ثلاثا
وكانت زوجته فيهم لم تطلق على الصحيح لأن الأصو كين قالوا
أن خطاب الذكور لا يتناول الإناث على المذهب الصحيح
الركت **الخامس** الولاية على الحمل ولو قال لأجنبيته أنت
طالق لم يقع طلاق إذا كانت زوجة لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد
ملك وفي الباب **قواعد القاعده الأولى** من علق الطلاق
على صفة وقع مع وجودها لا قبلها ولا حال **الآي** مسائل
منها إذا قال الزوج أن رأى أحد الهلال فزوجتي طالق طلق
في الحال ولا يتوقف إلى وجود الصفة **ومنها** إذا قال المدخول
بها أنت طالق أس طلق في الحال ولغى قوله أس قال النووي
في الروضة وأصحهما يقع أو لا المتضمنه ثم المبحر لأن المعنى يقتضي
ذلك وليس المراد المتضمنه يقع قبل تمام اللفظ فيقع
المتضمنه عقب اللفظ ثم المبحر في لحظه عقدها وواحد في
غير مدخول بها في أصح الأوجه **ومنها** إذا قال أنت طالق
لرؤي زيد وقع حالاً رضي زيد أم سخط **ومنها** إذا قال
أنت طالق للسهر الماضي طلق في الحال قولاً واحداً ذكره
الرافعي في الشرح الكبير نقلاً عن الخياط في مجرده **ومنها**
إذا قال أنت طالق إلى شهر وهو يريد تنجيز الطلاق
وقع في الحال ذكره أيضاً الرافعي **ومنها** إذا قال من يعرف
العربية أنت طالق أن دخلت الدار وإن لم تدخل
الدار يقع الهمزة وقع في الحال والعلة أن فتحاً ان للتقليل
وكسرهما شرطيم وهو الأصح الذي قطع به الأكثرون **ومنها**
إذا قال أنت طالق طلقه حسنة قبيلته وقع في الحال **ومنها**
إذا قال أنت طالق طلقه سيئة بدعيه وقع في الحال ولو
قال أنت طالق ثلاثاً بعضهن للسنة وبعضهن للبديعيه ففيها

ثلاثة أوجه أصحها أنها تطلق شتين حالاً لأنه الشطر **ومنها**
إذا قال مع موني لم يقع شيء لأنه وقت أنها النكاح وهو الذي
قطع به الأكثرون وهذا الخلاف جارٍ فيها إذا قال أنت طالق
مع انقضاء العدة **ومنها** إذا قال لزوجه إن ولدت أنت طالق
وعبدى حر فولدت لم يحقق العبد قطعاً ولو قال إذا طلعت
الشمس أو جاز أس الشهر أو حضت أو طهرت أو شئت فانت
طالق لم يقع المعلق إذ ليس في التعليق حث ولا منع ولا
تصديق فأن قال لم تطلق الشمس فكذبته فقال إن طلعت
فانت طالق فإنه حلف لفصد التصديق لأن الحلف إما حث
أو منع أو تحقيق خبر ولو قال لزوجه التي خرجت لدار الغيبة
أن ردها أحد فحلفي طالق فأكثرت دأبه وعادته ومعها
صاحبها لم يقع لأنه رقيق لا راد **ومنها** إذا قال أنت طالق بمكة
طلقت في الحال كما ذكره النووي في أصل الروضة وقيل بما إذا
لم ترد إلا رده هناك وهذه المسئلة نقلها الرافعي عن
البويطي فيبيل باب الرجعة وفي طبقات العبادي عن البويطي
أنها لا تطلق حتى تدخل مكة ولعله مجهول على إرادته الطلاق
هناك كما تقدم **ومنها** إذا قال أنت طالق الحج والسرة وقع
في الحال **ومنها** إذا قال لزوجه إن حضتها حيضه واحده
فانتما طالقتان وقع في الحال على الصحيح كما ذكره البنديني
في تعليقه **ومنها** إذا قال لزوجه إن صعدت السماء أو شربت
الدجلة فانت طالق وقع في الحال كما ذكره الرافعي رحمه الله
ولو قال أنت طالق إن صعدت السماء أو طرت نخل عن الأكابر
أن الأصح المنصوص الذي قطع به بعضهم المنع لا مكانه عقلاً
ولو قال أنت طالق ملا البيوت أو السموات مثلاً أو ملا
العالم أو الأرض فواحدة وكذا أنت طالق أو طالق وأشباه
بأصابعه الثلاث أن يقول هكذا ولو قال لغير الموطوءة
أنت طالق أحد عشره فثلاث أو إحدى وعشرين فواحدة

وهو لا يخرج من الروضة لانه معطوف **ومنها** اذا قال ان احببت
 ميتا فانت طالق فاما مذهب من قول صاحب التمه وقوع
 حالا وبتجه صاحب المحاوي وصحح الامام وجماعه المنع لان
 المقصود الابعاد **ومنها** اذا قالت الزوج لزوجها يا خبيس
 او غيره من الفاظ المشاتبه فان قال ان كنت كما قلت فانت
 طالق واراد المكافه ان يعيضا كما خاصته وقع في الحال
 فان اراد التعليق لم يقع بغير وجود الصفة وان اطلق
 وعم للعرف بالمكافاه روي اللفظ **ومنها** اذا علق الطلاق
 بزني رماها به بان قال ان كنت زنيته فانت طالق وقع
 في الحال باقراره السابق ذكره بعض اصحابنا المتأخرين
ومنها اذا قال انت طالق طلاقا لا يقع وقع في الحال **ومنها**
 انت اذا قال انت طالق مريضه بالرفع طلقت في الحال نقله
 كما نقله النووي ويكون وصفا لها ونقل ابن الصباغ خلافه
 وهو شرط المرض وان كان لحنا **ومنها** اذا قال ان دخلت
 الدار وانت طالق بالواو ونقل الرافعي عن البغوي ان قال
 اردت التعليق او طلاق قبل قال البند ينبغي فان لم يقصد
 شيئا طلقت في الحال والتفت الواو كما قال ابتداء وانت طالق
 قال النووي في الروضة المختار انه عند الطلاق تعليق
 خول الدار ان كان قائله لا يعرف العربية وان عرفها لا يملك
 تعليق ولا غيره الا بالنيه لانه غير مفيد عند واما
 العامي فيطلقه لتعليق قال وما السورعي فهو فاسد
 حكاه دليلا **فان قال** قابل قد قلم المراه لو قالت لزوجها
 طلقني ثلاثا فطلقها كان له عليها ثلث الا لوقيل فقد او
 قعم بدون الصفة لان الصفة وجود الثلاث لا الواحد
فما الفرق بينهما قيل الفرق انه لما طلقها واحدا حصل لها
 مقصودها بالطفة الواحدة فقامت مقام الثلاث كما قال
 ان جيتني بثلاثه اعبد فلك الف فحاجة الواحد منهن لزمه

فان اصل المسألة اذا علق الطلاق
 بصفة لا يقع به ونحوها

ثلث الا لوقيل فذلك هنا مثله قيل ليس لوقا قال لها ان اعطيتني
 ثلثة الف فانت طالق ثلاثا فاعطته الف لم تطلق واحدة
 من الثلاث وقلم انها اذا قالت طلقني ثلاثا بالالف فطلقها
 حده بثلاث الف **فما الفرق** قيل الفرق بينهما انه اذا قال
 ان اعطيتني ثلثة الف فانت طالق فقد طلقها ثلاثا بصفة
 وهو ان تعطيها ثلثة الف فاذا اعطته الف لم تطلق لان الصفة
 لم توجد وليس كذلك في مسئلتنا لانها بذلت له الف
 في مقابلة الثلاث على سبيل المعاوضة فلما حصل لها بعض
 المعاوضة وجب عليها ما في مقابلته فدل على الفرق بينهما
 ولو قال انت طالق ثلاثا الا طلاقا صحيح الاستثنى وليقدم المستثنى
 على المستثنى منه فقال لا انت الا واحدة طالق ثلاثا ففي
 المذهب انه لا يقع الاستثنا لان الاستثنا لا سدر ان ما تقدم
 ولم يتقدم عليه سئ ولو قال انت طالق طلقين وواحدة
 الا واحدة وقع الثلاث لا استغراقه وعدم الجمع على الصحيح
 كما ذكره الرافعي واستشكله بعض المتأخرين وقال بوقوع
 طلقين بالجمع ولو قال اربعين طواق وقال نويت
 بقلب الا فلانه لم يقبل ظاهرا ولا يدين على الاصح فان ذكر
 لفظ الطلاق بعد الاستشاح ولو قال انت طالق الا ان
 يشاء الله لم يقع شي كما نقله القفال عن نص الشافعي
 رحمه الله واختاره وعن ابن شريح وقوع الطلاق لانه اوقعه
 وجعل المخرج منه المشية وهي غير معلومة فلا يحصل
 كما لو قال انت طالق الا ان يشاء زيد ولم يعلم بمشيته
 وقع الطلاق والاول اصح **ومنها** اذا قال لامه مورثة
 المزوج له اذا مات سيدك فانت طالق ثم مات وليس
 له وارث غيره انفسخ النكاح سوا كان على الميت دين
 مستغرق ام لا ذكره في الروضة **ومنها** اذا قال ان احببت
 طلاق فانت طالق ثم خاطب غيرهما فاجابته هي لم تطلق

على الصحيح من الروضة وقال ان لم تكن احسن من القمر
او ان لم تكن احسن من القمر فانت طالق لم تطلق وان كان
زنجيا اسود ولو قال هذا الطعام او العبد او الثوب
حرام على فلان لم يتعلق به كفارة ولا غيرها ولو قال
كل ما املكه حرام علي ونوى تحريم زوجته وامأيه او
اطلق وجعلناه صريحا لزم الكفارة ولو قال لا ربع
نسوة له انتن حرام علي لزم كفارة واحدة على المذهب
ولو قال انت علي كالميتة والدم والخمر والتحريم وقال
نويت به الطلاق او الظهار نفذ وان نوى التحريم لم ينفذ
الكفارة فان اطلق قال في الروضة ظاهر النص انه كالحر
فيكون على الخلاف فيه **ومنها** اذا قال انت طالق ان طلق
حكم بوقوع طلقين واحده باقراره واخرى بايقاعه حلالا
لان معناه انت طالق لا في طلقك **ومنها** اذا قال انت
طالق اليوم او غد فقبل بطلاق في الحال والصحيح في عند
الليثيين فيه كما ذكره الرافي رحمه الله في تعليق الطلاق **ومنها**
اذا قال لا سير لا نطلقك حتى تحلق انك لا تخرج فخرج
شخرج لم يلزم كفارة بالخروج ولو قال لزوجه ان
اكلت من الذي يطبخ فانت طالق فوضعت القدر على
الكانون واقد غيرهما لم تطلق باكله من ذلك الطعام و
كذا لو سجن الثور غيرها ووضعت القدر فيه ذكر
العبادي من زيادته وفيه نظر وينبغي ان يرجع فيه
الى العرف فيما يطلق عليه من الفاعلة فان اطلق
عليه انه طبع زوجته فيبغي الحنث ولا فلا ولو قال
كل امرأه لي خرجت من الدار مكشوفة الوجه ليقع
بعض نظر الاجانب عليها فلي طالق فخرجت ولم يبصرها
اجنبي طلق بخلاف ما اذا قال كل امرأه فخرجت لي
مكشوفة ويقع عليها بصرا لاجانب فهي طالق فخرجت

و لم يبصرها اجنبي لم تطلق قال الرافي **والفرق** بينهما
ان الطلاق في الصورة الاولى على صفة وقد وجدت
وفي الثانية على صفتين ولم يوجد الا احدهما وصوبه
النووي رحمه الله من زيادته في الروضة ولو كتب اذا
قرأت كتابي فانت طالق فقرأ عليها فوجهان اصحهما
ان كانت تقرأ لم يقع لانها اهلا للقراءة ولم تقرأ وان
كانت لا تحسن القراءة فقرأ عليها غيرها طلقت ولو قال
انت طالق ليلة القدر طلقت باخر ليلة من رمضان
كما قطع به في النهاية وعليه اتفاق الاصحاب وقال
النووي من زيادته في الروضة تطلق اول ليلة الحاي
والعشرون هذا اذا قاله قبل انقضاء ليلة الحاي والعشرون
فان قاله بعد مضيتها وقع في السنة الثانية في اول ليلة
التي قبل كلامه ولو قال حرلزوجهته الامة ان اشتريتك
فانت طالق وقال سيدها ان بعثتك فانت حرة فباعها
لزوجهها عتقت في الحال لانا ان قلنا الملك للمشتري
في زمن الخيار للبائع او موقوف فالحجارة ملكه وقد و
جدة الصفة وان قلنا الملك للمشتري فللبائع الفسخ
واعتاقه فسخ فتعود الجارية بالاعتاق الى ملكه وطلق
ابن الحداد وقوع الطلاق وهو تفرغ الملك في زمن الخيار
للبائع قاله الاصحاب والنكاح على هذا القول باق وقد
وجد شرط الطلاق فيقع وكذا الحكم على قولنا انه موقوف
لانه لم يتم البيع وان قلنا الملك للمشتري لم يقع الطلاق
على الاصح لمصادفته حال الملك وقوع الانفصال قال
صاحب المهمات وما ادعاه ابن الحداد من كون الجارية
ملكه على القول بالوقف ليس كذلك بل ان فسخ تبين
انها ملكه ولا تبين انها للمشتري وما قاله ظاهر
القاعدة الثانية من اوقع طلاق زوجته في الحال وقع

الاي مسئلتين احدهما اذا كان تحت عبدة امه واعتقت شئت
 لها الفسخ فطلقها العبد لم يقع طلاقه في الحال ولكن يكون رعا
 فان اختارت المقام معه علمنا ان الطلاق لم يقع وانما قلنا
 هذا لان سبب الفسخ سبق وقت وقوع الطلاق وفي وقوع
 الطلاق ابطال فسخه بقدومه فلم يجز ابطاله **المسئله الثانيه**
 اذا ارتدت امراه فطلقها زوجها لم يقع الطلاق فان رجعت
 قبل انقضاء العده وقع الطلاق حين الايقاع ذكره البيهقي
 رحمه الله في تعليقه ومنها نقلت **القاعده الثالثه** ما علق
 طلاق زوجته بالثلاث على صفة فوجدت الصفة وقع الطلاق
 المذكور **الاي مسئله** وهي ما اذا قال انت طالق اليوم ثلاثا ان
 طلقتك غدا فطلقها غدا اطلقه وقعت وحده دون الثلاث
 قيل قد قلتم اذا علق الطلاق على صفة وقع مع وجودها
 ولو قال انت طالق ان شئت فقالت قد شئت ان شئت
 فقال الزوج قد شئت لم يقع شيء وان كانت الصفة قد وجدت
 وهي المشيه **فما الفرق** قيل الفرق بينهما انه لما علق الطلاق
 بمشيئها قلنا قد شئت فقد علق مشيئها بصفة والمشيئه
 بالصفات لا تكون لان مشيئت الزوج قد توجد ولا مشيئه
 لها ولا نشأ بقولها ان شئت فقد شئت لم يقع الطلاق
 لعدم الصفة فهو كما لو قال لها انت طالق ان شئت فقال
 شئت ان طلعت الشمس لم يقع الطلاق لان طلوع الشمس
 قد يكون وهي لا تشأ فلا يصح كذلك ههنا ولو قال لمراه
 طلق نفسك فهو عليك الطلاق على الصحيح وقيل
 فيه فعلى الاول يشترط الفوريه بخلاف الثاني فلو
 جن قبل تطلقها فطلقت في حال جنونه لم يقع الطلاق
 بخلاف ما اذا علق على دخولها الدار فدخلت حال
 جنونه طلق والفرق بينهما ان في الصورة الاولى
 ان قلنا انه توكليل فله رفعه بخلاف الصورة الثانيه

لانه تعليق على صفة لم يكن له رفعها وقد وجدت فدل
 على الفرق بينهما ولو قال كل ما اكلت نصف رمانه فانت
 طالق وكلما اكلت رمانه فانت طالق فاكلت رمانه طلقت
 ثلاثا لوجود ثلاث صفات صفة بالنصف الاول وصفتان
 بالثاني ولو قال لغير المدخول بها ان دخلت الدار فانت
 طالق طلقت ثم طلق ان دخلت الدار فانت طالق طلقتين
 ثم دخلت الدار طلقت ثلاثا لانه علقه بصفة وقد وجدت
 في وقت واحد **فان** قال قائل اليس لقد قال لها انت طالق
 وطلق طلقه واحده هلا قلتم ههنا مثله **والا فما الفرق**
 قيل الفرق بينهما ان في الثانيه طلقه بعد طلقه فلما وقعت
 الاولى بانتهى بها فلم تقع الثانيه وليس كذلك الاولى
 لان بنفس الدخول يقع الثلاث فدل على الفرق بينهما
 فلو قال انت طالق ثلاثه انصاف طلقتين وقع ثلاثا في اصح
 الوجهين كما ذكره ابن الحداد ونقله النووي في الروضة
 عن الأكثرين **القاعده الرابعه** ليس لنا حره عدوتها
 للوفاه شهران **الاي مسئلتين احدهما** ما اذا اقرت
 المعتدة بعد بلوغها وتزوجها انها ملكا لزيد فتكاحها
 صحيح فاذا اطلقها هذا الزوج قال الشافعي رحمه الله تعالى
 تعد هذه بثلاثة اقر وعدها لوفات زوجها شهران
 عدة امه قبل **فما الفرق** قيل الفرق بينهما ان عدت
 الطلاق جعلت لحق الزوج وان كان فيها حق لله تعالى
 بدليل انه اذا لم يدخل بها حتى طلقها لا عدة عليها
 وليس كذلك عدة الوفاة لانها بحسب الحق الله تعالى
 بدليل انه لو مات عنها قبل الدخول بها كان عليها
 عدة الوفاة فدل على الفرق بينهما **القاعده الخامسه**
 من تلفظ بطلاق زوجته وكان ممن يقع عليه الطلاق
 طلقت **الاي مسئله** وهي ما اذا لقيت الزوج بطلاق زوجته

بلغة لا يعرفها وقال اردت بهذه معناها في العربية ونوت
 بهذا الطلاق وقصدت قطع النكاح لم تطلق على الاصح
 من الرخصة لانه يشترط في ايقاع الطلاق ان يقصد لفظ
 الطلاق معناه ولو قال انت طالق او لست بطالق لم تطلق
 وكذا العتق والتدبير كما نقله الرافعي عن نص الشافعي رحمه
 في الامم ولو قال لزوجته طلق نفسك ثلاثا فقالت طلقت
 او طلقت نفسي ولم يذكر عددا بلفظ ولا بينه وقع الثلاث
 فلو لم يصح الزوج بلفظ الثلاث بل نوي ذلك فانه لا يقع
 عند الاطلاق الا واحده على الصحيح كما ذكره الرافعي ولو
 قال طلق نفسك فقالت انا طالق اذا قدم زيد لم يقع
 به شيء لانه ملكها التخيير لا التعليق فلم يقع ولو قال
 انت طالق واسار يا صبيعه لم يقع بالاسارة شيء لانه
 لعددا ويقول مع الاسارة انت طالق هكذا وقع بكل
 اصبح طلقه بارادته بلسوط او مقبوضا صدق مع يمينه
القاعدة السادسة فرقة الطلاق موجبه للمتنحه
الاي سبيله وهي ما اذا كانت الفرقه بينهما كالفسخ با
 لعيب فلا متعه اذ لا رجاس **القاعدة السابعة** الطلاق
 في حيز من دخول بها ردي ياتم فاعليه **الاي** مسائل
منها طلق الحكيم في الشقاق **ومنها** الفرقه لعجزه عن
 المهر والنفقة اذا قلنا انها لا طلاق **ومنها** التعليق
 شمس اير الصفات اذا وجدت الصفه كان بدعيها ولا
القاعدة الثامنة من طلق زوجته وانقضت عدتها
 وكان له رجعتها **الاي سبيله** وهي ما اذا كان الطلاق حيا
 وانقضت العدة مع المعاشرة لها فليس له الرجوع حتى
 تنقضي مده بعد انزاله عنها ولو طلق ذمي واحده
 ثم التحق بدار الحرب ونقض العهد وسار في الامر
 لم يملك على زوجته غير طلقه اخرى لانه لان رقيقا

م

فان كان له

الستوي

استوفى طلقه وبقيت له طلقه ولو طلق طلقين ثم طلق
 ما ذكرناه او لا ملكت تلكه كما ذكره ابن الجداد والفرق
 انه لما طلق حال الحرية لم يحكم بالبينونه الكبرى فاذا
 طرأ ما وصفناه لم يجدد محرمها لم يتقدم **القاعدة**
السابعة من علق الطلاق بطلوع شهر من الالهة ثم ثبت
 عند الحاكم طلوعه وقع المعلق **الاي سبيله** وهو ما اذا علق
 بطلوع شهر رمضان فشهد به عدل واحد ثبت ولم يقع
 الطلاق والعق بلاحلاق ولم يحل بينونة الدين الموحل
 ولو قال السيد لامته اعتقك الله او الزوج لزوجته طلقك
 الله وقع فيهما قال في الروضة وهذا يشعر بانها صريحة
 خلافا للبوشنجي ولو قال الزوج لزوجته انت طالق عشت
 فقالت تكفي ثلاث طلاقات فقال الباقي لضرتك لم يقع شيء
 على الصرة لان الزيادة لغو ولو قالت تكفي واحده فقال
 الباقي لضرتك وقع عليها ثلاث وعلى الصرة طلقتان ان
 نوي ذلك كما نقله النووي في الروضة عن البغوي ولو شك
 هل طلق ثلاثا ام لا لم يطلاق شيئا ولو قال ان كان هذا
 الطائر غدا با فحقصه طالق وان كان حده فزنيب
 طالق فشك في الطائر ما هو لم يحكم بطلاق واحده
 منهما ولو قال ان كان هذا الطائر غدا با فعددي حر
 وقال اخوان لم يكن فعددي حر واشكل فكل منهما
 التصرف في عبده فان ملك احدهما عبدا اخر المملوك
 عليه واجتمعا عنده منع منهما ويومر بتعيين العتق
 في احدهما ولو قال لامرأته ان كنت حاملا فانت
 طالق فقالت لست بحاملا فشهد اربع نسوة بحملها
 لم يقع الطلاق لانه لا يقع بقول النساء ذكره الفقهاء
 في فتاويه فان قالت انا حامل فصدقها الزوج طلق
 في الحال ولو علق الطلاق بولادتها فشهد بها اربع

بينهما

على زوجها وطئها حتى تنقضي عدتها ومع هذا بقاء احكام
 الزوجية على ما كانت عليه وهكذا اذا اظاهر الرجل من
 زوجته يحرم عليه وطئها حتى يكفر ووقع هذا فان احكام الز
 الزوجية على ما كانت عليه فاذا انقضى هذا قلنا للرجعة
 اركان **الركن الاول** المصلحة التي لم يستوف زوجها
 العدد المملوك من طلاقها وهي نوعان باينة ورجعية
 فالباينة المطلقة قبل الدخول والمطلقة على عوض فلا
 يحل للزوج الا بنكاح جديد والرجعية المطلقة بعد الدخول
 بلا عوض ولا استيفاء عدد **الركن الثاني** المصلحة وهو
 كل من له اهليه النكاح ولا يستحلل بنفسه ولا يدفيه
 من العقل والبلوغ لكن للعدد الرجعية بغير اذن
 سيده وليس للمراه الرجعة كما ليس لها ابتداء نكاح وحصل
 الرجعة بقول راجعتك ورجعتك وارجعتك ولو
 قال تزوجتك او نكحتك فوجهان احدهما ما ذكره في
 التهذيب المنع لا توها ليسا مستعجلين في الرجعة ولا تحصل
 بالوطى ومقدماته ولا يشترط الاظهار على الاظهر
 ولم تقبل الرجعة كما اذا قال راجعتك ان شئت بفتح
 الهمزة واذا شئت صح ويصح بالجمع مع معرفته بلسان
 العرب **الركن الثالث** محل الرجعة وهي المراه ولا
 يشترط رضاها حين الرجعة لكن يستحب اعلامها
 ويشترط لبقاء الرجعة بقاء العدة وكونها قبله
 المحل فلوارتد الزوجان او احدهما في عدة الرجعة
 قلم يصح الرجعة فلو اجتمعا على الاسلام قبل انقضاء
 مدة العدة فلا بد من الاستيناف قال الرافي رحمه الله
 في شرحه الكبير هذا هو المنصوص عليه وبه اخذ
 الاصحاب وفي الباب قواعد **الاولى** من طلاق رجعة
 طلاقا مستعقبا للعدة ولم يكن بعوض ولم يستوف عدة

الطلاق

تزوج

الطلاق ثبت له الرجعة **الاولى** مسائل منها ان يكون الزوج
 باسرة ودخل بها ثم اصر بان الشهود كانوا فساقا فانها
 تبين منه بطلقة على طريقه العراقيين ويلزمها العدة كما
 ذكره الغزالي في وجيزه قال وقد يقال ان النكاح انفسخ
ومنها اذا وطئها بشبهة فاعتدة ثم تزوجها في العدة بطلاقها
 قبل الدخول فانها ترجع الى العدة عدة الشبهة ولا رجعة
 له **ومنها** اذا ابانها بعد الدخول بخلع ثم تزوجها
 ثم طلقها قبل الدخول فانها ترجع الى عدة البينة ولا
 رجعة له **ومنها** اذا اطلقها اي زوجته الامه طلاقا رجعيا
 وهي ايسة وبقي من عدتها ون شهر راجعها ثم
 اشترأها في العدة لم يحل له وطئها قبل استكمال شهر
 من حين الشراء **ومنها** اذا عايش الرجعية الزوج
 معاشرة الزوج وانقضت الاقرا وقلنا ان العدة تنقضي
 وهو الصحيح فلا رجعة له وان كان يلحقها الطلاق **فان**
قال قائل قد قلتم في اصل المسئلة انه اذا اطلقها طلاقا
 مستعقبا للعدة ولم يكن بعوض ولم يستوف عدة الطلاق
 ولا ردة هناك ثبت له الرجعة وادعت الزوجه انه
 لم يصحها ولا علم هناك خلوه كان القول قولها مع
 يمينها لانه لما اطلقها فالظاهر ان الطلاق وقع والفرقة
 حاصلة وهو دعوى امر يرفع به هذه الفرقة في الظاهر
 فلم يقبل منه وقد قلتم في حرب مدة العدة والا يلا ولو ادعى
 انه اصابها في المدة وادعت عدم ذلك كان القول قوله
فيما الفرق قبل الفرق بينهما ان في العدة والا يلا بقاء الزوجية
 وهو يدعى الاصابة وبقاء الزوجية وهي تدعى بقاء الاصل
 وكل منهما محال فلم تسقط هذه الفرقة الحاصلة الظاهر
 بامر محتمل وليس كذلك في مسئلتنا لان الظاهر ان
 الطلاق واقع والفرقة حاصلة وهي تدعى الاصابة وهي

وهو بينهما وكل واحد منهما محتمل ليس كذلك في مسئلتنا
 لان الظاهر ان الطلاق وقع والفرقة حاصلة ولم تسقط طهنة
 الفرقه الظاهره بامر محتمل وبالمعنى الذى جعلنا القول قوله
 في العنة ولا يلا بذلك المعنى جعلنا القول قولها في هذه
 المسئلة واذا تقررت ان القول قولها في هذه المسئلة حلفه
 وانقطعت الرجعة فلا عده لها فدل على الفرق بينهما
القاعدة الثانية عكس المسائل المتقدمه في صور ثلاث
منها اذا وطئ امرأة بشبهة فحملت ثم تزوجها واصابها
 ثم طلقها طلاقا رجعيا فوضعت حملها من الشبهة فقد
 انقضت عده الشبهة وله الرجعة بعد الوضع **ومنها**
 اذا وطئ امته باملك فحملت ثم اعترفها وتزوجها ثم
 اصابها ثم طلقها رجعيا فوضعت حمل ملك اليمين فلهي
 في العدة وله مراجعتها على وجه **ومنها** اذا تزوج امرأة
 واحبلها فانت بولد لدون ستة اشهر لم يلقه لانه
 ليس من النكاح فلو كان طلقها بعد الدخول فانت
 بولد لدون ستة اشهر من حين العقد وامكان
 لو طئ لم تنقض عده بها وله رجعتها على وجه ذكره
 الغزالي **القاعدة الثالثة** اذا قال مستحق الرجعة
 راجعتك كانت رجعة لها **الافى** مسائل **منها** ذكرها
 الشافعي رضي الله عنه في الام **منها** اذا قال راجعتك
 ان شئت فقالت شئت لم يكن رجعة لان الرجعة عقد
 من العقود فلا يصح بالصفة كالبيع والنكاح بخلاف
 ما لو قال ان شئت بفتح الهمزة او اذا شئت **ومنها**
 اذا قال لها كلما طلعت الشمس فقد راجعتك ثم طلقها
 لم يكن مراجعتها بها بهذه المعنيين احدهما ان هذه الـ
 رجعة بصفة والثاني اذا وقعت الرجعة قبل الطلاق
 فقد عقد ما قبل وقولها فلم يصح بخلاف ما اذا

طلق

قال

قال لها قد راجعتك امس كانت رجعة **والفرق** بينهما
 ان اداه كل عقد بصفة والعقود بصفة لم تنسخ وليس
 كذلك هذه المسئلة لانها اقرار بالرجعة لان كل ملك
 الرجعة ملك الاقرار الا ترى انه لما ملك الطلاق ملك
 الاقرار به **ومنها** ما نقله السند ينجي في تعليقه عن نص
 الشافعي رضي الله عنه اذا قال راجعتك للمجبهة او لغيرها
 او لغيرها رجعنا في هذه اليه فان قال اردت بقولي
 المجبة اي اني احبك وقولي الا اذا اي لما جعل من الاذا
 بالطلاق فذلك اردت بقولي المجبة اي ان كنت احبها
 قبل النكاح فلما نكحتها بغصتها فلما طلقها عادت المجبة
 بقولي المجبة اي لما كنت قبل النكاح او قال اردت بقولي
 الا اذا او الالهانه اي انك كنت قبل النكاح في الهانه واذا من
 واحد ولما تزوجتك زال عنك الا اذا بالنكاح فقولي
 راجعتك للاذا اي رد ذلك الى الحال الاول قلنا له لا يكون
 هذه رجعة لانك تفرق انك لم ترد به الرجعة فاذا
 قال لها شيئا من ذلك ثم مات قبل ان يبين شيئا هذه الـ
 لفاظ حكمنا بانها قد راجعها لانه اظهر الامر بان كان
 الاخر محملا والله اعلم **القاعدة الرابعة** من طلق زوجته
 مستوفيا لعدد الطلاق لم يحل بعد حتى تنكح زوجا غيره
 بعقد صحيح ويطاها بتغيب حشفته او قدرها من
 مقطوعها ثم يطلقها وتنقض عدها فيحل له **الافى**
 مسئلتين **احدهما** ما اذا وقع الوطئ في حال ردته او
 دنها ثم عاد الى الاسلام لم يحل له كما في زيادات الروضة **الثانية**
 ما اذا كان به عنة او شلل لم يصح على الصحيح الذي قطع
 به جمهور الاصحاب لعدم ذوق العسيلة لكن صح الاصحاب
 بتحليل خصي بخلاف صبي لم يتاى منه الجماع كما في الروضة
 خلافا للفقهاء **القاعدة الخامسة** الرجعية احكامها

كالزوجه **لا في** مسلتين **احدهما** ان وطئها حرام لكن لاحد
فيه كما قد بناء ويلزم مهر المثل ما لم يكن الوطئ في الردة
في زمن العدة كما ذكره النووي في الروضة عن النص **المسئلة**
الثانية نظره اليها وليس له او سائر الاستمتاع حرام ولا
لقول قوله في زمن العدة في الرجعة وقولها بعدم الرجعة
ولا ميراث له بعد العدة بدعواه الرجعة في العدة ويتوارث
رثان في العدة ولو اختلفا بان قال الزوج طلقها قبل
الدخول وقالت هي بعدة فالقول قولها مع يمينها ولا
تسحق عده ولا نفقة ولا سكنى وتزوج في الحال وليس
له نكاح اربع سواها حق تنقضي عدتها وتملك الصداق
المقبوض بيدها فان لم يكن قبضت شيئا او كانت قبضت
النصف فليس له مطالبة بشئ بعد الدخول فانكر فالقول
قوله مع يمينه ولزمها العدة ولا نفقة لها ولا سكنى ولو
صدقته على الخلوة دون الوطئ او هي عكسه فالقول قول
مدعي الوطئ بيمينه **كتاب الايلاء** هو من علق
الوطئ على ما نفع فيه من حنث في يمين او عتق او طلاق
ونحو ذلك والاصل فيه كتاب الله عز وجل وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم **فاما** الكتاب فقوله تعالى
الذين يؤمن من نساءهم تربصا اربعة اشهر فان
فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا لطلاق فان
الله سميع عليم **ومن** السنة ما روي سهل ابن ابي صالح
عنه انه قال سألت اشاعش بن عيسى عن اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن المولى فقال يتربص اربع
بعدة اشهر ثم ليفي او يطلق فدل على ذلك ان الايلاء حكم
في الشرح ولقول النابغة **يا ايها النابغة** **يا ايها النابغة**
يا ايها النابغة **يا ايها النابغة** **يا ايها النابغة**
والبيت لا اتيك ان كنت محرمًا ولا ابتغي جارسواك مجلًا
قال القاضي ابو علي رحمه الله في تعليقه وقد اختلف النابغة

بلغ

في الايلاء الشرعي الذي يتعلق به حكم الفیئة والطلاق فدل
ههنا الشافعي رضي الله عنه الى ان الايلاء الشرعي هو الذي
يتعلق به حكم اذا حلف ان لا يصيبها اكثر من اربعة اشهر
فهذا يكون مولى يتربص اربعة اشهر فاذا مضت
طوب اما بالفیئة والطلاق وانما هو حلف ان وطئ في
دون تلك المدة فقد حنث وان ترك حتى مضت المدة
فقد برى بيمينه ولا شئ عليه قال وبه قال مالك واحمد
وابو ثور وذهب ابن عباس رضي الله عنهما الى ان الايلاء
الشرعي هو ان يحلف ان لا يصيبها ابد فاذا حلف ان لا
يصيبها مده معلومة كان حلفا وليس بايلاء قال وذهب
الثوري وابو حنيفة الى ان الايلاء هو ان يحلف ان لا يصيبها
اربعة اشهر فيما فوقها وعندنا في حكم ما دونها قال
وذهب الحسن البصري وابو ابي ليلى الى انه اذا حلف ان
لا يصيبها مده قلت او كثرت فانه ايلاء شرعي يتعلق به حكم
الفیئة والطلاق حتى اذا مضت الاربعة اشهر طوب
بأحد ههنا فاعتبروا اليمين على ان لا يصيبها ولا يعتبروا
المدة وكل دليل على ذلك فمن نص قول ابن عباس رضي الله
عنهما استدلالا به قال الايلاء هو الذي لا يتخلص عنهما
الا بضرب وهو وجوب الكفار وهو لا يكون الا بعد ان
يحلف ان لا يصيبها ابد فاذا حلف ان لا يصيبها خمسة اشهر
فاكثر فهذا يمكن ان يتخلص منه بلا ضرب وهو يتبرك حتى
تنقضي الاشهر الخمسة ثم يطاؤها ولا كفارة عليه كما لو قال
لا مراثة والله لا اصبك ببغداد لم يكن مولى لانه يمكنه
ان يتخلص منها بلا ضرب وهو ان يخرجها من بغداد فيطأها
فيل هذا يرد بدليل قوله تعالى للذين يؤمن من نساءهم
تربصا اربعة اشهر فان فاؤا فان الله غفور رحيم الا به
فا خبرنا من الى من زوجته فبعدها التبرص اما يغني او يطلق

ولم يفرق بين ان يكون الايلا على التابيد او على مده معينة
فمن نصر قول الحسن وابن ابي ليلى استدل بقوله تعالى
الذين يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر فاءت فاء وان
الله سميع عليم فاخبر الله تعالى ان المولى يتربص اربعة
اشهر ثم يفي او يطلق ولم يفرق بين ان يكون الايلا على
التابيد او على مده معينة فمن نصر قول من يفرق فهو
على محموله ولانه قصد الامر بها بالامتناع عن وطئها
بعقد يمين فوجب ان يصير موليا اصله اذا الى منها
فوق اربعة اشهر فاكثروا الدليل على قولنا من الايه
قوله فان الله غفور رحيم فوصف تعالى نفسه بالغفران
والرحمة فان فاء بعد التربص وهو يقتضي ان يكون الفتيه
بعد التربص فاذا كان الايلا قد وقع فيما بعد الشهر
يكون الوطئ مباحا والفعل المباح لا يصح ان يصفى الله تعالى
عند ذلك بانه غفور رحيم لما فعل هذا الفعل المباح
فدل على ما قلناه وجواب ثاني هو اذا الى منها الشهر
والشهران لم يدخل عليها كغيره اذ هي يمكنها ان تبصر
هذه المده فلذلك لم تكن في حكم الايلا وليس كذلك اذا
زاد على اربعة اشهر فانه يتكامل عليها الضرر ويكثر
فلذلك جعلنا في حكم الايلا قلزمه الفتيه او الطلاق و
يورد ما روي عن حماد بن الخطاب رضي الله عنه انه طاف
ليلة في سلك المدينة فسمع امرأة تقول **سبحا**
اذا طال هذا الليل وازور جانبتي **و** ليس الى جنبتي خليلا الاعبه
فوالله لو لا الله لارب غيره **و** لزعزعت من هذه السرى جوانبي
مخافه ربي والحياء يكفني **و** اكرم بعلي كى تنال مرأيتي
ولكنني اخشى عليك موكلانا بانفسنا لا يفتقر الدهر كاشته
فلما كان ذلك استدعى حماد بن الخطاب رضي الله عنه تلك المرأة
فقال لها اين زوجك بعث به الى العراق فاستك **عمر** رضي الله

عنه نفسا وسألهن عن المراه كم تبصر عن الرجل فقلت
تبصر شهرين ويقل صبرها في الثالث ويفي في الرابع
مجعل عمر رضي الله عنه مده الغزو اربعة اشهر وير
جعت من العزوا ويوجه قوما اخرين مكانهم فدل ذلك
على ما قلناه وله اركان اربعة **الاول** المحالف ويعتبر
فيه ثلاثة شروط **احدها** ان يكون زوجها فلو قال الاجنبية
والله لا اطاك تخضع ذلك يميننا حتى لو وطئها قبل النكاح
او بعد لزمه كفاره يمين ولا ينعقد ايلا حتى لو تزوجها
لم يضر بها مده قال الرافي رحمه الله تعالى وفي التمه فيه
انه يصير موليا ان نكحها لان اليمين باقية الركن
الثاني تصبر الجماع فلو الى مجبوب لم يصح ايلاؤه على المذهب
وكذا لو الى من رفق او قرنا كذلك فلو الى وهو غير مجبوب
ثم جرب لم يبطل ايلاؤه على المذهب **الثالث** العقل والبلوغ
قال شيخنا جمال الدين في مهبانه وقد اهل النوى امرين
احدهما ان يكون مختارا **الثاني** ان يكون غير سكران فانه
غير عاقل وهذا **الثاني** يخرج بظاهر لانه داخل في لفظ
العقل فلا يكن في ردا عليه ويصح ايلاؤه الركن **الثالث**
الثالث المحلوف به هو الله تعالى او صفة من صفاته تبارك
وتعالى ولا يختص بذلك بل ان قال ان وطئت ففعل حج او
صلاه او صوم او فعبدي حرو فان طالق ونحو ذلك
كان موليا الركن **الرابع** المحلف على الامتناع من وطئ
زوجته فهو اما ان يطلق الامتناع فيجعل على التابيد
فيجعل الا شفاء المطلق فيكون موليا واما ان يقيد
بالتأقيت له كزمان مقدر كشه وسنه او بالتعلق
بامر مستقل لم يتعين وقته ففيه قسمان احدهما
اذا قدر زمانا له ان كان اربعة اشهر فما دونها لم
يكن موليا واذا قال والله لا اجامعك ستة اشهر

فقد الى يمين كل منهما يشتمل على مدة الايلا فلها المطالبة بعد
مضي اربعة اشهر قال الرافي رحمه الله ولو وصل اليمين
فقال والله لا اجامعك اربعة اشهر فاذا مضت فوالله
لا اجامعك اربعة اشهر فليس بمحول على الاصح لانها بعد
مضي اربعة اشهر لا يمكنها المطالبة بموجب اليمين الاولى
لانها لا يجوز ان لا يثبت لعدم الايلا ويحتمل الاثم لا يثبته
الاضرار لا يثبت المولين قال صاحب المهمات وهذا
محول على ما اذا ذكر اسم الله تعالى في كل مرة وهو المستفاد
من قول الامام الرافي قال فان لم يذكر ذلك بان قال
والله لا وطيتك اربعة اشهر فاذا مضت فلا وطيتك
مثلهما قال ابن الرفعة في مطلبه يكون مولى وجه واحد
لانها يمين واحدة اشتملت على اكثر من اربعة اشهر
القسم **الثاني** لو قال والله لا اطاك حتى ينزل عيسى
ابن مريم من السماء او يخرج الدجال فهو يفيد الامتناع
عن الوطى بامر مستقل لا يتعين فهو مولى ولو قال حتى
تطير او تصعد الى السماء فهو او لا يحصل الايلا
كما قاله الرافي رحمه الله ولو قال لا ربع نسوة والله لا
اجامعك لا يحث الا لجامعتهن كلهن ويلزم كفارة
واحدة ولو مات بعضهن قبل الوطى انحلت اليمين
فلو قال فوالله لا اجامع كل واحد منكن نقل الرافي
رحمه الله عن اصحاب انه يكون مولى من وكل واحد
منهن يتعلق بوطى كل واحد منهن والحنث والكفارة ولو
قال لا اجامعك سنة الامره في المسئلة قولان اظهرهما
وهو الجدي بعدم الايلا في الحال لانه لا يلزم بالوطى
الاول نتيقي فاذا وطيتها نظران بقي من السنة اكثر من
اربعة اشهر فهو من يومئذ والا فله حلق وليس

نحول ولو الى من احدي زوجتيه ثم قال للاخر اشركتك
معها ونوى الايلا لم يصير مولى من الثانية لعدم اليمين بخلاف
ما اذا ظاهر من احدي زوجتيه ثم قال للاخر اشركتك
معها صار مظاهرا من الثانية ايضا على الاصح ولو حلق لا يجزا
معها خمسة اشهر من الحلق ولم يتطلبه ليس لها المطالبة
في الماضي واستحققت مدة الايلا الثاني ان بقيت زوجته
لان طلق الركن **الخامس** المحلوف عليه وهو الجماع
والفاظه المستعمله صريحاً وكنايه ومن الصريح لفظ لا
نيلك او لا اجامعك بذكرى فهذا صريح واما الفاظ
الكنايه الملامسه والمباشره وما اشبه ذلك ففيه قول
احدهما وهو الجدي انها كنيات وتنقطع المدة بالطلاق
الرجعي والرده ولو راجعها بعد ذلك استؤنفت
المدة ولو قال ان وطيتك فعبدى حر فزال عنه زوال
الايلا يزواله قيل **فيما** الفرق بين هذه المسئلة وبين
ما اذا كان محرماً قلتم انه اذا احرمت حبت المدة ولم تستأنف
الرجع والرده له الاستيناف قيل الفرق بينهما ان الرجع
نكاحاً ناقصاً والمدة لم تحسب عليه الا في كامل وليس
كذلك نكاحها حال الاحرام لان النكاح فيه كامل ولم
يمنع من احتساب المدة فاذا ثبت هذا وانقضت المدة
بالفائه او الطلاق فاذا طلق فقد اوقاها حقها من هذه
المدة وان قال اني ولا مانع له قلنا لا يغنيك ولكن ان
ثبت فقد خرجت عن الايلا وحينئذ او فيتها حقها فاذا
كان ثم مانع وطلب الاستمهال ليستعد فهو يجهل قد
ما يستعد به للفائه مثل ان كان صابراً فحتى يفطر
او جائعاً فحتى يشبع او ثقيللاً فحتى يخف وريح الغزالي
انه يجهل ثلاثة ايام خلافاً للعراقيين والبغوي المنع
قال صاحب التهذيب يجهل يومين او نصفه **فان**



قال قاييل فيما الفرق بين ان يكون مريضا او مجنونا ساقلم يقبل منه الفية باللسان قلنا الفرق بينهما ان المرض والمجنون لا يختار منه لسبب من جهة الله تعالى فلم يجبس باختياره ولا صنع له في ذلك فجاز ان يعذر فيه وتقبل فيه معذرة وليس كذلك الاحرام لانه احداث باختياره فغلظ فيه ان لا يقبل الفية باللسان وقلنا بغير اختيار واختار فيها لو جبس بحق بقدر عليه بالوفاء وامتنع فيكون ذلك باختياره فلا يقبل منه الفية فدل على الفرق بينهما وفي الباب قواعد **القاعدة الاولى** من حلف على ترك وطى زوجته سنة كان موليا في الحال **الاولى** مسئلتين **احدهما** المجنون كما قد مناه لا يكون موليا لانه لا يعي الاثر على المذهب ومن شل ذكره او قطع بعضه وبقي قدره الحشفة فالاصح ان ايلأه طيح وكذا الايلامن الرثقا و يصح الايلامن صغيره ويضرب مدتها من الادراك المسلم **الثانية** ان يكون له اربع نسوة فوطى ثلاث منهن تعين الايلامن الرابع لا يعين **فان قال** قاييل قد قلتم ان مدة الايلامن اربعة اشهر وبما كان اكثر وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما لان تميزه الايلامن ان يحلف ان لا يصبرها ابد او الا فهو حلف و قلتم ان مدة العنة سنة وان المراه ليس لها صبر على اكثر من اربعة اشهر في الايلامن ولم تقولوا ذلك في العنة **فما الفرق** بينهما قيل الفرق بينهما ان مدة العنة ضربت سنة ليعلم معها العيب بالزوج لانه يختلف عليه الا هو فيه في فصول السنة فان كانت من رطوبة انخلت في الصيف وان كانت من بؤس انخلت في الشتاء وان كان غير ذلك صلي في اعتدال الهوى والثاني الزوج اذا كان حاضرا معها كانت نفسها مطمئنة وليس كذلك اذا كان غائبا فانها تستوحش

وتفكر في قدومه وفي العنة ليس له صنع فيه بخلاف السفر فانه من صنعه فدل على الفرق بينهما **القاعدة الثانية** اذا اختلف الزوجان في الوطى وعنده كان القول قول نافية **الاولى** مسائل **منها** ما اذا ادعت الزوجه عن الزوج وادعى الزوج الاصابه كان القول قوله مع يمينه سواء قيل المدة او بعدها خصيا كان او مقطوعا يتاتي معه **ومنها** اذا طالبت بالفيه في الايلامن فقال وطئها بيمينه لكن لو طلقها بعد اليمين في المسئلتين لم يكن له رجعتها عند الجمهور كموجب ادعى التلف في الوطى كان القول قوله مع يمينه فاذا ثبت اخراستها له وعزمه فليس له الرجوع على الموطى اذا اختلفا انها لم تلتق **ومنها** اذا قالت طلقني بعد الدخول فعلى المهر فقال بل قبله وانت بولدين يحمل صدقت بيمينها على المذهب وتطالب بالنصف الثاني فان لاعن الزوج ونفاه الولد فتعود الى تصديقه ولو له ريات بولد قال قول قوله وعليها العدة ولا نفقة ولا سكتى وله تكايج بنتها واربع سواها في الحال كما ذكره النووي في الروضة **القاعدة الثالثة** تغيب الحشفة في فوج امراه يحصل به الفية لها ويلزم الكفار **الاولى** مسئلتين **احدهما** اذا استدخلت الزوج ذكره لم تنحل به اليمين ولو وطى بعد لزوم الكفار وحصلت الفية وارتفع به الايلامن الاصل المسئلة **الثانية** اذا وطى مكرها فلا كفارة في الاظهر والاصح ان اليمين ان لا تنحل به وتحصل الفية ويرتفع الايلامن كما ذكره في الروضة والكفار فيه يعتق رقبه فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان يستطع فاطعام ستين مسكينا كل مسكين مدقلا وصرف الى واحد كل يوم مدافى ستين يوما لم يجزه ولو دفع الطعام الى الامام ليفرقه فتلقي في يده

لرجزه على ظاهر المذهب بخلاف الزكاة ان الامام له عليها يد
بخلاف الكفارة فان كان له مال غائب صبر حتى يأتيه
بالرقبة لانها على التواخي وان وجدها يمت غاير لم يلزمه
كما قطع به الجمهور فيجزي عنه عتق الابق دون المخصوص
كتاب الظهار والكفارة الاصل فيها كتاب الله
عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **اما** الكتاب
فقوله تعالى الذين يظاهرون منكم من نسائهم الاية فيبين
فيها الظهار والكفارة وانه محرم وانه كذب وزور
وليس بين احكام الظهار وموجبه وذكر في الاية الاخرى
الظهار وبين فيها حكم الظهار وانه يجب فيه الكفارة مرتبة
لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما
قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا الى قوله فمن لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا الاية فدل على ثبوت حكم الظهار
من الكتاب **واما** السنة فلما روى من حديث ابن مسعود
قال امرؤ اصاب من النساء ما لا يصيب غيري فلما دخل
رمضان خفت ان اصاب منها شيئا بقي الى ان اصبح
وظاهرت منها في رمضان فينهاه في تخدمني ذات ليلة فتكف
منها شيئا فلم البث حتى زلت عليها فلما اصبحت خرجت الى
قومي فاخبرتهم الخبر وقلت لهم انطلقوا معي الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لا والله فانطلقت الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال حررت رقبة
فقلت والذي بعثك بالحق نبيا لا املك غيرها وضربت
بيدي على صفحة عنقي فقال صم شهرين متتابعين فقلت
ما اصبحت الا من الصيام قال فاطعم ستين مسكينا فقلت
والذي بعثك بالحق نبيا ما لنا طعام فقال انطلق الى
صدقته بني زريق فليدفعوها اليك فاطعم وسقا
ستين مسكينا والباقي كله انت واهلك فرجعت الى قومي

فاخبرتهم

فاخبرتهم الخبر وقلت لهم علة وجد عندكم الضيق وسوا
الراي ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
السنة وحسن الراي قد امرني بصدقتكم فذكر لي في هذا
الخبر احكام الظهار واما خبر اوس فقد روي ان
حواله امرأة اوس بن الصامت وفي بعضها خويلد و
نما هو بتصغير خويلد فروى انها اتت الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله زوجي فظاهرتني حين
كرسني ووق عظم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرمت عليه فبكت ودعت فنزل الوحي قد سمع الله
قول النبي بما ذكر في زوجها الاية فاتي النبي صلى الله عليه وسلم
بوس ابن الصامت فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد
لرقيبته قال لا انتطيع ان تصوم شهرين قال اذا لم اكل
في اليوم ثلاث مرات ذهب بصري فقال انتطيع ان تطعم
ستين مسكينا فقال لا فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بتمر فقال خذ و تصد به وفي بعضها فقال على افقر
مني ومن اهلي يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم
وتسلم كله انت واهلك فدللت الاية والخبر على ان الظهار
وشرعا يصح من كل ربح جاز طلاقه وجبره عليه الحكم من
بالع جري عليه الظهار حرا كان او عبدا او ذميا وكفا
عتق رقبة فممن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فممن لم يجد ف
طعام ستين مسكينا ولا يجب عليه صوم لانه لم يصح وقد
ابو حنيفة رحمه الله الي ان الذي لا يتصدق ظهاره هو
الكافر لان عندك ان التكفير لا يصح من الذمي لانه عباد
تقتقر الى الله فلم يصح من الكافر كالصلاة والصوم
قالوا ولان هذا على اصلكم الزم لان المشرك لا يصح
منه شرا الرقبة المؤمنة وهي التي تجب في الكفارة
الظهار فاذا لم يصح شراؤها فكيف يصح عتقها وتدل

انه يصح منه الصوم في كفارة الظهار فلم يصح منه الظهار
 كما يجوزون والدليل على صحة قولنا قوله تعالى والذين يظاهرون
 من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبته الاية وثلاثة
 ادله احدها من حيث العموم وهو ان الله قال والذين يظاهرون
 ولفظ الذين انما هو الجنس الذكور ويقتضي ان كل من تظاهر
 وعاد فعليه عتق رقبته ولم يفرق بين ان يكون ذميا او مسلما
 ففيه على العموم الدلالة الثانية هو ان الله تعالى عليه على معنى
 الظهار في الاية الاولى فقال وانهم ليقولون منكرا من القول
 وزورا فان خبر ان الظهار هو قول المنكر والزور هو الشبه
 بالباطل بان يشبه امراته بامته وهذا المعنى يشترك فيه
 المسلم والكافر والمشرك الدلالة الثالثة وهو ان الله تعالى
 ذكر في سياق الاية ما يخص بالمشركين فقال تعالوا لتؤمنوا
 بالله ورسوله فقال وحقيقة قوله ذلك لتؤمنوا اي لتبدلوا
 الايمان فدل على الاية تناولت المسلمين والمشركين جميعا
 والجواب عما استدلوا به من انه قربة فلا يصح من المشرك كالأصل
 وقلنا ليس يمنع ان يكون النبي وضع في الشرع قربة فاذ اني
 به المسلم كان قربة له ولو وجد ذلك في المشرك لم يكن قربة
 الا ترى ان الحدود حين وضعت انما وضعت للتطهير قال
 صلى الله عليه وسلم الحدود كفارات لاهلها ومع هذا
 لوحد المسلم كان تطهير له ولا تكفير لغيره يعني الكافر
 يبطل هذا وعلى ان المعنى في الصلاة انها عبادة على اليد
 محصنة الله فلذلك لم يصح من المشرك لانه يتعلق به حقان
 حق لله تعالى وحق الادبي فاذا لم يصح منه حق الله تعالى
 جاز ان يلزمه حق الادبي تغليطا عليه وهذا الجواب
 على قياسهم على الصلاة واما الزكاة فالمعنى فيها انها
 عبادة اوجبها الله تعالى ابتداء بالشرح فلذلك لم يجب عليه
 كالحدد واما قولهم هذا المزموم على اصله لا يصح

منه شر العبد المؤمن فكيف يصح منه اعتاقه قلنا في شر
 العبد المسلم قولان احدهما انه يصح شراؤه ومملكه ولكن
 يجب على ازالته ملكه عنه فعلى هذا يثبت منه ان يكفر
 بالاعتاق وهو ان يقول كافر لمسلم اعتق عبدك عنى عن
 كفارة الظهار وكك كذا وكذا درهما وانه يعتق ويصح
 ويبطل هذا الكلام واما قولهم انه اذا ثبت ان التكفير
 عنه لم يصح وثبت ان ظهاره لم يعتق قلنا هذا فاسد
 لانه لا يجوز ان يستدل بانتفاء الكفار على بطلان الظهار
 فدل على ما قلناه قال وليس في الكفر اكثر من انه يمنع عمل
 التكفير وهذا القدر لا يمنع صحة الظهار الا ترى ان المسلم
 اذا تظاهر ثم ارتد لم يصح منه التكفير وظهور ما جحد
 فان قيل انما صح ظهاره لان التكفير كان يصح منه حال الظهار
 قلنا باطل على اصلهم لان عتق ابي حنيفة رحمه الله ان المسلم
 اذا احلف ثم ارتد سقط عنه الكفارة وان كان يصح منه
 التكفير حال اليمين وكل هذه الواجبات تسقط عنه بالارتداد
 الا كفارة الظهار وعلى ان المعنى في المجنون انه لما لم يصح
 ظهاره لم يصح ظهاره وليس كذلك الذي لانه لما صح طلاقه
 صح ظهاره واما قولهم ان كل من لا يصح منه الصوم عن
 الظهار لا يصح منه الظهار وقلنا هذا باطل بالسنة المهرم
 الذي لا يقدر على الصيام فانه يصح ظهاره ولا يتأتى منه
 الصوم عن الظهار **فان** قيل او ليس عندكم ان التكفير
 بالصيام لا يصح منه فاذا لم يصح منه احد انواع الكفارة
 فهل قلتم انه لا يصح منه الكفارة جملة ولا يصح ظهاره قلنا
 ليس يلزم من عدم صحة بعض انواع الكفارة عدم الصحة
 في الظهار والتكفير بالاعتاق والاطعام باجماع بيتنا وبين
 ابي حنيفة رحمه الله وله اركان ثلاثة **الركن الاول** المظاهر
 المظاهر والمظاهر فيصحب من كل زوج الركن **الثاني** اللفظ

لان الظهار قد وجد ويعتق فلا يتعلق به الكفارة وذلك لان الظهار
 وذلك لان الظهار قد وجد ويعتق فلا يتعلق به الكفارة وذلك لان الظهار
 وذلك لان الظهار قد وجد ويعتق فلا يتعلق به الكفارة وذلك لان الظهار

بان يقول انت على كظها امي وفي معناه سائر الصلوات
 كقولك انت ومعني وعندي كظها امي وكذا جزعني بانك كالرأس
 واليد والرجل والشعر فظها ر على الجديده **الركن الثالث**
 النسب بينها وهي الام وبقتصر عليها في القول كما قال تعالى الذين
 يظهر من من نسائهم ما هن امهاتهم الاية ولو قال انت
 على كظها جدي كان ظها را سوا فيه الجدة من قبل الام ومن
 قبل الاب لان الجدات كلهن امهات ولدته فيشارككن الام
 واما غير الام والجدات من المحارم بالنسب كالبنات والاخوات
 والعمات والجدلات وبنات الاخت فاذا شبه واحدة زوجة
 بظهر واحدة منهن فالجديده انه ظها ر وما كان بالنسب
 فضر بان ضرب محرم بالرضاع وضرب بالمصاهرة قال
 النووي في الروضة وفيه خلاف يشمل على اقوال وطرق
 واوجه المذهب منها عند الاصحاب ان التشبيه بمن يرزق
 منهن محرم عليه ظها ر ومن كانت حلالا له ثم حرمت
 عليه كمرضعة زوجة ابن واخت زوج ومطلقه ولائها
 فلغو بظها ر يصح موقفا في اظهر الاقوال وفي الباب
 قواعد القاعدة **الاولى** اذا قال بالغ عاقل في نكاح صحيح
 لزوجته انت على كظها امي ثم جامعها كان مظاهرا وعليه
 الكفار **الاي مسئلة** وهي ان تكون امة متزوجة ظاهرا
 منها زوجها ثم باعها سيدها منه ثم جامعها لا كفارة عليه
 على الصحيح **القاعدة الثانية** من ظاهر من امرأة ثم وطئها
 وهو موسر لزمته الكفار بالعتق ولا يجوز له الانتقال
 الى الصوم مع قدرته على تمت رقبته **الاي مسئلة** وهي ما اذا
 نذر ان يعتق كل ما ملكه او يملكه من الرقيق لم يتاى له التكليف
 بالاعتاق **القاعدة الثالثة** اعتاق المكاتب لم يجز **الاي**
مسئلة وهي ما اذا اعتق المكاتب الكتابه الفاسدة مع العتق
فان قال قائل قد قلم اليها نه اذا قال بالغ عاقل في نكاح

صحيح لزوجته انت على كظها امي فيه دلاله على انه اذا
 ظاهر من امة لا يكون مظاهرا لقوله تعالى الذين يظهر من
 من نسائهم انما اراد به الزوجات دون الاما وقوله تعالى
 والكنوا الايامي منكم والصالحون من عبادكم واما يكم
 فذكر الله تعالى الايامي ثم اعادة ذكر الاما فدل على ان الاما
 لا يدخل تحت الايامي والاما كان يعيد ذكرهم فلذلك
 ثبت ان اسم النساء يطلق على الحرائر ولا يدخل تحتها
 الاما فان قيل انه تمام في الزوجات وملك اليمين فلم
 حملته على الحرائر دون ملك اليمين لان المعنى فيه ان
 التحريم لو قارن ابتداء الزوج اثر فيه وليس كذلك
 ملك اليمين لان التحريم وان قارن ابتداء الملك لم يؤثر
 فيه فلذلك اذا طرأ عليه جاز ان لا يكون له تاثير واما
 قياس من خالف ذلك بان كان اذا قال انت على حرام لا يوقع
 التحريم بوجه وانما يوجب الكفار كفارة يمين لانه حكمه
 حكم اليمين والايهات يستوى فيها الحر والامه **والا فيما**
 الفرق قبل الفرق بينهما ان قوله انت على كظها امي فهذا
 لفظ يوقع تحريما والتحريم من التاثير في الزوج ما ليس
 له في ملك اليمين الا ترى ان الرضاع اذا طرأ على الزوجه
 امرا لها ولو طرأ على ملك اليمين لم يؤثر فيه فدل على الفرق
 بينهما واما الكفار فهي مرتبة بحق رقبه مؤمنه كاملة
 الرق ويجزى فيها مدبر ومعلق عتقه بصفة بنية الكفار
 مقارنة لفعلها ولا يجزى ما يخل بالعمل كمرضا لا يجزى له
 وكذا العبيد واعور ضعفت عينه الاخرى كما نقله النووي
 في الروضة من زيادته عن نص الشافعي رضي الله عنه في
 الام ولا من به يخرج ظاهر وجنون مطبق او غالب ويجزى
 قساوي الاصح واخرى له اشار مفهومة ومقطوع
 اصابع الرجلين على الصحيح ومقطوع خنصر وبصر

قال

لا ههنا يد واحد وبساية ووسطى واخمين من اجزائها
 او ابهام وجزى اجزى ومقطوع انف او اذنين وجنين
 له ستة أشهر ولو اعتق عنها من هو نا او جانيا وصحيا
 اعتاقها اجزا على المذهب لا مستاجر على الاظهر ولو اشترا
 من يعتق عليه ونوى به الكفار لم تجزه فان عجز عن الاعتق
 العتق صام شهرين متتابعين فان عجز اطعم ستين مسكينا
 كل مسكين طمد طعام وهو رطل وتلك بالبعد ادب كما تقدم
 ذكره ونظيره ذلك كفارة الصيام ولم صرف مد واحد الى
 مسكين ثم ينصرف منه بالقيمة ويصرفه الى غيره الى حيث
 استكمال القدر كله ولو اخرج في يوم واحد حق الشوفي
 القدر لم تجزه فان عجز عن الاطعام استقرت في ذمته ولو
 وجد بعض رقبه ولم يقدر على الصيام ولا الاطعام ففي المسئلة
 ثلاثة اوجه خرجها ابن القطان احدها يكفي فيه والثاني
 يخرج به والباقي في ذمته والثالث لا يخرج به فلم يجب الاطعام
 ثلاثين قال الامام يتبعين اطعامهم قطعاً ولا يجرى
 دقيق ولا خبز ولا ما يشبعه عندا وعشا **كتاب**
اللعان الاصل فيه كتاب الله عز وجل وسنة رسول
 صلى الله عليه وسلم **اما** الكتاب فقوله تعالى الخامسة
 ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين **واما** السنة
 فيها من روى عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه
 عن عويمر الجعلائي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امراته رجلا
 فتقتلونه او كيف يفعل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
 قد انزل الله فيك وفي صاحبك اذهب فأت بها قال
 سهل فتلاعنا وانا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مع الناس وفي بعضنا وانا ابن خمسة عشر سنة فقال
 عويمر كذبت عليها ان امسكتها فطلقها ثلاثا قبل ان

بأمره النبي صلى الله عليه وسلم قال الزهرى فتلك سنة
 المتلاعنين وروى الاشمس عن ابراهيم النخعي عن علمه
 عن ابن مسعود قال كنت في المسجد يوم الجمعة فقال جل
 لو ان رجلا وجد مع امراته رجلا فقتله فيقتلونه وان
 ذلكم حد دمه وان سكت سكت عن عظيم فذكر للنبي
 صلى الله عليه وسلم فانزل الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 لا ياتوا النبي صلى الله عليه وسلم بينهما وروى عكرمة عن ابن
 عباس رضي الله عنهما ان هلال ابن امية قد فز وجته
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرى بكت ابن سميا
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم بينه او حد في ظهرك
 فقال يا رسول الله يرا احدا على امراته رجلا يذهب
 يلتمس البينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والا
 فحد في ظهرك فقال والذي بعثك بالحق نبيا اني الصا
 دق والله يبصر ظهري من الحد فانزل الله تعالى الذين
 يرمون ازواجهم الى قوله ان كان من الكاذبين فدل
 الكتاب والسنة على ثبوته شرعا ولو طلبت المجنونة الحد
 او اللعان الواجب لهما لم تسمع حرة كانت او امه بل يتن
 حتى تعتق او تموت فيقوم وارثها مقامها وانما قلنا
 هذا المعنيين احدهما ان القذف منها يرد للتشفي لانه
 تناول عرضها ما استحق الحد للتشفي بذلك وكذلك
 اذا وجب الولي المقتول وان كان مجنونا لم يكن لوليه
 ان يستوفيه لان القصد منه التشفي وهو لم يحصل با
 ستيفاء الولي كذلك ههنا قيل فلو قال قائل ما
 الفرق بين هذا وبين حقوق الاموال لان للولي ان
 يستوفيه بخلاف ما قد منا والفرق بينهما ان القصد
 من حد القذف السعي وهو لا يحصل باستيفاء الولي
 فكذلك لم يكن توليه فان قيل ما الفرق بينه وبين

ولاية النكاح لا تكمل ان للوحي المجبور ان يزوج ابنته المجنونة
وليس كذلك ما هنا والفرق بينهما ان القصد من النكاح
الوصل والخط في ذلك لا يحصل لها المهر والنفقة وبما
يكون شفا وغنا والقصد من حد القذف التثقي وهو
لا يحصل باستيفاء الوحي كما قد مناه فان قيل اليس من
جنى على امه كان للسيد ان يطالب بارسئ جنايتها الخطا
لان الموجب هو المال فكان له المطالبة به بخلافه وهو حق
للسيد وان كانت الجناية عمدا وجب القصاص فله البدل
وهو المال فكان له المطالبة به بخلاف التعزير والقذف
فانه ليس بمال ولا بدل له بمال فلهذا لم يكن له المطالبة
ويجوز القاذف بما اذا قذفها بطواطي دبرها ويلاعن
للمحره قال القاضي ابو علي هذا هو المذهب وقد خالف
في اللعان للامام ابو حنيفة رحمه الله فقال لا يدخل في هذا
القذف قلنا بل يدخل بدليل ما روى عن ابن عباس
رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال من عمل عمل قوم لوط فاقتلوه قيل ولانه فوج تبتغي
المدى غالبا فوجب ان يجب الحد واللعان بايلاج فيه
كالقبل فدل على ما قلنا ولو قال لها وطيك رجلان
في حاله واحده نقل النووي من زيادته في الروضة عن
الماوردي انه يعزور ولا حد لاستحالة وخروجه
من القذف الى الصريح واللعان قال صاحب المهملات
جمال الدين الاسنوي وهذا مردود بل يجب الحد لانه
يمكن ان يطأها رجلان في حاله واحده احدهما في
القبل والاخر في الدبر فانتفا ما قالاه من الاستحالة
هذا ليس بظاهر وما قالاه صحيح معتد به يجوز على
الوطي الشرح وهو القبل فحملاه على الغالب فدل على
قلناه وله اركان **اربعة** الركن **الاول** ان يكون

الزوج هو الملاء وله شرطان احدهما ان يشهد الزوج
او اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فيما رويت
به زوجتي من الزنا ويرفع في نسبها للمبين عن غيرها
فان كانت حاضرة اشهر اليها وكفى بذلك في اصح الو
جهين قال الرازي رحمه الله تعالى اذا فرغ من الكلمات الاربعة
امر القاضي رجلا ان يضع رجا يده على فيه لعلمه بزجر
ولفظ اشهد كفايه على الصحيح لا بد منها من البينة
فان لم يشترطها هنا كان مخالفا لما ورد في بابها وان
شرطها فالقاضي لا يطلع عليها وقد قيل انما يشترط فيه
الشهود فلا مدخل فيه للكناية لان الشهود لا يطلعون
على البينة واذا امتنع لهذا المكنى فالتوقف على القاضي
اولي قال الرازي رحمه الله انما اللعان يمين موكلة بلفظ
الشهادة وليقل في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان
من الكاذبين فيما رويتها به من الزنا وان هذا الولد من
زنا ليس مني ولو اقتصر على لفظ ليس مني لم يكن على الصحيح
ولا يحتاج ان يذكر الولد في لعانها بل يقول اربع مرات
اشهد بالله انه من الكاذبين فيما رويتها به من الزنا
وفي الخامسة على غضب الله ان كان من الصادقين
ويحفظ بالزمان والمكان فامت الزمان فيه صلاة العصر
من يوم الجمعة كما ذكره القفال وغيره واما التغليب با
مكان فان كان بمكة المشرقة شرعها الله تعالى وعظمها
فعند الحجر من جهة الباب وان كان بالمدينة النبوية
فعند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما روى
عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من حلف عند منبري على يميني اني لم افعل شيئا
وجئت له النار وان كان في بيت المقدس فعند الصخرة
وان كان في غيرهم من البلاد ففي الجامع عند المحراب ويلاعن

اهل الذمة في الكنيسة عند الموضع الذي يعظمونه والمجوس
 بيت النار على النجس والوثنيين بيت الاصنام **الركن الثاني**
 الشرط الثاني الزوجية ولا لعان للاجنبي **الركن الثالث**
 الملاعة **الركن الثالث** القذف بان ينسبها الى وطئ
 حرام من جانب الرجل وان ينسبها الى زنا مكره
 عليها او نايمة او جاهل فلاحد عليه وفي التعزير وجان
 اصحهما نعم ولو قذف زوجة تحقق زناها او ظنه متاكدا
 بان رأتها في خلوة او سلع زناها بنزير ولو كان الزوجان
 ابيضان فانت بولد اسود او بالعكس وانظر اليه
 فحيلة الزنا جاز النفي قال الرافي و هذا هو الرافعي عند
 البند بنجي والقاضي الروياني وغيرهما خلافا للقاضي
 ابي الطيب والشيخ ابي حامد عدم الجواز ونجح الرافي
 في السخ الصغير قال انه اولى الوجهين وقال النووي من
 زيادات الروضة انه اصحهما واما الولد فان غلب على
 ظنه انه ليس منه نفاه قال وهذا هو القياس الجاري
 على قاعدة اللعان ولثرة نفي الولد فوايد **منها** قطع
 النكاح **ومنها** يحرم مويد **ومنها** دفع المحذور الذي
 يلحقه بالهوى **ومنها** اثبات حد الزنا عليها **ومنها** سقوط
 حد القذف على الراي بما لا عن الزوج ان سماه في لعان
 وكذا ان لم يسمه على خلاف فيه **ومنها** سقوط حصن
 نتمها في حق الزوج ان لم يلاعنه **ومنها** تشطير الصداق
 قبل الدخول **ومنها** استباح في نكاح اختها واربع كواها
الركن الرابع الفاظه الاصلية فلو قال لولده كست
 بابني فقد قلتم انه لا حد عليه ولا لعان بهذا اللفظ
 ولو قال له اجنبي لست بابن فلان كان قاذفا والفرق
 ان الاب له تعليم ولده وتاديبه فاذا قال لولده لست
 بابني حمل امره على سبيل الزجر والردع له فلم يكن

قاذفا وليس كذلك الاجنبي لانه ليس له تعليم ولد الغير فاذا
 قال ذلك لم يكن على سبيل الزجر والردع فلهذا كجعلناه
 قاذفا فدل على الفرق بينهما **ان قال** قايلا قد قلتم ان الكافر
 يغلط عليه بمكان يعتقد حرمة ويكره تعظيمه هو ولا يغلط
 عليه بمكان هو معظم شرعا كما قد مناه لانه لا يعتقد تعظيم
 ذلك فلم لا قلتم ذلك في الفاظ اللعان ولا فيما الفرق **قيل**
 بينهما ان التغليب بالمكان انما يريد ليكون المنع ضربا من
 الزجر فاذا كان ممن لا يعتقد تعظيمه فلا معنى للتغليب
 وليس كذلك الفاظ اللعان لانه انما يريد ليتعلق به الاحكام
 متعلق به سواء كان الملاعن مسلما او مشركا يعتقد ذلك ام لا
 فدل على الفرق بينهما وبحسب نفي الولد في صورتين احدهما
 اذا اتقن انه ليس منه بان لم يطاها او وطئ وولدت له
 ستة اشهر من حين وطئها او ولدت لاكثر من اربع سنين
 الثانية ما اذا ظن ظنا مؤكدا بان اشتراها بعد الوطئ
 بحمصه وانت بولد لاكثر من ستة اشهر فوجه عن
 النهاية احدها ان انظر اليه فحيلة الزنا المبيحة للقذف
 وجب النفي والحرام وكلمات اللعان خمسة يغلطه بايان
 والمكان للتغليب وليس كذلك الفاظ اللعان لانه انما يريد
 ليتعلق بهم الاحكام مثل اشتراط الحد ونفي النكاح فلهذا
 الاحكام تتعلق به سواء كان الملاعن مسلما او مشركا
 يعتقد ذلك ام لا فدل على الفرق بينهما وفي الباب
 قواعد **القاعدة الاولى** ما ثبت عليه حكم يرتب عليه
 ما وجب فيه ولم يسقط **الاولى** مسكتين احدهما اذا قال
 لامرأته يا زانية وجب عليه الحد ثم زنت بعد ذلك
 وقبل اخذ الحد منه سقط عنه الاخذ ولو قال قذفتك
 وانت امه او مشركه فقالت بل وانا حرة مسلمة عاقله

فان علم بشئ مما ادعاه فيها صدق بيمينه وعليه التعزير
 للاخر فان علم لم يعلم بشئ من ذلك كان القول قولها
 في اظهر القولين ولو قال وانت صغيره صدق هو بيمينه
 ويجب على القاضي اخبار الاجنبي الحال كما فعل النبي صلى
 الله عليه وسلم حين بعث انيسا يخبر المراه بان ولد
 العسيف قد فها بانينه المسئلة **الثانية** اذا شهد العدل
 قبلت شهادته وترتب الحكم عليه ثم فسق قبل الحكم
 بطلت شهادته وسقط ما وجب بقوله **فان قال**
 قائل قد قلتم انه اذا قذف زوجته وجب عليه الحد
 وله اسقاطه باللعان واليمين فان عجز عن اقامة البينة
 وامتنع عن اللعان فحد بعض الحد ثم قال كان له
 ذلك لا اسقاط ما بقي من الحد وكذا المراه لان اللعان
 كاليمين فملا قلتم ذلك في المديعي عليه اذا نكل عن اليمين
 وردت على المدعي فخلق بعض اليمين ثم قال المدعي
 عليه انا احلف لم يكن له الرجوع الى اليمين ولا فيما الفرق
 قيل الفرق بينهما انه اذا نكل عن اليمين ورد الى المدعي
 فقد صارت اليمين في جنب غيره واذا صارت في جنب غيره
 لم يكن للمدعي ان يحلف وليس كذلك اللعان لانه لم
 ينتقل الى جنب غيره فدل على الفرق بينهما **القاعدة**
الثانية من قال لامرأته زنا في الجبل بالهزة لم يكن
 قاذفا لانه بنية الصعود وخرجته عن القذف **الاشارة**
 وهي ما اذا قال لامرأته زنا في الجبل فهو كناية ان قصد
 به الصعود سلم البيت كان قاذفا على الصحيح وان كان
 بنية الصعود لان اللفظ لا يستعمل في صعود غير الجبل
 وان كان الواجب بالقذف البين ولو اقتصر على قوله
 زنا بالهزة ففيه اوجه اصحها المنع الا ان يريد ولو
 قال زنت في الجبل بغير هزة فالاصح انه قذف لانه صريح

ولو قال يا زانية في الجبل بحرف الندا فهو كناية كما نص عليه
 الشافعي رضي الله عنه في الام **القاعدة الثالثة** من استحق
 شيئا بالارث ملكه وكان له اخذ ويسقط باسقاطه **الاشارة**
مسئلة وهي ما اذا قذف اباه فزومات الاب وترك القاذف
 واخ له منه كان له استيفاء الجميع لانه انحصر فيه هذا اذا
 قلنا ان بعض المستحقين اذا عفي كان للاخر استيفاء الحد
القاعدة الرابعة من قذف حرة بزنا وجب عليه الحد **الاشارة**
مسئلة وهي ما اذا كانت المقتذوفه رتقا وقرنا اذا قال زنا
 بك ممسوح او ابن شهى فلا حد عليه ويعزر للارتداد
القاعدة الخامسة التحكيم في سائر الحكومات جائز **الاشارة**
مسئلة وهي الاعانة فلا يجوز فيه التحكيم لانه يحتاج فيه الى
 حضور الحاكم ويستثنى منه لعان عبده الا وثان فلا يحضر
 لعدم حرمة ونقل التووي في الروضة عن المتولى القطع
 بانه لا يصح التحكيم في اللعان اذا كان هناك ولد بالغ الا ان
 يرضى بحكمه وليس للحاكم ان يعظمهم عند اللعان ويقل
 عليهم ان الذين يشتركون بعهد الله وايمانهم شتمنا قليلا
 الى اخرها **كتاب العدة** المعتدات ثلاثة
 معتدة بالاقراء معتدة بالحمل ومعتدة بالاشهر ولكل
 واحدة منهن اصل في الكتاب **فانما** المعتدة بالاقراء
 قبل ليل قوله تعالى المطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة
 قروء وهي عدة الطلاق والافراء هي الاطهار عندنا
 فتتقضي العدة برؤية الدم في الحيضة الثالثة ان طلقت
 في الطهر وفي وقوع اسم القروء على الطهر والحيض وجهان
 احدهما انه حقيقة في الطهر اصحها انه حقيقة فيهما اخرها
 لاني حينئذ رضي الله عنه انه حيض واقل مدة يمكن فيها
 ثلاثة اشهر اقراء للطلاق الواقع في الطهر في غير المبتدئ
 في الحرة اثنا وثلاثون يوما والحظمة او كفي فيكون الباقي من

المسومات

الظاهر على ان القرو هو المحتوش بدمين فمدتها ثمانية و
ربعون يوما ولحظه للطلعن في الدم فان كانت امه فلها
اقل مدحه غير مبتداه ان طلعت الحرح في الحيض فاقل
مدتها تسعة وربعون يوما ولحظه وتصدق في ذلك
بيمينها ولا يقبل قولها في انقضاء عدتها بالاشهر وتصدق
في وقت الولادة بيمينها واما المعتدة بالشهور فهي على
قسمين عدة هي اربعة اشهر وعشرا وفي عدة الوفاة لقوله
تعالى ولقوله صلى الله عليه وسلم
لقرينة بنت مالك لما قتل زوجها امك في بيتك حتى يبلغ
الكتاب اجله القسم الثاني عدة الطلاق والفسوخ
والموطوءة بشهره اذا كانت صغيرة لم تحض وكبيره قد
ايست من الحيض فعدتهن ثلاثة اشهر لقوله تعالى
واللآئي يئسن من المحيض من نسائكم الى اخرة في حكم الحيض
ومحيرة كذلك في الاصح فان حاضت صغيرة في اثنا العدة
انتقلت الى الاقرا وهل يحسب ما مضى قرا فيه وجهان نقلهما
الرافعي بقعا لا ي اسحق انه لا يحسب قال وهو اقرب الى
ظاهر النص وصرح بتصححه في الشرح الصغير بالمنع واما
الامه فبشهر ونصف لعدتها الا اذا وطئها الحوطان
انهار وجهه الحرة فعدتها ثلاثة اشهر عملا باعتقاده
واستبرأوها بشهر فان كانت من ذوات الحيض فيحضر
كاملا لا يستبرأ عنها على الجديد ولا يكفي ابتداءها بابتدا
حصول الملك ببيع او هبة او ارث او فسخ او اقاله
من حرة او صغيرة وغير ذلك لتجدد الملك لكن لو
استبرأ زوجها بغيره لم يجب الاستبراء من الا ان شرطنا
الخيار فان كان للمشتري فالاستبراء من حين العقد وان
ان كان موثوقا فان لم للمشتري فذلك وان قلنا الملك
للبيع فالحيض في زمن الخيار لم يحصل بالاستبراء والولادة

كالحيض ولا يحل له الوطئ ولا غيره من الامتناعات الا ان يكون
شاهدا فيحل له الامتناعات دون الوطئ على الاصح ولو استبرأ
السيد الامه الموطوءة بعد اعتقها فلها ان تتزوج في الحال
بمخلاق ام الولد اذا اعتقها سيدها لم يحل لها ان تتزوج
قبل استبرائها وفراشها اشبه بفراش النكاح كما في الروضة
لا لسيدها فلا استبرأ لها بعد العتق ولو اعتقت الامه
المطلقة في العدة اعتدت عدة امه كما صححه النووي في اصل الرو
وضه والمنهال ولو اشتراها من شركين وطأها في طهر واحد
فهل يكفي استبراء واحد ام يجب استبراءين فيه وجهان
اظهرهما من قول الرافعي في كتاب العدة والصحة ومن طلقت
وشرعت في العدة بالاقرا والاشهر ثم وطئت وطئا وجب
العدة فانها ستانفص عدة ويندح فيها ما بقي وصار
مشتركا واقعا على الجهتين جميعا لكن لا يجوز له الرجوع
في الزمان الذي صار خالصا لعدة الوطئ فان كانت حاملا
من الزوج وجب عليها عدة الاخر من وطئ الشبه فراجعها
الزوج فقطعت عدته في الحال وبقي عدة الشبه موخره
الى ان تصنع وتعود الى قراها في الحال قال الرافعي فيه
وجهان احدهما نعم لانها منكوحة ورجحه النووي من زيارته
في الروضة ولو صار يعاشرها معتمدا لا زواج كما هو المعتاد
بين الزوجين لكن لم يطأها وكانت عدة وقتها بغير الحمل
فهل تسحب تلك المدة كما صرح به الرافعي والنووي في الروضة
فيه وجهان اصحهما ان كانت رجعية لم تحسب لقيام الشبه
بمخالقة فراش من العدة كما لو نكحت في العدة مع الحمل وبما
بينه حسب لان مخالطتها محرمة بلا شبه كالزنا ويصح
ايقاع الطلاق على الرجعية الى انقضاء عدتها كما صرح به
الرويان في الحلية وعدم الرجوع في صورة ما اذا كان يعا
شرها معاشرة لا زواج من غير وطئ قال الرافعي وتبعه

في

النووي وابن الرغمة على عدم صحة الرجعة وخالفهم شيخنا
 جمال الدين في مهماته فقال ان الفتوى على ثبوت الرجعة وما
 قاله ليس بظاهر لانه ليس له حجة غير زيادة نفاها عن البغوي
 وما قالوه فهو مبني على اصل صحيح لا ثم اتفقوا على عدم
 انقضاء العدة ولان الشبهة باقية وهي العلة لكن بعد مضي
 الاقرا لا رجعة اخذ بالاحتياط في الجانبين كما قاله النووي
 في فتاويه فقال الذي عندي انه لا رجعة للزوج بعد انقضاء
 الاقرا فان لم تنقض العدة وهو ظاهر مقتضى كلام الاصحاب
 وتنقض عده الحامل بوضعها الوضوح التام لا باحد التوهم
 او مضغ غير مخلقة لم يعلم ومضغه بمخلقة يجب فيها العدة وا
 لكفار بجنايه جازان قلت القوابل هي على اصل ادي
 انقضت على المذهب الا ان يكون من زنا فلا تنقض به
 عده قال النووي في الروضة هذا هو المذهب الذي قطع
 به الجمهور الاصحاب وان كان من وطئ شبهة او عقد فله
 انقضت عده الوطئ بوضعه ثم تعدد عن الزوج بعده
 ولو حاصت الايسة بعد ثلاثة اشهر وحكم بها حاكم
 لم ينقض حكمه او بقول عالم غير حاكم فلا يلزمها الا
 نتقال الى الاقرا على القديم قال الرافعي رحمه الله والذي
 صححه الايمه رضي الله عنهم وحكوه عن القفال وغيرهما
 تعدد ثلاثة اشهر ولا تستأنفها فان رأت الدم وجب
 الاستئناف فان تكلمت بعد الشهر فقد تمت العدة والنكاح
 الصحيح والا لزمها الاقرا كما ذكره النووي في اصل الروضة
 فان مضى من الاستبراء بعد البيع وقبل القبض اعد به
 ان ملك بارت او بيع على الاصح او بهبه فلا يلزمها
 ده حيض ولدت ونفت فتعدتها ثلاثة اشهر ولا يجب
 من زيادات الاقرا بالنفاس كما جزم به البغوي ومن القطع
 دمها لعارض كمرض او رضاع صبرت حتى تحيض وان

بعد امرها وولدت اياها اثني وستون سنة على المشهور
 وقيل العبرة بنساء عشرينها وقيل النساء وهو الذي رجم
 النووي فان قال قائل قد قلتم ان المرأة اذا القت مضغه
 بمخلقة حلت ولم يصير بذلك ام ولد فقد جعلتم لها حكم
 في العدة ولا يصير ام ولد **فما الفرق** بينهما قيل الفرق
 لها جاز ان تنقض العدة بالدم الجاري جاز ان تنقض
 العدة بالدم الجامد وليس كذلك ام الولد لانا انما حكم
 بكونها ام ولد الا اذا ثبت لها حرمه ولدها ونحن فلا
 نعلم ان هذا ولد قد ثبت له الحرمه ام لا فلا نجعلها
 به ام ولد وقيل ليس قد قلتم ان الرجل اذا ضرب بطن
 امه فالقت جينا ميتا كان عليه الكفار والديه غير عبد
 او امه وان جاز ان يكون حين ضربه كان ميتا ولم ينفج
 فيه الروح فقد علمت حكم الحياه حين الضرب مع الاحتمال
 والشكال فهلا قلتم هل هنا بتغليب الحكم في انه ولد وتصير
 الامه به ام ولد وان كان فيه اشكال واحتمال والفرق
 بينهما انه لما ضرب بطنها والقى جينا ميتا فالظاهر
 انه مات من الضربه لانه قد قلتم لانه يحتمل ان يكون الضرب
 صادقا اخرجت من الحياه فصارت الضرب حال موته
 بل نقول انه قتله فكذلك في مسئلتنا لانه ليس ههنا ظاهر
 يدل على انه ولد فلهذا لم يحكم به ولذا قدل على الفرق
 بينهما ومن قطع ذكره وبقي انشاء فعد زوجه المطلقة
 ان كانت حاملا او بالحقة الولد حتى لو ظهرت حاملا بعد
 موته انقضت عدتها بوضع الحمل والثراء اربع سنين
 فاقول لما روي عن مالك رحمه الله تعالى قال هذا جار
 قتلها امرأة محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
 صدوق حمله ثلاثة ابطن في اثنا عشر سنة تحمل كل بطن
 اربع سنين وروي ان هرم بن حيان حملته امه اربع سنين

ذكره الرافعي وفي الباب قواعد القاعده الاولى ليس
 عده مطلقه هي اقصى الاجلين **الاي** مسائل **منها** اذا
 طلق احدى نسائه لا بعينها ثم مات قبل البيان فواحد
 مطلق لا بعينها ومع ذلك يلزم منها عدة الوفاة **ومنها**
 اذا اسام وتحتته اختان او اكثر من اربع نسوة ومات
 قبل الاختيار والبيان **ومنها** المعتقة بعد موت السيد
 ففيها صور في الروضه ولو وطئ النسيان جاريه ظنهما
 زوجه الحرة وجب عدها ثلاثه اشهر **ومنها** اعتبار
 اعتقاد وقيل قرآن وقيل قرء وذكره الرافعي في الشرح
 الكبير **القاعده الثانيه** انقضاء عده الحامل بوضعها
الاي مسائل **منها** اذا كان الحمل من زنا فعدتها بالاقران
 ان كانت من اهل الاقرا او بالاشهر ولا عبره بالحمل **ومنها**
 زوجه الصبي الذي لم ينزل ولم يجامع اذا مات وامرأه
 حامل لم تنقض عدها بالوضع بل بالاشهر **ومنها** اذا
 كان الممسوح اي ممسوحا ذكره واثنياه ومات وامرأه
 حامل لم يكن انقضاء عدها بالوضع بل على انه لم يكن
 الحمل على ظاهر المذهب ذكره الرافعي في الشرح الكبير وعنه
 خلافا للاصطخري والصيرفي والقفال وهو قول الشافعي
 رضي الله عنه انه لم يكن **ومنها** المراه اذا ولد
 ولم تر احيضا قبل الولاده ولا نفاسا بعدها فعدتها
 بالاشهر كما ذكره الرافعي **ومنها** من مات عنها زوجها
 وهي حامل بمجهول حاله هل هو من الزوج او من زنا
 وقع حمل على انه من زنا نقله النووي رحمه الله في اصل
 الروضه عند الروياني في جميع الجوامع ولو تكلمت من هي
 حامل من زنا مع نكاحها من غير خلاف وفي وطئها قبل
 الوضع وجهان اصحهما الجواز ومن غاب عنها زوجها
 ولم ينقطع خيره فنكاحه مستمرو ينفق الحاكم عليها من

ماله

ماله ان كان له مال فان انقطع خبره لم تنكح زوجته حتى
 يتحقق موته او طلاقه على الجدي لقول النبي صلى الله
 الله عليه وسلم امرأة المفقود امرأته حتى ياتيها
 خبر موته او طلاقه ثم تعد عدة الوفاة ثم تنكح والقديم
 انها تتربص اربع سنين ثم تعد للوفاة ثم تنكح بعد
 حكم الحاكم بوفاته لحصول الفرقه ولم يحصل ما مضى
 قبل ضرب القاضي فلو ظهر المفقود بعد ذلك وقلنا بالخذ
 فهي زوجته بطاقتها بعد انقضاء عده من نكحها فان قلنا
 بالقديم فالحكم كذلك في اصح الطرق كما في الروضه وكوته
 شاهدان باستفاضة طلاقها لم يقبل او بالموت جاز
القاعده الثالثه حكم خروج بعض الولد من الفرج
 مستهلا كحكم كله منفصلا عنها **الاي** مسائل **منها** عدم
 انقضاء عدها لعدم فراخ الرحم كما ذكره الرافعي في الشرح
 الكبير **ومنها** بقا الرجعة **ومنها** عدم توريثه **ومنها** سريه
 عتق الام ليه **ومنها** عدم اجزائه في الكفار **ومنها** وجوب
 الغره بالجنايه على الام **ومنها** تبعيته في البيع والهبة وغير
 ذلك **ومنها** اذا خرج بعضه ما كوله ثم ذكامة فمات
 كان حلالا **ومنها** وقوع الطلاق **ومنها** اذا مات احد
 الزوجين ورثه الآخر **ومنها** انه يصح الظهار والايلا
ومنها اذا مات الزوج منه **القاعده الرابعه** اذا مات
 الزوج منه **الاي** مسائل **منها** اذا خافت على نفسها
 او مالها من هدم او حرق او غرق فلها الخرج **ومنها**
 اذا كانت الدار غير حصينه وخافت اللصوص **ومنها**
 اذا كانت الدار بين فسقه وخافت على نفسها الوقوع
 في الزنا **ومنها** اذا احتاجت الى شراء الطعام او قطن
 او بيع غزل ونحو ذلك هذا اذا كانت باينه اما
 الرجعية فعليه القيام بها ولا يخرج الا باذنه **ومنها**

اول هذه القاعده
 ناقصه جدا

إذا الرزقها عدة في دار الحرب لزمها الخروج إلى دار الإسلام
لوجوب الهجرة قال المتولي إلا أن يكون بموضع يأمن فيه ديناً
ونفساً فلا يخرج حتى تعتد **ومنها** إذا لزمها حق واحتياج
إلى استيفائه عند الحاكم كما إذا وجب عليها يمين أو حد أو
برنة لا مخدرة **ومنها** إذا كان المسكن مستعلاً أو مستاجراً أو
مضت مدة الإجارة أو رجع المبيع في العارية ولزم الزوج
إبداله لبائت بخلع أو استيفاء طلاق حايلاً كانت أو حاملاً
وكذا عن وفاة على الأظهر فإن كانت الفرقه بعيب أو عتق
أو فسخ بغيرها لم يلزمه قطعا وليس له بيع ملكه إذا كانت
المطلقة معتدة فيه بغير أشهر لجهالة المدة وإن كان بالآهر
جائز وفي قول لا يبيع والقولان كما في المستاجر ومنهم من قطع
هنا بالصحة فإنها لا تملك المنفعة ولا يجوز بيعه إن كانت معتدة
بالأقراء أو الجهل فإن باعه لم يبيع البيع وكذا لو مات وهي معتدة
في ملكه لم يكن للورثة قسمه حتى تنقضي عدتها ولو انقضت
السكنى عن الزوج لم تسقط كما ذكره القفال في فتاويه **ومنها**
إذا كان لا يلبق بها لنفساً سبها وخسته فيجوز النقل إلى
اللايق ورعاية الأقرب من مسكن الفراق واجبه هذا كلام
الأصحاب واستبعده الغزالي وقال في الكفاية ورأى الإمام القفال
بنفي الوجوب قال ابن الصباغ في صورة الأفلاس بالإجارة وجا
وزت مدة ما أخذت أجرته سكنت حيث شئت ولا يتعين
الأقرب وفيه نظر وتستحق أجرته عليه فإن اختار غير بآجره
أو عارية لم يلزمها الخروج إلا أن يكون ملكه وهذا في البائت
دون الرجعية **ومنها** من عاداتها تسكن البادية كالعرب
ينزلون ويرتحلون مع القوم إذا ارتحلوا يحملون ومنها الكبر
المعتد إذا زنت فعلى السلطان أن يضربها قبل انقضاء
عدتها ولا توخر **ومنها** إذا كان المسكن ملكاً لها لم يجب
عليها ملازمته وقيل يجب وهو الأصح من الروايات **ومنها**

وإذا صار له

مسكن

مسكن السيد المولى لامته المزوج مسكنه إذا لم يجعل الزوج
تعيين السكنى وقد يجب ملازمته والإصح من قول الإمام
المنع لأن العدة فرع النكاح ولا حق لها فيها **ومنها** الخروج
ليلاً إلى دار جارتها لحديث أو غزل ونحوها بشرط أن ترجع
إلى مسكنها وببيت فيه إذا كانت معتدة وخشيت فوات
جوها الذي طلقها فيه لأن إخراجها سابق للعدة وهل عدة
زوجة الغائب المتوفي من حين الموت أو سماع زوجته
فيه وجهان أصحهما من حين الموت **القاعدة الخامسة** ليس
لمطلق أن يدخل دار معتدة **الأي** مسئلتين **أحدهما** أن
يكون عندهما من يحشم جانباً وكذا المحرم لها أوله من الر
حال أو النساء أو زوج له أو جارية أو امرأة أجنبية قال
الشافعي رضي الله عنه ويشترط مع ذلك التكليف المسئلة
الثانية أن تكون المعتدة منفردة في مكان من دار ومراقبها
فيها أوله بالدار مسكن بمراقب دون مسكن المعتدة فيها
كالدارين المتجاورين قال الرافعي في المحرر وينبغي أن لا يكون
ممر أحدهما على الآخر **القاعدة السادسة** لا تجوز لكل من
رجل أو امرأة أجنبي اصطحاب الآخر في خلوه **الأي** مسئلة
وهي ما إذا وجد رجل امرأة أجنبية بمأزق ونحوها أو
خشى عليها الهلكة أو الضياع وجب عليه اصطحابها
وإن لم يخف عليها الهلكة أبيع له ذلك ما لم يخش الفتنه
القاعدة السابعة ليس لمطلقة بآين نفقة **الأي** مسئلتين
أحدهما إذا كانت حاملاً قلنا النفقة للحامل أو للجهل
ففيه قولان أحدهما وهو الأظهر أنها للحامل على المطلق
ويستثنى منه ما إذا وطئت في العدة بشبهه وظهر حمل واحتمل
كونه من المطلق أو من وطئ بشبهه فلا نفقة لها على أحد
منهما لعدم يتيقنه أحدهما لا يبيحونه فإذا وضعت فإن
الحقة الغائب بالزوج لزمه نفقة مدة الحمل الماضية قال

في الرضعة وهذا اذا لم تصرف راشا للثاني فان صارت راشا
 له فانكحها جاهلا وبقيت حتى وضعت عنده فلا نفقة لها
 على الزوج لا ينفاها مباشرة بالنكاح فلو فرق الحاكم بينهما قبل
 الوضع طالبت الزوج بالنفقة من حين التفريق الى الوضع
 ثم لا نفقة لها على الواطئ مدة عدتها عنده بالافرا فاذا
 الحقة القايف به لم يلزمه ولا على الزوج نفقة مدة الحمل
 وعلى الزوج نفقة مدة التفريق بعد الوضع ان كانت
 الطلاق البايث هذا اذا قلنا النفقة للحامل المسلم
الثانية المطلقة لا يعينها كذلك ولو نكح حاملا من الزنا
 مع النكاح من غير خلاف ولو وطئها قبل الوضع على الصحيح
 لعدم حرمة **كتاب الرضاع والحضانة**
 الاصل في الرضاع كتاب الله عز وجل وسنة رسول
 صلى الله عليه وسلم **اما** الكتاب فقوله تعالى حرمة عليكم
 امهاتكم وبناتكم واخوانكم وعماتكم وخالاتكم الا الى
 قوله واخوانكم من الرضاعة **واما** السنة فما رواد
 عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم
 من الولادة فدل الكتاب والسنة على تحريم ذلك والذي
 ينشئ الحرمة ويثبت به التحريم خمس رضعات متفرقات
 بشرطها كما سذكره انشأ الله تعالى ما دون ذلك فلا
 قال القاضي ابو علي رحمه الله في تعليقه وهذا هو المذهب
 وبه قال من الصحابة عبد الله بن الزبير وعائشة رضي
 الله عنهم ومن التابعين سعيد ابن الزبير وطاوس
 وبه قال احمد واسحق وذهب طائفة الى ان التحريم يثبت
 بالرضعة الواحدة ولو راعي فيه العدد حتى لو دخل
 في جوفه نقطة واحدة ثبت التحريم ذهب اليه من الصحابة
 علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمر وعباس ومن الفقهاء

مطل الرضاع
 ما يحرم

مالك

مالك والاوزاعي والليث بن سعيد والثوري وابو حنيفة
 واصحابه وذهب طائفة الى ان الذي ينشئ الحرمة ثلاث
 رضعات فالكثير فيما دون ذلك فلا وذهب **الثالثة** تقوم
 من المناخير داود وابو ثور وري نحو هذا عن زيد
 بن ثابت فمن نصر قول ابي حنيفة وعنه اخرج بقوله تعالى
 حرمة عليكم امهاتكم الى قوله وامهاتكم اللاتي ارضعنكم
 وهذه اذا رضعن رضعة واحدة فهي امه التي ارضعته
 ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الرضا
 عة من الجماعة وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال الرضاع
 ما اثبت اللحم وانتشر العظم فهذا اثبت اللحم وانتشر العظم
 قيل هذا اشتقض بما روى هشام ابن عروة عن ابيه
 عن عبد الله ابن الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا يحرم الرضعة والرضعتان ولا المصه والمصتان
 اذا جعل في فيه ولم يصل الى جوفه قلنا لا يسمى هذا رضعة
 ولو كان المراد ما قالوه لما كان تخصيص الواحد والا
 اثنتان معنى لانه لا فرق بين الاثنين والمائة قالوا
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يحرم الرضعة ولا الرضعتان
 ولا المصه ولا المصتان فيه ولا له على ان الثلاث ر
 ضعات يحرم كما قال صلى الله عليه وسلم اذا كان
 قلنين فلم يحمل خبثا دليل على انه اقل من ذلك حمل خبث
 قلنا الدليل على ان ذلك لا يحرم ما روى عروة عن
 عائشة رضي الله عنها انها قالت كان فيما انزل الله
 من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم ثم نسخت
 بخمس معلومات صلى الله عليه وسلم مما يقرأ
 من القرآن فدل على ما قلناه ولو ارضع وتقباه في
 الحال حصل التحريم ولو صب في انفه فوصل الدماغ
 ثبت التحريم ايضا لا بحقه وتقطير في احليل وعين

وجرأهم موصله الى الجوف وفي الاذن خلاف ولان صاحب
 التهذيب قال بالتحريم وفي البحر خلافه من غير ترجيح
 والظاهر انه ان وصل الى الدماغ حرم والا فلا ولو ارضع
 طفلا من لبن ولد الزنا الحاصل من امه بسببه لم يحرم ولو
 كان لرجل خمس نسوة يرضعن فارضعت كل واحدة طفلا
 رضعته لم يصير امهاته ويصير الرجل اباه على الاصح
 لانهما موطوان ابية لا رضاع بناته الخمس رضعته
 على المذهب كما في اصل الروضة ولو ارضعت زوجه
 صغيره من امراه يحرم على زوجها ان ينجس بنتها خمس
 رضعات ثبت التحريم وانقطع النكاح واستحققت نصف
 المسمى ان كان صحيحا ونصف مهر المثل ان كان قاصدا
 الا ان يكون الفسخ من جهتها بان ارضعت منها وهي
 نائمه فلا شئ لها على المذهب ويجب على المرضعة الغرم
 للزوج ولا يحرم الا اذا كثر في الحولين وبه قال ابو يوسف
 ومحمد وعن مالك رحمه الله روايات ان احدهما حولين
 وشهر فاذا مضى الشهر انقطع حكم التحريم وعن ابي حنيفة
 رحمه الله انه قال مدته ثلاثون شهرا وعن زفر
 ثلاث سنين قلنا هذا منتقض بقوله تعالى حولين كاملين
 لمن اراد ان يتم الرضاعة وروى عن ابي عبيد الله
 عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا رضاع بعد حولين
 فدل على ما قلناه فاذا تقررت هذا قلنا للارضاع اركان
 ثلاثة **الاول** المرضعة وهي كل امراه كانت مزوجا وبكرا
 نسما تسع سنين فالترجية لاميته ورجل وبهيم وخشي
 مشكل الركن **الثاني** اللبن والمعتبر فيه وصول عيبه
 او عين ما جهل منه من جبن او اقط سوا كان صرقا او
 مخلوطا بما يع لحصول التغذي به لا مستهلكا بما يقع
 فانه كما لمعدوم الركن **الثالث** الحمل وهو معدة

الطفل الحي بشرطه الرضاع العدد وهو خمس رضعات
 كما تقدم ولو طلبت من امراه لبنا كثيرا دفعة واحدة وسقي
 الولد منه خمس رضعات متفرقات قال الشافعي رحمه الله
 تعالى في الام لا يثبت التحريم بذلك ولو حلب منها خمس مرات
 في موضع واحد ثم سقي الطفل مرات قال الشيخ ابو اسحق
 رحمه الله تعالى ثبت التحريم **فان قيل** فيما الفرق بينهما
 قلنا الفرق ان في المسئلة الاولى يوجد العدد في الطرفين
 فدل على الفرق بينهما قال البند بنجي في تعليقه وما قاله
 ابو اسحق فهو صحيح وفي الثانية وجد العدد في الطرفين
 ولا يثبت العدد الا بشاثنين او رجل وامرأتين او اربع
 نسوة كالولادة بخلاف الاقرار به فانه لا يثبت الا برجلين
 ولو تعد اثنان نظر ثدي امراه من غير ان يتجلا شهاد
 لم يقبل شهادتهما لفسقهما بالنظر من غير شهادته ومقتضى
 كلام النووي في الروضة من زيادته انه اصر على النظر
 لم يقبل ولا نصر بالشهادة حرة واحدة لانها صغيرة
 ويشترط ان لا يحصل منه ثوبه ويشترط لصحة الشهادة
 في الرضاع وصول اللبن الى جوف الطفل في اصح الوجهين
 فيه وهو الذي قطع به المتولي كما في شهادة الايلاج
 في الفرج ولو شهد شهادته مطلقة بان يقول بينهما رضاع
 يحرم قال الرافعي فهي مقبولة وقال الاكثرون لا بد من
 التعرض للشرائط وفي الباب قواعد **القاعدة الاولى**
 الام اولى بالمحضنة من غيرها **الا** سائل منها اذا امتنع
 كل من الاوين من كفاله الولد كان للحاكم الزام الاب بالحضنة
 وغيرها **ومنها** اذا كان الاب حرا دون الام فلا باب اولى
 بالمحضنة وكذلك اذا كانت غير كاملة الحرية ويستثنى
 من هذه المسئلة ما اذا كانت ام ولد الكافر فاسلمت فتولى
 احق بالمحضنة وان كانت رقيقة ولا باب احق **ومنها**

ان يكون الاب ما مونا دون الام **ومنها** فريده احد الوالدين
 لنقله السفر **ومنها** اذا تزوجت الام بغير علم الطفل وبا
 لعم وجهان اصحهما المنع لان العم صاحب حضانه في الجملة و
 يستثنى من هذه المسئلة نقلها الرافي عن فتاوي القاضي
 حسين انه لو خالعه زوج بالقي وحضانه الصغير سنه
 فتزوج في اثنا عشر شهرا لم يكن له انتزاع الولد منها بتزوجها
ومنها الجدة لجدة الطفل لابيها بلا خلاف وصورة ذلك
 ان يتزوج بامرأه وابنة ابنتها فيجوز لهما ولد ثم يموت
 الولد وامه او يموت امه وابيه فتكون الحضانه لجدة
ومنها اذا كان الاب مسلما دون الام فلا حضانه لهما
ومنها اذا ارثت الام دون الاب **ومنها** اذا كانت الام
 بها جنون مطبق او منقطع تطول مدته فلا حضانه
 لهما **ومنها** اذا امتنع من ارضاعه فوجهان اصحهما
 سقوط حضانتها كما نقله الأكثرون خلافا لما صححه
 البغوي **ومنها** ان تكون مطلقة من ابيه او بها برص كثير
 فلا حضانه لهما لقوله صلى الله عليه وسلم فر من المجذوم
 كفرار كمن الاسد **ومنها** اذا كان بها جذام والولد
 غير رضيع قال الرافي ينبغي القول بسقوط حضانتها
ومنها ولد الذمي اذا اوصف الاسلام تزج منها ذكره
 في الروضه **ومنها** اذا وجد الاب متبرعا والام باجره
 انتزع الولد منها **ومنها** سقوط حضانتها في حق الزوج
 اذا قذفها بالزنا الاول **ومنها** ولد زوجة المفقود
 اذا حضر الزوج فله منعها من ارضاع الولد بعد شربه
 اللبن وجود مرضعه له **ومنها** اذا نازعها الاب او غير
 من المستحقين عدم اهليتها الحضانه فلا بد من ثبوت اهليته
 الاخر للحضانه عند القاضي والا لا حضانه لهما **القاعدة**
عده الثانية اذا اجتمعت القربات قلنا الام والى

ابن ج

با

بالحضانه **الافيه مسيله** وهي ما اذا اجتمعت الاخت للابوين
 مع الاخت لاب فالاخت للابوين اولى **القاعدة الثالثة**
 ليس لمجنونه حضانه وان كان جنونها منقطعاً **الافيه مسيله**
 وهي ما اذا كان المجنون نادرا لا يطول كيوم في السنه فهو
 كمرض يطرأ ويبرأ وللمخير الولد بعد التمييز فاختر
 الام فان كان ذكر اوى ليل عند امه وكان عند الاب
 نهارا يوده ويعلم امور الدين والمعاش والحرف
 وان كانت انثى فليلا ونهارا عند الام قبل سن التمييز
 فان اختار بها اقرب بينهما وان لم يختر واحدا منهما
 يقرع وبه قطع البغوي قال واصحهما ان الام احق لا
 يستصحب اب الحضانه وبه قطع في البسيط وهذا اذا كان
 مقامين في بلد واحد فان اراد احدهما سفر نظر ان
 كان سفر نقله فللاب انتزاعه لمسافه القصر ودونها
 على الاصح وان كان لحاجه ويعود فليس له ذلك بل يكون
 عند المقيم الى ان يعود وليس له انتزاعه اذا كان الطريق
 محوفا والبلد الذي يقصده غير امن وليس للاخ التمسك
 من الام لنقله اذا كان هناك ابن اخ او عم مقامين ولا سلم
 الا انثى الى غير المحرم عند ارادة السفر قال الرافي
 نقله عن صاحب التمه الا اذا لم يبلغ حدا يشتهى
 مثلها او كان له بنت ترافقه في السفر فتسلم الى بنته ولا
 حضانه لكل جده تسقط في الميراث وهي من تدلي بذكر
 بين اثنين كام الى الام وفي معنى الجدة الساقطة كل
 محرم تدلي بذكر لا ارث كنبات ابن البنت وبنت العم
 وفي الانثى التي ليست بمحرم كنبات الخال والخالة وبنتي
 العم والعمه وفي استحقاقهن الحضانه وجهان قال
 الرافي اظهرهما عند الغزالي انها تستحق لان الحضانه
 تختص الى معرفه بواطن الامور فالاولى بتخصيصها

٢٠١
 ٢٠٢

بالمجاري وهو المشبه بغيره وهو الذي اورد الفورياني
 وصاحب التهذيب والروائي نعم لشفقتهم وبتبعهم
 صاحب المهملات الا في بيت الخال فانها لا تستحق لانها تدل
 بذكر غير وارث كما قد مضاه ان كل من تدل بهذه الصفة
 لاحضانه لها **كتاب النفقات** الاصل فيها كتاب الله
 عز وجل وسنه رسوله صلى الله عليه وسلم **فاتا** الكتاب
 فقوله تعالى ذلك ادني الا تقولوا قال الشافعي رضي الله
 عنه ان تقولوا ان لا تكثر عيالكم ويكثر من تنويع قال
 البند ينجي رحم الله فهو وضع الدلالة من هذا هو ان الله
 تعالى تدبه الى الواحد لئلا تكثر النفقة والمونة فلو ان
 النفقة واجبه لما بين له دليل قوله تعالى الرجال قوامون
 على النساء الى قوله وبما انفقوا والقيام باليتيم هو الذي
 يقوم به القيام **واما** السنة فلما رواه ابو هريرة رضي الله
 عنه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله معي دينار فقال انفق على نفسك فقال معي اخر
 فقال انفق على اهلك قال معي اخر قال انفق على خا
 دمك قال معي اخر قال اقصر يدك انت اعلم رواه ابو
 داود وفي رواية قال انفق في سبيل الله ذلك ايسر
 فقد جمع هذا الجزء النفقة على ذوي الانساب والاسباب
 والمماليك ولها ثلاثة اسباب نكاح وقراية وملك ولا
 خلاف وفي وجوب النفقات على الزوج في الجملة الا ان
 يكون صغيره لعدم امتناع الوطى من جهتها للصغر وان
 قلنا بوجوب النفقة للمريضه والرتقا والقرنا والمجنونه
 ففي الواجب اقوال ثلاثة قال الرافعي اصحها انه يجب على
 المومسر مدان لانه اكثر ما وجب في كفارة الخلق ويجب
 على المعسر مدان لانه اقل ما وجب وذلك في كفارة الحج
 في رمضان ويجب على المتوسط مد ونصف وكل منهما

بها

ضابط

ضابط قال الامام الغزالي المومسر ضابطه هو الذي يملك
 من المال ما يخرج على استحقاق سهم المساكين ولو كلف
 المدين لم يخرج بذلك الى حالة المتوسط **واما** المتوسط
 فهو الذي يملك من المال ما يخرج عن استحقاق سهم المساكين
 ولو كلف مدين لو شك ان ينحط الاعسار والمعسر هو الذي
 يستحق سهم المساكين وكذلك من لا يستحق سهم المساكين
 لقد رتبته على الكسب ومن بعضه حر وبعضه رقيق وهو
 مومسر فان جمعه ببعضه الحر ففيه وجهان قال الرافعي أحدهما
 انه ليس عليه الا نفقة المعسرين لنقصان حاله وان كثر
 ماله ببعضه الحر لكان في الكفارات الحقوه بالمومسين او جوب عليهم
 التكفير بما عتد العتق من المال وتابعه النووي عليه
 فيه مد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مائة درهم
 وسبعون درهما قال الرافعي مع ثلاثة دراهم وقال النووي
 في منهاجم الاصح انه واحد وثلاثة اسباع درهم على ان
 رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما واربع اسباع
 درهم قال في الروضة وهو المختار ويجب عليه ادم لان ما
 موربا لمعاشه بالمعروف وهو غالب ادم البلد بما يليق
 به وعليه نفقة خادما فيجب على مومسر مد وثلاث
 ومتوسط ومعسر مد هذا مما لا يليق بها خادمة نفسها
 وعادتها ان يخدم فيجب على الزوج اخداها لانها من
 المعاشه بالمعروف فاسوا كان الزوج معسرا او مومسرا
 حرا او مكاتب او عبدا ولا اعتبار في حال المرأة في بيتها
 دون ان ترتفع بالانتقال الى بيت زوجها ولا يجب اكثر
 من خادم واحد لحره وهل يستحق الخادم ادم وجهان
 أحدهما الاستحقاق وهو دون ادم مخدومتها في جنسها
 وكسوة تليق بها ولو طلبت الزوج اجرة خادما يخدمها
 لم يجب وكذلك اذا قال الزوج انا اخد منها لم يجب كذلك

وثلاث دراهم

لأنها تستحق منه ويعبر بذلك فان كان ممن تخدم نفسها عادت
ليرجى لها خادم او احتاجت الى خادم لزمانه او مرض وجب
على الزوج حره او امة تخدمها ويجب عليه نفقتها في زمن
مرضها لا اجره طبيب وشمند وواجب عليه للمنفقة ومنه
الطبخ والغسل والكس وادون حمل الماء اليها للشرب و
المستح و غسل خرواق حياضها ونحوها ويجب عليه ما يغلبها
من الجراح والنفاس على الاصح ولو اعتاضت عن النفقة
بذهب او فضة او ثياب ونحوها جاز على الاصح لا بدقيق
وخبز خلافا للبعوثي وتسقط باكلها معه برضاها على
الصحيح من زيادات الروضة والرافعي في المحرر لانه مستقر
في الذمة لمعين وزاد النووي في المنهاج فقال قلت الا ان
تكون غير رشيد ولها اذن وليها لم تسقط وعليه جرة
طحن وخبز ولا تكلف الزوج اخذ ثمن الكسوة بل ثياب
وعليه احره الخياط ولو طلبت ثمنها لم يجبر الزوج ويجب
قميص وسراويل وخمار وملعب لمن اعتادته وزيادات
جبه في الشتاء او اكثر وتستحقها اول صيف او شتاء فان نظا
ولت مده فهي دين عليه ولو ماتت في اثناء الفصل او مات
فليس له الرجوع بشئ مما سألها اول فصل استحقته ويجب
عادون البلد من قطن او حرير على الاصح ونقل النووي
في اصل الروضة عن الشرحين وابراهيم المزني ان الاحتار
في ذلك بحال الزوجين جميعا ويجب عليه ما يلبس مثله
لامثلهما السبب الثاني نفقة القرابة فيجب للولد على الوالد
وبالعكس اما للولد فلقصده ههنا واما الوالد على الولد
فبالقياس عليه ولانه حرمة الوالد اعظم فيجب مع قدرته
على الاكتساب مقدمه على نفقة الولد الكبير على الصغير
من كلام النووي في تصحيحه على التبيه ولم يصح في الروضة
والمنهاج شيئا ولا في اصلها ويجب عليه نفقة زوجته ابية

وكسوتها السبب الثالث وجوب النفقة ملكك اليهين فيجب
على السيد نفقة رقيقه قوتا وادما وكسوة قنا كان او مولا
او ام ولد يستوي فيه الصغير والكبير والزمن والاعى
والسليم والمريض والمستاجر لما روي عن ابي هريرة رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعام وكسوة
بالمعروف ولا يكلف من العمل مالا يطيق وهذا في غير زوج
اما اذا كانت المملوكة من زوج مسلمة للزوج ليلا ونهارا
وجب لها نفقة وان سلمت ليلا لا نهارا ففي المسئلة وجه
اصحها عند جمهور العراقيين والبعوثي عدم الاتفاق وكذا
الحرة على الصحيح من زيادات الروضة ويعتبر اعطاؤها
في مواسر ومعتبر بطلوع الحج فان مواسر جئت وجبت
عليه نفقة المواسرين وان اعتبر في اثناء النهار وكذلك عليه
من غالب قوت البلد طعاما وادما ولباسا المطالبه بطلوع الحج
واذا طالبت الزوج قال لها الى الصباح اعطيك
فقلت بل الان فهل للحاكم ملازمة من الفجر الى الصباح
حتى يسلم قيل لا قال الامام له ان يتوسع على الاعتناء وقال
الغزالي الواجب عليه وجوبا موسعا كالصلاة لكن ان قد
حين الطلب وجب عليه الاعطاء وان منع عصا ولا حبس
ولو سلم لها النفقة مجعلا قال الرافعي ان قبضت يوم ثم ماتت
او ابانها في اثناء نهاره فله الاسترداد قال صاحب المهملات
لم يبين الرافعي القدر المفرد الا انه قال ان الناشئة لا تحقق
شيئا وظاهر كلام النووي استرداد الجميع هذا اذا قلنا لا
تملكك ولا اصله فليل لا استرداد لانها صله مقبوضة ولا
صح نعم كالزكاة المحجلة وليس له استرداد نفقة يوم البينة
على ظاهر المذهب لوجوبها اول النهار حتى لو لم يكن تسليما
صارت دينيا عليه بخلاف ما قد مناه في النشوز للزجر هناك
ويجب عليه ان يطعمها اللحم في كل اسبوع رطلا لحم على معسر

وعلى موسى طلاق ومتوسط رطل ونصف ويجب لها فرش
على موسى بنفسه للشتاء ونطح للصيف ومتوسط رطل
وفقر حصير للصيف ولبد في الشتاء ومخده وغطا على
العاده في البرد لكل بحسبه وللخادم باريه وقطعت
لبد وكسا ومخده ويجب لزوجه الان الاشياح ورهن
كزيت وشيرج وغيرهما مما يعتادونه وفي الباب قول
القاعدة الاولى يجب على المومس نفقه المومسين بطول
الفرج كما قدمناه وان اعسر في اثنا النهار **الاي** مسائل
منها العبد وان كثر ماله لم يلزمه نفقه المومسين
بل نفقه معسر **ومنها** المكاتب كذلك **ومنها** المبعوض
في اصح الوجهين لضعف ملكه **القاعدة الثانية** نفقه
الوالد واجبه على ابنه والولد على ابيه بالشرط
المعروف **الاي** **مسئله** وهي ولد المكاتب من غير امته
والجد اخذ النفقه من مال الغير بحكم الولاية بخلاف
الام فانها لم تجز لها الاخذ الا باذن الحاكم فكذلك الاب
اذا وجبت نفقته على الاب المجنون **القاعدة الثالثة**
من ملك رقيقا وجب عليه نفقته **الاي** **مسئله** وهي ان
يكون اوصى بمنافعه لشخص ثمرات السيد فان الواك
بملك الرقبة والموصى له بالمنافع بملك النفقه فعلى
هذا الا نفقه على مالك الرقبة في قول بل على الموصى
له بالمنافع على قول وقيل في كسبه على قول والاصح ان
النفقه على مالك الرقبة **القاعدة الرابعة** كل حامل
معتده يجب لها نفقه وكسوه كما ذكره النووي وغيره
من الاصحاب **الاي** مسائل **منها** المعتدة عند وفاءه لا نفقه
لها ولا كسوه ولا سكنى سوا قلنا النفقه لها او للحمل
كما ذكره النووي في الروضة لان نفقه القريب تسقط با
لموت فان كان حيا وجب عليه الانفاق بعد ظهور الحمل

في نفقه الزوجان
في نفقه الزوجان
في نفقه الزوجان

وهل يجب عليه تسليمها يوم ما بيوت ثم لقوله تعافا تفقوا
عليهن حتى يضعن حملهن الى اخره فلو لم ينفق حتى وضعت
فالمدد ان النفقه الما صفيه كلها لا تسقط ويلزم دفعها
قال في الروضة وبه قطع الجمهور فان انفق ولم يظلم
حمل رجوع بما انفق **ومنها** اذا نشزت الحامل فني سقط
نفقها بقولان اصحهما السقوط كما ذكره ابن نجيم وفيه دلالة
على النفقة للحامل دون الحمل على القول الآخر ويؤكد هذا
ان النفقة تجب على المومس والمعتبر ونفقت القريب تسقط
معنى الزمان ما لم تفرض بخلاف نفقه الزوج واما نفقة
الحامل المعتدة عند النكاح الفاسد والوطى بالشبهة ففي
وجوب نفقتها قولان مبنيان على الخلاف فان قلنا النفقة
للحمل وجبت لانه يجب عليه نفقه ولده وان قلنا للحامل فلا لان
النكاح الفاسد لا يوجب نفقه معتدة فلو مات الزوج قبل
الوضع فان قلنا النفقة للحمل سقطت لان نفقه القريب
تسقط بالموت والافوجهان **ومنها** اذا ابرأت الزوجه
من النفقة فان قلنا انها للحامل سقطت والا فلا قال
الرافعي الا ان يكون عمامضي فالظاهر انه يصير دينا
لها **ومنها** اذا اعتق ام ولد الحامل منه فان قلنا النفقة
للحمل وجبت والا فلا **ومنها** اذا مات وترك زوجته حاملا
وجد الطفل فان النفقة للحمل وجبت على الجد والا فلا
لما في التهذيب والقطع بعدم المطالبة **ومنها** اذا مات
الزوج عند زوجه حامل وخلف مالا فان قلنا للحامل فلا
نفقه لها وان قلنا للحمل وجبت فيما يستحقه بعد الموت ذكره
صاحب التمهيد **ومنها** المفسوخ نكاحا بعد الدخول فلها
النفقة على الاصح ولا سكنى على المذهب وان كانت حاملا
فان كانت حايلا لم يجب بلا خلاف كما في الروضة خلافا
لما في المنهاج الوجوب لها بتعالم في المحرر ويستثنى من

باني

الحايل مسئلة وهي ما اذا ادعى زوجها انه خالعهما وانكروا
فانها تبين بقوله وتستحق النفقة الى انقصا عدها **القاعدة**
الخامسة كل ولد بالغ عاقل رشيد هو بالخيار عند احده
ابويه او غيرهما **الاي مسئلة** ان يكون الولد انثى فلا خيار
لها في المفارقة بل هي عند احدي ابويها وعند امها
اولى بشرطها المعتبر حتى تزوج فاذا تزوجت ثم اختار
ان تكون عند غيرهما بعد ذلك كان لها الخيار ما لم يكن ما
منع شرعي **القاعدة السادسة** ليس على الزوج منع النفقة
الاي مسئلة وهي ان يكون الولي امتنع من اذنه للزوج بالا
نفاق ولرنيق مضاره فانه يخرج من اعتبار الولاية بما
لمصلحة وهذه مسئلة نفسيه مهمته لمرارها في كتب الاحكام
بهذا المقتضى بل بحث لبعض مشايخنا رضي الله عنهم
ومقتضى كلام الاصحاب في كتبهم خلافه **القاعدة السابعة**
خروج الزوج من منزلهما بغير اذن زوجها مسقط للنفقة
الاي مسائل منها لو اشرف المنزل على الا تهدام **ومنها**
ما اذا انزجها مالك الدار **ومنها** اذا كان الخروج عند
غيبه الزوج في سفر الى بيت امها لزيارته او عياده **ومنها**
ان تكون خرجت مع بلا اذن فلها النفقة كما ذكره الرافعي
في باب قسم الصدقات **ومنها** اذا حبسها ظالم بغير حق
او بحق لدين لم ياذن فيه فلا نفقة كعهده بشبهه كما ذكره
في الروضة ولو اعسر الزوج بالنفقة كان لها الفسخ دون
غيرها من الاوليا **القاعدة الثامنة** يجب على الزوج
ثمن ما يغسل وجب على الزوج على الاصح **الاي مسائل**
منها ثمن ما يغسل حيثما لم يمس واجبا عليه **ومنها**
الغسل من وطئ الشبهه **ومنها** غسل احتلامها **القاعدة**
التاسعة منع الزوج من زوجها من التمتع بها نشوز **ومنها**
الاي مسائل منها اذا كانت مرضنه يشق عليها الوطئ **ومنها**

وغيره

واعتبر انفاق الزوج لان الولي كان يجب عليه الاذن
فكيف امتنع منه كان متسببا لها في منع الزوج لها على الزوج
فخرج بذلك على اصله الولاية

اذا

اذا كان عيلا يضربها والعجل هو كبر الذكور كما في اصل الروضة
ومنه من فسر بالغلط وهو اظهر **ومنها** اذا كانت بحضرة
ضرتها او غيرها **ومنها** اذا كان لها امتناع كفي تقبض المهر
الحال **ومنها** اذا اعسر الزوج بالنفقة وامهلهناه ثلاثة ايام
وانقضت ورصيت الزوج باعساره ليس عليها التمكن نهلا
بخلاف الليل كما قاله الماوردي ونقله الرافعي عن الروياني
فان تبرع رجل واد النفقة عن المعسر لم يلزمها القبول
ولها الفسخ كما لو كان عليه الانسان دين فتبرع غيره بفضله
قال الرافعي لم يلزمه لما فيه من المنه وتابعه النووي
عليه في الروضة ويستثنى من مسئلة المديون ما اذا كان
ميتا واموردي وارثا فانه يجب القبول ولو وجد المعسر
ما يغديها ويعيشها فوجهان احدهما ان لها الخيار لان
نفقة اليوم لا تتبعض واصحهما على ما قال في التهذيب
لا خيار لها لوصول وضيعة اليوم اليها ومجى النووي في
اصل الروضة وعليه الاكثرون **القاعدة العاشرة** يجب
على السيد لمملوكه ثمن ماء الطهارة وجبت عليه **الاي مسئلة**
وهي ما اذا كانا في سفر لم يجب على السيد ثمن ما يغسله كما ذكره
النووي في شرحه لمسلم في باب التيمم **القاعدة الحادية عشرة**
المعتد الرجعية تستحق كل المومن **الاي مسئلة** وهي الى التنظير
فلا يجب ويجب لبايت متعة **كتاب الجنائيات**
بالقتل والجرح وقلع السن **اما** القتل فالاصل في تحريمه
قوله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق قيل بالقول
ومن السنة ما روي عن النبي عن عبد الله بن مسعود قال
قلت يا رسول الله اي الكبائر اكبر قال ان تجعل لله
ندا وهو خلقك قلت ثماني قال ان تقتل ولدك خشية
ان ياكل معك وعنه صلى الله عليه وسلم انه من يقتل

بله

فقال من هذا يعق من قتل هذا فلم يكلمه احد فغضب ثم قال
والذي نفسي بيده لو اشتراك في قتله اهل السموات والارض
لكبرهم الله في النار فقد دل الكتاب والسنة على ذلك وا
ختلف العلماء رضي الله عنهم فيما يجب في قتل الواحد بالجمع
قال القاضي ابو علي فيه مذاهب مذهب الشافعي رضي
الله عنه يقتل العتد بالواحد وذهب اليه من الصحابة
عمر ومولي وابن عباس والمغيرة بن شعبة ومن التابعين
سعيد المنيب وعطاء والحسن البصري ومن الفقهاء مالك
والاو زاعي والثوري وابو حنيفة واصحابه واحمد و
سحاق قال وذهب طائفة ان الجماعة اذا قتلوا واحد
كان لولي المقتول قتل واحد من الجماعة ايمهم شأوا ياخذ
من الباقيين الدية بالخصم ذهب الى هذا عبد الله ابن
الزبير ومعاذ والزهرى وابن سيرين قال وذهب
قوم الى الجماعة اذا قتلوا واحد سقط القود راسا
ولم يكن عليهم غير الدية ذهب اليه ربيعة وداود
فمن قال ان الجماعة لا تقتل بواحد اخرج بقوله تعالى
ان النفس بالنفس وقوله تعالى الى بالحر ولم يقل احرار الحر
ولا انفسا بنفسن ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل دم
امرء مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان او زنا بعد
احصان او قتل نفس بغير نفس وهذا ما قتل نفسا
وايضا ما روي جيب عن الضحاك ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يقتل اثنان بواحد وهذا نص قالوا
ولا انها نفس خرجت عن فعل مشترك فوجب ان لا يحجب
القود اصله اذا اشتراك في قتل عامدا او مخطي قالوا
ولان الواحد لا يكافي الجماعة ولانه لو اشتراك الجماعة في
سرقة سرقتوا كلهم نصا بالهرم يقطعوا كذلك ههنا ولان

الجماعة اذا اشتراكوا في قتل صيد كان على الكل جزا واحدا
قلنا الجواب عن ذلك وصحة ما ذهب اليه الشافعي واصحابه
قوله تعالى لكم في القصاص حيون اراد به اذا علم من
عزم على القتل انه اذا قتل قتل كقوله عن القتل لئلا يقتل
به فكان ذلك رد عاله وزجرا ولو قيل ان الجماعة لا تقتل
بواحد لكان ذريعة الى انه اذا شأ قتل انسان قتله
لانه يمضي ويشارك في قتله غيره لسقوط القود عنه فلما
كان ذريعة الى ذلك قلنا لم يجوز الا ان يقتل الجماعة بالواحد
قالوا فعل هذا ينبغي ان يقتلوا من شارك غيره في قتل
الخطا لانه لا يشأ قتل غيره الا قتله في مشاركة الخطا قلنا
لا يتصور ذلك لانه اذا واطاه في ذلك فقد صار قاصدا
عامدا وايضا ما روي ابو ثور في الكعبى ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من اثم يا خراعه قد قتل هذا القليل
من هذيل وانا والله عاقله فمن قتل بعده قتيلا فاهله بين
خيرتين ان احبوا قتلوا وان احبوا اخذوا الدية ومن
للجنس تقع على القليل والكثير فقد جعل لاهل القليل
القتل بالقتل سواء قتله قليل او كثير وروى عن عمر
بن الخطاب رضي الله عنه انه قتل خمسة او سبعة بواحد
وعن ابن عباس انه قال تقتل المائة بالواحد قال البند
ينبغي في تعليقه وما قاله ربيعة وداود خالفاه اجماع
الصحابة ولا نهما في المسئلة على قولين احدهما تقبل
الجماعة كلهم بالواحد والثاني يقبل الواحد منهم ويؤخذ
من الباقيين ما يخصه من الدية فمن قال ان الجماعة اذا
قتلوا واحد سقط القود بكل حال فقد احدث قولا
ثالثا واحدا قول خلاف الاجماع وما استدلوا به
من قوله تعالى النفس بالنفس فادخل الالف واللام
للجنس فكانه قال المجنس النفس بالنفس وقوله لا يقتل

اثنتان بواحد في رواية جبير عن الضحاك فهو يرسل
لا تقول به وروي البيهقي والدارقطني عن اسماعيل عن
ابيه عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
اذا امسك الرجل الرجل وقتله الا خريقتل الذي قتل
ويحبس الذي امسك وفي رواية معمر عن اسماعيل بن ابيه
يرفعه اقتلوا القاتل واصبروا والصابر يعق احبسوا
الذي حبسه حتى يموت فاذا تقرر ففي موجب القصاص
في النفس ثلاثة اركان **الركن الاول** القتل وهو كل فعل
يهدم بمحض مزهق للروح مدوان ولو صدر منه فعل
اهلك غيره نظرا ان لم يقصد اصل الفعل كالموت لقت
رجله فسقط على غيره فهو خطأ محض ولا يتعلق به
قصاص **الركن الثاني** القتل بشرط وجوب القصاص
كونه معصوم الدم ولو وقع في طريق فحشر به المارقان
كان في طريق واسع او موات او ملكه فان ماتا واحدهما
فالصادم هدر والمصدوم مضمون او في موضع ضيق
فالصادم مضمون وكذا الصدم والقيام دون القاعد
والنايم ولو تصادمت سفينتان من غير تقرب فلا ضمان
على احد على الصحيح **الركن الثالث** القاتل بشرط
ان يكون ممن تلزمه الاحكام فلا قصاص على صبي ويخفى
وفي الباب قواعد **الاولى** لا يحل قتل امرء مسلم الا با
حدى ثلاث الحديث اى كما تقدم وان قتله احد قتل به
الافى مسائل **منها** اذا تفرس كفار بمسلمين في دار الحرب
فاجتج الى قتالهم مخافة الوقوع بهم فان للمسلمين
ان يرموهم وان اصاب الذم للمسلمين وقتلهم لصيانة
من مع الامام من المسلمين فهم اولى من صيانة اسارى
بدار الحرب ولا خلاف ان القصاص لا يحب على قاتلهم
لكن يحب الكفارة ولا دية في ظاهر النص كما قال الرازي

وغیره

وغیره و لو ما اثنتان بسهمين الى مسلم في صفا الكفار وقد
علم احداهما دون الاخر انه مسلم فوجب القصاص على من
علم كما قطع به الجمهور **ومنها** اذا زنا رجل بحصن وقتله قاتل
نص الشافعي رضي الله عنه انه لا تور عليه **ومنها** الجنين
اذا ماتت امه وهو في جوفها حي كذا لم ترج حياته فان وضع
على بطنها ميت ثقيل حتى يموت ليثلا يدفن وهو حي مع
ميت والصحيح خلافه **ومنها** المصطر اذا بدل المالك الطعام
بثمن مثله او اكثر منه في ذمته وامتنع من البيع الا باكثر فله
ان يقتله وياخذ قهرامان مات في تلك المقاتلة لا ضمان
عليه **ومنها** اذا اوجده شخص صاعظ الكفار وقتله على
ظنه انه كافر وكان مسلما لا قصاص عليه قطعا ولا دية
على الاظهر وعليه الكفارة وان كان في دار الاسلام وجب عليه
الدية والكفارة ولا قصاص على الاظهر وهذا يخالف ما
اذا ظنه مرتدا او حربيا فقتله لزمه القصاص ولو قال
رجل لا خراقتلني فقتله لا قصاصا عليه ولا دية وعليه الكفارة
ان كان حرا ولو قال اقطع يدي فقطعها لا قطع عليه و
عليه التعزير لتعديده بالقطع **ومنها** اذا قتل انسانا
ترك الصلاة المأمور بفعلها فلم يفعلها لا قصاص عليه
كما في اصل الروضة عن فتاوى القفال **ومنها** اذا ضربه ثم ضرب
في اليوم الثاني ضربه ثم في اليوم الثالث ضربه من غير ان يقتل
حتى مات لا قصاص عليه كما في اصل الروضة عن ابن كح وغيره
ومنها اذا قتله بامر السلطان ظانا ان السلطان لا يامر الا
بحق وان اطاعته واجبه لا قصاص عليه **ومنها** اذا كانت
الحجيا مملوكا يرى ان طاعه السيد واجبه في كل شئ فهو كما
لا له فلا قصاص على الاصح **ومنها** اذا قتل المكاتب ابا
وهو مملوك لا قصاص على الاصح **ومنها** اذا قتل الحر مملوكا
له وهو غير اب لا قصاص على المذهب **ومنها** اذا قتل



الوالد ولده لا قصاص **ومنها** اذا قتل الاب عبد ولده فلا قصاص
ومنها لو قتل من يرثه ولد القاتل لا قصاص كزوجته التي
له منها ولد **ومنها** اذا ارى الى مسلم فارتد وعاد الى الاسلام
ثم اصابه السهم فلا قصاص على المذهب قال في الروضة وفيه
قطع الجمهور **ومنها** اذا قتل من هو من اهل العدل اسيرا
من البغاه لا قصاص في اصح الوجهين من زيادات الروضة **ومنها**
الوكيل اذا قتل من عفى عنه موكله ظانا عدم عفو موكله
وفي معنى ذلك ما اذا عزله ففي قول لا دية ولا ظم الصفات
ومنها اذا قتل المسلم من لا يساويه **القاعدة الثانية** الا
حكام الموجهة على الحر مثلها على العبد **الاي مسائل منها**
ان الحر لا يقتل به ويقتل بالحر **ومنها** من ليس فيه حربة
كامله كذلك **ومنها** ان الحر لا يجب فيه القيمة بخلاف القاتل
ومنها ان تضرب نقصان او صافه بخلاف الخ فانه من ضمانات
نفسه **ومنها** انه لا اختلاف بين الذكر والانثى في حكم
القصاص في العبد بخلاف الحر **ومنها** انه يجب في جنايته نقد
البلد بخلاف الحر **ومنها** ان القسامه لا تجوز فيه على الاصح
والوجه الثاني ورجحه ابن الصباغ انه يجب فيه القسامه
كما في الحر **ومنها** ان طلاقه مرتين بخلاف الحر **ومنها** ان عد
الامه دون عدده الحر في الاقراء والاشهر **ومنها** انه لا يجوز
تصرفه بابتياح ورهن وهبه ووقف وغير ذلك بغير
اذن سيده **ومنها** انه لا يجمع عليه **ومنها** عدم جواز جرح
وعمرته بغير اذن سيده **ومنها** انه لا يجب عليه شرا ما
في سفر وحضر بضرورة طهارته **ومنها** انه لا زكوة عليه **ومنها**
انه لا يجب عليه فطره نفسه **ومنها** انه لا نفقة عليه لزوجته
في نكاح اذن فيه سيده **ومنها** انه لا يجب نفقة اولاده و
بايه بخلاف الحر **القاعدة الثالثة** لا يجوز قتل مسلم بكافر
على المذهب **الاي** مسلتين احدهما اذا جرح ذمي زنيا

ثم اسلم الجاني ومات المجرم قتل به على الاصح **المسلم الثاني**
المرتد اذا قتل نصرانيا ثم رجع الى الاسلام قتلناه به في احد
الوجهين لانها كانتا مستأويين حال القتل وهذا اذا
قلنا ان المرتد يقتل بالذمي في حال رده والصحيح خلافه
ولو جرح نصراني نصرانيا ونقض المخرج العهد والتحقيق
بدار الحرب ثم سبي المجرم وصار رقيقا ومات بالسبي
فلا قصاص على الجاني في النفس ومما يجب عليه قولات
احدهما اقل الامرين من ارض جنابه حرا وكما لم يقتل عبد
لانه لما التحق بدار الحرب صار مهددا واحكما ان الواجب
فيه بالغه ما بلغت كما صححه في اصل الروضة عن التهذيب
القاعدة الرابعة لا يجوز قطع يد حريم عبد **الاي مسئلة**
وهي ان يكون عبد قطع يد عبد ثم عتق القاطع قطعنا
عنه لمكانته حال القطع **القاعدة الخامسة** لا يجوز قطع
السيد بعبد **الاي مسئلة** وهي ان يكون العبد مكاتباً فيشتري
ابنه او اباه فشره صحيحا وليس له ان يبيعه سبيلا فاذا
عتق عتق معه وان تجز رقبا فاذا قتله هذا السيد قتل
وان قتل هذا العبد سيده الذي هو ابنة لم يقتل به وهذا
الحكم في الاطراف **القاعدة السادسة** قتل المسلم نفسه
من اكبر الكبائر **الاي مسئلة** وهي ان يكون على شخص قتل
يقتل به فبادر وقتل نفسه عتقا وجب عليه من القتل ثم
يكن هذا اكبره بل هو صغير لا فتية على الامام ولو قال
اقتل زيد او اقتل عمر او لا قتلتك فليس باكراه بل بتحريض
فمن قتله منها كان مختارا لقتله ولزومه القصاص
وليس على الامر شي غير لا ثم ولو اكره على قتل نفسه
ان قال اقتل نفسك ولا قتلتك قال الرازي في وجوب
القصاص على المكرة قولان اظهرهما المنع وما جرى ليس
باكراه حقيقة لان المكرة من يتخلص مما امره بما هو مستد

منه ولا يتخلص بقتل على القتل ويستثنى الرافعي في الشرح
الصغير ما اذا اكرهه بشئ فيه تعذيب قال فنبه ان يكون
اكرها حتى يجب القصاص **القاعدة السابعة** كل بالغ عاقل
قل مختار اذا قدم عليه من اصنافه بطعام فيه سم واخبره
بما اكله الصغير من غير احتياج اليه فمات لم يضمنه **الاسئلة**
وهي ان يكون المقدم اجهل بما فيه بلسان العرب وهو لا يكون
معناه فاكله فمات على من قد ضمه كما ذكره النووي في الرخصة
القاعدة الثامنة اذا اشتكى كاشان في جنابة شخص قصاص
نفس او طرف ثم عفى المجني عليه عن احدهما لم يسقط القصاص
عن الآخر **الاسئلة** مستلئين **احد** ما اذا سرقت الجنابة الى النفس
ثم عفى الولي عن قصاص النفس سقط قصاص قطع الطرف
اذا لم يستحق هو القطع والقتل مربعة وقد عفى عن الاصل
المسئلة الثانية اذا عفى المجني عليه عن الطرف لم تسرى القطع
الى النفس سقط قصاص النفس لان السراية تولد عن معفو
عنه ولو عفا وميا وعفا فقتله لعلمه بذلك الصفة فبان
خلافه وجب القصاص على المذنب ولو استحق القود جماعة
وهم حاضرون بشرطهم له فليس لهم ان يجمعوا على قتله
بل يتفقوا على واحد منهم او ياكلوا اجنبيا لما في اجتماعهم
عليه على التعذيب له وان تراجموا افرج بين القاريين منهم
على الاستيفاء والاستنباه كما ذكره الرافعي في المحرر ونبه
النووي في منهاجهم ولو قتل واحد جماعة قتل بالاولى
فلو كان عليه غايبا او صبيا او مجنونا جسد القاتل الى ان
يخصروا في المقتول كما ذكره الرافعي ونقله عن الابان للقول
قول عن رواية حرمله ان الثاني ان يقتصا واسا الخروج
الموجبه للدية في الوجه او الراس في صور عيش **سها** المحارص
وهي بالحاء والصاد المهملتين وهي التي يتساقط فيها الجلد قليلا
وليس فيها ولا في الباصعة المتلاحمة ارش مقدر بل يقاس

بها على الموضحة فاما ان يكون نصفها او ثلثها في عرق الدم و
جب بنفسه الموضحة وان شككنا او جينا اكثر الامرين
من الحكومه بما يقتضيه التقسيط من الموضحة فيقدر في
الحكومه ان لو كان المجني عليه رقيقا فما يقضى من قيمته
قتل الجنابة كما اذا كان يساوي ما به فصار يساوي سبعين
فالنقصان العشرين من دية النفس وهو الذي قطع به الجمهور
ومنها الدائمة وهي التي تدعى موضعها فلا يقطر منها شيء كما
تلكاء الزوايا عن النصف فان سأل منها شيء فهي الدائمة
لكن في أكبر من الدائمة وقال الجوهري حين تكثر على الباصعة
تقال الا ان دمها لا يسيل فان سأل على الدائمة فالصور الاول
قال ابو عبيد الدائمة هي التي تدعى تحت من يخرج بسيل منها
دم فان سأل فهي الدائمة بالغين المتحجرة **ومنها** الباصعة
لا يقطع اللحم بعد الجلد وتسمى الا انه لا يسيل الدم **ومنها**
المتلاحمة وهي التي تغوص في اللحم ولا يقطع الجلد **ومنها** السها
المتحجرة وهي التي يقطع الجلد ويسقي الى اللحم جلده رقيقة
وفي هذه الخمس حكومه **ومنها** الموضحة وهي التي توضع العظم
في الراس والوجه وتبدي وضحة وهو الصور البياض
ففيها القصاص دون غيرها من الصور في احوال وجهين و
خمسة من الابل من الدية الكاملة صغيرها وكبيرها في الذن
الحجر المسام ولو هشمه بلا انصاح ولا يحد وجوب نصف العشر
ولو اوضحة موضحة واحدة في بعضها مخطي وفي بعضها
متعد قال الرافعي رحمه الله فهو ضحكان على الصحيح قال ولو
اوضح موضعين عفا ورفع الحاجز بينهما خطا وقلنا
بالصحيح انه لو رفع عفا تدأ حل الارشان فهل يلزم
ارشان ثلث ام ارش واحد فيه وجهان من غير ترجيح
له ورجح النووي من زيادته في الروضة وجوب الارش فقط
ان وقع الحاجز بينهما والا فهو ضحكان فيهما عشر من الابل

ولو اوضح وهشم في موضعين وهشم وانصل الهشم بينهما
في الباطن فوقها ان احدهما هاشمه واحده لا اتصال الكسر
والطرح من قول النووي في اصل الروضة انهما هاشمتان
وهما الهاشمه وهي التي تهشم العظم بكسرة **وهما** المنقلة
وهي التي تنقل العظم من موضع الى موضع ويقال في التي تكسر حتى
يخرج منها عظام رقاق فيها خمس عشر **وهما** المتماومه
وهي التي تتلع خريطة الدماغ فيها ثلث الدية **وهما** الدية
معه راء لعين الهشمة قاله الجوهري وهي من قولهم دمعت العين
تدمع ودمعوه التي تحرقها اي تحرق الخريطة وتصل الى الد
ماغ فيها كذلك على الصحيح فان اوضح واحده وهشم اخر
ونقل غيره وام رابع لزم الاول القطا من اوجس من الابل على
الثاني خمس والثالث خمس وعلى الرابع ما بين المنقلة والماعون
وهي ثمانية عشر بعيرا وثلث بعير ولو فرقاً خامس خريطة
الدماغ وجب عليه تمام الدية كما في اصل الروضة عن التهذيب
وهما جراحات البدن فليس في ايضاح عظامه وهشمها
مقدر لكن في الجايفة وهي الجراح الواصلة الى الجوف من البطن او
لصدر او نفرة الخرا او الخاصرة او الورك والعجان الى
السرج اسم لما بين حلقه الدبر والخصيتين او الجراح النافذة
الى الخلق من القفا او الجانب المقبل من الرقبة والنافذة من
العانة الى المثانة **وهما** كله جايفة فيها ثلث الدية وما حرج
من غير المذكور ومده الى الجوف بما يقفه وحكومته كما اذا وضع
السكين على الفخذ او الكتف وجريها الى البطن ولو عجز ابرو
في راس رجل حتى انتهت الى العظم فموضعها
المذهب وبه قطع الجهور وفي التي قوتين حكومه في الحديد
قال الرازي والشرقة هي العظم المتصل بين المنكب وشرقة
الخوص الشافعي رضي الله عنه في اختلاف الحديث وغيره ان
فيه جملا وفي الام وغيره حكومه فان قيل ما معنا الحكومه

فلما هي جزء من الدية نسبة اليها نسبة ما ينقصه الجنابة من
قيمه المحنى عليه بتقدير المتقوم وذلك ان يذكر المحنى عليه
بصفاته التي هو عليها وينظر كمر نقص باعتبار الجنابة من
قيمه فان قوم بعثت دون الجنابة وسعة بعد الجنابة
والتفاوت عشر مائة عشر الدية وصار العبد اصل الحر في
الجنابات التي لا تقدر استصحابها ان الحر اصل العبد وفي
الجنابات التي لا تقدر راسها ولو اقر الصبي بعد بلوغه
انه في حال صغره اتلف ما لاله حرمه او قتل او سرق لم يلزم
قصاص ولا حد فيلزمه غرامة المال ودية القتل وقيمه الم
المسروق كما لو ثبت بالبينه هكذا ذكره السبكي في شرحه
لمنهاج النووي **واقا** الانسان في كل سن مع احتلا فيها خمس
من الابل مساوي الشياو الرباعيات والضواحي والانياب
والصرو من في مجموعها مائة وستين بعيرا وغالب عدتها
اثنتان وثلاثون منها اربع ثنايا وبقية مقدم الف اثنتان اعلا
واثنتان اسفل يربل بينهما الى داخل الف اربع من الاعلا وارب
من الاسفل يقال لها الرباعيات ثم اربع ضواحي ثم اربع
انياب ثم اربع نواحي واثنا عشر ضرسا تسمى الطواحي
كما قاله الرازي قال صاحب المهمات وما ذكره الرازي في ان
الاضر من اخر الف من داخله ليس كذلك بل النواحي هي اخر
الاسنان ولو جاورت الاسنان العدد المذكور وهو الغالب
الغالب جاور الارض لاطلاق الخبر والحكومة فيها وجهان
ولو قلع سن من لم يتغير انتظر عودها فان مات الضي قبل
التغير ففي وجوب الارض وجهان قال الرازي اقوالهما
على ما قاله القاضي ابن حجر وغيره عدم الوجوب ثم خالف
في البحر جعل الوجهين قولين وتابعه النووي في الروضة
ومنهاج عليه القاعده **لنا** المحنى عليه يقدم
بالجنابة على المرتبة **المسئلة** وهي ما اذا جني العبد

المرهون باذن سيده وكان الجاني اعميا يعتقد وجوب طاعته
 فالجاني هو السيد حتى يجب عليه القصاص او الدية ولا يتعلق
 برقبة العبد متى **القاعدة العاشرة** ما عفي عن احد جنايتين
 والعفو عن احدهما لا يسقط الاخر **الا في مسئلتين احدهما**
 اذا اسرى قطع الجاني الى النفس ثم عفي الولي عن القصاص
 سقط احد المستحقين هو القتل والقطع طرفه وقد عفي عن
 الاصل **المسئلة الثانية** اذا عفي المحض عليه عن الطرف السلي
 الى النفس فيسقط قصاص النفس فان السراية تولدت من
 معفو عنه **القاعدة الحادية عشر** لا يقطع الصحيح بالمثل
الا في مسائل منها الاذن الشلالي بالصححة في الاظهر لبقا لجمال
ومنها اذن الاصم تقطع بها اذن السميع **ومنها** جف الا عي
 فيؤخذ بجفت البصير وفيه الرجح نحو الاعلا والافل
 وفي جفتين نصف الدية وان استخف فقط ففيه كذلك
ومنها الانف الاخشم يقطع به انف الصحيح **ومنها** انق الجرح
 حاله ياخذ في الثقب وفي التهذيب ان اسود فلا **ومنها** ما
 زال اظفك في احتمال الامام بناء على ان الدية يكمل فيها
 على ما قال الشيخ ابو حامد وغيره وكل احكام الحيوان
 والجماد واحد الا ان الحيوان يخالف الجماد في حكم واحد وهو
 ان الحيوان لا يضمن الا بعد الاثم مال والجماد يضمن بما ينقص
 في الحال الا الرقيق من الحيوان اذا قلنا يضمن بالندركانه
 يضمن قبل الاثم مال في اصح القولين **كتاب الديات**
واحكام المجاهدين والجهاد والحزبية وحكم المسقى والرجح
 فاما الديات فالاصل فيها كتاب الله عز وجل وسنة
 رسوله صلى الله عليه وسلم فاما الكتاب فقوله تعالى
 وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطا ومن قتل مؤمنا خطأ
 فتمكريم رقبة مؤمنة او مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا
 فذل هذه الآية على ايجاب الدية في الموضعين وعلى ايجاب

قصاص

بليغ

الكفارة في ثلاثة مواضع **ومن السنة** ما رواه الشافعي رضي
 الله عنه عن مالك عن عبد الله بن ابى بكر بن محمد بن عمرو
 بن حزم عن امه انه قال في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله
 عليه وسلم لعروب بن حزم الى اهل اليمن وفي النفس مائة من
 الابل فقد دل الكتاب والسنة على ذلك **والقتل على**
 ثلاثة اضرب محمد محض وخطا محض وشبه محمد قال
 البند ينبغي في تعليقه وربما قيل محمد الخطا وكلاهما
 احد **فاما** العمد المحض وهو ان يكون عامدا في فعله
 عامدا في قصده وهو ان يقصد قتله بما يقتل غالبا من
 القتل وغيره وهذا الفعل موجب للقتل وحده وانما
 تجب الدية باختيارهما **واما** الخطا المحض وهو ان يكون
 مخطيا في فعله مخطيا في قصده وهو ان لا يقصد الى ضربه
 بما لا يقتل مثله غالبا **واما** شبه العمد وهو ان يكون
 عامدا في فعله مخطيا في قصده وهو ان يقصد الى
 ضربه بما لا يقتل مثله غالبا وهو ان يضربه بعصا خفيفة
 او يلطمه فيصوت فانه قصد الفعل واخطا في القصد فهذا
 عمد الخطا وقد ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه وقال
 به ابو حنيفة الا انه قد خالف في بعض الاقسام فجعل
 ما هو عندنا محمد محض شبه محمد فيقول اذا ضربه
 بمثل يقتل يقتل مثله غالبا غير الحديد او صرعه في
 ما او والى عليه **المحقق** فهذا عند شبه العمد وعندنا
 محمد محض قال وذهب مالك رحمه الله الى ان القتل
 على ضربين خطا محض وعمد محض وجعل القتل الذي
 هو عندنا شبه العمد عمدا محضا واجمع لذلك بان
 قال الشافعي الواحد لا يجمع فيه صنفان متضادان في
 حال واحد ولا نه لا يقال نائم متنبه وانما يقال احدهما
 فلذلك يقال خطا او عمد وقد استدلل الشافعي

ما رواه الشافعي رضي الله عنه عن مالك عن عبد الله بن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن امه انه قال في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعروب بن حزم الى اهل اليمن وفي النفس مائة من الابل فقد دل الكتاب والسنة على ذلك والقتل على ثلاثة اضرب محمد محض وخطا محض وشبه محمد قال البند ينبغي في تعليقه وربما قيل محمد الخطا وكلاهما احد فاما العمد المحض وهو ان يكون عامدا في فعله عامدا في قصده وهو ان يقصد قتله بما يقتل غالبا من القتل وغيره وهذا الفعل موجب للقتل وحده وانما تجب الدية باختيارهما اما الخطا المحض وهو ان يكون مخطيا في فعله مخطيا في قصده وهو ان لا يقصد الى ضربه بما لا يقتل مثله غالبا اما شبه العمد وهو ان يكون عامدا في فعله مخطيا في قصده وهو ان يقصد الى ضربه بما لا يقتل مثله غالبا وهو ان يضربه بعصا خفيفة او يلطمه فيصوت فانه قصد الفعل واخطا في القصد فهذا عمد الخطا وقد ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه وقال به ابو حنيفة الا انه قد خالف في بعض الاقسام فجعل ما هو عندنا محمد محض شبه محمد فيقول اذا ضربه بمثل يقتل يقتل مثله غالبا غير الحديد او صرعه في ما او والى عليه المحقق فهذا عند شبه العمد وعندنا محمد محض قال وذهب مالك رحمه الله الى ان القتل على ضربين خطا محض وعمد محض وجعل القتل الذي هو عندنا شبه العمد عمدا محضا واجمع لذلك بان قال الشافعي الواحد لا يجمع فيه صنفان متضادان في حال واحد ولا نه لا يقال نائم متنبه وانما يقال احدهما فلذلك يقال خطا او عمد وقد استدلل الشافعي

رضي الله عنه كما ذهب اليه من السنة واجماع الصحابة **فاما**
السنة فها رواه الشافعي رضي الله عنه في المختصر عن سفيان
عن علي بن ابي زيد عن جندب عن القاسم بن ربيع عن
ابن عمر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال في قتل العمد الخطا
بالسوط والعصا ما يه من الابل قالوا هذا ضعيف لا يصح الا
حتجاج به من ثلاثة او جيم **احد** ان علي بن زيد بن جند
ب عن سفيان لا يقبل حديثه **الثاني** ان القاسم بن ربيع رواه
عن ابن عمر قال وروي هذا الخبر من طريق آخر وهو ان
عبد الله بن عمر فهو مرسل **الثالث** ان رواه عن النبي
صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن عمر ورواه عن عمر
ومعظم من رواه عن ابن عمر قال وروي هذا الخبر من طريق
آخر وما رواه ابو داود عن سليمان بن حرب وسدد
عن حماد بن خالد الجذا عن القاسم بن ربيع عن عتبة
بن اوس عن عبد الله بن عمر فقد انצל قال وانما الجوان
عن ما قالوه من ان الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
ابن عمر ورواه بن عمر ومعظم من رواه عنه ولا ينكر
ان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اثنيان فيسقط
ما قالوه وبدليل اجماع الصحابة ما روي عن ابن عمر وعنه
وعنه بن زيد بن ثابت وعنه عبد الله بن مسعود رضي الله
عنهم اجمعين انهم قالوا في قتل العمد الخطا ما يه من الابل
بل قدل على ما قلناه واما الجواب عما قالوه من انه لا يوصى
بمثل صنفين متضادين في حال صحيح ولكن لا يمنع ان يطلق
عليه صنفين متضادين فاذا قلنا شبه الخطا وعمد الخطا
صح هذا لانه مخطى في قصده عامد في فعله والذي لا يصح ما
هو عامد في فعله مخطى في قصده فيكون مجالا فلاول
لا يمنع فسقط ما قالوه فاذا تفكر في هذا فلا بل الواجب
فيها في المعظم ما يه من الابل اربعون خلفه حوامل

وتلثون حقه وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الثالثة
الرابعة وتلثون جذعه وهي ما لها اربع سنين ودخلت
في الخامسة وهي واجبه عندنا في العمد المحض حالة في مال
القاتل وفي شبه العمد موجه على العاقله في ثلاث سنين
هذا مذهبنا وبه قال ابن عمر وزيد بن ثابت كما رواه عنهما
الشافعي رضي الله عنه في الجديد والقديم ويستثنى من ذلك
ما اذا قتله بالسحر وعنه في شبه العمد والخطا وكلاهما
في مال الساحر دون العاقله ما لم يصد قوه ويخلفه على
نفي العلم وذهب مالك رحمه الله الى ان في العمد لا تجب الدية
وانما تجب القتل وتجب من الدية ما يصطحان عليه اربع
خمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقه وخمسة
وعشرون جذعه وخمسة وعشرون شبه كما حكاه ابن المنذر
عنه فالثنية ما لها خمس سنين ودخلت في السادسة هذا
في قتل الحر المسلم عمدا وان كان خطا وجبت بخمسة وعشرون
بنت لمخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون
وعشرون حقه وعشرون جذعه **والمراد** نصف دية
الرجل لما رواه ابن عمر وابن حزم وروى ذلك عن ابن عمر
وعثمان وعلي والعباد له ابن مسعود وابن عمر وابن عباس
كما ذكره الرافعي قال صاحب الملهيات ما قاله الرافعي فهو
سهو وقد سبقه اليه الزمخشري في اوائل الفصل والكلام
على علم الغلبة قاله والمشهور ان العباد له اربعة
اباهم صحابيون وهم ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن
عمر وابن العاص ونقل عن النووي انه نقل انه وقع في
صحاح الجوهرى ابدال ابن العاص باب مسعود وحكم
الخنثى في الدية كذلك وديه اهل الكتاب ثلث دية المسلم
ودية المجوسي ثلث دية المسلم وحكم نسائهم نصفه و
حكم هؤلاء التغليظ والتحقيق في اليهودي العمد وشبه

عشر حفات وعشر جذاع وثلاثة عشر خلفه وثلاث خلفه
 لان هذا ثلث ديت مسلم وفي غير المخلط ست بنات مخص
 وثلثان وكذا من بنات اللبون وسائر الاخماس وفي الجوسي
 عند التخليط حفتان وجذعتان وخلفتان وثلثا خلفه
 ومخففة بنت مخاض وثلث وبت لبون وثلث وكذا من الباقي
 ومن لا كتاب له ولا شبه كتاب كعبد الاوثان والشمس
 والقمر والزندق والمرتد فهو لا آية لهم ولكن لهم امان
 كمن دخل رسولا منهم في امان المسلمين ففيه دية مجوسية
 ولا شيء في قتل المرتد وكذا الزنديق والصحيح من الرواية
 الحاقه بالوشن والجواب في كل الدية السليم من عيب يثبت
 الرد به في البيع الا ان يرصنا المستحق فان لم يرد في البلد
 وجب من اقرب البلاد اليه وان بعدت المسافة وعظيمة
 المونة والمشفقة سقطت المطالبة بالابل وتراضيا على
 العوض ويجوز التراضي بجمع وجودها ان علموا الصفات
 فقيمت الابل باللغة ما بلغت الا ان يتراضيا وذاك ونجب
 الديات في صور **منها** دية النفس ودية العقل ودية السمع
والشم والبصر واللسان والحياة والشفته وكسر الصلب
وقطع الذكر وقطع الحشفة والاحقان اذا استوصلت
فلو قطع معظم الجفت متقلاص الباقي وتوهم الانفصال قال
الرافعي فليتحقق وليس في كلامه جراحه لكن صرح بنظيره
في الكلام على الشفة وحكي فيه وجهين من غير ترجيح وهو
انه قال ولو قطع بعض الشفة وتقلص الباقي حتى بقي
كالذي بقي قطع جميعها ففيه وجهان احدهما الدية تؤخذ
والثاني يجب كالماله لان منفعة الباقي قد بطلت فاشبهه بقطع
بعض الاصابع فنشل الباقي والاثنين والليتان واليدان
والرجلان والحيان من المراه ومن الرجل على قوله
الثدي من المراه مسلخ الجلد والاسنان واللحم الناق على

الظفر

الظفر وابطال المشي والاصابع وابطال الجماع والعينان
 والاذان فاذا ضرب على اذنه فاستحقت قال الرافعي
 ففيما يجب قولان منقولان عن الام قال احدهما كما ذكره في
 التهذيب كمال الدية كما لو ضرب على يده فشلت **والانف**
و مارن الانف وهو مالان منه وخلا من العظم وهو ثلاث
طبقات ففي كل واحد ثلث الدية قال الرافعي في السرح الصغير
وهذا النجج الوجهين وتابعه النووي عليه ولو قطع الملاء
مع القصبة ففيه ام يجب حكمه القصبة نقل الرافعي عن
الامام ان فيه وجهين وان المذهب الظاهر منهما الا نذكر
قال شيخنا جمال الدين الاسنوي في مهماته نقلا عن الشافعي
في الام ما نصه فاذا قطع مع العظم المتصل بالمارن شيء مع
المارن كانت فيه حكمه مع دية المارن وهذا بخلاف
ما يحجه النووي في اصل الروضة فقد تحرران الفتوى
على خلافه ما ذكره في المسئلة **ومنها اذا جنى على اللسان**
فخرس من غير قطع **ومنها اذا ابطال من اللسان جميع الحواس**
الخمس الحلاوة والمرارة والحوضه والملاوحم والعذوبة
وجبت الدية **ومنها اذا وطئ فاضا وجبت الدية والا**
فضاهو الحاجر من الفرج وثقبه البول وهو موجب
الدية ولو غرز ابره في مقتل كالدماع والعين واصل
الاذن والمخلق ونقر الخرو الصدر والخاصرة والاحليل
والايتان والمثانة وجب القود لخطر الموضع او غير
ذلك من موضع يؤلر فان تورم وتالهر منه الى الموت
فكذلك وفي الباب قواعد **الاولى من جنى جنابه**
فهو عليه في ماله **الا في مسائل **منها** اذا قتل الصبي صيدا**
محرما كان في ماله و ليه لاني ماله غيره **ومنها دية الخطا**
ومنها شبه العمد فانها في مال العاقله والعاقله العصبه
وهم الاخوه وبنوهم والاعمام وبنوهم الذكور العقلا

فان شئ من القصبة

في كسر اللسان ومما انفرد به

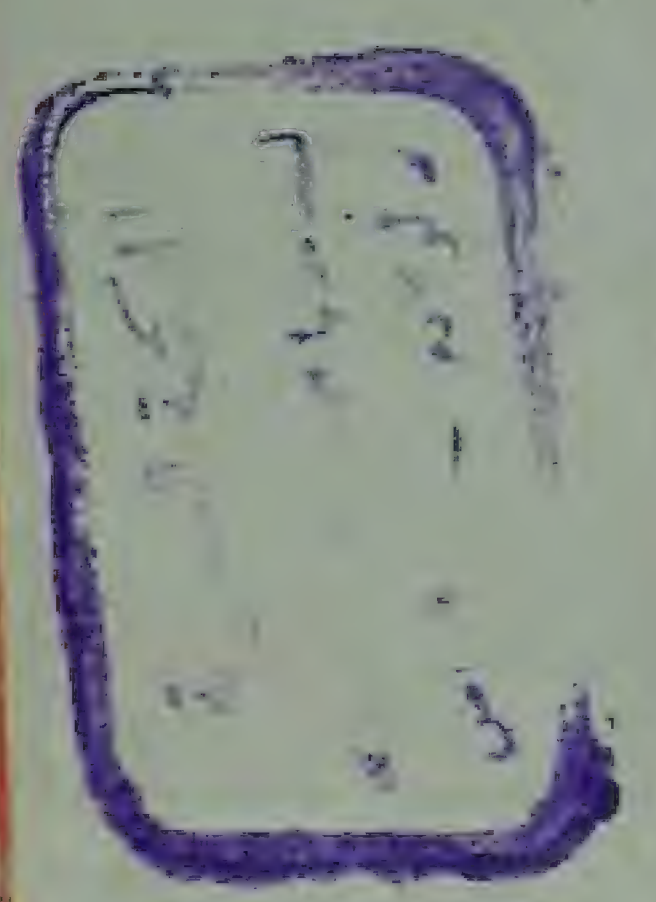
مع اتفاق الدين والولد لا يعقل عند ابيه وان علا ولا عند امه
وان سفل وان كان ابن المراه عصبتها كانت عيها لا يعقل عنها
فان قال قائل ما الفرق بين هذه المسئلة وبين الولايه في النكاح
قلنا ان ولد المراه لا يزوجهها ولو كان ابن عم زوجها فلا قلنا
ههنا كذلك والافهما الفرق بينهما قلنا الفرق بينهما ان التزوج
بالولايه في النكاح انما يثبت اذا كان بنسب والمراه اليه مثل
جد لها و ابيها و ثنتان معا الى رجل واحد مثل اخيها تنسب
معه الى جد فاذا ولدها ولم يكن عصبتها لم تنسب اليه ولا
معه الى انسان فلهذا لم يزوجهها واذا كان ابن عمها حصل
التعصب الذي ينسب اليه فلهذا زوجهها وليس كذلك العاقل
لانا انما منعنا ان يعقل الابن وابنه لان الابن يقوم مقام مال اليه
وامه مقام الابن سوا كان ابن العم او غيره والمعنى الذي لا جمل
منعنا ان يزوجه الابن معدوم فدل على الفرق بينهما **ومنها**
ما لو اشترا عبد ارتدا وقتله قبل بئنه عن جهة الرده و
كان المشتري هو الامام انفسه ولا شئ عليه **ومنها** اذا اشكك
الواقعه على القاضي فامسك عن الحكم فروي شخص خيرا
عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقتل رجلا ثم رجع الرائي
وقال كذبت وتعمدت لا قصاص كما في اصل الروضه **القاعده**
الثانيه ما ذكرناه في الصور في القاعده قبلها يجب في كل واحد
منها الذي كما تقدم **الاي** مسائل **منها** لسان الاخرس اذا
قطع وبقي ذوقه ففيه حكمه **ومنها** العين العائمه من عين
صديق **ومنها** اليد ان كانا شلاوين **ومنها** لسان الطفل الذي يترك
بالبكا ولا يغيره ففيه حكمه لان الظاهر انه لم يكن ناطقا كما ذكره
النووي وغيره **القاعده الثالثه** من حفر بئر في ملك نفسه
فتروى بها حيوان لم يجب عليه ضمانه **الاي** مسئله وهي ما اذا
حفرها في ملك نفسه الذي في الحرم فوقع فيها حيوان وجب عليه
ضمانه في احد القولين كما ذكره صاحب التلخيص فان حفرها

في مباح فجاء السيد بحججها فثبت بها انسان ووقع فيها
لمريض على الاصح وكذا ان حفرها باذن الامام لمريض ولا فيمنه
ما لم يكن لمصلحة المسلمين ولا علو عليها بتدليله ووجه بين ادبي
وسبع في مسعده واسعه او القاه في موضع فيه حيات وعقارب
فلا ضمان عليه ولو صاح على صبي غير مريض كان على طرف يمين
فارتعد فسقط فيه فمات وجبت الدية قطعا ولو كان على
ارض فسقط فمات فلا ضمان على الاصح **فان قيل** ما الفرق بينهما
قيل الفرق ان سقوطه في البئر الغالب فيه المهلكه بخلاف الساب
قط في الارض فان الغالب فيه عدم المهلكه فدل على الفرق
بينهما ولو صاح على بالغ في حال غفلته فوقع من السطح وما
لمريض ولو طلب بصير بالسيف فوقع في بئر فمات فان جهلها
بان كانت مغطاه او كانت في ظلمه وجب دية وكذا في ما اوسط
كذلك وجب الضمان ولا فلا **القاعده الرابعه** ليس لنا في عضو
واحد ديتان **الاي** مسئلتين **احدهما** الاذنين **المسئله الثانيه**
الاذنين في كل واحد ديتان دية في الاذنين ودية في زهاب السمع
فان قال قائل ما الفرق بين المسئلتين وبين اليدين والعينين
قلنا الفرق بينهما ان اليدين والعينين بينهما المنفعة حاله في
نفس العضو لا في غيره وليس كذلك في مسئلتنا لان المنفعة حاله
في غيرهما فلذلك اوجبنا في كل واحد منهما ديتين فدل على
الفرق بينهما **القاعده الخامسه** من جنى على سن ادبي فندب
كان عليه ديتها **الاي** مسئله وهي ما اذا جنى عليها جاز اخذ فندب
لمريضها الثاني لان السلطان يجبر على قتلها قلعها وليس
منها الا جمال وليس في جمالها شئ لانه ليس بجمال مباح فان
قال قائل ما الفرق بين هذه المسئله وبين ما اذا جنى على سن
فندب فجعل مكانها سنانا من فضة فالجنت و ثبت ثم جاز
فندرها كان عليه حكمه والفرق بينهما ان الاولى صارت
ميتة والانتفاع بها محصور فلذلك لم يوجب على النازع

لها شيء وليس كذلك السنن من الفضه لانه مباح فلهذا كان فيه
حكمه فدل على الفرق بينهما **القاعدة السابعة** من جنى
على قديمي ادبي دمه معصوم فأتلفها كان عليه ديتها
الاي مسئلة وهي ما اذا اخلق له قد مان في محل واحد
احدهما اطول من الآخر وكان يحشى عليه دون الآخر
عليه جان فقطعه فصار يحشى عليهما لا قود عليه وفي
الاصبع من الرجل عشر من الابل وفي النملة الابهام خمس وعشرة
غيرها ثلاثة ابعره وتلت في نصفها بعيران ونصف وفي
الجنيين غره وهي رقيق سليم من عيب يثبت فيه الردوي
نصفها بعيران ونصف ولا يلزمه قبول من هو دون سبع
سنين كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وفي العبد قيمه
فان زاد على الدية موجه ثلاث سنين فان بلغت تسين
ففي تسين في اصح الوجهين من الروضه **القاعدة السابعة**
من قتل من يكافيه قتل به **الاي مسئلة** وهي ما اذا ادعى
زيد على عمر انه قتل اياه واقسم واستحق الدية
فجات بينه وشهدت ان الذي حلف عليه لم يكن القاتل
لزمه رد الدية فلما ردها جازا آخر واقرا به الذي قتل
ذلك لم يستحق عليه شيء لانه اقر له بحق لم يرد عليه
القاعدة الثامنة دية الخط وشبه العمد على العاقل
في مسائل منها اذا اقر الجاني بالخط وشبه العمد وكذبه
العاقل لم يقبل اقراره عليهم ولا على بيت المال ولا يخلو
على نفي العلم ويلزمه الدية في مال وعليه الكفارة **ومنها**
اذا ادعى رمي يهودي ثم تصيب ثمر اصاب شخصاً قال
النووي في الروضه نقلاً عن الاصحاب انهم قالوا ان قلنا
لا يقو عليه فهو مرتد لا عاقل له والدية في ماله لا على
عاقلته وان قلنا يقو فالدية على العاقله على اي دين كان
ومنها لو جرح شخصاً خطأ ثم ارتد ثم مات المجرع قاله

في ماله اذا لا عاقله للمرتد **ومنها** اذا رمي سهماً الى صيد فارتد
فاصاب شخصاً او رمي المرتد صيداً فاسلم فاصاب السهم
شخصاً فالدية في ماله تضرب على الغني نصف دينار و
مفقوس طريع دينار ولا يثب على فقير فان لم يكونوا فقيرين
امال او وجد من لا يفي وبقي شيء من الدية ففي بيت المال
ايضاً والعبرة باخر الحول فمن هو على دينه من حين وجب
الى اخر الحول في اصح الاوجه وهي موجه على العاقله دية
النفس الكاملة الى ثلاث سنين في كل سنة ثلثاها ودية المراه
تسعين ودية اليهودي والنصراني والمجوس سنة ودية
الاطراف والجراحات فالصحيح انها تفصل فان لم يرد الجواب
على ثلث الدية مضرب في السنة وان زاد عليه ولم يجاوز
لبنتين ففي تسين وفي اخر الاولى ثلث الدية وفي اخر الثانية
الباقى وان زاد على الثلثين ولم يجاوز الدية ففي ثلاث سنين
وان زاد فقطع يديه ورجليه فالمدح ان يدين في تسين ولو
صاح بالخط عاقل على غير مميّز او مجنون او نائم او امرأه ضعيف
فجنت غير مجنون او زيد في جنون المجنون او ارتعد فسقط
من علوا او في يبر او انهر فانه يجب ضمانه او على صيد فاصيب
فلا ضمان ولو صاح عليه فمات من غير سقوط فلا ضمان في الا
صح او على مكلف او مراهق فلا ضمان ولو اكره رجل على ان
يرمي صيداً فرماه فاصاب اديماً فقتله قال النووي في
اصل الروضه فمما قاتلان خطأ يلزمهما الكفارة وعلى
قاتلها الدية نصفين ولو سقط عليه شيء لا يمكن دفعه
الا بكسر كعب ضمنه في الاصح ولو راي مسلماً يصول على
نفسه لم يجب عليه دفعه في اصح القولين و الفرق القاضي
حسين بين ان يكون الدافع يقدر على دفعه من غير قتله
فيجب والا فيجب الاستسلام فان يرامن يتلف مال نفسه

جاز له دفعه عنه وكذا مال غيره ولا يجب فان رآه صال على
طرفه او بضع وجب الدفع دون المال الا ان يكون حيوانا يسرح
مالكه فيجب الدفع في اصح الوجهين من الروضه كما ذكره البغوي
ولا يجوز البده بالدفع بالاعلظ او لابل بالاخف فالاخف
القاعدة التاسعة فصل في احكام اهل البغاه كاهل العدل
في قبول شهادتهم وعدم نقص احكامهم **الاف** مسائل
منها امن البغاه اهل الحرب يستعينوا بهم علينا في قتالهم لم
ينفذ اما منهم **ومنها** اذا استعانوا باهل الذمه عالمين الحرم
طوعا بطل عهدهم وصاروا كاهل الحرب على المذهب **ومنها**
اذا قاتل اهل الكتاب البغاه قال ابن كح المذهب بقا عهدهم
لانهم جاربوا من على الامام بحاربهم **ومنها** اذا ا تلفوا البغاه
على اهل العدل شيئا في غير القتال ضمنوه لهم بخلاف ما ا تلفوا
في القتال ولو خرج تحذير من الجيش في قتال الكفار منع فلو قاتل
لم يستحق شيئا ولو قتل كافرا لم يستحق مسلبه ومن دخل
في قتال ولا عذر له لزمه المصايير فيه ويجب على الامام ان
يقيم على المسلمين من يامر بالعدل المعروف وينهاهم عن المنكر
وهو الامر بواجبات الشرع والنهي عن محرماته **فصل**
واما الجهاد ففرض كفايم باجماع الامه ويلييه الجهاد الذي
هو فرض عين وهو ما اذا نزلوا الكفار ببلده يقصدوها
وجب عليهم الدفع من اغنيا و فقرا ونساء بشرطهم مع ان
الزوج ومن احدا ابويه حي او هما حرم عليه الجهاد ما لم
يأذن له وليس لهما منعه في حجة الاسلام على الصحيح وله السفر
في طلب العلم من غير اذنهما وليس لهما المنع وان كان لطلب
ما هو فرض كفايمه مثل طلبه ليلخ درجة الفتوى او لطلب
تجارة فان كان سفره قاصرا من فلامنع او طويلا مع خطر
وجب الاستيذان على الاصح ولهما المنع فان كان سفره من غلب



ممكنه لا تمنعه بسببه **الرابع** العلم بقدر المال وعدم الاصابه
ولا يشترط المسابقة في الموقف ولا طول السوق وعرضه ولا
ارتفاعه في الارض وفي تعيين من له البده في المرمى قولان
احدهما انه ان لم يكن يدكر فسد وهو القياس والثاني يفرج
وفي الرمي الثاني لمن سبق على العاده **الخامس** ان يرد العقد
على معين **السادس** تعيين الموقف والتساوي فاذا رمى وانهدم
بعارض نذر اصاب قبل لم يستحق شيئا في عادة الرماه على خلاف
فيه بين العلماء وان خرق ومزق استحق وان خرق طرف العرف
وحصل فيه جميع النضل استحق او وقع في ثقب قديم وثبت
فوجهان ولو قال ادم فان كانت اصابتك اكثر من عشره
فلك دينار جاز ولو بعارض عذر صاحبه ولا يجب عليه
الا ان يكون يسو صنعه فيج عليه ليعلم ولو تعد من نفسه
او فرسه قام وارثه مكانه مقامه **كتاب الرده**
الارداد حرام موجب للقتل على الرجل اجماعا لقوله تعالى
ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين
ولما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل دم امرئ
مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان او زنا بعد اخصان
وقتل نفس فوجب عليه القتل بالكفر بعد الاسلام وقد
اختلف في المراه على ثلاثه مذاهب فمذهب الشافعي رضي الله
عنه الى انها تقتل كالرجل وبه قال من الصحابه الى بكر الصديق
رضي الله عنه ومن التابعين الزهري والبصري ومن الفقهاء
مالك والليث والاوزاعي واحمد واسحق وذهب على
رضي الله عنه الى ان المراه اذا ارتدت استرقت وبه قال
قتاده وذهب الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى الى انها ان
ارتدت بدار الاسلام حبست حتى ترجع وان كانت بدار
الشرك فان سبت استرقت وان كانت امه اجبرها مسيد
على الاسلام وقد استدل من نصر قوله بما روي عن

النبى صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قتل النساء والولدان نعم ولم
يخص مرتد من غيرهما فهو على العموم قالوا ولما روي عنه
صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قتل المرتد وهذا نص قالوا
ولما روي عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لا تقتل المرتد
قالوا لانها كافره لا تقا تل فوجب ان يقتل اصله الحربي
قال القاضي ابو علي رحمه الله هذا منتقض بما روي عن عبد الله
بن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من بدل دينه فاقتلوه ولفظ من وضع لجنس من يعقل فيقتل
تحت الرجال والنساء والعبيد ثبت ان كل من يعقل اذا بدل دينه
قتل قالوا هذه اللفظ انما تناولت الذكور دون الاناث بد
ليل قوله فاقتلوه لا يصلح للاناث فعلم ان المراد به الرجال
قالوا فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن
قتل النساء والولدان وروى يثمانه من بدل دينه فاقتلوه
فتعارضنا قال قلنا هذا الجز لا يعارض خبرنا وذلك ان خبركم
لفظ عام خرج على سبب لان المنقول ان النبي صلى الله عليه وسلم
مر بامراه حربية قتلت فقال ما بال هذه قتلت لست ممن تقا تل
فنهى عن قتل النساء والولدان ولان اللفظ اذا ورد على سبب
خاص كان التعليق باللفظ العام لا بسببه اللهم الا ان يقال صفة
لفظ عام خرج ابتداء بالشرح لا على سبب فيجئذ يقتصر باللفظ
العام الذي خرج على سببه ويجرى اللفظ العام الذي خرج على
غير سبب اجريناه على عمومته واقتصرنا بالذي خرج على سبب
على سببه فيكون كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء
والولدان من اهل الحرب والثاني خبركم عام وجوزنا خاص ناقض
وهو بعض ما تناوله خبركم والجز الخاص يقتضي على العام
بدليل ما روي ان امراه يقال لها ام مروان ارتدت فامر
النبي صلى الله عليه وسلم ان كان سبب لو فعله رجل لوجب
عليه القتل فوجب اذا فعلته امراه لم يجب عليها القتل

اصله الربا وقد انكره احمد بن حنبل رحمه الله وشيوخ اهل الحديث
هذا الحديث ولم يشتهوه ويؤكد اهل الصوامع والرهبات
اذا اسلموا فمارتدوا بعد الاسلام قتلوا وان كان النبي
صلى الله عليه وسلم منع قتلهم في حالة الشرك فدل على ما
قلنا وفي الباب احكام وقواعد **الاحكام** عشرة وحكم الاول
ما اذا ارتد لم يقبل منه الا الاسلام او القتل وهو ان
يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويبر من كل
دين خالف الاسلام فان قال لا اله الا الملك او لا الرزاق
او لا اله الا ساكن السماء لم يكن مومنا فلو قال لا ملك الا الله
ولا رزاق الا الله كان مومنا الحكم **الثاني** انه لو اراد حكمه
لا يجاب الحكم **الثالث** انه لا يصح نكاحه في حال رده
الرابع ان بيعه باطل لعدم ملكه الحكم **الخامس** هبته كذلك
لكن لو كان المرتد مملوكا كان لسيده بيعه ورهنه لا قاله
الرافعي في شرحه الكبير الحكم **السادس** كتابه باطل لعدم
ملكه الحكم **السابع** عتقه لا يصح الحكم **الثامن** تدبيره
كذلك الحكم **التاسع** ان وصيته موقوفة على اسلامه
فان اسلم صحت والا فباطل الحكم **العاشر** انه يوم يقضى
الصلوات الفايته في زمن رده **الحادي عشر** لا يقرب
الحكم **الثاني عشر** لا يرث ولا يورث **الثالث عشر** لا يزوج
بافعال جنايته الحكم **الرابع عشر** دمه هدر **الخامس عشر**
لا يحل ذبيحته **السادس عشر** لا يمين له تصدق **السابع عشر**
ماله فيه قولان احدهما عدم الملك والطبيخ انه
موقوف ان اسلم كان له والا فلا الحكم **العشرون** اولاده
في حال رده فم ثلاثة اوجه للاصحاب احدها انهم لها
ملكهم ان كان مملوكا الثاني انهم مسلمون الثالث يفرق
بين ان كانوا حلالا في حال الرده فهم ارقا وان كانوا حلالا
في حال اسلامه فاسلام واقا القواعد **فالاو**

المسلم اذا توضحا ثمار تد لم يسطر وضوء في ارجح الوجهين **الاستدلال**
وهي ما اذا كان داهم الحدوث فتوضا ثمار تد بطل وضوءه لانه
خرج برده عن اهلية الاستباحه **القاعدة الثانية** من يتهم
بما ارتد بطل حكمه بينهم **الاستدلال** وهي ما اذا اتهم ثم
اعتسل ثمار تد لم يسطر لان حدثه ارتفع بالغسل كما ذكره
صاحب المهمات **القاعدة الثالثة** كل عباد بطرات الرد
عليها ابطلتها **الاستدلال** مسيلتين **احديهما** الوضوء **الثانية** الاذان
كتاب الزنا وخذ القذف وقد اجمع المسلمون على
تحريمه لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة الى قوله وحرم ذلك على المؤمنين والمؤمنات
لذلك ايلاج الحشفه او قدرها في فوج محرم يستتھي طبعها
للشبهه فيه فانه يوجب على فاعله المحصن ان يهاق رجمه
بشرط اربعة **الاول** البلوغ **الثاني** العقل **الثالث**
الحرية **الرابع** ان يكون الوطى في نكاح صحيح عالم بتحريم
الزنا والاسلام ليس بشرط فيه خلاف للامام ابي حنيفة رحمه الله
وقد استدل الشافعي رضي الله عنه الى ما ذهب بهما راه
مالك عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
رجم يهود بين زنيا فدل ذلك على ان الاسلام ليس بشرط
في المحصنة واستدل الامام ابي حنيفة رحمه الله الى ما
ذهب اليه بهما راهي عن النبي صلى الله عليه وسلم انها
رجم اليهوديين في الوقت الذي لم يكن من شرط الرجم الا
حصان فلما كان من شرطه الاحصان سقط الرجم قال
اصحابنا لا نعرف وقتا في الاسلام رجم فيه غير محصن لانه
لا يرمي الا محصنا قالوا انما رجم النبي صلى الله عليه وسلم
اليهوديين بالتقوى لانه استدعاها و رجم بها قلنا
وافق حكمها حكم النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا قلناه
قال القاضي ابو علي رحمه الله في تعليقه الجواب عما استدلو

به من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا احصان في الشوك
قلنا هذا صحيح لكن لم يرد به الاحصان الذي يجب به الرجم
ولما عربه الاحصان الذي يوجب حد القذف بدليل
قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة
شهود فاجلدوهم ثمانين جلدة وهذا هو الاحصان الذي
لم يثبت في الشوك لانه من رما كافر لم يجب عليه حد القذف
فدل على ما قلنا وما عدا المحصن فحد مائة جلدة **الاستدلال**
مسائل **منها** اذا وطئ زوجته في حال حيضها **ومنها** اذا وطئها
في صوم رمضان **منها** اذا وطئ ثانيا فهذا الوطى حرام
ولا رجم عليه ولا حد ولا كفارة اذا نسى النية من الليل
فقطي نهارا كذلك ذكره البند ينبغي في تعليقه **قيل** فما الفرق
بين الحج لا نكر فلم انه اذا وطئ في الحج ناسيا فعليه الكفارة
وكل وطئ يوجب عليه في احد القولين والقول الثاني
لا فعلى الاول الفرق بينهما وقد قلتم قد مناه في كتاب
الحج **ومنها** اذا وطئ في حالة الاحرام **ومنها** اذا وطئ امته
المزوجة **ومنها** اذا استتر اجارية فوطئها قبل استبراء
ومنها اذا وطئ جاريته ولده لاحد **ومنها** جاريته المحرم
برضاه او نسب او مصاهرة لاحد على الاظهر **ومنها**
اذا اكره رجل على الزنا فزنا لاحد على الاصح من الرضا
ومنها اذا زنا من جهل بتحريم الزنا لقرب عهده بالاسلام
او نشأ بادية بعيدة عن المسلمين لاحد فيه ولو زنا بها
فانكرت لزومه حد الزنا وخذ القذف **ومنها** اذا وطئ
في عدة وطئ الشبهة **ومنها** اذا وطئ المطلقة الرجعية
ومنها اذا وطئ امته المشتركة لاحد عليه ولا رجم
من باب اولي وان حملت منه صارت ام ولد ان كان حراما
والا فلا ويثبت النسب **فان قال** قايلا ما الفرق بين وطئ
الاب جارية ولده وعكسه قلنا الفرق بينهما ان الولد

يجب عليه ان يعف اباه فان وطئ امته كان له فيها شبهة فلهذا اصك
 ام ولد بالحل ولا حد وليس كذلك لان لا بد له من اب لم يجب على والده
 ان يعف ولهم يكن له فيها شبهة فلهذا اوجبنا عليه الحد و
 جعلنا الولد منهما مملوكا لابييه فاذا ملكه عتق عليه قيل
 قد قلتم ان الاب اذا سرق مال ابنته لا قطع عليه وكذا الابن
 فما الفرق قيل الفرق بينهما ان الابن ههنا له شبهة في مال
 ابيه ولا شبهة له في وطئ جاريته فلهذا اوجبنا عليه الحد
 ولهذا المعنى قلنا ان العبد اذا سرق من مال سيده لم يقطع
 لشبهه ولو وطئ جاريه لسيده حد لانه لا شبهة له في الوطئ
 فدل على الفرق على الفرق بينهما **ومنها** اذا وطئ جاريه من المغنم
 قبل القسمه لا حد عليه ولا رجم **ومنها** اذا وطئ بغيره لا رجم
 عليه ولا حد **ومنها** اذا وطئ امراه تزوجها بغير شهود
 او بغير ولي لا حد عليه ولا رجم وان كان محصنا **ومنها** اذا
 وطئت امراه مكرهه على الزنا في الاظهر **ومنها** اذا وطئ
 امته المجوسيه **ومنها** اذا وطئ اخته المملوكه له فهذا الوطئ
 كله حرام ولا رجم على فاعله ولو زنا بال بكره محصنه او عكسه
 رجم المحصن منها وجلد الاخر وغرب سنه وشتوط في
 في تغريب المراه ان يخرج معها محرم او زوج يسافر معها
 والتغريب مسافه قصير لموضع يراه الامام في اصح الوجهين
 ولو زنا في طريقه غريب الى غير مقصده ولو زنا في بلد تغريب
 غريب الى بلد اخر ولا يغرب نفسه بنفسه **القاعدة الثانية**
 من شهد عليه بالوطئ عدول اربعة مع عدم شبهة له في
 الوطئ وهو مختار مكلف غير محصن وجب عليه الحد **الا**
في مسئلة وهو ما اذا شهد اربعة بالزنا ثم شهد بعدهم
 اربعة نسوة ببقا بكارتها فلا حد لان الظاهر ان بكارتها
 اصلية فسقط الحد ويجوز ان تكون البكار غايه فلا حد
 على المشهور من كلام الاصحاب ولو كان حديث عهد بالاسلام

في زناها اذا وطئ ميت لا رجم عليه ولا حد ولا تغريب

لا يعلم حريرا الزنا لم يجب الحد **القاعدة الثالثة** من اقيم
 عليه بينه دون احصائه وله ولد رجم **الاي مسئلة** وهي ما
 انكر الزاني الاحصان مع وجود ولده ثم يبرحم لان الولد
 ياتحق الزوج بمجرد الامكان والاحصان لا يثبت الا بيقين فلهذا
 لم يبرحم ولو شهد اثنان انه زنى بها وهي مطاوعة وشهد
 اخر انه زنا بها مكرهه لم يثبت الزنا وكذا لو شهد اثنان
 انه زنى بها في زاوية وشهد اخر انه زنى بها في زاوية
 غيرهما لم يثبت الزنا ولو شهد واحد انه قد فقه بالعجيه
 وشهد متاهدا اخر انه قد فقه بالعربية او شهد متاهدا
 انه قد فقه يوم السبت والاخر انه قد فقه يوم الحمد لم يثبت
 القذف ولو شهد متاهدا انه اقرب بالقذف يوم السبت
 والاخر انه اقرب بالقذف يوم الحمد ثبت **والفرق** بينهما ان
 في هذه المسئلة ان المقربة واحد وان كان الزمان مختلفا
 بخلاف المسئلة الاولى فانهما لم يتفقا على قذف واحد
 على الفرق بينهما **القاعدة الرابعة** التعزير مشروع في معصية
 ليس فيها حد ولا كفارة **الاي** مسائل **منها** اذا جامع رجم
 في نهار رمضان فانه يجب فيه التعزير بالاجماع والكفارة
ومنها اجماع المراه حايضا اذا قلنا بوجوب الكفارة فانه
 يوجب التعزير بالاخلاق **ومنها** اذا قتل من لا يقاد به كالبه
 او عبدا او قتل المسلم الكافر فان الكفارة يجب ومع هذا
 يجب التعزير كما نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى لام
ومنها اذا نظر شخص الى بيت غيره وجوز ان يرمى عينه
 فلم يرتدع ضرب به بالسلاح ونال منه ما يردعه قال
 الراعي ولو لم ينل منه صاحب الدار عاقبة السلطان
 وهذا القظم ومقتضا عدم التعزير اذا نال منه وكان
 ذلك بمثابة الحد على هذه المعصية **ومنها** اذا ارتد
 ثم اسلم فانه لا يعزر الا بتكرار منه كما ذكره الشيخ البهقي

ابو اسحق وغيره في التبييه وكذلك من وطى زوجته في دبرها
 كما ذكره البغوي في التهذيب والرويان في الحليه **ومنها** اذا
 كتب بعض المسلمين الى الكفار يحبرهم بحال الامام قال الشافعي
 رحمه الله تعالى ان كان من ذوي الهيئات لم يعزر ولا اعزر كما في
 كتاب السير من الشامل **ومنها** اذا اراد من يزني زوجته
 وهو محصن فقتله في تلك الحالة لم يعزر وان كان افتات
 على الامام لكن يعزر لاجل الحية والغيظ كذا نقله ابن ارفع
 عن ابن داود وشراح المختصر وهل يحل له قتله فيما بينه وبين
 الله نقل الماوردي والحناطي في معارج السنن عن الشافعي
 رحمه الله تعالى انه يحل له قتله فيما بينه وبين الله اذا لم يكن
 له بينه **ومنها** اذا دخل واحد من اهل القوة الى الجاهل الذي
 حماه الامام للضعف ونحوهم فرعاه فيه قال القاضي ابو حامد
 لا يعزر ولا غرم عليه وان كان غاصبا المتاكله وكل داء
 يزيل العقل لغرض صحيح جائز قطعاً كما ذكره النووي في
 زوائد الروضة **واما** القذف فهو من الكبائر وسرطون
 على القاذف ان يكون مكافاً مختاراً ويستثنى منه السكران
 وعدم حد الاب والجد يقدف الولد خلافاً لابن المنذر والام
 والجدات كالاب كما في زيادات الروضة ولو شهد الزوج
 ثلاثه على زوجته بالزنا كان الزوج قاذفاً في الثلاثه الذين
 شهدوا قولان والقذف صريح وكنايه فالصريح كقوله
 يا زانية والكنايه قوله ما انا بابن خبان ولا زبال وما اشبه
 ذلك والحد الواجب في شرب الخمر على الحرار بعين والعبد
 نصفه وفي القذف ثمانين على الحر والرقيق نصف ذلك
كتاب السقه الاصل فيها من الكتاب والسنة **اما** الكتاب
 فقوله تعالى فالسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الايه
واما السنة فمنها ما رواه الشافعي رضي الله عنه عن مالك
 عن الزهري عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن ابيته

انه قيل له من لم يهاجر هلك فقدم المدينه فقام في المسجد
 ونقصد بر دايه فجاهه سارق فاخذه فأتى به الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فامر بقطع يده فقال هو له يا رسول الله
 فقال فهلا قيل ان تأتي به يعق طوله اي قد وهبته فقال
 فهلا كانت الهبه قيل ان تأتي به فقطع فدل الكتاب
 والسنة على وجوب القطع في السرقة وقد اختلف الناس
 في القدر الذي يجب القطع فيه فقال البندنجي في نقله
 ذهب الشافعي رحمه الله الى انه لا يجب القطع الا في ربع دينار
 فصاعداً قال وذهب قوم انه لا تحديد فيه ومن سرق
 شياله قيمه وان كان قنوطاً او دانقاً كان عليه القطع
 ذهب اليه داود وقال وذهب عثمان البستي الى ان القطع
 في درهم فصاعداً وهو موافق لما قبله والذي ثبت عن ذلك
 مذهب الشافعي رضي الله عنه انه لا يجب القطع الا في ربع
 دينار ذهب خالص وان سرق غير الذهب مثل الدراهم
 والسياب وغيرها لم يقطع حتى يقوم ذهباً فان بلغ ربع
 دينار قطع وبه قال من الصحابه ابو بكر وعمر وعلي وعثمان
 وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم وبه قال الليث بن سعد
 والاوزاعي واحمد واسحق قال وذهب مالك رحمه الله
 الى ان القطع في ربع دينار وان سرق ثلثه دراهم وجب عليه
 القطع وان سرق غير الذهب والفضه قوم بالدراهم وان
 بلغ ثلثه دراهم قطع قال وذهب ابو هريره وابو سعيد
 الخدري رضي الله عنهما الى ان القطع يجب في اربع دراهم
 قال وذهب النخعي الى ان القطع يجب في خمسة فصاعداً
 وهو احدى الروايتين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
 وذهب ابو حنيفه رضي الله عنه الى ان القطع لا يجب الا في
 عشره دراهم وروى ذلك عن ابن مسعود قال ولست
 اعرف من جعل النصاب اكثر مما عتبه ابو حنيفه رضي الله عنه

قال ان اصحابنا يروون عن النبي انه لا يجب القطع الا في اربعين
درهما وروى عن ابن ابي الزبير انه قال في نصف درهم وولست
اعرفه وقد استدلال داود ودهمار وروى عن ابي هريرة رضي الله
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله السارق يسرق
بيضة قطعه يده وان سرق جملا قطعه يده الجواب
عن هذا ان عليا رضي الله عنه انه ذكره على وجه المثل
لا على وجه التحقيق بدليل ما روينا عنه صلى الله عليه
وسلم انه قال من بنى مسجدا او لو كحفص قطاه بنا الله
له بيتا في الجنة فاخرجه مخرج المبالغة من الترغيب لان
مسجدا مثل حفص قطاه لا يكون كذلك وان حملناه على بيضة
حقيقة حملناه على بيضة النعامة والبيضة الذي هي المخرقة
توضع على الراس في الحرب من حد يد فسقط هذا والجواب
عما استدلال ابو حنيفة رحمه الله من انه لا يقطع الا في عشرة
دراهم قلنا برده قول الصحابة المتقدم ذكره من انه لا يقطع
الا بربع دينار وبدليل ما روينا عنه عائشة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في محني قيمة ثلاثة دراهم
وهذان الحديثان متفقان لان الدينار كان حينئذ اثني عشر
درهما قالوا قد خالفهم ابن مسعود لانه روى عنه انه قال
لا يقطع الا في عشرة دراهم قال قلنا هذا ليس بثابت عنه
ولو ثبت عنه ذلك كان قول الاكثرينا اولى وكل حديث
وروي انه لا يقطع الا في عشرة دراهم كلها مرسله لان عمر
شعير روى عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه
وسلم لا يقول به فدل على ما قلناه فاذا اقررنا هذا قلنا
له ثلاثة اركان **الاول** المسروق له شروط ستة احدها
ان يكون المسروق نصا بربع دينار من الذهب الخالص
الثاني ان يكون المسروق مملوكا لغير السارق بارت
او هبة او وصية او شرا وغير ذلك فلا يقطع بخلاف

ما اذا اطمأنت الملك بعد اخراجه من الحرز لم يسقط القطع فان
ادعاه بالسرقة بعد ذلك لم يكن استيفاء القطع الثالث ان يكون
محزما فلو سرق خرا او كلبا او جلد ميتة غير مدبوح فلا
قطع به لكن لو بلغ طرف الخمر نصبا يقطع في الاصح الرابع
ان يكون الملك غير شركه له فلو سرق من حرز شركه
من مال الشركه بينهما فلا يقطع في الاظهر الخامس ان يكون
له فيه شبهة استحقاق السادس كونه محرزا فلا يقطع
على ما ليس بمحرز **الركن الثاني** نفس السرقة وهي اخذ
المال على وجه الخفية فلو سرق الكفت من القبر نظرات
كان القبر في طرف العمار يقطع ولا فلا يقطع **الركن الثالث**
السارق وشرطه التكليف والاختيار والالتزام فلا يقطع على
صبي ومجنون ومكره وحري وفي الباب قواعد **الاول**
من سرق نصبا بقيمة ربع دينار من حرز مثله قطع **الا**
في مسائل منها ان يكون هتك حرزا او اخذ منه ما قيمته
ربع دينار فاكثرت ما من المسروق منه والسارق وارث
المال فلا يقطع **ومنها** ان يكون السارق سرق ربع دينار
من حرز واقام المسروق منه على البيعة على السارق با
لسرقة وصدق السارق المسروق منه لكن ادعى انه اغتصب
منه فالقول قول المسروق منه في المال انه له ولا يقطع على
السارق لانه صار خصماله وهذا يسمى السارق الظريف
ومنها اذا سرق فقطع عن القود لم يقطع ثانيا عند السرقة
لانها تعلقت بحمل مخصوص وقد بطل **ومنها** اذا سرق
من مال بيت المال من مال كان ابرز لطايفه منهم فلا يقطع **ومنها**
مال المصالح اذا سرق منه المسلم ما يستحقه وهو ربع دينار لم
يقطع **ومنها** مال الصدقة اذا سرق منه فقير فلا يقطع او غني
من المصالح فلا يقطع في الاصح **ومنها** اذا سرق في زمن قحط طعام
للاصطوار وهو لا يوجد فلا يقطع وان كان المسروق اكثر

من الحاجة ومنها اذا سرق في حرز رجل لما لك عليه دين وهو
فما طلب فيه وليس في الحرز غير ماله لا يقطع كما ذكره
صاحب التهذيب ومنها اذا سرق بغيره عليه مال من
قطار وما لكه راكب عليه فلا قطع والقطار عدة تسعة
كما ذكره بعض الاصحاب ولو سرق من سفينة مشدوده
بشط النهر فلا قطع اذا ليس بحر في العادة ومنها اذا
سرق من حرز مسكايساوي ربع دينار وضمخ قبل خروجه
من الحرز ثم خرج لا قطع عليه فان جمع منه بعد خروجه
من الحرز ثم خرج لا قطع عليه فان جمع منه بعد خروجه
ما يساوي ربع دينار قطع ومنها اذا خرج من جماعة ما
يساوي ربع دينار فاكثر لا قطع كما ذكره الراعي في اول
باب السرقة ونقل النووي في اصل الروضة انه لو اخذ الطبيب
وتضمخ به في الحرز ثم خرج منه ولم يمكن ان يجمع منه بعد
خروجه نصا بانه لا قطع وكذا ان امكن على الاصح لان استعماله
بعد لا فائده فيه كاكل الطعام وفيهما نظر ومنها اذا سرق
العبد مال سيده القاعده الثانيه من اخذ ما يساوي ربع
دينار من غير حرز لا قطع عليه الا في مسئله وهي ما اذا امر مكلف
عبد او صبي صغيرين ان يدخل في حرز ويخرج منه بشئ
فدخل واخرج منه ما يساوي ربع دينار فاكثر فان اخذ
الاخر خارج الحرز قطع الامر دون المأمور كما ذكره البنديني
في تعليقه فان قال قائل ما الفرق بين هذه المسئله وبين
ما اذا دخل دارا بحرزه وشد على دابة بها امتعه من الحرز
فسارت الدابة بنفسها قلتم انه لا قطع عليه اذا اخذ الامتعه
من على الدابة خارج الحرز على الاصح قيل الفرق بينهما ان
الدابة لها قصد واختيار بدليل انها تتوي في المكاره وتفضل
ما ينفعها من اكل وشرب اذ ارات حشيشها او حبا مالت اليه من
طريقها واذا ارات بيب ارجعت عنها من طريقها واذا كانت

كذلك فهو يخرجها من الحرز وانما خرجت بنفسها فلهذا
قلنا لا شئ عليه وليس كذلك الصبي لانه امر في ذلك من ليس
له قصد ولا اختيار فدل على ما قلناه ولو حملوا ثلثه مياوي
ربع دينار فاخرجوه من حرز معالا قطع ولو كان يساوي
ثلثه ارباع دينار قطعوا كلهم سواء كان من الثقيل والخفيف
لانهم سراق بدليل قوله تعالى والسارق والسارقة لايه
قيل فيما الفرق بين هذه المسئله وبينها اذا قتل جماعة واحد
قتلوا كلهم قيل الفرق بينهما من وجهين احدهما ان لو
اسقطنا القود عن المشركين في القتل كان فيه اسقاط
القود راسا ولانه اذا مشا احدا ان يقتل احدا شاركا عين
في قتله ليسقط عنه فلهذا لم يسقط وليس كذلك القطع
لانا اذا اسقطنا عن جمع سرقوا ربع دينار لم يسقط
عن سرقوا اكثر من ذلك فيما يوجب القطع فهم كثلثه
سرقوا ما لا يبلغ حصته كل واحد ربع دينار والوجه الثاني
ان فعل احدا في القود يثبت بعضه على بعض وليس كذلك
القطع في السرقة لان فعل الواحد لا يثبت بعضه على بعض
حتى يوجب القطع عليه فكذلك فعل الجماعة لا يثبت بعضه
على بعض في السرقة فدل على الفرق بينهما فان قال قائل
قد قلتم انه اذا سرق سارق ما قيمته ربع دينار وما هو
مختص بالكنبة المسترفة سرقها الله تعالى وعظمها كسرتها
المعلق عليها او ذهب او فضة ستم عليها او ما في معناه
قطع وقلتم انه لو سرق سارق ما هو مختص بالمسجد
كالقناديل المعده للضيوف والبواريج المفروشه فيه فلا
قطع وكل لجهة الله تعالى فيما الفرق بين الفرق بينهما
ان البواريج والقناديل بالمسجد له فيها شبهة الجلوس
والاستنشاء وليس كذلك ستر الكنبة وما في معناه لانه
ليس له فيه حق ولا شبهة فلهذا قطع ذكره ابو علي في

تعليمه قد دل على الفرق بينهما ولو دخل سارق الى حمام لقصد
السرقه وفيها حافظ غير نائم ولا غافل فسرق منه قطع **الكتاب**
الثالث ليس لاحد ان يفسد نفسه في تهلكه الغالب فيها الهلكه
الا في مسئله وهي ما اذا وقع في نار يعلم انه لا يخرج منها واملكه
القائمه من نفسه من النار في البحر جاز فانه اهون من النار في الاصح **الكتاب**
عده الرابعه من سرق مالا معصوبا من حرز قطع **الكتاب**
مسئلتين احدهما اذا كانت معرضه للضياع فان سارقها
لم يقطع **المسئله الثانيه** اذا اخذها ليردها الا يقطع ايضا
فعلى هذا اذا جابعد هتك الحرز وعلم صاحب الحرز اخذ
ثانيا ما يوجب القطع فلا قطع **كتاب الاضحية** **والاصح**
لصيد والذبائح وما يجوز اكله وما لا يجوز الاصل
في ذلك الكتاب والسنة اما الدليل على الاضحية قوله
تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وهي سنة
موكده ينبغي المحققون عليها القادر والدليل على عدم
وجوبها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
اذا دخل العشر واد احدكم ان يضحي فلا يسلم من شعوه
وظفره شي قال الرازي فقد علق الاضحية على الاراده
ومن شرطها ان تكون سليمه من عيب ينقص لجها من
الانعام يحزى من الابل الشني او الشنيه وهو ما استكمل
خمس سنين وطعت في الساده بخلاف الزكوه فان استحقا
فها يحصل بالاستكمال السنه الثالثه والطعن في الرابعه
ومن البقر المعز ماله سنتان وطعت في الثالثه ومن
الصنان ماله سنه وطعت في الثانيه او جذعت قبل
ذلك ويحزى الواحد من الابل والبقره عن سبعة وان
اختلف نياتهم ويدخل وقت الذبح من طلوع الشمس
يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين
ولا يكفي التعيين والقصد في اصح الوجهين عند الاكثرين

لان التعضي قربة في نفسها فوجب النية فيها قال النووي
في الروضه واختيار الامام والغزالي الاكتفا قال شيخنا
جمال الدين في مبهما ته وقد اختلف كلام النووي في شرح
المذهب بانه يكفي في الهدي والاضحية معار ما قاله النووي
ظاهر انه ليس فيه خلاف لانه قال في الفصل المعقود
لاحكام الاضحية العاشر لو ذبح اجنبى اضحية معينه
ابتدا في وقت التضحية او هديا معينيا بعد بلوغ
النسك فالشهور انه يقع الموقع لان ذبحها لا يقتصر
الى النية وما قاله النووي ليس فيه ما يخالف الاول
لانه ذكر اشتراط النية في صورة الاطلاق وخالف في المعين
لان تعيينه فيه فلا يحتاج اليها ثانيا فلهم هذا الوارد بيع
المعينه او اجارتهما يصح بخلاف ما لم يعين فدل على
الفرق بينهما ويشترط من محل ذبحته ومن بعضه حر
يضحي ببعضه الحر دون مدبر ومكاتب وام ولد **واما**
الاصطيات فجايز شرعا لقوله تعالى واذا احللتهم فاصطادوا
ولقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسياك
الى قوله مادتم حرموا ومن السنه ما رواه مسلم وابوداود
والنسائي عن ابي ثعلبه او بليغه الحسن ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا رميت سهمك فغاب عنك فادركته
فكله لم يبين وروي البخاري ومسلم وغيرهما عن جابر
بن عبد الله رضي الله عنه قال بعثنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم ونحن ثلثمائة راكب وامرنا ابو عبيده
بن الجراح يرصد عيو القريش فاقمنا بالساحل نصف
شهر فاصابنا جوع شديد حتى اكلنا الخيط فسمي جيش
الخيط وكان معنا جراب فيه تمر وكان ابو عبيده يعطي
كل واحد منا قبضه قبضه ثم اعطانا تمر تمر فلما تقى
القائنا البحر دابه يقال لها العنبر فاكلنا منها نصف

مشهور وادها من ودكها حتى لا تاجسا منا فاخذ ابو
 حبيد ضلعها من اضلاعها فنصبه ثم نظر الى اطول
 رجل في الجيش واطول جمل فجز من تحتها وجلس وحج
 عينه ففر قتل النفر خشي وخرجنا من عينها كذا
 وكذا قله من ودك فدل ذلك على جواز صيد البحر
 واحله واما صيد البر فاجوز حله شروط سبعة
احدها ان يكون الكلب المرسل معلما **الثاني** ان يكون
 الصايد مسلما او كتابيا **الثالث** ان يخرج الكلب اذا اراد
 فان اخذه الكلب من غير جرح لم يحل على الصيغ **الرابع**
 ان يكون ارسله على غير مري للصايد **الخامس** ان
 لا يأكل المرسل من الصيد فان اكل لم يحل في اصح القولين
السادس ان يكون الصيد مما يؤكل لحمه **السابع** ان
 يكون الصايد مهن تكرر منه الاصطياد ولا اثر للغو
 الدم وموضع معض الكلب بخس ليس بمعفو عنه
 ويجب غسله بما وتغفيرة بتراب فان ادرك الصيد
 وفيه حياة مستقرة وجب ذبحه فان لم يذبح حرم وللق
 شروط سبعة اربعة **احدها** ان يكون المذبح مما
 يؤكل لحمه من صيد البر او من النعم وغيرها **الثاني**
 ان يكون مهن يحل من كحته **الثالث** قطع الحلقوم كله
 والمرى من المواجهه لا من القفا فان جعل سكيناً من القل
 واخرى من الحلقوم ونحوها حتى التقياً حرم ويستحب
 نحر الابل وذبح البقر والغنم ولو عكس حل من غير كراهة
الرابع ان يكون ما يذبح به محدداً كحديد ونحاس و
 قصب وزجاج وما اشبه ذلك لا ظفر وعظم وفي البان
 قواعد **الاولى** الشاه الناقصة في الخلق لا تجزى في الا
 ضحية **الاني** مسائل منها الجذعة من الضان اذا خلقت
 اجزات بخلاف من خلقت بلا اذن **فان قال** قائل فما الفرق

بينهما

بينهما قلنا الفرق بينهما ان الاله لم يرض بها وليس كذلك
 الا ذنباً فانه يضرب بالماكل والمشراب وهو نقص في الخلقه
 فدل على الفرق بينهما **ومنها** اذا خلقت بلا ضرع **ومنها**
 اذا كان خصياً **ومنها** اذا ذهب بعض اسنانها او خلقت
 بلا قرن **ومنها** اذا كانت الاضحية منذ ولد فتعيب عنه
 اضطجاعها للتضحية اجزائه كالسليمه او غير منذ ولد
 ولو قال الله علي ان اضحي بهذه وكانت معيبة مثلاً او جرح
 اصحابها ان يلزمه ما التزم كما نقله الرازي عن الغزالي وقر
 النووي عليه **القاعدة الثانية** من حلت من كحته حلت
 ذبيحته ومن لا فلا **الاني** مسائل منها الامه الكتابية لم يحل
 من كحتها وتحل ذبيحتها اذا لا اثر للورق في الذبيحة **ومنها**
 ازواج النبي صلى الله عليه وسلم تحل ذبيحتهم ولا تحل
 من كحتهم **ومنها** الحرم اذا ذبح صيد الحرم لم يحل كله
 لانه ميتة ويحل النكاح بعد الاجرام **القاعدة الثالثة**
 السنة لمن اراد التضحية ان يذبح بنفسه **الاني** مسائل
 وهي ما اذا كانت التضحية لامراه فاستحب لها ان تؤكل
 من يذبح عنها كما نقله النووي في شرح المهدى با وزيادات
 الروضة وجزم في الروضة بالكراهة للصبي وخالف في
 شرح المهدى با فجزم بعدم الكراهة له **القاعدة الرابعة**
 من ذبح الضحية في يوم العيد وايام الشريفا وقصد القصد
 بلحمها حصل له ثواب اضحية **الاني** مسائل وهي ما اذا
 ذبحها فيه وقصد تفرقتها في غير وقت الاضحية لا يحصل
 له ثواب اضحية **القاعدة الخامسة** من ذبح في غير ايام
 الاضحية لم يجز به عنها للحديث **الاني** مسائل وهي ما
 اذا وجدها في وقت الاضحية او قبلها ولم يذبحها
 حتى فات الوقت ذبحها قضاء كما ذكره في الروضة وفي حل
 ذبيحته المجنون والصبي الذي لا يميز قولان ذكرهما

عن المأثور عن ولا يكره لها الذبح وان كانت حائضاً على الاصح
 كما نقله المروزي عن الامام قال الامام خلاه الله تعالى
 ان يذبح في شهر المحرم

الرافعي أحدهما وهو القول الذي جزم به الشيخ أبو حامد
والشيخ أبو اسحق وهو الصحيح عند الرافعي في المحرر وغيره
فيه بالأظهر وكذا النووي في المذهب وزاد الروضة الجواز
لأن لهم قصد وإرادته في الجملة قال الرافعي في الشرح الكبير وأظهرها
عند الإمام وجماعه التحريم لأن قصدهم فأبسد ولو ضحى
بشاه فوجد في بطنها جنينا فهل يكون حكمه في الأكل والتصدق
كأمه أم لا قال النووي في الروضة وشرح المذهب بأنه يجوز
أكل جميعه على الأصح وإن يتصدق ببعضها وجوباً على الأصح
ولا فصل عدم الأكل إلا لقما يترك بالكلها **القاعدة السادسة**
جميع حيوانات البحر لا يسن ذبحها **الأي مسئلة** وهي ما إذا
كانت السمكة كبيرة يطول بقاؤها في البر يسن ذبحها ولو لم يكن
كما ذكره في الروضة **القاعدة السابعة** ما اصطاده الكلب للمعلم
كان ملكاً لما لكه **الأي مسئلة** وهي ما استرسل الكلب بنفسه وسك
صيداً فآخذه اجنبي غير صاحبه ملكه على الصحيح كما لو أخذ
فرخ طائر في شجرة غيره **القاعدة الثامنة** ما أدرك شيان
صيد البر وفيه حياة مستقرة ثم مات كان ميتاً **الأي مسائل**
منها أن يتنعج بما فيه من بقيه قوة حتى يموت حل **ومنها** أن
يشغل بأخذ الأله حي فيموت **ومنها** أن لا يخذ من الزمان ما
ما يمكن الذبح فيه وهذا بخلاف ما لم يكن معه الأله الذبح
أو صناعة التته ولو نشب في العمد فلم يتمكن حتى مات فهو
حرام على الصحيح من الروضة ولو عصبت التته ولم يقدر
ولم يقدر على أخذها حتى مات حرم على الأصح **القاعدة**
التاسعة طيور الماء إذا أصابه السهم ومات فيه حلالاً **الأي**
مسئلة وهي ما رماه في غير الماء الراي فوقع في الماء مات فيه
حرم في الأصح الوجهين خلافاً للجويني ويستثنى ما إذا كان
الرمي في البحر والطيور في هو البحر حل ولورمي في ظلمة ليصيب
صيداً فاصاب لم يحل في الأصح لأوجه بخلاف ما إذا أحسن

تجارتها



بصيد في ظلمة أو من وري حجاب فرماه فاصاب حل ولورمي
شاحصاً يعتقد جراً فاذاهو صيداً لم يحل على الأصح ولورمي
صيداً أو خنزيراً فاصاب صيداً غيرهما حل في الأصح الوجهين
ولورمي صيداً فغاب ثم وجد ميتاً في ماء دون قطين حكم
بحرمته الصيد وبطهاره الماء أعطى لكل أصل حقه بخلاف
ما إذا جرحه جرحاً لم يقتل ثم غاب عنه فوجد ميتاً
وليس عليه جراحه أخرى قال الرافعي في الحل قولاً أن أحدهما
عند البغوي الحل لكن أصحابنا العراقيون وغيرهم مالوا إلى
الترجيح التحريم وتبعه النووي في منهاجهم وقال في الروضة
من زيادته الحل الأصح دليله كما صحح الغزالي في الأحياء وبشبه
في التحريم متى ولو غاب العبد أو جنى على سيده زكاة الفطر
عنه لأن الأصل بقاءه ولو اعتقه لم يبق لعدم براه ذمته
ببقين ولو طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم أقر بانقضاء عقد
وانكركت فله إلا أن يتزوج باختها ويلزمه نفقتها حتى
يقرب بانقضاء عقدتها قال الطبري سمعت بعض أصحابنا يقول
نص عليه الشافعي في الأمل **القاعدة العاشرة** كل طير الماء
حلالاً أكله **الأي مسئلتين أحدهما** اللقلق لا يجوز أكله على
الأصح من الروضة **المسئلة الثانية** الطير الأبيض منه قال
الصيمر لا يحل أكله ولورمي الطائر الذي بهو البحر وهو في
سفينة ولم ينه الرمي إلى حركته مذبح ووقع في البحر
حل وفي بر فلا خلافاً للكوييني ومات بسنين بيع ومحو
حرم **القاعدة الحادية عشر** لا يجوز أكل شيء من الحشرات
الأي مسائل منها أن اليربوع يجوز أكله **ومنها** الأرض
والضب **ومنها** أم حنين حلال على الأصح من الروضة
ومنها القنفذ كذلك على الأصح **القاعدة الثانية عشر**
من سافر وجهه الجوع جازله أكل الميتة **الأي مسئلة**
وهي ما إذا كان المسافر عاصياً بسوء لم يجز له أن يأكل

مع وجود محصيا به بل يقال له تب وكل وخالف في ذلك صاحب
 الحاوي لان كلامه يقتضي وجوب الجواز مطلقا والصحيح من
 كلام الأصحاب خلافه فاذا تقرر هذا فهل له ان يأكل شعبة
 ام يقتصر على شدة الرمي ذكره النووي في الروضة تبعا
 للغزالي انه كان يباديه وخاف ان يعجز عن السير ويهلك
 جاز الشبع قطعاً وان كان في بلد يمكن توقع الطعام للحال
 قبل عود الصنوبر فيقتصر على سد الرمي والافاقوال
 اصحها في الروضة ما يرجح القفال وجماعه منع الشبع
 وشبع الرجل الواحد يا كل ضعيفه بالتصغير والضعيفه
 شبع خمسة والقصة سبع عشرة والمكتكه شبع رجلين
 وهذا الضابط ذكره الجوهري في صحاحه فاذا تقرر هذا
 فان وجد ما فيه خلاف في عدم اكله وما فيه خلاف في جواز
 اكله فحرام على الاصح عند الأكثرين وهو وحشية حرام
 على الصحيح وهذه اهليه وبيغا وطاوس وهدد و
 خطاف وجرذ وصدح حرام على الصحيح وخفاش وبوم
 ونهاش ونمر وغير كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير
 حرام وكلها قول خلافه فهو اولى مما خفف في اكله للضرورة
 واما ما هو حلال اكله على الاصح فهو وبرود لدل وسحور
 وسنجاب وفتك وقاتم وحوصل واما النقيز والبلبل
 والجرو والعندليب والسقراق فحلال على الصحيح وكل ما
 عب وهدر هذا ملخص كلام الروضة واما ابن عرس فنقل
 صاحب المهمات حله وكذا ابن معرص كما في التبيه والحاشي
 الصغير والوجيز هذا قوله وليس في الوجيز تطيح بل
 قال وفيه تردد ولشبهه بالثعلب والكل ويجوز اكله في
 الفاء اسكان الباء وشبهه بالجدجاء **القاعدة الثالثة عشر**
 كل طعام طاه لم يضر اكله بالبدن جاز اكله **الاف في مسئلة**
 وهي الجلد المدبوغ ففيه اقوال ثلاثة احدها من قول الرافعي

حل اكله من مأكول والثاني حله مطلقا والثالث الحرم مطلقا
 وهو الذي رجحه النووي عن الأكثرين **القاعدة الرابعة عشر**
 يحرم كل غراب **الاف في مسئلة** وهي غراب الزرع فانه يحل اكله على
 الاصح وصفته اسود وصغير احمر المنقار والرجلين **القاعدة**
الخامسة عشر كل لبن مأكول حلال اكله غير مكروه **الاف في مسئلة**
 وهي لبن الجلالة فانه مكروه اكله لا يحرم ما على الاصح كما ذكره
 النووي وغيره وعليه الأكثرين خلافا للمهر وغيره **القاعدة**
السادسة عشر المضطرب اكل سائر الميتات **الاف في مسائل**
منها اذا كان الميت نبيا لم يجز اكله بقي منه تكريمه **ومنها** اذا
 قطع من الحي **ومنها** ان يكون المضطرب ذميا والميت مسلما قال
 تيس في الروضة المنع واذا قلنا بجواز اكله فلا يجوز طبخه وشبهه
 كما قاله الماوردي **القاعدة السابعة عشر** كب الحمام مكروه
 اكله **الاف في مسئلة** وهي ما اذا اكله مملوك لم يكره **القاعدة**
الثامنة عشر اكل السهم حرام بكل حال **الاف في مسئلة** وهي
 ما اذا اكله من طبعه انه لا يضره لم يحرم **القاعدة التاسعة**
عشر المضطرب اولى بما له من غيره **الاف في مسئلة** ما اذا كان
 غيره نبيا فانه يجب على مالكه دفعه اليه تكريما له
القاعدة العشرة وان اذا اجتمع خطر وابطاحه غلب
 جانب الخطر **الاف في مسائل منها** اذا رمى سهمها الى طائر فحرم
 وقوعه على الارض فيما فانه يحل وكذلك لو وقع في بئر
 ليس فيها ماء وان يمكن احواله الموت على الوقوع على الارض
 لان ذلك لا بد منه ونحو عنه وما اشبهه **ومنها** لو رمى
 الطير وهو على الماء بسهم فاصابه ومات فيه حل كما
 تقدم وان كان ممكن موته بغيره يعني الماء **ومنها** اذا
 اصاب السهم الارض او الحائط فازدلف واصل الصيد
 ففيه وجهان بناء على القولين في مسألة المسابقة والظاهر
 انه يحل **ومنها** اذا اصاب السهم صيدا باعانه ربح او بيع

قوسا فانقطع الوتر و صدم الثوب فارمى السهم واصاب
حل **منها** اذا رمى غير صيد اذا هو صيد او قطع في ظلمه
 شيئا اذا هو مما يجوز ذبحه واصابا الواجب حل ولو اكل الكلب
 المملوك من الصيد قبل قتله او بعده في موضعه ففيه قولان
 منصوصان ارجحهما عند الاصحاب القول بالتحرير **ومنها** اذا
 رمى صيدا فاصابه ثم غاب فوجده ميتا وليس فيه الرعي
 غير سهمه ففيه قولان ورجح الجمهور التحريم عملا بالقاعدة
 خلافا للبعوي والغزالي في احياء الحيوان حال النوى وهو الصحيح
 لصحة الاحاديث الواردة بالا باجم فيه وعدم المعارض
 الصحيح ذكره العلائي في قواعد **القاعدة العادية والعشر**
 كل طاهر لا ضرر فيه يحل اكله الا في المستفذر كالميت والمجذوم
 ونحوهما ويستثنى من هذه مسئلة وهي المأكل الحاصل من غسل
 الايدي عند الطعام ونحوه كما ذكره المحامل في الباب
كتاب الايمان وكفاراته لا تنعقد اليمين
 التي توجب الكفارة بالحنث الا بشروط خمسة **احدها** بلوغ
 المحالف **الثاني** ان يكون عاقل **الثالث** ان يحلف باسم من السماء
 الله تعالى وبصفة من صفاته **الرابع** ان يحلف مختارا ويحلف
 مختارا **الخامس** ان يقصد الحلف وفي الباب قواعد **السادس**
 التورية عند تحليف الحاكم الخصم لم تنفعه **الاني مسئلة**
 وهي ان يحلف حاكم بضائع خصما بطلاق زوجته فوري
 فيه لم يحث فان حلفه الخصم من غير حكم حاكم فوري اليمين
 لم يحث لان النية فيه نية المحالف بلا خلاف كما صرح به المحام
 وردى ونقله ابن الصباغ عن الاصحاب كما ذكره النووي
 من زياداته في الروضة ولو اخذه سلطان ظاهرا بسبب
 غيره فطالبه به فقال لا اعرف موضعه وليس له عندي
 شيء فحلفه بالطلاق فحلف كاذبا وقع طلاقه بخلاف ما
 اذا اخذه للصوم وقالوا لا نطلقك حتى تحلف انك

لا تذكر

لا تذكر ما جرى فحلف لم يقع طلاقه والفرق بينهما انه لم يكن
 السلطان اكرههم على الطلاق بل انما اكرههم على اعطاء المال
 وفي صورة السارق انهم عنوا في الاكره الطلاق فان كان مقصودا
 لفظا فدل على الفرق بينهما **القاعدة الثانية** من حلف لا يشترى
 فاشترى جاريه فصارت طاهرا حنت **الاني مسئلة** وهي ما اذا
 كان يطاها او يعزل عنها لم يحث حكاه ابن الرفعة في مطلبه
 في باب الوصية عن الماوردي نقلا عن ابن الحداد عن الشافعي
 رضي الله عنه في الاملا **القاعدة الثالثة** العذر عن الاعمال
 طعام الى الصوم فيمن يملك نصا بالجزء **الاني مسئلة** وهي
 ما اذا كان يملك نصا لكن لم ينفذ دخله بخروجهم شرعا
 له اخذ الزكاة شرعا ولزمه اذا اذواها فان الذي يملكه كفايه
 لم يفضل منه شيء لم يحث له اخذ شيء من الصدقة ولم يلزمه
 التكفير بترك المال بل فرضه الصوم لانه عاجز وهي كفارة
 بخيرة مرتبة يتخير فيها بين العتق والاطعام لعشرة
 مساكين او كسوتهم بما يسمى كسوه فان عجز عن ذلك
 صام ثلاثة ايام وان تفرقت وله ان يكفر عن يمينه قبل
 الحنث بغير الصوم ولا يجوز التكفير عن الجراح في شهر
 رمضان ولا في الحج والعمرة قبله والفرق بينهما ان الكفارة
 هنا تنسب الى اليمين بخلاف الحج والعمرة وكفارة الجراح في
 شهر رمضان فانه لا ينسب اليه بل الى الجراح ونذمه
 وكذلك الحلق والتطيب والبس وان كان بغير سبب
 فلا يجوز التقدير فان كان السبب جاز على الاصح ولا يجوز
القاعدة الرابعة من حلف لا يدخل بيتا فدخل اي بيت
 كان من بنا او صوف او خشب او غيره حث **الاني مسئلة**
 وهي ما اذا دخل بيت الله الكعبة المشرفة لم يحث وكذا
 كل مسجد على المذهب كما في الروضة وان كان يطلق عليه
 اسم بيت ولو حلف لا يخرج زوجته الى العرس فخرجت بقصد

ولم تصل اليه لاحت بخلاف ما اذا حلف ان يخرج زوجته
 للعريس فخرجت بقصد ولم تصل اليه حنت والفرق بينهما
 ان في الاولى اني بحرف الغاية فيه بخلاف الثانية فانه لم
 يشترط وصولها بل اشترط ان يخرج اليه وحده او مع
 غيره ولا ن حرف الغاية هو اني لم يوجد هكذا ذكره
 القاضي ابو الطيب في تعليقه ولو حلف لا يهب فتصدق
 حنت ولا عكس **القاعدة الخامسة** من حلف لا يكلم زيدا
 فكله حنت **الاني مسئلة** وهي ما اذا كلمه برسالة لم تكن
 في الجديده لانه لا يسمى كلاما عرفيا ولو حلف لا يسلم على
 زيد فسلم عليه قوم هو فيهم واستثناه بقلبه لم
 يحنت على الصحيح كما لو استثناه لفظا ولو حلف لا يفارق
 زيد حتى يستوفي منه ماله عليه وتماشيا فمضى عمر ووقف
 الاخر فالاصح الحنت ولو فارقا زيدا عمرو او وقف الاخر
 فالاصح القطع بعدم الحنت لانه حلف على فعل نفسه لا على
 فعل غيره ولو حلف لا يكلم عبدا زيدا هذا ابتاعه زيد
 فكله الحالف تغليب الاشارة على الاضافه **القاعدة السادسة**
 من حلف لا ياكل هذه الحنظله حنت بمطبوخة ونية ومقلبه
الاني مسائل منها اذا اكلها سويقا لم تكن **ومنها** اذا اكلها
 دقيقا **ومنها** اذا اكلها خبزا ولو حلف لا ياكل سويقا فاذ لم
 بما فشربه لم تكن او لا اشربه فاكله لم تكن ولو حلف
 لا ياكل سكرا فاكل عقيق السكر لم تكن على الاصح ولو
 حلف لا ياكل الرمان والعنب فانتصرهما ورعى الثقل لم تكن
 ولو حلف لا ياكل اللحم والعنب او لا يكلمه زيد او عمرو لم
 يحنت الا لجموعهما ولو حلف لا ياكل سمنا فشربه ذابا لم
 يحنت على الصحيح ولو حلف لا ياكل الفاكهة فاكل البطيخ
 حنت على الاصح ولو حلف لا يضرب عبده او لا يشتري
 او لا يبيع فوكل فيه لم يحنت بخلاف ما اذا حلف لا يبتاع

حنث ٩

الا ان يقول ولو حلف لا ياكل في حلفه
 في قول في جوفه لم
 يحنت على الاصح ٩

اولا يتزوج فوكل به حنت على الصحيح كما جزم به الرافعي
 في كتاب النكاح من الرافعي الكبير وجزم به في المحرمات وتبعه
 النووي في المنهك خلافا لما في التنبيه عدم الحنت ولو حلف
 لا يحلق راسه فامر غيره فحلقه ففيه طريقان احدهما
 القطع بالحنث للعرف فيه وهو الصحيح الذي جزم به
 في كتاب الحج في ستر حده في باب محرمات ولو حلف لا يشرب
 من هذا الكوز فجعل ما فيه في غيره وشربه لم يكن بخلاف
 ما اذا حلف لا يشرب من هذا النهر فشرب منه في كوز حنت
فان قال قابل ما الفرق بينهما قيل الفرق ان الشرب من
 الكوز عرفا تعلقت اليمين بالشرب منه وليس كذلك
 النهر عرفا تعلقت اليمين بما فيه فدل على الفرق بينهما
 ولو حلف لا يشرب ما النهر فشرب بعضه فالصحيح عدم
 الحنت ولو حلف لا يشرب ماء فشرب المقيد كما الزعفران
 لم يكن حنثا ذكر النووي في كتاب الطهارة من الروضة ولو حلف
 لا يدخل دارا شاربية الى دار فانهدمت حنت بدخول
 عرصتها ولو قال لا ادخل هذه الدار فانهدمت حنت
 فان بقي من اصول المحيطان شيء حنت بدخولها فان صدق
 فضا قد دخلها لم يكن حنت على المذهب وهو الذي قطع
 الاكثرون كما ذكره في الروضة **القاعدة السابعة** من حلف
 لا ياكل بيضا فاكله حنت **الاني مسائل منها** اذا اكل بيضا
 السمك لم تكن **ومنها** اذا اكل بيضا الجراد **ومنها** بيضا
 النعام والطيور والدجاج الماخوذ بعد الموت كذلك
 لا حالة الحيوة لان الطلاق ينصرف اليه لا الى بعد الموت
القاعدة الثامنة من حلف لا ياكل بطيخا فاكله حنت
الاني مسئلة وهي ما اذا اكل البطيخ الهندي وهو الاظفر
 لم يكن حنت وفيه نظر لان عرف اهل الحجاز لا يعرفون بطيخا
 سوى الاظفر واما الاصفر فانه يسمونه الخربز فينبغي

الحنث وعدمه ببلاد هو عرفها ولو حلق لم ياكل ثم لم يحث
 بالهندي بخلاف لا ياكل جوزا فاكل هنديا حنث **فان قيل** ما الفرق
 بينهما قيل ان الجوز الهندي يقرب من الجوز الشامي طبعا قطعا
 لحرارته ودسومته فلهذا جعلنا الحكم فيهما واحدا وليس
 كذلك القر الهندي لاختلافهما طبعا وطعما وصفه فلهذا
 اختلفا فدل على الفرق بينهما ولو حلق لا ياكل خبز الكوفة
 لم يحث باكل بعضه الا ان يقصد غير ذلك ولو حلق لا ياكل
 بشرب لبن هذه البقرة فخلطه بلبن غيرها وشربه لم يحث
 ولو حلق لا ياكل هذه القره فخلطها بتمر لم تعرف فيه لم يحث حتى
 ياكل جميع التمر ولو حلق لا ياكل دار الزيد فسكن دارا فيها
 حصه قلت او كثرت لم يحث كما نص عليه الشافعي رضي الله
 في الام ولو حلق لا يدخل دار زيد ولم يلبس ثوبه او لا يركب
 دابته قال النووي في الروضة مقتضى كلام الاصحاب ان مطلق
 الاضافه الى من يقتضي بثبوت الملك ولو حلق لا يلبس ثوبا ليس
 السر وال او الردا او القبا حنث ولو حلق لا يلبس خاتما فلسه
 في غير المختصر لم يحث كما ذكره المزني في الجامع وتابعه البغوي
 ذكره في الروضة ومقتضى اطلاق كلامهم يقتضي الذكور والا
 ناك وينبغي التفصيل بعدم الحنث في الذكور دون الاناث
القاعدة التاسعة من حلق لم ياكل وما فاكله حنث **الا في**
 وهي ما اذا اكل الطحال او الكبد لم يحث وان كانا دمين
القاعدة العاشرة من حلق لا ياكل روس الشوا فاكلها
 حنث **الا في مسئلة** وهي ما اذا اكل ما عدا روس الغنم شوي
 لم يحث كما صححه النووي في تصحيح التبيين وجزم به في
 المنهاج تبعا لاصله خلافا لما في الروضة واصلها الحنث
 قال وهو الاقرب الى ظاهرها لنص **القاعدة الحادية عشر**
 من حلق لا ياكل بيسا او رطبا فاكلها او احدهما حنث
الا في مسئلة وهي ما اذا اكله منصفا لم يحث لانه ليس سرا

ولا رطبا ولو اكل احد الصنفين حنث فان اكل الجميع لم يحث
 ذكره الاصطفي **القاعدة الثانية عشر** من حلق لا يشترى
 شيئا فاشتراه حنث **الا في مسئلة** وهي ما اذا اشترى شيئا الطير
 لم يحث لعدم اطلاق الاسم عليه وبدليل ما لو حلق لا
 ياكل شحم الطير حنث على الصحيح من الروضة ولو حلق
 لا ياكل شيئا فاكل الاليه او سنام البعير لم يحث ولو قال
 هذا او الشراب او غيره حرام على فهو لغو كما ذكره النووي
 في فتاويه ولو حلق لا يشرب في ناديعتا والشرب فيه يجعل
 ماءه في غيره وشرب منه لم يحث ولو حلق لا يعقد عقدا
 فعقد فاسد لم يحث على الاصح **القاعدة الثالثة عشر**
 من حلق لا يدخل هذه الدار فدخلها حنث **الا في مسئلة**
 وهي ما اذا دخلها بعد انهدامها واعادتها بغيراتها
 لم يحث او بها حنث في اصح الوجهين من الروضة ولو حلق
 لا يبيت في هذا البيت فبات على سطوحه لم يحث كما ذكره
 النووي في فتاويه وغيره ولو حلق لا يخرج حنث بخلاف
 ما اذا حلق لا يبيع فباع بيعا فاسدا لم يحث نقله
 الرافعي عن الصيدلاني والرويان في الامام الحنث **القاعدة**
الرابعة عشر من حلق لا ياكل لحما فاكله حنث **الا في مسئلة**
 وهي ما اذا اكل لحم ميتة او خنزير لم يحث كما ذكره الرويان
 واختاره النووي في فتاويه تبعا للشيخ ابي حامد وكذا
 في زوايده في الروضة وقال انه الاقوى وجزم به لما
 ورد في الاقناع ورجحه المتولي ونقله الرافعي عن
 القفال وغيره ترجيح الحنث وهو اختيار الامام
 وكلام الاصحاب كلهم بلفظ التعريف ومقتضاه عدم
 الحنث باكل لحم الميتة لان للامام بعهد المقصود الذي
 يخطر للافظا وهو العرف بخلاف لفظ التكثير فان اسم الميتة
 يطلق على حقيقة اللسان على لحم الميتة اطلاقه على المدكي

فدل على ما قلناه وعلى هذا لا يكون هذا المسئلة مستثاه القاعدة
الخامسة عشر من حلف لا يأكل وهذا فأكله حنت **الاولى** مسئلة وهي
 ما اذا اكل سمناء او عكس لم يحنت على الاصح بخلاف ما اذا اكل
 دسما فأكله حنت ولو حلف لا يأكل من مال زيد فاكل منه حنت
الاولى مسئلتين **احدهما** ما اذا اكل عجينا يحنت بخيرة زيد لم
 يحنت لا ستهلاكه فيه المسئلة **الثانية** اذا اكل من المتناهك
 لم يحنت قال النووي والمختار من كلام الاصحاب الاحتواء واستشكك
 في تشككه وهي خلط المسافرين وازدادهم لانها في حصن المعالي
 وصنه ولو حلف لا يركب دابة مملوك وكانت له دابة باسمه
 لم يحنت الخالق بركوبها تنزيلا للاصنافه على عدم التملك وهو
 العرف الشرعي كما في الاقرار وكما لو حلف لا يصلي لم يحنت بخيرة الصلاة
 الشرعية وكذا لو حلف لا يبيع ولا يوهب لم يحنت بالفساد
 منها ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة لم يحنت بغير اكل ثمرتها ولو
 حلف لا يأكل من هذه الشاة لم يحنت باكل لبنها ولا لحم نتائجها
القاعدة السابعة عشر من حلف لا يأكل من هذا المعين فاكل
 منه حنت **الاولى** مسائل **منها** ما اذا حلف لا يأكل من هذه السمكة
 فكبرت فاخذ منها لم يحنت **ومنها** اذا حلف لا يأكل من هذا الرطب
 فجف وصار تمرا فاكل منه لم يحنت **ومنها** اذا حلف على حنظل فاكل
 كل من دقيقها لم يحنت على الاصح لزوال الاسم ولو حلف لا يشتر
 منم الورود والضمير ان والياسمين والبنفسج حنت هذا منكرا
 ما عدا الضمير ان ولو عرف لم يحنت ويحنت بالضمير ان
 منكرا او معرفا كما ذكره الرازي قال ولو حلف لا يضرب زيدا
 فوكزه او طمعه حنت على الاصح ولو حلف لا يأكل خبز الكوفة
 او بغداد فاكل بعضه لم يحنت **القاعدة الثامنة عشر** الممين
 مكر وهم **الاولى** مسائل **منها** الايمان الصادقة في الدعا وما
ومنها اذا حلف على البيعة على الجهاد كما قال صلى الله عليه
 وسلم والله لا غزوان قريشا ولو حلف لا يبيع فامر عيين

بالبيع فطريقان احدهما لم يحنت ولو حلف لا يبيع الخمر فطهران
 ان اراد ان يتلفظ بلفظ القصد مضاف الى الخمر حنت وان
 اطلق لم يحنت لانه غير بيع شرعي خلافا للمزني الحنت **ومنها**
 اذا رعت اليه الحاجة كتوكيد كلام كقول النبي صلى الله
 عليه وسلم والله لو تعلمون ما اعلم لضحكتم كثيرا وقيلوا
 لبيكتم كثيرا وما اشبه ذلك ذكره النووي من زيادته في
 الروضة **واقاما** اليمين على فعل واجب كالصوم والصلاة
 وما اشبه طاعة وعلى ترك حرام كذلك لو حلف لا يضر
 حنت بما يسمى ضربا ويشتني ما اذا ضرب ميتا لم يحنت ولو
 حلف لا يكتب بهذا القلم فكتب بها براه بعد الحلف لم يحنت
 ولو حلف لا يقطع بهذه السكين فجعل ظهرها حدها وطلع
 بها لم يحنت والصحيح ان التخليط بالزمان والمكان مستحب
 لا واجب **كتاب النذر** الاصل فيه كتاب الله عز
 وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم **اقاما** الكتاب
 فنقوله تعالى وليوفوا نذرهم **ومن** السنة قوله صلى الله
 عليه وسلم لا نذر في معصية الله تعالى فيما لا يملكه
 ابن آدم **ومن** نذر ان يطع الله فليطعه الحديث الى اخره
 وله اركان ثلاثة **احدها** الملزم وهو كل مكلف مسلم
 فلا يطع من كافر ولا من سفيفه في المال ولا من مفلس يعجز
الثاني ان يكون المنذر ورقيه يمكن فعله كالصلاة والصوم
 والحج والاعتكاف وغير ذلك من القرب فلو شارك في
 القربة غيرها كما اذا نذر يضي بشاة يذبحها بسكين
 مخصو به صح النذر ويذبحها بسكين غير مخصو به
 ولو نذر السفيفه اعتاق رقيه قال القاضي لم ينعقد
 ويشترط في المال كالحق والصدق ان يكون ملكه
 وتعلقه كقوله ان ملكك عبد فلان فعلى عتقه ففيه
 قولان اشبههما لزومه قال في الروضة هذا ان قصد

الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع من ملكه فهو
 نذر نجاح وفي نذر النجاح طرق اربعة اشهرها التحجير
 والثاني وجوب الكفارة والثالث نفي التحجير والرابع
 الاقتصار على التحجير وهذا بخلاف ما لو قال ان ملكك عبده
 فلان فهو حر لم يصح **فان** قال قايلا فيما الفرق بينهما قيل الفرق
 ان في الصورة الاولى التزام بالنذر وان ملك فعليه ان يعتق
 فلزمه الوفا به وهذا بخلاف ما لو قال فهو حر ان ملكته
 فانه لا يكون حرا الا بالعق من مالك حين النذر وحال النذر
 لم يملك شيئا فدل على الفرق بينهما ولو نذر ان يتصدق بمال
 بعينه زال ملكه عنه حين النذر وهذا بخلاف ما اذا نذر
 عبدا بعينه لم يزل ملكه عنه بالنذر ما لم يعتق والفرق بينهما
 ان الملك في المردى والاضحية والمال المعين ينتقل النذر الى المستأجر
 ومن عينه بخلاف الاعتاق فانه لا ينتقل الى ملك احد فدل
 على الفرق بينهما الثالث من الاركان الصيغة وشرطها التلفظ
 على الجديده ولا عبرة بسبق لسانه وفي الباب قواعد **الاولى**
 من نذر شيئا لوقت معين لم يحز تقديمه عليه **الاوسى** وهي
 ما اذا نذر ان يتصدق بشئ في وقت معين جاز له ان يتصدق
 به قبل وقته لانه عباده متعلقه بالمال فجاز تقديمها بخلاف
 ما اذا تعلق بالنذر كالصوم والصلاه والنج **فان** قال قايلا
 قد قلتم انه اذا اطلق نذر الصوم او اعتاق لم يلزمه من حين
 اوجبه وقلتم انه حلف لا يكلمه زيدا شهرا اقتضى اطلاقه
 ابتداء المدة من حين اليمين **فما** الفرق بينهما قيل الفرق ان
 المعنى في اليمين انه لو عين الوقت في الحلف فقال والله لا كلمته
 شهر رمضان فكلمه فيه بطل التتابع وان كان من شرط السماع
 اذا عين فذلك اذا اطلق وليس كذلك في مسئلتنا لانه لو عين
 فقال لله على ان اعتكف شهر رمضان لم يلزمه التتابع
 قاله القاضى ابو علي في تعليقه وعلل ذلك بانه لو خرج من

قطوعا

اعتكافه

اعتكافه عار وبنى وقضى ما فاته واذا لم يلزمه المتابع اذا
 عين فذلك اذا اطلق فدل على الفرق بينهما ولو قال مالي
 صدقة او في سبيل الله لم يعتق نذرا في اصح الاوجه لانه لم
 يات بصيغة التزام ولو قال ان كلمت فلانا او فعلت كذا
 فمالي صدقة قال في الروضة المذهب والذي قطع به الجمهور
 ونص عليه الشافعي رحمه الله تعالى انه يمين ولو قال مشرت
 لبايعة ان خرج بيعك مستحقا فله على ان اهيك الف
 دينار افي الغزالي رحمه الله بعدم صحته قال وان حكم حاكم
 بصحته لم يلزمه بالنذر لانه مباح فلا يؤثر فيه قضاء القاضي
 ولو قال لعبده انت حرقى مشيت لم يكن على الفور بخلاف
 ما اذا قال انت حر ان مشيت اقتضى الفور على الصحيح وكلمه
 كما اذا علق مشيته بعد الموت بان قال اذا مت فشيت
 فانت حر فلا يصح اشتراطه على الفوريه لان الفال للتعقيب
 وهذا بخلاف جازي في سائر التعليقات **القاعدة الثانية**
 من وجب عليه شئ ففعل الا فضل والاكثر منه جاز وما
 زاد عليه كان نافله كما لو اطال القيام والركوع والجمود
 وزياده على ما يجوز الاقتصار عليه **الا** في سائيل **منها**
 اذا وجب عليه جزء صيد شاه مثلا فاخرج بدنه عنها
 لم يحزه لان المطلوب من جزء الصيد المماثلة ولا مماثلة
 ههنا **ومنها** اذا نذر شاه معينه واراد بدله ببدنه
 لم يحزه لانها تعينت مع وجودها فان كانت البدنه اكثر
 بخلاف ما اذا نذر شاه غير معينه واراد بدله ببدنه
 اجزاه قيل **فما** الفرق بينهما قيل الفرق ان المعينه بالنذر
 لا يقوم غيرها مقامها مع وجودها لانها تعينت بالنذر
 وليس كذلك غير المعينه فاذا تقور هذا فاضاعت
 المعينه وقلنا ان البدل يقوم مقام المبدل فذبح ما
 للهوا حسن للفقر اجزاه لعدم المعينه فلو وجد المبدل

بعد فسخ بدله فهل يلزمه نكحه لانه معين للنذر ام لا قال
 الرافي رحمه الله ان ضاعت بغير تقصير منه لم يلزمه النكاح
 وان وجدها نكحها وان كانت اصحبه وفات وقتها ثم وجد
 ها لزمه ان يذبحها ولم يلزمه الصبر الى قابل وان ضاعت بتقصير
 منه وقتنا يلزمه البدل فذبحه ثم وجدها فهل يلزمه ان يذبحها
 لا يلزمه ام لا وجهان وقيل قولان اصحهما ما ذكره
 صاحب التهذيب انه لم يلزمه شيء بل له ان يملك الضالة
 والثاني يلزمه ان يذبحها لانها تعينت وزال ملكه عنها
 لتعيين الماوردي عن عائشة رضي الله عنها انها اهدت
 هديتين فاضلتها فبعث اليها ابن الزبير رضي الله عنه هديتين
 ففوتتهما ثم عاد الضالتان ففخرت بهما وقالت سنة الهدي
 ولو ضاعت البدنة ولم يجد غيرها مثلها لكان وجد بقدر
 قيمتها اجزائه فان وجد بقدر دون قيمتها اشترى بها
 لفاصل شقصا ولا تصدق به وان عدل الى الغنم اعتبرنا
 قيمة البدنة يشتري بها سبع شياه فان اشترى بالقيمة
 دون السبع لم يجزه بل عليه اتمامها سباعا من عنده وقد
 اختلف كلام الاصحاب في انه هل تجزى الغنم مع وجود البقر
 ام لا نقل النووي في الروضة عن ابن كح والمتولي ان الظاهر
 عدم الاجزاء لان البقرة اقرب الى الواجب وهي البدنة في
 غالب الصور **القاعدة الثالثة** من نذر عبادة بموضع معين
في مسائل منها اذا نذر ان يصلي بيت المقدس فصلي
 النذر بالمسجد الحرام اجزاه لما روي عن رجل النبي صلى الله
 عليه وسلم اني نذرت ان فتح الله عليك مكة ان اصلي
 في بيت المقدس ركعتين فقال صل ههنا **ومنها** اذا نذر صلاة
 في غير المساجد الثلاثة بطل التعيين ووجب الصلاة
 فيصليها في اي موضع كان **ومنها** اذا نذر الجهاد في وجه
 معينة تعينت تلك الجهة او مثلها مسافة او موته لا ستوفيها

لا نظر

وعلى المذنب البينة اذا ضاع
 ان احراما صالحة صدق بحسنة لان الاصل
 ان لا يرد في غير صبي ومجنون
 ولو ادعى في غير ذلك

منها اذا نذر صوم رمضان في السفر ففيه
 ما وبه قطع في الوجيز ونقل في الروضة عن
 عدم الاعتقاد **ومنها** اذا نذر الصلاة قائما
 لم ينعقد لانه ينفي عدم اباحه الشرع **ومنها**
 حل مكروهها لم ينعقد نذره **ومنها** اذا نذر
 نذره على المذهب لم ينعقد **ومنها** اذا نذر ان لا يعثر
 به وهو لا يقدر عليهم في ظنه لم ينعقد نذره
 فان عدم صدق عليهم انعقد نذره **ومنها** اذا نذر مذيوم
 او بعضه لم ينعقد نذره على الاصح **ومنها** اذا نذر ان يحذف
 السنة لم يمكن ان يتأني فيه القصص الوقت فالذهب انه
 لا ينعقد نذره **ومنها** اذا نذر الحج راكبا فان قلنا ان للمشي
 افضل فهو محذور وان قلنا الركوب افضل او سوى لزومه
 فان مشي لزمه دم وان كان حافيا فلو لبس النعلين فلا شيء
 عليه ولو نذر ان يذبح بمكة تعين دون غيرهما كما في
 التمهيد **القاعدة الرابعة** من نذر صياما قدرا معلوما لزمه
 ذلك **في مسائل** وهي ما اذا نذر صيام سنة كذا فله ان
 يصوم رمضان لفرضه ولا يجب عليه صوم العيدين و
 ايام الشريفي على المذهب ولا يجب على المرأة قضا ما افطرت
 بحيض او نفاس في اظهر القولين او الوجهين كما في اصل الروضة
 خلافا للنووي ويجب عليه قضا ما افطرت في سفره على المذهب
 المذهب وكذلك ايام المرض ولو نذر صوم سنة صام
 ثلثمائة يوم وسنين يوما او اثني عشر شهرا بالاهله
 ثم او نقص وان نذر ان يصلي قاعدا مع القدرة على
 القيام لزم الصلاة قائما مع القدرة على المنذور وسجل
 المنذور على واجب الشرع لا على ما يصح خلافا للامام
 كما نقله النووي في اصل الروضة متابعا له ولو نذر صوم
 اليوم الذي يقدم فيه زيد ففي الاعتقاد هذا النذر قولان

وغيره

بعد ذبح بدله فهل يلزمه ذبحه لانه معين للذبح
الرافعي رحمه الله ان ضاعت بغير تقصير من
وان وجدها ذبحها وان كانت اضحية وفات
ها لزمه ان يذبحها ولم يلزمه الصبر الى قابل و
منه وقلنا يلزمه البدل فذبحه ثم وجدها و
ذبحها لانها معينة ام لا وجهان وقيل قولان
صاحب التهذيب انه لم يلزمه شيء بل له ان يذبح
والثاني يلزمه ان يذبحها لانها معينة و

لتعيين الماوردي عن عائشة رضي الله عنها انها اهدت
هدية فاضلتها فبعث اليها ابن الزبير رضي الله عنه هدية
فخورتها ثم عاد الضالتان فخورتها وقالت سنة الهدى
ولو ضاعت البدنة ولم يجد غيرها مثلها لكان وجد بقدر
بقيمتها اجزائه فان وجد بقدر بدون قيمتها اشترى بها
لفاضل شقصا ولا تصدق به وان عدل الى الغنم اعتبرنا
قيمة البدنة يشتري بها سبع شياه فان اشترى بالقيمة
دون السبع لم يجزه بل عليه اتمامها سباعا من عنده وقد
اختلف كلام الاصحاب في انه هل تجزى الغنم مع وجود البقر
ام لا نقل النووي في الروضة عن ابن كحج والمتولي ان الظاهر
عدم الاجزاء لان البقرة اقرب الى الواجب وهي البدنة في
غالب الصور **القاعدة الثالثة** من نذر عبادة بموضع معين
تعين **الاول** مسائل **منها** اذا نذر ان يصلي بيت المقدس فصلى
النذر بالمسجد الحرام اجزاه لما روي عن رجل النبي صلى
عليه وسلم اني نذرت ان فتح الله عليك مكة ان اصلي
في بيت المقدس ركعتين فقال صل ههنا **ومنها** اذا نذر صلاة
في غير المساجد الثلاثة بطل التعيين ووجبت الصلاة
فيصليها في اي موضع كان **ومنها** اذا نذر الجهاد في وجه
معينه تعينت تلك الجهة او مثلها مسافه او موته لا ستوفيها

لا ينظر

في نظر الشرع **ومنها** اذا نذر صوم رمضان في السفر ففيه
وجهان احدهما وبه قطع في الوجيز ونقل في الروضة عن
عامه الاصحاب عدم الاعتقاد **ومنها** اذا نذر الصلاة قائما
في حالة المرض لم ينعقد لانه ينبغي عدم اباحه الشرع **ومنها**
اذا نذر الا يفعل مكرها لم ينعقد نذره **ومنها** اذا نذر
التيمم لم ينعقد نذره على المذهب **ومنها** اذا نذر ان لا يغتر
من ثلاثة كفارة وهو لا يقدر عليهم في ظنه لم ينعقد نذره
فان علم القدر عليهم انعقد نذره **ومنها** اذا نذر مذيوم
او بعضه لم ينعقد نذره على الاصح **ومنها** اذا نذر ان يحج هذه
السنة لم يمكن ان يتاخر فيه القصر الوقت فالذهب انه
لا ينعقد نذره **ومنها** اذا نذر الحج راكبا فان قلنا ان للشي
افضل فهو بخير وان قلنا الركوب افضل او يسوي لزمه
فان شئى لزمه دم وان كان حافيا فلو لبس النعلين فلا شيء
عليه ولو نذر ان يذبح بمكة تعين دون غيرها كما في
القيمة **القاعدة الرابعة** من نذر صياما قدرا معلوما لزمه
ذلك **الاول** مسائل **وهي** ما اذا نذر صيام سنة كذا فله ان
يصوم رمضان لفرضه ولا يجب عليه صوم العيدين و
ايام الشريق على المذهب ولا يجب على المرأة قضا ما اقضته
بحيض او نفاس في اظهر القولين او الوجهين كما في اصل الروضة
خلافا للنووي ويجب عليه قضا ما افطر في سفره على المذهب
المذهب وكذلك ايام المرض ولو نذر صوم سنة صام
ثلثمائة يوم او اثنين عشر شهرا بالاهله
تم او نقص وان نذر ان يصلي قاعدا مع القدرة على
القيام لزم الصلاة قائما مع القدرة على المنذور وسجل
المنذور على واجب الشرع لا على ما يصح خلافا للامام
كما نقله النووي في اصل الروضة متابعا له ولو نذر صوم
اليوم الذي يقدم فيه زيد ففي الاعتقاد هذا النذر قولان

رشد
مجان

قال الرافعي اظهرها عند الاكثريين الانعقاد فعلى هذا يصح
يوما استجابا بان قدم ليلا او في بعض يوم فهل يلزمه صوم
يوم من اوله او من وقت قدوم زيد وجهان ويقال قولان
اظهرها الاول وبه قال ابي الحداد ويبني على ذلك صورتهما
ذكرهما في الروضة منها اذا نذر الاعتكاف اليوم الذي يقدم
فيه زيد فقد في اثنا عشر يوما بقبيلته **ومنها** اذا قال لعبد
انت حر اليوم الذي يقدم فيه زيد فباعه سيده اليوم
الذي قدم فيه زيد قبل قدومه فعلى الاول لم يصح البيع
ويعتق العبد هذا اذا قدم بعد تفرقهما فان قدم وهما
في المجلس حصل العتق على كل الوجهين **ومنها** اذا نذر عتق
عبد يوم قدوم زيد فقدم زيد يوم موت سيده بعد
موته لم يرث عنه **ومنها** اذا قال لزوجته انت طالق يوم
قدوم فلان فمات احداهما في طهارة النهار قبل قدوم زيد
فهذه كلها مبنية على الخلاق المتقدم فان قيل بالاول بان
انه اموت بعد الطلاق فلا يوارث بينهما ان كان الطلاق بائنا
وان قيل بالثاني لم يقع الطلاق **القاعدة الخامسة** نذر ان
يهدى شيئا معيناً تعين ولا يجوز العدول عنه بائنا الى غير
الذي سئل وهي ما اذا كان المعين دارا او شجرة او ارضا او محررا
رجا وما ابشهر لزومه بيعه ونقل ثمنه بنفسه او وكيله ولا
يحتاج الى اذن الحاكم فيه فان كان المنذور من الحيوان وجب
نقله وعليه اجرة الى ذلك الموضع المعين ووجب اقل ما
يكرى في الاضحية وهو الصحيح المنصوص في الكتب الجديدة
كما ذكره النووي في شرح المهذب ولو نذر اعتكاف يومين
متتابعين لزومه الليله منهما كما في الروضة عند ترجيح الاكثريين
خلافا لما ذكره صاحب المهذب واخرين عدم اللزوم ذكره
الشيخ في التبيين واقره النووي عليه في تصحيحه ولو نذر
ان يصوم قدوم زيد فقدم في يوم هو واجب عليه

يوما

قال

قال في الروضة استحب الشافعي رحمه الله تعالى ان يصوم يوما
آخر لمشاركته لغيره ولو قال البائع للمشتري ان خرج البيع
مستحقا فله على ان اهبك الف دينار فهل يصح هذا النذر
ام لا فان حكمه كما يصحته فهل يلزمه قال الغزالي في فتاويه
المباحات لا تلزم بالنذر وهذا مباح فلا يؤثر فيه قضا
القاضي الا اذا نقل في مذهب معتبر في لزوم ذلك القدر وكذا
لو قال ان شفا الله مريضه فله على ان يشتري بدينار
خبزا او انصدق به كذا **والامامة والقضا متعلقان**
هما فرض كفايه بشرط الامامة كالقضا وزياده نذكرها
ان شاء الله تعالى **امّا** شروط القضا فعشر احدها ان
يكون مكلفا حرا ذكرا مسلما سمعيا بصيرا ناطقا مجتهدا
عدلا ذاكفايه وزياده الامامة منها ان تتفق الكلمة على
واحد فتجوز ولا يثبت قطعا حسبما للفتنة ومنها ان يكون
شجاعا بالجماعة وفتح البلاد ومنها ان يكون ذا رأي وكفايه
ومنها سلامة الاعضاء التي يعود فوائدها في استيفاء الحركة
ومنها ان يكون قريبا فان لم يوجد فكناني فان لم يوجد
فمن ولد اسماعيل عليه السلام فان لم يوجد فنجي كما ذكره
البغوي فان لم يوجد فخره كما ذكر المتولي في الكفاية
وكذلك الماوردي فان لم يكن ففي ولد اسحق عليه السلام
وتنقيد بثلاثة اطراف احدها البيعة والاعتبار باهل
الحل والعقد من العلماء والرؤساء وجوه الناس الى يتسرع
حضورهم ولا يشترط سائر البلاد ولا عدد ومختصر حتى لو
تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته ويشترط
حضورهم عدلين ان اكتفيا بواحد والا فلا الطريق الثاني
استحلاف الامام كما عهد ابو بكر الى عمر رضي الله عنهما و
شرطه ان اهلا للامامة حال العهد له الطريق الثالث
القهر والاستيلاء بالشوكه اذا حمل فيه شروطها انعقد

خلافة لمصالح المسلمين وانتظام مشملهم فان لم يكن جامع الشرط
بان كان فاسقا او جاهلا فلا يصح انعقادها وتجب طاعته فيها
لم يخالف فيه حكم الشرع فاذا انقرر حكمه لم يجز خلقه بغير
ولو خلقوه لم يخلع وان عزل نفسه من غير ان يعزل في خارج
الاوجه واذا قلنا ان امامة تثبت بالعهد فلما اخذ بالقهر فعزل
الاول صار الثاني اماما فان اسر الامام نظرا في اسره الكفار
خرج عن الامامة او البغاه من المسلمين نظرا ان رجي خلاصه
فهو باق على امامته نافذ حكمه في عقد الذمه وغيره ما من
الاحكام وليس لغيره او ممن فوض اليه عقد الذمه وهل
تتعد الامامة العظيم للمفضول مع وجود الفاضل فيه
خلاف قال الرازي والاصح انعقادها لان تلك الزيادة خارجة
عن شرط الامامة قال وفي القضا خلاف مرتب والاولى بالا
انعقاد وتابعة النووي عليه في الروضة وليس للامام اخذ
الجزية من يحنون وصبي وامراه وخنثى وعبد فان علمت
ذكوره الخنثى اخذ منه ما مضى من السنين كما ذكره النووي
من زيادته في الروضة وهي واجبه على كل اهل كتاب وا
قلهار ينار عليه في كل سنة يعطيه فلو اسلم بعد اكمال سنه
او مات اخذت منه الجزية او من تركته ويلزمنا وايامهم
ما شرط الامام فيلزمنا الكف عنهم في النفس والمال والجزوا
لخنزير الا اذا اظهروها ويلزم الامام الدفع عنهم ما
داموا في دار الاسلام واما كناية يسرهم فيما احدثه المسلمون
من البلاد ك بغداد والبصرة والكوفة فلا يمكن من احدثان
صومعه وكنيسة ولو صالحهم الامام على احدثانها فالتعقد
باطل واذا وجد شئ منها في هذه البلاد لا ينقص لاحتمال انها
كانت في قرية بالقرب من حد هذه فالتصل العمان بها واما
بلاد لم يجد ثوبها ودخلت تحت ايديهم فان اسلم اهلها
كامل دينه واليمن فحكمها كما مضى واما ما فتح عنه فان لم يكن

الانعقاد

فيها

فيها كنيسة او كانت وهدمت او هدمها المسلمون وقت
الفتح او بعده فلا يجوز لهم بناؤها او كان فيها كنيسة لم يكن
تقريرهم عليها واضح الوجهين واما ما فتح صلحا فتوعان
احدها ما فتح على ان الارض للمسلمون وهم يسكنوها بخراج
فان شرطوا بقاء الكنائس والبيع جاز وان صالحوا على احدثانها
جاز ايضا وان اطلقوا لم يبقوا على الاصل او اصطلحوا على
ان البلد لهم يودون خارجها فتقرر كناية يسرهم ولا يمنعون من
احدثانها فيه على الاصل ويمكنوا من جميع احوالهم وللامام
منعهم من اطالة البناء على جيرانهم من المسلمين فان فعلوه هدم
ويمنعون من ركوب الخيل دون البراذين الخسيسه وفي البغال
وجهان الصغرى عدم المنع قال الرازي رحمه الله وبه قطع كثرون
ولا يمكنوا من ان يركبوا كالمسلمون بل يركبون بالاكاف عرضا
مستقبليين الى جانب الدابة ويلجؤ الى طيق الطريق ان اجتمعوا
مع المسلمين فيها وان يلبسوا الغيار حتى يميزوا من المسلمين
ولو شرط الامام ان يرد اليهم ما جاز من النساء منهم سلمت
لم يجز او صبي او صبية مميذين يصفوا الاسلام لم يجز وروى
واقفا القاضي فلا يتعقد احكامه الا بهذه الشروط المتقدمه
وان يكون عالما بما يحكم به من كتاب او سنة خاصة وعامة
ومجمله ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة والمتصل
والمرسل وحال الرواه قوه وضعفا ولسان العرب لغة
ونحو واقتوال العلماء اجماعا واختلافا والقياس بانواعه
قال الغزالي في وسيطه وهذه الشروط متعذر في زماننا
عصرنا بخلاف العصرين المجتهدين فالوجه انه ينفذ قضا
كل من ولاه السلطان وشوكة وان كان جاهلا او فاسقا
ليلا يتعطل مصالح الناس ويؤيد ان قضا البغاه ينفذ
قضاهم لمثل هذه الضرورة وجزم به الرازي في المحرر
هل على المجتهد تجديد الاجتهاد اذا وقعت الحوادث

سره اخرى وبسبيل عنها مرة اخرى يعتمد اجتهاده الاول
 كما في اجتهاد القبلة قال النووي في شرح المذهب وزوايد
 انه يلزمه الاجتهاد ثانيا اذا لم يكن ذكر الدليل الاول فان
 كان ذكرا لم يلزمه قطعا ويشترط ان يولي القاضي القيام
 بامور المسلمين وهو الخليفة او نايبه من الولاة ولا يتجزل
 بموت الامام ولا بانحزاله لشدة الضرر ليعطل امور
 المسلمين ويتجزل بعزل نفسه كالوكيل خلافا لما ذكره
 الماوردي في الاقتناع ويكتب ولايته بشاهدين يشهدان
 على الامام بالتولية ويخبران الناس بالحال وتكفي الاثبات
 في الاصح ويكفي في نايبه ما يحتاج اليه في ذلك الباب الموقوف
 خاصه وليس لمن صرح للقضاء المنع فان امتنع اجبره الا
 مام ويكره طلب القضاء الا ان يكون حامل الذكر ولو تولى
 لحصل الانتفاع بعلم استحب له الطلب على الصحيح وان
 كان مشهورا لكن لم يكن له كفايه ولو ولي الاكتفاء من بيت
 المال استحب الولاية فيها والطالب مجروح كما نقله الرافعي
 عن الماوردي قال النووي وفي زيادات الروضة وسوا
 كان فاضلا او مفضولا اذا صححنا تولية المفضول ولو
 ولي الامام رجلا لا يعلم حاله لم تنفع ولايته وان ظم انه
 بالصفة المشروطة فيه كما جزم به الرافعي وتابع النووي
 في الروضة عليه ويستحب لمن ولي ان يدخل يوم الاثنين في
 البلد فان فاتته في يوم الخميس او السبت ويكون عليه سواد
 الماوردي انه عليه السلام دخل مكة يوم الفتح وعليه عمامة
 سوداوان ينزل وسطها ويأمر باحضار من هو سجين
 ويسال عن حالهم ويتسلم ديوان الحكم الذي كان عند
 الحاكم الاول من المحاضر والسجلات وحج الايتام والاو
 قاف وفي الباب قواعد **الاولى** من حكمه بهذه الشرط وان
 حكمه ولم يجز نقضه **الاني** مسائل **سها** اذا حكمه لاولاده وان

سفلوا وله ان يسمع الدعوى عليهم ويقضي على اصوله و
 فروعه كما يشهد عليهم وله ان يحكم بشهادت ابيه اذا كانت
 له عدالة ثابتة وله ان يحكم بحكمه لو صيغ في اوضح الوجهين
 كما في الروضة عن القفال خلافا لابن الحداد المنع **ومنها**
 اذا حكم لنفسه **ومنها** اذا حكم لمملوكه لانه يحزله نفسه **ومنها**
 اذا حكم لشريكه فيما له فيه شركه **ومنها** ان يكون حكمه بعد
 فتمتع على الاصح **ومنها** الحكم فيما له عليه ولايه لو صيغ
 كما صححه ابن الحداد **ومنها** عدم حكمه لنقض حكم اخر بما يراه
ومنها عدم حكمه لباثية وان علو على الاصح اما خصي به
 النبي صلى الله عليه وسلم **ومنها** ان يكون حكمه خالف نص
 الكتاب الذي لم يحتمل التاويل **ومنها** ان يكون حكمه خالف نص
 السنة **ومنها** ان يكون حكمه مخالف للاجماع والقياس الجاهل
 قاذا تقرر هذا وولي الامام من فيه هذه الشروط حر على
 غيره طلبه وعزل ذاك فان كان من ولاة الامام غير مستحق
 لذلك جاز لغيره الطلب ان وثق بنفسه ويشترط في المفتي
 ان يعرف في الحساب ما يصح به المسائل الفقيه على الاصح كما
 في صحيح النووي في اويل شرح المذهب خلافا للرواية ان
 المذهب عدم الاشتراط وليس للمفتي اخذ اجرة سواء كان
 له رزق في بيت المال ام لا ولم يلزم ان يكتب بل بالقول
 فان استاجر ليكتب جاز اخذ الاجرة مثل كتابه فقط ويستحب
 له ان يكتب في اول فتواه الحمد لله او الله الموفق او حسبي الله
 او حسبا لله والاول اولى وروي البخاري عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال كان اخر قول ابراهيم عليه السلام حين
 اتى في النار حسبي الله ونعم الوكيل ويعتبر في المفتي الاسلام
 والبلوغ والعدالة والتفرض وقوة الضبط والهللية لا
 جتهاد وهل يجوز للمفتي اذا استفتى في شئ ان يشدد الجواب
 بلفظ يتناول عنه زجرا او ردعا المستفتي قال النووي

في زيادات الروضة له ذلك ان ران المصلحة فيه فيقول
 للقاضي ما فيه تغليظ عليه وهو لا يعتقد ظاهره لكن عليه
 فيه تاويل جاز زجرا لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 انه سئل عن توبه القاتل فقال لا توبة له وستله اخر
 فقال له التوبة فقل ان قال اما الاول قرأت في عينه
 ارادة القتل فممنوعة واما الثاني فبما مسكنا وقد قتل
 فلم اقنطه قال الصيرفي وكذا ان سأل مسائل فقال ان قتلت
 عبدي فعلى قصاص فينبغي المظني فيقول ان قتله فحق
 النبي صلى الله عليه وسلم من قتل عبده قتلناه لان القتل
 له معان قال هذا كله اذا لم يرتب على اطلاقه مفسد
 ومن اد المسفني ان يعظم المظني ومن اد اب المظني ان يشار
 من حضره من الفقهاء ولا يستجمل بالجواب وهل للحاكم ان يأخذ
 على الحكم اجرة قال في الروضة نقلا عن الهروي انه اذا لم
 يكن له رزق من بيت المال وهو محتاج لم يرتب عليه
 القضا فله ان يأخذ من الخصم اجرة مثل عمله ويجوز عليه
 ان يأخذ الرشوة ويجوز له اخذ الهدية ان كان له
 عاده بمهاداته قبل القضا وليس له قبول ما زاد على
 العاده فان قيل هلا قلتم فيها بالجواز لان المانع راض
 بهما **الا فاما الفرق** قيل الفرق بينهما ان الرشوة في مقابلته
 ما يحكم له به من غير حق الامتناع عن الحكم كحق والهدية
 هي العطية المطلقة كما ذكره ابن كح فدل على الفرق بينهما
 النبي صلى الله عليه وسلم يحل اخذ الهدية له دون غير
 من الحكام ونقل الرازي عن القاضي ابن كح ان جماعة من فقهاء
 اصحابنا السافعي اوابي حنيفة رضي الله عنهما انه اذا لم يكن
 للقاضي شيء من بيت المال فله ان يأخذ عشرين مثقالا من
 اموال السامى والوقوف للضرورة ثم بالغ في الانكار عليه
 وقال انه لا ضرورة في هذا ان لم يتبع للقضا من غير رزق

في زيادات الروضة له ذلك ان ران المصلحة فيه فيقول للقاضي ما فيه تغليظ عليه وهو لا يعتقد ظاهره لكن عليه فيه تاويل جاز زجرا لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن توبه القاتل فقال لا توبة له وستله اخر فقال له التوبة فقل ان قال اما الاول قرأت في عينه ارادة القتل فممنوعة واما الثاني فبما مسكنا وقد قتل فلم اقنطه قال الصيرفي وكذا ان سأل مسائل فقال ان قتلت عبدي فعلى قصاص فينبغي المظني فيقول ان قتله فحق النبي صلى الله عليه وسلم من قتل عبده قتلناه لان القتل له معان قال هذا كله اذا لم يرتب على اطلاقه مفسد ومن اد المسفني ان يعظم المظني ومن اد اب المظني ان يشار من حضره من الفقهاء ولا يستجمل بالجواب وهل للحاكم ان يأخذ على الحكم اجرة قال في الروضة نقلا عن الهروي انه اذا لم يكن له رزق من بيت المال وهو محتاج لم يرتب عليه القضا فله ان يأخذ من الخصم اجرة مثل عمله ويجوز عليه ان يأخذ الرشوة ويجوز له اخذ الهدية ان كان له عاده بمهاداته قبل القضا وليس له قبول ما زاد على العاده فان قيل هلا قلتم فيها بالجواز لان المانع راض بهما

فلتسبحه

فلتسبح منه ومن ذهب اليه فكانه ذكر العشر تمثيلا وتقريبا
 ولا بد من النظر الى كفايته ولا بد الى قدر المال والعجل قال
 ويرزق المترجم من بيت المال في اقرب الوجهين فان قلنا
 لا فهو من مترجم للمدعي عليه على المدعي عليه والمستمع
 كالمترجم ففي مونة هذين الوجهين قال الامام حق على
 القاضي ان يرتب المزمى والمترجم والمستمع وفي مونة هذين
 وجهين احدهما انها على طالب الحق فان قيامه يتعلق
 بحصه فعلى هذا يجب لكل واحد مقدار جرة المثل فيمعلق
 بحقه وخصوصته ومعنى المترجم هو الذي ينقل معنى المستمع
 فان المستمع ينقل اللفظ والمترجم ينقل معناه **القاعدة**
الثانية للحاكم ان يحكم بعلمه **الا في مسئلة** وهي ان يكون
 الحكم في حدود ود الله تعالى في **القاعدة الثالثة** يقدم
 السابق في الدعوى وان جهل اقترح **الا في مسئلة** وهي ان
 يكون المسبوق مسافرا او مسوقا لم يكن له او يجب على
 القاضي التسوية بين الخصمين في الدخول عليه وتجوز
 القيام لهما ان فعل والنظر والاستماع وطلاقة الوجه
 وسائر انفاع الاكرام لئلا ينكسر قلب واحد وعنا الشا
 شئ ان التسوية مستحبة والمشهور الاول واذا وجب على
 المدعي عليه الحق حبس له **الا في مسائل منها** الصبي والمجنون
ومنها المكاتب بالخوم **ومنها** العبد المجاني **ومنها** سيد
 وابو الطفل **ومنها** الوكيل **ومنها** القيم في دين لم يجب معاملتهم
القاعدة الرابعة ليس للحاكم تخليف المدعي بعد اقامة
 البينة على ما ادعاه **الا في مسئلة** وهي ما اذا ادعى غائب
 او ميت واقام بينه على ما ادعاه وجب على الحاكم تخليفه
 مع اقامة البينة في اصح الوجهين على عدم الابراء والاستيفاء
 والا احتياض والحواله بل هو ثابت في ذمة المدعي عليه يلزم
 توفيقه ويجوز ان يقتصر في تخليفه على ثبوت المال في ذمته

ووجوب التسليم قاذ احضر قاضي بلد الغائب الى بلد القاضي
 الذي حكم واخبره فهل يحضره اذا عاد الى محله ولايته قال
 الرافعي ان قلنا يقضي بعلم نفسه امضاه وان قلنا لا نعم
 بعضهم يجوز ان يصنع الاصل انه لا يجوز ويشترط في الدعوى
 على الغائب ما يشترط ان يكون للمدعي بينه بما ادعاه
 وليس على القاضي ان ينصب مستخرا في اصحاب الوجهين كما
 نقله الرافعي عن البغوي لاحتمال ان يكون الغائب مقرا
 ويكون المستخرا ذبا خلافا للبغوي وغيره فان القاضي
 يكون مخبرا ويحلف القاضي المدني بعد اقامة البينة كما تقدم
 وليس للقاضي ان يسمع البينة ولا يحكم الا بحضور المدعي عليه
 ان تاتي احضاره فان لم يكن فهل يجوز سماع البينة والدعوى
 عليه والحكم من غير حضوره ام لا ام يجوز سماعها دون
 الحكم قال النووي في الروضة فيه اوجه اصحها المنع قال وان
 كان في البلد ويتعذر احضاره بتواريه او تفرج جاز سماع
 الدعوى والبينة بكذا فانه يجوز للمقول له الحكم وهو
 الاظهر عند الامام قال شيخنا جمال الدين في مهماته والذي
 ذهب اليه الغزالي في الوسيط والسيط المنع **القاعدة الثامنة**
 من ولي قاضي ان عزل بعزله **الاي مسئلة** وهي ما اذا كان نائبا
 عن قاضي باذن الامام على الايام والاوقاف لا يعزلون بموت
 القاضي وانعزاله شدة الضرورة في تعطيل ما يحتاج اليه
القاعدة السادسة لا يجوز نقض حكم حاكم بعد الحكم
الاي مسئلة وهي ما اذا كان القاضي لا يصلح للقضا نقض حكمه
 كلها وان اصاب كما اذا خالف الجلي بان قضا بطمحه بنكاح نفقة
 زوجها بعد مضي اربع سنين ومدة العدة فنقض في اشهد
 الوجهين من الروضة لا تجعل حيا في المال ويجوز لغير الحاكم
 القاضي ان يحكم بين الخصمين بتحكيمهما فيما يدعيانه في اظهر القول
 عند الجمهور ويستثنى من الحكم مسائل منها القصاص والنكاح

واللعان وحده القذف فلا يجوز التحكيم فيه والمذهب عدم جوره
 في حدود الله تعالى لعدم معين بطلب واذا حكم فيها يجوز له الحكم
 فيه ليس له الحبس وينعزل بعزلهما او احدهما **كتاب**
الشهادات اصل فيه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله
 صلى الله عليه وسلم **اقا** الكتاب فقوله تعالى واشهدوا
 عدل منكم واقموا الشهادة لله **اقا** السنة فقوله صلى الله
 عليه وسلم فقولوا الحق ولو على انفسكم وقوله صلى الله عليه
 وسلم اغد يا انفس الى امره هذا فان اعترفت فارجهما والصحة
 قبولهما شروط احدهما ان يكون بالغاعا قلا حرا عالما بما
 يشهد به وان يكون محسبا للكبائر غير مصر على الصغائر وان
 يكون من ذوي المروءات فثبت الكبار باخراج الصلوة عن قترها
 وكذا تقديمها كما ذكره الرافعي عن صاحب العدة وجزم به
 الرافعي وكذا الديانة والقيادة فالديانة هي منزلة جارية
 تعني في تخرج الناس عليها السماع عنانها او باحضارها الى الناس
 كما هو في اصل الروضة والقيادة هي المعروفة بالجمع بين الرجال
 والنساء كما فسره الشافعي رضي الله عنه وقيل من يحمل النسي
 الى اهلكه ويحل بينهم الشرط التاسع ان لا يكون يدفع ما يشهد
 من راع عنه نفسه او ملكه الشرط الثامن ان لا يكون مغفلا الربط
 التاسع ان لا يكون ممن يغلب عليه الكذب والخيبه والتميمه
 الشرط العاشر ان لا تكون شهادته تجر لنفسه منفعة ولا
 الى ابايه وان علوا او اولاده وان سفلوا ويستثنى من ذلك
 ما اذا اشهدوا للحسبه بطلاقها ابتداء قبلت لا بدعوى
 وليس بعكس على ذلك ما اذا اشهدوا ان لا ثنين ثم جاز
 المشهود لهما فيشهدا للشاهدين بوصيه من تلك التوكيد في
 المسئلة وجهان اصحهما الصحة لا تفك كل شهادة على الاخر
 كما في اصل الروضة الشرط الحادي عشر ان يكون مسلما عدلا
 فلا يقع شهادته الكافر والفاسق لما روي معاذ رضي الله عنه

بغيره

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز شهادته دين
على اهل دين الا المسلمون فانهم عدل على انفسهم وعلى
غيرهم من الرجال والنساء وتحملها فرض كفايه كعقد نكاح
لتوقف الانعقاد وقيل يجب ان ادعى لها وكذا ان دعاه
القاضي يشهد على امره ثبت عنده لزومه الاجابة وامتناع
التصرفات المالية والاقرار فهل هي فرض كفايه او مستحب
قال النووي في اصل الروضة فيه وجهان احدهما الاول
فالشهادة على اقسام قسم لا يقبل فيه غير الرجال فقط
كالنكاح والرجعة والطلاق والعتاق والاسلام والردة والبيع
والافلا والظهار والاعسار والخلع والموت من جانب المرأة
والقضاء والعهدة والكفالة والشهادة على الشهادة والقضاء
والتدبير والاستيلاء وكذا الكتابة والوكالة والوصايا والقضاء
على الصحيح وكذا الهاشمية والمنقلة اذا كان معها ايضاح
وان تجردت الهاشمية والمنقلة عند الايضاح ثبت برجل واحد
مراتين وشاهد وبمين جزما وكذا الردة على الاصح كما في
اصل الروضة وقال في الوقف انه يقبل فيه ما يقبل في المال
وان قلنا انه ينتقل الى الله تعالى لم يقبل **فان قيل** ما الفرق
بينهما قيل الفرق ان احكام الملك باقية على الوقف في ضمانه
باليد وغرامته بالقيمة بخلاف العتق ولان المقصود بالوقف
تملك المنفعة التي هي مال والمقصود من العتق كمال احكامه
في ميراثه وشهادته ولايته فدل على ما قلنا القسم الثاني
وهو ما يطلق عليه النساء منفردات فلا يثبت الا بارج نسوة
او برجل وامرأتين كالبيكار والشيابة والرتق والقربان
والحيض والرضاع وعيب المرأة واستهلال الولد على المشهور
القسم الثالث ما هو مال او يؤل الى مال فيجوز بشاهد
بمين او برجل وامرأتين القسم الرابع الشهادة على الذنوب
فلا يثبت الا بارج رجال ويثبت على الاقرار برجلين على

الاظهر

على الاظهر القسم الخامس ما يثبت الحكم فيه بواحد في صورته
مستثناه يأتي ذكرها ان شاء الله تعالى اما ما ليس بمال ولا يقصد
منه بمال كقطع طريق وقتل برده وقصاص في نفس او طرف
وحد القذف فبرجل يثبت دون النساء ويجوز الشهادة على
الشهادة في غير العقوبات لا القصاص وحد القذف والمنع
وحد ود الله تعالى من على المذهب وصورتها ان يشهد اثنان
على شهادة اصل واخران على الثاني فيقولان تشهد ان فلانا
شاهد ان فلانا على فلان كذا او اشهدني على شهادته هذا
اذا تعذر الوصول الى شهاد الاصل وفي الباب قواعد **الاول**
من اجتمع فيه هذه الشروط المتقدمة كانت شهادته مقبولة
غير مردودة **الاول** مسائل منها اذا مات انسان وحلق اخا
له ومملوكين فاعتقهما لم يشهد ان للميت ولد يريه دون
من اعتقهما ثبت نسب الابن دون ميراثه لوجود العلم الباقية
لهم **ومنها** ان يكون اوصوله في مرض موته بعنق مملوكين
هما ثلث ماله ثم مات وعتقا وصار عدلين فقدم رجل
فادعى ان له على الميت دين محيط بتركته فشهد له المعتقان
بما يدعيه لم تقبل شهادتهما لان في قبولهما اسقاط لهما
والحرية جميعا لانا اذا قلنا ذلك ثبت على الميت دين محيط
بالتركة وهما من التركة فاذا ثبت الدين بطلت الحرية
وعاد الرق بطلت الشهادة وهذا التعليل لهذا المسئلة
وما شابها لان كلما جرى ثبوته الى اسقاطه وسقوط
غيره سقط هو بنفسه **ومنها** اذا قام بينه على شهادة
من شهد انها زور لم تقبل لانها قد تكون هي زور
فلا تقبل ولو شهد الزوج لزوجته بمال ففي شهادته
وجهان احدهما انها مقبولة والثاني انها مردودة قولنا
واحد **ان قيل** ما الفرق بينهما قيل الفرق ان الشهادة
لامرأة بغير اقرار لا يوجب به عداوة بين السامع والشهود

عليه واذا شهد لها بحد قذف تضمنت شهادته عداوه
ظاهرة لان من قذف زوجته رجل صار القذف عداوه بين القاذف
وزوج المقتذوفه والعداوه اذا ظهرت تعلق بهما اذا الشهادة
فان قيل لما قلتم ان شهادة الصديق لصديقه ولم تقبلوا
شهادة العداوى على عداوه وقيل الفرق بينهما ان كان عدلا
لا يجب لصديقه الا ما يحب لنفسه والصداقة تحمل على طلب
الخير للصديق والعداوه تحمل على طلب الشر لعدوه فدل
على الفرق بينهما ولو شهد الكافر والعبد او الصبي في حق
رؤيت شهادة ثم شرا سلم الكافر وعتق العبد وبلغ الصبي
واعاد تلك الشهادة قبلت ولو شهد الفاسق لم يقبل شهادته
ثم تاب وحسن حاله واعاد تلك الشهادة لم يقبل والفرق
فدل على الفرق بينهما ان الفاسق رده شهادته لا ثم اكتسبه
بقدرته يعرف به وهو الفسق وهو قاصر على ان الله خلاف
الكافر والعبد والصبي فانه حين ذاك لم يكن له قدره
والكافر يرى ان السب الذي به ردت شهادته حفظه لدينه
الذي يبذل ماله ونفسه ودينه بخلاف الفاسق فدل على
الفرق بينهما ولو شهد في قتل العمد شاهد وامرأتان
تقبل ولو شهدوا في السرقة لم يثبت القطع ويثبت المال
فان قيل ما الفرق قيل الفرق بينهما قيل لان الواجب في الرقة
القطع والمال على سبيل الجمع وليس احدهما بدلا عن
الاخر فجاز ان يجب احدهما دون الاخر بخلاف قتل العمد
فانه يوجب على القولين احدا لا مريين لا يعينه فيتعين
المال بباقيته وارضاعه ان المستحق في السرقة متعدد اذ حق
القطع لله تعالى والمال حق العبد فجاز ان يثبت العزم دون
القطع بخلاف القتل فان المستحق واحد ولو حكم حاكم
بشهادة شاهدين ثم بان انهما كانا عبدين او كافرين نقض
الحكم وان بان انهما كانا فاسقين عند الحكم نقض في اصح

الصديق اذا جاز

القولين ولا ينقض في الاخر والفرق بينهما ان العدالم والفسق
طريقهما الاجتهاد ومن حكم بالاجتهاد لم ينقض حكمه بالاجتهاد
واما العبدان والكافران فقد ثبتت الخطا في حكمه بشهادتهما
فالحاكم مقصود لان امرهما ظاهر فاذا ظهر الخطا بتقصير نقض
الحكم بخلاف الاول **القاعدة الثانية** اذا تعارضت البيئات
سقطتا **الاولى** مسائل منها اذا مات كافر وخلف ابنا مسلما
وابنا كافرا اقام كل واحد منهما بينه انه مات على دينه فان
اطلقا بان قالت احدهما مات مسلما والاخرى قالت مات
كافرا فانا نقبل بينة المسلم لان معيار زياده علم وهو انتقال
من النصرانية فقد مت الناقلة على المستقيمة كما قد مت بينة
البحر على التعديل فيما اذا لم يذكر النسب فان ذكره قد
بينت التعديل لان معيار زياده علم **ومنها** اذا مات عن ابن
وزوج فقال الابن داره هذه ميراثي فقالت الزوجة اصدقها
قسيها او باعنيها واقام كل بينة فيسيها **ومنها** لو ادعى
على مجهول انك عبدي واقام هو بينه انه كان ملكا لزيد
واعتقه قد مت بينه المدعي عليه لعلمها بالانتقال من
الرق الى الحرية **ومنها** اذا مات عن ابنتين كافرتين وابنتين
مسلمتين فقال المسلمان مات مسلما وقال الكافران مات
كافرا فنقول ان ابن شريح اشتهرهما بقول العلم ان القول
قول الابنتين الكافرتين لان الولد المحكوم بكفره في الابتداء
تبعهما ويستحب حتى يعلم خلافه والثاني يوقف المال
حتى ينكشف الحال او يصطحا والتبعيه تزول بالبلوغ
وحصول الاستقلال وقيل القول قول الابنتين المسلمين
لان ظاهر آراء الاسلام قال النووي في الروضة من زيادته
الوقف ارجح دليل لا ولا يصح عند اصحاب القول قول الابنتين
الكافرتين **ومنها** اذا شهدت بينه ان الما ولغ فيه الكلب
في وقت كذا وقالت بينه اخرى هذا الكلب كان في ذلك الوقت

في بلد اخرى الاصح طهاره الماء و لم تسقط البتة **ومنها** اذا اقام
المشتري بينه ان البايع قبض الثمن اقام البايع بينه انه لم يقبض
الثمن لزم المشتري الثمن لانا ابطالنا حكم الاقرار و بقي الثمن على المشتري
ذكره النووي في اصل الروضة في باب الاقرار **ومنها** لو شرط الوقف
النظر للارشد فلا يرشد من اولاده فثبت كل واحد منهم انه
الارشد استر كوا في النظر من غير استقلال **القاعدة الثالثة**
تجمل شهادة النكاح واقرار وتصرف فرض كفاية على الصحيح
ولم تجب الاجابة للتجمل **الا في مسئلة** وهي ما اذا المعذور بمحض
او حبس او مخدرة او لقاض يشهد على امر ثبت عنده وجبت
عقوبته الاجابة كما ذكره النووي في الروضة ولو اقر بالفين لشخص
قبض منها الفاء والدي على المقر بالالف الاخر وانكر واحضر المقر
بينه فتصوره شهادتهما ان يقولوا اسشهد على اقراره بكذا فيكون
منها على صورة الحال كما نقله ابن الرفعة عن فقهاء زمانه قال
السبكي في شرحه رايت بعض الفقهاء ممن ولي نيابة حكم بلفظ
الشهود ان يقولوا اسشهد له بالف من الفين قال وفي البحر
انه لو ادعى فسمع فشهد له الشاهد على اقرار المدعي عليه
بعثه فالشهادة زائدة فيبطل في الزايد وفي الباقي قولان ثم قال
قلت وهذا كله صبط لان الاقرار ليس عن الحق ولكنه طريق
فيه وتسمع الشهادة به اذا كانت الدعوى بالاقرار بلا خلاف
وكذا اذا لم يضم بل اقر ودعوى الحق تسمع الشهادة بالاقرار في الا
صح المشهور الذي قطع به اكثر من فاذا ادعى بالف من جملة
الالفين اني اقر له بها ونشال الشهود الا اذا يشهدون على
اقراره بالالفين لانهم انما يشهدون بما يسمعون ويقبل الحاكم
شهادتهم لكونها تتبع في الحق المدعي به ويترتب عليها ما
يدعيه مدعي وليس لها الشهادة بالالفين شهادة قبل الاستشهاد
في الزوايد على ما سألهم لان دعوى بالف نعم لو ادعى الواقع
انها كانت شهادة حق مطابقة لما ادعاه والظاهر ان الصوت

297
المقدم الواقعة في زمانه اصبط في الشهادة و اخلص لطريق الحق
القاعدة الرابعة ليس لمن وجب عليه اذا سقى اخذ اجره **الا في**
مسائل **منها** ما اذا كان بين الشهادتين وبين من يودى عنه
الشهادة مسافة العدو وكان له اخذ نفقة الطريق واجرة
الركوب ويجب على متجملها اذا وها اذا تعينت عليه ويحرم
عليه كتمانها ويجب على من هو دون مسافة العدو او
لعدوى لمن لا عذر له **ومنها** اذا شرف شخص على الفرق
او الحق وجب التقاؤه واستحق الاجرة كما في شرح المذهب
في باب الاطعمة **ومنها** اذا كانا رجلا في مفاز فمرض احدهما
وخرج عن السير لزم الاخر القيام معه ان لم يخف على نفسه ولا
يستحق الاجرة **القاعدة الخامسة** اذا هجا الشاعر بشعره بما
هو صادق او كاذب ردت شهادته **الا في مسئلة** وهي منها ما
اذا هجا الكافر فانه يجوز كما ذكره الروياني لانه عليه الصلاة
والسلام امر حسنا هجا الكفار وقول لبس
الاكل سقى ما خلا الله باطل ومن الاضرار السالم العدم انه هو المدعي
على نوع الصغار ارام الكبائر منها سوء كانت من نوع واحد
او من انواع مختلفة يوافق الثاني قول الجمهور من تغلط طاعته
معاصيه كان عدلا وعكسه مردود الشهادة ولو شغله اللعب
بالشطرنج حتى خرج الوقت وهو غافل فان لم يتكرر منه ذلك
لم ترد به شهادته وان تكرر فسق ومردت شهادته كما قاله
الرافعي واما النرد فحرام في اصح الوجهين ويحرم سماع
الغنم من المراه كما ذكره القاضي ابو الطيب وقيل بالكراهة
مطلقا وهو من شعار شار بين الخمر لانه مطرب كطنبور وعود
وساير الاوتار ويحرم استعماله واسماعه كما قاله الرافعي
فادى البراج وجهان صحح البغوي التحريم والجمهور الغزالي الجواز
وهو الاقرب وصحح النووي في الروضة التحريم والدفع ضربه
مباح سوا فيه جلاجل ام لا للمحدث اعلنوا النكاح واضعوا

عليه بالغربان ولا يحرم من الطبول الا الطبل الذي يسمى
الكوبية هي الطبل المتسع الطرفين الضيق الوسط **القاعدة**
السادسة كلما اشترط في الراوي والشاهد فهو معتبر عند
الاداء الا عند القاضي **الاول** مسئلتين **احدهما** الشهادة في النكاح
فان الشروط فيها معتبرة عند التحمل لتوقف انعقاد العقد
على شهادة عدلين لكن استثنى فيه ايضا انعقاده بالمستوفى
على الصحيح كما تقدم والمعتبر في العدل من تغلب طاعته معناه
وعكسه مردود كما ذكره الرافعي عند قول الجمهور **المسئلة الثانية**
روية الصبيان قبل البلوغ فيها ثلاثة اوجه احدها لا يصح
منه التحمل قبل البلوغ لضعف ضبطه ولا الروية بطريق لاوي
والثاني يصح جميعا منه كما حكاه امام الحرمين والغزالي وسائر
المجتهدين وغيرهم لان الروية مبنية على المسامحة واحتمل
فيها ما لم يحتمل في غيرها واحتماله على ضبطه وعدم المبالاة
قبل روايته الراوي العدل بما ينفع قريبه ويضر عدوه
لما تقدم لان مقصودها السريع العام لاهل الخاص والثالث
وهو الاصح الذي عليه الجمهور والعمل انه يقبل تحمله قبل البلوغ
دون روايته وتصح روايته بعد البلوغ فيما تحمله قبل الإجماع
الصحابه فمن بعدهم **القاعدة السابعة** ليس لنا حكم يثبت
بقول واحد فقط وفاقا **الاول** مسائل **منها** هلال رمضان
ومنها ثبوت الوكالة بواحد موثوق بقوله اذا كان الموكل
غائبا ولا بد من معرفته اسمه ونسبه ليعرف كما نقله النووي
في الروضة عند القاضي ابي سعيد بن ابي يوسف في شرح مختصر
العبادي **ومنها** الشهادة بتعريف المراه عند تحمل الشهادة عليها
ومنها اذا اعترف الخصم عند الحاكم ان فلانا وكيله بعد ان كذب
ثبت الحكم بقوله **ومنها** زوجة الغائب اذا اخبرها عدل بوقوع
زوجها جاز لها فيما بينها وبين الله ان تزوج لا خير ذكره
القفال كما حكاه النووي في اصل الروضة **ومنها** اثبات شهادة

لاروي من صلح عليه ولم قال ان الله حرم على ابي لهو والمفسر والكاتب

القدح بشاهد على المشهور وقال ابو عاصم انه يشترط اربعة
قال الرافعي وهو غريب **ومنها** اخبار بان المرض يجوز العدول
عن المأثم الى اليتيم **ومنها** اذا اختلف البايح والمشتري في بعض
الصفات هل هي عيب ام لا قال في المذهب يرجح الى قول واحد
من اهل العلم انه عيب يثبت به الرد خلافا لما في التمه وفي
كلام القاضي حين ما يوافق كلام صاحب المذهب واعتبر
المتولي بشهادة اثنين **ومنها** اذا مات كافر فشهد واحد انه
اسلم فلا يحكم انه مسلم في الارث ويحكم في جواز الصلاة عليه
كتاب الدعوى والبيات قيل الدعوى في اللغة التهمين
قال الله تعالى لهم ما يدعون اي يثبتون ومجامع الخصومات
تدور على خمسة الدعوى والجواب واليمين والنكول واليمين
كما قال الغزالي والاصل في الدعوى قوله صلى الله عليه وسلم
للمند خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف ففرض على زوجها
ابي سفيان وكان غائبا وله امرأتان **اقا** الشروط
احدها ان يكون الدعوى عند الحاكم الثاني ان تكون على
شي يصح ملكه الثالث ان يكون معلوما فلا تصح مجهول قال
النووي رحمه الله في الروضة يستثنى من اشتراط العلم صحتها
منها اذا كان المطلوب غير معين كالمفوضه تطلب الفرض
على قولنا انه لا يجب المهر بالعقد والواهب يطلب الثواب
فلا يتصور الاعلام ومنها اذا ادعى ان مورثك اوصى لي
بشي او بثوب نسمع الدعوى قال لان الوصيه تحتمل الجهل
وكذا ادعواها **ومنها** اذا ادعى ان طريقا له في ملك غيره
او ادعى حقا جرا لما قال القاضي ابو سعيد الاصحح انه لا
يحتاج الى اعلام قدر الطريق والمجري ويكفي بصحة الدعوى
تحديد الارض التي يدعى فيها الطريق والمجري الرابع
ان يذكر قيمة ما ادعاه ان كان عقارا ان لم يكن مشاهدا
الخامس ان يكون المدعي عليه معين السادس ان يكون المدعي

بهم
التمني
فبعدة

والمدعي عليه بالغين السابح ان يكونا عاقلين **و اما** الاركان
فهي **الاول** الدعوى **الثاني** الجواب **الثالث** اليمين **الرابع**
النكود الخامس البينة وفي الباب قواعد **الاولى** من ادعى
بجهول لا يسمع دعواه بحال **الاني** مسائل **منها** ان يكون اوصى
لشخص بشئ معين فله الدعوى به وتسمع دعواه **فان** قال
قابل قد قلم ان من شرط صحة الدعوى ان لا يكون مجهول
وقد قلم في هذه بالصحة فيما الفرق قيل الفرق بينهما انه لما
صح تملك المجهول صح دعوى المجهول فيه وليس كذلك
فيما قبله فدل على الفرق بينهما فان قيل فيما الفرق بين دعوى
المجهول والقرار بالمجهول قيل الفرق ان في الدعوى يمكن
الاستئناف فلا يوردي رد وقوله بالمجهول اني تضع حقه خلاف
القرار بالمجهول لو رد الادعي ذلك الى تضع حق المقوله فدل
على ما قلناه **ومنها** دعوى المنفعة **ومنها** دعوى المميز في ملك
الغير او حق اجماله **ومنها** دعوى القتل كقوله قتله احد هذين
او هؤلاء العشرة قلم تخليفهم بعد سماع الدعوى قيل وهذه
المسئلة وارده على اطلاق المحاوي **ومنها** دعوى الواهب بطلب
الثواب **ومنها** دعوى المفوض بطلب الفرض **ومنها** الغارزي
بطلب الرضخ **ومنها** الدعوى بالاقرار المجهول على الصحيح
ومنها دعوى الاباء اذا اصبحت باجهول ولو ادعى بشئ او لم
يات ببينه وطلب المهلة منه فانقضت وهر يات ببينه واد
ان يدعي جهه اخرى وجب ان يسمع وان قال حين الدعوى
لي حساب اريد ان انظر فيه لم يلزم المدعي انتظاره لان
اجابته قد وجبت على الفور فلا تؤخر الا برضاه ولو احضر
احدهما شاهدين وبينه الاخرى شاهد ويمين فقولان احدهما
انه يقض لصاحب الشاهدين والثاني انها سواء فيحتاجان
وفيهما قولان احدهما يحتاجان وفيهما قولان احدهما
ان الملك للتي شهدت بالقديم اولى ووافقنا فيه ابو حنيفة

رحمه الله لانها انفرادت باثبات الملك له في وقت لم تعارضها
البينة الاخرى فعلى هذا ان كان مع احدهما بينه بالملك با
لتقديم ومع الاخرى فقبل الملك لصاحب اليد **الاولى** لان اليد
الموجودة اولى من الشهادة بالملك المتقدم والثاني ان صاحب
الملك بالملك القديم اولى والا اول اصح وللقاضى سماع دعوى
الاستيلاء وتعليق الحق والتدبير على المذهب من زياد
الروضة ولو ادعى بان قال اصابه بيد ما اقرضته او قال
عصبت عبدي وتلف عليك عندك وعليك ضمانه او اشتريت
عبدي بكذا فعليك ثمنه فلا يلزم المدعي عليه ان يتعرض
لما ذكره بل يكفي ان يقول لا يستحق علي شئ او لا يلزمها
منه شئ ولو ادعى عليه شفعه فقال لا يلزمي تسليم هذا
الشقص اليك فهو اخلص لان المدعي قد يكون ثما اذ
عاه صادقا وحصلت البراه ولو رجع وادعاه كان كاذبا
وان اعترف فادعى ما يسقطه طوب بالبينه وقد لا يكون
محتاجا الى الجواب المطلق كما اذا ادعت المرأة ان الزوج طلقها
فقال لها انت زوجي كفاه ولو افضى الامر الى الخلق على ما
اجاب ولم يكلف التعرض لنفي الجهم المدعاه لكن لو حلف على
نفي الجهم بعد الجواب المطلق جاز ولو تعرض في الجواب
للجهم ثم اراد ان يحلف للجواب المطلق فيقول لا يلزم مني
شئ فهل له ذلك ام لا وجهان احدهما هو المنصوص
المنع ويشترط كون اليمين مطابقة لانكار فان ادعى عليه
بالا تلاف ثوب قيمته ما يه فان قال ما ا تلفته حلف كذلك
وان قال لا يلزم مني شئ حلف كذلك ولو ادعى شخص على
رجل مالا فقال لا يلزم مني هذا المال صح قال النووي في اصل
الروضة اليمين في الدعوى على البت الا اذا حلف على فعل
غيره ففي الحلف على البت كما اذا ادعى عليه مال فانكر حلف
على البت والنفي كما اذا كان في يده دار فقال رجل غصبها

دعوى الجوار

مني ابوك او با يعك فانك حلف على نفي العلم **القاعدة الثانية**
 نقول المدعي عليه لم يلزم به الحكم بل ترد على المدعي عليه
الاف مسائل **منها** اذا طلب الساعي الزكاة من مال النصاب
 فادعي انه باذل به في اثنا الحول وانهمه الساعي حلف استحبابا
 على الاصح وجوباً على الوجه الاخر فان كان له الاستحقاق
 بمحصولين وقلنا بامتناع النقل ردت اليه من الزكاة فان حلف
 ردت اما اخذت منه الزكوة وان لم يكون محصورين
 فلا يمكن تحليف الساعي والامام يجزي في المسئلة ثلاثة اوجه
 اشهرها انه يوخذ منه الزكوة والثاني يعرض عنه
 والثالث يحبس حتى يقر فتؤخذ الزكاة منه او يحلف فيعرض
 عنه **ومنها** الذي اذا غاب مده وعاد مسلماً وادعي انه
 اسلم قبل دخول السنة فليس عليه جزية وقال العامل
 بل اسلمت بعد تمامها فيحلف المدعي عليه وياتي فيه على
 القول بالوجوب اذا نكل الا وجه الثلاثة كما تقدم **ومنها**
 اذا مات من لا وارث له وادعي القاضي او منصوبه على
 من لميت عليه دين بتذكره للميت وجد فيها اسم زيد
 الفلاني يلقبه ونسبه فانكر ونكل عن اليمين قال الرافعي
 رحمه الله تعالى فيه الا وجه الثلاثة المتقدم واستبعد الغزالي
 الى قول الاعراض عنه ههنا بخلاف مسئلة الزكوة والذي
 لان اليمين هنا واجبة قطعاً **ومنها** قيم اليتيم وناظر الوقف
 اذا ادعي شيئاً للواقف ونكل المدعي عليه فهل ترد اليه
 على ناظر الوقف او قيم المسجد فيه الا وجه الثلاثة ايضا
ومنها ولد المرتزقة اذا ادعي البلوغ بالاحتلام وطلب
 اثبات اسمه في الديوان فيه وجهان احدهما يصدق
 ما غير يمين الا اذا كان كاذباً فكيف يحلف وهو صبي والوجه
 الثاني وهو الصحيح انه يحلف عند التهمة فان نكل فلا يجازى
 ولا يثبت السهم في الديوان الا ان يثبت من بلوغه **ومنها** اذا

شهد المراهق الواقعة والدي الاحتلام وطلب سهم المقاتلة
 ولم يحلف بعد ما طلبت منه اليمين فيه وجهان احدهما انه
 يصدق من غير يمين اذا لا يعرف ذلك الاسم والوجه الثاني
 وهو الصحيح من قول الرافعي انه لا يعطى **ومنها** اذا اسرح احد
 من الحرب وادعي امام قتله فذكر انه لم يبلغ فكشف عنه
 فاذا هو قد انت وادعي انه استجمل الانبات بالزواج قال
 الامام ان جعلنا الانبات عين البلوغ جعلناه فان حلف
 لم نقتله وان نكل فقتلناه قال الرافعي نفس عليه الشافعي
 رضي الله عنه انه قضى بالنكول قال وقد استشكل الامام
 ذلك لان تحليف من يدعي الصبا متناقض وقال البندنجي
 يحبس حتى يتحقق بلوغه فيقتل او صباه فلا وليس قضاء
 بالنكول بل الظاهر ان الانبات حصل بنفسه من غير علاج
 فدعواه العلاج على خلاف الظاهر فيقتل **ومنها** اذا
 ادعي على الزوج القدرة والدعت الزوج عنتم حلق
 على المذهب كما ذكره الرافعي فان نكل فقبل لا يحلف المراه
 كما انه لا تقوم البينة على العنه وقال الاصطفي نصيب
 المراه ويقضي عليه بالنكول والاصح انها تحلف لانه يحصل
 بالممارسة ظناً لا يحصل بالشهور فكذلك يحلف اذا نكل
 عن اليمين في ارادة الطلاق بالكنايه **ومنها** اذا ولدت
 المراه وطلقها الزوج وادعي انه الطلاق بعد الولادة
 لتكون له الرجعة وقالت بل طلقني قبل الولادة فلا رجعة
 فلها احوال منها ان تدعي المراه بعدم الطلاق فيقول
 هو لا ادري فلا يقنع منه بذلك بل انما يحلف بميناجاز
 او ينكل فتحلف المراه ويجعل الزوج بقوله لا ادري منكراً
 فيعرض عليه اليمين فان ادعي لعنه اعماد كلامه الاول
 جعل ناكلاً فتحلف المراه فيحشد فلا رجعة للزوج ولا
 عده عليها وان نكلت فعليه العدة وليس ذلك قضا

بالنكول لكن الاصل بقا النكاح فيجعل بهذا الاصل اذا لم يظهر
دافع **ومنها** اذا ادعى الوكيل على الغائب لم يحلف الوكيل
ويعطى المال ولو ادعى براءة موكله مما ادعاه وسال التأخر
الى حضور الموكل ليحلف له تسمع منه بل يجب عليه تسليم
الحق ولو ادعى براءة موكله مع علم الوكيل وطلب تخليفه من
انه لا يعلم ذلك نقل الرافعي عن الشيخ ابي حامد ان لم تخلف
على نفي العلم خلافا لبعض الاصحاب ولو ادعى رجلان بعين
لاحدهما عليه حمل فالقول قول صاحب الجمل مع يمينه بخلاف
ما اذا تداعيا عبدا لا حد هما عليه ثوب فلا يحكم به لصاحب
الثوب **فان** قيل ما الفرق بينهما قيل الفرق بينهما ان صاحب
الجمل يتصرف فيه بالانتفاع ومن الفرد بالانتفاع كانت اليد
له وليس كذلك العبد فان المنفعة في القبيص تعود اليه
ولان الجمل لا يوضع غالبا على الجمل الا بحق ويجوز ان يحبس
العبد على ليس القبيص اذا كان عريا فاذا دل على الفرق
بينهما **القاعدة الثالثة** ليس لنا صور يقر فيها المدعي عليه
لا حد خصه في النقي الواحد ولا يحلف الاخر **الاي مسئلة**
وهي ما اذا ادعى شخصا ان العبد الذي في يده كان له
عمره المعتق وادعى اخرا انه باعه له بكذا وانكر صاحب اليد
ما ادعاه ولا بينه خلق لهما يمينين وان اقر بالعق ثبت
ولم يكن للمشتري تخليفه ان قلنا اتلاف البايع كالا في السماوات
لانه بالاقراء متلف قبل القبض فيفسخ البيع لكن لو ادعى
تسليم الثمن خلق له وان اقر بالبيع قضاه وليس للعبد
تخليفه لانه لو اعترف به لم يقبل ولم يلزمه عزم كما ذكره
في الروضة **القاعدة الرابعة** ليس الخصم امتناع ان طلبه
الحاكم بطلب خصمه **الاي مسئلة** وهي ما اذا اصعد الخطيب
المنبر وطلب الحاكم الا ان كان له الامتناع من الحضور اليه
الى فراخ الصلاة ولو ادعى على شخص عشرة مثالا فقال لا يلزم

تسليم هذا المال اليوم لم يكن مقرا ذكره القاضي حسين في فتاويه
القاعدة الخامسة لو امر الحاكم مسلما بفعل سنة فقال لا فعل
وان كان سنة كفر **الاي مسئلة** وهي ما اذا لم يقصد بذلك الا
ستهزا فلا يكون كفرا ولو قال النصرانية خير من المجوسية
كان كفرا الا اذا لم ير دنها دين حق فلا كفر **كتاب العتق**
الاصل فيه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم **اما** الكتاب فقوله تعاق العتق رقبته **ومن السنة**
ما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من اعتق رقبته
اعتق الله بكل ارب منه اربا منه من النار وفي رواية
اعتق الله بكل عضو من اعضائه من النار حتى فرجه
بفرجه ولصحة شرط ستة الشرط **الاول** ان يكون المعتق
مالكا **الشرط الثاني** ان يكون بالغ عاقل **الثالث** عدم المح
على المعتق بسبب تسفه او فلس **الرابع** ان يكون العتق
ملكاً للمعتق ملكا صحيحا فلو اعتق العبد الموقوف عليه
لم يصح ويصح بالصرح والكناية فالصرح انت حرا وعتقا
او اعتقنك والكناية كقوله لا يد لي عليك ولا سلطان
وما اشبه ذلك وصرح الطلاق وكنايته كلها كناية في
العتق كما في اصل الروضة واستثنى الرافعي من هذا الحكم
ما اذا قال لعبد انا منك طالق او انا منك حرا او اعتقت
نفسك منك ونوى اعتاق العبد لم يعتق على الاصح كما ذكر
في الطلاق واستثنى للغزالي ما اذا قال لعبد اعتدوا
شترى رحمتك قال فانه لا يعتق وان نواه ولو اعتق
بعض جميع ملكه عتق كله موسوا كان او معسرا اعتق
عليه كله لزمه قيمته ملك غيره ولو اعتق بعض عبده
ونصفه لاخر لزمه ورجع عليه بقيمته نصفه كما في الروضة
تبعاً للرافعي ولا يرجع بقيمة النصف من المعتق بل تقوم
الجمله خلافا لما ذكره الغزالي من انه يرجع بقيمة النصف كما في

المذهب وقال ابن الرفعه يلزم المعتق ويلزمه قيمة النصف والعبرة في اليسار بخلاف الاعتاق لا ما بعده ويباع فيه ما يباع في الدين حتى مسكنه وخادمه وما فضل عن قوت يومه وقوت من تلزم نفقته ودست ثوب يلبسه وسكن يوم فاته لم يكن لكن عنده ما يملكه بقدر ذلك وزيادة قدرنا باقية دين لغيره قوم عليه في الاظهر ولو اعتق نصيبه في مرض موته وكان له ثلث ماله يفي بباقيه ونصيبه يعتق كله او نصيبه وبعض باقيه محقق بقدر ثلثه وان اوصى بعقق نصيبه بعد موته محقق ولا سرايه ولو ملك قريبه في مرض موته بارت فهل يعتق من راس المال او من الثلث قال الراعي وجهان احدهما الاول خلافا لما في المحرر والمنهج ان الاصح هو الثاني الشرط الخامس ان لا يتعلق بالعقق الاخر كرهن وارث جنايه ويستثنى منه ما اذا اعتق في السرايه الشرط السادس ان يقصد بلفظ العتق والافلا وفي الباب قواعد **الاولى** من علق عتق مملوكه على صفة فوجدت عتق **الاي** مسئلتين **احدهما** ما اذا قال قائل ان عبيدي في السوق والامه فامتي حره وان كانت امي في الحمام فعبيدي حرة فان كان العبد في السوق والامه في الحمام عتقت الامه دون العبد **الثانية** ما اذا علق عتقه على صفة فوجدت بعد ان صد عليه جنايه والسيد معسر لم يعتق وكذلك استيلادها ولو قال اول من يدخل الدار من عبيدي او عبيد من عبيدي يدخل او لا فهو حر فدخل اثنان معا ثم ثالث قال الراعي لم يعتق واحد منهم **القاعدة الثانية** عتق السيد عبيد برأ منام لم يصح **الاي** مسئلة وهي ما اذا اسال المكاس عن عبده ليؤخذ منه مكسه فخشي السيد ان يطالب بالمكس فقال للمكاس هذا احري يقصد بذلك الاخبار لم يعتق باطنا او مقتضاه المواخذة ظاهرا وكذا لو قال لعهده افرغ من

حقه

وهي قصيدة شاذية في اللغة
ان الصدوق في الامم
عن القائل هذه امثلة من افرغ من
عتق الا في مصلته

هذا

هذا العمل قبل العتق وانت حر وقال اردت حرمان العمل دون العتق دين ايضا وكذا لو ارحم امره في طريق فقال تاخري يا حرة فاذا اتم امره لم يعتق ذكره في الروضة ونقل القاضي حسين في فتاويه انه اذا ادعى عبد على سيد العتق فانكسر وطلب يمينه فلما انتم يمينه قال قم يا حرة على وجه السخريه حكم عليه بالحرية لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاثا جدهن جد وهزلهن جد وفي الحديث دلاله على الحرية فيما تقدم من المسائل **القاعدة الرابعة** لا يحرم التفريق بين الجارية وولدها بالعتق **الاي** مسئلة وهي الوصية بالعتق وهل يجوز التفريق بالرد بالعيب نقله النووي في الروضة عن الشيخ الي اسحق الشيرازي انه لو اشترا جارية وولدها وهو صغير ثم تفاهما المبيع في احدهما جاز **القاعدة الخامسة** الولا في الجارية لمشتريها **الاي** مسئلة وهي ما اذا باعها السيد نفسها صح وكان ولاوها لبايعها كما ذكره النووي في فتاويه **القاعدة السادسة** من اعتق نصف عبد لم يشرك سري في النصف الاخر **الاي** مسئلة وهي ما اذا كان النصف الاخر موقوفا لم يسر فيه العتق ولو ملك بعض من يعتق عليه لا باختياره لم يسر او ملك باختياره بطريق لا يقصد به التملك غالباً بل ملك بعض من يسر عليه بتعيين مكاتبه بان كان ملكا له وعتق لم يسر على الاصح كما ذكره في اصل الروضة عن ابن الحداد قال واذا قلنا لا تحصل السرايه قبل اداء القيمة فلو وطى الشريك الجارية قبل الاداء وجب نصف المهر لها لنصفها للمهر قال وان قلنا تحصل السرايه بنفس الاعتاق وجب جميع المهر لها ولا حد للاختلاف في ملكه ولو اوصى لصبي او وهب له قريبه الواجب عليه انفاقه لم يجب قبوله ان كان موسرا ولو قال لشخصا لجاريته الحامل بمصغرة اعتقت مصغرتك لم يصح هذا

العتق لان احتياق من لم ينفع فيه الروح لم يصح بخلاف ما لو
 قال مصنفه هذه الجارية حرة لان هذا اقرار بان الولد
 انعقد حرا ونصير الام ام ولد له ولو قال السيد لعبيده
 من بشرني منكم بقدم زيد فهو حر فارسل احدهم بجهد
 منهم بخبر سيده بقدم زيد عن من ارسله عتق المرسل
 دون المرسل لان الاخبار عنه فلو اخبر الرسول عن
 نفسه باعلام احدهم له عتق الرسول دون المرسل ولو
 قال لعبيده انت حر مثل هذا العبد و اشار الى مملوك
 قال الروياني يحتمل ان لا يعتق لعدم حرية المشبه به ويحل
 على حرية الخلق قال النووي رحمه الله من زيا دانه ينبغي
 العتق ويكون محمول على تقدم من الحديث فان قال مثل هذا
 ولم يقبل العبد فالاصح من قول الرافي عدم الاعتاق
 قال النووي من زيا دات الروضة الصواب عتقها **كتاب**
التدبير هو تعليق مطلقا بموت السيد او عتقه بمقتد
 والدليل على صحة ما روي عن جابر رضي الله عنه ان رجلا
 دبر غلاما ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 من يشتريه فاشتره نعيم بن النخام والاسم النخبة بفتح النون
 وهي الشفلة بفتح الشين وقيل النخبة المهدود اخرها
 قيل والا وصف نعيم لابيها قيل انها وصف به للحديث
 المشهور ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت الجنة
 فسمعت نعمة نعيم فيها قال شيخنا حال الدين الانوي
 وما وقع في الرافي من جعله لابيها عبد الله و وقع
 ايضا في كتب الحديث والفقه قال وهو غلط كما نبه عليه
 النووي في تهذيب الاسماء واللغات وصحته اركان ثلاثة
الاول المحل **الثاني** الصيغة كقوله انت حر بعد موتي وا
 عتقتك بعد موتي او حررتك والصواب فيها حررتك
 ولو دبر حاملا عند التدبير بل اللفظ يتناولها قالوا

التدبير هو تعليق مطلقا بموت السيد او عتقه بمقتد
 والدليل على صحة ما روي عن جابر رضي الله عنه ان رجلا
 دبر غلاما ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 من يشتريه فاشتره نعيم بن النخام والاسم النخبة بفتح النون
 وهي الشفلة بفتح الشين وقيل النخبة المهدود اخرها
 قيل والا وصف نعيم لابيها قيل انها وصف به للحديث
 المشهور ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت الجنة
 فسمعت نعمة نعيم فيها قال شيخنا حال الدين الانوي
 وما وقع في الرافي من جعله لابيها عبد الله و وقع
 ايضا في كتب الحديث والفقه قال وهو غلط كما نبه عليه
 النووي في تهذيب الاسماء واللغات وصحته اركان ثلاثة
الاول المحل **الثاني** الصيغة كقوله انت حر بعد موتي وا
 عتقتك بعد موتي او حررتك والصواب فيها حررتك
 ولو دبر حاملا عند التدبير بل اللفظ يتناولها قالوا

التدبير هو تعليق مطلقا بموت السيد او عتقه بمقتد
 والدليل على صحة ما روي عن جابر رضي الله عنه ان رجلا
 دبر غلاما ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 من يشتريه فاشتره نعيم بن النخام والاسم النخبة بفتح النون
 وهي الشفلة بفتح الشين وقيل النخبة المهدود اخرها
 قيل والا وصف نعيم لابيها قيل انها وصف به للحديث
 المشهور ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت الجنة
 فسمعت نعمة نعيم فيها قال شيخنا حال الدين الانوي
 وما وقع في الرافي من جعله لابيها عبد الله و وقع
 ايضا في كتب الحديث والفقه قال وهو غلط كما نبه عليه
 النووي في تهذيب الاسماء واللغات وصحته اركان ثلاثة
الاول المحل **الثاني** الصيغة كقوله انت حر بعد موتي وا
 عتقتك بعد موتي او حررتك والصواب فيها حررتك
 ولو دبر حاملا عند التدبير بل اللفظ يتناولها قالوا

انت بولد من نكاح او زنا فهل يسري التدبير اليه فيه قولان
 ان حرمها عند الامام وصاحب التهذيب انه لا يتبع لانه
 عقد يقبل الرفع فلا يسري الى الولد كالرهن واظهرهما
 على ما ذكره الشيخان ابو حامد والقفال وغيرهما وبه
 قال ابو حنيفة ومالك واحمد رضي الله عنهم انه لا يتبع لانها
 تعتق بموت سيدها فباعتها ولدها كالمستولك وخالف في
 المحرر **فتح** انه لا يتبع وقال في الشرح الصغير انه الاظهر
 عند اكثرهم العمل به وصرح النووي في الروضة ونقل عن
 الاكثرين انه لا يتبع ويصح تدبير كلفه ونصفه وربعه وجزئه
 فاذا مات عتق منه ذلك الجزء ولم يسري الباقي ولا يجوز
 الرجوع عن التدبير بالقول في اصح القولين ولو وهبه
 لم يكن رجوعا على الصحيح ولو علق العتق بصفه بعد الموت
 كان دخلت الدار بعد موتي فانت حرة وما اشبه ذلك فليس
 بتدبير تعليق وليس للوارث بيعه بعد الموت وقبل وجود
 الصفة لان فيه ابطالا لتعليق الميث فلا يصح وان علقه على
 صفة قبل الموت كقوله اذا اوتى دخلت الدار فانت حرة
 بعد موتي او مدبر صار مدبرا **الثالث** ان يكون اهلا
 للتدبير فلا يصح تدبير صبي ومجنون وفي الصبي المميز
 قول بالصحة ولو دبر احد الشر يكتسب نصيبه ثم مات السيد
 لم يسر في نصيب شريكه لان الميث معسر وهذا بخلاف ما
 علق عتق نصيبه بصفه فوجدت وهو هو سرفاته يسر
 ولو اخرج من ملكه قبل وجود الصفة يبيع او هبم او
 صيه ثم عاد عاد التدبير على الاظهر عند الاكثرين في
 الروضة لانه تعليق بصفه لا وصيه وليس له الرجوع
 عن التدبير باللفظ ان قلنا تعليق لو رد المدبر يبيع
 ولا يثبت التدبير الا بعد لين لانه ليس بمال بخلاف الرجوع
 قاله يثبت برجل وامرأتين وبشاهد ويمين لانه مال

ويصح التدبير من السفيه والكافر الا ان يكون مسلم فيتقضى
 تدبيره ويبيع عليه فان كان كافرا انما سلم بعد تدبيره لم
 يكن للسيد الرجوع في التدبير بل ينزع من يده ويوجراو
 يكتب ويصرف كبسه اليه والمريد ان قلنا يملك فلا يبطل
 ما دبره برده على المذهب ولو ارتد المدبر لم يبطل التدبير
 وفي الباب قواعد **الاول** من قال لملوكته دبرتك صلا
 مدبره **الا في مسئله** وهي ما اذا كانت مستولده فز قال لها
 دبرتك لم يصح لان الاستيلاء اقوى منه كما اذا ملك زوجة
 ارتفع النكاح بملك اليمين لدخول الاقوى على الاضعف
 بخلاف المكاتب فانه يصح تدبيره وعكسه ولو دبر حلال
 فباع الحامل صح وان كان رجوعا عن الحمل **القاعدة الثانية**
 العتق في مرض الموت ينفذ من الثلث لا من راس المال **الا في**
مسئله وهي ما اذا قال السيد في مرضه هذا العبد حر قبل مرض
 موته او ان مات فجاءه فقبل موته بيوم فان مات بعد التعليق
 بالكثير من يوم عتق العبد من راس المال ولا سبيل لاحد عليه
 حكاة الرافي عن المروزي في شرحه الكبير **القاعدة الثالثة**
 لا يصح تدبير المريض في مرضه موته **الا في مسئله** وهي ما اذا كان
 يخرج من الثلث صح ولا فلا ولو قال السيد لعبد اذا اومتى
 دخلت الدار فانت حر بعد موته فاذا دخل في اي وقت شا
 في حيوة السيد صار مدبرا ولا يشترط الدخول في الحال وهذا
 بخلاف ما اذا قال انت حر ان شئت فان لم يشأ في الحال يعق
 على الصحيح كتاب **الكتاب** اركانها اربعة الركن
الاول الصيغة كان يقول كاتتتك على الف في بخين فصاعدا
 فاذا ادبت فانت حر فيقول قبلت الركن **الثاني** العوض
 وله شروط اربعة الشرط الاول ان يكون دينيا ولا يعتق
 بعضه بقبض النجوم ولو احوال بنجوم الكتابه وقلنا بطلتها
 عتقا بنفس الحواله الشرط الثاني ان يكون موجلا فلا يصح بحال

ان كان كلمة قنوا ان كان بعضه حرجي بغير اجل في احد الوجهين
 كما قاله الغزالي في وجيزه الشرط الثالث ان يكون على بخين فقلنا
 وقدس العوض وصفته وما يودى في كل بخم كن لو كاتبه على
 ثوب ووصفه بان يدفع اليه نصفه بعد سنة ونصفه الا
 بعد انقضاء سنتين لم يصح وحلل في اصل الروضة انه اذا اتم
 النصف في السنة الاولى تعين الباقي للثانية لا المعين ولا يجوز
 شرط الاجل فيه ولو قال انت حر على الف فقبل عتق في الحال
 وصار الالف في ذمته الشرط الرابع ان يكون معلوم للبخين ولا
 لقد ربح في كل شهر ما يعطيه فلو قال كاتتتك على الف في
 سنتين لم يحن حتى يبين في كل بخم ما يودى به الركن **الثالث**
 ان يكون المكاتب مالكا اهلا للتبرع فلا تصح كتابة القيم لعبد
 الطفل ولا المراهون والمستاجر وكذا ان كاتبه بشرط ان يبيعه
 كذا فسدت الركن **الرابع** المكاتب وله شرطان احدهما
 ان يكون مكلفا مختارا الشرط الثاني ان يكاتبه كله فلو كاتب
 نصف عبده ونصفه الاخر يكون مملوكا فلم يذهب انه لا يصح
 وكذا ان كان نصفه مملوكا لغيره وكاتبه على نصفه بغير
 اذن شريكه وادى العبد جميع كسبه في بخومه لم يصح والكتابة
 لازمة من جهة السيد بخير لازمة من جهة العبد المعينين
 احدهما لان القصد بالكتابة حفظ المكاتب دون سيده
 فكان ما الزم نفسه من حفظ غيره لازما له وان كان صاحب
 الحظ بالخيار فيه والثاني ان الكتابة تضمن اعتاقا بصفه
 من علق عتق عبده بصفه لزمه عتقه هو جود الصفه ولم
 يلزم المكاتب الا ثبات بالصفه فلهذا كانت لازمة من جهة
 السيد دون المكاتب كما اذا قال ان يحررتي عن النجوم بعد
 وفاتي فانت حر حرجي التعليق ولو قبل الكتابة من السيد اجنبي
 على ان يودى عن العبد كذا في بخين قال فاذا ادتهما عتق
 المكاتب وقال النووي في الروضة من زيادته الاصح عدم الحكم



وفي الباب الواحد **الاول** يجبر السيد على قبول نجوم الكتاب قبل حلولها **الا في مسئلة** وكل ما اذا اتى بها في وقت اعمارها في ذلك لم يجبر ولو اتى به في غير بلد العقد وللنقل موته والظرف يحون لم يجبر ولا اجبر ولا يحاكم قبض النجوم للسيد في غيبته وحضوره ان امتنع من القبض بخلاف الدين **القاعدة الثانية** المكاتب كالحرة **الا في** مسائل منها انه لم يصح منه العتق ومنها ان البراءة منه غير صحيحة ومنها انه لا يذهب ومنها انه لا يوصى ومنها انه لا يقرض ولا يقارض ومنها انه لا يكاتب ومنها انه لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ومنها انه لا يجعل موجلا ومنها لا يشتري بحماها ولا بغيره ولا بتسليمه ومنها انه لا يقبل هبة قريبة الواجب عليه نفقته ومنها انه لا يجوز له وطئ امته بغير اذن سيده ولا باذنه على المذهب فلو وطئ فلا حد عليه ولا مهر ومنها اذا اوصى له به وهو لا يقدر على الكسب لم يجز قبوله ومنها اذا اجر عبده امواله فحجزه السيد في المدة انفسه ومنها انه لا يحل له التسلط في الماء كل والملاقي كما قال الشيخ ابو محمد ومنها انه لا يكفر بالمال لان ملكه ليس بتام بل بالصوم ومنها انه لا ينفق على اقاربه هذا اذا لم ياذن له السيد وفي جواز سفره بغير اذن سيده طريقان وقيل قولان احدهما الجواز كما في اصل الرخصة كما جزمه الرافعي في اول الكلام على كتابه بعض العبد وصحة النووي في تصحيح التبيين وتأبعهما الاسنوي في مهماته **القاعدة الثالثة** اذن السيد لمكاتبه في التصرفات صحيحة على الاظهر **الا في مسئلة** وطئ ما اذا اذن له في اعتاق عبده بمقتضى كفارته لم يصح وكذا ان اذن له في كتابة مملوكه لم يصح **القاعدة الرابعة** للمكاتب ان يأخذ من سهم الرقاب لو فاجوم **الا في مسئلة** احدها اذا كان اقترض ووفاهما عليه من النجوم ولو اراد ان يأخذ من سهم الرقاب ليوفي ما اقترض لو فاجومه



خذ بل نه اياخذ من سهم الغارمين كما ذكره البغوي في فتاويه **المسئلة الثانية** اذا قال لعبد انت حر على النقيض عتق فليس له ان يأخذ الوفا فجومه من سهم الرقاب بل يأخذ من سهم الغارمين ولو قال السيد لعبده بعتك نفسك بكذا قال اشتريت صح وعتق في الحال وثبت الثمن في ذمته وصار الولا لسيد كما اذا اعتقه على مال ولو قال السيد لعبده اعتقتك على ان تخدمني ابدا وقيل العبد عتق في الحال ولزمه للسيد قيمة نفسه ولو قال على ان تخدمني شهر من الان فقبل عتق ولزمه الوفا ولو قال ان تخدمني شهرا صح فقبل وخدم شهرا عتق ورجع السيد عليه بقيمته وله على السيد اجره مثل الخدم لانها كتابه فاسد ويجب على السيد الا تيان في الكتاب الصحيح لقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي اتاكم وهو شئ يحطه السيد عن المكاتب مما عليه من النجوم والاصح المنصوص في الام انه لا يتقدر بل اقل مقول قال الرافعي والمستحب قدر الربع فان مات السيد ولم يوته لزم الورثة ذلك فان كان مال الكتاب با قيا عطي ويقدم به على الورثة وليس للسيد تعجيله به لان عليه مثله وليس للمكاتب على السيد ايتالما اذا اعتقه بعوض او باعه نفسه على الصحيح ولو جعل المكاتب النجوم قبل المحل اجبر السيد على القبول ان لم يكن عليه ضرر في ذلك ولو اتى بالبحر الى الحاكم في غيبة سيده فلحاكم قبضه ان لم يكن على السيد ضرر فلو قبضه مع حضوره امتنع السيد من القبض لغير ضرر بل حقه ولهذا بخلاف ما اذا ادى المديون ما عليه من الدين لغايب فليس للحاكم قبضه في اصح الوجهين ان كان قبل حلوله لان ما في الذمه على ملي خير من ابقائه امانه عند الحاكم غير مضمون بتلفه من غير تفريط قدل على الفرق بينهما ولو جعل المكاتب قبل المحل على ان يبيع به السيد عن الباقي فقبض قال قبض ولا يبر افا سدا ان ولو اتى المكاتب بالبحر معجلا على

ان يعتقه المكاتب ويبريه عن الباقي من غير شرط ففسد
 عتق المكاتب ورجح عليه بقيمته ورجح المكاتب على السيد
 لما رفع له لانه اعتقه بعوض فاسد كما حكاه القاضي عن
 النص ولو كاتب عبدا او شرط ان يتكفل بعضهم بعضهم
 بالجور فسدت الكتابه بالشرط لان ضمان الجور الكتابه فاسده
 ولا يصح بيعها على المذهب ولا استبداله على الصحيح لانه ليس
 للدين من غير من عليه قال شيخنا جمال الدين الاسنوي في مبرر
 والصواب جواز وفقد نص عليه الشافعي في الام واليس للمكاتب
 البيع بالنسيئه ويجوز له الشراء من غير ان يرهن واذا باع او
 اشترى لم يسلم ما في يده حتى يتسلم العوض لان رفع اليد عن
 المال بلا عوض يوجب غرر كما ذكره الرافعي في الشرح الكبير
 قال وفي شرحه في بيعها باذن سيدها قولين اظهرهما الصمدي
 وما ذكره هنا قد خالفه في كتابه الخلع والصواب ما ذكره
 في هذا الموضع ولو اذن له في التكفير باطعام او الكسوة
 ذكره الرافعي في المسئلة قولان من غير ترجيح وكذلك النوى
 في الروضة وصحح في تصحيح التبيه الجواز ولو جنى جنايه
 لزمته دون سيده فلو مات المكاتب انفسخت الكتابه و
 صار بموته رقيقا ليس لوارثه فيه ارث بل ما تركه لسيده
 ومونة تجهيز عليه **كتاب القاعده الخامسة** من ملك
 رقبه كان له كتابتها **الاول** مسكتين **احدهما** ما تقدم من الله
 ليس للمكاتب كتابه مملوكه **المسئله الثانيه** اذا ملكا بارث
 مملوكا المنفعة لم يصح كتابته على الاصح من الروضه
كتاب امهات الاولاد من استولد امته بولد فاكثروا ولو
 مضغه ظهر للقوابل اصحاب المعرفه بذلك ان فيها خلفه
 ادوى حرم عليه بيعها وهبتها ورهنها والوصيه بها فان
 مات سيدها عتقت لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما
 قال اذا اولد الرجل امته ومات عنها ففي حرة وروى عن